

الدكتور

عبد العزيز محمد سرحان

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام
جامعات عين شمس وليبيا والكويت

أزمة

المنظماة العربية والإسلامية

في عصر الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية

دراسة مقارنة مع نظرية التنظيم الدولي الاقليمي وآخر تطورات الصراع
العربي الاسرائيلي ومشاكل الاقليات والارهاب والامن الاستراتيجي والاقتصادي

القاهرة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

الناشر

دار النهضة العربية
٢٢ شارع عبد الخالق ثروت القاهرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هؤلاء علموني وألهموني الصواب

والدای

زوجتی

العالمة العبقريّة الشهيرة المهندسة إيمان

العزیزان دینا ومحمد

أهدى لهم هذه الدراسة

الدكتور

عبد العزيز محمد سرخان

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام
جامعات عين شمس وليبيا والكويت

الوقت

المخطط العام للدراسة الإسلامية

في عصر الهيمنة الأمنية الإسرائيلية

دراسة مقارنة مع نظرية التنظيم الدولي الأثري وأثر تطورات الصراع
العربي الإسرائيلي ومشاكل الأقليات والأرهاب والأمن الاستراتيجي والانسداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

الدراسة وأسلوبها وأهدافها وخطتها

خير ما نستهل به دراستنا ، قول عالم قریش الذى ملا الدنيا علماً ، الإمام الشافعى رضى الله عنه : « كلما إزدبت علماً زاد علمى بجهلى » ! فنحن تؤمن بقوله تعالى « وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً » ، فلا يحق لأحد ان يحتكر العلم والمعرفة ، ولا يجوز له استغلال ذلك لإهداف شخصية على حساب الصالح العام ، ويجب ان نبحث عن الحقيقة ولا نحيد عنها ، للقراء او الطلاب . والازمة المعاصرة للعرب والمسلمين بلغت ذروتها ، مما يتطلب البحث العميق والجهد المصنى ، ولا نعتقد اننا قد سبرنا في دراستنا أعماقها ، وغطينا سائر جوانبها ، لكنه جهد المثل ومساهمة على الطريق . ولقد سبق لنا في مؤلفات سابقة ان تعرضنا لها ، ولكن الأمر الآن لا يقتصر على مجرد الإحاطة بالنصوص القانونية ، بل يتطلب فتح الملفات والوثائق والتدقيق فيها ، ومن هنا حرصنا على عرض الآراء القانونية والسياسية بالتفصيل الواجب ، ونعترف بأننا كثيراً ما سعدنا بآراء غير القانونيين الأكاديميين ، لأن الوضع العربى والإسلامى زبياً يكون قد اقترب من حافة الخطر ، والتأمر والتحالف الدولى عليه ، كما لم يحصل فى تاريخ العلاقات الدولية ، من هنا كان التركيز على المنظمات العربية والإسلامية وقصرنا جهدنا فيها عداها على ما تقتضيه المقارنة ، ولا نبغى من ذلك سوى وجه الله .

ونهدى هذه الدراسة لأسرتنا التى يرجع إليها الفضل الأول فى إنجازها ، وعصمتنا من التطلع الى الانغماس فى أى نشاط ، قد تكون نعماته المالية والمعنوية فوق طاقة مقاومة البشر ، خاصة وهم يعرفون الزملاء والأصدقاء الذين سألوا قلبى هذا الطريق ، وحققوا لأنفسهم وأسرهم الكثير من مفاتم الحياة ومباهجها ، ولكن الآخرة خير وأبقى ، وكل ميسر لما خلق له ، وعلى الله قصد السبيل .

القسم الأول

تأصيل مفهوم المنظمة الإقليمية

أولاً - مفهوم المنظمة الإقليمية في ميثاق الأمم المتحدة : اهتم ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن منه بالمنظمات الإقليمية . فبين في المادة الثانية والخمسين ، أن إنشاء هذه المنظمات لا يتعارض مع الميثاق ، ما دامت أهدافها لا تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة . وأشار الميثاق إلى أن هذه المنظمات وسيلة لتدبير الحل السلمي للمنازعات الإقليمية قبل عرضها على مجلس الأمن . وأوجب الميثاق على هذا المجلس أن يعمل على تشجيع الحل السلمي للمنازعات الإقليمية عن طريق المنظمات الإقليمية . وتطبيقاً لذلك : نصت المادة الثالثة والخمسون على أن يستخدم مجلس الأمن المنظمات والوكالات الإقليمية في أعماله لمنع ، كلما رأى ذلك ملائماً . ويكون عملها حينئذ تحت رقابة وإشراف مجلس الأمن ، ويمتدنى من ذلك التدابير التي تتخذ ضد أي من الدول الأعداء ، أي الدول التي كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء الحلفاء . كما أوجب الميثاق في المادة الرابعة والخمسين ، ضرورة أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما تقوم به المنظمات الإقليمية من أعمال حفظ السلم والأمن الدوليين أو ما ترمع القيام به من هذه الأعمال .

ودراسة المنظمات الإقليمية تتطلب الإلمام بالأحكام العامة الخاصة بها ، والإشارة إلى أهم تطبيقات هذه المنظمات . وبخصوص الأحكام العامة فإننا نكتفي بالإحالة على المجلد الأول من هذا المؤلف الذي عالج النظرية العامة للمنظمات الدولية بالتفصيل (١) ، وبذلك يبقى أن نشير إلى المنظمات الإقليمية التي تهم جمهورية مصر العربية ، وذلك لأنه على الرغم من أهمية دراسة المنظمات الدولية الإقليمية للبحث في العلاقات الدولية ، إلا أن الوقت المحدد لتدريس مادة المنظمات الدولية في برامج كليات الحقوق لا يسمح بمثل هذه الدراسة ، ولذلك سنضطر إلى الوقوف فقط عند السمات العامة للتنظيم الدولي الإقليمي العربي والإسلامي كما تستفاد من واقع التطبيقات المعاصرة .

ثانياً - عدم الخلط بين مفهوم المنظمة المتخصصة في التنظيم المحلي والإقليمي : تعد المنظمة المتخصصة من أقدم صور التنظيم الدولي وأكثرها نجاحاً في العلاقات الدولية ، وأنها تقوم في المجتمع الدولي بذات الوظيفة التي تؤديها المرافق العامة في الدولة . ومعنى ذلك ونتيجته الحتمية ، أن تعطى هذه الدراسة النصيب الأوفى من الاهتمام في إطار دراسة التنظيم الدولي . ولكن وضع هذه المادة في برامج كليات الحقوق لا يسمح بالتهوض

(١) انظر للتأليف : الأصول العامة للمنظمات الدولية ١٩٦٧ والتنظيم الدولي

بتحقيق هذه الغاية ، نظراً لأن التنظيم الدولي قد أصبح الآن من مواد الدراسة بالسنة الاولى ، وفي مدة زمنية لا تتجاوز ساعتين اسبوعياً ، وهو وضع يفرض بالضرورة الاهتمام ببعض زوايا الموضوع بدون تغطية كاملة له ، وهو أمر غير مقبول من الناحية العلمية ، وبخاصة بعد تطور فكرة المنظمة المتخصصة في إطار جامعة الدول العربية ، وإنشاء العديد منها . ونعتمد في هذا القسم على ضوء الملاحظة السابقة ، بعض الاحكام النظرية والتطبيقات العملية في نطاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

(١) مفهوم المنظمة المتخصصة في ميثاق الأمم المتحدة (١) : ينصرف هذا المفهوم طبقاً للمادة ٥٧ من ميثاق الأمم المتحدة الى كل منظمة متخصصة تنشأ بمقتضى اتفاق بين الدول ، وتضطلع بمقتضى نظامها الاساسي بقبولات دولية واسعة في الشؤون الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية او التعليمية او الصحية وما يتصل بذلك من الشؤون الاقتصادية . بشرط أن يتم الربط بينها وبين منظمة الأمم المتحدة طبقاً لاحكام المادة ٦٢ من ميثاقها . وهذا التعريف يتطلب توافر الشروط الآتية : ١ - تنشأ المنظمات الدولية المتخصصة بمقتضى اتفاق دولي ، وهذا الاتفاق هو الذي يميز المنظمة المتخصصة عن المنظمات الخاصة غير الحكومية ، ويميزها كذلك عن بعض الاجهزة الفرعية التابعة للأمم المتحدة والتي تنشأ بمقتضى المادة ٢/٧ من ميثاق هذه المنظمة ، ولا تعد بالتالي منظمات متخصصة ، مثل الصندوق الدولي لإنقاذ الطفولة ، ووكالة إغاثة لاجئ فلسطين ، وغيرها من الاجهزة الفرعية التي تنشأ بقرار من الجمعية العامة أو غيرها من الاجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة طبقاً لاحكام هذه المنظمة ، وذلك بالرغم من وجود اختصاصات واجهزة وميزانية ذاتية للجهاز الفرعي ٢٠ - قصر عضوية المنظمات الدولية المتخصصة كقاعدة عامة على الدول ، وهذا بعد نتيجة مباشرة للشرط السابق . ومع ذلك فهناك عدد من المنظمات المتخصصة مثل منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة اليونسكو ، التي تقبل كاعضاء منتسبة وحدات إقليمية لا يتوافر فيها وصف الدولة ، وبعض المنظمات الدولية المتخصصة تشترك في اعمال اجهزتها مثلين عن بعض الطوائف الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة لمنظمة العمل الدولية . ٢ - ولقد قام المجلس الاقتصادي بإعداد النظام الأساسي لطائفة من المنظمات الدولية المتخصصة ، طبقاً للمادة ٥٩ من ميثاق الأمم المتحدة . من ذلك أن دستور منظمة الصحة العالمية وضعت لجنة من الخبراء تم تشكيلها بمقتضى القرار الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٥ فبراير ١٩٤٦ ، كذلك دعا المجلس الاقتصادي الى انعقاد مؤتمر الصحة العالمية في يونيو - يوليو ١٩٤٦ لدراسة مشروع الدستور الذي أعدته لجنة الخبراء .

ويتوقف سريان دستور المنظمة المتخصصة على التصديق عليه من جانب الدول التي وقعت عليه أو عدد معين من هذه الدول يمثل أغلبيةها .

وعلى خلاف موثيق المنظمات الدولية العامة التي تعد جامدة من حيث قابليتها للتعديل ، كما يستفاد من المادتين ١٠٨ و ١٠٩ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، فإنه يوجد اتجاه في دساتير بعض المنظمات الدولية المتخصصة إلى الأخذ بفكرة الميثاق القابل للتطور . ومن أمثلة ذلك أن منظمة التغذية والزراعة قامت منذ إنشائها في عام ١٩٤٥ بإدخال عدة تعديلات على دستورها ، وأصبحت هذه التعديلات طبقاً للمادة ٢/١٩ من هذا الدستور سارية بدون التصديق عليها . وذلك لأن هذه المادة تنص على أن كل تعديل لا يترتب عليه إنشاء التزامات جديدة على عاتق الدول الأعضاء يبدأ في السريان مباشرة ما لم ينص قرار التعديل على حكم مخالف .

وهذه الوسيلة المرنة في تعديل دساتير المنظمات المتخصصة تمكن المنظمة من القدرة على التطور ، لمواجهة الظروف التي تواجهها . وهذه القاعدة تنص عليها أيضا المادة الثالثة عشرة من دستور منظمة اليونسكو التي تنص بأن تسمى مشروعات تعديل دستور هذه المنظمة بمجرد أن يوافق عليها المؤتمر العام بأغلبية الثلثين . ولكن التعديلات التي يترتب عليها إدخال تغيير أساسي على أهداف المنظمة أو إنشاء التزامات جديدة على عاتق أعضائها ، يقرم التصديق عليها من جانب ثلثي الأعضاء قبل أن تصبح نافذة .

٤ - المنظمات المتخصصة تبذل اتصالات واسعة : بالرغم من أن المنظمة المتخصصة تخصص في زاوية معينة من أوجه التعاون الدولي - ومن هنا جاءت تسميتها - إلا أن هذه المنظمات في مجالاتها تؤدي خدمات هامة للمجتمع الدولي . وهذا ما يستفاد صراحة من المادة ٥٧ من ميثاق الأمم المتحدة التي تشير إلى أن هذه المنظمات « تيسر العمل بملئها الأساسي في مجالات دولية واسعة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشؤون » . ولقد جاء النص السابق ثمرة لمدة تعديلات قدمت في مؤتمر سان فرانسيسكو أدت إلى إدخال تعديلات على النص الخاص بالمنظمات المتخصصة في مقترحات دومبارتون أوكس . ولقد طالبت بعض وفود الدول في مؤتمر سان فرانسيسكو بأن يشمل اختصاص المنظمات المتخصصة العمل على تحقيق عدالة توزيع المواد الأولية . ولكن هذه المسألة لم يشر إليها في المادة ٥٧ ، لأن غالبية الوفود في مؤتمر سان فرانسيسكو رأت أن الإشارة إلى هذه المسألة قد يحمل على الخلط .

٥ - ربط المنظمات المتخصصة بالأمم المتحدة بالائتمانات الدولية : تنص المادة ٦٢ من ميثاق الأمم المتحدة على أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بإبرام اتفاقات مع سائر المنظمات المتخصصة ، تحدد فيها الشروط التي يتم بمقتضاها ربط هذه المنظمات بالأمم المتحدة ، وتختص الجمعية العامة للأمم المتحدة بالموافقة على هذه الاتفاقات . وتطبيقاً لذلك أبرمت سائر المنظمات الدولية المتخصصة اتفاقات أصبحت نافذة بعد الموافقة عليها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة ، وايضاً من جانب الأجهزة المتخصصة .

وهذه الاتفاقات التي تستند على نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، صيغت احكامها بطريقة متشابهة ، وتتضمن أساساً : النص على الاعتراف بمسئولية المنظمة المتخصصة في دائرة نشاطها ، وعلى الشروط الخاصة بالتمثيل المتبادل بين المنظمة المتخصصة وأجهزة الأمم المتحدة دون أن يكون لهؤلاء الممثلين حق التصويت ، مع إعطائهم الحق في طلب إدراج المسائل في جدول أعمال المنظمة ، والاعتراف للمنظمة المتخصصة بحق توجيه التوصيات إلى الأمم المتحدة ، وتأكيد التعاون بين المنظمة المتخصصة والأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة ، وتعاون المنظمة المتخصصة مع الأمم المتحدة بخصوص الأقاليم غير المستقلة . وبعض هذه الاتفاقات تتضمن شروطاً خاصة بالمسائل الإدارية والفنية والمالية ، خصوصاً بسط رقابة الأمم المتحدة على المسائل الخاصة بميزانية المنظمة المتخصصة ، وتنص هذه الاتفاقات ايضاً على التعاون بين المنظمة المتخصصة ومجلس الأمن عن طريق تقديم المعلومات والمعونة من جانب المنظمة المتخصصة لمجلس الأمن بخصوص المحافظة على السلم والأمن الدوليين . وبناء على ذلك فإنه بمقتضى قرار الاتحاد من أجل السلام (٢٠ نوفمبر ١٩٥٠) ، انشئت لجنة الإجراءات الجماعية ، التي قامت بدراسة الدور التي تستطيع المنظمات المتخصصة المساهمة به في تنفيذ إجراءات الأمن الجماعية التي تقررها الجمعية العامة للأمم المتحدة . ونتيجة لذلك دعت المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات المتخصصة لدراسة الإجراءات التي تمكن بها من مساعدة مجلس الأمن أو الجمعية العامة .

٦ - الشخصية القانونية للمنظمة المتخصصة : هذه الشخصية لم تبدأ في الظهور بصورة واضحة إلا ابتداءً من نهاية الحرب العالمية الثانية ، لأنه قبل هذا التاريخ لم تكن للمنظمة شخصية متميزة عن الدول الأعضاء ، وعلى وجه الخصوص دولة المتر . ولذلك نكتفي في هذه المسألة بالإحالة على القواعد العامة للمنظمات الدولية منعا للتكرار في العرض .

٧ - الاختصاص الجغرافي للمنظمات المتخصصة : ترتبط هذه المسألة بموضوع عضوية المنظمات المتخصصة ، وكونها مفتوحة لسائر الدول أو قاصرة على بعضها فقط . ففي الحالة الأولى تكون بصدد منظمات دولية متخصصة عامة من حيث النشوية . وهذا هو حال سائر المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

وفي الصلة يكون القرار الخاص بقبول الأعضاء الجديدة في المنظمة
المخصصة من اختصاص جهازها العام الذي يطلق عليه جمعية أو مؤتمر
المنظمة . ولكن قد يكون صدور قرار الجهاز العام متوقفاً على توصية من
أحد الأجهزة الأخرى في المنظمة ، أي جهازها التنفيذي ، كما هو الحال
بالنسبة للمنظمة البحرية الاستشارية الحكومية ، ومنظمة اليونسكو .

ولقد سبق أن أشرنا إلى أن عضوية المنظمات الدولية المتخصصة ليست
قاصرة على الدول ، فبعض هذه المنظمات ، مثل إتحاد البريد العالمي ، تقبل
أعضاء فيها إدارات البريد الموجودة في إقليم تابع لإحدى الدول الأعضاء ،
وبناء على ذلك قبلت إدارات البريد في المستعمرات البرتغالية في غرب أفريقيا ،
وعلى هذه القاعدة تسير أيضاً منظمة الأبحاث الجوية العالمية ، ومنظمة
الضحة العالمية .

والأمر يتعلق في هذه الحالات بأعضاء منتسبين لا يكون لها الحق في
التصويت ، ولهذا النوع من العضوية أهمية خاصة في بعض المنظمات ، مثل
السوق الأوروبية المشتركة ، حيث بهذه الطريقة تمكنت بعض الدول غير
الأوروبية من الارتباط بهذه المنظمة .

وتنص دساتير المنظمات المتخصصة على الشروط التي إذا توافرت يمكن
وقف الدولة من عضويتها أو طردها . ويكون الوقف من العضوية أو الطرد
بمثابة جزاء يوقع على الدولة العضو ، ويتم ذلك طبقاً للأحكام التي ينص
عليها دستور كل منظمة متخصصة . كما تنص هذه الدساتير كذلك على حق
الانسحاب من المنظمة . وعادة يكون ذلك مرهوناً بإخطار مسبق يتضمن
الرفقة في الانسحاب . وتتراوح المدة الزمنية الواجب انتضاؤها قبل سريان
الانسحاب بين عام وعامين . وقد لا يكون الانسحاب جازماً إلا بعد مضي
مدة معينة على إنشاء المنظمة قد تصل أربع سنوات ، كما هو الحال بالنسبة
لمنظمة التغذية والزراعة . ولا تنص دساتير بعض المنظمات المتخصصة على
حق الانسحاب ، ومن أمثلة ذلك دستور منظمة الطيران المدني الدولية .
وتتعلق دساتير بعض هذه المنظمات الأخيرة بنفاذ الانسحاب على وفاة الدولة
المتسحبة بسائر إلتزاماتها المالية الناشئة عن العضوية ، ودون الإخلال
بالاتفاقات التي صدقت عليها الدولة أثناء عضويتها ، وهذا الحكم ينص عليه
ضراحة ميثاق منظمة العمل الدولية .

٨ - الأجهزة : عادة يكون للمنظمة ثلاثة أجهزة رئيسية هي الجهاز
العام ، والجهاز التنفيذي والجهاز الإداري .

والجهاز العام : تمثل فيه سائر الدول الأعضاء ، بما في ذلك الأعضاء
المنتسبة ، ولكن لا يكون لها حق التصويت ، واجتماعات الجهاز العام تختلف
بحسب وظائفه ، فتجتمع دورات سنوية ، ولكن قد لا يجتمع دوراته إلا كل
مدة سنتين أو ثلاث .

والمؤتمر العام لتنظمة العمل الدولية بعض السمات التي يتميز بها عن غالبية الأجهزة العامة للمنظمات الدولية المتخصصة ، لأنه يتكون من ممثلين عن سائر الدول الأعضاء ويضم وفد كل دولة أربعة ممثلين ، اثنين منهم يمثلان حكومتهما ، والمثلين الآخرين يمثل أحدهما طائفة العمال والآخر طائفة أصحاب العمل .

وتختار حكومة الدولة العضو هؤلاء الممثلين الأربعة بالتشاور مع ممثلي العمال وأصحاب العمل بالنسبة لممثلي هاتين الطائفتين ، ومن هنا جاء الطابع الثلاثي لمنظمة العمل الدولية . وتتحمل المنظمة نفقات ممثلي العمال وأصحاب العمل . وكل ممثل يصوت منفرداً على المسائل التي تعرض على المؤتمر العام . واستقلال المجموعات الثلاثة التي يتكون منها المؤتمر العام يتطلب استقلال طائفة العمال عن أصحاب العمل في كل دولة ، وهذا الاستقلال كان يتأثر بدرجة كبيرة في ظل النظم الاشتراكية ، حيث كانت المشروعات كلها مملوكة للدولة ، أي للشعب بما في ذلك العمال ، ولقد أثرت هذه المسألة بخصوص الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٢٧ (١) .

أما الجهاز التنفيذي : فإنه لا تمثل فيه سائر الأعضاء ، وقد تكون هناك إمتيازات مقررّة في هذا الصدد بالنسبة لبعض الدول ، وقد ينص أيضاً على ضرورة احترام التمثيل الجغرافي العادل للدول الأعضاء في تشكيل هذا الجهاز . وفلك على التفصيل الذي قد نتعرض له عند دراسة الجهاز التنفيذي للمنظمة الدولية .

والجهاز الإداري : للمنظمة المتخصصة ، يطلق عليه أحياناً نسبة أمانة المنظمة أو مكتبها ، ولقد أنشأت بعض المنظمات الدولية المتخصصة محاكم إدارية للفصل في الخلافات التي تنشأ بين المنظمة وموظفيها ، ومن ذلك المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ، وتقوم هذه المحكمة بذات الوظيفة بالنسبة لعدد آخر من المنظمات الدولية المتخصصة التي تبنت اختصاصها ، كما هو الحال بالنسبة لمنظمة اليونسكو .

(ب) **أهم المنظمات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة ، والتي يطلق عليها أسرة الأمم المتحدة ، نظراً لأن المنظمات الدولية المتخصصة تقوم في العلاقات الدولية بوظائف المرافق العامة كما بينا ذلك في مقدمة هذه الدراسة ، ولقد اهتمت الأمم المتحدة بهذا النوع من التنظيم الدولي ، كما أنشأت عديداً من الأجهزة التابعة لها ، التي تعد بمثابة أجهزة ثانوية طبقاً للمادة ٢/٧ من ميثاقها ، والتي تطوّر بعضها لكي يصبح منظمات مستقلة ، كما يتضح فلك من العرض التالي :**

(١) راجع :

Georges Fisher : Le caractère tripartite de l'organisation.
Annuaire Français de droit international, 1955, pp. 379-392.

وفي الحالة الثانية تكون بعضه منظمات دولية متخصصة إقليمية ، كما هو الحال بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة ، والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية ، والسوق العربية المشتركة .

ولما كانت المنظمات المتخصصة تهتم بمرئى عام دولى ، فإن المصلحة تقتضى بأن يسمح بالاشتراك فيها لجميع الدول التى يهمها هذا المرفق . ومن أجل ذلك تجد أن الشروط الخاصة بعضوية المنظمات المتخصصة لا تطغى عليها القيود التى توجد عادة بالنسبة لعضوية المنظمات الدولية العالمية . ولذلك نلاحظ أن بعض الدول قبلت عضواً فى المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، قبل أن تتمكن من الانضمام الى هذه المنظمة الأخيرة . كما حصل بالنسبة لإيطاليا وفرنندا والنمسا ، وسويسرا التى ليست عضواً فى الأمم المتحدة .

وعادة يفرق بين الأعضاء الأصلية والأعضاء المتضمة : فالطائفة الأولى تشمل الدول التى اشتركت فى إنشاء المنظمة ، وقد تكون هذه الدول أو بعضها أعضاء فى منظمة متخصصة حلت محلها المنظمة الجديدة . وقد تذكر هذه الأعضاء الأصلية أو المؤسسة فى ملحق لدستور المنظمة . كما هو الحال بالنسبة لاتحاد المواصلات اللاسلكية الدولى ومنظمة الأبحاث الجوية العالمية ، ومنظمة التخفية والزراعة .

أما الدول المتضمة : فقد تتكون من عدة طوائف . فمن بعض الأحوال يكون هذا الانضمام حثاً ، كما هو الحال بالنسبة للمنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، حيث يكون لكل دولة تصبح عضواً فى هذه المنظمة الحق فى الانضمام الى التتبعات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة ، ويتم ذلك بطلب من إعلان الدولة قبولها للاتفاق المنشود للمنظمة المتخصصة ، ويوجه هذا الإعلان الى الأمين العام أو المدير العام للمنظمة المتخصصة ، أو الى حكومة الدولة التى أودع لديها دستور المنظمة المتخصصة . ومن أمثلة ذلك أن الاتفاقية التى نشأت لاتحاد البريد العالمى أودعت لدى حكومة سويسرا التى يوجه إليها الإعلان بطرفية فى الانضمام الى هذه المنظمة .

والعلاقة بين عضوية الأمم المتحدة توجب كذلك بالنسبة لمنظمة اليونسكو ، ومنظمة الطيران المدنى الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة البحرية الاستكشافية الحكومية ، ومنظمة الأبحاث الجوية العالمية واتحاد المواصلات اللاسلكية الدولى .

وهناك الدول التى تنضم الى المنظمة المتخصصة لا على أساس حق ثابت لها ، بل يتم هذا الانضمام طبقاً للائحة الخاصة بذلك فى ميثاق المنظمة . وفى العادة يشترط هذا الانضمام على صدور قرار من أحد أجهزة المنظمة ، وقد نلزم فيه أغلبية الثلثين كما هو الحال بالنسبة لمنظمة الصحة العالمية ، وقد يشترط الإجماع ، كما سبق أن رأينا بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة .

وقد ساهم اليونيسيف في البرامج التي تركز على أهمية الطاقات البشرية والرعاية وذلك بتقديم الأجهزة والمعدات لأكثر من ٨٠٠ را مدرسة من مدارس تدريب المعلمين ونحو ١٠٠ ٢٧ مدرسة ابتدائية تابعة ، وقد تم تجهيز أكثر من ٦٧٠ مدرسة من المدارس التي يلتحق بها الشباب قبل تدريبهم مهنيًا ، وقدم العون لأكثر من ٢٠٠٠ ناد للأمهات و ٥٠٠ را من مراكز الرعاية النهارية وأكثر من ٤٧٠ من معاهد التدريب للمسلمين بالخدمات الاجتماعية ، وقد درب أكثر من ٢٠٠٠٠ ٢ من الموظفين الوطنيين على نفقة اليونيسيف .

وكجزء من حملة تهدف إلى رفع مستوى التغذية والصحة ، ارتفع عدد الدول التي يساعدها اليونيسيف في ميدان التغذية الطبية إلى ٤٥ دولة في عام ١٩٦٩ ، وقدم العون إلى نحو ٧٠٠٠ مدرسة لغرس حدائق أو إقامة مقاصف فيها ، وقدم اليونيسيف الأجهزة والمعدات إلى أكثر من ١١٢٠٠٠ را من مراكز الصحة ، ونحو ٢٩٦٠٠ را من مراكز الصحة الفرعية وما يقرب من ١٥٠٠ من معاهد التدريب لفئات عديدة من المشتغلين بالصحة ، وامتدت مساهمة اليونيسيف في الخدمات الصحية الأساسية - بيا في ذلك رعاية صحة الأمهات والأطفال - إلى ٩٥ دولة ، كما تم تحصين أكثر من ٢٨٢ مليون طفل ضد الشلل في مشروعات قدم اليونيسيف لها المساعدة ، وتم في عام ١٩٧٠ تحصين نحو ٢٢ مليون طفل ضد الملاريا .

(ج .) أسرة الأمم المتحدة (الوكالات المتخصصة بصورة عامة) تشترك الأمم المتحدة - في معالجة آلاف المشكلات التي تواجه عالمنا بزيادة متسارعة وتربطها مجموعة من الوكالات المتخصصة تشكل ما هو معروف باسم أسرة الأمم المتحدة ، ولكل واحدة من هذه الوكالات - مثلها في ذلك مثل الأمم المتحدة نفسها - عضويتها وميزانيتها وجهازها الخاص - وتعمل كل منها - بخلاف الأمم المتحدة - في مجال من مجالات التعاون الدولي ، مثل العمل أو الصحة أو المواصلات السلكية واللاسلكية أو الأرصاد أو غيرها ، وهناك ١٤ وكالة تأسست معظمها منذ تأسيس الأمم المتحدة نفسها ، بينما تأسس بعضها الآخر قبل تولد المنظمة بـ تسع عشر سنة من التأسيس ، وتتصل هذه الوكالات المتخصصة معاً في كثير من النواحي وخاصة في برامج الأمم المتحدة للتنمية ، حيث تقوم بتنفيذ المشروعات التي يمولها البرنامج ، ونكتفي هنا بالإشارة الموجزة لأهم الوكالات المتخصصة (١) .

(١) أ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وتسمى هذه الوكالة إلى تنمية استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، بالمعونة في الأبحاث وتنظيم توزيع المواد ووضع قواعد الأمن وتطبيق الضوابط التي تكفل عدم تحويل المواد الذرية إلى الأغراض العنصرية . (وقد أسست الوكالة في نيجت

رعاية الأمم المتحدة « وهي ليست وكالة متخصصة ، من الناحية الفنية ، بل ذات علاقة خاصة بالأمم المتحدة) ، ومقرها الرئيسي فيينا بالنمسا .

٢ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO : تقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة للدول لزيادة إنتاج المزارع والنبات ومصايد الأسماك ورفع مستوى التوزيع والتسويق والتعدين . وتقوم المنظمة بالتعاون مع الأمم المتحدة بإدارة برامج الغذاء العالمي الذي يوفر الغذاء لأغراض التنمية الاقتصادية والإعانة ومقرها الرئيسي في روما بإيطاليا .

٣ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) :

تعمل هذه المنظمة على توسيع نطاق التعليم في العالم وتوفير ثمار العلم لجميع البلاد وتشجيع التبادل والتعاون الثقافي . وتقدم اليونسكو المساعدة في تخطيط التعليم وتطويره وفي مشروعات محو الأمية وفي الدراسات والجهود العلمية لحماية التراث الثقافي لشعوب العالم . ومقرها الرئيسي في باريس بفرنسا .

٤ - منظمة الصحة العالمية (WHO) : وتقوم هذه المنظمة بتنسيق الجهود الدولية لتحسين الصحة ، وتساعد الحكومات في تنفيذ مشروعات الصحة العامة ، وتضع المواصفات للأدوية واللقاحات وتطوير الأبحاث الطبية ، ومقرها الرئيسي في جنيف بسويسرا .

٥ - البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) : يعمل البنك على تقديم التنمية الاقتصادية لأعضائه بتقديم القروض للمشروعات الإنتاجية وتوفير المشورة الفنية ، ومقره الرئيسي في مدينة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية .

٦ - مؤسسة التمويل الدولية (IFC) : تساعد هذه المؤسسة على دعم القطاع الخاص في اقتصاديات الدول الأقل تقدماً ، وتوفير رؤوس الأموال والمساعدة في تنمية الأسواق المالية المحلية وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الخاصة على المستوى الدولي . ومقرها الرئيسي في مدينة واشنطن بالولايات المتحدة .

٧ - هيئة التنمية الدولية (IDA) : تقدم هذه الهيئة قروصاً طويلة الأجل بدون فوائد ، وهي جهاز تابع للبنك الدولي أيضاً . ومقرها الرئيسي في مدينة واشنطن بالولايات المتحدة .

٨ - صندوق النقد الدولي (IMF) : يضم الصندوق ثلثي تدعيم التعاون النقدي الدولي وكفالة الاستقرار للعملاء ، ويبيع العملات لمساعدة الأعضاء على مواجهة الصعوبات المؤقتة الخاصة بالمدفوعات الأجنبية . ومقره الرئيسي في مدينة واشنطن بالولايات المتحدة . والمنظمات الأربعة الأخيرة تلعب الآن دوراً هاماً فيما يعرف ببرامج الخصخصة ، والتي تأخذ بها الآن مصر ، وذلك سنجعلها عند دراسة التعاون الاقتصادي العربي في إطار جامعة الدول العربية .

ثالثاً - موقف ميثاق جامعة الدول العربية من فكرة المنظمة المتخصصة (١):

(١) لا يتضمن هذا الميثاق نصاً مقابلاً للمادة ٥٧ من ميثاق الأمم المتحدة ، وبالتالي لا توجد إشارة صريحة فيه الى الاعتراف بالمنظمات المتخصصة وموقفه من هذا الموضوع يتفق أيضاً مع موقفه من انشاء الأجهزة الفرعية

٩ - المنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO) : تعمل هذه المنظمة على تدعيم سلامة الطيران المدني في الدول وتحديد مواقع الملاحة الجوية . كما تعمل على تبسيط إجراءات الجمارك والهجرة وصياغة القوانين الدولية للطيران ، وتقوم بتنظيم التمويل المشترك لتسهيلات وخدمات الملاحة الجوية . ومقرها الرئيسي في مونتريال بكندا .

١٠ - اتحاد البريد العالمي (UPU) : يعمل اتحاد البريد العالمي على تنظيم خدمات البريد وتحسينها . ويتعهد كل عضو بتوصيل البريد الخاص ببقية الأعضاء بأفضل الوسائل المستخدمة في بريده الوطني ، والمقر الرئيسي للاتحاد في بون بسويسرا .

١١ - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (ITU) : يعمل الاتحاد على تعزيز التعاون الدولي في مجال الاتصالات الإذاعية والتليفزيونية والبرية والهاتفية ، وعبر الفضاء الخارجي ، وهو أقدم الوكالات المتخصصة ، إذ أنه خلف منظمة سابقة تأسست في عام ١٧٦٥ ، ومقره الرئيسي في جنيف بسويسرا .

١٢ - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) : تضطلع هذه المنظمة بتدعيم التعاون الدولي في دراسة الأحوال الجوية والتنبؤ بها ، خلاصة عن طريق إنشاء شبكة عالمية من محطات الأرصاد الجوية والتبلييل السريع للمعلومات الجوية ومقرها الرئيسي في جنيف بسويسرا .

١٣ - المنظمة الدولية الاستشارية للملاحة البحرية : وهي منظمة تهتم بتعزيز التعاون في المسائل الفنية المتعلقة بالملاحة ، وتوصي بمعايير الأمن والملاحة ، والعمل على دعم الجهود الرامية الى منع تلوث البحار ، ومقرها الرئيسي في لندن بإنجلترا .

١٤ - وبالإضافة الى هذه الوكالات . فهناك أيضاً الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جلته) التي تشرف على ٨٠٪ من التجارة الدولية ، بقصد القضاء على الحواجز التي تعترض التجارة الدولية ، ومقرها جنيف بسويسرا .

(١) انظر في هذا الموضوع الوثيقة الفنية للمعقل المكيثور محمد حافظ خاتم ، المنشورة في المجلة الشهرية للعلوم الدولية المجلد السادس والعشرون ١٩٦١ ص ١٩ - ٦٠ .

حيث لم يكرس لها حكماً فرعياً كما جعلت المادة ٧/٤ من ميثاق الأمم المتحدة . .
ومع ذلك فلا يمكن القول برفض فكرة المنظمة المتخصصة في إطار جامعة
الدول العربية تأسيساً على انعدام النص الصريح عليها ، لأن ذلك لا يتفق
مع عرف المنظمات الدولية عامة من ناحية ، كما أنه كذلك لا يتماشى مع
مفهوم بعض نصوص ميثاق الجامعة التي لا تمنع إقرار المنظمة ، ولا مع
عرف الجامعة حيث درجت منذ فقرة على إنشاء العديد من المنظمات المتخصصة
بعدها تطورت العلاقات الدولية العربية بعد عام ١٩٤٥ وحلت بالتالي وجود
هذه المنظمات .

لما عن نصوص الميثاق التي تؤكد عن طريق التفسير إنشاء المنظمات
المخصصة ، فإنه يشار عادة إلى المادة الثالثة من ميثاق الجامعة التي تقرر
اختصاص مجلس الجامعة بالمشور على تحقيق أغراض المنظمة ومراقبة
تنفيذ ما تبرمه الدول الأعضاء من اتفاقات تتعلق بالتعاون في المسائل المذكورة
في المادة الثانية ، ولا شك أن من أنجح الوسائل لتقوية التعاون الدولي
إنشاء المنظمة المتخصصة .

وهناك أيضاً المادة الرابعة الخامسة بإنشاء اللجان المتخصصة ومن
المتصور أن تتطور بعض هذه اللجان لكي تصبح منظمات مستقلة عندها تبرم
اتفاقية دولية تؤدي إلى تلك التحول ، وهو ما حصل بالفعل في نطاق جامعة
الدول العربية بالنسبة لعدد من منظماتها المتخصصة . وقد تحقق ذلك من
طريق إصدار مجلس الجامعة العديد من القرارات التي وافق عليها على
مشروعات الاتفاقات الدولية المنشئة للمنظمات العربية المتخصصة ، كذلك
صدرت قرارات مماثلة ولذات الغاية من المجلس الاقتصادي . ومن ذلك
ما قرره مجلس الجامعة في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩ من إسباغ كيان ذاتي
على المجلس الاقتصادي ، وفي ٢ يونيو سنة ١٩٦٤ وافق على إنشاء كل من
المؤسسة العربية للاتحاد الاقتصادي ، ومجلس الوحدة الاقتصادية ، وفي
٩ أبريل سنة ١٩٥٢ الاتحاد البريدي العربي ، وفي ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ ،
الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وفي ١٠ أبريل سنة ١٩٦٠
المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية في
سنة ١٩٦١ والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة ١٩٦٤ ، ومنظمة
العمل العربية في ١٧٦٤ ، ومجلس الطيران المدني العربي في ١٩٦٥ . الخ .
وبذلك يمكن القول بأنه على الرغم من انعدام النص الصريح فإن فكرة المنظمة
المخصصة في إطار جامعة الدول العربية تستند الآن إلى قاعدة عرفية
استحدثت وجودها من القواعد العامة لتنظيم الدولي المتخصص ومن بعض
نصوص ميثاق الجامعة التي أشرنا إليها ، ومن ضرورة قيام هذا النوع من
المنظمات الدولية بعد التطور الذي نرت به العلاقات الدولية العربية منذ
إنشاء جامعة الدول العربية .

(ب) العلاقة بين جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة :
نظراً لأن ميثاق الجامعة لا ينص على إنشاء المنظمات المتخصصة . فلا تصور
هذه العلاقة بالنص الصريح عليها كما فعل ميثاق الأمم المتحدة بخصوص الربط
بينها وبين المنظمات المتخصصة العالمية بشروط المادة ٦٢ منه ، ولقد كان من
الضروري أن تتعرض دساتير المنظمات المتخصصة لهذه المشكلة ، ولكن هذه
الدساتير لا تتضمن تنظيماً دقيقاً لها دائماً ، وقد أثرت هذه المشكلة بخصوص
التشويق وتحديد العلاقة بين الامة العلمية لجامعة الدول العربية ومنظمة
العمل العربية ، وقامت السكرتارية المؤقتة للمنظمة الأخيرة بإعداد مذكرة
برأيها في الموضوع وعرضتها على المؤتمر العام لمنظمة العمل العربية ، في
دورته الأولى التي انعقدت في ٢٧ مارس الى ٥ أبريل سنة ١٩٧١ والتي جاء
بها ما يلي :

١ - تنص (الفقرة الأولى) من (المادة الأولى) من دستور منظمة
العمل العربية ، على إنشاء منظمة عمل عربية ، ذات شخصية اعتبارية ،
تسمى « منظمة العمل العربية » .

كما تنص (الفقرة الثانية من نفس المادة) ، على أن منظمة العمل
العربية ، تعتبر وكالة متخصصة ، في نطاق جامعة الدول العربية .
وبناء على ذلك . تعتبر منظمة العمل العربية ، منظمة مستقلة ، ذات
شخصية اعتبارية ، ليست تابعة لاية منظمة أخرى ، وتعتبر في الوقت نفسه ،
وحدة قانونية ، مستقلة بذاتها عن الدول التي تتكون منها ، كما أن منظمة
العمل العربية ، تعتبر وكالة متخصصة ، والمقصود بالوكالة ، هي المنظمة
التي تنشأ بمقتضى إ اتفاق بين الحكومات التي تضطلع بمقتضى نظمها الأساسية
بتبعات في مجال اختصاصاتها ، ولذلك فإن منظمة العمل العربية ، تعتبر
وكالة متخصصة في شئون العمل ، تعمل في مجال فني بحيث وهو تقييم
وتطوير التشريعات العمالية ، وحماية العمال ، ورعايتهم وتدريبهم .
وتتقنهم ... الخ .

وفيما يتعلق بكون المنظمة تعمل في نطاق جامعة الدول العربية ، فإن
مجهوم نص (الفقرة الثانية) من (المادة الأولى) ، يقضى بأن المنظمة تعمل
في إطار جامعة الدول العربية ، أي في مجال محدد ، ضمن أهداف جامعة
الدول العربية ، متعاونة في ذلك مع المنظمة الأم ، يؤكد ذلك ، ما ورد في
(الفقرة الثانية) من (المادة السادسة) من الدستور ، التي تنص على :
أن المؤتمر العام للمنظمة ، يختص بتقديم المشورة إلى مجلس جامعة الدول
العربية ، في النواحي العمالية . ومعنى ذلك أن العلاقة بين منظمة العمل
العربية ، وبين جامعة الدول العربية ، علاقة تعاون ، وهي تقديم المشورة
في الشؤون العمالية إلى مجلس جامعة الدول العربية ، ومن الجدير أن
كان مجلس الجامعة التقدم بتوصيات للمنظمة .

٢ - رغبة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في تنظيم العلاقة ، بينها وبين المنظمات والهيئات العامة في نطاق جامعة الدول العربية ، عقد بالأمانة العامة في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ إجتماع برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية ، حضره الأمناء المساعدون لجامعة الدول العربية ، ومديرو ، ورؤساء المنظمات العامة على نطاق الجامعة .

وقد ناقش المجتمعون ، موضوع كون جامعة الدول العربية منظمة دولية ، إقليمية ذات أغراض عامة ، كما ينص على ذلك ميثاقها ، وإن الهيئات ، والمنظمات المنبثقة عنها ، والتي تعمل في إطارها ، إنما هي وكالات متخصصة ، لتحقيق أغراض الجامعة ، كل في نطاق اختصاصه ، ورئي ضرورة إيجاد العلاقة الوثيقة ، والروابط التي تصل بين هذه الوكالات ، وجامعة الدول العربية ، والتي تكفل التعاون المثمر والتنسيق الكامل ، تحقيقاً لأهداف ميثاق جامعة الدول العربية ، كما تناول البحث ما هو قائم فعلاً من إتفاقيات يتم عقدها بين بعض هذه الوكالات العاملة في نطاق جامعة الدول العربية ، وجامعة الدول العربية ، وما تضمنته هذه الإتفاقيات من : تبادل المعلومات ، والوثائق ، والتعاون في المجالات المشتركة ، وعقد الاجتماعات التي تخدم أغراض الجامعة .

كما أشير في هذا الاجتماع الى قرار مجلس جامعة الدول العربية ، بشأن إعادة النظر في النظم الأساسية للمنظمات ، والهيئات العاملة في نطاق الجامعة ، ودراسة هذا الموضوع في اللجنة القانونية الدائمة . وبالنظر للعلاقات الوثيقة التي تربط بين الجامعة العربية ، وبين هذه المنظمات فقد رئي عند إعادة النظر في أنظمة المنظمات والهيئات العاملة في نطاق الجامعة ، أن ينظر بعين الاعتبار ، في إمكان قيامها ، بموجب قرار من مجلس الجامعة العربية ، يصدر بالأغلبية العادية ، وشمول عضويتها جميع الدول الأعضاء وذلك نظراً لما تقوم به من تحقيق أغراض ميثاق جامعة الدول العربية .

وقد إنتهى الاجتماع الى تقرير ما يلي :

(أ) أن يعقد مؤتمر برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وحضور السادة أمناء ومديرو ، ورؤساء المنظمات والهيئات العاملة في نطاق جامعة الدول العربية ، والأمناء المساعدون للجامعة ، وذلك مرتين كل عام ، قبل دعوة مجلس الجامعة لدور إعتقاده العادي ، للتنسيق بين هذه المنظمات ، والهيئات ، والجامعة ، ودراسة ما تم إنجازه من أنشطة ، وما ينتظر القيام به من أعمال . ويجوز عند الضرورة أن يعقد المؤتمر اجتماعات غير عادية .

(ب) قيام المنظمات والهيئات العاملة في نطاق الجامعة ، بعرض تقارير سنوية عن نشاطها على مجلس الجامعة .

(ج) لجامعة الدول العربية ، والمنظمات والهيئات العاملة في نطاقها حضور الاجتماعات ، والمؤتمرات ذات الأغراض المشتركة ، لدى تعقددها الجامعة والمنظمات ، والهيئات .

(د) تبادل الوثائق بين جامعة الدول العربية ، والمنظمات ، والهيئات العاملة في نطاقها ، وتنسيق توزيعها على الدول الأعضاء .

(هـ) تقوم الأمانة العامة ، بإصدار كتاب سنوي للجامعة ، يشمل موجزاً لتقارير نشاط الجامعة ، والمنظمات ، والهيئات العاملة في نطاقها ، وميزانياتها السنوية ، وخطط عملها .

(و) اعتبار أي من : المنظمات ، والهيئات المتخصصة العاملة في نطاق الجامعة ، بمثابة جهاز متخصص للجامعة ، وعلى سائر المنظمات والهيئات أن تتبادل الاستشارة والرأي ، فيما يعن لهم من أمور .

(ز) العمل على تنسيق اختصاصات الجامعة ، والمنظمات والهيئات العاملة في نطاقها ، بحيث يمنع الازدواج ، والتداخل في الأنشطة .

(ح) إتخاذ ما يلزم من إجراءات ، لإعتبار ميزانيات المنظمات والهيئات العاملة في نطاق الجامعة ، أبواباً في ميزانيتها ، تعرض على مجلس الجامعة للمصادقة عليها وتتولى الأمانة العامة للجامعة - مطالبة الدول الأعضاء باتصبتها في هذه الميزانية المجدلة .

(ط) إتخاذ ما يلزم من إجراءات : لتوحيد القاب رؤساء المنظمات والهيئات العاملة في نطاق الجامعة ، وتسوية الأوضاع الخاصة بالأزاي والخصائص المتعلقة بهذه الهيئات والعاملين فيها .

(ي) العمل على توحيد : الأنظمة واللوائح الإدارية ، والمالية ، ولوائح التوظيف ، وغيرها في الجامعة والمنظمات العاملة في نطاقها ، تعنية للمناقشة .

(ك) تنظيم برامج تدريبية مشتركة ، للعاملين في الجامعة العربية ، والمنظمات والهيئات المتخصصة العاملة في نطاقها .

(ل) العمل على إنشاء مبنى يضم المنظمات والهيئات المتخصصة العاملة في نطاق جامعة الدول العربية .

والسكرتارية المؤقتة ، إذ تتشرف بعرض الأمر على المؤتمر ، تود أن تضع تحت نظر المؤتمر النقاط التالية :

أ - إن منظمة العمل العربية تختلف ، من حيث تكوينها عن سائر المنظمات الأخرى المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية . ذلك ، لأن مؤتمرها العام ، يتكون من مندوبين إثنين ، عن كل دولة عربية عضو بالمنظمة ، بالإضافة الى عضو واحد عن أصحاب الأعمال ، وعضو واحد عن العمال ، خروجاً عما هو قائم فعلاً بالمنظمات الأخرى ، التي يتشكل مؤتمرها العام ، وهو السلطة العليا ، من ممثلى الحكومات فقط .

وعلى ذلك ، تتفرد منظمة العمل العربية بطابع خاص ، لكونها تضم ممثلى الحكومات ، وأصحاب الأعمال ، والعمال ، وهم أطراف علاقة واحدة ، وهى علاقة العمل .

٢ - تنص (المادة الثامنة) من دستور المنظمة على أن لكل مندوب فى وفد الدولة صوت واحد ، ولكل مندوب الحق فى أن يصوت فردياً على جميع المسائل التى ينظر فيها المؤتمر وذلك اما باقتناعه الشخصى ، أو طبقاً لتعليمات الفريق الذى ينتمى إليه .

ونظراً لهذه الطبيعة الخاصة ، فإن التعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وبين منظمة العمل العربية يجب أن يقوم على أساس استقلال منظمة العمل العربية عن جهاز الجامعة ، بحيث يترك لمنظمة العمل العربية حرية التحرك داخل الإطار المحدود بدستورها ، من حيث اعتماد ميزانيتها ، أو تعيين المدير العام أو التصديق على اتفاقيات وتوصيات العمل العربية ، وذلك ، بضرورة الحصول على الأغلبية المطلوبة لأصوات مندوبى الحكومات ، وأصحاب الأعمال والعمال مجتمعة .

وترى السكرتارية المؤقتة :

تنظيماً للعلاقة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ومنظمة العمل العربية ، وتوثيقاً للروابط بينهما .

وانطلاقاً من مفهوم كونه منظمة العمل العربية ، طبقاً لما جاء فى نص الدستور ، وكالة متخصصة فى نطاق جامعة الدول العربية .

وتمشياً مع الاتجاه الذى تهدف إليه جامعة الدول العربية من ربط المنظمات المتخصصة بها ، مع إعطائها حرية التحرك والعمل تحقيقاً لأهداف هذه المنظمات ، فقد انتهت السكرتارية المؤقتة لمنظمة العمل العربية إلى أنه قد يكون من الأنسب عقد اتفاق بين جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية . وأعدت بالفعل مشروعاً لهذا الاتفاق وعرضته على المؤتمر .

رابعاً - وأهم المنظمات المتخصصة العربية هى : المجلس الاقتصادى والاجتماعى سنة ١٩٥٩ ، المؤسسة المالية للأنماء الاقتصادى سنة ١٩٥٦ ، مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ١٩٦٤ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة ١٩٦٤ ، المجلس العربى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية ، سنة ١٩٦٥ ، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ١٩٦٠ ، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ١٩٦٥ ، الاتحاد البريدى العربى ١٩٦٤ ، الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ١٩٥٣ ، اتحاد إذاعات الدول العربية ، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية .

خامساً : عند بدء ظهور المنظمات الإقليمية جرى الخلط بينها وبين الاتحادات الدولية ، وأثار هذا الموضوع خلافاً حاداً فى فقه القانون الدولى ، ولا تسمح ظروف التدريس بالسنة الأولى بدراسة المشكلة بصورة عامة ولذلك سوف نقتصر هنا على استعراضه بإيجاز بالنسبة لجامعة الدول العربية .

خامسا - الطبيعة القانونية لجامعة الدول العربية : عندما انشئت جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ ، كانت فكرة التنظيم الإقليمي التي عالجهاميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن منه - الذي يتكون من المواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ - غير واضحة سواء على المستوى الصلي أو المستوى العملي ، وكانت جامعة الدول العربية أول التطبيقات العملية لهذه الأحكام ، ولذلك اختلف النقة العربي والأجنبي في تحديد الطبيعة القانونية الدولية لهذه المنظمة . ويمكن حصر أوجه الاختلاف والتباين في الرأي في اتجاهين أساسيين ، رغبة في التبسيط .

الاتجاه الأول : انظر الى جامعة الدول العربية على أساس أنها نوع

ضعيف من الاتحادات الدولية . من هذا الاتجاه (١) Michel Mouskka الذي رأى أن جامعة الدول العربية ليست سوى رابطة بين دول ذات سيادة Une Simple association d'Etats Souverains لا تتمتع بالسيادة ولا بوصفها الدولة وتنتمي الى الروابط الدولية بين الدول التي يطلق عليها من الناحية القانونية في ألمانيا اصطلاح Statensbund ، ولا ينتج عنها إنشاء دولة فوق الدول un Super-Etat تهيمن على الدول الأعضاء على المستوى القانوني الداخلي والدولي ، وأنها تختلف من الاتحادات الكونفيدرالية لاتعدام العلاقات المباشرة بين الجامعة والأجهزة الوطنية في الدول الأعضاء ، في حين تقضي بقيام هذه الروابط فكرة الاتحاد الكونفيدرالي .

وقريب من ذلك أيضا ما ذهب اليه جورج سله (٢) من أن جامعة الدول العربية رابطة ضعيفة اقرب الى صور التحالف الدولية ، لكنها مقبولة الصلة بالاتحاد الفيدرالي .

ويلاحظ على الاتجاه الأول أنه كان يبحث عن طبيعة جامعة الدول العربية في نطاق نظرية الاتحادات الدولية ، ومن هنا كانت نتائجه غير مقبولة .

الاتجاه الثاني : جامعة الدول العربية منظمة دولية إقليمية بالمعنى المتصور في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة . إذا استمعنا في الذاكرة التعريف الذي يلقي التأييد من جانب هذه المنظمات الدولية ، ورمطنا ذلك

(١) انظر في تفاصيل هذا الاتجاه موسكي في دراسة منشورة في Revue Générale de droit international public سنة ١٩٤٦ ص ١١٢ - ١١٨ عن ميثاق جامعة الدول العربية .

(٢) جورج سل Manuel de droit international public, 1948, p. 393.

ص ٧٧٠ .

منشورة في المجلة الأمريكية للقانون الدولي ، مجلد ٤٠ ، أكتوبر ١٩٤٦ رهم ، وقريب منه رأى الأستاذ مجيدى قهوري ، في دراسة عن جامعة الدول العربية

بفكرة التنظيم الدولي الإقليمي ، كما تضمنتها الفصل الثامن ، من ميثاق الأمم المتحدة ، وتضمننا كلية من أفكار نظرية الاتحادات الدولية أى نظرية الدولة المركبة ، فإنه يصبح بعد ذلك من السهل الوصول الى التحليل السليم لطبيعة جامعة الدول العربية ، والقضاء على سائر الشكوك التى قد تمنع من النظر اليها على أنها صورة من صور التنظيم الدولي الإقليمي ، كما يتضح ذلك من الملاحظات الآتية :

١ - جامعة الدول العربية يتوافر فيها عناصر تعريف المنظمة الدولية بصورة عامة وليست إتحاداً دولياً ، ومن هنا تبرز أهمية الاحاطة سريعاً بالفرق بين المنظمة الدولية والاتحاد الدولي باعتبار أن كلا منهما صورة من صور التنظيم الدولي .

(أ) ويلاحظ أن التنظيم الدولي بصورة عامة أسبق من المنظمة الدولية ، لأن اصطلاح التنظيم الدولي ظهر لأول مرة في نقه القانون الدولي ، في عام ١٩٠٨ ، في ترجمة مقال كتب باللغة الألمانية ، ونشرت ترجمته الفرنسية المجلة العامة للقانون الدولي (١) ، ثم ذاع استعماله من جانب فقهاء القانون الدولي العام الألمان .

(ب) ودخل الاصطلاح الى نقه القانون الدولي العام الناطق باللغة الانجليزية لأول مرة ، في عام ١٩١١ ، على يد أحد الفقهاء الأمريكيين من أصل ألماني ، وهو الأستاذ بول سامويل رينسك الذى كان أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة ويسكونسين في مؤلف له بعنوان الاتحادات الدولية العامة (٢) .

(ج) وكان يقصد بالتنظيم الدولي في ذلك الوقت الإشارة الى عوامل الوحدة التى تربط بين الأمم (الدول) وبصورة عامة ، كان التنظيم الدولي ، يعنى الجماعة الدولية التى تعبر عن عوامل الوحدة بين الدول .

(د) ويلاحظ أن اصطلاح التنظيم العالمى (٣) قد عرفه نقه القانون الدولي الناطق بالانجليزية واستعمل فيه لأول مرة عام ١٩٠٥ عندما ألف الفقيه الأمريكى بريجمان كتابه : التنظيم العالمى ، الذى نشر في بوسطن ، مع أن هذا الإصطلاح ظهر في نقه القانون الدولي الناطق بالفرنسية منذ عام ١٨٩٧ ، في دراسة بهذا العنوان ، نشرها الفقيه دوراس ، في مجلة القانون الدولى والتشريعات المتسارعة (٤) .

(١) Wafthe Schucking : L'organisation internationale. Revue générale de droit internationale, 1908, p. 5 et 55.

(٢) Reinsch (RS) : Public International Unions, Boston, 1901, p. 5.

(٣) World Organization, Organisation Universelle. (٢)

(٤) Dumas (V.H.) : L'organisation Universelle, R.D.I. et (٤)

(هـ) ويرى البعض أن هناك اختلافا موضوعيا بين التنظيم العالمى والتنظيم الدولى ، لأن التنظيم العالمى يقوم على أساس وحدوى ، ولا يكتفى بالأخذ بالنظام الفيدرالى ، وهو بذلك يقترب من فكرة الحكومة العالمية ، وهى فكرة ظهرت الى الوجود ، فى تاريخ لاحق لظهور اصطلاح التنظيم الدولى ، مع أن كلا منهما يركز على أساس واحد ، هو ضرورة الرقابة الدولية على أعمال الدول ولقد استخلص البعض مما سبق ، أن التنظيم الدولى يعد ظاهرة طبيعية فى داخل الجماعة الدولية .

والصورة الأولى والاساسية للتنظيم الدولى ، تقوم على أساس الإقليم والسكان ، حيث يقسم العالم بين دول مستقلة ، تعد الوحدات الاساسية للتنظيم الدولى ، وبجانب هذه الوحدات الاساسية وجدت الأقاليم الخاضعة لسيطرة استعمارية ، ووجدت أيضاً عوامل أخرى مثل مصادر الثروة ، والطقس ، وعدد السكان ، والمستوى الحضارى للشعوب ، التى أثرت فى التنظيم الدولى ، وذلك لأن هدف التنظيم الدولى هو معالجة العوامل السابقة ، ولذلك فانه فى تطبيقاته العملية وصوره المختلفة ، يتأثر بهذه العوامل ويتطور معها .

ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ، تأثير العوامل التجارية والاقتصادية فى قيام وتطور التنظيم الدولى ، وكون بعض العلاقات الدولية يقوم على أساس فردى وليس بين الدول ، لا يقلل من أهمية التنظيم الدولى لهذه العلاقات ، فهذا النوع من العلاقات الدولية أثر فى فكرة التنظيم الدولى ، وادى الى قيام المنظمات الدولية غير الحكومية التى يطلق عليها البعض تسمية المنظمات الدولية الخاصة (١) .

ثم فى دراسة التنظيم الدولى ، يجب ألا نغفل السياسة الدولية ، لأن السياسة الخارجية للدول لا تتفق فى جميع مظاهرها ، فاحياناً تقوم على أساس التنافس ، وأحياناً أخرى تقوم على أساس التعاون ، لأن لذلك كله أثراً كبيراً وهاماً فى دائرة التنظيم الدولى .

ويمكن أن يقال بأن التنظيم الدولى بالمعنى الواسع ، ليس أمراً جديداً فى القانون الدولى ، وذلك إذا أخذنا التنظيم الدولى على أنه يشمل كل مظهر للعلاقات الدولية ، مثل إنشاء العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، وإبرام المعاهدات الدولية وعقد المؤتمرات الدولية ، وإدخال نظام التحكيم الدولى ، وغير ذلك من الأنظمة القانونية الدولية (١) .

(و) ولكن يلاحظ أن الصور السابقة للتنظيم الدولى تهدف الى الارتقاء

(١) White (L.G.) Structure of private international organizations, (1938).

(٢) Développement de l'organisation internationale, Recueil des Cours de La Haye, 1938, 2, pp. 75-91.

بالمجتمع الدولي الى مرتبة المجتمعات القانونية كاملة التنظيم ، وتسعى الى ان تتكامل للقانون الدولي ، العناصر الأساسية لكل نظام قانوني بالمعنى الصحيح ، اى وجود السلطة التشريعية التى تصدر القواعد القانونية الملزمة ، والسلطة القضائية التى تفصل فى الخصومات طبقاً للقانون وتصدر احكاماً لها قوة الشئ المقضى به والواجبة التنفيذ ، والسلطة التنفيذية التى تسهر على منع وقوع الإخلال بالقانون ، وتوقيع الجزاء الذى تقرزه الاحكام القضائية ، على كل من يتمكن فعلاً من الإخلال بأحكام القانون .

والتنظيم الدولي بالمعنى السابق يعد الفاية التى تسعى اليها المنظمات الدولية فى مجموعها ، ومن أجل ذلك تنوعت هذه المنظمات وتعددت صورها ، ينبجذ منها ما يسعى الى القضاء على ظاهرة استعمال القوة فى العلاقات الدولية ، كما كان الأمر بالنسبة لعصبة الأمم بعد الحرب العالمية الاولى ، والأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى بذلك تعد تعبيراً عن بدء ظهور السلطة التنفيذية فى المجتمع الدولي .

ومن المنظمات الدولية ما تهدف الى القضاء على ظاهرة عرقتها جميع المجتمعات البدائية ، وهى ظاهرة انتصاف الشخص لنفسه بنفسه . وهذا ما تقوم به المنظمات الدولية القضائية ، مثل محكمة العدل الدولية الدائمة ، ومحكمة العدل الدولية ، واللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان ، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، ومحكمة العدل الأوروبية .

وقد تسمى المنظمة الدولية الى تحقيق غرض اجتماعى أو إنسانى أو ثقافى أو علمى ، أو فنى ، أو اقتصادى أو مالى أو تجارى ، وهذا ما تقوم به إنساباً المنظمات الدولية المتخصصة .

ومما لا شك فيه أن قيام الصور السابقة للمنظمات الدولية يؤدى الى تحقيق تنظيم المجتمع الدولي ، وتسبب به الى طبقة المجتمعات القانونية الكلية ، ويؤدى أيضاً الى تعميق مفهوم القاعدة القانونية الدولية ، وتأكيد قوتها الملزمة ، ورسوخ فكرة العدالة فى العلاقات الدولية ، وقيام السلطات الأساسية فى المجتمع الدولي ، وهذا يعنى فى النهاية ، اكتمال البناء القانونى للقانون الدولي العام ، بالصورة التى وصلت اليها القوائين الداخلية .
(ز) ومع ذلك يجب ألا نخلط بين التنظيم الدولي بالمعنى السابق ، اى الآثار التى تترتب على قيام المنظمات الدولية وبين المنظمات الدولية .

وذلك لأن التنظيم الدولي بالمعنى المضيق يقوم على أساس وجود وحدات قانونية متميزة عن الدول ، بإرادتها ونشاطها ، وإن كانت ترتكز أساساً على وجود الدول ، لأن المنظمة الدولية تفترض وجود جماعة دولية تقوم على أساس تعدد الدول أشخاص القانون الدولي العام . وفكرة الجماعة الدولية تتجافى مع فكرة الدولة الواحدة أو الحكومة العالمية ، وإذا كانت فكرة الدولة الواحدة أو الحكومة العالمية لا تعد من قبيل المنظمة الدولية ، بل هى كما قلنا تتجافى معها ، فإنها مع ذلك تعد بدون نزاع من

صور التنظيم الدولي ، بل هي المرحلة الأخيرة في هذا التنظيم ، التي تختلج فيها الدول ، ولا يكون هناك إلا نظام قانوني واحد ، ولا يخفى أن تحقيق هذا الأمر إن لم يكن مستحيلاً فهو على الأقل غير متصور في ظل الأوضاع الراهنة للعلاقات الدولية . ورفض فكرة الدولة الواحدة جعل بعض الكتاب والفلاسفة ورجال السياسة يتجهون إلى مجتمع الدول الذي يقوم على أساس احترام استقلال كل دولة في داخل الجماعة الدولية ، مع الأخذ بفكرة التنظيم الدائم لأوجه الحياة المشتركة للجماعة الدولية ، التي لا تستطيع دولة بفردتها النهوض بها . وإذا كان من الشائع القول بأن القرن التاسع عشر * كان عصر البخار والكهرباء ، فإن الباحث في القانون الدولي يمكن بحق أن يطلق عليه تسمية عصر الاتحادات الدولية ، وهي الصور الأولى للمنظمات الدولية ، حيث عرف هذا العصر أكثر من مائة اتصال دولي تحت تسميات مختلفة مثل اللجان الدولية ، الاتحادات ، الجمعيات ، المنظمات ، كان لكل منها أجهزتها الذاتية ، المستقلة عن الدول الأعضاء وتخصيصاتها القانونية (١) .

٢ - تعريف المنظمة الدولية : هناك عنصران ضروريان لقيام المنظمة هما عنصر التنظيم والعنصر الدولي :

(أ) عنصر التنظيم : ويتوافر مع شرط توافر الدوام وشرط الإرادة الذاتية : فلا يمكن القول بوجود منظمة دون أن تكون ذات طابع دائم ، وذلك لا يستلزم الوجود المادي الدائم لجميع أجهزة المنظمة ، بل يكفي أن تكون هذه الأجهزة في حالة تسمح لها دائماً بأن تباشر الاختصاصات الموهوبة لها بصورة منتظمة ، وبذلك يرجع إلى أن إنشاء المنظمة الدولية يكون الغرض منه تحقيق مصالح مشتركة ذات طبيعة مستمرة ، ومن ثم لزم أن تكون الأجهزة التي تسهر على تحقيق تلك المصالح المستمرة ، ذات وجود مستمر ودائم أيضاً ، ومن ناحية أخرى فإن دوام المنظمة هو الذي يؤكد استقلالها عن الدول الأعضاء حتى لا يكون نشاطها مطلقاً على إرادة أعضائها بالنسبة لكل عمل تقوم به .

ويلزم أيضاً إلى جانب ذلك ، أن تكون للمنظمة إرادة مستقلة عن إرادة الدول ، وتنسب ، الأعمال التي تقوم بها ، للمنظمة لا إلى الدول الأعضاء فيها ، ولكن يلاحظ التناقض بين التحليل القانوني لما يجب أن تكون عليه المنظمة الدولية ، وما وصل إليه العمل فعلاً بخصوص التطبيق العملي ، وذلك في الفرض الذي يلزم فيه لصنوبر جميع قرارات المنظمة أو بعضها ، موافقة ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة الدولية ، حيث يصعب في هذا الفرض الفصل بين الإرادة الذاتية

للتنظمة وبين إرادة أعضائها ، وتكون أقرب الى مسورة المؤتمر الدولي ، ويتعد كثيراً - من الناحية القانونية - عن فكرة المنظمة الدولية . ولكن يلاحظ أن الإرادة الذاتية للمنظمة الدولية أصبحت واضحة فيما يتعلق بالحياة الداخلية للمنظمة بخصوص المسائل الإدارية والمالية ، وتبدو جلية كذلك ، عندما ينص ميثاق المنظمة على قاعدة الأغلبية لصدور جميع أو معظم قرارات المنظمة الدولية .

(ب) **العنصر الدولي** : هذا العنصر يستلزم أن تكون عضوية المنظمة قاصرة على الدول التي تمثلها في أعمال المنظمة ، حكوماتها ، ومن هنا وجدت التفرقة بين المنظمات الدولية الحكومية وتلك التي لا تمثل الحكومات ، وإلى هذه التفرقة أشار القرار رقم ٢٨٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٠ ، الذي جاء به أن كل منظمة لا يتم تكوينها بإتفاق بين الحكومات لا تعد منظمة دولية غير حكومية ، لأن إنشاء مثل هذه المنظمات لا يتم باتفاقات دولية تبرم بين الحكومات ثم أنها تعد دائماً استثناء على القاعدة العامة التي تقضي بأن تكون المنظمة دولية من حيث إنشائها ، ودولية أيضاً من حيث تشكيلها ، أي قصر عضويتها على الدول دون غيرها من الهيئات الخاصة . وهذا لا يمنع من قيام بعض المنظمات غير الحكومية ، ومن الاعتراف لها بشخصية القانون الدولي ، بما في ذلك حق إبرام المعاهدات الدولية مع الدول أو المنظمات الدولية ، مثل الهيئة الدولية للصليب الأحمر . وإلى المنظمات الدولية غير الحكومية تشير المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة ، ويتم التعاون بينها وبين منظمة الأمم المتحدة من طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ومن الجائز أيضاً أن تقبل المنظمات الدولية الحكومية كأعضاء فيها ، أشخاص القانون العام الداخلي ، مثل المقاطعات ، وهذا يتفق كثيراً مع طبيعة المنظمات الدولية النية مثل المنظمات الاقتصادية التي تقوم على النصل بين الأقاليم المنتجة والأقاليم المستهلكة لحصول معين أو لسلمة معينة .

وقد تمثل المنظمة الدولية البرلمانات دون السلطة التنفيذية ، مثل مجلس أوروبا ولكن هذا الفرض يعد استثناءاً في المنظمات الدولية التي تمثل كقاعدة عامة الحكومات .

وعلى ذلك يمكن تعريف المنظمة الدولية بأنها وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غايات معينة ، وتكون لها إرادة مستقلة ، يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة ودائمة .

٢ - وهذا التعريف يظهر الاختلاف بين المنظمة الدولية والاتحاد الدولي ، وذلك لأن الاتحاد الدولي له ميدان أوسع بكثير من فكرة المنظمة الدولية ، وكذلك لأن بعض النظم الدولية مثل التحالف ، والاتحاد الشخصي لا تتوافر لها خصائص المنظمة الدولية ويجب استبعادها من دائرتها ، كما يجب أن يستبعد أيضاً من دائرة المنظمات الدولية ، الاتحادات الفيدرالية التي تؤدي

إلى محو الشخصية الدولية للدول التي يتكون منها الاتحاد الفيدرالى ، حيث إن المنظمة الدولية لا تؤثر فى الشخصية الدولية .

٤ - والتفرقة بين الاتحاد الكونفيدرالى ، والمنظمة الدولية ، قد لا تكون واضحة ، لأن الاتحاد الكونفيدرالى ، تتوافر فيه بعض خصائص المنظمة الدولية . ومع ذلك يجب أن نلاحظ أن الاتحاد الكونفيدرالى يتجه نشاطه أساساً إلى الخارج ، أى إلى الدول غير الأعضاء فيه ، فى حين أن المنظمة الدولية ، تهتم بتنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء ، كما هو الحال بالنسبة للمنظمات الدولية السياسية ، وبتحقيق التنسيق بين بعض القطاعات الفنية ، أو القيام فعلاً بإدارة هذه القطاعات ، كما هو الحال بالنسبة للمنظمات الدولية المتخصصة .

ومن ناحية أخرى ، فإن المنظمات الدولية ، تكون كقاعدة عامة مفتوحة للعضوية - أى يسمح بشروط ، للدول الأخرى غير المؤسسة - بالانضمام إليها .

وأخيراً فإن الأهداف تختلف فى كل من الاتحاد الكونفيدرالى والمنظمة الدولية ، فالاتحادات الكونفيدرالية تكون لها أهداف سياسية ، لأن الدول الأعضاء توحد دبلوماسيتها ، وجيشها ، إما لتدفع عن نفسها خطر عدو ، وإما لفرض حمايتها على دول أخرى .

أما المنظمات الدولية ، فقد تكون لها أغراض فنية بحتة ومحدودة للغاية ، وقد تكون لها كما - كان الحال بالنسبة لعصبة الأمم ، والأمم المتحدة حالياً - أهداف عامة ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، وفى جميع الحالات ، حتى عندما تكون للمنظمة الدولية أهداف سياسية ، فإن سلطاتها لا تصل إلى صورة إلى حد السلطات الواسعة التي يملكها الاتحاد الكونفيدرالى فى العلاقات السياسية لأعضائه ، ولذلك كان من اللازم عدم الخلط بين فكرة المنظمة الدولية وفكرة الاتحادات الدولية .

٥ - ومع ذلك فإن بعض صور المنظمات الدولية الحديثة ، التي تعرف بالمنظمات فوق الدول ، أو عبر الدول ، تقترب من صورة الاتحادات الفيدرالية ، فى مفهوم بعض الشراح .

٦ - من الملاحظة السابقة اتضحت لنا عناصر المنظمة الدولية بصورة عامة والفرق بينها وبين الاتحادات الدولية ، باعتبار أن كلاهما من مظاهر التنظيم الدولى بالمعنى العام ، وبذلك نستطيع أن نحدد طبيعة جامعة الدول العربية ، لأن ميثاق هذه المنظمة لم يقتصر على فكر المبادئ والأهداف ، ويعقد الاجتماعات غير المنظمة des réunions épisodiques كما هو الحال فى المؤتمرات الدولية ، بل أنشأ جهازاً عاماً دائماً هو مجلس جامعة الدول العربية يجتمع فى دورتين ماديتين كل سنة ، ولجاناً فنية دائمة التي تجتمع كل منها مرة على الأقل كل سنة ، وجهازاً إدارياً دائماً ، كما هو الحال فى سائر المنظمات الدولية .

وبجانب ذلك فإن الإرادة الذاتية لجامعة الدول العربية لا يمكن التشكيك فيها ، لأن قرارات الجهاز العام فيها ، وهو مجلس الجامعة ، تصدر إما بالأغلبية البسيطة ، أو بالتأثير ، وأحياناً بالإجماع ، كما أن لجامعة الدول العربية اختصاصات في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية والإدارية ، بجانب الاختصاصات التي تتمتع بها في نطاق الوظيفة العامة الدولية بالنسبة لموظفيها .

٧ - ولعل التردد في اعتبار جامعة الدول العربية من المنظمات الدولية قد يجد أساساً له في أن القرارات تصدر من مجلس جامعة الدول العربية في بعض المسائل ، بالإجماع بحيث لا يلزم القرار الدول التي لم توافق عليه ، وهذه الحقيقة وإن كانت تؤدي إلى طمس الإرادة الذاتية للمنظمة ، وبالتالي تعد من أسباب ضعف المنظمة الدولية ، إلا أن جامعة الدول العربية لا تتميز وحدها بهذه الظاهرة ، بل نجد مقابلاً لها في أكثر المنظمات الدولية تطوراً ، مثل الأمم المتحدة ، حيث يوجد نظام الفيتو أي الاعتراض بالنسبة لقرارات مجلس الأمن في المسائل الموضوعية كما يستفاد ذلك من الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة ، ويرجع الأمر في الحالتين إلى التناقض بين حتمية التنظيم الدولي على المستويين العالمي والإقليمي باعتباره السبيل الوحيد لحل مشاكل العلاقات الدولية والمجتمع الدولي بصورها المختلفة ، وأحجام الدول من التنازل للمنظمات الدولية بسلطات الاختصاصات والسلطات الضرورية لتحقيق هذه الغاية .

٨ - جامعة الدول العربية منظمة إقليمية بمعنى الفصل الثامن من ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، لتوافر شروط التنظيم الدولي الإقليمي فيها ، وهي المحافظة على السلام والتضامن الإقليمي والاجتماعي ، وتوافر عنصر التنظيم الداخلي ، لأن هذه التنظيم الدولي يستلزم قيام المنظمة الإقليمية أن تكون دائمة ، وأن تكون عضويتها مفتوحة لمجموعة من الدول التي تربط بينها الوحدة الجغرافية والتضامن المؤسس على الجوار ووحدة المصالح والأهداف بصورة تجعلها على التفكير في الدفاع عن مصيرها المشترك في صورة المحافظة على السلام والأمن في المنطقة التي توجد فيها هذه الدول ، وتقوية أواصر التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وبالرغم من وضوح المعنى السابق ، فلقد نازع البعض (١) ، في أحقية جامعة الدول العربية في التمسك بأحكام الفصل الثامن من ميثاق جامعة الدول العربية ، بدعوى عدم وضوح الأحكام الإجرائية des dispositions procédurales الأمر الذي يؤثر في توافر الفاعلية الحقيقية لنشاط المنظمة الدولية في نطاق اختصاصاتها ، كما أنه منع المنظمة من أن تصبح فعلاً إطاراً للتضامن والمساعدة ضد العدوان الأجنبي بالنسبة لأعضائها ، بالصورة التي تدعم نشاط مجلس الأمن في

(١) انظر بحث موسلكي ، السابق الإشارة إليه ، ص ١٥١ .

المحافظة على السلم والأمن الدوليين . وهذا الرأي قد يجد له صدا في التطبيق العملي بالنسبة لجامعة الدول العربية في السنوات الأولى من حياتها ، ولكن تطوير تنظيم الجامعة والتعديلات التي أدخلت على نظامها القانوني بعد ذلك ، تجعل من الصعوبة الآن التسليم به ، وسوف تتضح لنا هذه الحقيقة عندما نشر في القسم الخامس إلى المنظمات العربية المتخصصة ، التي ترتبط بالجامعة . ومن ناحية أخرى فلقد ساهمت جامعة الدول العربية في حفظ السلم والأمن الدوليين بخصوص بعض الأحداث الإقليمية في المنطقة العربية ، مثل أزمة لبنان عام ١٩٥٨ ، وأزمة الكويت عام ١٩٦١ . كما اعترفت الأمم المتحدة في مناسبات عديدة بصفة المنظمة الإقليمية لجامعة الدول العربية ، من ذلك قرار الجمعية العامة رقم ١٢٠ الصادر في الدورة الثانية بتاريخ ١٩٤٧/١/١٦ :

٩ - بل إن جامعة الدول العربية تعد منظمة إقليمية ذات طابع قومي ، لايتها لا تقتصر على مجموعة من الدول ، تستند مصالحها المشتركة في العلاقات الدولية على مجرد العادل الجغرافي - كما هو شأن منظمة الدول الأمريكية وغيرها من المنظمات الإقليمية - بل تربط بين الدول العربية التي تكون في مجموعها أمة واحدة هي الأمة العربية التي تشترك في وحدة الأصل والتاريخ واللغة ، والتقاليد المشتركة ، والأسس العامة لنظامها القانونية ، والترابط من الناحية المذهبية ، ومن هنا كان الأمل الذي تعلق بالجامعة عند إنشائها بخصوص تصفية الميراث الذي خلفه الاستعمار للعالم العربي ، والقضاء على روح التبعية التي غرسها داخل الحدود المصطنعة ، تهيئاً لإعادة توحيد العالم العربي ، وجامعة الدول العربية أخرى بتحقيق هذه الغاية من منظمات أوروبا الغربية ، وغرض نجاحها فكر عندما تمسح لإرادة الدول العربية وتوحيدها ، كما حصل إبان حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ .

سائماً - كذلك ترتب على الخلاف حول طبيعة المنظمات الإقليمية قيام التسك حول مدى تمتعها بالشخصية القانونية الدولية وكما فصلنا في الفقرة السابقة ، فإننا نقصر على الإحاطة بهذه المسألة في إطار جامعة الدول العربية :

١ - بالمثل كما حصل التردد والاختلاف في تحديد الطبيعة القانونية لجامعة الدول العربية ، نرى خلاف كذلك بخصوص تمتعها بالشخصية القانونية الدولية ، خاصة في المرحلة الأولى من حياتها ، حيث لم تكن هذه المنظمة قد شكلت علاقاتها الدولية مع أشخاص القانون الدولي ، ولم تكن قد تحددت بصورة واضحة نظامها القانونية ، واستكملت تنظيمها الداخلي . ولقد تلقى الشراح بهذا الوضع ، فتنازع بعضهم في ثبوت الشخصية القانونية الدولية لجامعة الدول العربية ، كما فعل الأستاذ جورج ميل الذي رأى أنه : « من الصعوبة بمكان تحديد الاختصاصات ، الذاتية والمباشرة في العلاقات الدولية التي تتمتع بها أجهزة جامعة الدول العربية ، ويبدو أنها لم تعط أية

اختصاصات حقيقية طبقاً لمبادئها ، كما أن حكومات الدول الأعضاء لم تقرر منحها هذه الاختصاصات لا في علاقات المنظمة مع أعضائها أى العلاقات الداخلية ولا في علاقات المنظمة مع أشخاص القانون الدولى الأخرى ، وينتهى إلى إنكار وجود أى أساس يمكن بمقتضاه الاعتراف الدولى بجامعة الدول العربية (١) .

وقد أنكر الأستاذ قدورى الشخصية الدولية لجامعة الدول العربية ، بدموى أنها ليست من طبيعة عصبة الأمم ولا الأمم المتحدة ، لأن اختصاص الجامعة قاصر على منطقة جغرافية ، ويحقق أهدافاً ذات طابع وطنى من نوع خاص (٢) .

وقد ذهب الأستاذ موسكلى إلى أن جامعة الدول العربية لا تتمتع بشخصية القانون العلم الفيدرالى أو القانون الدولى العلم ، ويرى أنها لا تتمتع بإرادة ذاتية لأن قراراتها لا تصدر بالأغلبية ، ولأنها فى علاقاتها مع أعضائها والدول الأجنبية لا تتمتع بأى من الاختصاصات الدولية ، التى تثبت للاتحادات الدولية ، مثل اختصاص الحرب ، واختصاص التمثيل الدبلوماسى ، واختصاص إبرام المعاهدات الدولية (٣) .

١ - ويلاحظ أن هذا التيار من الآراء التى أشرنا إلى أمثلة لها ، قد وصل إلى هذه النتيجة الخاطئة ، لأنه ينظر إلى الجامعة على أساس أنها صورة من الاتحادات الدولية ، ويرى أنها لا تستجيب لمقومات أى منها ، فينكر عليها الشخصية القانونية الدولية ، بل وفى نطاق القانون الداخلى ، لها لأنه قد ربط بين طريقة التصويت والتمتع بالشخصية القانونية الدولية ، ويرى فى قاعدة الإجماع مانعاً من الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية لجامعة الدول العربية ، مع أن ظاهرة اشتراط الإجماع الصريح أو المقتصر فى صورة الفيتو ليست قاصرة على جامعة الدول العربية .

٢ - ونلاحظ أن الأستاذ الدكتور محمد حافظ فاهم - قد دافع - فى رسالته للدكتوراه عن جامعة الدول العربية - عن ثبوت الشخصية القانونية الدولية لهذه المنظمة ، مؤسماً حجته فى ذلك على أنها من طبيعة النظم الفيدرالية Un Système fédératif ، تعطىها الحق فى الحرب ، وحق إبرام المعاهدات ، وحق التمثيل الدبلوماسى . ولكننا نرى أن الطابع الفيدرالى أو الكونفيدرالى غير ملموس فى النظم القانونى لجامعة الدول العربية ، وأنها لا تخطط بأى من هاتين الصورتين من صور الاتحادات الدولية ، ولذلك فإننا لا نرى الإصرار من جانبها على هذا الرأى ، فى مسائر المؤلفات التى أصدرتها بعد ذلك . فجامعة الدول العربية منظمة دولية إقليمية ذات طابع قومى ، تتمتع نتيجة لذلك

(١) انظر بحث موسكلى ، السابق الإشارة إليه ، ص ١٥١ .

(١) انظر مؤلفه الذى أشرنا إليه سابقاً ، خاصة ص ١٨٦ .

(٢) انظر دراسته التى أشرنا إليها سابقاً ، خاصة ص ٧٦٩ .

بطائفة من الاختصاصات الدولية التي تصبح عليها الشخصية الدولية ، وذلك على الرغم من أن ميثاقها لا يتضمن نصاً يقرر ذلك صراحة ، وهو في ذلك لا يختلف عن ميثاق الأمم المتحدة وغالبية مواثيق المنظمات الدولية الأخرى . ويمكن أن تستفاد الشخصية القانونية لجامعة الدول العربية من المادتين الثالثة والتاسعة مشرة من ميثاقها لأنها تتعلقان بإقامة علاقات بين الجامعة والمنظمات الدولية ، بقصد التعاون في مجالات حفظ السلم والأمن الدوليين ، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي ، ويصرف هذا المفهوم إلى علاقة الجامعة بمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها ، لا سيما وأن جامعة الدول العربية قد تمت إجراءات إنشائها قبل قيام الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها ، ولا يمكن أن تثبت لجامعة الدول العربية أهلية مباشرة هذه العلاقات بدون الاعتراف لها بالشخصية القانونية الدولية . ولقد أثبتت جامعة الدول العربية - سواء في علاقاتها الدولية مع الدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية ، أو علاقاتها الداخلية مع الدول الأعضاء - تمتعها بالشخصية القانونية الدولية ، وذلك على الرغم من أن إحدى الدول الأعضاء فيها وهي لبنان ظلت تدافع عن أن الجامعة ليست لها شخصية متميزة عن الدول الأعضاء ، وتنكر بالتالي على الجامعة الشخصية الدولية ، بدعوى أنها لا تعدو أن تكون مؤثراً للدول العربية (١) .

٤ - ويؤكد **الشخصية الدولية لجامعة الدول العربية** مجموعة **الخصائص والامتيازات** التي تقررت لها ، مثل **سائر المنظمات الدولية** ، وهي **الخصائص القضائية** ، و**حصانة مقر وفروع المنظمة** ، و**الحصانات والامتيازات المالية** ، و**التسهيلات المتعلقة بوسائل الاتصال والانتقال** . ولقد أبرمت جامعة الدول العربية مع الدول الأجنبية اتفاقات دولية في هذا الصدد تشير منها إلى الاتفاق المبرم مع الهند سنة ١٩٤٦ الذي يقرر تمتع مكتب الجامعة في نيودلهي ب**حصانات** و**الامتيازات** التي تتمتع بها المنظمات الدولية الأخرى .

٥ - كذلك أصبح للدول الأعضاء في الجامعة تمثيل دائم في المقر الدائم لهذه المنظمة ، كما باشرت الجامعة التمثيل الدائم لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية الأخرى ، بصورة تؤكد تمتعها بحق التمثيل ، الذي يعد من الخصائص الأساسية للشخصية الدولية ، ولقد استقرت فكرة التمثيل الدائم لدى الجامعة بالنسبة للدول الأعضاء بقرار مجلس الجامعة الصادر في ١٩٥٠/٢/٢٩ ، كما أن تمثيل الجامعة لدى الدول الأجنبية يتم في صورة مكاتب الجامعة في الخارج .

٦ - كما أن جامعة الدول العربية تباشر حق إبرام **المعاهدات الدولية**

(١) انظر رسالة الدكتوراه للدكتور حافظ غاتم : بعنوان جامعة الدول العربية بين المنظمات الدولية باريس ، ١٩٤٨ ، ص ١٨٢ .

(٢) *Une conférence des Etats Arabes* انظر محاضر جلسات اللجنة الفرعية للمؤتمر العربي سنة ١٩٤٤ ص ٢٢ .

بوصفها منظمة دولية ، وذلك على الرغم من عدم النص صراحة على هذا الحق أو الاختصاص ، في ميثاقها ، وهو أمر لا تختلف فيه الجامعة عن غيرها من المنظمات الدولية - ، بل إن المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية التي تنص على حق الدول الأعضاء في إبرام المعاهدات الدولية ، حملت فريقاً من الشراح على إنكار هذا الحق على الجامعة ، وهو رأي غير سليم ، لأن إبرام المعاهدات الدولية يعد من الاختصاصات الأساسية للمنظمات الدولية ، الذي لا يتوقف التمتع به على النص الصريح في موثيقها . ولقد أبرمت الجامعة منذ نشأتها طائفة من الاتفاقات الدولية مع الدول الأعضاء والدول الأجنبية ، والمنظمات الدولية ، بخصوص أمور تدخل في الاختصاصات التي تتمتع بها الجامعة .

٧ - ومن الأهمية بمكان بالنسبة لتأكيد الشخصية القانونية الدولية لجامعة الدول العربية ، الإشارة هنا إلى أنها أبرمت اتفاقات مع عديد من المنظمات الدولية المتخصصة ، من ذلك الاتفاق المبرم مع اليونسكو في يونيو ١٩٥٧ ، ومع منظمة العمل الدولية في مارس ١٩٥٨ ، ومع منظمة الأغذية والزراعة في ١٩٦٠ ، ومع منظمة الصحة العالمية في ١٩٦١ ، وتهدف هذه الاتفاقات إلى التنسيق والتعاون بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ، وتحقيق التعاون في ميادين الأنشطة المشتركة ، وعندما بدأ إنشاء المنظمات العربية المتخصصة تم الربط بينها وبين جامعة الدول العربية عن طريق إبرام اتفاقات مماثلة .

٨ - الشخصية القانونية لجامعة الدول العربية في القانون الداخلي للدول الأعضاء : على الرغم من أن اتفاقية حصانات وامتيازات جامعة الدول العربية لم تتم الموافقة عليها إلا بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٣ ولم يبدأ العمل بها إلا في عام ١٩٥٥ ، أي بعد مرور عشر سنوات على قيام هذه المنظمة ، إلا أنها تمتعت فعلاً منذ نشأتها بالشخصية القانونية في قوانين الدول الأعضاء ، ولقد نصت اتفاقية الحصانات في مادتها الأولى على تمتع جامعة الدول العربية بالشخصية القانونية في المجالات الآتية :

تملك الأموال المنقولة والعقارية والتصرف فيها ، إبرام العقود ، وأهلية التقاضي ، ويلاحظ أن مجلس جامعة الدول العربية قد رفض الطلبات التي تقدمت بها الأمانة لإبرام عقود القروض ، سواء لتشييد المقر الدائم الحالي للجامعة أو لسد النقص في ميزانيتها ، مع أن أهلية إبرام عقود القروض تدخل في أهلية إبرام العقود الثابتة بالنص الصريح في المادة الأولى من اتفاقية الحصانات والامتيازات التي أشرنا إليها ، كما أن منظمة الأمم المتحدة قد قامت في مناسبات عديدة بإبرام مثل هذه العقود .

ويلاحظ أن العقود التي تبرمها الجامعة بخصوص المرافق العامة ، مثل عقد توريد الكهرباء والمياه الخ ، والعقود التي تبرمها الجامعة مع الأفراد ، تخضع كقاعدة عامة لقانون دولة المقر ، أي القانون المصري ، ما لم يتضمن العقد حكماً مخالفاً ، والمنازعات التي تنشأ عن تطبيق هذه العقود يتم حلها

بالتراضي أو التحكيم . ونصت م ٢١ من اتفاقية الحصانات والامتيازات على إنشاء جهاز للفصل في منازعات العقود التي تبرمها الجامعة العربية ، أما المنازعات بين الجامعة وموظفيها ، فهي منازعات تتعلق بالوظيفة العامة الدولية في إطار جامعة الدول العربية ، وتختص بها المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية .

سادساً - أهم المنظمات الإقليمية المعاصرة . نظرة إحصائية : هذه المنظمات بخصائصها السابق شرحها ، تمتد عبر القارات ، فهناك المنظمات العربية ، وأهمها وأقدمها جامعة الدول العربية وأسرتها من المنظمات العربية المتخصصة ، إلى جانب المنظمات العربية التي تربط بين مجموعة من الدول ، التي تتشابه في نظم الحكم فيها ، وأوضاعها الاقتصادية والبشرية ، وهي ظاهرة حديثة على المستوى العربي ، وتعد من عوامل الانقسام والتحول والضعف في مسيرة العمل العربي المشترك ، وكانت حرب الخليج الأولى المناسبة التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة ، فظهر مجلس التعاون لدول الخليج العربي في سنة ١٩٨١ يجمع السعودية والكويت والبحرين والامارات العربية وعمان وقطر . وعلى ضراؤه نشأ مجلس التعاون العربي بين مصر والعراق والاردن واليمن في ١٩٨٩ . وفي ١٩٧٢ قامت منظمة دول المؤتمر الإسلامي بين الدول التي كانت أعضاء في المؤتمر الإسلامي الذي بدأ خطواته في ١٩٥٤ ومعد دورته الأولى بالمغرب في ١٩٦٩ بعد حريق المسجد الأقصى . وهناك المنظمات الأوروبية ، التي كانت موزعة حسب الانتماء الجغرافي للدول الأوروبية إلى منظمات أوروبا الغربية ، ومنظمات أوروبا الشرقية ، وبقيت هذه التفرقة قائمة حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١ وتلك المنظومة السوفيتية وحل منظماتها المشتركة . ومن أهم منظمات أوروبا الغربية : منظمة التعاون والتنمية التي قامت لتنفيذ مشروع مارشال لإعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد أن أدت هذه المهمة تحولت في ١٩٦٠ إلى منظمة التعاون والتنمية . كذلك أنشئ مجلس أوروبا في ١٩٤٩ الذي كان يهدف إلى تمكين أواصر العلاقات السياسية الأوروبية كمرحلة لتوحيد أوروبا اقتصادياً ، والتقريب بين نظمها القانونية مما أدى إلى ظهور التشريع الأوروبي والذي تحتل دراسته مكانة بارزة الآن في برامج الجامعات الأوروبية . كذلك العمل على ترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وهي أمور تعد الأساسيتين لخلق رأي عام أوروبي مستقر ومتحرر من تسلط نظم الحكم الشمولية ، كما يعتبر تطبيقاً عملياً لأهم المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي التي اشتق عليها ميثاق الأمم المتحدة . وهذه أسس إنفتحتها حركة التنظيم الإقليمي على المستوى العربي ، وكان غيابها من أبرز عيوب المنظمات العربية وتهميشها فعليتها . ومن أهم إنجازات مجلس أوروبا إبرام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في ١٩٥٠ ، وإنشاء أجهزة ذات غاوية للرقابة على تنفيذها ، أهمها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، وكذلك إنشاء روابط برلمانية انتهت

بقيام البرلمان الأوروبي الذي يتكون من أعضاء يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر على مستوى الدول الأعضاء في مجلس أوروبا ، وكذلك إنشاء محكمة العدل الأوروبية ، تم توحيد أوروبا اقتصاديا وذلك ابتداء من ١٩٩٣ ، وبذلك نشأت مؤسسات السيادة الأوروبية التي طالما راوت كثيرا من الرواد العرب . ولقد قامت مسيرة الوحدة الأوروبية مجموعة من المؤسسات الأوروبية التي أدى نجاح تجربة مجلس أوروبا لإنشائها ، مثل الجهاز العسكري الأوروبي وهو اتحاد أوروبا الغربية في ١٩٥٤ مقابل حلف شمال الأطلسي الذي يربط أوروبا في المسائل العسكرية بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتركيا ، ثم قامت المجموعات الأوروبية المشتركة وهي مجموعة الصلب والفحم سنة ١٩٥١ ، السوق الأوروبية المشتركة سنة ١٩٥٧ ، ثم المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية ، أما في أوروبا الشرقية فكانت أهم منظماتها الكوميكون وحلف وارسو . وفي القارة الأمريكية هناك المنظمة الأم التي تضم سائر الدول الأمريكية ما عدا اتحاد جنوب إفريقيا ، وهي الآن في طريقها إلى المنظمة بعد أن تنتهي سياساتها في مجال الترقية العنصرية ، وذلك بعد الانتخابات النيابية التي ستجرى في ١٩٩٤ ، ويجانب هذه المنظمة هناك بعض الروابط التي تجمع بين عدد من الدول الأمريكية ، بعضها كان سابقا على إنشاء منظمة الوحدة الأمريكية . وفي القارة الأمريكية تعد منظمة الدول الأمريكية ، من أقدم المنظمات الإقليمية قاطبة ، وتوجد بجانبها بعض الروابط التي تقتصر على بعض الدول الأمريكية في المجالات المختلفة للعلاقات الدولية .

القسم الثاني

مظاهر الأزمة المعاصرة للمنظمات العربية والإسلامية

لجهد تبسيط العرض ووضوحه ، عند البحث في أزمة المنظمات العربية والإسلامية ، يمكن أن يتجه الفكر إلى عامل ذاتي ، يرجع إلى مفهوم الدولة لدى نظم الحكم العربية والإسلامية ، وآخر خارجي أو دولي يتعلق بالأوضاع الدولية التي عاصرت نشأة هذه المنظمات ، ولطقت الآن حصارها عليها .

الفصل الأول

مفهوم الدولة في التطبيق المعاصر

١ - من المعلوم أن الدولة هي آخر حلقات التطور الإنساني والاجتماعي والسياسي والقانوني على المستوى الوطني ، بعد عبور عدة مراحل تاريخية بدأت بالأمرة وعطورت حلقاتها لتنتهي بالدولة ، على أساس افتراض لم يتم

الدليل القاطع عليه ، وهو العقد الاجتماعي ، باعتبار الدولة مستودع آمال الشعب ، تحفظ له حقوقه التي ولدت معه والتي لا يجوز التنازل عنها ولو من جانبه ، لأنها جزء من إنسانيته ، كما لا يحق للدولة التفلون عليها ، وباعتبار الدولة حارسة ومسئولة عن سلامة اقليمها ، وقائمة بالعدل بين بنيتها ، وضامنة لامنهم ، ومؤتمنة على اموالهم ، ومن هنا نشأت مبادئ السيادة الشعبية والفصل بين السلطات ، والحقوق والحريات العامة .. الخ وعندما ظهر القانون الدولي وتطورت احكامه ، عبر عما سبق بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، والذي يفهمه البعض خطأ بقصره على الحق في التحرر من السيطرة الأجنبية ، مهملين بذلك اهم جوانبه واسماها وهو التحرر من الظلم والتحكم والبغى الذي قد تقع فيه الشعوب بعد استقلالها . وقد فهم عمر بن الخطاب ذلك جيداً ، وعبر عن مفهوم الدولة في الإسلام ادق تعبير بقوله : « لما استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا .. » ، فحدد بذلك وظيفة الدولة ورسالتها .

٢ - ويفترض قيام ونجاح المنظمات الدولية توافر العناصر الأساسية للدولة ، لأنه كما ان الدولة تعد قمة النظام السياسي على مستوى القانون العام الوطني ، فان التنظيم الدولي يعد افضل ما وصلنا اليه الآن على مستوى القانون الدولي ، ولذلك نجد العضوية في أية منظمة دولية اول شروطها أنها قاصرة على الدول التي تتوافر فيها المقومات الأساسية للدولة على المستويين الوطني والدولي ، وكما أنه كلما استجملت الدولة سائر عناصرها الوطنية كلما زادت رسوخا واستقراراً وقوة وأماناً ، فان ذلك ينعكس بالتالي على المنظمات والأجهزة والمؤسسات الدولية ، فكم من المنظمات والاتحادات الدولية نشأت في دول العالم الثالث ولم تترك بصماتها ، وعلى العكس نجد منظمات تطورت وأثرت على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى أوشكت على تحقيق الوحدة ، كما تدل على ذلك مسيرة منظمات دول أوروبا الغربية ، وفي مواجهتها تعثرت وفشلت منظمات دول أوروبا الشرقية حتى إنتهت بالسقوط والانهيار في ١٩٩١ ، لأنه في الأولى تواصل واستقر مفهوم الدولة الخادمة لشعوبها والراعية للصالح العام ، تحرسه مؤسسات دستورية ترعاها الشعوب ولا تهمل أو تغرط في منع العدوان عليها ، ولذا قل لدرجة العدم الانحراف بالسلطة والبطش بالشعوب ، والعدوان على المال العام ، وإذا وقع شيء من ذلك فالمجتمع بمؤسساته الدستورية ينزل العقوبة بالجلأى ، دون تيسر أو تزييف أو تحايل ، وترتب على ذلك اختفاء الانقلابات العسكرية ، والاجراءات الاستثنائية ، وعلى النقيض مما سبق ، سارت الأمور في دول أوروبا الشرقية ، ودول العالم الثالث .

٣ - وفي عالمنا العربي ، فان الدولة حديثة نسبياً ، فلقد أخضع العالمان العربي والإسلامي بعد نكبة الاندلس في ١٤٩٢ ، ثم إتهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ، وسادت سيطرة استعمارية ، اقتسمتها

كل من بريطانيا وفرنسا في المشرق والمغرب العربيين والخليج العربي ، وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا في الامتداد الإسلامي الأفريقي ، وقيمت هذه السيطرة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، بحيث عند إنشاء جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٤ كانت الدول العربية شبه المستقلة سبعة فقط هي الأعضاء المؤسسون ، ثم لعبت هذه المنظمة مدعومة من مصر لصالح استقلال باقى أجزاء الوطن العربى ، فبلغ عدد الأعضاء ثلاثاً وعشرين ، أصبحت اثنتين وعشرين باتحاد اليمنين في ١٩٩٠ ، ولكن أبقي الاستعمار العالمى بالتحالف مع الصهيونية العالمية خنجره المسموم مغروساً في قلب الوطن ، بزرع قاعدته العسكرية والاقتصادية مثة في إسرائيل ، مما أبقي الجرح متقيحاً الى الأبد ، وانعكست نكسات على الدول العربية فرادى ، وعلى مؤسساتها القومية المشتركة ، حيث الصراع بين القومية العربية كأساس للتنظيم العربى ، والشرق اوسطية للقضاء على المقومات الأساسية المشتركة للهوية العربية ، وتعددت حلقات ودورات التآمر حتى وصلنا الى مرحلة للشرعية الدولية الزائفة التى في حقيقتها نهاية عصر شرعية العلاقات الدولية في ظل ما يسمى بالنظام الدولى الجديد ، الذى في حقيقته عصر الهيمنة الأمريكية المتحالفة استراتيجياً مع الصهيونية العالمية ، والاحتراف بالقاتلون الدولى ومؤسساته .

٤٠ - وأيا كان الوضع الدولى للدول العربية على ضوء ما أوجزناه في الفقرة السابقة ، فإن مفهوم الدولة في نشاطها الوطنى مازال في تطوره ولم يبلغ رشده ، فالعالم انتهى من وضع الفواضل القاطعة بين الديمقراطية والديكتاتورية وهي مرحلة لا يزعم أحد أنها كذلك في عالمنا العربى ، ونسمع كثيراً من أفواه قمم السلطة العربية ، الحديث عن الديمقراطية التى تتفق مع تقاليدنا (١) ، تماماً كما يتردد ذلك في الدول الإسلامية ، والدول الأفريقية ، ولا نعرف ماذا يقصدون بذلك ، لأن الديمقراطية لها معنى واحد استقرار غير قرون . وتضخيات وثورات ضد الدكتاتورية ، هو معنى سيادة الشعوب ، ولقد تجرت انتخابات محلية وخرمائية ورئاسية في أمريكا وأوروبا وآينا التبادل السلمى للسلطة بدون مبالغات أو انقلابات أو قوانين ومحاكم استثنائية . وكذلك استقرت التفرقة بين نظم الحكم الملكية والجمهورية ، وفي العالم الثالث جاز في ذلك العرب والمسلمين المعاصرين ، لا تظهر التروق واضحة قاطعة ، فقارة تبدو الدولة انعكاساً وميراثاً لاسرة ، وتارة إن لم يكن غالباً لأقرب الأجلى .

(١) « وأضاف الرئيس مبارك في حديثه مشيراً الى بعض الصحف التى تطالب بتعديل الدستور وطريقة انتخاب رئيس الجمهورية ، شارحاً ان كل دولة تضع ما يتلائم وطبيعة شعبها والظروف التى تمارس فيها ديموقراطيتها ، والمناخ الاقتصادى والاجتماعى .. إن مسئولية الرئاسة واجب وطنى يتحمله في أصعب الظروف طبيعة الإرادة الشعبية .. » ٧-٤-١٥ هـ ١٢/٧/١٥ .

٥ - ومازلنا في بعض الدول العربية عند مرحلة المجالس الاستشارية المعينة (١) والمجردة تقريبا من السلطات الفعلية ، وحتى في بعض الدول العربية التي عرفت الانتخابات منذ زمن طويل فما زالت الشكوك تحوطها ، ولا تجد التجرد من الارتباط الحزبي أو المصالح الشخصي عندما يتعلق الأمر بالمصالح العام ، ولقد كان التصديق على معاهدة ماستريخت لإنشاء الوحدة الأوروبية بمثابة صفة لكثير من النظم العربية ، فما هي في فرنسا لا تتأثر برأي رئيس الدولة ، وما هو مجلس العموم يهزم حكومة المحافظين بالرغم من أغليبيتها ، وقس على ذلك في ألمانيا ، حيث بقيت الدولة الوحيدة الأكثر دعما للاتفاقية ، مرهون نصديقتها على رأي المحكمة الدستورية ! .

٦ - وترتب على ما سبق استحالة تداول السلطة خارج نطاق الأسرة الحاكمة ملكيا أو أميريا ، أو بعيدا عن قادة الجيش كما هو الحال في نيجيريا ، أو الحزب الحاكم الذي يرأسه رئيس الدولة ، ولهذا صدمت نتائج الانتخابات النيابية في الجزائر في ١٢/٢٦/١٩٩١ إسماع نظم الحكم العربية والإسلامية حتى تم إجهادها ، وسارعوا بإدانتها وأعلنوا أنهم سبق لهم تحذير الرئيس الأسبق بن شديد عندما بدأت المقدمات التي أدت إليها . ولهذا نجد نظم الحكم العربية والإسلامية غير الملكية مؤيدة ومقصورة قسما على الحزب الحاكم ، ومن هنا يمكن أن ينقض أحد الأعوان على الرئاسة كما حدث في تونس عام ١٩٨٨ ، وبهذا تصطبغ الدولة بطابع شخصي وتتأثر تصرفاتها بمقومات قسما ونظرتهم للأمور ، ويتطلع من تقلد به العهد في الحكم لمعدة عقود إلى الإزعامة على المستوى القومي ، ومن هنا تبدأ المخالفات بين أنظمة الحكم التي قد تصل إلى القطيعة بل الحرب أو التهديد بها . كما يساعد هذا الوضع على التناقض وانحسار الرأي العام ، حيث يجدها الطليعون في المناصب وسيلة للزلى والتقرب ، مادامت قيم المناصب التنفيذية والعلوية والنيابية مقصورة على الأسرة أو الحزب الحاكم . وقد يقال إن ذلك يحدث في النظم الجمهورية الرئاسية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يكون من حق حزب الأغلبية في الانتخابات مناصب الرئاسة والوزراء والمسئرين والمسئرين المناصب الكبرى في الدولة ، ولكن المقارنة غير جائزة لأن أقصى ما يؤمل فيه الرئيس لمرتبتين مفتحي مئاتي سنوات ، وغالبا ما لا يتحقق له ذلك ، وتجربة جورج بوش في انتخابات ١٩٩٢ خير شاهد على ذلك ، فضلا عن ضمانات الانتخابات التي لا مثيل لها في العالمين العربي والإسلامي ، كما أن الرئيس تخضع قراراته في السياسة العليا للدولة لرقابة الكونجرس ، وكثيرا ما ترفض ترشيحاته للوزراء أو القضاة وغيرها من المناصب الهامة مثل وظائف المسكين الدبلوماسي والتنصلي ، ولهذا لا نسمع هناك قط ما يتردد منذ انتخابات الرئاسة من عدم وجود بديل ، بالرغم من ترديد ذات المقولة

(١) أحدث تطبيق عربي إعلان السعودية في ١٢/٨/٢٣ تشكيل مجلس الشورى بالتموين ويهذه أهم سلطات الهيئات المستقرة منذ قرون .

في حياة الرؤساء السابقين . ولقد كانت لمصر تجربة هامة ورائدة عند إعداد الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية سنة ١٩٧١ حيث جاء النص فيه على أن مدة الرئاسة ست سنوات يجوز تجديدها مرة أخرى ، بما يعنى أن تعطى الفرصة لمن يشغل هذا المنصب لخدمة وطنه ١٢ عاماً . وعندها قاربت المدة الثانية من رئاسة الرئيس السادات على نهايتها ، هب حزب الرئيس يطالب بتعديل النص ليمسح بالتجديد بدون قيد زمني ، ولعب الحزب الوطني الذي كان يتولى أمانته العامة الرئيس الحالي للجمهورية دوراً قيادياً لانجاز هذا التعديل ، فإذا أضفنا لذلك حرصه على أغلبية مقاعد مجلس الشعب ، لأن هذا المجلس هو الذي يرشح ، ويجب أن يكون المرشح فرداً واحداً ، يتم الاستفتاء عليه ، فلا يتصور أن تؤول الرئاسة لأحد خارج هذا الحزب . ولقد كانت للرئيس السادات تجربة ذات مغزى لا يقتصر على مصر ، لكنه يعبر عن حقيقة الأوضاع العربية ، ترجع هذه التجربة الى أنه عند تصفية الاتحاد الاشتراكي وإنشاء المنابر السياسية ، كان للرئيس منبر مصر الذي تحول الى حزب مصر على جانب منابر أخرى ، فإذا الجميع ينتقلون الى حزب الرئيس ، ثم أراد الرئيس بفكاهة أن يختبر مدى تمسكهم بمبادئهم ، فأعلن عن إنشاء حزب جديد هو الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي ، فإذا الجميع يهرولون اليه ، ولهذا نحن نقول لا بديل عن عبد الناصر ، فاعتبروا السادات لا بديل له وهكذا ، وليس بغريب بعد ذلك أن نجد من يتصدرون السلطة الآن كانوا من أقطاب الاتحاد الاشتراكي ، والمنظمين الطبيعي ، وهكذا نرى أنه في العالم العربي نجد الولاء للسلطة قبل المبادئ ! وهكذا نظم الحكم مؤبدة في سوريا والعراق وليبيا واليمن والجزائر وتونس .. الخ بالرغم من أنها نظم جمهورية .

٧ - كثيراً ما تنص الدساتير العربية - إن وجدت - على مسئولية رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء ، لكنها تحيل بشأنها الى القوانين التي يجب أن تصدر لتفصيل احكام هذه المسئولية ، وتعد هذه القوانين مكملة للدستور ، وهذه القوانين لا تصدر أبداً في أية دولة عربية ، وبالتالي لا يمكن إعمال هذه المسئولية ، فإذا أدركنا ما سبق لنا شرحه في الفقرة السابقة ، فإن هذا الوضع غير مألوف في سائر الدول الديمقراطية ، ويؤدي هذا الوضع الى هوان ضمانات عدم الانحراف بالسلطة أو إساءتها ، وهضبة الأحوال العامة بتحويلها مثلاً الى ملكية خاصة للتحايل على نصوص الدساتير التي تمنع قمم السلطة التنفيذية وأعضاء السلطة التشريعية من التحايل بها ، أو قبول الهدايا ، أو استغلال المرافق العامة والأموال العامة لأغراض حزبية أو شخصية مثل إقامة الحفلات العائلية أو الدعاية الحزبية والانتخابية .. الخ .

٨ - فية الرأي العام أو هوانه . من أهم مرتكزات الدولة الحديثة وجود رأي عام مستنير ، يرصد أعمال المسئولين في الدولة ، ويوقع الجزاء الصالح على الأضرار بالمصالح العليا للدولة عن طريق الانتخابات التي

لا يمكن المساس بجديتها أو تحديد مسار نقاشها . ولكن يوجد الراى العلم
بهذه الفاعلية يتطلب الامر الاعتراف بحق الاطلاع على دقائق الدولة ، وحرية
الصحافة ، ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية ، وحرية الاجتماع وتكوين
النقابات والاحزاب واتحادات الطلاب ، وأن يكون قادة الفكر من العلماء
والمتقنين والاكاديميين والفنانين .. الخ هم قادة التنوير ورصد الحقائق ،
وهذه مقومات لا تتوافر دائما مجتمعة في أية دولة عربية . فالصحافة حكومية
يوجهها اهل الثقة وليس اهل الخبرة ، والاعلام المسموع والمرئي حكومى
وتحتكره القوة السياسية التى تحكم ، ويسخر لترسيخ المفاهيم التى تخدم
مصالحها ، خاصة فى الانتخابات ، فتدعو وسائل الاعلام بصورها المختلفة
لهذه القوة ، ايلها وليالى بصورة اقرب الى الاعلان ، كذلك نجد فريقا من
المتقنين تدفعهم مهام السلطة من مناصب وصفقات ومنافع مادية وأدبية
الى الانخراط فى هذا الاتجاه ، فنجد أساتذة قانون يعدون مشروعات القوانين
مع علمهم بأنها غير دستورية ، ورؤساء جامعات يعلنون البيعة باسم رعاياهم
من الأساتذة والطلاب ، وتعقد الاجتماعات ويقعد طالب أو طالبة تعلن المبايعة
باسم الأساتذة والطلاب ، وتعقد الاجتماعات ويقف طالب أو طالبة تعلن المبايعة
باسم جميع الطلاب ، ورؤساء النقابات باسم جميع الأعضاء ، والمحافظون
باسم جميع سكانها ، ولما كانت الطوائف السابقة متداخلة حيث يكون الفرد
الواحد عضواً فى أكثر من واحدة منها ، فلقد احصى أحد الباحثين أن عدد
المبايعين فى إحدى الدول العربية كما جاءت فى الصحف ووسائل الاعلام
بلغت ضعف عدد سكان الدولة ؛ بل يصل الامر الى أن يطلب أحد كبار
الكتاب الأستاذ ثروت أباطه وهو فى الوقت نفسه على دراية بالقانون كونه
فى ١٢/٧/٢٨ بالاهرام « إتنى طالبت بحكم مبارك مدى الحياة ، لإتنى بصراحة
كاملة لا أرى من يستطيع ان ينلأ هذا المكان الذى يخلو بعد انقضاء
السنوات الست المقبلة واخشى ألا يتاح وفقا لذلك ان نحافظ على المكاسب
والانجازات التى تحققت وتحقق ... » ، ويسارع رئيس مجلس الشورى كئى
يقدم مبايعة مجلسه فى ١٢/٧/٢٢ مع ان الدستور لا يعطيه أى دور فى
الترشيح ، كل ذلك مع العلم بان الرئيس لم يعلن من رغبته فى عدم الترشيح
قط ، ويعلن فى ١٣/٤/٣ فى لندن انه لم يعثر على من يصلح نائبا للرئيس
ومن باب أولى لا يوجد فى مصر من يصلح للرئاسة ، ونقرأ فى ص ٧ من
إهram ١٢/٤/٣ : « عندما سألت عن تعيين نائب لرئيس الجمهورية قال :
لنا عايز واحد أمين ومخلص لبلده وقادر على تحمل الضغوط السياسية
ولا يتحول الى ديكتاتور ... » ، وقد تكرر ذلك فى لقاءات الرئيس الصحفية .
ولعل من غير المرغوب فيه دفع رجال الدين والجيش والبوليس للمبايعة ،
فهذه جهات لا يجب توظيفها سياسيا ، عملا ببدا إرساء الرئيس السادات
هو « لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين » ، كذلك الابتعاد عن
تسييس القوات المسلحة وجهاز الشرطة لأن لذلك مواقف وخيمة . ثم لنا

إن نتساءل عما إذا كان من الحكمة اللجوء إلى صيغة المبايعة في وقت تواجه فيه الدولة التطرف ، لأن هذا النظام انتهى بنهاية الخلافة الراشدة في الإسلام ، ولأنه يتناقض مع نظام الانتخابات الذي يأخذ به الدستور المصري ، ومن أهم ركنائزه سرية الاقتراع ، مما يتناقض مع المبايعة ، ثم لماذا هذا الاتفاق الذي يمكن استغلاله في التخفيف من وطأة الضائقة الاقتصادية على عامة الناس !

٩ - ومن أغرب ما يتصوره العقل عن مفهوم الدولة لدى العرب ما كتبه جريدة Sunday Times الصادرة في لندن يوم الأحد ١٣/٨/٨ من معنى العقيد القذافي لدى إسرائيل عن طريق شخص عربي وآخر يهودي كانا على صلة بفضيحة إيران جيت ، كي تتولى إسرائيل الشفاعة له لدى أمريكا لرفع العقوبات أو على أقل تقدير عدم تشديدها ، وأنه قد رصد لهذه المهمة مليار دولار وأن وزير خارجية إسرائيل رحب بهذه المهمة ، وهكذا تنكشف أسرار الحج إلى بيت المقدس بدلاً من بيت الله الحرام . ويندرج في ذات الاتجاه ما كتبه جريدة Sunday Telegraph في التاريخ نفسه ، أنه من عجائب العالم العربي ، أنه عندما قلبت إسرائيل بحربها الشاملة في جنوب لبنان ١٣/٧/٢٤/٧/٢١ أعلن رئيس وزرائها أن هذه العملية في صالح السلام ، وتعجب الكثيرون لغرابة المقولة ، لأن الحرب والسلام يقضيان ، ولكن بعد جولات كريستوفر الموكية ٨/٢ - ١٣/٨/٧ أعلن أنه قد حمل أبناء طيبة للغاية لإسرائيل من الرئيس الأسد ، وهكذا صدقت نبوءة إسحق رابين !

١٠ - ومن إغرازات نظم الحكم العربية أن يتصدر من يفترض فيهم حماية الديمقراطية لأجهاضها ، من ذلك ما كتبه في ١٩٩٣/٢/١٧ الأستاذ صلاح الدين حافظ من أن « أخطر عقبات تطور الديمقراطية هم من يدعون الدفاع عنها ، بينما هم يطعنونها في مقتل بسذاجة ، أو بنية مبيتة نليمة من عدم الإيمان بالديموقراطية أصلاً .. نماذج هذه الأصوات والألوان كثيرة ، تجل أحياناً مقاعد عليا وتقود مسؤوليات نامذة ، وتمتلك - من خلال السلطة في يدها - القدرة على التأثير في الرأي العام ، خاصة بالشعارات اللطفانة والكلمات الرفانة ومن الغريب ، بل المريب أن تملو هذه الأصوات بين دوائر المثقفين والمتعلمين » .

١١ - لا مناص من ضرورة مسيرة مفهوم الدولة في العالمين العربي والإسلامي لمنطق العصر ، حتى يمكن التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية ، وينعكس ذلك فاعلية على أداء المنظمات العربية والإسلامية حتى تستطيع القيام بمسؤوليتها وتحقيق أهدافها القومية في ظل ظروف دولية قاسية تنتهك فيها الشرعية الدولية ويتم تدمير مؤسساتها لتطويعها لخدمة أهداف مشبوهة لفريق من الدول ، وليكن سبيلك دولة الرسول وخلفائه الراشدين أسوة حسنة : من ذلك : هدايا الحكام غلول ،

لما استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ، وليت عليكم ولست بخيركم ، إن أحسنت أطيعوني وإن أسأت قوموني .. ، لا تعذبوهم فيعذبوا ، من زاني منكم منكرا فليغيره .. ، لا فضل لعربي على أعجمي .. » لكم دينكم ولي دين .. » وإذا خاطبهم الجاهلون قلوا سلا ، لو سرقت فاطمة لقطعت يدها . لا يأتي الناس يوم القيامة بأعمالهم وتأتون بأئسابكم ... الخ ولو أخذنا بهذه المبادئ لسبقنا سائر الدول ، وتخلصنا من أخطر أمراضنا ، من ذلك ما نشر في ١٢/١٠/٢٧ من أن وزير العدل الجزائري قرر تعيين فريق من عشرة قضاة ، يتفرغ نهائيا للبحث في القضايا الاقتصادية الكبرى مثل الرشوة والفساد والاختلاس والكسب غير المشروع . وهي قضايا تهمل الرأي العام ، به ويرهون بها جانب كبير من مصداقية الحكومة أمام الشعب .. ومن بين هذه القضايا ، القضية المعروفة بقضية الستة والعشرين مليار دولار ٤٠٠ ، وفي ١٢/٣/٢٣ نجد المحكمة العليا في روسيا تتهم بوريس يلتسن بانتهاك الدستور في أحكامه المتعلقة بالفصل بين السلطات .. ، ويعلم رئيس المحكمة الدستورية عدم دستورية إعلان يلتسن الحكم بسلطات استثنائية ، ويبحث البرلمان الروسي في ١٢/٣/٢٤ اتهام يلتسن بالخيانة .. ، وتبدأ في أبريل ١٩٩٣ حتى الآن في إيطاليا حملة سياسة قضائية للقضاء على الفساد والرشاوى السياسية لم ينج منها قمم المسؤولين التنفيذيين وأعضاء البرلمان ورؤساء الشركات والبنوك ، ويعلم في ١٢/٥/٧ عن استقالة ثالث وزير في الحكومة الألمانية متهمين بالفساد أو سوء استغلال صلاحيات التمويل المحلية ، أو لإدلاء بيانات كاذبة ؟ ، وينتشر رئيس وزراء فرنسا في مايو ٩٢ لمجرد أنه حصل على قرض من صديق له بدون فوائد لكي يشتري له شقة في باريس بعد تعيينه في منصبه لأنه لم يكن من سكانها ؟! وتقضي المحكمة العليا بعودة رئيس الوزراء نواز شريف للسلطة ، لأن قرار رئيس الجمهورية في الحالتين يخالف الدستور ، ويقضي رئيس جمهورية جواتيمالا لعدوانته على الدستور وذلك في ٢١ مايو ١٩٩٢ ، ويقضي رئيس جمهورية فنزويلا في ١٥/٥/١٩٩٢ من منصبه ليقدم للمحاكمة بتهمة الاختلاس وإساءة استخدام الأموال العامة ، وإحاطته للمحاكمة ووقفه عن ممارسة مهامه ابتداء من ٢٢/٥/١٩٩٢ لاختلاس ١٧٢ مليون دولار وذلك في أول إجراء قضائي يتخذ ضد رئيس فنزويلا خلال ٢٥ عاما من الحكم الديمقراطي ، وفي ٢٩/٦/١٩٩٢ تعتذر ملكة بريطانيا لأنها أرعجت بسيارتها المصرة أسيرة بريطانية تنزله أمام قلعة وندسور ، فيتصدى لها رب الأسرة يؤنبها ويشكوها ، لا يخشى صولة ملك أو جيروت حاكم ، إنه يمارس حقا من حقوقه تعلم في صفه أن يحافظ عليه . وهكذا إذا كنا نتفق مع القائلين بأننا ليس مجتمع من الملائكة وأن الفساد لا يخلو منه مجتمع ، فإن الحل هو ألا ينجس أحد من المسؤولين عن فساده لا فرق بين المسؤولين طبقا لمناصبهم أو صلاتهم ، أو كونهم أبناء مسئولين كبار أو من عامة الشعب أو متوسطي الحال ، ولا التستر عليهم

بإصدار تشريعات أو قرارات تحو عن المال صفة المال العام وتجعله من الأموال الخاصة ، ولعل الأفضل في هذا الشأن - ومدا لأبواب التحليل - أن يعطى القضاء سلطة الاتهام في هذه المسائل ، فعمل العالم العربي - يظهر بقاض مثل القاضي الإيطالي أنطونيو دي بيتيرو الذي قرأنا في ١٩٩٢/٤/٢٠ تقريراً عن جهوده في تطهير الدولة الإيطالية من الفساد ، ويحظى مثل هذا القاض بشجاعة ١٥٠ من أعضاء البرلمان - في أي دولة عربية ، كما حالف الحظ القاضي الإيطالي الذي أثار الزوابع والمواصف والاعاصير التي أرقت بمصر جوليو أنديوتي شيخ السياسيين الإيطاليين الذي تولى رئاسة وزرائها عدة مرات وأصبح بذلك عضواً بمجلس الشيوخ مدى حياته ، وزلزل الأرض تحت أقدام ١٥٠ عضواً بالبرلمان متهمين بالفساد بالإضافة إلى ٢٥٠٠ من رجال الأعمال ، وعشرة آلاف شخصية أخرى اتهموا بالفساد . ويشارك في عملية التطهير من الفساد ٢٥٠ قاضياً في عملية سميت « الأيدي النظيفة » التي تقوم لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية بتشيط السلعة السياسية حتى طبقة كبار الحكام السابقين والحاليين ، ورؤساء الأحزاب والشركات ورجال الأعمال الذين استحووا الحياة السياسية في إيطاليا . **والواقع في هذا المجال أن أعضاء البرلمان المتهمين بالفساد** عندما طلب القضاء رفع الحصانة البرلمانية حتى يتسنى السر في إجراءات محاكمتهم ، سارع البرلمان بالاستجابة لطلب القضاء ، وهو أمر نكرر في العالمين العربي والإسلامي ، وأدت هذه الأزمة لتغيير نظام الانتخابات لضمان عدم اختراقه من طريق الأموال الملوثة ، وهو أمر مطلوب في العالمين العربي والإسلامي ، حيث الحاجة ملحة للغاية لتوفير ضمانات الانتخابات النيابية والرئاسية ، وهو ما حل بعض أعضاء مجلس الشعب عند مناقشة تعديلات قانون الانتخابات في جلسة ١٦/٢/٩٢ أن « تسأل الأعضاء هل يعقل ، ونحن أعضاء مجلس الشعب أن نأتي إلى المجلس بعشرة في المائة من الحاضرين ، ونقيد الانتخابات المهنية بخمسين في المائة وكلنا الأولى أن نبدأ بأنفسنا .. » وعلى عكس ذلك بدأ الدكتور نقى سرور الجلسة بأنه تلقى تقريراً بأن الجمعية الصومالية الطارئة لنقابة المهندسين انمقتت مساء أمس ونافشت اقتراحات بسحب الثقة من النقيب والمهندسين أعضاء مجلس الشعب وأنه يرفض هذا الابتزاز والتهديد .. ولترتفع أعلام الديمقراطية ولتنتكس رايات الأرهاب .. » وتؤيده رئيسة اللجنة الدستورية والتشريعية وكلاهما من أساتذة القانون ، ويقف بجانبهم ليف آخر من أساتذة القانون والمشتغلين به ، أعضاء المجلس أو الحكومة ؟! **ومن التطبيقات الديمقراطية الهامة في** الولايات المتحدة الأمريكية التي نتمنى أن تسود في العالمين العربي والإسلامي حتى تتأكد قومية الدولة ويسقط عنها الطابع الشخصي ، اتهام رئيس موظفي البيت الأبيض وهو من أكبر المسؤولين ، في عهد جورج بوش بساءة استعمال الأموال العامة لأنه استخدم الطائرة في سفريات خاصة ، وفصل رئيس

المباحث الفيدرالية ، وهو منصب يعادل منصب الوزير ، لأنه اصطحب زوجته في سفيرة للخارج على حساب الدولة !! ومن ذلك الاعلان في ١٩/٦/٩٣ باسم البيت الابيض ان الحكومة الامريكية لن تدفع تكاليف اصطحاب ابنة الرئيس الامريكي لاثنتين من صديقاتها في رحلتها لليابان خلال سفر والدها لحضور قمة الدول الصناعية التي بدأت باليابان في ٥/٧/٩٣ ! وفي مقابل ما سبق نقرا للاستاذ اسامه غيث في ١٩/٦/٩٣ انه « مع قراءة وقائع جلسة مجلس الشعب والاستجواب المقدم لوزير السياحة عن تصرفه بالبيع والتأجير لأرض تصل مساحتها الى ٤٢ مليون متر مربع لفرد واحد ، في حين ان مساحة مصر الاجمالية مليون كيلومتر مربع فقط يتكسب أهلها في ٢٦٪ . تعني الكثير خاصة ان قرار المجلس حول القضية كان الانتقال الى جدول الأعمال وكان ما قيل لم يقل وكان ما حدث لم يحدث » وكما قرانا في ٢٥/٦/٩٣ ان الأرض تقع في سهل حشيش من أفضل الاراضي ، مساحتها ٤٤ مليون م^٢ ، تقع في الغردقة ومبجاجة ، وأنه قد بيع ٦ ملايين م^٢ بسعر دولار واحد للتر ، وأجر ٣٢ م^٢ بسعر سنت واحد للتر ، مما سهل له امتلاك ساحل البحر الأحمر . ونقرا في ٢٣/٦/٩٣ ان رئيس مجلس الأمة الكويتي وجه اللوم الى حكومة الكويت لأنها لم تطبق قرار النائب العام في قضية الاستثمارات الكويتية في الخارج لاعتقالهم عن طريق الاقربول ، وهم فهد الصباح ، وفؤاد جعفر ، وخالد الصباح ، وكافة وزراء المالية السابقين واتهامهم بالإستيلاء على ٥١٠ ملايين دينار كويتي التي جانبت بخسائر أخرى حوالي ٧٠٠ مليون دولار ونقرا في ٢٤/٦/٩٣ ان الاستثمارات الكويتية في الخارج منيت بخسائر فادحة نتيجة النصب والاحتيال وسوء الإدارة ، وان ٥٤٪ من هذه الاستثمارات خضعت في الفترة من ٣٠/٦/٩٠ - يناير ٩٣ ، وان هذه الاستثمارات بلغت مائة مليار ، لم يبق منها سوى ٤٠ مليار دولار ، ونقرا في ٨/٨/٩٣ عن تصفية بنك البحرين العربي الدولي ، الملوك لهيئة الاستثمارات الكويتية وذلك نتيجة سياسة ائتمانية غير مدروسة ، وسيكون على الحكومة ببداد ديون قيمتها ٦٤٠ مليون دولارا حصة المودعين بالاضافة الى رأس المال قيمته ١٠٠ مليون دولار ؟

١٢ - ومن الملامح البارزة للأوضاع السياسية العربية والإسلامية تغليب القرارات والاجراءات والتصرفات الهامة بالسرية ، وهذا يعد عدوانا على حق من حقوق الإنسان ، هو الحق في الاعلام الجاد والوصول الى الوثائق الاصلية للمعلومات . وتبدو خطورة هذه السياسة في عدم معرفة الحجم الحقيقي للالتزامات الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وقد عانت بعض الدول عندما اخذت بالإصلاح الاقتصادي ، عند حصرها لديونها ، كما قد تفاجأ الدولة عند تغير القيادة السياسية بالتزامات ثقيلة الوطأة ، كما قد تؤدي السرية الى الاضرار بالمسال العام ، ولذلك فالتنا ننتق مع ما كتب في ٢٧/٢/٩٣ تحت عنوان الفريضة الغائبة .. الشفافية والعلانية

جاء به : تعرض الدول للرأسمالية الكبرى قيودا صارمة على كافة المعاملات المالية ، ومع اتساع نطاق الجريمة المنظمة ، وضخامة الأموال المشبوهة تعدد حلقات الضبط والرقابة على المعاملات المالية وتحاط بشبكة معقدة من القوانين والاجراءات ، لأن الهاجس الكبير والصراع الزمن للدول الكبرى يرتبط بتأمين المعاملات المالية واحاطتها بسياسات متينة ، يضمن ما أمكن ، خلوها من الغش والتدليس وكافة شبهات النصب والاحتيال . وفي غياب هذا التأمين المحكم ينفذ عقد المعاملات المالية ويتحول الى غابة من الفوضى فتكسح في طريقها كافة النظم السياسية والاجتماعية وتلوى عنق الدولة ، ومؤسساتها وتخضعها لاهوائها وشروطها في الكسب المحرام . . وما حدث أخيراً من طرح ٢٠ أصلاً من أصول القطاع العام للبيع هو بكل المقاييس والمعايير بعيد كل البعد عن مبادئ وقيود العلانية ، وهو أيضاً بعيد كل البعد عن مبادئ اقتصاديات الشوق وآلياتها . . ومنع عرض جواهر املاك وممتلكات قطاع الاعمال للبيع في هذه المرحلة ، فإن اهل البيت اولي بامتلاك هذه الجواهر كما أن كونها جواهر كان سيفرض الكثيرين من المصريين على الاندفاع بامتلاكها . . ومثال واحد على ذلك ، ماذا لو يتحول شيراتون القاهرة الى اسهم تطرح للبيع للمصريين ، وغيره من النماذج ذات العائد المرتفع بدلا من أن تباع كصفقة واحدة لا يملك مصري واحد القدرة على شرائها . . وفي ذات الموضوع نقرا في ١٢/٤/٢١ الاستاذ مجبود كامل « فنفاق مصر المطروحة للبيع » أربعة مستثمرين عرب ، كل منهم أن يشتري كل الوحدات المعروضة التي تدر عشرات الملايين من الدولارات سنوياً وذلك مقابل ٦٠٠ أو ٧٥٠ مليون جنيه مصري وليس دولاراً ، وهذه الوحدات هي شيراتون القاهرة اعظم وأصح وإشيك فنفاق مصر كلها ، وفندق شيرد المريق ، وأبروي أسوان ، وجميع فنفاق شيراتون العائمة . ولعل الشيء الذي يدعو الى المريبة هو طرح هذه الوحدات للبيع في ظل حالة مؤقتة من الانحسار السياحي التي سببتها أحداث الارهاب ، يضاف الى ذلك أننا لم نكذ نخرج ونبدأ من الآثار السلبية والكساد اللذين سببتهما حرب الخليج مما قد يؤدي . . الى ضياع هذه الوحدات بأبخس الأثمان . . »

١٢ - ومن سمات النظم السياسية العربية تدنى لغة الحوار والخطاب ، والاتقضاؤ على بعضهم بحملات ضارية تشترك فيها جميع وسائل الإعلام الحكومية ، ويحشد كل نظام ضد الآخر أعداءه ويمدهم بالمال ويدفعهم الى القيام بأعمال الارهاب ، وفي لحظة تعود الأمور والملاقات الى علاقات الإخوة والصداقة ، ويتم طرد المعارضين أو تخيبتهم لحين تدهور العلاقات لتتوقع دائماً ، وتتكرر هذه المسرحية على مدار السنين مرات ومرات ، ويحتفظ كل نظام للآخر بملفات سرية لوقت الأزمة في العلاقات الثنائية ، وتبذل الأوصاف من الإخوة والاشقاء الى الغدر والخيانة . وأغرب من ذلك محاولة بعض النظم العربية تسميم العلاقات على مستوى الأفراد والشعوب ،

وكم شهدت قاعات اجتماعات المنظمات الدولية من مهرات وأحداث مؤسفة لا مثيل لها في علاقات الدول والأفراد ، وفك أن من عادة النظم العربية أن ترسل إلى هذه الاجتماعات ممثلين من كوادرها السياسية المدربة على نقل هذه الأمور في الداخل ، وكمثل واحد لرصيد بخططه الحصر تظهر إلى الأحداث المؤسفة التي شهدتها الجلسة الختامية لمؤتمر اتحاد المحامين العرب بالمغرب في ١٢/٥/٢٤ ، ومحاولات الوفد الحكومي السوداني والقياس الإسلامي من المحامين إفساد أعمال المؤتمر والاعتراض على قراراته ، كما شهدت الجلسة اشتباكات بالأيدي والضرب بالكراسي بين عدد من محامي الأردن وسوريا بسبب مطالبة إحدى عضوات الوفد الأردني بالاعتراج عن والدها المعتقل في سجون سوريا . . .

١٤ - ومن خطايا الممارسات العربية الفلور في العداوة لدرجة تظهر

للعمر أو الخصم ، وثو أدى ذلك إلى التحالف مع العدو ، وتقطيع أوصال الأخ والشقيق ، والتاريخ العربي حافل بأمثلة لذلك ، منها تحالف بعض الدول العربية ضد مصر عندما كانت منبع سائر الحركات الثورية والقومية ، ومنها أيضا تحالف النظم السياسي الليبي مع جاراته ودعاه بالمال والسلاح في تمردده للانفصال بجنوب السودان وإنشاء دولة مستقلة غير عربية ، وما يتطوى عليه نجاح هذا المخطط من إلحاق أضرار بالغة بالمصالح القومية العليا ، كل ذلك لأن العلاقات الليبية السودانية كانت متازمة في فترة من الزمن ، فإذا تحسنت عادت الأمور طبيعية ، ولكن بعد أن يكون الداء قد تمكن من جسد الأمة العربية ، ومن ذلك أيضا الخلاف المستحكم والمستعصر على الحل بين نظامي البعث في سوريا والعراق . . . الخ .

١٥ - وهناك ظاهرة تتميز بها الحياة السياسية العربية ، أن النظم

للعربية كما ذكرنا لا توجد وسيلة للرقابة عليها وبالتالي لا يمكن توجيه المسؤولية إليها مادامت في سدة الحكم ، ولما كانت نظم الحكم مؤبدة ، فإن ذلك يؤدي إلى انعدام المسؤولية بالكامل ، يضاف إلى ما سبق عدم تحديد اعتماداتها المالية ، وأعطائها من الخضوع لأجهزة الرقابة المالية على الأموال العامة ، إن وجدت ، لأنها غير معروفة لدى البعض ، يضاف لما سبق ، الميل الفطري للاتفاق وإقامة القصور والاستراحات أو اقتناء أفخر الطائرات واليخوت والسيارات ، والمهرجانات والحفلات والاستعراضات الخ.

تلك جوانب لمفهوم الدولة يتوافر كلها أو بعضها في هذه الدولة أو

تلك ، مما يطبع العلاقات الدولية بطابع متميز ، ينعكس بالضرورة على المنظمات العربية ، ويشكل جزءاً من أزماتها ، ويقف في طريق مستقبلها .

الفصل الثاني

الانحراف بالشرعية الدولية ضد العرب والمسلمين

١ - النظام الدولي الجديد عودة الى القوضى البدائية والهيمنة الأوروبية
بزعامة أمريكية : تعرضنا في دراستنا عن النظام الدولي الجديد التي صغرت
سنة ١٩٩٢ الى انعدام معايير الشرعية الدولية في معظم بوجهاته السياسية
والقانونية والاقتصادية . ونحاول في دراستنا الحالية توجيه الاهتمام التي
المخاطر التي تهدد حاضر ومستقبل العرب والمسلمين في ظل هذه الأوضاع .
وان نجهد أنفسنا بالبحث عن تعريف ما يسمى بالنظام الدولي الجديد ،
ملقد انكشفت الحقائق التي حاولوا تزييفها تحت غطاءه ، وافاق الكثيرون
على الممارسات غير المشروعة التي ارتكبت باسمه وتحت غطاءه ، لقد
أسفر الواقع عن تفجير دول وتقطيع لوصالها ، وهدم المنظمة الدولية العالمية
التي علفت عليها الإنسانية آمالها عند نشأتها ، وهي الأمم المتحدة ، حيث
سخرت لغير ما انشئت من أجله ، وصارت أداة لتحقيق المصالح الأمريكية
أولا ثم الأوروبية ثانيا كغطاء مزيف للشرعية الدولية بستر الهيمنة
بالبشرية الى عبور الاستعمار تحت مسمى جديد . ولذلك لم يكن غريبا
ان ينصرف عنه من أيديهم ، ونذكر في هذا السياق ما صرح به رئيس
جمهورية مصر العربية ، أول يناير ١٩٩٣ « عن اعتقاده بأنه لا يوجد شيء
اسمه النظام العالمي الجديد ، نظرا لان الصورة العالمية ممزوجة
ومضطربة .. » . ومن ذلك أيضا ما صرح به المفكر التركي عزيز نيسين
في ١٥/٢/٩٣ في مؤتمر الفكر والابداع بالقاهرة من أن « ما يحدث في العالم
الآن مبارزة من طرف واحد - الولايات المتحدة الأمريكية - تقوم بسحب
الدول الأوروبية ، وان هذه الدول بالتعاون مع ألمانيا اقامت مصانع الأسلحة
الكيميائية للعراق واعلنت عليها بعد ذلك الحرب ، تنفيذا لتعليمات أمريكا
وهكذا جعلت فرنسا وبريطانيا غير تركيا .. » . ومن ذلك أيضا ما اكده
حزب العمال البريطاني في ٢٢/١١/٩٢ في مناقشات مجلس العموم ، من أن
لديه دليلا جديدا ووثائق تؤكد تقديم ضمانات قيمتها ٣.٥ ملايين دولار ،
قرضا عسكريا للعراق ، وان بريطانيا ساهمت في اقامة المصانع العسكرية
العراقية . ومن ذلك ما اكده جورج كينان اكبر المفكرين السياسيين الأمريكيين
في مؤلفه بعنوان « حول التل الصخري » الصادر في سنة ١٩٩٣ من أن
أمريكا دولة توحشت ، وهو ما سبقه إليه دانيال باتريك موينيهان في مؤلفه
« الجحيم : العرقية في السياسة الدولية » ، من أن الدول تنجس حتما الى
التفكك وان النزاعات العرقية ستظل المصدر الأول لجميع الحروب التي
سيشهدها العالم في المستقبل ، ويطالب كينان بأن تنقسم الولايات المتحدة
الى ١٢ جمهورية منفصلة ، لان الاختلافات والخلافات العرقية والطائفية

تهدد كل يوم بتمزيق دول وتشريد شعوب وتدمير مدن بدون امل في نهاية لكل ذلك .. »

٢ - الوثائق السرية للبتاجون تؤكد ان خطة ضرب العراق كانت جاهزة منذ عام ١٩٨٥ ومؤلف هذا الكتاب خبير فرنسي في الاستراتيجية اسمه **الان جوكس** ، وعنوان الكتاب **L'Amérique Mercenaire** ، صدر في عام ١٩٩٢ ، ويكشف بالوثائق ان الولايات المتحدة الامريكية ، عاشت مخاضا عسيرا من ١٩٨٨ - ١٩٩٠ ، في البحث عن عدو جديد بعد انهيار الكتلة الشيوعية حيث دخلت الولايات المتحدة للمرة الاولى مرحلة الانتذار الاقتصادي واصبحت دولة مدينة ، وانهارت البورصة الامريكية ١٩٨٧ ، وتحولت لقوة عسكرية ضاربة لتحقيق مصالحها الاقتصادية ، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة الامريكية ، تنظر الى ثروات دول الخليج للسيطرة عليها . والدليل على ذلك استمرار التهديدات الامريكية للعراق بعد حرب الخليج ، والتعنت في اخضاعه وتجريده من مقوماته السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بل والإقليمية عن طريق تمزيقه وفتح حدوده البرية والجوية لهيمنتها ، وعن طريق المناطق الآمنة ، وللأسف الشديد بمعاونة صامئة أو معلنة من العرب ، « وهذا هو وجه الخطورة في عملية التصعيد العسكري » والتي يغيب فيها عن وعي الكثيرين ان المنطقة العربية تتألق بالتدريج لكي تخرج من اشراف الأمم المتحدة وقيادتها وقراراتها لكي تصبح شائبا امريكا خالصا .. تتصدى امريكا باتخاذ ما تراه لها من قرارات دون رقيب أو حسيب .. ان التصفيق الحاد لضرب العراق مهما تكون جرائم صدام - كثر سوف تأسف عليه كثيرا بعد ذلك .. (١) ، ولقد اكد الباحثون ان النظام العالمي الجديد فكرة وهمية ، وهذا ما اشارت اليه افتتاحية صحيفة **لوفجارو الفرنسية** في ٩٢/١/٢٢ ، « انه لم يعد ممكنا الالتزام بهذه الفكرة ، لان هذا النظام لم يطبق قرارات مجلس الأمن سوى على العراق ، بل إنه تجاوز حدود تلك القرارات .. ويؤكد الدور انتماري في حربي الخليج الاولى والثانية » التفاصيل الكاملة لصفقات السلاح البريطانية الامريكية للعراق .. وسوف يتعين على المؤرخين الذي كتبوا عن هذه الحرب ان يعيدوا النظر ، لكي يلقوا الضوء على طبيعة المصيدة التي سبق للعرب اليها ، والتي استهدفت بالدرجة الاولى تدمير القوة العراقية المتصاعدة .. ثم تقسيم العالم العربي واضعافه . ولكن الذي ينبغي ان يقال الان هو ان السياسات العلنية لامريكا وبريطانيا كانت تعبر عن شيء ، بينما كانت الممارسات الخفية والمستمرة تعبر عن شيء آخر ، وان هذه الدول الكبرى لا تتورع عن الكذب والمفاورة وإخفاء الحقائق لبلوغ اهداف بعيدة لا تراها تخن في المدى القريب . وحين تعرف الاسرار الكاملة لهذه الحقيقة ، فقد تدرك

الأبعاد الحقيقية للأوضاع العربية المزرية التي نعاني فيها الآن .. « (٢) » .

٢ - خريطة جديدة للشرق الأوسط : وقريب من هذا المعنى كتب الدكتور حسن نافعة في ٩٢/١/٢٩ تحت عنوان : **المشهد الثاني من أزمة الخليج جاء به .. المشهد الجديد** . الآن يختلف كلية عن المشهد الأول الذي بدأ مع فجر الثاني من أغسطس ١٩٩٠ .. كان يوسع الأطراف الخليجية أن تحتمى بالشرعية الدولية وتدفع عن نفسها تهمة الانحياز إلى الولايات المتحدة أو العمل على تسهيل مخططاتها في السيطرة على منطقة الخليج وإعادة رسم خريطة سياسية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط ، أما الآن وبعد مرور أزمة الخليج فقد تعرت الشرعية الدولية تماماً وأصبح واضحاً جلياً أن شعار « النظام الدولي الجديد » الذي تم صكه وتعليقه أثناء تلك الأزمة لم يكن سوى وسيلة لتعبئة التحالف الدولي والمحافظة على تماسكه . وفشل المجتمع الدولي بأسره في أن يتستفيد من أزمة الخليج لدعم نظام الأمن الجماعي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة وإحياء آلياته .. بينما نجحت الولايات المتحدة في استغلال الظروف الاستثنائية التي هيأتها أزمة الخليج للحصول على تفويض من الأمم المتحدة يسمح لها بالإدارة المنفردة للأزمة تحت مظلة الشرعية الدولية .. ولم تعد لمجلس الأمن من دور سوى « التصديق » .. ولم تتردد الولايات المتحدة في تجاوز الشروط . فقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لم ينص على مناطق آمنة للشبيعة في الجنوب أو الأكراد في الشمال ولم يتضمن حظراً يحول دون ممارسة السيادة العراقية على تلك المناطق الشرعية الدولية وأهدافها وآلياتها إلى أزمة أمريكية - عراقية ، وأصبح من العسير جداً في مثل هذه الظروف تبني الموقف الأمريكي باعتباره معبراً عن الشرعية الدولية خصوصاً بعد أن اتضح أن الشرعية الدولية تكيل بمكيالين ولا تتعامل مع كل الخارجين عليها وفقاً لمعايير موحدة .. وعلى الرغم من أن العالم العربي قد خسر من موارد ٦٠٠ بليون دولار في هذه الأزمة الكارثية ، فقد عانت دول الخليج لتمارس نفس سياسات ما قبل الأزمة من صفقات السلاح تحمل بها مشكلات ميزان مدفوعات الولايات المتحدة ولا تسهم في تحقيق الأمن العربي أو التقدم على طريق التنمية العربية ، وسلوك تجاه من ساعدوهم من « الأشقاء » العرب ينكرهم بأنهم لم يعزّدوا مدينيين لهم بعد أن دفعوا الثمن كاملاً (وهو ثمن بخس في الواقع) مع اظهار مشاعر امتنان للغرب لا تحده حدود .. ! إن المقاتل لما يجري على مساحة العالم العربي لا بد وأن يجد ارتباطاً وثيقاً بين ما يجري في قلبه بؤرة الصراع مع إسرائيل وبين ما يجري على أطرافه حول بؤرة الصراع على الخليج . ولم يكن أسلوب الولايات المتحدة في إدارة أزمة الخليج اعتباطياً أو متزكياً للمصانعة أو عيباً القدر .. فلم يكن هدف الولايات المتحدة « تخيير » الكويت أو إحياء دور الأمم المتحدة وإعلان راية الشرعية الدولية . وإنما وجدت في أزمة الخليج فرصة ذهبية لإحكام سيطرتها ، وفرض هيمنتها على

منطقة الخليج ومحاولة عزلها عن تفاعلات النظام العربي .. ولذلك فالمطلوب من وجهة النظر الأمريكية نظام عراقي يبرر استمرار المخاوف والقلق لدى الدول المجاورة حتى ترتقى في أحضان الغرب .. فهل يترك العالم العربي مصر العراق ومصر الخليج ومصر الصراع العربي الإسرائيلي يتحدد وفقا لمشيئة صدام والرئيس الأمريكى أيا كان ، وتقفز إسرائيل لجمع المزيد من الأوراق التى تدعم بها مواقفها التفاوضية من بين أيدي حكام العالم العربى ، أم أنه آن الأوان لكى يتدبر العالم العربى ما وصل اليه أمره من هوان ؟! « . وفى هذا الإطار أيضا نشر الى دراسة للاستاذ مراد ابراهيم الدسوقي فى ١٢/١/٩٣ بعنوان إعادة ضرب العراق ، جاء بها : « أدت عملية إعادة ترسيم الحدود بين العراق والكويت الى حدوث تغير عميق فى الموقف الاستراتيجى للعراق حيث أدخلت تلك العمليات ميناء أم قصر فى القطاع المنزوع السلاح وبذلك أصبح الميناء الذى يعد بمثابة المنفذ العراقى الأكثر أهمية على الخليج العربى خارج السيطرة العراقية عمليا ، وفقد العراق بذلك قدرته على تطوير أى امكانيات بحرية فى المستقبل .. » .

٤ - وتتضح الصورة أكثر جلاء من استمرار اعتداءات الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب العراقى واختلاق المبررات التى تنطق بذاتها من كذبها . من ذلك قيام الطائرات الأمريكية فى ١٩/١/٩٣ بقصف العراق بوابل من القنابل العنقودية ، وتحريك ٤ قطع بحرية بينها حاملة الطائرات كيندى تجاه العراق للانقضاض عليه ، ولا نستطيع الإشارة ، لسائر حالات العدوان الأمريكى لأن ذلك يحتاج الى حيز كبير ، ومن السخفية ان تعلن الولايات المتحدة فى ٣٠/٧/٩٣ أن قصفها للعراق منذ يومين جاء بسبب قلة خبرة الطيارين ، وهو عذر أتبع من الذنب ، لأن العالم يدرك أن ذلك غير صحيح ، ولكن الصحيح هو ما أعلنته المنظمة الدولية للطاقة الذرية فى ١٩/١/٩٣ على لسان الناطق الرسمى باسمها من أن المواقع التى دمرتها صواريخ كروز الأمريكية لها علاقة بتدمير ما تبقى من قدرات عسكرية عراقية ، وهو أيضا ما أكدته الخبراء فى يوليو ٩٣ من أن تزايد الاعتداءات الأمريكية على العراق منذ بداية عهد كلينتون ، هدفها تدمير ما استطاع العراق ترميمه من منشآت وقدراته العسكرية ، كل ذلك وحالة العالم العربى تتردى باستمرار ، كما عبر عن ذلك الامتاذ سلامة أحمد سلامة فى ٢١/١/٩٣ تحت عنوان **الصمت العربى ؟** « كانت صواريخ كروز والقنابل المحارقة تسقط من الطائرات الأمريكية على المدنيين الأبرياء .. وقد القرت معظم الحكومات العربية الصمت ، وأبدى بعضها أقصى درجات التحفظ فى التعبير عن أسفها .. فى الوقت الذى تمتد فيه جبال الصبر شهورا بعد شهر ، سواء فى الاعتداءات ضد المسلمين فى البوسنة أو فى استهداف إسرائيل بقرارات مجلس الأمن » ، ولهذا فليس غريبا أن تشن إسرائيل هجوما برى وجويا وبحريا وحشيا على لبنان فى ٢٤/٧ - ٢١/٧/٩٣ ، دون أن يتحرك مجلس الأمن ، بالرغم

من قتل المئات واصابة الآلاف ، وتهجير ما يقرب من ربع مليون من سكان الجنوب ، والمعدوان على قوات الأمم المتحدة ، وكل ما فعله العرب عقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية في دمشق بدأ في ٧/٢٩ ، ولا تنتظر أن تفعل الأمم المتحدة ولا جامعة الدول العربية أكثر من إبداء الأسف والمقاة تبعة المسؤولية على الإرهاب العربي ، الذي كان في الماضي في ظل الشرعية الدولية بمعناها السليم ، وطبقا لأحكام القانون الدولي قبل عصر الهيمنة الأمريكية ، يعطى مكانا مرموقا ، ويطلق عليه « حق المقاومة ، وحق الدفاع عن النفس .. الخ وهي مصطلحات قانونية جرى تحريفها لخدمة المصالح الأمريكية على حساب العرب والمسلمين ، حيث « على أبواب العالم الجديد يقف العالم العربي أمام كارثة محققة ، حين يتابع أكثر من مائة مليون عربي مشهد الإفناء والتجويع حتى الموت ، لأكثر من أربع مائة فلسطيني من المبعدين .. ليموتوا في صمت دليلا على عجز العالم العربي ، وتعصب الدولة الاسرائيلية ، وميوعة الموقف الدولي ! » (١) .

الفصل الثالث

مقارنة بين موقف الأمم المتحدة في الصومال والبوسنة

ورسالة رئيس وزراء بريطانيا

١ - أصدر مجلس الأمن بشأن الصومال القرارات ٧٣٣ في ١٢/١/٧٣ ، ٧٤٦ في ١٧/٢/١٩٩٢ ، والقرار ٧٥١ في ١٢/٤/٧٣ ، والقرار ٧٦٧ في ١٧/٧/١٩٩٢ ، والقرار ٧٧٥ في ١٢/٨/٧٣ . وفي ١٢/١٢/٧٣ نفذ مشاة البحرية الأمريكية أول عملية انزال برمائي على الساحل الصومالي ، وتوجهت قوات قوامها ١٨٠٠ مقاتل من السفن الحربية إلى البر بواسطة طائرات الهليكوبتر والمركبات البرمائية الهجومية . ووجه الدكتور بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة رسالة إلى الشعب الصومالي ناشده فيها التعاون مع القوات العسكرية « الدولية » بقيادة الأمم المتحدة من أجل حماية إمدادات الإغاثة وإعادة السلم للصومال .

وفي نفس التاريخ أعلن وزير الخارجية المصرية عن اشتراك مصر في القيادة الموحدة لقوات الأمم المتحدة لاتخاذ الصومال وذلك بعد اجتماع له مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي للسنون الأمريكية لبحث الأوضاع في الصومال ، وصرح الأخير بأنه حضر إلى مصر بناء على تعليمات من وزير الخارجية الأمريكي لبحث الوضع في الصومال مع المسؤولين المصريين .

(١) الأسفاز سلامة أحمد سلامة ١٢/١٢/٧٣ .

وردا على سؤال حول عدم موافقة رئيس وزراء الصومال على إرسال قوات الأمم المتحدة إلى الصومال قال : إتنى لا أعتقد أن هناك في الصومال رئيس وزراء معترفا به ، وأشار إلى أن هناك موقفا قررت الأمم المتحدة ومجلس الأمن مواجهته بالصومال من أجل تقديم المساعدات الإنسانية ، وأن القوات الدولية ذهبت إلى الصومال بهدف تحقيق السلام وليس للبحث عن أعداء ، وبلغ عدد الدول التي أعلنت عن استعدادها للاشتراك في القوة عشرين دولة في مقدمتها مصر والكويت والإمارات والأردن وبلجيكا وكندا وإيطاليا والمغرب والسنغال ونيجيريا وموريتانيا وباكستان ، وفي يوليو ١٩٩٢ انضمت ألمانيا .

٢ - وهذا التدخل جاء بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٤ الصادر في ١٢/١٢/٩٢ بإجماع أعضائه ، مخولا لقوة عسكرية بقيادة أمريكية حملة مساعدات الإغاثة الدولية المرسلة إلى الصومال ، ولكن قبل صدور القرار بساعة واحدة كانت قد وصلت إلى السواحل الصومالية القوات الأمريكية ، وينص قرار مجلس الأمن على استخدام القوة لتأمين الأوضاع الملائمة لتقديم ونقل الإغاثة الإنسانية في الصومال ، ويتولى الرقابة السياسية على القوة العسكرية الأمين العام للأمم المتحدة ، بينما يتولى القيادة العسكرية الرجل الذي كان رئيسا لأركان الحرب في عاصفة الصحراء وهو الجنرال روبرت جونسون . وتلاحظ هنا المفوض الذي غلب العملية الأمريكية المساهمة الدولية منذ بدايتها ، حيث سكنت الأمم المتحدة والعالم أجمع تقريبا عن مأساة العصر وهي إبادة المسلمين في البوسنة والهرسك ، وأصدر مجلس الأمن قرارات لوقف القتال وأخرى لإنشاء مناطق آمنة وإنشاء محكمة دولية للنظر في الجرائم الدولية التي ارتكبتها الصرب والكروات معا ، وهي قرارات لم تنفذ ، بل أضر الأمين العام للأمم المتحدة على عدم استكمال القوة لمساعدة المسلمين ، وأضر أيضا على عدم السماح لهم بالدفاع عن أنفسهم إعمالا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على حق الدفاع الشرعي ، الذي كان الأساس الذي بنيت عليه عملية عاصفة الصحراء في ١٩٩١ ، والتي تستعملها دائما وبدون سند من القانون كل من الولايات المتحدة ضد العراق ، وإسرائيل ضد العالم العربي وآخرها حربها المثمرة في جنوب لبنان التي بدأت برا وبحرا وجوا منذ ١٢/٧/٩٢ حتى ١٢/٧/٩٢ وذلك يجعلنا نتساءل مع الأستاذ محمود عبد المنعم مراد في ١٢/١٢/٩٢ إن هذه الأزمات الثلاث ، حرب الخليج ومأساة الصومال وإبادة المسلمين في البوسنة والهرسك تخص في العمق ثلاث منظمات عربية إسلامية هي جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، عن جدوى قيام هذه المنظمات الدولية الثلاث ، وعن مدى قدرتها على أن تتولى مشكلاتها دون الحاجة إلى استدعاء القوى الأجنبية التي إذا قبلت الدعوة وجاءت تخدم المبتدئ عليهم ، إتخذت من هذه المساعدة وسيلة وطريقا لتحقيق مصالحها .

ليس من حقنا ان نطالب بإعادة النظر في موقف هذه المنظمات الدولية : الجامعة العربية والوحدة الأمريكية والمؤتمر الإسلامي ١١ . وفي هذا المعنى كتب الأستاذ سلامة أحمد سلامة في ١٢/١٢/٧ أنه « إذا كتبت عملية الصومال هي ثلثي عملية دولية تتم في الوطن العربي - والصومال عضو بالجامعة العربية ، فإن المفزى لا يجب ان يغيب عنا ، وهو ان تدهور الأوضاع العربية وعجز المؤسسات العربية قد بلغ درجة تستحق الرثاء والقلق . أما لماذا اختارت أمريكا ان تلقى بثقلها وراء عملية الصومال ، بينما أحجمت حتى الآن - عن التدخل بصورة فعالة لانقاذ مسلمي البوسنة ، فهو ما يحتاج الى تبرير واضح ، خصوصا ان الأوضاع في البوسنة بلغت حدا من السوء لا يمكن السكوت عليه » . وفي هذا المعنى كتبت صحيفة الإنديبننت الصادرة في لندن يوم ١٢/١٢/٩٢ ، حيث عقت مقارنة بين الهمه والسرعة غير المعتادين من جانب الغرب بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج والصومال والتقايس الواضح بل القواطؤ من الغرب الذي يتحرك فقط من أجل مصالحه . وفي هذا المعنى كتب الأستاذ عاطف الغمري في ١٢/١٢/٢٢ تحت عنوان : الصومال نعم والبوسنة لا . ، جاء به « ولأن السياسة هنا يتداخل فيها الاقتصاد في مصر معد فيه البعد الاقتصادي مكان البعد الأيديولوجي والعسكري في إدارة سياسات الدول الكبرى ؛ فلقد صار من الواضح ان إدارة الأزمات الدولية تحولت الى عملية اقتصادية - أحيانا - تعود بأرباح هائلة على الدول الكبرى ، تنهض باقتصادها » ونذكر هنا الدراسة العسكرية الفرنسية التي صدرت هذا العام عن موازنة بين ما أنفقته الولايات المتحدة ودول التحالف في حرب الخليج ، وما عاذا عليها ، وكان الفرق يمثل زيادة العائد على المصرف بمليارات الدولارات . » . وقريب من ذلك ما كتبه في ١٢/١٢/١٧ الأستاذ محمد سيد أحمد تحت عنوان حق التدخل : « لقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٢ بالقرار التاريخي » ذلك انه أجاز التدخل في .. وربما تمثلت « تاريخية القرار في انه قد صدر بإجماع أعضاء مجلس الأمن ، بدون طلب من حكومة الصومال ، اي في تعارض صريح مع مبدأ ثابت أقره ميثاق الأمم المتحدة ، مبدأ يشكل احد أركان الشرعية هو عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة دون استدعاء أو إذن من السلطات الحاكمة فيها ، وإلا كان خرقا لسيادتها وارتكابا لعنوان .. هل أريد بعملية الصومال إيجاد مبرر لتحتاشي التدخل في البوسنة .. رغم إلحاح الدول الإسلامية على تدخل عاجل ؟ باختصار ما هي الضوابط ؟ هل يجرى التدخل في الحالات التي تعرض فيها دولة شعبها للمجاعة أم أيضا في الحالات التي تتولى فيها دول انتاج المخدرات والاتجار فيها .. ما هي السلطة المؤهلة لتقرير التدخل ؟ الأمم المتحدة أم الولايات المتحدة .. ولكن هل يمكن اغفال حقيقة ان الولايات المتحدة وحدها هي صاحبة القرار الحقيقي ؟ .. » ومن ذلك أيضا ما عبر منه الدكتور محمد الطيم محمد في ١٢/٢/١٤ : « يتميز إداء الأمم المتحدة خلال هذه المرحلة

بتركيز واضح للسلطات والصلاحيات في مجلس الأمن ، وانصراده بتقرير
للمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ، وفي مقابل ذلك تهيش متزايد
للجمعية العامة للأمم المتحدة بصدد هذه القضايا ، ويات التناقض صارخاً
بين القلة من الأعضاء الدائمين يحظون بحق الفيتو ، ويقررون مصير السلم
العالمى ، وبين الأغلبية الساحقة من شعوب العالم الممثلة ، في الجمعية
العامة باعتبارها أكبر منبر ديموقراطى عالمى ، والتي تحظى بهوقع المتفرج
والعاجز .. بالإضافة الى ذلك فان ثمة واقعا جديدا ، وهو سيطرة الولايات
المتحدة الأمريكية ، والتي صيغت في أروقة الخارجية الأمريكية وغيرها من
أجهزة صنع السياسة الأمريكية ، وذلك الى الحد الذى أصبح فيه الخلط
بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة شائعا في كثير من قطاعات الراى العام
العالمى .. » .

٢ - وإذا كان البعض تحدث عن أزمة الضمير الأوروبى مثل الأستاذ
صلاح الدين حافظ في ١٢/٥/٩٢ ويمكن تعميم العنوان كى يصبح أزمة
ضمير المجتمع الدولى ومؤسسته وعلى رأسها الأمم المتحدة ، فان الأمور
تصبح واضحة وجلية عند قراءة رسالة رئيس الوزراء البريطانى جون ميچور
الى وزير الدولة للشئون الخارجية في وزارته دوجلس هوم يوم ٢/٥/١٩٩٢
والتي جاء بها « اشكرك على تقريرك العميق عن الوضع الحاضر والماضى
في البوسنة والهرسك .. وكما تعلم من مناقشتنا السابقة سواء في مجلس
الوزراء او غيره ، فان حكومة جلالة الملكة لم تغير موقفها من السياسات
التالية : اولا - نحن لا نوافق الآن او في المستقبل على تسليح او تدريب
المسلمين في البوسنة والهرسك . ثانيا - سنستمر في تأييد حظر السلاح
عن طريق الأمم المتحدة في المنطقة ، رغم علمنا ان اليونان وروسيا وبلغاريا
تساعد الصرب بالسلاح والتدريب على حين تنسأ ألمانيا والنمسا وسلوفينيا
وحتى الفاتيكان القوات الكرواتية .. ومن الأهمية البالغة ان نتأكد ان مثل
هذه المساعدات لا تصل الى القوات المسلمة في البوسنة سواء من الدول
الإسلامية او الجماعات الإسلامية .. وسوف نستمر في هذه السياسة حتى
لا تتحول البوسنة الى دولة إسلامية في أوروبا ، فهذا امر لا تحتمله أوروبا .
إن الخطأ الذى ارتكب في تدريب وتسليح المقاتلين الأفغان ضد قوات الاتحاد
السوفيتى السابقة قد خلق ما يسمى بالمجاهدين الأفغان ، هذا الخطأ لن
يتكرر مع الشعب المسلم في البوسنة والهرسك لان هذا يقود الى مشاكل
خاصة في المستقبل خاصة مع تزايد عدد السكان المسلمين في المنطقة
» الرجاء النظر في الورقة المرفقة من الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان
« فجر أوروبا الإيرانية » . ثالثا - حتى تستقر مشكلة يوجوسلافيا السابقة
يجب باى ثمن ان نتأكد من عدم نشوء دولة إسلامية في هذه المنطقة ،
ومن هنا يجب الاستمرار في خطة فانس أوين ومباحثات السلام حتى نؤجل
اى حركة في الأحداث لضمان غياب دولة البوسنة والهرسك كدولة ، وتفرق
أهلها من الأرض ... ولقد يبدو لك هذا سياسة قاسية ، ولكن صناع

القرار السياسي وخبراء القوات المسلحة يرون ان هذا هو الطريق لاوروبا مستقرة في المستقبل تقوم قيها على قيم الحضارة الغربية المسيحية وهذه الرؤيا هي رؤية الحكومات الأوروبية والأمريكية .. » وهكذا تأمرت الأمم المتحدة بجميع مؤسساتها والمغرب بمؤسساته السياسية والدينية في البوسنة والهرسك ، ونحن تؤيد ما كتبه المعتلاء مثل الأستاذ احمد رجب في ٢٤/٤ ، ٢٣/٧/٩٢ ، والأستاذ عزت السعدني في ٢٤/٤/٩٢ من أن المغرب قد تواطؤا مع العرب والكروات لقتل المسلمين واغتصاب نساءهم وعدم مساجدهم وساعتهم في ذلك الأمم المتحدة « بشيء من التواطؤ الخبيث حتى ولو غضب أخونا وصديقنا الدكتور بطرس غالي » وتقاعس المسلمون حكومات ومنظمات عن القيام بواجبهم ؟ ولقد دفع هذا الموقف بأن يقدم هاريس المسئول عن البوسنة والهرسك بوزارة الخارجية الأمريكية استقالته في ١١/٦ / احتجاجا على هذا الوضع المخزى والموقف اللاأخلاقي للحكومة الأمريكية من إبادة المسلمين ، ولم يفعل أحد ذلك لدى العرب والمسلمين ! (١) .

٤ - وما يثير العجب موقف الأمين العام للأمم المتحدة من إبادة المسلمين في البوسنة منذ بداية الأزمة حتى الآن ، فنجد في ١٢/١٢/٩٢ بوجه تحذيرا قويا من عواقب التسرع بالتدخل العسكري الدولي في البوسنة والهرسك في رسالة لمجلس الأمن معارضا التحرك الدولي نحو اللجوء الى الخيار العسكري ، مطالبا باعطاء الحل السلمي الأولوية . وتضمنت هذه الرسالة أقوى تحذير إزاء اللجوء الى الحل العسكري ، وأنه سيضطر لسحب القوات الدولية إذا اعتمد الحل العسكري . ولقد تكرر موقفه السابق باستمرار : فإذا قارنا ما أعلنه في ١٢/٤/٩٢ في تقريره لمجلس الأمن من إدانته للعراق لعدم احترامه قرار مجلس الأمن رقم ٧٠٧ بشأن وقف القتال في حرب الخليج الثانية وكذلك القرار رقم ٧١٥ بشأن فرض الرقابة الدائمة والمستمرة على تسليح العراق وأنه بناء على ما سبق يوصي مجلس الأمن بعدم رفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ، بينما أعلن الدكتور بطرس غالي بعد اجتماعه بالسكرتير العام لحلف شمال الأطلسي في بروكسل يوم ١٢/٤/٩٢ معارضته للقيام بضربات جوية ضد الأهداف العسكرية الصربية ، وايضا لتسليح مسلمي البوسنة والهرسك ، مؤكدا ان ذلك ليس في مصلحة السلام . ولقد دفع هذا الموقف للمسؤول « مضي عام على انتخاب الدكتور بطرس غالي .. ووقتها تنفس المصريون والعرب وشعوب العالم الثالث الصعداء . فالأمين العام ينتمي الى العالم الفقير ، يعرف أحاسيسهم ويفهم مشاعرهم .. وتوقع البعض أن تجد شعوب العالم النامي موضع قدم لها في النظام العالمي الجديد ، وأن يزداد نفوذها وتأثيرها في المجتمع الدولي وعلى خريطة الأمم المتحدة .. واكتشفت شعوب العالم الثالث انها كانت

(١) في ١٢/٨/٩٢ بلغ عدد المسئولين الأمريكيين الذين استقالوا احتجاجا على موقف دولتهم ، أربعة من كبار مسئولي وزارة الخارجية !

وأهمية .. فالعرب أو بعض قاداتهم هم سبب كل الكوارث . على عهد الأمين العام تحول العرب الى شعوب من الهنود الحمر ، خلقوا لكي تطبق عليهم قرارات الأمم المتحدة كما ولو أن المنظمة الدولية أنشئت خصيصا لتأديب العرب دون سائر الأجناس والقوميات الأخرى ، وفي عهد الأمين العام الجديد ساءت سمعة العرب .. حدث هذا في الصومال ويحدث حاليا في البوسنة .. وفي عهد الأمين العام التشدد والصرامة واستخدام القوة مع العرب فقط ، أما سياسة اللين والطول الوسط وإعطاء الطول الدبلوماسية كل الوقت فهي من نصيب إسرائيل والصرب وكل معتد أثيم .. ص ٩٠
الوند ١٢/١/٢١ .

٥ - ويؤكد ضلوع الأمم المتحدة في عملية إبادة المسلمين في البوسنة والمهرسك اغتيال الصرب لنائب رئيس وزراء البوسنة في يناير ٩٢ وهو في طريقه الى سراييفو تحت حراسة قوات الأمم المتحدة وعليها ، دون أن يحرك هؤلاء ساكنا أو محاولة القبض على القتلة ، في حين نجد الأمم المتحدة تعلن من مكافأة قدرها ربع مليون دولار لمن يقبض على الجنرال عبيد الصومالي وتؤكد أنها ستتولى محاكمته عن جرائمه ! وهو نفس الموقف الذي اعتمدته الأمم المتحدة من إسرائيل حيال قتلها قوات الأمم المتحدة وتحقيرهم والاعتداء عليهم ، في حين نجد الطائرات والبوارج الحربية تلك المدنيين العراقيين ورافقتهم الأساسية ، إذا تجرأ العراق وأعلن تمسكه بسيادته مقابل عمليات التدمير والتفتيش التي تقوم بها بعثات الأمم المتحدة التي تعدت المئات حتى الآن ؟

الفصل الرابع

اتهام المسلمين بالإرهاب والعداء للحضارة الغربية (١)

٦ - اضطهاد المسلمين بدعوى الإرهاب الدولي : ما إن انتهت عملية ماصفة الصحراء بالتصالح الأهداف الغربية التي حددت لها ، وانهيار الاتحاد السوفيتي بفعل التواطؤ من جانب بعض ساسته كما أعلن ذلك صراحة آخر رئيس لهذا الاتحاد جورباتشوف ، حتى بدأ الغرب في خطته لمحاصرة الإسلام والمسلمين في شتى بقاع العالم ، ولقد أعلنت ذلك وثيقة جون ميجور التي أشرنا إليها، بصراحة مذهلة، ورددها رئيس الكروات في اجتماعه مع الرئيس البوسني في جنيف بتاريخ ١٢/٧/٢٨ ، وعندما جاء الديموقراطيون الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية عقدوا تحالفا شيطانيا مع إسرائيل لمواجهة التطرف الإسلامي ، وعملوا على زعزعة الأمن في كثير من الدول العربية والإسلامية وغيرها والصقوا بالمقاومة الإسلامية الإرهاب ، والتطرف ، الإسلاميين ، واستطاعوا

(١) في الحقيقة بدأت هذه الحملة بنشر مؤلفات ضد الإسلام بتأييد من الغرب « آيات شيطانية » في إنجلترا ، وأخرى في بعض الدول الإسلامية والعربية !!

بذلك التغطية على أهدافهم بعيدة المدى ، التي ترمى إلى تفكيك إواصر
العالمين العربي والإسلامي ، وتقويض دعائمه السياسية والاقتصادية
والروحانية حتى لا يواجهوا مقاومة أو عوائق في طريقهم ، وورطوا الأمم
المتحدة في مشاكلهم ، حيث كلما كان الضحية يحمل هوية إسلامية كان
التغاضي والإهمال والادانة - من ذلك طرد إسرائيل لأكثر من أربعمائة فلسطيني
وإدانة مجلس الأمن الاجراء في البداية ، ثم عقد صفقة بين أمريكا وإسرائيل
على هذه القرارات وإهمالها ، ومن ذلك فرض الحصار الإسرائيلي الكامل
على الفلسطينيين وعزلهم عن القدس كمقدمة لاتزاعها عاصمة أبدية لإسرائيل ،
وتحويل هؤلاء الفلسطينيين إلى تزيلاء في سجون بدون حدود ، دون تدخل من
رابعة الشرعية الدولية المسماة الأمم المتحدة ، ومن ذلك قيام إسرائيل على
جدي لى غير محدود بدأ منذ ١٣/٧/٢٤ لإبادة وتهجير سكان جنوب لبنان
وهدم بيوتهم وتدمير مقومات اقتصادهم ، ويطلب لبنان اجتماع مجلس الأمن ،
ولكن بدون جدوى ، ويتفضل كل من الرئيس الأمريكى والأمين العام للأمم
المتحدة بإعلان استنها وينصحان بضبط النفس ، ويلقيان بالمسئولية على
حزب الله في الجنوب لأنه يشار حقا مقورا في القانون الدولي ، هو مقاومة
الاحتلال ، وتصرخ السلطات اللبنانية أين اتفاقية الدفاع العربى المشترك ؟
أين جامعة الدول العربية ؟ أين منظمة المؤتمر الإسلامى ؟ ويعلم رئيس
الحكومة اللبنانية على الملا : يا قوم إذا لم تصانفونا فإن إسرائيل بعثت
لى برسالة واضحة ، وعلى أن يقبل لبنان شروطها للسلام مقابل الأعمار ،
وإذا تم ذلك فليسوف تتدفق الأموال وتصب من منابعها المهبوسة ، عربية
أو غير عربية (١) ؟ !! أما جرائم إسرائيل والصرب وغيرهم ضد المسلمين فإن
الأمم المتحدة والعالم لا يعيرها أدنى اهتمام ، فما هم يعانون مرارا وتكرارا
أن : أمريكا ترفض التدخل في البوسنة ، وأن روسيا وأوروبا الغربية تعارضان
ضرب الصرب (١٣/٤/٢٤) ، وأن كليبتون يرفض التدخل الحسكرى في
البوسنة (١٣/٤/٢٤) ، وتستعمل روسيا القيتو في مجلس الأمن لصالح
الصرب ؟ ! لمنع السلاح عن مسلحي البوسنة للدفاع عن أنفسهم ، ويعلم
العرب ومعهم أمين عام الأمم المتحدة المعارضة الشديدة لدخول قوات إسلامية
لبوسنة والهرسك ، مندما أشيع صدقا أو خداعا عن اتجاه منظمة المؤتمر
الإسلامى لهذا الاجراء في يوليو ٩٣ ، وذلك بالرغم من اذاعة ونشر تصريح
اللورد أوين ممثل الجماعة الأوروبية لحل الأزمة في ١٩٩٢/١١/٤ والذي
جاء به « بعد تحالف الكروات مع الصرب ضد المسلمين ، ورفض الكروات
إيواء اللاجئين المسلمين من جحيم الصرب والفارين من مدنهم بعد الاستيلاء
على أرضهم وأموالهم فإن سكوت العالم عن جريمة إبادة المسلمين في أوروبا
سيؤدى إلى شعور الشعوب الإسلامية بالظلم الفادح الذى لحق بهم وسيولد
الاستياء لديهم لأجيال طويلة ، لأن موقف العالم من هذه الكارثة يتسم

(١) كما حصل بعد توقيع اتفاقية : غزة - أريحا ، في ١٣/٩/٩٣ .

بإكرام والنفاق ؟ في حين وقف رئيس اليوسفة يستصرخ منظمة المؤتمر الإسلامي الغوث في أكتوبر ٩٢ ولكن بدون جدوى سوى اجتماعات لوزراء خارجية هذه المنظمة ، أو عرض الأمر على مجلس الأمن الذي لا يتحرك أبدا ، أو بحث عرض الأمر على جلسة طارئة للجمعية العامة ؟ !! . هذه المواقف المخزية دفعت السيدة تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة الى ان تعلن في ١٣/٤/٩٢ ضرورة رفع المحظر على تسليح المسلمين الذي تفرضه مجلس الأمن عليهم ، وأن تقوم الأمم المتحدة بإنشاء مناطق مدنية آمنة واستعمال الطيران لإسكات وتدمير القوات المعتدية ، ووقف سائر أشكال الإبادة العرقية ضد المسلمين التي تدعمها دول أوروبية عديدة لأسباب دينية مثل روسيا واليونان وغيرها ، وتستقر الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن على هذه الجرائم بامتناعه عن فرض قراراته بالقوة كما فعل وما زال بالعراق . . .

٢ - الدور الإسرائيلي الأمريكي في تشويه الإسلام بدعوى التطرف والأرهاب : في الثلاثين من مارس ١٩٩٣ نشرت الأهرام تحقيقا لمراسلتها في القدس عن : إعادة تشكيل العلاقة الأمريكية الإسرائيلية بعد زيارة اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي لواشنطن ، والتي كان فيها أول مسئول اجنبي يزور إدارة كلينتون مباشرة بعد توليها السلطة جاء بها أنه « بعد فترة من التكثيف السياسي والدبلوماسي والاعلامي الاسرائيلي في الولايات المتحدة ، على أن الارهاب في الشرق الأوسط والذي أسمته اسرائيل الارهاب الإسلامي هو العدو الخيل عن العدو السوفيتي الذي يهدد حضارة الغرب وسلامة ابنائه وان إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تتعامل مع هذا الارهاب بما يخدم أمريكا ، جاءت زيارة رابين الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية .. يمكن القول بأن الصورة قد اكتملت واتضحت معالمها من وجهة النظر الأمريكية الإسرائيلية نحو الشرق الأوسط حيث وضع الطرفان تصورهما لشرق أوسط جديد ، تكون فيه إسرائيل وثيقة الصلة بالولايات المتحدة على أساس اتفاقيات أمنية تنص على الوجود الرمزي العسكري الأمريكي ، وتحويل ميناء حيفا قاعدة للأسطول السادس الأمريكي ، ويتبع ذلك التعاون في مجالات الأبحاث العلمية والتكنولوجية والمدنية والعسكرية ... اتفق رابين وكينتون على التشاور قبل أن تقدم الإدارة الأمريكية أية مقترحات الى مائدة المفاوضات بين العرب وإسرائيل ، أي أنهما اتفقا على توحيد صيغة المقترحات المقدمة بشأن منطقة الشرق الأوسط .. على أن تحترم هذه الصيغة اتفاقهما الاستراتيجي حول مستقبل منطقة الشرق الأوسط .. في المجال الاستراتيجي العسكري . تم الاتفاق على تطوير التحالف العسكري الذي وقع بين البلدين منذ خمس سنوات ، لتحويل إسرائيل .. الى حليف وشريك يلائم المرحلة الجديدة حيث تتجه أمريكا استراتيجيا نحو المنطقة ، واتسع هذا التعاون ليشمل تحويل إسرائيل الى مخزن للسلاح ... » وتستفكر

الدكتورة بنت الشاطيء محاولة إلصاق الارهاب والتطرف بالإسلام ، وتكتب في ١٥/٤/٩٣ شارحة ذلك ، من ذلك قولها « ولستنا نقول في زماننا بمسيحية الارهابيين من منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي ولا مجرمي عصابات المافيا وتجار المخدرات ، كما لا نقول بموسوية جرائم الصهيونية العالمية اعداء البشر في هذا الزمان وكل زمان ، ويتفرد ديننا وحده بدعوى القول بإسلامية الارهاب الاجرامي .. وبلغ بنا الأمر ان صارت الإسلامية فينا تهمة ، يؤخذ بالظن فيها بالهوية والسمة والنزى والسلوك ، وما هو من الإسلامية بسبب ظاهر ، على سبيل الاحتياط وسد الفرائع .. » . ويكتب الأستاذ عاطف الغمري في ١٧/٣/٩٣ « .. ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة ذلك اللاحاج من جانب إسرائيل ، طوال السنوات الثلاث الماضية ، على لسان قادتها ، وفي محاضرات وندوات المنظمات اليهودية الأمريكية ، من أن الأصولية الإسلامية هي العدو الفعلي المقبل الذي يهدد حضارة الغرب ، وأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تعلم عن الارهاب الإسلامي ما لا يعلمه غيرها ، وهي الأقدر على التعامل معه ، ومواجهته ، وتأمين مصالح أمريكا منه .. » . ويكتب الأستاذ ابراهيم نافع في ١٩/٣/٩٣ « أما القوى الخارجية التي تشجع كل ذلك في الخفاء وتسعد بما تحققه هذه الجرائم الارهابية فهي القوى المعادية للإسلام » . ويرى الأستاذ صلاح الدين حافظ في ٢٤/٣/٩٣ عن الارهاب والكراهية الدينية جاء بها « لكن أمريكا وأوروبا وحلفاءهما ، خاصة إسرائيل ، يشنون الآن حملة شرسة ضد كل ما هو إسلامي وعربي ... باعتبار أن الإسلام ومعه معتنقوه ، هم العدو الجديد .. » ولكننا نثق أن الغرب عامة يستخدم ورقة هذه التيارات الإسلامية ، خاصة منظمات التطرف ، لافزاع النظم العربية الحليفة ، وتخويفها بالشبح الإسلامي .. حتى تظل هذه رهينة المحبسين : رهينة الخوف من التطرف الإسلامي ، ورهينة الخضوع المطلق للسياسات الغربية الإسرائيلية .. » ، ويضيف في دراسة بعنوان أمريكا وحوار المتطرفين في ٢١/٤/٩٣ « سوف لا يصدق الكثيرون أن أمريكا - حليفنا القوي - هي التي تلعب في الداخل ، الى المدى الذي يجعلها تتحاور مع ممثلي جماعات التطرف الإسلامي والارهاب .. » ويختم دراسته بأننا « نعرف أن كثيرين سيفاجأون ، بل سيفجعون بمثل هذا الكلام - الاتهام الموجه لسيدتنا وتاج رأسنا أمريكا ، ونعرف أن كثيرين سيهبون للدفاع والنفي ، لكننا نعرف أن كل ذلك لن يغير من الأمر شيئاً ، فالاتهام قائم ومنشور في الاعلام الأمريكي .. » ويكتب الدكتور مصطفى محمود في ١٠/٤/٩٣ « واليوم تنطلق كل وكالات الأنباء الأجنبية في اوركسترا وكورس يتهم إيران في وقت واحد بتفجير القنابل في تونس والجزائر ومصر ، والشكوك واردة .. ولكن لماذا إيران وحدها ؟ والهدف واضح ، وهو الوقعة بين الدول الإسلامية وجرها الى مسلسل النزاعات والحروب للاجهاز على ما تبقى عندها من مال وسلاح .. لتصبح بعد ذلك جسدا مريضا منهكا تقمرسه إسرائيل وتحتله

بدون حروب .. ٤ . ويدعو اسحق رابين العالم العربي والإسلامي الى الوقوف بجانبه ضد المتطرفين من جماعة حماس الإسلامية المتطرفة ، لانهم المسئولون عن مقتل الرئيس السادات ويشكلون خطراً على الانظمة المعتدلة في مصر والأردن وغيرها .. ولم يجد رابين من يرد عليه بعد ان نصب من نفسه محامياً للإسلام والمسلمين ضد التطرف والارهاب مع ان إسرائيل هي التي زرعت الارهاب والتعصب في المنطقة .. ٥ ، ويصرح المسئولون الأمريكيون في ١٢/٧/٩٢ ان المخابرات الأمريكية وافقت ٦ مرات على منع الدكتور عمر عبد الرحمن تشرعات دخوله الى الولايات المتحدة الأمريكية . وفي ١١/٣/٩٢ حذر الأستاذ محمد سيد أحمد من هستيريا معاداة العرب ومن أن الإسلام العدو الأبرز للعالم المتحضر .. بل مواجهة بين المسلم المسيحي اليهودي وعالم الإسلام تعود بنا الى الحروب الصليبية ، حملة تكسب الإسلام سمعة انه عدو الحضارة رقم واحد .. ٥ .

٢ - قضية المبعدين الفلسطينيين الى جنوب لبنان مؤثر قاطع على التحالف الأمريكي الاسرائيلي ضد الشرعية الدولية واخضاع العرب والمسلمين للسيطرة ، والتخيل على احكام القانون الدولي ، بالتواطؤ مع الأمم المتحدة : (١) تحرض إسرائيل منذ نشأتها على ترغيب فلسطين من العرب ، حتى صار الفلسطينيون اللاجئون وفي المهجر هم الغالبية المظلمة ، وبعد ان كثروا بالقتل الاساسي اصبحوا اقلية مطحونة وصل الاسرائيليون الوافدون من الشتات الاغلبية التي تسيطر الان على ما يرمو على ٩٠٪ من فلسطين ، وفي تنفيذهم لسياسة تهويد الارض ارتكبوا المنهج الجرائم التي نجدها في قوانين الحقول الوطنية ، وتلك التي يعرفها القانون الدولي ، وحدثت هذه الممارسات ما حدث في نهاية ١٩٩٢ مما صار يعرف بلزمة المبعدين التي تجسد فيها محنة الشرعية الدولية وحقوق الإنسان ، والتواطؤ الأمريكي الاسرائيلي ضد العرب والمسلمين ، مما نعرضه بايجاز : قامت إسرائيل في ١٧ ديسمبر ١٩٩٢ بلبس ٤١٨ من الفلسطينيين المنتهين لحركة حماس الإسلامية الى جنوب لبنان خارج منطقة احتلالها فيه والحماية بالمنطقة الامنية . وأصدر مجلس الأمن القرار رقم ٧٩٦ في ١٩/١٢/٩٢ الذي يطلب من إسرائيل (١) ضمان العودة الآمنة لكل المبرورين فوراً الى ديارهم في فلسطين المحتلة وإدائته لاي ابعاد مماثل تقوم به إسرائيل . ٢ - وقرر المجلس انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين تحت الاحتلال على جميع الاراضي الفلسطينية بما فيها القدس وان ابعاد المدنيين ينتهك التزامات إسرائيل وفقاً لهذه الاتفاقية . ٣ - أكد سيادة لبنان على إقليمه ، واستقلاله ، وسلامته وإقليمه . وقد سجل المندوب الأمريكي امام مجلس الأمن إدانة حكومته للقرار الاسرائيلي بطرد المدنيين ووصفه بأن يتعارض تماماً مع اتفاقية جنيف الرابعة ، وان اتهام المدنيين بارتكاب أعمال تتعارض مع احكام القانون يقتضي تقديمهم الى المحاكم المختصة ، وان دولته تحت إسرائيل على إعادة المبرورين فوراً ووقف اي اجراء لإبعاد غيرهم كملوك للمعتقل ، وطالب إسرائيل بالالتزام

الكامل باتفاقية جنيف الرابعة لتطبيقها على الأقاليم المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ . وأعرب من أسفه لأن إسرائيل اتخذت إجراء الطرد وأصبحت بذلك أداة في أيدي الذين يريدون إفساد جهود السلام ، وسجل المندوب إدانة بلاده لقتل جندي إسرائيلي على أيدي جماعة حماس . وحاول المندوب الإسرائيلي تبرير قرار الإبعاد بتأكيد حق حكومته في معاقبة من وصفهم بالمجرمين ، وادعى أن الطرد لمدة سنتين فقط ووصف ادانة المجلس بأنه محيز ضدها . في حين رفض رابين رئيس الوزراء أي استنكار من أي دولة لمؤسسة دولية لقرار الطرد (١) .

٤ - وفي ٢٨/١٢/١٩٩٣ أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أن ما ظلت به إسرائيل ينفذ نحت ما يسمى بسياسة العنقاب الجماعي . . وتشكلت إغترافا فاضحا للقانون الدولي وحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، ودعا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن بتسكين ملجأ وغير مشروط ، وضرورة التزام إسرائيل بالشرعية الدولية . وقد طالب الأمين العام لجامعة الدول العربية في ٢٢/١٢/١٩٩٣ بتوقيع جزاءات على إسرائيل ، وفي ١٢/١/١٩٩٣ دعا مجلس جامعة الدول العربية في اجتماع طارئ على المستوى الوزاري ، إلى فرض عقوبات على إسرائيل إذا لم تنفذ القرار كاملا وفورا ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت في ٩/١/٩٣ تمهدها لإسرائيل باستخدام الفيتو ضد أي مشروع قرار يفرض على المجلس لفرض جزاءات على إسرائيل ، وأنها لن تسمح لمجلس الأمن بتخاذل مثل هذا القرار تحت أي ظرف ثم أكتفت مرة أخرى في ١٢/١/٩٣ معارضتها إصدار قرار ملبقا للفصل السابع من الميثاق يسمح بفرض عقوبات على إسرائيل .

٥ - ولقد تنكذ التحايل على الشرعية الدولية لصالح إسرائيل عندما أصبحت المعالم الرئيسية لإدارة كينتون التي بدأت عملها بعد هزيمة جورج بوش ، وحاول مثلو العرب الأمريكيين اللقاء مع كينتون للأصحاب عن القلق لتولي المؤيدين لإسرائيل المنصب الأساسي الكبرى ذات الصلة يرسم السياسة الأمريكية الخارجية ووضع خططها لمنطقة الشرق الأوسط ، وقد تحقق ذلك عندما كان رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أول الزائرين للبيت الأبيض مباشرة بعد استلام كينتون السلطة ، وتم إبرام صفقات معقدة وأخرى سرية بين الطرفين كلها ضد المصالح العربية والإسلامية ، خاصة بحاربة الإرهاب الإسلامي ، وأيضا التحايل على القرار ٧٩٩ ، ولم يكن غريبا أن تحبط الولايات المتحدة الأمريكية محاولة دول عدم الانحياز في ٢٠/١/٩٣ لفرض عقوبات على إسرائيل بسبب تجاهلها لهذا القرار ، حيث أعلنت الإدارة الأمريكية الجديدة أنها لا تستطيع تأييد السعي في مجلس الأمن لإصدار قرار يفرض عقوبات ضد إسرائيل ، وذلك بالرغم من التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن في ٢٠/١/٩٣ وأعلن فيه أنه فشل في إقناع إسرائيل بتغيير موقفها ، كما فشل بمبعوثاه لإسرائيل أيضا ،

وان رفض إسرائيل للقرار ٧٩٩ يشكل تحديا لسلطة مجلس الأمن ، في حين أعلن وزير خارجية إسرائيل في التاريخ ذاته أن القرار يتجاهل خطر الأصوليين الإسلاميين على جهود السلام . وفي ١٢/١/٢٨ أعلنت القاهرة أنه من المقرر أن يجتمع الدكتور أسامة الباز بعدد من كبار المسئولين في وزارة الخارجية والبيت الأبيض ، وأن تشمل محادثاته العلاقات المصرية الأمريكية وسبل تعزيزها في عهد إدارة بيل كلينتون ، واتفق عملية السلام للشرق الأوسط في مراحلها التالية ، والوضع الراهن في المنطقة ، وأمن الخليج ، وذلك في الوقت الذي أعلن فيه عن أن هناك اتجاها لتأجيل تقديم مشروع قرار دول عدم الانحياز الذي أشرنا إليه ، في حين أن الولايات المتحدة أعلنت بوضوح أنها تفضل استنفاد جميع الجهود المبذولة ، وأن المحكمة العليا الإسرائيلية مازالت تنظر الموضوع ، وأعرب وزير الخارجية الإسرائيلي عن ثقته في أن الولايات المتحدة ستمنع فرض العقوبات الدولية على إسرائيل ، ومنذ ذلك التاريخ ومجلس الأمن ممنوع من إعادة نظر الموضوع وذلك على الرغم من انخداع العالم العربي ومؤسساته بأن واشنطن تمارس ضغوطا على إسرائيل لإعادة المبعدين ، كما نشرت الصحف الصادرة في ١٢/١/٢٠ ذلك بالبنط العريض على صدر صفحاتها الأولى !! في حين أن العكس كان الصحيح لأنه كان واضحا من التحقيق في تفاصيل الأنباء أن روسيا وبريطانيا تؤيدان الموقف الأمريكي المعارض لفرض عقوبات على إسرائيل كذلك ضربت إسرائيل عرض الحائط بالدعوة التي وجهها وزير الخارجية المصري لوزير خارجية إسرائيل حين اجتماعهما في ١٢/١/٢٩ في جنيف لدراسة قضايا اقتصادية عالمية ، وفي أول فبراير تمت صياغة قرار بعودة مائة من المبعدين ، تولى هذه الصياغة رئيس الوزراء الإسرائيلي والسفير الأمريكي لدى إسرائيل ، مما شكل بداية للتحايل الأمريكي الإسرائيلي على الشرعية الدولية والانحراف بسلطة مجلس الأمن لصالح إسرائيل وضد المصالح العربية والإسلامية ، واستهترا بل اهانة للقانون الدولي (١) .

٦ - وكان هذا القرار الظالم كان العرب في انتظاره ، فبعلنا كما ذكرت عناوين الصفحات الأولى من صفح ١٢/٢/٣ « أن المسار قد بدا من أجل عودة المبعدين . . ! » ، في حين يعلن وزير الخارجية الأمريكية في ١٢/٢/٢ أنه « يجب على مجلس الأمن عدم اتخاذ إجراء آخر ضد إسرائيل . . وإن القرار الإسرائيلي يمكن اعتباره متفقا مع قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ وبالتالي فليست هناك ضرورة لعرض الموضوع مرة أخرى على المجلس » ، ويعلن في الوقت ذاته رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه توصل إلى اتفاق مع الحكومة الأمريكية يسمح بعودة مائة من المبعدين فورا ، وخفض مدة الإبعاد إلى النصف بالنسبة للباقيين ، مقابل تعهد الولايات المتحدة بمنع مجلس الأمن من فرض عقوبات على إسرائيل ، وأن هذه صفقة وسيتم تنفيذها بصرف النظر

(١) أعلنت إسرائيل في ١٢/١/٩ عودة ١٨٦ وادعتهم السجون .

عن موافقة الفلسطينيين أو رفضهم !! وبناء على ما سبق أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي في ١٢/٢/٩٣ أن : ١ - مبدأ الطرد الجماعي قد ترسخ ودعمته أمريكا ، وغضت الأمم المتحدة طرفها عن معارضتهم ، مما يؤكد سياسة تفرغ الأرض الفلسطينية لاستيعاب يهود جدد من أنحاء العالم (٢) أن كلمة فوراً الواردة في القرار ٧٩٩ لا تفهم بمعناها الحرفي المتعارف عليه ، ولكنها في نظر اسرائيل وتأييد أمريكا وقبول الأمم المتحدة قد تعنى شهوراً أو سنوات ، ولم يعد لمعناها المستقر لفظة وقانوناً أي وزن لدى اسرائيل .

٣ - سارعت إنجلترا وفرنسا لمستر عورة اسرائيل ، وهوان الأمم المتحدة لتفريطها في شرعيتها ، وذلك باعداد مشروع القرار الانجلو الفرنسي ببيعار من الولايات المتحدة ، وذلك لاضفاء الشرعية المزيفة على الصفقة الأمريكية الاسرائيلية ، والحيولة دون تحرك معاكس لدول عدم الانحياز ، ٤ - ثم الاتفاق أيضاً بين أمريكا واسرائيل على أن أي فرد من المبعدين يعود إلى وطنه يتم القبض عليه عند الحدود الاسرائيلية اللبنانية وإيداعه السجن تحت الادعاء بمحاكمته . ٥ - قررت الولايات المتحدة اعتبار منظمة حماس من المنظمات الارهابية ومعاملتها على هذا الأساس . ٦ - أجمعت الصحف البريطانية الصادرة صباح يوم ١٢/٣/٩٣ على وصف الصفقة الأمريكية الاسرائيلية بأنها تتعارض مع الأخلاق والقانون وإهانة للأمم المتحدة واستهانة بسلطات مجلس الأمن ، والغريب أن نقراً في صباح ١٠/٤/٩٣، دعوة رابين أثناء زيارته لأمريكا مطالبة أمريكا للمجتمع الدولي بفرض عقوبات على ايران إذا استمرت في مساندة الارهاب ! وما لا شك فيه ، فإن القانون الدولي يسبغ حمايته على جميع الأفراد والجماعات التي تقاوم الاحتلال ولا يتصرف اليهم أبداً ووصف الارهاب بالمعنى الحقيقي في القانون الدولي ، كذلك لا يجوز لدولة الاحتلال لا ابعاد ولا طرد سكان المناطق المحتلة ، لأن هذين الاجراءين لا ينطبقان على المواطنين ، بل على الاجانب مع طائفة من الضمانات القانونية والقضائية تمنح الدولة من التعسف في اللجوء الى طرد الاجانب ، وأي اجراء مخالف لهذه القواعد من جانب سلطات الاحتلال يعد عين الارهاب بمعناه القانوني المسلم (١) ولهذا فانتنا نعجب للعرب عندما نقرا في الصحف الصادرة يوم ١٠/٤/٩٣ أنه قد تم الاتفاق أثناء زيارة رئيس جمهورية مصر للولايات المتحدة الأمريكية على اصدار بيان يهد لعودة الفلسطينيين الى المفاوضات ويؤكد المعارضة الكاملة لسياسة الابعاد ، ونتفق في الرأي مع ما كتبه الاستاذ سلامة احمد سلامة في ١١/٢/٩٣ تحت عنوان : قولوا له لا .. ! « من المنتظر أن يبدأ كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية جولته الاولى في الشرق الاوسط خلال الايام القليلة القادمة ، وفي تقديره أن مشكلة المبعدين قد حلت أو في طريقها للحل .. وأن الوقت قد حان لاستئناف عملية السلام . ومن مصلحة أمريكا واسرائيل - طبعا - أن تتخيل أن الصفقة التي تم إبرامها يحل ربع المشكلة ، قد انتهت المشكلة - مع أن هذا الربع لم يحل ،

بعد أن رفض الملة الذين وقع اختيار إسرائيل عليهم أن يعوقوا دون الباقين .
ولم تكف الإدارة الأمريكية ، بذلك ولكنها نجحت في استبعاد الأمم المتحدة
من محاولة التدخل في حل المشكلة بتخلف قرارات جديدة .. وبينما تبعد
أمريكا إسرائيل عن مبررات تخفف بها حجم الجرم الذي ارتكبه ضد
الفلسطينيين المبعدين ، فإن هؤلاء المبعدين أنفسهم لا يجدون من جانب
بعض الأطراف العربية ما تجده إسرائيل في أمريكا .. فإن مصلحة الأطراف
العربية أن تتولى لا كريسستوفر ، أي أنه لا معنى لاستئناف محادثات السلام
إذا لم تحل مشكلة المبعدين .. ومع ذلك نجحت جولة كريسستوفر وأعطاه
العرب أكثر مما كان يتوقع ، ونجح في إنهاء مقاطعة دول الخليج لإسرائيل ،
إعلانها البعض صراحة على مرحلتين كالكويت ، ونفذها الآخرون في صمت
ولكن بالصرار . ونقرأ لنص الكاتب في ١٢/٢/٤ : « أخيراً ، خضعت أمريكا
لأرهاب إسرائيل ووافقت على الصفقة » وكما أن إسرائيل على جريمتين :
جريمة انتهاك حقوق الإنسان وانتهاكات جنيث .. وجريمة انتهاك وعدم
تفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤١ .. « وبلا حظ أن إسرائيل لا تعترف
بسيادة أي من الدول العربية ، فلا تعترف بحقوق تصرفاتها ولا تعترف بها
بخطوة الفلسطينيين من وطنهم وترمي بهم داخل حدود لبنان دون اعتبار
لسيادته » وذلك على الرغم من مطاردة العراق بدون مبرر فلم « بعد هناك
هناك في أن ما تقوم به طليقات التحالف الغربي من ضرب لبطاريات أو
تواريخ على أنها عسكرية داخل العراق ، هو نوع من العدوان المتعمد على
دولة عربية وتجوز حدود قرارات الأمم المتحدة .. نفس الكاتب في ١٢/١/٢٤
« ولكن هذه التصرفات الجوانية تقع بدون شك خارج الشرعية الدولية »
وقد أمنت الإدارة القانونية في الأمم المتحدة أن القرار ٦٨٨ لا يعطى لأي
جهة أو دولة الحق في عرض حظر جوى على العراق وأن التمسر الذي
تلجأ إليه أمريكا وفرنسا وبريطانيا لا يستند إلى أساس .. »

٧ - فالحل القانوني السليم لا يفظئه أي منصف ، ويكفي قراءة
المادة الثانية من الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ ، التي
تؤكد مبادئها على جميع الأقاليم المحتلة ، والمعنى واضح لا لبس فيه ،
لكن إسرائيل تزيغه مدمية أنها لم تحتل أرضاً تابعة لدولة أخرى ، وهذا
غير صحيح لأن الضفة بما فيها القدس قبل احتلالها كانت تابعة للأردن ،
كما أن إقليم غزة كان الجزء المتبقى من فلسطين بعد إنشاء إسرائيل طبقاً
لقرار التقسيم ، على ذمة دولة فلسطين طبقاً لذات القرارات ، ولكنها
كانت أمانة لدى مصر ، حتى تقوم هذه الدولة . ومن الواضح أن إسرائيل
بتلاميذ بأحكام القانون الدولي ، فهي لا تعتبر الأقاليم التي احتلتها بغد
عدوانها على العرب في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، أقاليماً محتلة ، ولكن أسمتها
« المناطق » ، ولقد سائرتها إلى حد كبير أمريكا عند تفسيرها لقرار مجلس
الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ومحاولاتها المعقدة إيجاد المخرج لإسرائيل

لاستيلائها على القدس الشرقية ، ولعلنا أوضح خلفات الموقف الأمريكي في هذا الشأن مشروعها لورقة إعلان المبادئ للحكم الذاتي الفلسطيني الذي نظم الجولة التاسعة وأشعل العاصفة من المفاوضات العربية الاسرائيلية ، حيث وصفت الورقة الأمريكية الاتهامات المحتلة بأنها « متنازع عليها » فقط ، مما يعد قمة التواطؤ القانوني من جانب أمريكا التي صدعت الأذان بعبارات الشرعية الدولية ، والنظم الدولي الجديد ؟ .. الخ خلال حرب الخليج الثانية ، وصدقتها بعض المسئولين العرب وولم لهم فريق من الباحثين مظلة قانونية ؟ . فإذا ما أكتفينا أن جميع الاتهامات التي تسيطر عليها إسرائيل خارج حدود قرار تقسيم فلسطين - وليس فقط حدود سنة ١٩٤٧ كما يقبل العرب الآن - تعد محتلة طبقا للقانون الدولي ، فإنه لا يحق لدولة الاحتلال وهي إسرائيل تفريقها من سكانها ، وتكون الصنفية الأمريكية الاسرائيلية أيضا باطلة طبقا للقانون الدولي ، وتكون الأمم المتحدة بساتر مؤسساتها مشاركة في هذه الجريمة الإنسانية طبقا لمفهوم الجرائم الدولية ، لأن إسرائيل بقيامها بالطرد أو الإبعاد للفلسطينيين تعطي لنفسها حق السيادة على أقاليم لا تعد جزءا منها ، فضلا عن أن المادة ٢٢ تحظر معاقبة سكان الأقاليم المحتلة عن جرائم لم تثبت في حقهم ، كما تحرم المادة ٤٩ من الاتفاقيات نقل الأشخاص أو إبعادهم جاعيا خارج الإقليم المحتل ، أو عزل السكان تحت الاحتلال عن الاتصال بالعالم الخارجي كما تعمل إسرائيل بالأقاليم المحتلة منذ بداية ١٩٤٨ وحتى الآن . وتعتبر إسرائيل منذ نشأتها حتى الآن صاحبة نظرية التطهير العرقي (١) تمارسها منذ نشأتها وحتى الآن ، وهي بذلك لا تختلف في جرائمها عن الصرب والكروات في البوسنة والهرسك ، ومن المصار أن موقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الحالتين متطابق ، بل إن الوثائق ثبتت بكل وضوح التحالف الوثيق بين إسرائيل والصرب والكروات (٢) . كذلك نوجه الانتظار إلى الخط في الدراسات العربية بشأن هذا الموضوع بين المراكز القانونية المتميزة التي تستل بأحكامها ، والاستباق وراء التخليع القانوني والاعلام الأمريكي الاسرائيلي المشترك ، مثل أحكام نظامي الطرد والإبعاد وهما لا يتعلتان إلا بالأجانب وبضمانات تشريعية وقضائية (٣) . كذلك تؤكد دائما أن مجلس الأمن قد تواطأ مع الصنفية الأمريكية الاسرائيلية ، وبذلك أصبح الأمم المتحدة التي أنشئت في ١٩٤٥ حارسة للشرعية الدولية شريكة في هذه الصنفية المشبوهة ، مما يثير بفترة ظالة مظلمة من العلاقات الدولية ، أصوا حلقاتها أو ضحاياها العرب والمسلمون ، بصفتهم جزءا من الإنسانية ، وأيضا باعتبارهم أوطانا ، المقروص أن تتجسد في دولة مستقلة ، مثل سائر شعوب وأجزاء العالم الأخرى .

الفصل الخامس

أزمة الأمن القومي العربي

١ - الاستراتيجية الأمريكية في الموضوع : تقوم السياسة الأمريكية هنا على تدعيم الروابط الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع المنطقة العربية لخدمة مصالحها في هذه المجالات . ففي عام ١٩٩٢ وصلت الاستثمارات العربية في أمريكا ١٥٠ مليار دولار ، وبلغت صادراتها للمنطقة ١٧٦ ملياراً ، ومن هنا جاء التركيز الأمريكي الاستراتيجي على منطقة الخليج لضمان تدفق البترول العربي بأقل الأسعار ، واعتبار هذه القومات بمثابة المصالح الحيوية التي يستوجب المساس بها الدفاع عنها بشتى الوسائل ، بما في ذلك التواجد العسكري بصورة مختلفة ، واللجوء إلى القوة العسكرية ، كما تم تطبيق ذلك خلال حرب الخليج الأولى ١٩٨٠ - ١٩٨٩ ، والثانية منذ ١٩٩٠ حتى الآن . وقد ظهر مبدأ كارتر أثناء الأزمة الأمريكية السوفيتية عندما تم غزو أفغانستان وما أعقبه من حشود على الحدود الشمالية الإيرانية في ١٩٨٠ ، فتحركت الولايات المتحدة الأمريكية وعبأت نفسها بدعوى الدفاع عن الخليج . ومن هنا تبدو مبررات تدمير العراق التي بدأت منذ ١٩٩٠ حتى الآن ، واحتكار الولايات المتحدة الأمريكية لصيغة الحل المقتربة للنزاع العربي الإسرائيلي ، وتوثيق الصلات الأمريكية مع نظم الحكم العربية بما يجعلها تعلن صراحة خلال حرب الخليج الثانية أن من بين أهداف التحالف الذي قادته « حماية أصدقائها في المنطقة » وعزل الأمم المتحدة وقراراتها عن صيغ الحل التي تراها مناسبة لضمان السلام في الشرق الأوسط ، والتنسيق لدرجة التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل وضمان حمايتها السياسية والاقتصادية وفرض هيمنتها التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية ، وإلصاق بومة الإرهاب على الجماعات السياسية والدول التي لا تتدمج مع السياسة الأمريكية وضربها اقتصادياً وحصلها عسكرياً كما هو شأنها الآن مع السودان وإيران » ومن أمثلة ذلك ما أكدته مساعد وزير الخارجية الأمريكية بفارمخ ١٢/٣/٩٢ في شهادته أمام اللجنة الفرعية لشئون أفريقيا بالكونجرس : من أن الوضع في جنوب السودان (١) أسوأ كابوس إنساني في العالم كله ، حيث يعاني السودان من حرب أهلية ، مجاعة ، وانتشار الأمراض ، وتشريد عدة ملايين من منازلهم ، ودما الكونغرس والرأي العام الأمريكي إلى مشاركة الإدارة الأمريكية في التعبير عن القلق المتزايد ، والانتزع الشديدي تجاه الوضع في السودان لاسيما في مجال دعم حكومة الخرطوم

(١) تم ذلك فعلاً في ١٨/٨/٩٢ ، حيث أدرج السودان على قائمة الدول الإرهابية مثل ليبيا وسوريا والعراق . ولو انصاعت هذه الدول كلية للسياسة والهيمنة الأمريكية لتغير الوضع ، وأصبح لها شأن آخر ، كما حدث لياسر عرفات بعد توقيع اتفاقية غزة - أريحا ، حيث يتلقى الدعوات من سائر الدول لزيارتها .

الإرهاب ، وإثارة الاضطرابات ، وعدم الاستقرار في الدول المجاورة ،
وحذر من استمرار السودان في ممارسة هذه السياسة ، لأنها تؤثر على كل
دول القارة الأفريقية وشعوبها وتهدد استقرارها . وقال إن وزارة الخارجية
الأمريكية ، تتابع باهتمام خطورة التعاون بين السودان وإيران . . حيث
 أصبحت الخرطوم مركزا للاتصال بين المنظمات الإرهابية الإيرانية والمتطرفين
 في شمال أفريقيا وأنه بمقتضى القانون الأمريكى فإن حكومته على وشك
 الاعلان عن اعتبار السودان من الدول التى تمارس الإرهاب (١) ، وإعادة
 النظر في علاقاتها مع السودان على أساس التقرير الذى تعدده وزارة
 الخارجية من الانتهاكات التى تقوم بها حكومة السودان ودعمها للإرهاب ،
 واستمرار الحرب الأهلية ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، كما تبحث الإدارة
 الأمريكية في إصدار قرار من الأمم المتحدة بإنشاء مناطق آمنة في السودان .
 وقد سارعت الأمم المتحدة بإصدار هذا القرار ، ولكن السودان رفض
 هذا القرار ، واعتبر الموقف الأمريكى وتجاوب الأمم المتحدة السريع معه ،
 تعبيرا عن حالة العداء للسودان وتدخل في السيادة الوطنية . ويرد
 الدبلوماسيون السودانيون بغضب على الاتهامات الأمريكية للسودان ،
 ورفضوا إقامة مناطق آمنة للأجثين في جنوب السودان . وهكذا تحاول
 الولايات المتحدة باسم الأمم المتحدة فرض الحصار على أية دولة قريبة
 لا تتفق معها في سياستها ، وتخلق لهذه الدولة العداوات سواء في العلاقات
 العربية العربية أو علاقة الدولة العربية المفضوب عليها على المستوى
 العالمى ، وتلجأ في ذلك إلى تزوير الحقائق ، فمن المعروف أن مشكلة
 الانفصاليين في جنوب السودان لعبت فيها الأدوار الأساسية ماليا وعسكرية ،
 الدول الغربية وإسرائيل ، وسخرت لها بعض الدول الأمريكية والعربية ،
 كما أذكت لهيبها بعض الدوائر الدينية التى أمدت المتمردين بالسلاح والمال
 والمالوى والدعاية العالمية ، وإذا كانت المجاعة تعصف بجنوب السودان
 فالمسبب في ذلك لا يرجع إلى حكومة السودان ، وإنما يعزى إلى انقسام
 حركة جرائع وانشطارها إلى فريقين متعادين ، ومحاولة كلاهما تدمير
 الفصيل الآخر اقتصاديا وبشرىا وتصفيته عسكريا ، ثم إن هذه المشكلة
 ترجع إلى عهد الرئيس السودانى الأسبق نمرى ، الذى اشتهر بسياسته
 المتمشية مع المصالح الأمريكية الغربية الإسرائيلية ، وموقفه من نقل يهود
 الفلاشا الأحباش إلى إسرائيل بالتواطؤ مع أمريكا لا يمكن أن ينكره أحد ،
 ولهذا لم تتخلى عنه بعد سقوطه ، ووفرت له اللجأ والمعيشة المترفة
 حتى الآن . والخطر في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية شق الصف
 العربى والتآمر على وحدته ، ومقومات قوته ، بإثارة الدول العربية بعضها
 ضد البعض ، والسعى للوصول بالعلاقات العربية إلى مرحلة الأزمة
 والتدخل العسكرى ، من ذلك محاولتها تحريض مصر على السودان
 بإبان حرب الخليج بالادعاء بأن السودان يخطط لتسيف السد العالمى ،

وأيا ما جاء في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الذي أشرنا إليه في هذه الفقرة من أن السودان موطن الإرهاب والخطر على الدول العربية في شمال أفريقيا أي تونس والجزائر والمغرب ، وغيرها من الدول العربية مثل مصر ، بل بشكل تهديداً على أفريقيا بأسرها ، ولم تتخذ موقفاً مماثلاً ضد الإرهاب الإسرائيلي ولا العربي الكرواتي ضد المسلمين في البوسنة والهرسك ، ولقد كشفت الوثائق عن أن الولايات المتحدة كانت مركز التنسيق والايواء والتمويل للحركات المتطرفة في العالم العربي ؟!

٢ - إسرائيل الدولة العظمى في الشرق الأوسط من وجهة النظر الأمريكية : وهذا الموقف قديم قدم التخطيط لإنشائها منذ بداية القرن العشرين ، ولكن تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الخليج نتيجة لعاصفة الخليج ، والتضاء على القوة العربية الضاربة خاصة في العراق ، وسمي دول المنطقة لتطبيع علاقاتها الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١ ، ووصول كلينتون إلى سدة الحكم في يناير ١٩٩٢ ، وبرنامجه الانتخابي المعلن الذي طاف به أنحاء الولايات المتحدة ضد جورج بوش ، والدامي إلى إعطاء إسرائيل المكانة السامية ، ثم سيطرة انصار الصهيونية العالمية على المراكز الأساسية في حكومة كلينتون ، لم يتردد رأي هذه الحكومة في الإعلان عن النظر إلى إسرائيل باعتبارها القوة الإقليمية القائدة لنظام دولي جديد . ومن هنا حملها رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى واشنطن في النصف الثاني من مارس ٩٢ ، اقتراحاً بالدموة إلى فتح الحدود والتطبيع الكامل للعلاقات مع سوريا بها في تلك العلاقات الدبلوماسية والتجارية ، كذلك اقترح رابين توثيق التعاون العسكري والاستراتيجي ، وتقديم ضمانات أمريكية جديدة لأمن إسرائيل ، ومنع مجلس الأمن من توقيع عقوبات على إسرائيل ، والصمت على العدوان الإسرائيلي في جنوب لبنان ، وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ولا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة ، وعقد صفقة أمريكية إسرائيلية يتم بمقتضاها تكليف إسرائيل بالقضاء على الإرهاب والتطرف والأصولية الإسلامية . وأن تكون النتيجة النهائية بروز إسرائيل كقوة إقليمية تقود نظاماً شرق أوسطياً جديداً ، بشكل جزئياً من النظام الدولي الجديد المزعوم ، مما يؤدي بزوغه إلى تهيش إن لم يكن زوال المنظمات العربية الإسلامية الراسخة مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها ، وهيمنة إسرائيل اقتصادياً على المنطقة ، بعد أن أصبحت القوة الرائدة الأولى والهيمنة فيها ، والرائدة في

(١) الإعلام الغربي مشغول عموماً بتشويه الإسلام ، وهم لذلك يطرحون أسئلتهم القديمة : هل هو دين تسامح أم عدوان ؟ دين عقل أم غرائز ؟ دين صالح لمصور للتقدم أم لا يزدهر إلا في ظل التخلف الحضاري ؟ ..

الإسكندرية ١٢/٩/٩٢

التقنية والفضاء ، ولقد هيات اسرائيل اجواء المباحثات مع أمريكا باثارة حملة اعلامية لا مثيل لها للتعبئة ضد التطرف الإسلامى !

٣ - إعادة تشكيل العلاقة الأمريكية الإسرائيلية : ونقد عاد رئيس الوزراء الاسرائيلى من رحلته وقد حقق كل ما كان يصبوا اليه ، يدل على ذلك التقرير الذى خرج من اسرائيل فى ١٢/٣/٩٢ ، والذى جاء به انه « بعد فترة من التكثيف السياسى والديپوماسى والاعلامى الاسرائيلى فى الولايات المتحدة ، على أن الارهاب فى الشرق الأوسط ، هو الارهاب الإسلامى ، العدو البديل عن العدو السوفيتى الذى يهدد حضارة الغرب وسلامة شعوبه ، وأن اسرائيل هى الدولة الوحيدة التى تستطيع التعامل مع هذا الارهاب بما يخدم مصالح أمريكا ، تواصل اسرائيل تشكيل علاقتها الاستراتيجية مع أمريكا بهدف : ١ - عرقلة تسليح إيران ٢٠ - تطوير حماية اسرائيل ضد الصواريخ ٣ - رفع طاقة الانذار المبكر فى اسرائيل لمواجهة الصواريخ وزيادة مساهمة اسرائيل فى أبحاث الدفاع العالمية . ٤ - التعاون فى مجال المخابرات ٥ - هيمنة القوات العسكرية الأمريكية على ترتيبات الأمن بعد حل مشكلة الشرق الأوسط ٦ - زيادة حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لاسرائيل ٧ - التوسع فى التعاون الاقتصادى بدون حدود ٨ - التعاون عبر اسرائيل للتغلغل فى روسيا والجمهوريات الإسلامية التى انفصلت عن الاتحاد السوفيتى ، لمنع تعاونها مع العرب أو إيران فى مجالات تكنولوجيا الأسلحة غير التقليدية المتوافرة لديها .

٤ - ولقد كشف كتاب حديث صدر فى نوفمبر ١٩٩٢ فى الولايات المتحدة الأمريكية - عنوانه الارتباط العاطفى بين أمريكا واسرائيل منذ ١٩٤٧ حتى يومنا ، لمؤلفيه جورج بول ودوجلاس بول وأولهما على دراية كاملة بهذه العلاقة من موقعه كوكيل أسبق لوزارة الخارجية الأمريكية - عن خفايا العلاقة الأمريكية الإسرائيلية ، وأن أمريكا منحت اسرائيل أموالا تقدر بنحو ٥٤ مليار دولار فى الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٩١ ، يضاف إليها ٦٥٠ مليون دولار تعويضا لاسرائيل عن خسائرها فى حرب الخليج مضافا إليها مساعدات عسكرية من حلف الأطلنطى قدرها ٧٠٠ مليون دولار ، وتخزين أسلحة قيمتها ٣٠٠ مليون دولار ، ومنحت أمريكا اسرائيل معاملة العضو الكامل فى حلف الأطلنطى .. الخ .

٥ - تدمير مقومات الأمن القومى العربى لصالح اسرائيل . هذا الحقل الجوهري يعزى كما عرضه الأستاذ صلاح الدين حافظ فى ٩/١٢/٩٢ الى « حالة الفيبوبة التى أصابتنا .. بينما العالم يجرى بسرعة هائلة .. وحين نصحو - إن صحونا أصلا - تكون اللعبة قد انتهت ، وتكون القواعد قد اقرت ، والخرائط قد رسمت ، وفق موازين قوى جديدة أو قديمة تتجدد .. (وأن) خلا جسيما قد وقع فى معادلة الأمن القومى العربى خلال السنوات الأخيرة من جراء عدة عوامل ذاتية وموضوعية هى كما نتصور ، أولا : تدمير

القوة العراقية بعد غزو الكويت ، واختراق القوى العظمى للدفاعات العربية . وثانيا : انهيار كل محاولات التماسك - كميثاق دمشق مثلا ، ثالثا : اهمال - ومن ثم اختفاء - نظرية الأمن القومى العربى ، بكل معاهداتها ومواثيقها ، الأمر الذى أدى الى وجود فراغ هائل فى المنطقة ، شجع أطرافا غير عربية مثل اسرائيل وإيران ، فضلا عن الأطراف الأوروبية الأمريكية ، على التقدم لشغله لفرض الأمر الواقع . وخريطة القوى النووية حولنا .. . هى كالآتى ١ - الحزام النووى الأوروبى الأمريكى ٢ - الحزام الاسرائيلى المغروس فى قلبنا - الممتد بالتعاون الوثيق شمالا للحزام الأوروبى الأمريكى وجنوبا نحو جنوب افريقيا ٣ - الحزام الشرقى المحيط بحدودنا الإقليمية ، الممتد فيما بين إيران وتركيا وصولا لروسيا وكازاخستان ٤ - الحزام الآسيوى التالى شرقا للحزام السابق ، الممتد فيما بين باكستان والهند وصولا للصين . وإذا كان خطر الأحزمة النووية محدقا بنا بهذا الشكل المرعب ، فان تركيزنا يكون على الأقرب فالأقرب .. على القوتين النائميتين فى أحضاننا ، اسرائيل وإيران . منذ سنوات طويلة دخلت اسرائيل النادى النووى .. وطورت صواريخها وقاذفاتها بمساعدة أوروبية أمريكية مباشرة وعلى أعلى مستوى ، فإذا بها اليوم تملك فيما بين ٢٠٠ الى ٣٠٠ قنبلة نووية . وتمتلك قدرات تكنولوجية حديثة تمكنها من مضاعفة هذا الكم والنوع فى أقصر الأوقات .. لقد باتت اسرائيل أقوى نوويا من دول أوروبية كبيرة ، وظلت رافضة الانضمام للاتفاقيات الدولية ، متحدية كل الجهود الإنسانية لحصر وتقييد أسلحة الدمار الشامل ، خاصة الأسلحة النووية والكيميائية بحجة الدفاع عن النفس فى مواجهة العرب ، والكل يعلم ان العرب لا يملكون قدرة التهديد العسكرى التقليدى لها ، ناهيك عن التهديد النووى .. الا يستدعى هذا كله ، إعادة النظر بجدية وسرعة وحسم فى كل ما نتشدد به حول نظريات الدفاع والأمن القومى وصفقات الأسلحة التى تتآكل فى الرمال بلا تخطيط سليم او هدف واضح ؟! » .

ولقد نشرت نيويورك تايمز فى ١١/١/٩٣ ان اسرائيل خامس قوة ذرية فى العالم . وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت فى أواخر عام ٩٢ اتفاقها مع اسرائيل على وثيقة من خمسة بنود تضمن التفوق العسكرى النوعى لاسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط ، واعطائها الأولوية فى الحصول على فائض الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية بدون مقابل ، والمعاونة فى المشروع الاسرائيلى الخاص بتطوير الصواريخ المتعددة المراحل ، مما يعطى لاسرائيل القدرة على امتلاك أسلحة نووية إضافية لما لديها .

٦ - الولايات المتحدة وضبط التسليح فى الشرق الأوسط . استحوذت أفكار الحد من التسليح على حكومة كلينتون عند وضع سياستها للشرق الأوسط . وذلك وفقا لضوابط منها : ١ - الاستبعاد الكامل لاسرائيل من محاولات الحد من التسليح واعتبارها ركيزة أساسية للحفاظ على الاستقرار الإقليمى

فى الشرق الأوسط ، مما يستلزم الحفاظ على تفوقها العسكرى اثنوعى والكمى فى مواجهة دول المنطقة . ٢ - إبقاء أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية بعيدة عن أيدى (النظم الاستبدادية) فى المنطقة ، والمقصود بهذه الدول الأخيرة الدول العربية والإسلامية قاطبة ، مهما قدمت من فروض الطاعة . ٣ - بناء تكل دولى قوى داخل مجموعة الدول الصناعية المتقدمة للسيطرة على سباق التسلح فى العالم الثالث بصفة عامة ، وفى الشرق الأوسط خاصة . ٤ - إدخال المؤسسات الدولية بفاعلية فى مجال الحد من التسلح ، مثل الأمم المتحدة ، والمنظمة الدولية للطاقة الذرية لاكساب المشروع شرعية دولية ولو مزيفة ، وقد طبقت هذه الخطة بقلظة وتعسف على العراق منذ عاصفة الخليج وحتى الآن . ويلاحظ أن الحد من التسلح فى الشرق الأوسط على النحو المشار إليه . . لا يمكن أن يؤدى الى تحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة ، بل تعنى إتاحة الفرصة للطرف المتفوق لممارسة بعض أشكال الابتزاز والاكراه والاجبار . . مع الأطراف الأخرى ، الأمر الذى ينطوى منطقيا على إبقاء جذور الصراع والصدام فى المنطقة ، حتى وإن كانت كامنة أو مكبوتة ، ولكنها تبقى قابلة للانفجار . . وكذلك تبدو هناك حاجة موضوعية ملحة للأخذ بوجهة النظر المصرية والعربية للحد من التسلح فى المنطقة ، والتي تؤكد على ضرورة إرتكاز تلك الجهود على مبدأ الالتزامات المتساوية والواجبة النفاذ التى تسرى بمقياس واحد على كافة دول المنطقة . . » (انظر التفاصيل فى دراسة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بتاريخ ٩/٤/٩٣) ، ولكن فى ظل أوضاع العلاقات الدولية ، وهوان شأن الأمم المتحدة التى أصبحت خادما وحارسا للمصالح الأمريكية الغربية فإن ما تطرحه الدول العربية من مبدأ المساواة مع إسرائيل ، يصبح من قبيل التمنى ! .

٧ - تفتت مؤسسات الأمن القومى وشحوبه . صاحبت إنشاء جامعة الدول العربية آمال كبار فى نهضة عربية شاملة فى سائر المجالات الاقتصادية والعلمية والدفاعية . وتصاعدت المصحوة تجاه العمل العربى الموحد بالتوصل الى اتفاقية الدفاع العربى والتعاون الاقتصادي المشترك . ولكن التجارب أثبتت الفشل الذريع وخيبة الآمال ، لدرجة أن الأمين العام لجامعة الدول العربية يصرح فى يوليو ٩٣ بأن اتفاقية الدفاع العربى المشترك كانت دائما حبرا على ورق ، ثم جاءت حرب الخليج الثانية فولدت ما يسمى باعلان دمشق الذى لم يكن مصره أفضل من اتفاقية الدفاع العربى المشترك ، ففى حين أبرمت بسرعة مذهلة اتفاقيات أمنية مع دول الخليج وأمريكا وانجلترا وفرنسا وروسيا ، فإن اعلان دمشق وصف على لسان المسئولين العرب تارة بأنه « يترنح » وأخرى بأنه قد « مات » لدرجة أن وزير الدولة للشئون الخارجية العماني يعلن فى يوليو ٩٣ أن نفاذ هذا الاعلان سيأتى بعد خمسة قرون كمادة المعرب . . ولكن الخطير فى شأن هذا الاعلان بالرغم من

هوانه انه كان اول خطوة للوراء في التفكير الرسمي للأنظمة العربية بشأن الأمن القومى العربى ، حيث يكرس فكرة الانقسام والتفوق في زمن نجد التكتلات العملاقة العالمية . ويصب في هذا الاتجاه ما قرره قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربى الأخيرة عام ٩٣ من العودة الى الحديث في بيان هذه القمة عن نظام جديد لا يتسم بالتومية أى سائر الدول العربية ، « وإسقاط القومية من إطار الأمن الإقليمى بما ينطوى عليه من مخاطر جسيمة تهدد الكيان العربى وتعرضه للاختراق ، وتجعله مساحة مفتوحة لفرض النفوذ الأجنبى ومحاولات الاستقطاب الدولى الإقليمى » مثل هذا الضياع نخشى أن ينتهى في ظل الاستهانة بعنصر الزمن ، الى وضع خريطة سياسية للنظام الإقليمى الشرق أوسطى لا تعترف بوجود كيان عربى ، ولا بالعرب كقوة إقليمية موحدة يجب حسابها ، تتشارك في بناء مستقبل المنطقة ورسم مصيرها ، الأمر الذى سوف يعرض هذا الكيان العربى للضمور بل للتحلل . وكان لارتباط بعض دول الخليج باتفاقيات أمنية ثنائية أثرها في تفكيك حقيقة الدور القومى . فتناثرت الأحاديث حول فاعلية المشاركة العربية ، بل وانعدام تأثيرها في تحرير الكويت ، وأن قوات الغرب والولايات المتحدة تحديدا هى التى قامت بتحرير الكويت . « لتفاصيل أنظر دراسة للواء طه المجدوب في ٩٣/١/٤ . ونضيف الى ما سبق أن جورج بوش عندما زار الكويت في ٩٣ قدمت له هدايا من الذهب والماس تعادل وزنه ، وعندما أبدى دهشته وعدم إمكانه حملها لموطنه لأن القانون الأمريكى صارم بشأن الهدايا للحكام حتى بعد ترك مناصبهم ، حملوها هم عنه بوسائلهم الخاصة اليه في موطنه ، كما قدمت الكويت للقائد الأمريكى لعاصفة الخليج هدايا بلغت قيمتها ٣٥ مليوناً من الدولارات !

٨ - العودة الى سياسة ما بعد الحرب العالمية الأولى بشأن تفتيت الدول العربية الى كيانات عرقية ودينية ، وهى السياسة المشهورة باقتسام العالم العربى بين القوتين العظميين في ذلك الوقت وهما انجلترا وفرنسا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث ورثت نفوذها في العالم العربى الولايات المتحدة الأمريكية ، وعندما انشئت اسرائيل في هذه الحقبة اتجه التفكير الى مضاعفة حركة التمزق الوطنى في كل دولة : في لبنان وسوريا والسودان ، والسعودية ومصر ، ولذلك حوربت الوحدة بين اليمنين التى تمت في ١٩٩٠ وتم تأليب بعض الدول العربية على هذا الاتحاد الجديد الوليد ، وقوبل اعلان تأسيس مجلس التعاون العربى بذات العداوة والمقاومة ، وعندما تمت خطة حرب الخليج الثانية بخسائرها المادية - أكثر من ٦٠٠ مليار دولار - ، والبشرية بالملايين من العسكريين والمدنيين ، والاستراتيجية بالقضاء على القوة العسكرية العربية الضاربة لصالح اسرائيل ، بدأت الدول الغربية برعاية المشروع الاسرائيلى لتفتيت الدول العربية كل على حدة ، وتنفيذ ذلك على العراق ، وهو ما يعرضه الاستاذ

إحسان بكر في ١٢/١/٢٤ تحت عنوان موج وبلغ يحمل في طياته بدون انصاح لاعتبارات شتى عن طبيعة حرب الخليج : اللعبة لم تنته بعد ، وما قدمه الأستاذ عاطف الغمري في ١٢/١١/٤٠ بعنوان الأمن الوطني وهل يتعارض مع الأمن القومي وما يعرضه السفير صلاح بسيوني في تساؤله بتاريخ ١٢/١١/١ هل المصالحة الإقليمية أقرب من المصالحة العربية ، كذلك نلاحظ أن الولايات المتحدة تتزعم الدول الغربية كي تدخل في الوعي العربي خطورة إيران وبرنامجها النووي على الأمن العربي .

٩ - تعميق الفجوة بين إيران والعرب ، وتحريض إسرائيل للأقدام على ما سبق لها أن فعلته مع العراق من الاغارة على منشآتها النووية ، مع العلم بأنه لا وجه للمقارنة بين هذا البرنامج والبرنامج الاسرائيلي ، الذي سبق أن عرفنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تستثنيه من خططها لتجريد منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، كذلك الأمانة العلمية تقتضي الإشارة الى أن إيران في العهد الشاهاني هي التي بدأت البرنامج النووي ولم يكن ذلك محل اعتراض لا من جانب الدول الغربية بزعامة أمريكا ولا حتى من جانب إسرائيل ، مما يقطع بانعدام المعيار الموضوعي ، وسيادة اعتبار المصلحة ومدى التوافق أو التعارض في المواقف ، وهو اتجاه خطير للغاية ، لأنه في نظرنا يشكل تهديدا للأمن القومي العربي والصالح العام للأمة العربية ، إذا ما تعارضت المصالح القومية مع المصالح والأهداف الأجنبية ، ولا يصح قط اعتماد سياسة قصيرة النظر في هذا الموضوع الحيوي ، لأنه في العلاقات السياسية الدولية ليست هناك صداقات دائمة ولا عداوات مؤبدة ، وحتى نكون محايدين في عرض هذا الموضوع ، نحيل على دراسة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بتاريخ ١١/١٢/١٩٩٢ .

٩ - تجدر الإشارة الى أن رئيس جمهورية تركيا السابق ، صرح خلال آخر زيارة له لمصر ، أن المزاغم بأن إيران وراء العمليات الارهابية في مصر لا يستند الى دليل ، وأنه حسب معلوماته وصلاته الشخصية بأهل الحكم في إيران لا يثق في هذه التهمة ، كذلك صرح وزير داخلية مصر السابق في ١٩٩٣ أمام مجلس الشعب انه لا يوجد دليل على تورط السودان في الموضوع ، فاذا تأكد الأمر في الحالتين ، يكون الموقف الأمريكي متهما بالتحالف مع إسرائيل ، من قبيل التأمر على وحدة العمل العربي الإسلامي ، لأن ذلك بالتأكيد لا يتفق مع مصالحهما !!

الفصل السادس

محاصرة المنظمات العربية الإسلامية بالسوق الشرق أوسطية

١ - القومية والشرق أوسطية . تارجح مفهوم النظام الاقليمي طوال التاريخ العربي المعاصر بين مفهومين : المفهوم العربي المرتكز على القومية العربية كأساس للنهضة العربية الشاملة ، ومفهوم الشرق أوسطية المرتكز

على العامل الجغرافي الذي أيده دائما الغرب كوسيلة لمحاورة المفهوم الاول والحد من آثار الاستقلال والانعقاد من رقبة الاستعمار الغربي التي ميزت مسيرة الأمة العربية على مدار العصور . ولذلك فإن النظام الإقليمي الشرق اوسطى ليس مجرد مفهوم جغرافي فقط ، بل هو مفهوم سياسى له تاريخ استعماري مسمى وملازال ، يربط الأمة العربية بأحلاف تحت قيادة الغرب ، ومن هنا برزت الجهود السياسية للتهوين من الهوية العربية ، واشتدت الحاجة لذلك لدى الغرب تحت مشاريع ازيد لها تحقيق مصالحه ، وذلك تارة باسم العداء للشيوعية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي ، او إنشاء روابط لها مساحة اسلامية لخدمة المصالح الغربية كان من أهمها ما عرف باسم مشروع ايزنهاور في ١٩٥٤ ، ثم اتجهت الدراسات والمشروعات السياسية والاقتصادية المعاصرة إلى دمج اسرائيل في المنطقة تحت راية النظام الإقليمي الشرق اوسطى ، بعد إضمحلال الروابط السياسية والاقتصادية والاستراتيجية العربية في أعقاب حربي الخليج ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ . ومن البديهي أن انصار النظام الشرق اوسطى يهدفون إلى القفز فوق أهم مقومات الأمة العربية التي ناضلت وضحت غالبا في سبيلها وهي القومية العربية ، لأن اسرائيل تؤمن بأن التناقضات العربية / العربية قد أصبحت أكثر حدة من تناقضات العرب مع غير العرب بما في ذلك اسرائيل . وقد نجحت اسرائيل فعلا في فرض مفهومها على مفاوضات السلام الجارية الآن ، باصرارها على تعاملها الثنائي مع كل طرف عربي على حدة . وليس من شك في أن مركز العرب التفاوضي يتوقف في النهاية على عدم تسليم العرب بأن الشرق اوسطية هي المشروع المؤجل لتسوية أوضاع المنطقة ، وهو اتجاه خطير ، لأنه إذا صح أن القومية العربية جسدت قوة دفع النضال التحرري العربي منذ فجر البعث العربي ، فهي الآن ضرورية لانقاذ العالم العربي ، دولا ومؤسسات ، من الانهيار الكامل على الصعد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، (انظر الأستاذ محمد سيد أحمد ١٩٩٣/٢/٤) .

٢ - نشر القطرية والتشرد بين الشعوب العربية : من أخطر المخططات المستهدفة تفكيك المنظمات العربية خاصة بعد حرب الخليج الثانية ، يدل على ذلك موجة العداء التي خلفها الغزو العراقي للكويت ، من أمثلة ذلك الانتقادات الحادة التي قوبلت بها زيارة وزير خارجية تونس في ١٩٩٣/٦/٢١ ، حيث وصفتها الصحف الكويتية « بأنها محاولة يائسة من تونس لنسيان الماضي ، كما دعاه وكيل مجلس الأمة إلى الرحيل لأن الكويت لن تنسى موقف تونس غير المشرف خلال فترة الاحتلال .. » . ويرى الأستاذ أنيس منصور في ١٩٩٣/٥/٢٣ « أن الشعب الكويتي لا يريد إلا أمريكا ، ولا يريد جنديا واحدا لا من مصر ولا من سوريا ، فلا فضل لأحد من العرب أو غيرهم على الكويت » إنما هو جورج بوش وحده لا شريك له ، وأمريكا وحدها ، ويجب أن تظل وحدها ، وأمريكا جاهزة لأن تكون وحدها في مياه الخليج ، وليس على

شواطئ الخليج- ، وإنما تريد الاستقرار حول الآبار .. » . وهذه الروح العدائية للقومية العربية ومؤسساتها ، تعد إحدى النتائج التي كانت مقصودة من غزو العراق للكويت والتي كما قرأنا في ١٣/٧/٢١ أن « هناك أسرار مازالت محتبسة ، وأخرى ظهرت في البداية مبتورة وناقصة ، دون أن يطلع على تفاصيلها سوى قلة محدودة ، من رموز النخبة الخليجية .. من الأسرار الصاعقة ، والتي إذا تعرت وانكشفت ، تحت أى سبب من الأسباب القاهرة ، فأنها ستكون فضيحة العصر ، على الساحة العربية ، وعلى خريطة صفقات القوى الخفية .. » .

٣ - وكما نقرأ أيضا في ١٣/٨/٢ منسوباً الى وزير خارجية الكويت « إن الدفاع العربى المشترك قد فشل .. كيف تعالج قضية الأمن العربى إذا لم تكن الثقة موجودة بين العالم العربى ؟ . أما معاهدة الدفاع العربى المشترك فانتى أقول إنها انتهت .. أقولها بصراحة إن إسرائيل أصبحت الآن قوة في المنطقة ، وبعد تفرق العالم العربى ليس هناك من يقف في وجه هذه القوة .. وأصبحت إسرائيل تعيث فساداً في العالم العربى . إن المقاطعة لم تستعمل من جانب كثير من الدول العربية .. » . كما أن الدول العربية كانت منطلقاتها وسياساتها ضد القومية العربية مما جعلت الشعوب العربية تكفر بالمؤسسات العربية القومية ، وقد عبر عن جانب من هذه المأساة في ١٣/٦/١ الدكتور حسن بكر « مر حوالى نصف قرن على إنشاء جامعة الدول العربية بهدف توحيد العرب من الخليج الى المحيط ولم يتحقق من ذلك شئ اللهم إلا زيادة مرتبات وبدلات وسيارات موظفى الجامعة . لقد تحققت الوحدة الأوروبية خلال ذلك دون شعارات عنترية .. وبدأت الوحدة الأوروبية وكان أقصى ما حلم به ديغول والوحديون الأوروبيون مجرد وحدة دول لا وحدة شعوب أوروبا ، فإذا الشعوب والحكومات الأوروبية تتوقف .. لتتوقف على أعتاب التسعينات وهى في طريقها للوحدة الاندماجية .. وها قد حل بنا من الدهر نرى فيه دولا عربية تسمح لمواطنى الأعاجم - أى الأجانب - بدخول معابر حدودها دون تأشيرة دخول حتى وإن كانوا من أصل عربى ، بينما تبقى العرب الاقحاح في طوابير طويلة لأيام أو لأسابيع .. وقد شاء حظى التعس أن أمر بثلاث دول عربية .. فعولت ومعى الوفد المصرى المكون من أستاذة الجامعات معاملة الجواسيس ، بينما مر الأمريكى والانجليزى والسويدي .. أمام ضابط الجوازات الذى لم يستفسر منهم عن تأشيرة دخول .. وتكرر ذلك في أكثر من موقع : نستبقى الساعات الطوال بجوار موظف الجوازات ، حتى تأتى موافقة الأمن العام رغم حصولنا على تأشيرات الدخول مسبقا ، ولك أن تتصور مدى المهانة التى لحقت بنا كمصريين وعرب ومسلمين .. » ، وتزداد المأساة عندما يتعرض العربى لهذه المعاملة في دولته ؟

٤ - ولقد اعترف الأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٣/٦/٢٦

يفشل النظام العربى فى اهم مقوماته وهو الدفاعى ، حيث وصف معاهدة الدفاع العربى المشترك بأنها حبر على ورق ، وأن آليات هذه المعاهدة التى عقدت فى ١٩٥٠ لم تظهر لحيز الوجود الى الآن . وأن مقومات عقد قمة عربية غير متوافرة حالياً لاستمرار تداعيات أزمة الخليج . . « ومن ذلك أيضاً تصريحات وزير خارجية الكويت فى ١٣/٦/٢٩ عن « إيمان الكويت بالانتماء القومى . . والسعى لبناء نظام عربى ينسجم مع توجيهات النظام العالمى الجديد » .

٥ - ونتابع حلقات التصدع فى البنيان العربى ليصل أن يقترح أحد الكتاب النوبيين انضمام الكويت الى الولايات المتحدة الأمريكية (الانباء ١١/١٢/٩٢) ، ويتطرق زميل له - فى نفس الجريدة بتاريخ ١٦/١٢/٩٢ - الفكرة ويثنى عليها ويعتبرها اقتراحاً نبيلاً ، لما يوفره الدحول فى الكومنولث الأمريكى للكويت من ضمان طويل المدى ، والمكتسبات الحضارية التى سوف تتحقق للكويت لتحالفها مع أمة متحضرة وراقية مثل الأمة الأمريكية العظيمة . . لأن الاتحاد مع بناء المجد الإنسانى وصناع الحضارة يختلف قطعاً عن الاتحاد مع قوى الأفكار التفتيقية الأسطورية السحرية والدرابية من المهووسين ، الواهمين ، سقط متاع الفكر الإنسانى . . « وهكذا ينحدر الأمل القومى العربى الى الحضيض ، وهو أمر مرغوب فيه من جهات عديدة ، لأنه يخدم المشاريع الجديدة للمنطقة ، التى توشك أن تفرض عليها !؟ ولذلك فنحن نفتق مع الأستاذ طه المجدوب فى دراسته بتاريخ ٢٢/١١/٩٢ التى جاء بها : « أكدت الأزمات العديدة التى شهدها العالم العربى خلال نصف القرن الماضى - خاصة فى سنواته العشر الأخيرة - أن السبب الأساسى لهذه الأزمات هو غياب نظام قومى للأمن العربى . . أدى الى حرمان العالم العربى من قدرته على مواجهة تحديات العصر ، ولجؤه الى القوى الأجنبية لتسد الفراغ الأمنى . . بشكل أصاب انشعوب العربية بالاحباط واليأس وفقدان الثقة فى النفس ، ورغم ذلك كله فمازال التمسك بالعقيدة القومية هو الدليل الوحيد المطروح أمام الشعوب والحكومات العربية ، من أجل جمع الشمل ، وتوفير القدرة العربية على الصمود الحقيقى ومواجهة التحديات المتصاعدة . إن أى تفكير عربى يخرج عن هذا الإطار سوف يدفع الأمة العربية نحو الضياع . . لذلك فإن الحكام الذين يتعاملون مع الأمة القومية باعتباره أداة يسخرونها لخدمة أغراضهم الخاصة وطموحاتهم الذاتية ، إنما يخربون كيان الأمة العربية » .

وعن مازق النظام الإقليمى العربى ، كتب الأستاذ عاطف الغمري فى ١٤/١٠/٩٢ : « الجامعة العربية هى تعبير عن إرادات أعضائها وحالها ، وهى تجسيد للنظام الإقليمى العربى ، ولا يبنى النظام الإقليمى أو الدولى إلا على أساس فلسفة تعرف ماذا تريد ، وتحرك صوب ما تريده فى إطار استراتيجية . . وإذا كان هذا هو الحال ، فإن الجامعة العربية تكون تعبيراً

عن علاقات وليس عن نظام إقليمي ، ولأن إطار العلاقات اضعف من النظام الإقليمي .. فإن الجامعة العربية بصورتها الراهنة تظل تعبيرا عن هذا الضعف .. ونحن نتساءل : هل هناك مفهوم متفق عليه ويجرى العمل به للأمن القومى العربى ؟ الاجابة واضحة ولا تحتاج الى استنتاجات او اجتهادات . فمنذ قيام الجامعة العربية عام ١٩٤٥ وهى تعاني من غياب هذا المفهوم .. » .

٦ - المشروع الشرق اوسطى كبديل عن النظام الإقليمي العربى .
بادت أخطاء النظم العربية فى حق شعوبها ، وتغريتها فى المصالح القومية العليا ، الى حالة من اليأس والضياع السياسى والاقتصادى والثقافى لدى هذه الشعوب ، كما جر غياب مفهوم الدولة بالمعيار العصرى الى تخطيط الدول العربية ومؤسساتها المشتركة وتفتتها جادة المصواب ، كما جرت عليها الكوارث الاقتصادية والحروب والقطيعة بين النظم العربية ، لانها فى حالة خصام وحرب مع شعوبها وفيما بينها فى آن واحد . وهذا الوضع يخدم المخططات التى اعد لها منذ مستهل القرن العشرين ، التى ظلت تنتظر الوقت المناسب للتنفيذ الذى استوجب التهديد على خطوات محسوبة إنزلق العالم العربى اليها بوعى او بتدبير خبيث ، كانت عاصفة الصحراء اخطر وآخر حلقاتها ، ولذلك فائنا لم نشاهد اسرائيل عازمة على الانتهاء من نزاعها مع العرب وحسمه سلما او حربا على مدار ٤٥ عاما أكثر مما هى الآن ، ولقد عبر عن ذلك وزير خارجيتها فى ١٣/٧/٢١ عندما أعلن بعد حربه البرية والجوية والبحرية التى ابادت جنوب لبنان ، ان اسرائيل قد حققت اهدافها خلال الأسبوع الذى استغرقته هذه الحرب لانها بدأت ١٣/٧/٢٤ ، وهى القضاء على حزب الله باعتباره من القوى العربية المعادية للسلام ، وأن الطريق صار ممهدا للجولة الحادية عشرة من مباحثاته ، وأنه لا يتعدى الحقيقة إذ يعلن أن دولا عربية تؤيد اسرائيل فى ذلك ؟ ولذلك فتركه يعرض مفهومه للنظام الإقليمي الجديد ، كما عبر عنها من القاهرة فى ندوة عقدت بتاريخ ١٢/١٢/٩٢ .

٧ - المفهوم الاسرائيلى للنظام الشرق اوسطى المقترح للمنطقة .
يرى شيمون بيريز أن السلام ليس قصة حب ، فالصين لم تقع فى حب اليابان عندما وقعت معاهدة صلح ، كما ان بريطانيا لم تقع فى غرام ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية . ولكننا هنا فى الشرق الاوسط إذا وصلنا معا الى الاستنتاج بأنه لا يجب ان تشب حروب أخرى فى المنطقة ، وبأن كل دول المنطقة يجب ان تتجه الى الديمقراطية والى نظم اقتصادية قائمة على اساس السوق الحرة ، فائنا بذلك نكون قد مهدنا الطريق الى السلام . وينبغى ان نلاحظ هنا انه بعد الحرب العالمية الأولى فكرت الشعوب فى كيفية منع وقوع حرب عالية أخرى ، وتحدث الزعماء طويلا عن ضرورة خفض التسليح والحد من انتاج السلاح ، ولكن هذا التفكير لم يمنع من

نشوب حرب عالمية ثانية راح ضحيتها حوالى ٦٠ مليون شخص . وبعد الحرب العالمية الثانية اتجه التفكير الى اقامة نظم اقتصادية قوية جنباً الى جنب مع خفض التسليح ، ونجح ذلك في منع نشوب حروب واسعة المدى على الاقل في أوروبا . لقد طلبت منا الدول العربية أن نوقف بناء المستوطنات ، وقد استجبنا بارادتنا ومن خلال نظامنا الديموقراطى . وللمرة الأولى تشترك ١٢ دولة عربية في محادثات السلام متعددة الأطراف الى جنب ٣٥ دولة اخرى على امتداد العالم ، ابتداء من كندا الى اليابان ، وهذه سابقة اولى من نوعها ، تهىء لنا الفرصة لايجاد افكار جديدة بخصوص المستقبل ، ولابد أن أشير الى أن محادثات السلام اثنائية تسير جنباً الى جنب مع المحادثات المتعددة الأطراف وكشاهما مكملتان للآخرى ، فالمحادثات المتعددة تصنع الخطط للمستقبل ، في حين تسعى المحادثات الثنائية الى حل مشاكل الماضى ، ولا ينبغي على المرء أن يركز على الماضى في أى مفاوضات سياسية ، فيجب انهاء الصراع الاسرائيلى العربى ، ونبنى في الوقت ذاته شرق اوسط جديد ، ويتحتم علينا أن نخلق وضعاً في المنطقة لا يترتب عليه أن تتحول أى مشكلة جديدة طارئة الى سبب من اسباب الصراع والتناحر ، إن الاسرائيليين والعرب يقومون الآن باجراء المحادثات المتعددة الأطراف من خلال خمس لجان منفصلة تناقش القضايا المتعلقة بالتنمية في المنطقة مثل مشاكل المياه والمشاكل الأخرى التى تعترض طريق التنمية الاقتصادية . على سبيل المثال إذا أمكن الوصول إلى اتفاقية حول الجولان بدون خطط لحل مشكلة المياه ، فستكون مثل هذه الاتفاقية غير عملية ونحن في هذه المنطقة نواجه معاً أعداء مشتركين : الصحراء والفقر والتطرف ، ويجب على كل دول المنطقة التصدى لهؤلاء الأعداء . إن منطقة الشرق الأوسط تضم نحو ٣٠٠ مليون نسمة ، وحوالى ١٢ مليون كيلومتر ، ٨٠٪ منها صحارى ، علينا أن نزيل الصحارى من المنطقة وأن نزيل الملح من مياه البحر ، وأن نزيل التطرف من نفوس البشر . كذلك فإن هناك قدراً كبيراً من الموارد المهدرة والتى يمكن استخدامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فمثلاً حرب الخليج تكلفت ٦٢٠ مليار دولار ، وبهذه الأموال يمكننا أن نحدث تحولا شاملاً في منطقة الشرق الأوسط . وخلال السنوات العشر الماضية انفقت دول المنطقة ٧٠٠ مليار دولار على عمليات البناء ، دخلت معظمها جيوب شركات اجنبية من خارج المنطقة ، وكان يمكن دفع هذه الأموال الى شركات مقاولات محلية ، مما كان من شأنه أن يساعد في حل مشكلة البطالة ، ويستورد الشرق الأوسط كل عام بما قيمته ٣٢ مليار دولار مواد غذائية طازجة ، ومثل هذه الكميات من الطعام كان يمكن زراعتها في المنطقة . وهناك السياحة التى يجب تطويرها على نطاق المنطقة ، فاسبانيا حققت انتعاشاً اقتصادياً لأنها تستقبل ٥٠ مليون سائح اجنبى سنوياً ، أما منطقة الشرق الأوسط فلا تستقبل عشر هذا العدد .

٨ - بدء الأبحاث العلمية العالمية لتطبيق خطة دمج العرب في نظام الشرق الأوسط الجديد تكون إسرائيل أهم مقوماته : ندوة الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع حول النظام الإقليمي الشرق اوسطى . شهدت القاهرة في ابريل ٩٢ مؤتمرا عالميا في مقر هذه الجمعية لمناقشة تشجيع أبحاث اقتصاديات الشرق الأوسط ، قاد المبادرة لانعقاده ، البنك الدولي والجماعة الاقتصادية المشتركة (السوق الأوروبية المشتركة) وبرنامج الأمم المتحدة للامناء ، ومؤسسة فورد الأمريكية . وقد صرح الدكتور سعيد التجار خلال كلمته وتعليقاته : أن المنطقة داخلة في تطور وتطبيع مع إسرائيل ، وأن بعض جهات الدولة المصرية بدأت فعلا ذلك ، وأن هذه المبادرة لها علاقة بما يدور في المنطقة من أوضاع جديدة بعد السلام . وأضاف : لقد حضر الى مصر الدكتور استانلى فيشر ، وهو أستاذ اقتصاد يهودى من جامعة هارفارد وعلى مائدة غداء قال لى : لابد لإسرائيل أن تدخل معكم في المنطقة » . وقال الدكتور باهر عتلم « إذا تحدثنا بصراحة فلا أرى ثمة حساسية من ضم إسرائيل ، كما أن الجهات الممولة لم تعد في حاجة الى لوى ذراع الحكومات لتأكيد فكرة الشرق الأوسط » ، وكان بذلك يرد على اعتراض البعض مثل الأستاذ الدكتور اسماعيل عبد الله الذى دافع عن « أن المبادرة تقصد الشرق الأوسط ، ورأى الشخصى أن هذا لا يعنى بالضرورة اشتراك إسرائيل ، فالشرق الأوسط يشمل تركيا كما يشمل إيران والعراق ، وأرى قصر الموضوع على العالم العربى .. » أما الدكتور عبد المنعم راضى فراه أن التعاون الإقليمى قائم ، وكسبنا سلاما فى الماضى فلماذا لا نتعاون ونحقق الاستقرار ، إننا يجب أن نواجه ما يحدث بعقل مفتوح حيث نكسب ولا نخسر . وقال الدكتور أحمد الغندور . هناك حساسيات موروثة من التعامل مع المؤسسات الممولة . وهذا غير واقعى لأن مصالح المؤسسات مثل البنك الدولى والجماعة الأوروبية وغيرها قد تتفق مع المصالح القومية ، وأن الشعب المصرى كله وافق على مبادرة السادات للسلام ، وعلى المستوى القومى يجب أن نبحث مسألة التعاون مع إسرائيل ، ووطنيا يجب أن أعد نفسى للتعامل مع إسرائيل . وتسأل الدكتور مختار هلودة عن أن هناك آراء تنادى باشتراك إسرائيل ، والقيادة تكون عادة للأكثر تفوقا فى التكنولوجيا ، وبذلك يمكنها أن يكون لها القيادة ، ما مدى تأثير ذلك على التكنولوجيا فى مصر ؟ وقال الدكتور مصطفى السعيد . نحن أكاديميون ونحب الصراحة .. ولكن هناك ٣ تيارات فى المنطقة : تيار عربى يؤمن بالقومية العربية وينادى بالتكامل العربى ، وتيار إسلامى يرى أن الإسلام هو الحل ، وتيار ثالث يرى البحث عن كيان إقليمى يضم إسرائيل وتركيا وإيران . وتوقيت المبادرة الحالى أعتقد أنه غير مناسب فى ظل هذه الأوضاع الراهنة ، كما أنه لا يوجد ما يؤكد نزاهة البحث العلمى أو ما يؤكد مصلحة مصر فى وجود تركيا وإيران وإسرائيل .

٩ - هكذا عرضنا لآراء الاقتصاديين المصريين من موضوع النظام الإقليمي الشرق اوسطى المقترح فى إطار لكانيمى نشرت نبذة عنه فى ١٠/٤/٩٣ ولاحظنا ان فريقا كبيرا من اساتذة الاقتصاد الذين يشغلون مناصب سياسية او كانوا على صلة عمل بمؤسسات تمويل دولية او امريكية اوروبية باركوا المبادرة ، ولم يعارضوها إلا انتصار القومية العربية ، وقليل ما هم اليوم . كذلك تجدر الاشارة الى الدور الذى تقوم به المؤسسات الدولية والامريكية والاوروبية فى تهيئة المناخ واعداد المشروعات التى تخدم النظام الإقليمي المقترح ، بما يتفق والأفكار التى عبر عنها شيمون بيريز ، ولعل من نافلة القول هنا وضع خطوط ، حول الترويج لاحتية الانتقال الحر والقضاء على الخطر .. الخ .

١٠ - وهذا التطور يعكسه ما نشره الأهرام فى صفحة مصر الخضراء بعدد ٩٣/٤/٣ والذي جاء به : « كان لمصر الخضراء » السابق فى فتح ملف مشروع إقامة سوق للشرق الأوسط يضم كل دولة بلا استثناء لمواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة فى القارتين الاوروبية والامريكية « ولتنمية حول المنطقة وفقا لأحدث التقنيات من أجل اختزال مراحل التقدم ، مع التركيز على تكنولوجيا زراعة الصحراء .. وان الدكتور يوسف والى اوضح أهمية إقامة حوار بين العرب والاسرائيليين لتبادل الخبرات وبناء جسور الثقة ، وأكد انه لا يمكن الانتظار حتى يأتى السلام ثم نبدا فى التفكير .. » جاء هذا الكلام تحت عنوان بارز : سوق الشرق الأوسط تدخل دائرة الضوء بالمشاركة بين المجلس القومى لدراسات الشرق الأوسط وجامعة هارفارد الأمريكية ومؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية : مؤتمر موسع بالقاهرة بالتعاون الاقتصادى فى إطار السلام . وتكلم فيه الممثل المقيم فى مصر لمؤسسة فريدريش ايبرت فنذكر ان السلام ليس هو كل شيء .. لأن السلام والرفاهية مترادفان ، كما ذكر مدير معهد السياسة الاجتماعية والاقتصادية للشرق الأوسط بجامعة هارفارد الأمريكية ان المؤتمر يضم كثيرا من الاسرائيليين والمصريين والارمنيين والفلسطينيين ، ومن المهم المتوصل الى السلام وبناء جسور الثقة وعمل خطة مشتركة . وتحدث الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء الأسبق موضحا ان السلام ليس هو الأمل فقط ولكنه الطريق الوحيد للتنمية ، وتحدث عن أهمية المشاريع المشتركة بين العرب واسرائيل .. » وهكذا تدور المؤتمرات وتعد المشروعات لانماج اسرائيل سياسيا واقتصاديا فى المنطقة ولا نجد أى دور لجامعة الدول العربية ومؤسساتها الاقتصادية المنبثقة منها والمرتبطة بها ، كأنها تحس ان مستقبلها محفوف بالخطر ، وان نهايتها قد شارفت على الغروب ، لتحمل معها آمال وآلام أجيال من العرب ، حللوا بانشائها ، وطربوا لقيامها ، ولكن عصفت الأيام بكل ذلك ، بفضل تخلف الدول العربية ، وتبديد مواردها الطبيعية والبشرية بعيدا عن إحكام الروابط الوثيقة بين شعوب الأمة العربية ، وفى غير مجالات التنمية

السياسية والاقتصادية الجادة ، ويقع العبء الأكبر في هذا الفشل على عاتق النظم السياسية العربية الحاكمة لعدم مواكبتها لتطورات العلاقات الدولية ، وهذا ما سنعرض له على استقلال عند الحديث عن أثره في فشل المؤسسات العربية .

١١ - ولكن يجب أن نشير الى أن الولايات المتحدة وأوروبا قد لعبوا دورا هاما للوصول الى هذه النتيجة ، ولم يقصروا في الاستعانة بالمؤسسات الدولية ، ومراكز الأبحاث العلمية ، ولذلك نتفق مع الراى الذى عبر عنه الأستاذ مراد إبراهيم الدسوقي في دراسته منشورة بتاريخ ١٣/٣/٢٦ من أن « منطقة جنوب شرق آسيا ومنطقة الشرق الأوسط تتمتعان بأقصى قدر من الاهتمام في فكر المخطط الأمريكى ، وإن كانت المنطقة الأخيرة هي الأكثر أهمية حاليا .. فإن إسرائيل تتمتع بأكبر قدر من الأهمية في فلسفة الوجود الأوروبى الأمريكى في الشرق الأوسط .. وإن هذه التطورات تعكس عددا من الحقائق : أولها أن الدول العربية في منطقة الخليج باتت أكثر دول العالم انفاقا على الشئون الدفاعية وشئون التسليح ، إلى الحد الذى دفع المراقبين في المغرب إلى أن يطلقوا على منطقة لخليج اسم « واحة شركات وسفاسرة بيع السلاح ، وثانيهما أن النطور في مجال شراء الأسلحة الحديثة قد يكون توطئة لجولة عسكرية جديدة في منطقة الخليج يحتمل أن تكون إيران طرفا فيها ، وثالثها : أن اعلان دمشق سوف يظل موجودا ولكن لأغراض الاستهلاك المحلى ، حيث أن الضغوط من أجل عدم تنفيذه أكبر من أن تدركها الأطراف العربية ، ورابعها : أن كل التطورات على الساحة العربية في اجاء الاتفاق والخسارة والنراجع ، وخامستها أن إدارة كمينتون تخطط بذكاء وبهدوء لإلغاء المساعدات المالية الخارجية أو تقليصها .. ولكن بعد تدبير المصادر البديلة وترتيب الأساليب التى تضمن استمرار تدفق الأموال الأمريكية على إسرائيل .. » .

ويرى الدكتور صلاح العقاد في ١٣/٦/٢٦ أن « السوق العربية المشتركة التى تأسست على الورق منذ ١٩٦٤ لم تتقدم خطوة واحدة .. والسوق المشتركة (الشرق اوسطية) تعنى حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال دون قيد أو شرط . وبالتالي حق رؤوس الأموال الاسرائيلية فى أن تتحرك داخل العالم العربى للاستثمار فى المشروعات التى تختارها . ولو كان الأمر متعلقا بالدولة العبرية وحدها لبدأ الأمر هينا . بيد أن رؤوس الأموال التى يمتلكها يهود أمريكا وأوروبا تعمل عادة لحساب إسرائيل ماديا ومعنويا ، ومن بين الأسئلة التى تثار حول السوق الشرق اوسطية وأضرارها بالمصالح القومية ، ما سوف تعانيه بعض المصناعات العربية من إغراق السوق بالمنتجات الاسرائيلية خاصة فى مجال الصناعات الكيماوية والالكترونية ، بعبارة أخرى لو أن التركيب الاجتماعى والاقتصادى كان متشابها لامتصت إسرائيل فى سوق شرق اوسطية كبيرة يمثل العرب فيها الغالبية العظمى .. » .

١٢ - **التطبيع أم السلام أولا** . تحت هذا العنوان كتب السيد / أمين هويدى فى ١٣/٥/٩٢ ، انه فى الوقت الذى كثر فيه الحديث عن السوق الشرق أوسطية فى الصحف والندوات ، توقف الحديث عن السوق العربية أو الشئون الاقتصادية العربية .. وبداية فتوقيت الحديث عن السوق الشرق أوسطية فيه قفز على الواقع الإقليمى غير المستقر . فمباحثات السلام لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى لم تحقق نتائج ملموسة .. ظاهر الحال يدل على أن الواقع لا يخلق المناخ الصالح للحوار عن السوق الشرق أوسطية إلا أن اسرائيل لا يمكن أن تنتظر ٢٠ أو ٣٠ سنة لتحقيق سلام فى الشرق الأوسط قبل البدء بإقامة حوار حول التعاون الاقتصادى بين دول الإقليم ، كما ذكر أحد المشاركين الاسرائيليين فى المؤتمر الذى نظمه المجلس القومى لدراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع جامعة هارفارد ومؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية فى القاهرة فى ٢٩ - ٣١ مارس الماضى .. ما يحدث الآن عام ١٩٩٣ حدث تماما فى أوائل الخمسينات .. الغرض منه هو تهيين فكرة القومية العربية أو العمل العربى الجماعى فى محيط تختلط فيه الأجناس والهويات .. ففى الخمسينات كان المدخل إقامة نظام دفاعى مشترك لدول المنطقة - عربية وغير عربية .. فانتظم حلف بغداد .. والآن تتكرر المحاولة بوسيلة أخرى . أصبح المدخل السوق الشرق أوسطية .. ثم ما هذه العجلة التى تندفع بها لدخول هذه السوق المجهولة والتى تجعل أحد المسئولين يعلن بأننا بدأنا مع اسرائيل .. أول المشروعات فى الصالحية والنوبارية ، يليها مشروع مائتى فدان فى وادى العريش ، ومركز تدريب الشرق الأوسط على الزراعة الصحراوية بهربوط بالتعاون مع الجامعة الأمريكية ، وقيام جامعة فى وادى الفارغ اسمها جامعة الشرق الأوسط التى خصصت لها وزارة الزراعة ٣٠٠٠ فدان !! اسرائيل ليس لديها شئ تعطيه ولا هى سوق كبيرة تمتص جزءا من انتاجنا .. وكذلك النفط الذى تطالب بأن يصب فى مصافى حيفا ، يعنى اسرائيل تريد أن تتحكم فى أنابيب نفطنا المتجهة الى الغرب وفى أنابيب المياه القادمة من تركيا والمتجهة الى الجنوب ، على أن تظل قابضة على سلاحها النووى .. » .

١٣ - **مصر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية** : فى ١٣/٦/٩٢ دعا رؤساء وفود الدول العربية المشاركة فى الدورة ٥٧ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى حسم مستقبل المجلس ، إما بالإبقاء عليه وتأمين موارده المالية ، أو دمجها مع المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ، وفقا لاقتراح قدمته الامارات العربية المتحدة ، حتى تتوقف الحلقة المفرغة التى يدور فيها المجلس منذ عدة سنوات دون أن يحقق أهدافه . وأشار مندوب الأردن : إن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أصبح يعانى من العجز والشلل التام . بعد مرور ٢٤ عاما على إنشائه ، وإذا كانت هناك إرادة سياسية عربية بانعاش دوره فلنكن ، إما اذا كان هناك عدم قناعة بدوره فيجب حسم

أمره ، بالطريقة التى تتناسب مع حجم أدوار المؤسسات العربية . وأعرب عن هذا الشعور بدرجات متفاوتة كل من مندوب فلسطين والعراق ومصر وسوريا . وقال الأمين العام للمجلس : إن الاقتصاد العربى يواجه تحديات ومشكلات تتعاضد على مختلف الجبهات الدولية والإقليمية والقومية والمحلية ، مؤكدا أن الفرص التجارية والمالية أمام الاقتصاد تتعرض للتقلص والانهيار ، والموارد الحيوية العربية تخضع للضغط والاستنزاف ، ومصادر النمو الاقتصادى تعاني المزيد من التشوه والاضطراب ، ويشهد الهيكل الانتاجى العربى تحولات جذرية لحل الأزمات المستعصية القائمة ، كما يشهد التعاون والتنسيق الاقتصادى العربى صنوفا من الضغوط والمعوقات غير المسبوقة ، وتتفاقم قضايا المديونية والبطالة والفقر والجوع مما ينذر بأفدح المخاطر . وأن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية تعاني من تدهور حاد فى الوضع المالى وانعكاساته على مستوى الأداء والوضع النفسى والاجتماعى للعاملين ، فلقد تجاوزت المتأخرات المستحقة على الدول الأعضاء ثمانية ملايين دولار ، ولم تصرف رواتب الموظفين لمدة تزيد على ٢٠ شهرا ، وفى ذمة الأمانة العامة اجزاء كبيرة من مكافآت الموظفين المستقلين أو ديون مصرفية أو نفقات جارية . وأكد أن الأرض والموارد والإنسان العربى لا يزال يعاني من الاحتلال والحصار والخطر والاستنزاف والاقتتال والمجاعة . تلك صورة بشعة لأحد المؤسسات العربية المشتركة ، رسمها المسؤولون عنها ، مما يدل على عدم جدية العرب فى انجاح المشروعات القومية ، وكيف يعيث المسؤولون العرب بأحلام شعوبهم ، وينقض ما يقرب من ربع قرن من حياة الأمة العربية ينشأ خلالها أحد مشروعاتها الأساسية ، ولكنه يولد مشوها ومشلولا ، ولا تكون له فائدة سوى حفنة من الموظفين المحظوظين الذين يختارهم المسؤولون فى الدول العربية للانتفاع بالمرتبات بالعملة الصعبة ، والامتيازات والحصانات ، وحضور المؤتمرات .. الخ !

وكان المجلس قد سبق الى التحذير فى ٦/١٢ من حدوث تحول فى التجارة والاستثمار من الوطن العربى الى داخل التكتلات ، او الى الأقاليم ، ذات المزايا الانتاجية الأفضل ، فى أنحاء العالم ، وزيادة القدرة التنافسية للتكتلات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربى . وذكر تقرير المجلس بأن من أخطر ما تسعى اليه الجماعة الأوروبية هو فرض ضريبة الكربون التى يمكن أن تؤدى الى خفض انتاج الأوبك عام ٢٠٠٥ بمقدار ثلاثة ملايين برميل يوميا ، وهبوط دخلها بمقدار ٢٠٠ مليار دولار ، وتآكل عائداتها النفطية بنحو ٧٥ مليار دولار . وأشار التقرير الى أن أوضاع العرب العاملين فى أوروبا البالغ عددهم ٣ ملايين أصبحت مخوفة بالمخاطر .

١٤ - عجز العرب أو تأمرهم على مواردهم الطبيعية وثرواتهم القومية جعلهم عرضة للنهب والاستنزاف الأجنبى وهذفا للسيطرة الأجنبية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية . ولم يكف العرب ما جرؤه على أنفسهم من حروب

فيما بينهم ، ولا التضييق على شعوبهم في أرزاقهم وحررياتهم ، فلقد أدى ذلك الى تبذير الثروة العربية في شراء الاسلحة وتكديسها ودفع نفقات صيانتها والتمرين عليها ، وشيوع البغضاء والعداوة في علاقتهم المشتركة ، والبذخ والتبذير في بناء القصور وتأسيسها واقتناء أفخر ما أنتجه العالم من سيارات وسفن وقطارات وطائرات للاستعمال الشخصي ، بل اضاعوا اموالهم في المضاربة وتقلبات أسعار العملة وأوراق البورصة ، وانهارت بنوك مثل بنك الاعتماد الدولي ، ونصبت أمام استثماراتهم القيود توطئة لاقصائهم أو تهيشهم من عمليات البنوك واغرقوا سوق البترول فانهارت عائداته لتدنى أسعاره ، التي أصبحت قيمتها الحقيقية أدنى مما كانت عليه في السبعينات ، وأصبحوا من أكثر مناطق العالم ديونا ، حتى أصبحنا نقرا عن عجز في الميزانية واقتراض من الخارج في أغنى الدول العربية ، وتدهورت معدلات التنمية ، وزاد الاعتماد على الواردات الأجنبية التي تضاعفت قيمتها . ومن أمثلة ذلك نشر فقط الى اتجاه المجموعة الأوروبية ومعها أمريكا لفرض ضريبة الكربون على البترول الخام ، هذه الضريبة في أوروبا فقط وتوفر هذه الضريبة لأوروبا حصيلة هامة ، حتى أن بعض الأبحاث في ١٣/٦/٨ ترى أنه بفعل هذه الضريبة قد تحصل أوروبا في عام ٢٠٠٠ على البترول العربي بدون مقابل ، وتدعو للأسراع لتبني اجراءات اقتصادية مثل سياسة الدولة الأولى بالرعاية » وفرض قيود جمركية مشددة على سلع ومنتجات الدول الأوروبية ، وانتهاج سياسة عربية موحدة لوقف المحاولات المستمرة من قبل بعض القوى الفاعلة على الساحة الدولية لزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي العربي . . » . ولا نعتقد أن الدول العربية قادرة على فعل ذلك ، فهاهى بعد حرب الخليج تلغى المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ، ثم هى تسه بخطى سريعة نحو السوق الشرق اوسطية ، وفي سياسات الخصخصة وفتح جميع المجالات في أنشطتها المالية والاقتصادية للخارج .

١٥ - العرب يخسرون لصالح المجموعة الأوروبية ، وانخفاض فائض الميزان التجارى . نقرا في ١٣/٤/٢٨ عن حجم الخسارة التى ستلحق بالصادرات العربية من السلع المصنعة نتيجة قيام السوق الأوروبية الموحدة طبقا لأحكام اتفاقية ماسترخت . مما سيؤثر على جهود التنمية في الدول العربية في مجالات الصناعات التصديرية . وذلك طبقا لما جاء في التقرير الاقتصادي العربى الموحد سنة ١٩٩٢ ، الذى يؤكد انخفاض فائض الميزان التجارى العربى بنحو النصف عن عام ١٩٩٢ . وانه من المنتظر أن تتزايد درجة الحماية التجارية للدول الأوروبية تجاه الصادرات العربية نتيجة لتوحيد القيود الجمركية فيما بين دول السوق الأوروبية وبقية دول العالم ، وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل الذى يطالب كل دولة عربية تعطي ميزات تجارية لإحدى دول الجماعة الأوروبية أن تعيها على بقية دول السوق . **ولاحظ التقرير أن التجارة الخارجية العربية لا تزال ترتبط وثيقا بأسواق الدول**

الصناعية الكبرى ، ويتزايد الاعتماد في الاستيراد على أسواق الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة على حساب أسواق اليابان .

١٦ - مقارنة الأوضاع الاقتصادية العربية بالصين . تلك هي أوضاع العالم العربي الاقتصادي ، بالرغم مما حباهم الله به من مصادر الثروة الطبيعية التي لا مثيل لها ، من بترول ومياه وأرض معطاءة وموقع جغرافي استراتيجي وثروة بشرية خلقة ، وحضارة ضاربة في التاريخ علمت العالم في الشرق والغرب ، سبقت ما يعرف الآن بالدول الكبرى المتقدمة ، ولن نقارنها باليابان ولا حتى بإسرائيل ، ولكن لنقف قليلا أمام معجزة ما يسمى بدول النور الآسيوية ، والصين التي فاقت الدول الكبرى في التنمية الاقتصادية ، وعلى وجه الخصوص الصين التي تعد من أكثر دول العالم ازدهارا بالسكان ، لأننا كثيرا ما نسمع في العالم العربي من أن المشكلة السكانية هي بيت الداء والعائق أمام التقدم حيث تلتهم كل ما تحققة التنمية الاقتصادية ، فلقد كانت الصين من أفقر دول العالم ، وغارقة في التخلف ، ولكن عندما صدقت النيات نجدها تقفز الى المقدمة فنقرأ في ١٢/٥/٩٣ في تقرير معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية من تسلم الصين للزعامة الاقتصادية لأنها مرشحة كي تتصدر العالم مع مطلع العقد الأول من القرن المقبل ، وأنها تشمر بنوع من الاستقرار يؤهلها لأن تكون في مقدمة السباق ، وسط تدهور ملحوظ لليابان قمة العالم الصناعية ، حيث وصل معدل النمو الاقتصادي في الصين ١٢٪ ، وتملك نظاما اقتصاديا متكاملا مفتوحا على العالم في مراحل متدرجة ، تثير المخاوف والحذر في آسيا خاصة وأوروبا عامة ، لأن حجم الصين البشري والجغرافي سيجعلها مركز الثقل الاقتصادي في آسيا ، والمؤثر العسكري الأساسي في المنطقة ، والقوة الندية والمنافسة لأي قوة غربية ، وفاقته نور آسيا الأربعة وهي هونغ كونج وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة ، والتي تحاول اللحاق بهم الآن أندونيسيا ، وبدأت الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء هذه القوة الجديدة لدرجة أنها بدأت تدعو إلى عقد حوار متعدد الأطراف بين دول آسيا حول مشاكل الأمن في المنطقة . ولقد فجرت دراسة لصندوق النقد الدولي نشرت في مصر بتاريخ ١٢/٥/٩٣ جدلا واسعا على مستوى العالم بين خبراء السياسة والاقتصاد ، وثورة في إعادة ترتيب الدول وفقا لقوتها الاقتصادية ، احتلت فيها الصين الترتيب الثالث بعد الولايات المتحدة واليابان ، بينما تهبط بريطانيا للمرتبة الثامنة . فقد توصلت دراسة صندوق النقد الدولي التي لخصتها صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية إلى أن مقارنة حجم السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الأفراد بعملتهم الوطنية داخل دولهم ، بالقوة الشرائية للعملة في الدول الأخرى ، تعد أفضل المعايير الاقتصادية وإصدقها لتحديد الوضع الاقتصادي للدول ، واستخدام الطريقة الجديدة في القياس ، تضاعف حجم الاقتصاد الصيني أربع مرات ، من ٤٠٠ ألف مليار إلى ١٧٠٠ مليار دولار ، وصعدت

الصين الى المرتبة الثالثة من حيث الناتج القومي ، في حين تهبط المانيا الى الرابعة ، وفرنسا الى الخامسة ، وايطاليا الى السابعة ، وبريطانيا الى الثامنة ، وكندا الى الحادية عشرة . والغريب في الامر ان حكام الصين بما اشتهروا به من تواضع وانحسار لم يستغلوا هذا الوضع للدعاية لسياساتهم ، ولم يصفوهم بأنهم انتقذوهم من الهاوية ، وبالتالي لا يوجد بديل لهم ، فهم يبذلون في قياداتهم حسبما تقتضيه المصلحة العامة ، ولا يعرفون أساليب نشر اعلانات الولاء والمباينة ، لأنهم لا يبذرون ثروتهم في ذلك ، ويعيشون بعيدا عن البذخ والاتفاق المظهري ، يبتون أوطانهم ويحرصون عليها في المقدمة !

١٧ - تبديد أحلام الجامعة العربية . وهكذا نصل الى ما عبر عنه الاستاذ رجب البنا بتاريخ ١٢/١/٢٢ بعد حوار مع الامين العام لجامعة الدول العربية الى : كانت الآمال المعقودة على الجامعة العربية عند إنشائها اكبر بكثير مما هي الآن . ثم تراجعت الاحلام العربية حول قدرة هذه المنظمة الإقليمية من حطم الوحدة الى حطم التضامن الى مجرد وحدة الصف العربي بتون وحدة الهدف . وظلت الخطوات الى الوراء واحدة بعد الأخرى ، التي ان مساء الحال ، واصبحت عوامل الخلاف اكثر من عوامل الاتفاق ، فلم يعد من حطم الامة العربية إلا الإبقاء على وجود الجامعة والسعى الى إزالة الخلافات بين الدول العربية ، وهي خلافات بعدد الدول العربية مضروبة في عشرة على الأقل ، وإرخاء المفارك والتعجرات الى ان يقضى الله امرا كان مغفولا . كان الطموح منذ ما يقرب من أربعين عاما قد وصل الى حد تصورات لجعل الدول العربية كيانا إقليميا متكاملًا يجتمع عناصر القوة ، ليحصل من الاجزاء واحدا متخيفا ، وكانت هناك مشروعات طموحة ، مشروع للتكامل الاقتصادي ، وإنشاء سوق عربية مشتركة ، حرية الانتقال للأفراد ورؤوس الأموال ، وإنشاء برلمان عربي ، قبل ان تنكسر أوروبا في البرلمان الأوروبي ، وإنشاء مجلس دائم للتفاه العربي ، ومشروع ميثاق حقوق الإنسان العربي ، ومحكمة العدل العربية ، وجنسية عربية موحدة .. الخ كل هذه الأحلام تبذرت ، ولم تعد الوحدة سوى مجال للشعراء ، بسبب النزاعات القائمة بين الدول العربية ، وألجوة الغنائمة المتزايدة ، والخطر الذي تمثله التهديدات حول المياه التي تتدفق في دول عربية ونصادر خارج العالم العربي ، وتزايد ألجوة التكنولوجيا وإزدياد المسالم العربي عكسا عن معدلات العصر علنيا وصناعيا وتكنولوجيا ، ونقص الموارد المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في غياب نظام عربي دائم لتوفير هذه الموارد للدول المحتاجة .

١٨ - على خلاف ذلك ، فان الدول الأوروبية حين بدأت خطواتها لتحقيق وحدتها وهي منظمة بالتكامل بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت لديها الإرادة السياسية والقدرة على العمل ، ولم يكن منهج الوحدة الخطيب والمشروعات غير القابلة للتنفيذ ، ولذلك تجاوزت تناقضاتها السياسية

والاقتصادية والمذهبية والدينية ، ومآزال العرب يتحشرون عن عوامل الوحدة
الارلية في الارض واللغة والتاريخ ، وهم إما في حالة حرب مع بعضهم البعض
او في حالة استعداد لحرب ، وليس هناك عدو تحشد له القوات العسكرية
في أي دولة عربية إلا وهو عدو عربي .

١٩ - والغريب أنهم يندفعون نحو العدو التاريخي ، وما نحن نقرا في
٩٣/٦/٢٠ تحت عنوان الشريك مع اسرائيل ، خطاب وزير الدفاع الأمريكي
إمام اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة (إيباك) ان : نقطة
الانطلاق في ترتيب الأولويات الأمريكية ، في الشرق الأوسط هي دعم القوة
العسكرية الإسرائيلية على أساس المشاركة الاستراتيجية الكاملة بين
الدولتين .. ! ويعقب على ذلك الاستاذ سلامة : على العرب ان يدركوا
ويتعاملوا مع هذه الحقيقة ، التي لن يستطيعوا تغييرها في ظل السلام
الموعد .. وهو ما بدا واضحا من محاولة بعض الدول العربية الوصول
الى واشنطن عن طريق اسرائيل « ، والاشارة هنا الى أطراف عديدة ،
من بينها محاولة ليتينا عن طريق منورة الحج الى بيت المقدس بدلا من بيت
الله الحرام ، مما عبّر عن صورة من المبعث فاقمت التصور ، ولكنه مفروض
من نظم الحكم العربية التي كثيرا ما يفجر القتل عن أهدافهم الحقيقية لكثرة
ما فقد الخطاب السياسي العربي مصداقيته ، وما جرّته هذه النظم على أمتها
من كوارث فاقمت عبور الاستعمار ، وتسابقت مع مشاريع الأعداء في الكيد
للأوطان . ولم يكن غريبا بعد ذلك ان يستعد الطالبون والأعداء بهذه
الأوضاع ، عندما أدركوا ان غالبية النظم العربية لم يكن لشعوبها حرية
اختيارها ، فوضّعوا في أهدافهم حماية هذه النظم ضد شعوبها ، وهذا
ما كهننت عنه تصريحات جورج بوش أثناء حرب الخليج ، وما أكتفه الرئاسة
التي قرأناها في ٩٣/٦/٢٠ للدكتور روبرت سأمكوف نائب معهد واشنطن
للسياسة في الشرق الأدنى ، وهو المعروف بأنه معقل لليهودية الأمريكية : ان
الولايات المتحدة ارتكزت في تاريخ علاقاتها بدول منطقة الشرق الأوسط على
تحقيق خمسة أهداف أساسية ، تعد حيز الزاوية للسياسة الأمريكية
وبمصلحتها كلها في هذه المنطقة . وتضم هذه الأهداف عناصر خاصة بالمنطقة
وأخرى عامة ترتبط كلها بالمصلحة القومية الأمريكية . وفيما يتعلق بالأهداف
الخاصة ترى أمريكا ان من مصلحتها القومية مساعدة ودعم الحكومات المعتدلة
في منطقة الشرق الأوسط وضمان استمرار تدفق البترول باستقرار معتدلة
ثم ضمان أمن وبقاء دولة اسرائيل . وإلى جانب ذلك هناك هدفان آخران
وهما يرتبطان بالمصالح القومية الأمريكية العامة ويتلخصان في العمل على
الحفاظ على أمن المواطنين الأمريكيين ومساعدة عمليات التحرير الاقتصادي
والسياسي .. ويرى ان بترول الشرق الأوسط أصبح اليوم في مامن أكثر
من أي وقت مضى .. وإن أمريكا تؤمن بحق اسرائيل في الوجود الطبيعي
في المجتمع الدولي دون حرب او تهديد . وتلتزم بمساعدة اسرائيل على

مواجهة هذه الاخطار ، وذلك من خلال تقديم المعونات العسكرية والاقتصادية المباشرة تردغ اى هجوم محتمل ، ومن ناحية اخرى من خلال ابداء الرغبة السياسية وممارسة الجهد الدبلوماسى لتشجيع العرب والاسرائيليين على تحقيق السلام .. حيث يواجه العرب والاسرائيليون عناصر التطرف الدينى والخطر العسكرى الذى يتطوى عليه انتشار اسلحة الدمار الشامل ، والخطر الاقتصادى المتمثل فى نقص الموارد المائية والدمار البيئى ؟!

٢٠ - اسرائيل تخطط لنقل البترول العربى عبر اقليمها .. فى ٢٠/٨/٦٣
قدم وزير البترول المصرى تقريراً الى لجنة الصناعة بمجلس الشعب ، يكشف نوايا وخطط اسرائيل فى مجال نقل وتسويق البترول خلال مرحلة ما بعد السلام ، فى إطار التعاون المستقبلى بين التنظيم المقترح لمنطقة الشرق الاوسط ، حتى تصبح اسرائيل فى مجالى النقل والتكرير اهم مراكز تسويق بترول الشرق الاوسط وقد بدأت اسرائيل بتطوير خطوط انابيب البترول ، خاصة خط : ايلات - عسقلان ، لنقل البترول من البحر الاحمر الى البحر المتوسط ، وإقامة مستودعات لتخزين التجارى الى جانب التعاقد على نقل البترول الخام من موانئ التصدير الى الخطوط الاسرائيلية ، ثم إعادة تصديره عبر شبكة الناقلات الاسرائيلية ، بما يتلاءم مع رغبة الدول الصناعية الكبرى فى تنويع خطوط نقل البترول لاعتبارات امنية واستراتيجية . وهذه الخطة تقوم بها اسرائيل لمنافسة مصر فى نقل البترول العربى عبر قناة السويس وخط سويد ، مما يلحق ابلغ الاضرار بالاقتصاد المصرى . والغريب بل المريب ان الدول الصناعية تدعم اسرائيل فى هذه الخطط بالتمويل ويناقش الدول المنتجة للبترول ، ولا تنسى ان وزير الخارجية الامريكى كريستوفر ، فى اول جولة له فى المنطقة ، قد اجبر دول الخليج على انهاء مقاطعة اسرائيل ، وهى من النتائج الفاجحة لحرب الخليج ؟!

٢١ - مستقبل المنظمات العربية والإسلامية . اذا كان مرور ما يقرب من نصف قرن على بدء إنشاء هذه المنظمات لم يسفر عن إنجازات محسوسة ، وآمال الشعوب العربية ، فان الأوضاع الراهنة للعالم العربى والعلاقات العربية وكذلك الظروف السائدة الآن والمهيمنة على العلاقات الدولية لا تنبئ بان المستقبل افضل من ماضى وحاضر العلاقات العربية الدولية . ونوجز ذلك فى الملاحظات الآتية ، وهى تنطبق تماماً على كل من منظمة الوحدة الامريكية والمؤتمر الإسلامى :

(١) مشاكل الحدود بين الدول العربية بعضها البعض وبينها ودول الجوار .. حرص الاستعمار على تسميم العلاقات العربية والإسلامية ، فمنازعات الحدود تمثل الغاما مدفونة ومؤقتة يلعب بها لمنع تقارب الشعوب ، وزاد من حدتها وجود نظم للحكم لا تتفق ولا تتفق فى بعضها . ويكفى الاشارة الى مشاكل الحدود بين السعودية والكويت ، وبين اليمن وعمان وقطر والعراق ، وبين العراق وسوريا وتركيا ، وبين مصر وليبيا والسودان ،

وبين الإمارات وإيران ، والعراق وإيران ، والسعودية واليمن ، وبين الصومال والحبشة وكينيا . وقيام حركات انفصالية مدعومة من إسرائيل والغرب وجهات دينية عالمية تتمثل في أجلى صورها في جنوب السودان ، وما يطالب به الاكراد من إنشاء دولة كردستان ، ومشكلة الصحراء المطروحة من البوليساريو ، والمشاكل الحدودية في شمال افريقيا العربي الذي يضم الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا وليبيا . وهي ظاهرة أدت للحروب بين الدول العربية أو التهديد بها ، ومن أشهرها الآن النزاع المصري السوداني على مثلث حلايب .

(ب) ترتب على ما سبق اتفاق دخول الدول الغنية ، وديون غيرها ، على التسليح ، وهي فرصة تتسابق عليها الدول المنتجة للسلاح ، التي تحرص من جانبها على زيادة توتر العلاقات العربية لضمان سوق السلاح رابحة ، ولا تدخر جهدا في هذا السبيل للايقاع بين الدول العربية ، مما يهدد اقتصاديات هذه الدول ، ولقد كشفت صحيفة الجارديان الصادرة ١٤/٨/٩٢ من أن نفقات التسليح في السعودية قد بلغت حدا يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وينذر بأن تتحول أغنى دولة عربية الى القروض الأجنبية لتمويل مشترياتها من السلاح (١) .

(ج) التردد في التطوير وملاحقة المستجدات في العلاقات العربية الدولية . وفي هذا المجال كتب الأستاذ رجب البنا في ٦/١٢/٩٢ تحت عنوان : الجامعة العربية : سنوات ضائعة : يكفى ان نأخذ مثالا لكيفية انجاز العمل العربي المشترك ، عملية تعديل الميثاق الذي بدأ عام ١٩٧٩ بقرار من مجلس الجامعة ، ثم قرار مؤتمر القمة العاشر في نفس العام الاسراع في تعديل الميثاق ، ومن لا يعرف كيف تسير القاطرة العربية كان يظن أنها مستتقل كالمصاروخ . ومع ذلك مر حتى الآن ١٣ عاما كاملة ولم يصدر التعديل ، وهناك من يرى أنه لن يصدر . ففي مارس ١٩٨٠ أصدر مجلس الجامعة قرارا بتشكيل لجنة عامة تضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء لوى الاختصاص لدراسة مشاريع تعديل الميثاق والنظام الاساسي لحكمة العدل العربية والأنظمة الداخلية وعقدت اللجنة ٣٥ جلسة ، اعتمدت نص مشروع تعديل الميثاق . وعندما عرض على القمة مشروع الميثاق والنظام الاساسي لحكمة العدل العربية في عام ١٩٨٢ أصدرت قرارا بان « تتولى لجنة مؤلفة من وزراء

(١) في ١٢/٧/٩٢ بمناسبة زيارة وزير خارجية فرنسا للسعودية للحصول على عقود بيع اسلحة وصنقات مالية اخرى ، أعدت اذاعة مونت كارلو تحقيقا اشارت فيه الى احتكار امريكا لأسواق السعودية والخليج الاخرى ، عدا مشروعات التعمير والمواد الغذائية ، مما جعل المسئولين الفرنسيين يشعرون بالضيق ، خاصة وأن السعودية دفعت الى الولايات المتحدة مبلغ خمسين مليار دولار كحقوق في حرب الخليج .

خارجية ست دول أعضاء لايجاد الصيغ التوفيقية للتعديل ، وبعد عامين كاملين أي في ١٩٨٤ اتخذ مجلس الجامعة قراراً بزيادة عدد أعضاء هذه اللجنة إلى عشرة ، وأصبح اسمها « لجنة تعديل ميثاق الجامعة والعمل العربي المشترك » وتوصلت هذه اللجنة إلى صيغ توفيقية للمسائل المختلف عليها فيما عدا قاعدة الإجماع في التصويت التي رفعتها إلى القمة لأهميتها ، وفي ١٩٨٩ قرر مؤتمر القمة بالدار البيضاء إعادة النظر في مشروع تعديل الميثاق وملحقته حتى يأتي التعديل « مستشرفاً اتفاقاً جديدة ومرشحة شمولية دور الجامعة في العمل المشترك ودفع مسيرته .. » ، وتم تشكيل فريق من كبار الخبراء ، وعرضت المشروعات على قمة بغداد في ١٩٩٠ ، التي أصدرت قراراً بعرض مشروع الميثاق على القمة القادمة ! وتشكيل فريق عمل من كبار الخبراء للنظر في التعديلات المقترحة .. « هل رأيت أمة في العالم تتغنى لوحدها التي لا يغلبها غلاب كما يفعل العرب ، وهل رأيت مثلاً تبديداً للسنوات دون اتخاذ خطوة - أي خطوة - لتحقيق درجة - أي درجة من هذه الوحدة المفترى عليها ؟ » .

(د) محاولة إسرائيل مدعومة من أمريكا تفتيت العالم العربي والإسلامي ومخاصرته ، ونأخذ مثلاً لذلك الصراع في جنوب البحر الأحمر وعزل أريتريا عن عالمها العربي والإسلامي بعد استقلالها سنة ١٩٩٣ . فالبحر الأحمر تبعد مساحته ٥٠٠٠ كيلومتر ، تطل عليه ست دول عربية هي السعودية واليمن والسودان وجيبوتي والصومال وأريتريا ذات الهوية العربية الإسلامية إلى جانب اثيوبيا . وإسرائيل لها تطلعاتها الإقليمية وخططها الاستراتيجية للتحكم في باب المندب الذي لعب دوراً هاماً في حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولهذا اكتسبت أريتريا أهمية دولية وإقليمية لأهمية موقعها الاستراتيجي ، وتتحكم في الربط بين آسيا والمحيط الهندي والشرق الأفريقي من ناحية ، وبالبحر المتوسط وأوروبا من ناحية أخرى ولقد توطدت العلاقات بين أريتريا وإسرائيل ، وتؤكد الوجود الإسرائيلي في جزيرة دهلك ، ودفعنها للتخلي عن أي توجه عربي إسلامي رغم أن أكثر من ٦٠ ٪ من سكانها من العرب ، وسعت إسرائيل لضمان استمرارها في جزر البحر الأحمر الأريتيرية كما كان الوضع في فترة احتلال اثيوبيا لأريتريا ، وتحاول إسرائيل التغلغل اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً في أريتريا واثيوبيا مدعومة في ذلك من الولايات المتحدة ، وخلق علاقات

(١) ونظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩/٨/٩٣ ضربت العراق بالصواريخ والقنابل العنقوبية مدعية بحقها في الرد والدفاع عن النفس نشير إلى العدوان الإسرائيلي على مطار بيروت وبدأ الأخذ بالشار في العلاقات وذلك ، لهدفين : الأول بيان طبيعة هذا الحضي وثانياً لتأكيد الانحصراف الشرعية الدولية ، في عصر الهيمنة الأمريكية ، تعرض في الفقرة (و) المفهوم الصحيح لها .

وثيقة متميزة مع أريثريا لتصبح بديلا عن علاقاتها العربية الإسلامية ، فضلا عن تغفلها في أفريقيا عامة . ومحاولة العبث في منطقة منابع النيل ومساهمتها في مشروعات مشوهة ، فضلا عن تدخلها في جنوب السودان ، بالإضافة الى ما أسفرت عنه حرب الخليج من التواجد العسكري والتغلغل في منطقة الخليج ومياه الخليج والبحر الأحمر وهي التحالف استراتيجيا مع إسرائيل ، والمشروعات الإقليمية التي ترمى إسرائيل من ورائها لاقتسام عوائد البترول العربي ، والتوسع الاقتصادي المدعوم بتفوقها في مجالات العلم والتكنولوجيا والتسليح وأبحاث الفضاء ، وتعميق عوامل الانقسام والتناحر والتشرد لدى العرب .

(هـ) **تشققت الجهد العربي والإسلامي وتسهيل المشروعات الأمريكية الإسرائيلية .** وذلك بتفكيك المجتمعات العربية من الداخل عن طريق مشاكل الأمن الداخلية في الأمة العربية ، مما يحرمها من الدخول الى عصر النهضة العلمية والاقتصادية ، ولذلك لم يكن غريبا ان ترى عددا كبيرا من الدول العربية تعيش الآن أزمة يطلق عليها أحيانا القطر ، وأخرى الارهاب (١) .

(و) **تحريف المبادئ المستقرة منذ نشأة القانون الدولي وتطويعها لخدمة المصالح الأمريكية .** من ذلك الاعلان في ١٣/٦/٩٢ عن أن أمريكا لديها وثائق تؤكد أن حكومة العراق كانت وراء محاولة اغتيال جورج بوش خلال زيارته للكويت في يونيو ٩٢ ، وتعلن أن هذه المحاولة تعد عملا من أعمال الحربية ، ثم قامت أمريكا في ٥/٢٧ بضرب المدنيين في العراق بالأسلحة المحرمة مستغلة وجودها في الخليج والبحر الأحمر لتوجيه العملية ، بعد إخطارها لأصدقائها من الغرب وللأمم المتحدة ، ثم لجأت لدعم مجلس الأمن الذي أقرها على تصرفها ، فيما عدا الصين ومثلي دول عدم الانحياز في المجلس الذين أدانوا العملية واعتبروها مخالفة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن . وفي العالم العربي والإسلامي لم يدين العملية سوى الأردن والسودان واليمن وإيران . ولقد كتب الأستاذ سلامة أحمد سلامة منتقدا السلوك الأمريكي في ٦/٢٩ .. « لن يقتل ذلك من خرج الحكومات العربية التي أبلغت مسبقا أو لاحقا بخطط الإدارة الأمريكية .. لم يكن يهملها (أمريكا) أن تنزل صواريخها نزول الساعة على جهود المصالحة التي تقوم بها الجامعة العربية وحتى نعرف مدى الانحراف بهذه الشرعية الدولية من جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة فالتنا نقارن بين هذه العملية وعملية مطار بيروت سنة ١٩٨٨ عندما كانت الشرعية الدولية بعيدة عن الهيمنة الأمريكية وتسخيرها لخدمة أهدافها .

في ليلة الثامن والعشرين من ديسمبر عام ١٩٦٨ ، قامت ثمان طائرات هليكوبتر إسرائيلية بمهاجمة مطار بيروت الدولي ، حيث تم تدمير جميع الطائرات التجارية المملوكة لشركات الطيران اللبنانية التي بلغ عددها ثلاث عشرة طائرة ، قدرت قيمتها بمبلغ ٤٣٨ مليون دولار ، بالإضافة الى الأضرار الجسيمة التي لحقت منصات المطار ، ولقد دأبت إسرائيل عن

تصرفها بالادعاء بأنه انتقام للهجوم الذي قام به عربيان في السادس والعشرين من ديسمبر من العام نفسه ، على إحدى طائرات شركات المال الاسرائيلية في مطار اثينا ، وهما الفدائيان الفلسطينيان محمد محمود عيسى ، وماهر حسين سليمان ، اللذان ينتميان الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وقد وجهت السلطات اليونانية الى هذين الفدائيين تهمة القيام بجريمة قتل من الدرجة الاولى ، وهي جريمة يعاقب عليها القانون اليوناني بالاعدام . وقد تبين ان هذين الفدائيين كانا قد سافرا من بيروت بوثائق سفر تشير الى انهما عديما الجنسية ، كما اشارت اسرائيل الى ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تباشر عملياتها ، منذ حرب يونيو ١٩٦٧ ، بمعرفة وموافقة الحكومة اللبنانية . وفي ٢٩ ديسمبر ، طلب لبنان عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن ، للنظر في شكواها ضد اسرائيل ، مبينة ان اسرائيل قد قامت بعدوان متعمد ومدير على مطار بيروت الدولي . وبالمثل طلبت اسرائيل في شكواها عقد اجتماع مجلس الامن للنظر في اتهامها الموجه الى لبنان ، القائم على ادعاء ان لبنان قد اشترك في أعمال حربية ، وأعمال عنف وتدمير ، قامت بها قوات ومنظمات غير رسمية .

في ٣١ ديسمبر ١٩٦٨ ، وبعد مناقشة هامة ، وافق مجلس الامن بالإجماع على قرار يدين اسرائيل لهجومها على مطار بيروت ، وجاء في مقدمة القرار ان الهجوم كان متعمدا وتضمن القرار أربع فقرات اشارت الى ما يلي :

- ١ - اذانة اسرائيل لهجومها العسكري ، الذي يعد انتهاكا للالتزامات ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وطبقا لقرارات وقف القتال . ٢ - ان هذا الهجوم العسكري المتعمد يعد تهديدا للسلام . ٣ - حدد مجلس الامن اسرائيل في حالة تكرار هذا الهجوم ، باتخاذ خطوات أخرى أكثر فعالية . ٤ - الاعتراف بحق لبنان في طلب تعويض مادل من الأضرار التي نشأت من الهجوم الاسرائيلي . ويجب ان يكون هناك تناسب بين الضرر الناتج عن عملية الانتقام والضرر الذي لحق الدولة التي تقوم بالرد . في عرض سائر الجوانب القانونية للموضوع نحيل على مؤلفنا : مشكلة الشرق الاوسط ، القاهرة ١٩٧١ ص ١٨٢ - ١٩١ -

٢٢ - تحديد المقصود في دراستنا « بالمنظمات العربية والإسلامية » : في نهاية القسم الثاني ، نشير الى ان المنظمات الإقليمية في منطقتنا ، متداخلة من حيث العضوية والاختصاصات ، كما انها متكافئة من حيث الانجازات ، فهناك تداخل من حيث العضوية بين منظمات جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ، والمؤتمر الإسلامي ، لأن الدول العربية قاسم مشترك في هذه المنظمات الثلاث ، وتلعب دورا هاما فيها ، نظرا لمقوماتها البشرية والاقتصادية والعلمية ، ولوقعها الاستراتيجي الهام . ولذلك يجب ان تحتل دراسة هذه المنظمات مكان الصدارة في البرامج الأكاديمية العربية ، ليعرف الإنسان العربي مشاكل المجتمع الذي يعيشه ، والدور الذي يلعبه وطنه

من خلال هذه المنظمات في العلاقات الدولية ، ويقف على ما يكتنف ذلك من معوقات ذاتية ، وعالمية . ولكن ظروف الطباعة لا تسمح بالدراسة المفصلة والمعمقة لسائر هذه الجوانب ، لأنها تحتاج الى مجلدات من آلاف الصفحات . وإذا كانت القاعدة الأصولية أن ما لا يدرك كله لا يهمل كله . ولأن هذه الدراسة موجهة للقارئ العربي أساسا ، فاننا نعطي جامعة الدول العربية الجزء الأوفى من بحثنا للظروف القاسية التي يمر بها العالم العربي ، والمستقبل المجهول الذي ينتظره ، ونكتفى بدراسة موجزة لمنظمتي الوحدة الأفريقية والمؤتمر الإسلامي ، ونعرضها حسب تاريخ نشأتها ، ولهذا الاعتبار ، نخصص القسم الثالث لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والرابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، وفي الخامس نعالج بالتفصيل مشاكل جامعة الدول العربية .

القسم الثالث : منظمة الوحدة الأفريقية

أولا - النشأة : بعد الحرب العالمية الثانية ، وعلى أثر تحرير معظم الأقاليم الأفريقية من قبضة الاستعمار الأوروبي ، عرفت القارة الأفريقية عديدا من المنظمات الإثنية ، مثل منظمة دول ميثاق الدار البيضاء ، التي أسست عنها أعمال مؤتمر رؤساء الجزائر وغانا وغينيا ومالي والمغرب وجمهورية مصر العربية ، الذي انعقد في الدار البيضاء في الفترة من ٣ يناير سنة ١٩٦١ (١) .

ومن ذلك أيضا الاتحاد الأفريقي الملجأ : الذي برز الى الوجود في ١١ سبتمبر ١٩٦١ الذي ضم ثلاث عشرة دولة أفريقية هي : السنغال وأفريقيا الوسطى ، والكونغو برازافيل ، وجابون ، وموريتانيا ، وداهومى وساحل العاج ، النيجر ، والكاميرون ، وتشاد ومدغشقر وتوجو والكونغو غيولدفيل المعروف الآن باسم الكونغو كينشاسا .

ومنها كذلك مجموعة مونرويفيا ، التي نشأت على أثر اجتماع عقد في مدينة مونرويفيا عاصمة ليبيريا في مايو ١٩٦١ واشتركت فيه عشرون دولة أفريقية هي الدول أعضاء الاتحاد الملجأ ، وليبيريا ، وسيراليون ، والصومال ، وتوجو واليوتيا وتونس ونيجيريا . ولكن أهم المنظمات الأفريقية التي ظهرت حتى الآن هي منظمة الوحدة الأفريقية ، التي تمت الموافقة على ميثاقها في مؤتمر أفريقي كبير انعقد في أبيس أبلابا انتهى بالتوقيع عليه في ٢٥ مايو ١٩٦٣ ، وينتشر الى الأحكام القانونية لهذه المنظمة بإيجاز (٢) في هذا القسم . وتضم المنظمة الآن خمسين دولة كاملة العضوية ، ومن المتوقع أن يرتفع العدد الى إحدى وخمسين دولة بعد اعلان استقلال ناميبيا في بداية عام ١٩٩٠ وبذلك لا يبقى خارج المنظمة إلا دولة اتحاد جنوب أفريقيا بسبب سياسة التمييز العنصري التي كانت تمارسها ، وأصبحت بذلك مؤهلة للعضوية .

ثانيا - أهداف المنظمة : حددت المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة

الأفريقية أهداف هذه المنظمة بأنها : (أ) تقوية الوحدة الأفريقية عن طريق القضاء على الخلافات العنصرية والقومية لضمان رفاهية الشعوب الأفريقية .
(ب) تعاون الدول الأعضاء من أجل تحقيق حياة أفضل للشعوب الأفريقية .
(ج) حماية سيادة الدول الأعضاء واستقلالها وسلامة أراضيها .
(د) تخليص القارة الأفريقية من سائر صور الاستعمار . (هـ) تشجيع التعاون الدولي في ظل احترام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

ثالثاً - المبادئ التي تقوم عليها المنظمة : هذه المبادئ تستفاد من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة وهي : (أ) المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء . (ب) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء . (ج) احترام سيادة كل دولة وسلامة إقليمها . (د) حل المنازعات بالطرق السلمية . (هـ) العمل بإخلاص من أجل تحرير الأقاليم الأفريقية التي مازالت في قبضة الاستعمار . (و) التزام سيادية عدم الانحياز .

رابعاً - أحكام العضوية : تنص المادة الرابعة من ميثاق هذه المنظمة على أن لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة ، الحق في أن تصبح عضواً في منظمة الوحدة الأفريقية . ولكن يجب أن تكون الدولة بجانب ذلك مؤمنة بالمبادئ التي تقوم عليها المنظمة ، خصوصاً مبدأ عدم الانحياز ، ولا تكون الدولة تمارس التمييز العنصري ، مثل دولة اتحاد جنوب أفريقيا ، لأن هذه الدولة بالرغم من أنها من الناحية الجغرافية دولة أفريقية ، إلا أنها لا تستطيع الانضمام لمنظمة الوحدة الأفريقية لما تمارسه من تمييز عنصري ضد السكان الأصليين ، ولأنها أيضاً تعد من الركائز الاستعمارية في القارة الأفريقية . ويتم قبول الدولة بمرافقة الأغلبية المطلقة للدول الأعضاء ، بعد أن تخطر هذه الدولة الأمين العام للمنظمة برغبتها في ذلك ، ويقوم الأمين العام بإرسال نسخة من الإخطار إلى سائر الدول الأعضاء ، وترسل الدول بقراراتها إلى الأمين العام الذي يبلغه إلى الدولة طالبة الانضمام .

وتنص المادة الثانية والثلاثون من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على حق كل عضو في الانسحاب من المنظمة ، ولكنها تشترط لذلك تقديم إخطار كتابي للأمين العام ، ويصبح الانسحاب نافذاً بعد مرور سنة من تاريخ هذا الإخطار ما لم تعدل الدولة عن طلبها خلال هذه المدة .

خامساً - فروع المنظمة : أشارت المادة السابعة من ميثاق هذه المنظمة إلى الفروع الخمسة الأساسية الآتية :

١ - مؤتمر رؤساء الدول والحكومات : ويضم رؤساء الدول والحكومات أو ممثلهم ، ويجتمع مرة على الأقل كل سنة ، ويجوز أن يعقد دورة غير عادية بناءً على طلب أحد الأعضاء إذا وافق على ذلك أغلبية الأعضاء ، ويكون الاجتماع صحيحاً إذا حضره ثلثا الأعضاء .

ويختص المؤتمر بدراسة المسائل ذات الأهمية المشتركة للقارة الأفريقية ،

وله أيضا ان يعيد النظر في جميع اجهزة المنظمة وأوجه نشاطها ، ويشرف كذلك على الوكالات المتخصصة التي تنشأ طبقا لاحكام الميثاق .

ولكل عضو صوت واحد ؛ وتصير القرارات بأغلبية الثلثين في المسائل الموضوعية . أما القرارات الخاصة بالاجراءات فتصدر بالأغلبية المطلقة ، وعند الاختلاف في تحديد طبيعة المسألة ، يفصل فيها المؤتمر بالأغلبية المطلقة ، وهذه القاعدة تختلف عما هو معمول به في مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة .

٢ - **مجلس الوزراء** : يتكون من وزراء الخارجية او غيرهم من الوزراء الذين تعينهم حكومات الدول الأعضاء ، ويجتمع مرتين في العام على الأقل ، وله ان يعقد دورات غير عادية بناء على طلب احدى الدول وموافقة ثلثي الأعضاء .

ويتولى المجلس التحضير لاجتماعات المؤتمر ودراسة أية مسألة تحال عليه من المؤتمر ، وتنفيذ قرارات المؤتمر ، وتحقيق التنسيق في أوجه التعاون الأفريقي طبقا لتوجيهات رؤساء الدول والحكومات ؛ ولكل عضو صوت واحد ، وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة .

٣ - **الامانة العامة** : تتكون من الأمين العام والأميناء المساعدين والموظفين .

وعلى الأمين العام ، وهيئة الامانة العامة ، وعليهم الا يطلبوا او يتلقوا في قيامهم بواجباتهم تعليمات من أية حكومة او سلطة خارجية ، وعليهم الامتناع عن القيام بما يمس مراكزهم كموظفين دوليين مسئولين فقط امام المنظمة ويلتزم أعضاء المنظمة باحترام الصفة الدولية للأمين العام وسائر موظفي الامانة ، وهذا الحكم يقابل ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، كذلك تسرى على امتيازات وحصانات وفود الدول وممثلاتها وموظفي الامانة العامة ومقرها ، الاحكام التي سيتم دراستها بالتفصيل في القسم الخامس عند دراسة احكام الوظيفة العامة الدولية في اطار جامعة الدول العربية .

٤ - **لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم** : تنص المادة التاسعة عشرة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على انشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم ، على ان تشكل هذه اللجنة وتحديد القواعد التي تسير عليها ، يحدده بروتوكول خاص يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

ولقد أقر رؤساء الدول والحكومات في دورته التي عقدها في القاهرة عام ١٩٦٤ ، البروتوكول الذي اشترت اليه هذه المادة ، ويقضى هذا البروتوكول بان تشكل اللجنة من ٢١ عضوا يختارهم مؤتمر الرؤساء من بين نوى الكفالية الذين ترشحهم حكوماتهم ، ويكون التعيين لمدة خمس سنوات ، ويتولى مؤتمر الرؤساء تعيين رئيس اللجنة ونائبه ، الذين يتكون منهم مكتب اللجنة .

وتتولى اللجنة بنسبوية المنازعات التي تنشأ بين اعضاء المنظمة ؛ وتحال

عليها هذه المنازعات إما بواسطة أطراف النزاع ، أو بواسطة طرف في النزاع ، أو بواسطة مجلس وزراء أو مؤتمر الرؤساء .

وأشار البروتوكول الى ثلاث طرق لتسوية المنازعة بطريقة سلمية وهي الوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم .

٥ - **اللجان المتخصصة** : لمؤتمر الرؤساء ، إنشاء اللجان المتخصصة الضرورية التي تتألف كل منها من الوزراء أو غيرهم من ممثلي الحكومات ، وتباشر هذه اللجان أعمالها تحت إشراف مجلس الوزراء ، ووفقا للوائح التي يضعها هذا المجلس ، وتعتبر قراراتها ملزمة منها للمجلس .

وتنص المادة العشرون من الميثاق على إنشاء : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، ولجنة التربية والثقافة ، ولجنة الصحة والرعاية الصحية والتغذية ، ولجنة الدفاع ، ولجنة الشؤون العلمية والفنية والأبحاث .

وقد قرر مؤتمر الرؤساء عام ١٩٦٢ إنشاء لجنة تنسيق المعونة لحركات التحرير في افريقيا ، كما قرر مؤتمر الرؤساء عام ١٩٦٢ إنشاء لجنة القانونيين الأمريكيتين ، ولجنة النقل والمواصلات .

سادسا - الميزانية : تتكون من اشتراكات تقدمها الدول الأعضاء طبقا لجدول الاشتراكات المعمول به في الأمم المتحدة ، ويشترط ألا يتجاوز نصيب أية دولة عشرين في المئة من الميزانية السنوية ، ويصدق مجلس الوزراء على الميزانية التي يقوم الأمين بإعدادها .

سابعا - تعديل الميثاق وتفسيره : يشترط في التعديل موافقة ثلثي الدول أعضاء المنظمة ، وتقدم طلبات التعديل كتابيا الى الأمين العام ، ويلزم إخطار جميع الدول الأعضاء بطلب التعديل ، ثم يعرض - بعد مرور عام على هذا الإخطار - على مجلس الوزراء .

أما عن تفسير الميثاق : فإن هذا الاختصاص عهد به الى مؤتمر الرؤساء ، الذي يفصل فيه بأغلبية الثلثين .

ثامنا - اللغات المستعملة في أجهزة المنظمة : هي اللغات الأفريقية ، واللغتين الانجليزية والفرنسية . ومقرها عاصمة النيجيريا انيس اباجا .

تاسعا - مشاكل الحدود : من أهم مشاكل العلاقات الدولية بين الدول الأفريقية ما خلفه الاستعمار الأوروبي من مشاكل الحدود بين غالبية الدول الأفريقية بعد الاستقلال .

مرت القارة الأفريقية بعد استقلالها بأدق مراحل نضالها ، وبالرغم من استقلال الدول الأفريقية ، إلا أن القارة بأسرها تقترض الآن لمحاولات استعمارية جديدة تهدف الى تطويقها من الجنوب الى الشمال بقصد إعادة استعمارها ، ففي جنوب القارة الأفريقية خلق الاستعمار دولة جنوب أفريقيا العنصرية ، ودارت في شمالها اعتداءات مسلحة على مصر كان آخرها اعتداء إسرائيل سنة ١٩٦٧ واحتلال سيناء .

أضف الى ذلك ممارسة الاضطهاد والفرقة العنصرية ضد المواطنين

الأمريكيين في اتحاد جنوب أفريقيا ، ويعد ذلك استرقاقا مستترا من نوع جديد ، يجعل أبناء أفريقيا - في قارتهم - في ظروف لا تختلف إلا في الاسم ، عن ظروف الرق القديم .

كما نجده قبل أن ينسحب من منطقة ما ، يعمل على تجزئتها الى دويلات صغيرة لا تستطيع كل منها أن تقوم وتحمل أعباء الاستقلال وحدها فتضطر الى أن تمد يدها اليه ، وتستمر العلاقة الاستعمارية قائمة لكن تحت ستار جديد .

وقد نجح الاستعمار - وصولا الى هذا الهدف - في إثارة العديد من الصراعات السياسية داخل كثير من البلدان الأفريقية ، مستغلا في ذلك الروح القبلية السائدة ، وكثرة أعداد القبائل التي تسكن البلد الواحد ، وما يصاحبه من تعدد اللهجات والأنظمة ، وبدائية الحياة الاجتماعية ، كما هو حاصل بين السودان وجاراتها ، وأحيانا بين مصر وجاراتها ، وأخيرا نزاعات ١٩٨٩ بين السنغال وموريتانيا والمغرب وجبهة البوليساريو ، والسودان وجيرانه ، وليبيا وتشاد ، والصومال والحبشة وليبيا .. إلخ وقد تحولت هذه المنازعات الى حروب في أحيان كثيرة كما شهدت العلاقات بين ليبيا وتشاد أزمة مسلحة مازالت تنذر بالخطر على الرغم من الانفراج الذي شهدته عام ١٩٨٩ هذا الى جانب مشكلة الديون التي تجعل الدول الأفريقية في حالة شبه إفلاس ودمار اقتصادي .

عاشرا - غياب الديمقراطية الحقيقية أهم مشاكل أفريقيا وسبب خلفها وضعف منظماتها مثل جامعة الدول العربية : ولقد صرح السكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية لشئون أفريقيا التابعة للأمم المتحدة في ١٢/٥/٨ ، أن الاستثمارات والتنمية لن تزدهر في أفريقيا طالما ظلت موطنا للصراعات الداخلية والحروب الأهلية ، وأعمال التخريب والتدمير الذاتية للثروات الأفريقية مثل أنجولا وزائير وليبيريا ورواندا . وناشد الحكومات الأفريقية وقف تبديد الأموال على شراء الأسلحة ، وخفض أو إلغاء الاتفاق العسكري ، لأن أفريقيا في حاجة الى ٩٥٠ مليار دولار لإخراجها من الفقر منها ٤٩٠ مليار لدفع ديونها . كذلك كتبت المذكورة نجوى الفوال في ١٢/٦/٨ أنه : مع اقتراب القرن العشرين من نهايته ، تبدو القارة الأفريقية في صورة شديدة القتامة .. فبرغم تضاعف المد التحرري في القارة وتنامي الروح القومية خلال الستينيات ، وخصول الدول الأفريقية تباعا على استقلالها ، إلا أن الحكم الوطني في أرجاء القارة المختلفة قد ألحق بها أضرارا تجعل غالبية دولها ضمن الدول الأقل نموا في العالم . وبدلا من أن تستكمل النخب الحاكمة - مدنية وعسكرية - مسيرة التحرر والتنمية ، سقطت معظم الدول الأفريقية فريسة لانتهازية الطبقة الحاكمة ونفعتها وحرصها على مصالحها القوية الضيقة على حساب مصلحة شعوبها ، في الوقت الذي ربطت فيه نفسها بمصالح الاستعمار الجديد .. في سبيل بقاءها لأطول فترة ممكنة على مقعد

السلطة . وقد توالى منذ بداية التسعينات نماذج وصور الطاغية الأفريقي الذي يرفض النزول عن الحكم .. وحينما يرحل يترك بلاده على درجة عالية من الدمار والتناحر العرقي والتبلى ، وهي حالة أسوأ مما وجد الاستعمار عليها القارة عند تقسيمه لها في مؤتمر برلين ١٨٨٤ « (١) . والواقع ان معظم نظم الحكم الأفريقية كما جاء في احصائية للأمم المتحدة هي عسكرية قامت على تدخل الجيش ، واستمرت متتالية ومؤبدة ، من ذلك نشر زائير التي تعيش أوضاعا متفجرة ، حتى ان الغرب مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبلجيكا يطالب موبوتو في ١٣/٧/٩٢ بنقل كل سلطاته الى الشعب ، وقالت الدول الثلاث في بيان مشترك أعلنته وزارة الخارجية الأمريكية ، انه الطريق الوحيد لاحتواء التطورات الخطيرة في زائير ، وقد سئل موبوتو عما اذا كان راغبا في السلطة بعد رئاسة دامت نحو ثلاثين عاما ، فأجاب بأنه متعطش إليها ! والوضع مماثل في نيجيريا ، حيث الخلافات بين المدنيين والعسكريين الراغبين ببقاء الحكم في أيديهم الذي استمر ٢٣ عاما من عمر نيجيريا المستقلة منذ ٣٣ سنة ! والمسؤولون العسكريون هم الذين يتحكمون في مقادير الدولة حتى ان الرئيس بابانجيديا يفرض في ١٢/٦/٩٢ حظرا على الزعماء السياسيين الدخول في انتخابات الرئاسة باستثناء اثنين من أصدقائه ، وفرض حظرا على الأحزاب السياسية ، وأنشأ حزبين من أصدقائه الأغنياء سمح لهما بالترشيح لرئاسة الجمهورية ! ونقرا في ١٢/٦/٩٢ ان رئيس نيجيريا قرر عدم اعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية لأنها لا تتفق معها توقعه ! ، ويعلن في ١٢/٦/٩٢ وقف عملية نقل السلطة الى المدنيين حماية للشرعية ! وفي ١٢/٦/٩٢ عن انتخابات جديدة وضع شروطا صارمة للمرشحين وقمّر الترشيح على الحزبين اللذين أنشأهما الجيش ! ، مما حدا ببعض المراقبين للكتابة في ١٢/٧/٩٢ ان : نيجيريا على طريق الكارثة ، بعد ان سادت شوارعها الفوضى والمظاهرات وتناثرت جثث المئات في أعنف مناخ يقيم على نيجيريا منذ قراز الرئيس النيجيري الغاء نتائج الانتخابات الرئاسية .

حادى عشر - هذه الأوضاع الأفريقية المزرية والتي لا تختلف عن أحوال جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامى ، دفعت الأستاذ عاطف الفهرى في ١٢/١/٩٢ ان يكتب تحت عنوان أفريقيا .. وسياسات خراب الديار : هل تخيل احد ان تتعالى صيحات في بلاد تطالب بالاستعمار والتدخل الأجنبى .. صيحة الحرية اختفت في بلاد واختلطت بحشرة الموت الضحايا الذين ينادون المستعمرين لاتخاذهم من حكامهم الوطنيين ! في ليبيا تداءات للولايات المتحدة لاتخاذهم ، في زائير أصوات تنادى أمريكا لتخلصهم من حكامهم ، لاحظ ان أمريكا التي مكنت موبوتو من حكم زائير وثبتت أركانه ، وفي العراق والصومال ..

(١) يضاف لما سبق مسألة الصومال مع سياد بوى الذى حكى عن ككتوريا ونهب مواردها ، وأزمته المعاصرة مع الولايات المتحدة تحت ستر الأمم المتحدة ، وأهدافها المشبوهة ، مما يحتاج لدراسة متخصصة .

لماذا صارت الدولة على ايدي القوار القاصلين الوطنيين جحيا لا يطلق ،
واين الثراء الذي تسلمه الوطنيون من الاستعمار .. معظم افريقيا كانت
غنية بالثروات الطبيعية فاستحال كل ذلك بعد ٢٠ عاما من الاستقلال الى
مقر وقبور ومجاعات واحيانا خراب .. من بين ٥٢ دولة افريقية ، اخضعت
حوالي ٤٠ دولة لنظام الحزب الواحد .. ومن القادة من قدر له ان يبقى
في الحكم مدى الحياة ، ومنهم من اطع به في انقلاب .. الثروة إذن ليست
وحدما التي تسلمها حكام في القارة في ايام الاستقلال الاولى ، والتي بددت ،
ضاع ايضا الكيان الإنساني والكرامة الوطنية والحرية ، وكان أقصى ما يصيب
الإنسان ان يضيع منه الأمل .. إن ما تفعله امريكا الآن في افريقيا انها تساهم
في خلاص البقوض من مازق هي التي ساهمت أصلا في ايجاده . ولذلك يصدق
مقد رئيس اريتريا للمنظمة ، نشر في ١٣/٦/٢١ وجاء به ضرورة العمل الأمريقي
المشترك للتخلص من المشاكل المتعددة التي تواجهها القارة ، والاستفادة
من أخطاء الماضي .. ! إن منظمة الوحدة الأفريقية ناضلت من أجل الأهداف
السلامية والوحدة والتنمية وحقوق الإنسان ، إلا انها فشلت في ان تعمل
بطريقة جادة من أجل التطبيق الدقيق لكل هذه الأهداف . وقد انكرت المنظمة
في الماضي حق اريتريا في عضوية المنظمة .. »

الثاني عشر - وكما تعاني افريقيا قاطبة من التدهور الاقتصادي ، فالحال
يتطابق بالنسبة للمنظمة ، منها هو اميتها العام يعلن في ١٢/١١/٢٦ أن المنظمة
على وشك الانهيار ، كجائحة الدول العربية ايضا ، ويؤكد في ١٣/٦/٢١ ،
وتعلن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا في ١٣/٦/٢١ أن افريقيا تعد
المنطقة الوحيدة التي تعاني من انخفاض الدخل ، وأن عبء المديونية يستغرق
٥٠٪ من خضيرة صادراتها ، وذلك بالرغم من قرار قمة ٩١ إنشاء السوق
الافريقية المشتركة والتي لن يكون مصيرها أفضل من السوق العربية المشتركة
أو الإسلامية المشتركة ، ومع ذلك نجد المنظمة التي اعتمد مؤسستها قاعدة
الاجتماع في مقرها ، حيث تتحمل كل دولة تكاليف وفندا ، تتحرف عن هذه
القاعدة التي تتفق مع الأزمة الاقتصادية لتأخر توليها ، وتفقد اجتماعات
اجتماعها في مواعيد الدول الاعضاء ، ويكون الاجتماع شبه مهرجان حيث يصل
عدد المشاركين فيه الآلاف ، أكثر من اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ،
وهو إصراف لا تعرفه حتى اجتماعات المنظمات الأوروبية الغنية ولا باتس
ايضا من عقد قمة لسيادات رؤساء الوفود الأفريقية ! ولقد وصفت الاستاذ
صلاح مشور في ١٢/٧/٨ « علينا ان نضع في الحسبان ترتيبات ٢٥ رئيس
لدولة و ١٦ رئيس وفد ، ونختار ٥٠ وزيرا وأكثر من ثلاثة آلاف مرافق ،
واجراءات وصولهم وسفرهم وإقامتهم وتغذيتهم ، وتلبية الطلبات الخاصة
والاتصالات وزيارات السيدات فرمات الرؤساء والمرافقات للاستقواق ،
ووجبات الطعام .. » وهو مهرجان بدأ في ١ حتى ١٢/٦/٢٠

القسم الرابع منظمة المؤتمر الإسلامي

أولا - نشأة المنظمة : بناء على دعوة الملكة العربية السعودية ، انعقد في جدة في ٢٩ فبراير - ٤ مارس ١٩٧٢ مؤتمر ضم ممثلين عن ثلاثين دولة إسلامية ، انتهت أعماله بالتوقيع على ميثاق المؤتمر الإسلامي ، جاء في مقدمته أن « ممثلي الدول الأعضاء مقتنعون بأن عقيدتهم المشتركة تشكل عاملا قويا لتقارب الشعوب الإسلامية وتقاربها وتضامنها .. يقررون الحفاظ على القيم الروحية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة في الإسلام ، والتي تظل عاملا من العوامل الهامة لتحقيق التقدم بين أبناء البشر » .

ثانيا - وتهدف المنظمة الى : ١ - تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء . ٢ - تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه . ٣ - دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها . ٤ - دعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل . ٥ - دعم التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية . ٦ - تعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى . ٧ - محو التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار .

ثالثا - وأهداف المنظمة تدر حول : ١ - المساواة الكاملة بين الأعضاء ، ٢ - واحترام سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها . ٣ - الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها . ٤ - الجبل المبلى للمنازعات . ٥ - احترام حتى تقرير المصير . ٦ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

رابعا - والعضوية في المنظمة : بدأت بثلاثين دولة وأصبحت الآن إحدى وخمسين ، وتأخذ بمعيار التفرقة بين الأعضاء المؤسسين والمنضمين كما فعل ميثاق الأمم المتحدة في المادتين ٣ ، ٤ ، وتقريبا بذات الأسس التي الذي اعتمدته الأمم المتحدة . فالعضوية الأصلية في المنظمة للدول التي اشتركت في مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات بالرباط ، ومؤتمر وزراء الخارجية في جدة وكراتشي والموقعة والمصدقة على الميثاق . ويحق لكل دولة إسلامية أن تنضم الى المنظمة باتباع إجراءات محددة : ١ - التقدم بطلب يتضمن رغبتها الالتزام بأحكام الميثاق . ٢ - موافقة مجلس وزراء المنظمة على الطلب بأغلبية الثلث . ويجوز للدولة العضو الانسحاب بناء على إخطارها الأمين العام للمنظمة برغبتها ، ويشترط لذلك وثاؤها بالتزاماتها المالية حتى نهاية السنة المالية المقدم خلالها طلب الانسحاب ، ويتولى الأمين العام تبليغ طلب الانسحاب الى الدول الأعضاء .

خامسا - والمنظمة أجهزتها التي تعبر عن إرادتها ، وكانت ثلاثة وبذلك توافرت فيها قاعدة الحد الأدنى للتنظيم الداخلي ، وهي قاعدة أساسية

للاعتراف بالمنظمة ، وتميزها عن النظم الدولية التي لا يصدق عليها وصفية المنظمة من الناحية القانونية الدولية : ١ - مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات ، وهو الجهاز الاسمي للمنظمة ، ويجتمع كلما اقتضت ذلك مصلحة الامة الإسلامية ، ويدعى للاجتماع بموجب توصية مجلس وزراء المنظمة بأغلبية الثلثين . ويختص : برسم السياسة العامة للمنظمة ، والقضايا العليا التي تهم العالم الإسلامي . ٢ - مجلس وزراء خارجية المنظمة ، ويجتمع مرة على الأقل كل سنة في دورة عادية ، ويعقد دورات غير عادية عند الحاجة بناء على طلب الأمين العام وموافقة ثلثي الأعضاء ، ويختص بتنفيذ سياسة المنظمة ، والمسائل المالية والتنظيمية والإدارية ، وتصدر قراراته بأغلبية الثلثين . ٣ - الأمانة العامة للمنظمة ، تتكون من الأمين العام وثلاثة أمناء مساعدين ، ويعين الأمين العام لمدة عامين قابلة للتجديد مرة واحدة . وتستعين الأمانة بعدد من الموظفين الذين تتوافر فيهم الكفاءة الممتازة ، ويراعى في اختيارهم التمثيل الجغرافي ، وتنقسم الأمانة العامة الى إدارات متخصصة من بينها : الإدارة المالية والاقتصادية لخدمة السلام العالمى وإعداد الدراسات الاقتصادية والمالية للدول الإسلامية والإشراف على البنوك الإسلامية وصندوق الجهاد لنصرة الفلسطينيين . . الخ وتم إنشاء البنك الإسلامى ووكالة الأنباء الإسلامية .

سادسا - ويلاحظ على ميثاق هذه المنظمة انه : ١ - قد تأثر الى حد كبير بميثاق جامعة الدول العربية ، حيث نجد الجهاز العام الدائم في الحالتين هو مجلس وزراء المنظمة ، أما الجهاز الأعلى وهو مؤتمر القمة ، فلم يرد له ذكر في ميثاق جامعة الدول العربية ولكنه الآن أصبح من أجهزتها بعد أن تكررت اجتماعاته ، مما أفضى قاعدة عرفية أدخلت تعديلا لها في التنظيم الداخلى لجامعة الدول العربية . فحين أنه قُيِّم ينص صريح في منظمة المؤتمر الإسلامى مع جسم الأغلبية بالنص المبرمج وجعلها الثلثين . وهو أمر محل خلاف في مؤتمرات القمة العربية . مما أدى الى فشل آخر دورة عقدها بالقاهرة في أغسطس ١٩٩٠ بعد غزو العراق للكويت كما بينا ذلك عند دراسة الأمن القومى العربى . ويعتبر الأمر في المنظمين صعب مشترك قد يكون خطيرا وهو عدم تحديد وانتظام دورات مؤتمر القمة ، مما يضعف من فاعلية المنظمين ، لان الاعتقاد يتطلب موافقة أغلبية الدول الاعضاء ، مما يفسح لتحكم الكتلات بين الدول الامضاء في انعقاده ، بل وإفشاله في حل المسائل المصرية التي تهدد المنظمة وتشل فاعليتها . ولكن الاجدر ان تجتمع القمة العربية وأيضا الإسلامية في دورة عادية سنوية حتى يبقى التضامن بين اعضاء المنظمين عند قمته ، مما يؤثر في تماسك المنظمة وفاعليتها ، وهذا ما اخذت به منظمة الوحدة الافريقية . ٢ - ليس لكل من جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامى جهاز قضائى حتى الآن ، بالرغم من الدراسات واللجان التي شكلت داخل المنظمين للنظر في إنشاء محكمة

العدل العربية ومحكمة العدل الإسلامية ، مع أهمية قيام هاتين المحكمتين لمنع تطور الخلافات والمنازعات العربية والإسلامية الى حروب كما حصل في النزاع العراقي الكويتي ! وهذا الاغفال يرجع في رأينا الى ان التفور من الرقابة القضائية سمة بارزة من سمات الدولة على هذين المستويين ، نظرا نظرا لطبيعة نظم الحكم في هذه الدول ، وعدم استكمال المعايير الموضوعية المعاصرة للدولة ١ ٢ - جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي من أكثر المنظمات الدولية تخطا في مجال حماية حقوق الإنسان حتى الآن ، على الرغم من التراث الإسلامي الأصيل ، الذي سبق سائر المحاولات المعاصرة على المستويين العالي والاقليمي ، كما شرحنا ذلك تفصيلا في دراستنا لحقوق الإنسان ، فلم تبرح كلتا المنظمتين حتى الآن ، مرحلة اعلانات حقوق الإنسان المجردة من الفاعلية ، وهذا أيضا مردّه طبيعة الدولة ونظم الحكم السائدة في العالمين العربي والإسلامي . ٤ - اخطر مشكلة تواجه منظمة المؤتمر الإسلامي ، الآن التآمر العالمي - المدموم من المنظمات العالمية - ضد المسلمين ، وخطرها على الاطلاق إبادة المسلمين في البوسنة والهرسك ! .

سابعاً - رعاية المسلمين (١) : ١ - علينا ان من اهداف قيام هذه المنظمة رعاية المسلمين في أنحاء العالم . ولقد سبق الإسلام القوانين الوضعية الوطنية والدولية في احترام الإنسان في معتقداته وحقوقه وامواله ، وكانت التعاليم الإسلامية على مدار التاريخ ملاكاً وملجأ آمناً للهاربين بدينهم من الاضطهاد ، من اليهود وسائر الديانات . وترك ذلك للمسفر ويلفورد هومنان مراد الدبلوماسي الألماني الذي أسلم سنة ١٩٨٠ في كتابه « يوميات مسلم ألماني » . يرى هومنان ان الإسلام استطاع حماية نفسه ومقلومه أي محاولات من الغرب للفتنة عليه ، سواء خلال فترة التبع الاسباني أو الحكم الثمولي النشوي . ولقد صمد الإسلام أمام الضغوط التي تعرض لها في الغرب على مدى سنوات طويلة لان الغرب لم يترك ان يختار هذا الدين عن طريق معاصرة القرآن وإغلاق المؤسسات الدينية واعتقال رجال الدين قد فشلت لسبب بسيط ، هو ان مر قوة المسلمين تكمن في استقلاليتهم ، وتنوع شعائهم ، وانعدام الوسيط بين المسلم وخالفه مما جنب المسلمين هيئة الاقطاع الديني الأوروبي في العصور الوسطى . هذا الإسلام شرحه هومنان في محاضرته في بروكسل عام ١٩٨٤ في مقر حلف شمال الاطلسي ، حضره كبار المسؤولين عن الاعلام في وزارات الدفاع بالدول الاعضاء ، جاء بها : ان الجيل الجديد معظمه من المثاليين ،

(١) ملاحظة هامة : جميع الجرائم الدولية المشار اليها في الصفحات ٩٨ - ١٢٠ من هذه الدراسة ، يتعرض لها الآن المسلمون في العالم خاصة في البوسنة والهرسك .

بل الاخلاقيين الذين يرفضون القيم المادية للحضارة الغربية ، ووصلهم بلقمتهم يعيشون في ضياع تام بعد ان فقدوا الثقة في تطبيق الديمقراطية ، وفي سر المؤسسات الشرعية لدولهم ، وفي السلطة العامة . وهكذا شخص الاعراض المرضية التي ستؤدي الى انهيار الحضارة الغربية .. ووضح ان الاسلام هو الدين الوحيد الذي يستطيع جذب الشباب اليه ، لما يحمله من صفات واقية ضد كل مساوئ المادية ، وذلك لاهتمامه بالإخلاء بين الناس ، ورفضه الطبقية الدينية .

٢ - ولكن كما بين الأستاذ سلامة احمد سلامة بتاريخ ١٠/٦/٩٢ ان « اكثر ما يؤخذ على الشعوب الإسلامية انه لا توجد دولة واحدة نجحت في إقامة نظام ديمقراطي بالمعنى الصحيح ، مما حمل الكثيرين على القول بان الإسلام هو السبب ، وان معظم الحركات الإسلامية دعوية إرهابية معادية للديمقراطية . واما الجانب الآخر من الأسباب التي تسببت صورة الإسلام في الغرب ، فيمكن في التغييرات التي طرأت على الأوضاع العالمية وحاجة الغرب الصناعي الى السيطرة على منابع البترول . ولم يكن غريباً ان تظهر سياسات معلنة على لسان وزير الداخلية الفرنسي الذي سن قانوناً تعهد به المهاجرين العرب والمسلمين تعديداً . والتصريحات التي أدلى بها حفيد الاستعمار ونستون تشرشل ، الذي اعتبر الطغوس الإسلامية خطراً يهدد نسيج المجتمع البريطاني واستقراره ، واشتمزازه من ارتفاع ما يسمى بالخطر الأخضر ، ويوضحه الكاتب في ٢١/٥/٩٢ : في المقال الاول الذي نشره في مجلة فورين ائيرز تساعل ليون هادار من حقيقة ما يتردد عن الخطر الأخضر ، الذي يمثل في الحركات الإسلامية المتطرفة ، بعد ان انتهى الغرب من الخطر الأحمر « الشيوعية » ويرى انه يستند الى منطلقات ومفاهيم خاطئة .. ومجمل هذه النظرية التأميرية عن الإسلام ، بما في ذلك تهجير المركز التجاري في نيويورك ، والحرب الأهلية في السودان ، وإصدار أمريكا في ١٨/٨/٩٢ قراراً بوضع السودان على قائمة الارهاب لينضم بذلك الى سوريا والعراق وليبيا وايران .. الخ والائتسطة الارهابية في مصر والجزائر وتونس ، وتليد العالم الإسلامي لمسلمي البوسنة .. ويقول الكاتب ان ترويج هذه النظرية والاتصاف ورائها بفكرنا بأساليب الحرب الباردة . وحين يتم اتخام تعبير « الأصولية الإسلامية » في هذا الهبتي ، لنضم حركات وأنشطة لا رابط بينها ، فان صورة التآمر تبدو واضحة لدفع أمريكا الى حرب ضد الإسلام !! ويرى ليون هادار : ان ثمة قدراً كبيراً من التفاهل يخفي وراءه دفاعاً عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط ، لتأمين الهيمنة الأمريكية واستمرار سيطرتها على النفط . ويرى ان هناك تناقضاً عميقاً بين المشروع الأمريكي لتشر الديمقراطية في العالم ، وبين مشروع الإسلام الأمريكي في الشرق الأوسط ، إذ يدرك صانعو السياسة الأمريكية ان الحكومات المنتخبة بالأساليب الديمقراطية والتي

لستند الى تأييد شعبي - إسلامية كانت او غير إسلامية - تكون في العادة أقل خضوعاً لرغبات أمريكا ومطالبها . ومن هنا تنشأ هذه الحلقة المفرغة : مساندة أمريكا للأنظمة السلطوية .. واحكام أمريكا عن تأييد فكرة الإصلاح السياسي والديموقراطية في المنطقة » . كذلك تتسائل جوديث ميلر في مقال لها منشور في مجلة « فورين أفيرز » عن موقف أمريكا من الجماعات الإسلامية التي تدعو الى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية الحزبية مثل حزب النهضة في تونس ، والانقاذ في الجزائر والإخوان المسلمين في الأردن ؟ إن واشنطن تعارض هؤلاء الذين يستخدمون العملية الديمقراطية للوصول الى الحكم والبقاء فيه بهدف التسلط والسيطرة .. ولكن أين في العالم العربي من يفعل غير ذلك « ١٢/٦/٨ » .

٢ - وقد شهدت المدن الألمانية ومزارات حملات الاعتداء على الأتراك المسلمين الذين يمثلون اكبر أقلية اجنبية في ألمانيا . ويرى الدكتور أحمد محمود الخليفة (١٢/٨/٩١) الرئيس العام للمراكز الإسلامية في ألمانيا إن القضية ليست اقتصادية فقط بل هي كينية في المقام الأول ، ضحاياها العناصر الضعيفة في المجتمع ، واضعف هذه العناصر الأجانب ، واضعفهم الأجانب هم المسلمون لانعدام الحماية لهم ، بالإضافة الى ان وسائل الاعلام الغربية واهل السياسة دائرو الحديث عن الإسلام سلبيًا .. وإن الحملة الاعلانية ضد الإسلام نعم أوروبا . وفي اول يونيو ١٩٩٢ قرأنا للكتاب الانجليزي الاصل روبرت برنلت ، عنوانه اصول التكوين الأوروبي الحديث : الفتوحات ، الاستعمار . ويرى انه في فترة القرون ١١ - ١٤ التي تعرف بالقرون الوسطى ، اتخذت أوروبا من ناحية الشكل والدين واللغة ، وارتكبت لاسبانيا سياسة التطهير الدموي ضد المسلمين ، وظهرت على ايدي الفزاة الأوربيين الغربيين نواة ما يسمى بالفتنصرية البيولوجية في المستعمرات ، التي تعد السبب الرئيسي لما يعرف الآن بالصراعات العرقية . كذلك طرح صمويل هانتنغتون Huntington الأستاذ بجامعة هارفارد الأمريكية دراسة مخوِّرها صراع الحضارات ومواجهة بين الأديان ، جاء به انه يسقط الاتحاد السوفيتي ، ظهر الصراع واضحاً بين العالم الغربي المسيحي والحضارة الإسلامية وهو صراع يرجع الى ١٢٠٠ سنة ، عندما حاول المسيحيون بعد ظهور الإسلام فرض سيطرتهم على الأراضي المقدسة فيما عرف بالحروب الصليبية ، وبالرغم من هزيمتهم ، غانهم ظلوا على ماطلهم حتى واثتهم فرصة انهيار الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى فعادوا : فاستولت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا على شمال افريقيا العربي ووادي النيل ، وبلاد الشام ، والخليج العربي ، وزادت حدة الصراع بين الغرب والإسلام بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمكاسب التي حققتها الغرب بعد حرب الخليج ، خاصة في البوسنة ، والبانبا وبلغاريا ، وبين الارمن والآذار ، وتجسد أيضا في القسوة التي عاين بها الضرب العراقي بعد حرب الخليج ، وجنوب

السودان .. الخ ، ويؤكد المؤلف تضخم الطابع الديني الذي بدأ يسيطر على الصراعات الإقليمية ، كبديل للصراع الأيديولوجي الشيوعي . وهناك أيضا كتاب الحرب الباردة مؤلفه الأمريكي مارك يورجسماير . ويرى الأستاذ محمود عبد المنعم مراد (الوند ١٢/٧/٢٩) ، أن هذا المؤلف الذكي أراد أن يبعد عن نفسه شبهة التعصب ضد الإسلام ، فلم يصور الصراع القادم الحالي ، على أنه صراع بين الإسلام والمسيحية أو اليهودية أو مختلف الأديان الأخرى . ويتساءل المؤلف : هل هناك إمكانية للتعايش بين القوميات الدينية أو النظم السياسية الدينية ، وبين العالم الغربي ؟ ويرى أن الديانة الوحيدة التي لها آثار ومضاعفات جيوسياسية هي الصحوة الإسلامية الممتدة من شمال غرب أفريقيا حتى جنوب غرب أوروبا ، ومن الشرق الأوسط وآسيا الوسطى حتى ماليزيا والفلبين ، والحركة الإسلامية مصدر قلق لأسباب ثلاثة : الأول : المساحة الجغرافية للعالم الإسلامي ، والتي تضم أكبر مخزون عالمي للبترون ، والثاني : أن الإسلام أكثر من أي ديانة أخرى ، تقوم عقيدته على الغزو والفتح (وهكذا يشوه المؤلف الحقيقة) ، والثالث : أن الإسلام يقوم على ميراث طويل من القوانين الدينية التي حاولت التلاؤم مع احتياجات العصر الحديث .. تلك هي الأفكار الرئيسية التي عرضها صاحبها في كتابه « الحرب الباردة الجديدة : القومية الدينية تواجه الدولة العلمانية » ولما عليها اعتراضات كثيرة تتصل بأهداف هذه الحرب الباردة الجديدة التي تحولت فعلا إلى حرب منخنة كما في العراق والبوسنة .. ولما الحق كل الحق في أن نتشكك فيما يقوله الغربيون وما يقصدونه قصدا ، إضافة إلى ما قد يرتكبونه من خطأ نتيجة جهل ، وخاصة فيما يتعلق بنظرتهم إلى الإسلام .. وهناك مؤلف الدكتور نور مصالحة ، وهو فلسطيني ، ومنوانه : طرد الفلسطينيين وفكرة الترحيل الجماعي في الفكر السياسي الصهيوني ١٨٨٢ - ١٩٤٨ ، وهو من مطبوعات معهد الدراسات الفلسطينية بواشنطن عام ١٩٩٢ ، ويكشف فيه أنه قبل وأثناء حرب ١٩٤٨ قام الإسرائيليون بطرد نحو سبعمائة وخمسين ألف فلسطيني ، وكان حاييم وايزمان يحلم بأن يرأس دولة يهودية العرق والأرض ، ووسيلتهم لذلك التطهير العرقي ، ولم يحفلوا بقرارات الأمم المتحدة ، كما أن هذه المنظمة لم تعاقبهم ولو مرة واحدة ، وما زالت إسرائيل تمارس هذه لسياسة ومن أمثلتها المبعدون الذين قرر مجلس الأمن بالاجماع عودتهم ، كما شرحنا ذلك ، ولكن أسدل الستار على القرار بالاتفاق بين أمريكا وإسرائيل ، وفي المقابل يصرود اليهود من جميع بقاع الكرة الأرضية إلى إسرائيل ، وينكر هذا الحق على الفلسطينيين أصحاب الأرض . وتعلق صحيفة الجارديان البريطانية على هذا الكتاب : إنه باستعراض جزء من تاريخ الفكر الصهيوني والاستعدادات لإقامة دولة إسرائيل ، نجد أن عملية الطرد ليست وليدة ظروف غامضة أو هي مفاجئة ، بل هي تنفيذ لخطط وضعت قبل سنوات .. ونفذت هذه الخطط على مدى

ما يقرب من خمسين عاما . والان يهدف الترحيل الى الحسم الكبير وهو تهويد الارض الفلسطينية بنسبة مائة في المائة . ويمكن وصف المخطط الصهيوني بأنه عملية تطهير عرقية بطيئة لا تختلف عن تلك التي تحدث الآن في البوسنة « ١٢/١/٢٦ » .

٤ - ولقد تجسدت الآن الافكار والمشاريع الغربية في مأساة المسلمين في البوسنة والهرسك ، والتي انماضت في شرح احوالها وجرائمها ومسائل الاعلام الغربية اكثر من وسائل الاعلام العربية والإسلامية ، ووقفت أوروبا تدعى الحماية للمسلمين وتظاهرها أمريكا ، والأمم المتحدة ، في حين كان المقصود تمكين الصرب أولا ثم تحالفهم مع الكروات أخيرا ، في القضاء على المسلمين ، ودولتهم كما عبرت عن ذلك الوثيقة البريطانية التي أشرنا إليها في القسم الثاني من دراستنا ، وانتهى الأمر بإرغام المسلمين على قبول التقسيم واعطائهم وهم يمثلون ٦٠٪ من الشعب ما يتبقى على مائدة الصرب والكروات بما قد لا يتجاوز من ٢٠٪ من مساحة الإقليم ، ولقد كان الوسيط الأوروبي لورد أوين صريحا مندبا طلب من المسلمين في مفاوضات جنيف الدائرة منذ يوليو - أغسطس ٩٢ ان يأخذوا بعين الاعتبار الأمر الواقع المتمثل في السيطرة الصربية والكرواتية ، تملأها كما فعلت إسرائيل دائما ، ناسيا أو متعمدا ، ان هذا الأمر الواقع سيهبط حظر السلاح على المسلمين فقط ، وتعهد الأمم المتحدة وأمريكا وحلف شمال الأطلسي عدم التدخل لفرض قرارات الشرعية الدولية (١) ، والمقارنة مأسوية للغاية بين هذا الوضع وبين التجبر والاذلال الذي باشره الغرب منوها من الأمم المتحدة ضد العراق وليبيا بل والصومال ، كذلك فان الوصول الى هذه النتيجة تعد إذلالا للمسلمين وحكوماتهم ومنظماتهم ! وقد عبر عن هذا التردى غيما يسمى بالشرعية الدولية ، الأستاذ محمد سيد أحمد في ٩٢/٦/٣ « يرمز الكروات لعالم الجرمان ، والصرب لعالم السلاف ، والبوسنيون للمسلمين ... وهكذا يرمز اتفاق مجلس الأمن بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبعض أممات حوض أوروبا لاتحاد العالم المسيحي في البوسنة ضد عالم الإسلام ، وما يشعر بأننا لسنا بصدد هفوة أو مجرد حادث عارض ، هو أن الاتفاق ينطوي على تحول مفاجيء من الدفاع عن مسلمي البوسنة بوصفهم ضحايا الى مكافأة الصرب بوصفهم معتدين . ولا يتمثل خطر الاتفاق على « التقسيم »

(١) في ٩٢/٩/٧ أعلن رئيس البوسنة من منبر مجلس الأمن ، أن « المجلس لم يفعل شيئا لصيانة سيادة واستقلال دولته ، بل سلب المسلمين حقهم الشرعي في الدفاع ، بفرضه الحظر على تسليحهم ، وترك المسلمين في معسكرات الاعتقال للابادة » ، وفي مقابل ذلك نصحه الرئيس الأمريكي في ٩٢/٩/٨ بمعاودة التفاوض ، وحيث أن مستضمن أمريكا تنفيذ ما يفرضه الصرب والكروات على المسلمين !!؟

في مجرد أنه يشكل سابقة في تشجيع العدوان ، والعدول عن مهمة رده
دون إبطاء ، ولا في أنه يقتصر الوجود الإسلامي في البوسنة على « ملاذات
آمنة » هي في نهاية الأمر « جيئوهات » تتوقف الحيلولة دون تعرضها لمذابح
دورية متجددة على دعم عسكري دولي مشكوك في فعاليته ، بل يحمل
فوق ذلك ما هو أبعد دلالة ، فقد دأب مسئولون اسرائيليون ومعهم اقطاب
غربيون على اتهام الإسلام السياسي الراديكالي بأنه هو المبادر بمناطحة
الغرب والمضي الى الاصطدام معه ، وما نحن نشهد بشأن البوسنة مبالغة
من قبل الغرب لا يكتنفها غموض في التحرش بالإسلام .. » . ولقد تحدثت
مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة عن محنة المسلمين في البوسنة ،
كما لم يتحدث سيلي مسلم .. قالت : بعد عام كامل من الفشل الذريع في
وقف المذابح التي يمارسها الصربون ضد المسلمين ، فلابد من عمل شيء
ضد سياسة القتل الاجرامي التي تغض أوروبا البصر عنها .. إن الحزن
يملا قلبي من هذه المأساة ، وأنها تقترح ان توجه الامم المتحدة إنذاراً للصرب
مقرونا بهلة محددة ، ثم يسمح لطائرات حلف الاطلسي بضرب الاهداف
العسكرية . ومطالبت برفع الحظر عن تسليح المسلمين لتمكينهم من الدفاع
عن أنفسهم . ولا تستطيع قوات الامم المتحدة حمايتهم لأن هذه القوات
تحولت الى اداة لتنفيذ مخططات الصرب وخططهم العسكرية والسياسية .
الاستاذ سلامة احمد سلامة ١٨/٤/٩٢ ، وايضا في ١٢/٥/٩٢ يرى ان
« خطة السلام التي طبختها الدول الخمس أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا
واسبانيا لا تعنى في الواقع العملي اكثر من إقامة « جيئو إسلامي نو جيئو
لإسلامي البوسنة » . ولا أحد يصرف على وجه التحديد لهذا انعكاس الموقف
الأمريكي هذه التكلفة المخزية .. وما اعلنته وزارة الخزانة الأمريكية من
وجود أكثر من مائة شركة تتولى عقد الصفقات التجارية لحساب جمهورية
الصرب قد يفسر كثيرا من اسباب التواطؤ الدولي الصارخ ضد مسلمي
البوسنة . ومن أسف ان عددا كبيرا من الدول الإسلامية .. تتعامل مع هذه
الشركات .. » .

٥ - أما عن دور الامم المتحدة المتواطئ مع العدوان على المسلمين في
البوسنة في ظل ما يعرف بالنظام الدولي الجديد ، فهو معلوم للكافة ، وقد
أشرنا الى بعض ملامحه في القسم الثاني من هذه الدراسة ، ونكتفي باستعراض
بعض خطواتها المتخاذلة . ومن صور الموقف المتخاذل بل المتواطئ من مجلس
الامن فشله في ٢٤/٢/٩٢ في الاتفاق على صيغة لقرار باستخدام القوة
لفرض الحظر الجوي ، المفروض فوق البوسنة منذ أكتوبر ٩٢ ، وقد علقت
وكالة أسوشيتيد برس عليه : أنه قرار لو صدر لن تكون له سوى أهمية ضئيلة
في مساعدة المسلمين .. وفي الوقت نفسه منعت القوات الصربية أربع طائرات
هليكوبتر فرنسية من التوجه الى مدينة سربيرنيكا المحاصرة لإجلاء المدنيين
المسلمين ، ولم يتحرك أحد للذود عن قرار مجلس الامن بإنشاء مناطق آمنة .

كما تفعل أمريكا بالهجوم بالصواريخ على العراق بدعوى حماية المناطق الآمنة للأكراد والشيعة أو للرد على الزعم بمحاولة اغتيال جورج بوش واقتناء زيارته للكويت ! ومن هذه القرارات الهزلية إدارة مجلس الأمن في ١٢/٤/٩٢ بشدة الاشتباكات بين قوات حكومة البوسنة والقوات الكرواتية شمال وغرب سراييفو ، وإعراب المجلس عن قلقه إزاء التقارير الواردة ، من قوة الحماية الدولية للأمم المتحدة عن القذائع ، وعمليات القتل خاصة إشمال القيران في منازل المسلمين وإطلاق النار على أسر بأكملها في قريتين من جانب الكروات ! وأن الدكتور غالي يبحث في بروكسل مع منكرتهم عام حلف الاطنتي امكانية إرسال ٧٥ ألف من قوات حفظ السلام للبوسنة للمساهمة في تنفيذ خطة السلام ؟! وأن الرئيس الأمريكي سيعلم خلال يومين بدء رفع الحظر المفروض على تزويد البوسنة بالسلاح ، وأنه على استعداد لإمداد المسلمين بالسلاح للدفاع عن أنفسهم ؟! وتبلغ المأساة قممها في يوم أول يولية ٩٣ بإعلان فشل مجلس الأمن في رفع حظر السلاح عن البوسنة واستمرار قصف المدن الإسلامية ، ومصر تجرى اتصالات لعقد جلسة طارئة للجمعية العامة لإمداد المسلمين بالسلاح ؟ وقد أخفق مجلس الأمن لاتخاذ تدابير دولية من بينها بريطانيا وفرنسا وروسيا عن التصويت ، وتشمل سائر مشروعات القرارات التي قدمت بعد ذلك لاستخدام الفيتو أو التهديد به من جانب روسيا ، كما فشل قرار مجلس الأمن الصادر في سبتمبر ١٩٩١ بفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى جميع جمهوريات يوجوسلافيا السابقة ، لأن الحظر لم ينفذ بأحكام وإصرار إلا على المسلمين فقط ؟! ويتحرك حلف الاطنتي في يوليو ٩٣ بزعم التدخل عسكريا ، ويجري المناورات لطائراته ، ويمهد الاجتماعات ، وتثور معركة كلامية حادة بينه وبين الأمين العام بشأن قيادة القوة المتدخلة ، ويقتل الحلف باسناد هذه القيادة للأمين العام للأمم المتحدة ، ولكن لا يحدث قط هذا التدخل ، لدرجة استهزاء زعماء المضرب والكروات بجدية هذا التحرك ، ويشاركهم في ذلك قائد قوات الأمم المتحدة في البوسنة فيعلن عدم جدوى هذا التدخل ، مما يثير غضب رئيسة الوفد الدائم الأمريكي لدى الأمم المتحدة ورئيسة المجلس عن شهر أغسطس ، فيعلن في ١٧/٨/٩٣ هذا البيان ينطوي على سخريه من دولتها ورئيسها ؟! .

٦ - أما عن موقف منظمة المؤتمر الإسلامي ، فهو الآخر يدعو للرثاء ! فيعلن مجلس وزرائها بعد اجتماع عقده في مقرها في جده بتاريخ ١٢/١٢/٩٢ بعد اختلافهم حول توفير السلاح لشعب البوسنة ، عن ضرورة تكثيف الجهود المبذولة في إطار الشرعية الدولية (؟!) لإنهاء مأساة البوسنة والهرسك ! وذلك بالتنفيذ الفعلي لقرارات الأمم المتحدة (؟!) وأن تقوم الدول الأوروبية بعمل عاجل لاجهاض المخططات الصربية الرامية إلى تغيير البنية السكانية في البوسنة والهرسك (؟!) واستعداد الدول الإسلامية لتقديم كافة أوجه الدعم بالمال والقوات البرية للأمين العام للأمم المتحدة

التنفيذ ما يراه مجلس الأمن من أجل إعادة السلام في البوسنة والهرسك (١٩).
جاء ذلك بينما الخلاف محتدماً داخل مجلس وزراء المؤتمر الإسلامي حول
توفير السلام لشعب البوسنة والدعوة للعمل بالقوة العسكرية (١٩). وقد
شارك في مداورات المجلس سيروس فانس ممثل الأمين العام للأمم المتحدة
في أزمة البوسنة ولورد أوين ممثل المجموعة الأوروبية ، وقال فانس لمجلس
وزراء المؤتمر الإسلامي : إن قرار رفع الحظر فكرة خطيرة يمكن أن يؤدي
إلى تعميق الصراع وامتداده إلى مناطق أخرى ، وأكد أنه لا توجد فرصة
لإستخدام القوة ؟! وأكد وزير خارجية مصر أن الوضع خطير والبدائل
المطروحة للحل تضيق شيئاً فشيئاً خاصة أن قرار المجتمع الدولي يفرض
حظر السلاح يفيد الصرب . وأكد فانس مرة أخرى أنه لا توجد فرصة
لإستخدام القوة من خلال الأمم المتحدة لأن هدف المنظمة الدولية هو حماية
كل الأطراف ؟! واستبعد تماماً تكرار عملية عاصفة الصحراء ضد العراق ؟
وكان فانس يرد بذلك على دعوة وزير خارجية إيران لفتح باب الجهاد
الإسلامي وتكوين جيش إسلامي للدفاع عن شعب البوسنة ، ومطالبته الأمم
المتحدة بتحديد فترة زمنية لرفع حظر السلاح وإستخدام القوة الدولية لوقف
العدوان الصربي . وغالقت مصادر مطلعة بالمؤتمر على خطاب ولايات ياته
ضرب من الخيال نظراً لعدم التوازن بين الميليشيات المسلحة المقترحة والقوات
العسكرية ، ورقض مجلس وزراء المؤتمر الإسلامي اقتراح إيران بتحديد موعد
زمني للأمم المتحدة لرفع حظر السلاح ؟ ووصف وزير خارجية مصر الاجتماع
بأنه كان ناجحاً لأنه اتجه إلى اتخاذ الخطوات العملية ، وتضامن مع الشعب
المسلم الواقع تحت الظلم والأرهاب ، وأنه لا طريق أمامنا سوى الاتجاه
إلى الشرعية الدولية !! وطالب المجتمع الدولي باتخاذ تدابير الأمن الجماعي
التي كفلها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإنهاء العدوان الصربي . .
وإن الموقف يستلزم تدخلاً سريعاً وحاسماً من الأمم المتحدة قبل أن تتحول
هذه المسألة إلى كثرنة تاريخية . . . وفي ٩٣/٤/٢٨ أعلن مجلس وزراء
المؤتمر في نهاية اجتماعاته في كراتشي إدانة العدوان الصربي على البوسنة
والهرسك والانتهاكات المتكررة والصارخة لحقوق الإنسان البوسني وسياسة
التطهير العرقي ، ودعوة المجتمع الدولي للتصرف بحزم وبسرعة طبقاً للفصل
السابع من ميثاق الأمم المتحدة لوقف العدوان الصربي ، وأوصى بالتنفيذ
لكامل لجميع قرارات مجلس الأمن الخاصة بقررو العراق للكويت ، وإدانة
عدوان أرمينيا على أذربيجان والتهديد الأمريكي لليبيا وحققها في تعويضات
مناسبة للخسائر المادية والبشرية التي تكبدتها وإعادة النظر في قرار مجلس
الأمن ٧٤٨ ، وإخلاء الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا من الأسلحة
النووية .

٧ - وفي ٩٣/٤/٨ قضت محكمة العدل الدولية في شكوى البوسنة ،
وقررت إحقاقها في الحماية العاجلة ضد السياسة التي يمارسها الصرب بهدف

استئصال المسلمين وثقتهم . وقد صدر الحكم بموافقة ١٤ عضوا ، في حين عارضه القاضي الروسي ، ولكن المحكمة رفضت طلب حكومة البوسنة باعفائها من الحظر الدولي على توريد السلاح ، ولا شك أن المحكمة هنا كما في النزاع الغربي الليبي ، قد تجاوزت بالنسبة للبوسنة المادة ٥١ من الميثاق بشأن حق الدفاع الشرعي ، وفضلت عليها قرارا لمجلس الأمن ، وهذا تفسير وتطبيق خاطيء للشرعية الدولية ، لأن حق الدفاع الشرعي بمثابة حق دستوري كفه الميثاق لا يمكن تعطيله بقرار سياسي من مجلس الأمن ؟!

٨ - مسألة البوسنة والجرائم الدولية . في ١٢/٢/٩٢ اعتمد مجلس الأمن القرار ٨٠٨ الصادر بالإجماع ، بتشكيل محكمة دولية للمسنولين عن جرائم الحرب في جمهوريات الاتحاد اليوجسلاقي المنحل . وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة وضع مقترحات مفصلة بشأن طريقة وتواعد عمل هذه المحكمة في غضون ستين يوما ، وفي ١٢/٥/٩٢ وافق المجلس بالإجماع مرة ثالثة على تشكيل محكمة لمجرمي هذه الحرب . ونوقع البعض أن تبدأ منها في سبتمبر ٩٢ بمحاكمة مرتكب القتل الجماعي والافتيال والاغتصاب والتعذيب والتطهير العرقي ، وتدمير الممتلكات عن عمد ، وطرد المواطنين بالقوة من منازلهم لأسباب دينية أو عرقية ، والسلب والنهب ، ولكن زعيم صرب البوسنة المتخب في أوروبا بجزايرها ، أعلن أنه لن يتعامل مع المحكمة مطلقا . وتتكون المحكمة من ١١ قاضيا يساهمهم ٢٧٢ موظفا بتكلفة قدرها ٢٠ مليون دولار ، ويجوز لها محاكمة وإدانة المتهمين غيابيا ، ويجب على الدوله الالتزام بأحكامها . واعنتت المندوبة الأمريكية بمجلس الأمن من اعتقادها بصعوبة احضار المتهمين . وأكد وزير خارجية مصر أن قرار إنشاء المحكمة يعتبر خطوة هامة على الطريق نحو محاسبة ومعاقبة المجرمين . . . وأن القرار يحتاج الى متابعة لتنفيذه حتى لا يكون قرارا مجرد إزالة مشاعر الغضب . وكانت وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت في ١٢/١٢/٩٢ أنها أجرت اتصالات دولية ، كما جاء في تقريرها الرابع عن انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة في البوسنة ، وجرائم القتل وتعذيب المسجونين واغتفال الأبرياء ، وقبيل الصرب بقتل الأسرى ، ومعاينة ما يقرب من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ جثة في أجد المسجون تم وضعهم في أكياس نايلون سوداء ، واكتشاف مقبرة جماعية بها ألف جثة ، كما وصف الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير قدمه الى الجمعية العامة وضع المسلمين بأنه مأسوي خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، وذكر فيه احتجاز الصرب أكثر من ١٠ آلاف أسير ، وأن قرارات الأمم المتحدة لم تنفذ . كما أدا مجلس الأمن في ١٢/٣/٩٢ عمليات القتل والفظائع التي يرتكبها الصرب ضد المسلمين ، وأن المسئولين عن ارتكاب جرائم القتل والفظائع بالمخالفة للقانون الدولي الإنساني يعتبرون مسئولين بصفاتهم الشخصية ، كذلك ذكرت رئيسة المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في تقريرها للأمين العام ، المذابح والفظائع ضد المدنيين

والاطفال والنساء وإن حوَّلى ٤٠ ألف يتعرضون للموت جوعا وبردا ، وإن ١٤٠٠ مفقودون ، كذلك أعلن في ١٢/٦/٢٢ أن الصرب حولوا مدينة جورازدي المسلمة لمقبرة جماعية ، وأحرقوا ٤١ قرية ، وأطلق المسلمون الذين بقوا على قيد الحياة على مدينتهم اسم مقبرة كليفتون ، فضلا عن جرائم الاغتصاب والتفخيخ بأجنة الكلاب ، وأخذ الاطفال الى ملاجئ دينية في كورنوبا لإخراجهم من دينهم .. ألغ هذه عناوين لمقتل لقرارات للأمم المتحدة ومثيلها ، أما التفاصيل فهي في مجلدات كاملة ، أما عن تقرير المراقبين المحايدين من غير المسلمين فإنها تطلع بالخزي والعار للحضارة الأوروبية وتدين تواطؤ الأمم المتحدة ، فالجميع اتفقوا بما يشبه سبق الإصرار والترصد على أن تكون قراراتهم ، وحكم محكمة العدل الدولية كما أشرنا والتي امتدت على فترة زمنية تقرب من عامين ، بمثابة القتل البطيء ولكن الوحشي لمسلمي البوسنة ، جوعا وتدميرا ، وقرانا خاصة المساجد ، وإذلالا بالاغتصاب ، وإعطاء الفرصة للصرب والكروات المدعومين سياسيا وماليا وعقائديا وسلاحا لإبادة شعب البوسنة المسلم ، وإزالة دولته من الوجود ، وهي جرائم لم تقتد وحشية ورعبا وبربرية كل ما عرفه التاريخ ، وتتوارى خجلا منها الجرائم ضد الإنسانية وإبادة البشر التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية ولا يشبهها سوى جرائم إسرائيل ضد العرب ، ولذلك لم نستغرب التحالف بين الطرفين في حرب البوسنة ، كذلك كان التواطؤ من جانب الغرب بزعامة أمريكا وتجاهل الأمم المتحدة مع هاتين الدولتين . ولها قرانا في ١٢/٣/٩٢ باستخفاف تقريراً مفصلاً عنوانه : محكمة مجرمي الحرب من الصرب ، وهل تتحول إلى تنظيم دائم التدخل في الجرائم الدولية المشابهة ؟ وأن الاستعدادات بدأت للأجراءات التنفيذية لمحكمة مجرمي الصرب ، وإن هناك مشروعا قدمته إيطاليا للأمين العام للأمم المتحدة ، وأن المحكمة المختصة بالجرائم التي ارتكبت ابتداء من ٢٥ يونيو ٩١ تاريخ إعلان استقلال كرواتيا وسلوفينيا ، وهذه الجرائم تضم ثلاث مجموعات : جرائم الحرب وانتهاكات معاهدة جنيف وجرائم القتل الجماعي ، والجرائم ضد الإنسانية التي تشمل الانتهاكات المنتظمة والمكررة لحقوق الإنسان ، وبالتسبة للعقوبات فإن المشروع الإيطالي رأى تطبيق العقوبات المقررة في القانون الجنائي للدولة التي ارتكبت فيها الجريمة مع استبعاد عقوبة الاعدام ، واقترح وزير العدل الإيطالي تطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون عقوبات اتحاد يوجوسلافيا المنحل الذي كان ينص على عقوبة السجن لمدة ٢١ عاما كحد أقصى ، كذلك أعطى المشروع الإيطالي أهمية خاصة لأصحابا هتك العرض بتصد إذلال النساء ، كما ذهب الفقهاء في نقاؤهم الى حد اقتراح أن تتحول المحكمة إلى مؤسسة دولية دائمة للتدخل في جميع الحالات الدولية التي يحدث فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في أي مكان وزمان ! وأن يتم اختيار قضاة المحكمة بواسطة محكمة العدل الدولية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

ولجان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، وأن تمثل المرأة في تشكيل المحكمة .
والاعتراف بدور للمنظمات غير الحكومية في الكشف عن الجرائم وإثبات
ارتكابها بالأدلة والأسانيد ، وأن يضمن مجلس الأمن تنفيذ الأحكام التي
تصدرها المحكمة ، وذلك بما يتفق مع المادة ٩٤ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن
تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية ، وإذا أدانت المحكمة الزعيم الصربي
رادوفان كاراديتش ، تكلف قوات الأمم المتحدة في البوسنة بالقبض عليه
مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج ، وأن هذا التشريع الدولي الجديد
ينطوي على شكل للتدخل الإنساني الأكثر شرعية وفاعلية . وأن حكومة
النمسا قدمت للأمين العام قائمة بأسماء ١٥٠ من مجرمي الصرب اقترفوا
جرائم ضد المسلمين مدعمة بالأدلة والمستندات ، كذلك بيانا بالمقابر الجماعية
للمسلمين في الغابات والأديغال ، مثل مذبحة كرتراام التي زج الصرب بحوالي
٢٠٠ من الأسرى والرهائن في صالة صغيرة في يوليو ٩٢ ثم قتلهم وأجبروا
بقية المسلمين على حمل جثثهم لمقبرة جماعية ، كذلك توافرت شهادات موثقة
من قبل ١٤٠٠ الخ ، من جرعات التخدير المتعمد للرأي العام ، حتى يفرغ
الصرب والكروات من جريمتهم بالكامل تحت ستار الأمم المتحدة ومشاركة
أمريكا وأوروبا باسم الشرعية الدولية والنظام الدولي الجديد وغيوبة ١٥ دولة
إسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . وقد تحدث نصائح اللورد أوين
للمسلمين في مؤتمر جنيف في ١٨/٨/٩٢ ، حيث نصحهم بالتنازل عن أرضهم
للصرب « لأنه لا يعتبر إعطاء الصرب جزءاً من أراضي المسلمين مكافأة
المبتدئ على عنوانه » ؟!! .

ثامناً - المنظمة وحماية الأقليات الإسلامية : من أهم أهداف المؤتمر
الإسلامي حماية الأقليات الإسلامية في شتى بقاع العالم ، التي تقاسي الآن
الويلات والإبادة . ومشكلة الأقليات من مشاكل القانون الدولي التي ترجع
إلى بدء نشأة القانون الدولي . وقد تجسدت بعض أحكام حلولها في ظل
منظمة عصبة الأمم المتحدة . وبالنسبة للدولة الفلسطينية لها أهميتها نظراً
للتركيبة البشرية لركن الشعب في هذه الدولة ، كما أن الدولة الفلسطينية
لا بد وأن تكون بقعة لمتنع الأقلية العربية الموجودة في إسرائيل حسب قرار
التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ بكامل حقوقهم ، ومن هنا كان لا بد أن تعرض
لحلول القانون لمشكلة الأقليات بايجاز .

نتيجة للحروب والهجرة ، وتوالي الديتات ، وغير ذلك من الأسباب ،
توجد في غالبية الدول مشكلة احترام حقوق الأقليات ، ولا تختفي هذه المشكلة
إذا توحد الدين في الدولة ، فقد أدى اختلاف المذاهب ، لدى اليهود والمسيحيين
والمسلمين إلى وجود أقليات . والأوضاع العانية ، أن تشكو الأقلية من جور
أو تحكم الأغلبية العرقية أو الدينية أو غيرها من صور الأقليات ، وهذا
ما حاول القانون الدولي رده عنهم بتقرير حمايتهم ، وقد وضعت بعد
الحرب العالمية الأولى ضوابط هامة في اتفاقيات السلام لحل هذه المشكلة ،

أشرنا لها بإيجاز عند دراستنا لدور منظمة عصبة الأمم في حماية حقوق الإنسان ، وزايننا أن أهم وجوه النقد التي صوبت إليها أنها جاءت قاصرة على طائفة أو طوائف معينة من الأقليات ، ولم تتضمن حماية للأقليات على مستوى العالم . ولذلك أهتمت بالمشكلة المادة السابعة والعشرون من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية ، فنصت على أنه « لا يجوز إنكار حق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية قائمة في دولة ما ، في الاشتراك مع الأعضاء الآخرين في المجتمع بثقافتهم أو الإعلان عن ديانتهم ، واتباع تعاليمها ، واستعمال لغتهم » .

ونلاحظ على هذا النص أنه يهتم بحماية حق الأقليات في المحافظة على ثقافتهم ولغتهم ، وديانتهم أو مذاهبهم الدينية ، دون التطرق إلى غير ذلك من حقوق الإنسان . ولا يعد هذا الوضع في رأينا نقصا في النص ، لأن ما عدا ذلك من الحقوق المدنية والسياسية ، أو الاقتصادية والاجتماعية ، إذا ما جرى التمييز بشأنها في حق الأقليات بأنواعها المختلفة ، يقع تحت مظلة عدم احترام مبدأ المساواة ، أو التمييز العنصري .

وإذا ارتفعت الدولة إلى مستوى مسؤوليتها في احترام حقوق الإنسان كما جاء في الاتفاقيات الدولية ، تلاشت مشكلة الوضع القانوني للأقليات . ومن الأمثلة النادرة لدول من هذا القبيل كانت يوجوسلافيا القديمة التي تضم تحت جمهوريات ، وخمس قوميات ، وأربع لغات ، وثلاث ديانات ، ويتمتع الجميع بحرية التعيين وممارسة العبادات الدينية ، وحقوق الحرية الشخصية ، ويشعم المسلمون تنجيلا بذلك ، ولهم مدارسهم وصحفهم ، ويدون صوت المؤنن معلنا ميقات الصلوات في علانية وبدون قيود .

ومشكلة الأقليات أهميتها في العالم العربي والإسلامي ، منذ فجر الإسلام ، لذا حرصت الدولة الإسلامية على حماية الأقليات غير الإسلامية ، وفهرت لهم حرية العبادة ، والحماية القانونية ، ولهم من التعليم والثقافة بما يتفق وأصولهم ، وهذا التسامح وجد أصوله في أحكام أهل الفقه ، ولو أخذنا مثلا لذلك تطور الأوضاع السياسية في مصر منذ الفتح العربي الإسلامي ، نجد أن عمرو بن العاص استدعى بطريق القباط « بنيامين » من مخبئه في أحد الأديرة بالصحراء حيث كان هاربا من الاضطهاد المذهبي البيزنطي ، وترك لاتباعه ، حرياتهم الدينية الكاملة نظرا لضع الجزية التي كان قدرها دينارين في السنة من كل رجل بالغ مع إعلاء النساء والأطفال والشيوخ ، كما شملت رعاية الدولة الإسلامية في مصر اليهود ، وتلقوا المناصب الإدارية الهامة ، واشتغلوا بالتجارة ، خاصة تجارة الجواهرات ، وأعمال الصيرفة ، وكانوا جزءا لا يتجزأ من المجتمع المصري في العصور الوسطى ، وهذا الموقف التسامح لا يمكن أن يقارن بما لقيه اليهود في العصور الوسطى من اضطهاد ديني ومذهبي في غرب أوروبا ، خاصة وأن روح

القوة هي التي ميزت تلك المعصور ، بدل على ذلك ما لقاه مسلمو ويهود
الأتلس من اضطهاد وتميع .

وبعد الحرب العالمية الأولى ترايدت مقتضيات حماية الأقليات بسبب
إتشاء دول جديدة ، وإعادة تخطيط الحدود ، في أوروبا ، خاصة في بولندا ،
وتشيكوسلوفاكيا ، واليونان ، ورومانيا ، ويوغسلافيا ، والبناتيا وهنلندا الخ
وقد شملت الحماية طائفة من الحقوق ، منها الحق في الجنسية ، وحق
استعمال لغتهم سواء في العلاقات الخاصة أو التجارية أو في طقوس
العبادات ، أو الصحف والنشر ، والحق في التعليم بهذه اللغة ، وحق الملكية
الخاصة ، والحق في المساواة القانونية المماثلة لما تتمتع به الأغلبية ، وما
يستتبع ذلك من تحريم كل تفرقة أو تمييز لامتيازات تعزى الى الأصل أو
الدين ، وقد امتازت للأقليات بحق التظلم لمجلس عصبة الأمم كما اعطيت
محكمة العدل اختصاصا في هذا الموضوع ، لضمان احترام هذه الحقوق التي
قررتها الاتفاقيات الدولية للأقليات .

ولم يهتم القانون الدولي الاتفاقي بهذه المشكلة بعد الحرب العالمية الثانية .
وما يعد في رأي بعض فراح القانون الدولي خطوة الى الخلف ، وترك الأمر
للاتفاق الذي تتوصل اليه الدول التي تهمل المشكلة ، ومن أمثلة ذلك الاملان
الاملي الدائري في ٢٩ مارس ١٩٥٥ ، والاملان الايطالي النمساوي في
٥ سبتمبر ١٩٤٦ . والاتفاق الايطالي اليوغسلافي لسنة ١٩٧٦ . ويمكن
الاعتداء في ذلك برأي اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية ، لحقوق الإنسان
في ٩ فبراير ١٩٦٧ . و ٢٢ يوليو ١٩٦٨ . في قضية النزاع حول بعض المشاكل
اللغوية والنحوية في بلجيكا .

ولقد نبني مؤنير حقوق الإنسان في الإسلام ، الذي عقد في ديسمبر
١٩٨٠ برعاية كلية الحقوق في جامعة الكويت في الفترة الرابعة من توصياته :
« ان الإسلام يحمي للأقليات ، وغير المسلمين وللأجانب معاملة عادلة أساسها
التسامح والاحترام الكامل ، بما في ذلك الحق في الأمن ، والثروة ، والدفاع
عنهم ، وممارسة معتقداتهم ، والرعاية الاقتصادية والاجتماعية ، وحدد حقوقهم
بصورة تمنع تعدي الحكومات عليها .

وأخيرا نشير الى ان الدراسة التفصيلية للمركز القانوني للأقليات
تتعدى نطاق هذا البحث وتجد مكانها الطبيعي في مقرر القانون الدولي ،
وقد يكلف طلاب مقرر حقوق الإنسان بأعداد أبحاث تحت رعاية استاذهم
إذا كانت أوضاعهم العلمية تسمح بذلك . كما ان هذا الموضوع سيكون
بمحل إشارة بمناسبة دراسة بعض حقوق الإنسان ، في الأبحاث الثابتة
من دراساتنا .

ولا يمكن ان نفصل عن الإشارة الى ظاهرة معاصرة غير عادية في بعض
الدول ، وهي ظاهرة تسلط الأقلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً - على
غضير الأغلبية ، وقد نتج ذلك من طريق السيطرة على القوات المسلحة ،

أو على التشكيلات الحزبية . وهذا الوضع المعكوس يعد نتيجة مباشرة وطبيعية لغياب الأساس الأول الذي بنيت عليه فلسفة حقوق الإنسان في القانون الدولي ، وأحكامه الوضعية ونعني بذلك مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وبهذا نفهم جيدا ، لماذا كرس ميثاقا الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سنة ١٩٦٦ ، القسم الأول منهما ، لهذا المبدأ .

خامسا - احترام حقوق الأقليات الثقافية والفكرية بصورة عامة .
في القرنين التسليع عشر والثامن عشر أبرمت طائفة من المعاهدات الدولية بين الدول الأوروبية . تحتوي أحكامها تهدف تحقيق نوع من المساواة في المعاملة ، وقد بدأ الاهتمام بحقوق الأقليات الدينية Religious Minority لم تستطع هذه الحماية لتشمل اللغة والثقافة . وابتداء من القرن التاسع عشر ظهر الاهتمام بالوضع العام للأقليات في المعاهدات الدولية متعددة الأطراف . وأصبحت تشمل إلى جانب ما سبق ، المساواة في الحقوق المدنية والسياسية . ومن أمثلة ذلك نصير إلى الإعلان الختلي المؤتمر فيينا في ٦ يونيو ١٨١٥ الموقع عليه من النمسا وفرنسا وبريطانيا والبرتغال وروسيا وروسيا والسويد . ومع بداية القرن العشرين ارتسمت ملامح قانون موحد للأقليات ، ويرى بعض الشراح أن الفضل في ذلك يرجع إلى دول الديوقراطيات الاشتراكية الأوروبية . كذلك أهتم مجلس عصبة الأمم بالوضع القانوني للأقليات عامة ، بما في ذلك الحقوق الثقافية ، وذلك عن طريق حق التظلم الذي مهدت به إليه اتفاقيات السلام التي أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى ، وأيضا ساهمت محكمة العدل الدولية الدائمة عن طريق الاختصاص الذي آل إليها بنصوصا عليه في ذات الوثائق المتعلق بها ، ومن أهم ما يمكن الرجوع إليه في هذا الصدد ، رأيها الاستشاري بتاريخ ٦ أبريل ١٩٢٥ . ويمكن الإشارة إلى الأثر الذي تركه ميثاق الأمم المتحدة ، وفلك بالنص على احترام حقوق الإنسان ، وتحقيق العدالة والنهي عن التمييز في ذلك لاي سبب . وعند التخصيص لصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اقترح الاتحاد السوفيتي أن يتضمن النص على أن لكل شعب ولكل التوحيات التي تتكون منها الدولة ، حقوقا متساوية . ولا يجوز أن يسمح القساةون الوطني بآلة بفرقة . ويجب أن يفهم هذا المتقون للأقليات الوطنية الحق في استخدام لغتها القومية Native Language ، وأنشطة وإدارة مدارسها الوطنية ، ومكتباتها أو متاحفها وغير ذلك من المؤسسات التعليمية والثقافية - ومن أحدث مشكلاته المعاصرة ، رفض بريطانيا في ١٨/٨/١٩٩٢ التصريح للمسلمين البريطانيين بإنشاء مدارس إسلامية لتعليم أبنائهم تعاليم دينهم مع سماحها بذلك للمسيحيين واليهود ! - ولكن هذا المشروع حثف في الجمعية العامة بأغلبية الأصوات . ونقد سبقت دراسة المادة ٢٧ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية وصلتها

بالوضع العام لحقوق الأقليات . ونكتفي هنا بالإحالة (١) . وتجدير الإشارة
(٢) انظر البحث المقدم مناً الى اللجنة التي شكلتها جامعة الدول
العربية لدراسة الموضوع في صيف عام ١٩٧٣ ، وايضا بحثنا المنشور في المجلة
المصرية للقانون الدولي حول هذا الموضوع . مع ملاحظة ان الجرائم المشار
في الصفحات ١١١ - ١٢٠ ترتكب الآن بغلظة ضد المسلمين .

تاسعا - مشكلة تعريف الارهاب الدولي وعلاقتها بحقوق الإنسان مع بيان موقف الشريعة :

على الرغم من ان مشكلة الارهاب الدولي لم تكن من الموضوعات
المطروحة بصورة مباشرة في صدر الإسلام ، فانها بسبب حوادث خطف
الطائرات العديدة ، ولصلتها بحقوق الإنسان عامة ، ولاهتمام الأمم المتحدة
بها منذ دورة ١٩٦٢ وعونتها لدراستها خلال الدورة التي بدأت في الاسبوع
الثالث من سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، فانه على ضوء ذلك يجب ان نتساءل عن
موقف الشريعة الإسلامية منها . وفي هذا النطاق يمكن القول بان الشريعة
الإسلامية ضد الارهاب اذا كان القصد منه مجرد الاعتداء على الممتلكات
والأرواح ، ويمكن في هذا الصدد الإشارة الى ما جاء في سورة التوبة الآية ٢٩
من قوله تعالى « وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمناً خطأ » ومن قتل مؤمناً خطأ
فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الا ان يصفقوا فان كان من قوم
عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة . « وإن كان من قوم بينكم وبينهم
ميثاق فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقبة مؤمنة » . فالآية تجرم القتل
الخطأ وتقرض الجزاء في حالة القتل الخطأ كما هو واضح من صياغتها ،
كذلك يمكن الإشارة الى قوله تعالى « ومن قتل نفساً بغير نفس او فساداً
في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ... » هذه الآية ترفع العقاب عن
قتل النفس في حالة الفساد الذي يعم الأرض ، ولعل من أشد صور الفساد
في الأرض وجود المظل الفاسد واحتلاله لها بالقوة ، فتكون مقاومته
واجبة ، وهي بهذا المعنى تبرز المفهوم الحقيقي للارهاب الدولي ، وتخرج
من دائرته حالات مقاومة العدو وانزال الخصائر به . « سواء في مقبرة
دائرة ، او في الأقاليم المظلمة ، او في أي مكان آخر » . ولذلك فالتناظر بين
الشريعة الإسلامية تتفق مع الاتجاهات الحديثة في تقرير الرابطة بين الارهاب
الدولي وحقوق الإنسان ، وفي تعريف وتحديد مفهوم الارهاب الدولي .
ونشوف نخص هاتين المسألتين بالتخيل السريع على الوجه الآتي :

(١) الارهاب وحقوق الإنسان : يمكن القول بان الاعلان العالمي لحقوق
الإنسان يدين في مابته الثلاثين الارهاب الدولي ، لانها تقرر ان أي حكم في
الاعلان لا يمكن تفسيره على أنه يعطى لاية دولة او فرد او مجموعة من الأفراد
أي حق في القيام بنشاط او عمل يهدف الى تحطيم الحقوق والحريات الواردة
في الاعلان . . . وهذا الحكم يتضمنه المادة الخامسة من كل من ميثاق الحقوق

الى ان الدراسة العامة لحماية حقوق الاقليات تثير مشكلتين قانونيتين هامتين ، الاولى الطبيعة القانونية للالتزامات الناشئة على عاتق الدولة الملزمة باحترام الوضع الدولي للأقليات

The legal nature of the obligations imposed in States
والثانية تحديد المخاطبين بحقوق الاقلية Problems of Holders of minority
وليس هنا مجال تفصيل شرح هاتين المسألتين ، ونكتفى بالاحالة الى احد

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومن ميثاق الحقوق المدنية والسياسية ، اللذين اقرتهما الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ ، والمادة ١٧ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمادة ٢٩ (١) من الاتفاق الأمريكي لحقوق الإنسان .
والامر هنا يتعلق بادانة سائر أشكال الارهاب ، بما في ذلك الارهاب الذى تقوم به الدول كما هو الحال بالنسبة لاسرائيل ضد الدول العربية ، كما انه يشمل كذلك الارهاب الذى تقوم به الدول ضد رعاياها .

ولكن الارهاب الفردى كوسيلة للرد على ارهاب الدولة ، وهو الوضع الذى توجد فيه حركات التحرير ، مثل منظمات المقاومة الفلسطينية ، لا يدخل فى نطاق الارهاب الدولى غير المشروع ، لانه فى جميع الأزمنة ، تم التسليم من جانب المجتمع الدولى ، والاعتراف ، بقيام حالات للعنف المشروع ، مثل العصيان الثورى . وقد لست مقدمة الاعلان العالمى لحقوق الإنسان هذا الوضع بالاثارة الى انه من الضرورى أن يكون هناك ضمان قانونى لحقوق الإنسان ، حتى لا يكون الفرد فى النهاية مضطرا الى الثورة ضد الحكم والتعسف .

ومن ذلك أيضا مقاومة النظم الاستبدادية والاستعمارية ، ويستند ذلك الى الحق فى تقرير المصير ، سواء اعتبرنا هذا الحق جزءا من من حقوق الإنسان او مجرد مبدأ سياسى كما يرى البعض ، لأن النتم بحق تقرير المصير يعد شرطا ضروريا لضمان احترام حقوق الإنسان فى مجموعها ، مادام أن الإنسان لا يمكن أن يكون حرا اذا كان ينتمى لشعب لا يستطيع تحرير نفسه . ويجب ملاحظة الوضع ائهام الذى يستأثر به حق تقرير المصير فى موثيق حقوق الإنسان ، فهو مقرر فى المادة الاولى التى تكون بمفردها الجزء الأول من ميثاقى حقوق الإنسان اللذين أصدرتهما الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ ، كما انه يحتل مكان الصدارة فى القرار رقم ١٥١٤ الذى وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

وعندما يصبح الارهاب الوسيلة الوحيدة لمقاومة ارهاب الدولة ، فانه على الرغم من أن الارهاب الفردى يؤدى الى المساس بحقوق الإنسان ، او الحد منها بصورة واضحة ، فانه عندما يعرض الامر على القاضى ، يكون من الواجب عليه ان يقارن بين هذين الوضعين المتناقضين أساسا للنشاط الارهابى ، وقد تؤدى هذه المقارنة اما الى الاعتراف بمشروعية النشاط

المراجع المتاحة ، اذا سمحت ظروف المقرر في اى من فصول الدراسة ، من حيث مستوى الطلاب العلمى وتخصصاتهم . ونكتفى بالإشارة الى ان المشكلة الأولى تعنى هل الدولة مسئولة عن مباشرة هذه الحقوق ، أم يقع على عاتقها فقط مجرد الالتزام بالامتناع عن كل ما يعوقهم عن التمتع بها ،

الارهابى المسند للفرد طبقا لقواعد القانون الدولى اذا لم يتجاوز الحدود التى رسمتها هذه القواعد ، واما الى تقرير ظروف مخففة اذا لم تتوافر شروط الاعفاء المطلق من العقاب فى حالة تجاوز الحدود التى رسمها القانون الدولى ، ويجب التمتع بهذا الوضع فى هاتين الحالتين نوافر عدة شروط أهمها :

- ١ - أن يكون مرتكب العمل المجرم منتبها الى حركة منظمة .
 - ٢ - وإن يكون هذا الفعل متناسبا مع الغرض المراد تحقيقه مما يؤدى الى استبعاد حالات الارهاب التى ترتكب لذاتها مثل ابتزاز الاموال .
 - ٣ - يجب ألا يكون الفعل قد انصب أساسا على الأفراد الأبرياء عمدا .
 - ٤ - والا يكون قد ارتكب بسبب المسئولية الدولية للدولة المغير ، والتى لا علاقة لها البتة بالأوضاع الدولية التى ارتكبت فى سبيلها أعمال ارهاب .
- (ب) ولكى نزيد هذا الموضوع وضوحا فاننا نرى من الضرورى الاحاطة السريعة بتعريف الارهاب الدولى ، لأن هذا التعريف هو الذى يبرز مفهومه فى الشريعة الإسلامية وفى القانون الدولى (انظر الوثيقة رقم ٨٦٦) .
- ١ - حول تعريف الارهاب الدولى وتحديد مضمونه من واقع قواعد القانون الدولى وقرارات المنظمات الدولية :

أضحى من الضرورى التعرض لتعريف الارهاب الدولى ، بعد أن قررت الجمعية العامة فى قرارها رقم ٣٠٣٤ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٢ التقيام بدراسة فى دوراتها القادمة . ولقد كانت نقطة الخلاف الرئيسية بين الوفود متعلقة بتعريف وتوضيح معنى الارهاب الدولى ، كذلك استشعرت اللجنة السادسة أهمية التركيز على تعريف وتوضيح معنى الارهاب .

وترتكز فكرة الارهاب على استعمال القوة غير المشروعة ، ومن ثم تلزم التفرقة بين حالات الاستعمال المشروع للقوة ، وحالاتها غير المشروعة ، وبهذا الدلول لا يكون الأمر جديدا على الفكر القانونى سواء القانون الدولى او القانون الداخلى ، وفى نطاق هذا القانون الأخير هناك حالات لاستعمال القوة لا تعد مصدرا للمسئولية المدنية او العقاب الجزائى ، مثل حادثة الدفاع عن النفس أو المال ، كما أن القانون الجنائى والدستورى يعرفان أيضا التفرقة بين الجرائم السياسية وغيرها من الجرائم ، وهذا ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار فى القانون الدولى عند تعريف الارهاب الدولى وتقنين أحكامه ، وهذا المعنى لم يغيب عن فكر الأمين العام للأمم المتحدة عندما ذكر سنة ١٩٧٢ أنه « ليس للارهاب الدولى صلة باستعمال القوة لأغراض مشروعة فى الحياة ،

وبعبارة أخرى ، المفاضلة بين فكرتي الالتزامات الايجابية ، والسلبية ، وهو ما نشير فيه الى موقف اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، كما شرحناه في مؤلفنا : الإطار القانوني لحقوق الإنسان .

الدولية ، وأن الميثاق وسائر القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بخصوص حركات التحرير لا يمكن المساس بها تحت غطاء الارهاب الدولي» وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف الارهاب الدولي بأنه كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة ، وكذلك المبادئ العامة للقانون بالمعنى الذي تحدده المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

وهو بذلك يمكن النظر اليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي ، لأنها تقع تحت طائلة العقاب طبقاً لقوانين سائر الدول وهو ما سبق أن استندت اليه الأحكام التي أصدرتها محكمة نورمبرج ومحكمة طوكيو ، بخصوص معاقبة مجرمي الحرب العالمية الثانية .

ويعد الفعل ارهاباً دولياً ، وبالتالي جريمة دولية ، سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة ، كما يشمل أيضاً أعمال التفريقة العنصرية التي تبشرها بعض الدول .

ولكن لا يعد ارهاباً ، وبالتالي لا يعاقب عليه القانون الدولي ، إذا كان الباعث عليه الدفاع عن الحقوق المقررة للأفراد - حقوق الإنسان - أو الشعوب - حق تقرير المصير - ، والحق في تحرير الأرض المحتلة ، ومقاومة الاحتلال ، أو مقاومة تعسف السلطة لأن هذه الأفعال تقابل حقوقاً يقرها القانون الدولي للأفراد والدول ، بحيث يكون الأمر هنا متعلقاً باستعمال مشروع للقوة طبقاً لأحكام القانون الدولي الاتفاقية والعرفية ، ويؤيد هذا التصور الذي عرضناه الى ما يلي :

(اولا) : الفقرات رقم ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من قرار الجمعية رقم ٢٠٣٤ الصادر في ١٨/١٢/١٩٧٢ وهو القرار المتعلق بإجراءات مكافحة الارهاب الدولي .

(ثانيا) : قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، والمعروف بقرار تصفية الاستعمار .

(ثالثاً) : قرار الجمعية العامة رقم ١٤١ الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٦٥ ، وقرارها الصادر في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٦ اللذان أكدوا حق الشعوب في تقرير مصيرها .

(رابعاً) : القرارات التي أصدرها المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي انعقد في طهران ، في مايو ١٩٦٨ .

(خامساً) : قرارات عديدة وهامة أصدرتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين ، تذكر على سبيل المثال منها ما يأتي :

عاشراً - الارهاب الدولي : هناك اتهام من جانب بعض الدول للشعب الفلسطيني ومثلته منظمة التحرير الفلسطينية بأنهم يباشرون الارهاب الدولي ، وشهد العالم توسعة دائرة الاتهام في عصر الهيئة الأمريكية ليشمل سائر حركات التحرر الوطني في العالمين العربي والإسلامي ، ومقاومة الاحتلال

(١) القرارات ذات الطابع العام : وتشمل :

١ - قرار ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والذي طأب شباب العالم بالوقوف ضد أى عمل عسكري يهدف الى القضاء على حركات التحرير .

٢ - قرار ٢ ديسمبر ١٩٧٠ ، الذي قرر حق أعضاء حركات المقاومة والتحرير في أفريقيا والمناطق المستعمرة في أن يعاملوا كأسرى حرب طبقاً لاتفاقيات جنيف ، وأن استخدام الغازات ضد المدنيين وغيرها من الأسلحة الكيميائية والبكتولوجية يعد انتهاكاً للوضع القانوني للمدنيين ، كما حدثه لاتفاقيات لاهاي . ومما لا شك فيه أن هذا القرار يجب أن يطبق على سائر حركات المقاومة والتحرير في أى جزء من العالم لأن أية تفرقة لا يمكن تبريرها من الناحية القانونية والمنطقية .

٣ - ما قرره اللجنة الاجتماعية في ٥ نوفمبر ١٩٧٠ ، من أن الدونة التي تقوم سياستها على التفرقة العنصرية ، والتمييز العنصري لا مكان لها في الأمم المتحدة .

٤ - قرار الجمعية العامة في ١٤ نوفمبر ١٩٧٠ بسحب الاعتراف بأوراق الاعتماد الخاصة بوفد جنوب أفريقيا العنصرية .

(ب) القرارات التي أدانت إسرائيل : وهذه القرارات لا حصر لها نذكر على سبيل الأمثلة لها ما يلي :

١ - تقرير لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة ، الذي اذيع في ٢ نوفمبر ١٩٧٠ الذي تضمن أدانة إسرائيل بانتهاك حقوق الإنسان في الاقاليم العربية المحتلة .

٢ - قرار الجمعية العامة في أول ديسمبر ١٩٧٠ ، الذي قرر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بأية وسيلة ، وأن الاستيلاء على الأراضي بالقوة والاحتفاظ بها يعد اعتداء على حق هذا الشعب في تقرير مصيره . ونقضا لميثاق الأمم المتحدة .

٣ - قرار اللجنة السياسية في ٤ ديسمبر ١٩٧٠ بالاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

٤ - قرار الجمعية العامة في ٥ ديسمبر ١٩٧٠ الذي قرر أن الاعتراف الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني يعد عنصراً لا غنى عنه لقرار السلام في المنطقة .

٥ - قرار اللجنة السياسية في ١١ ديسمبر ١٩٧٠ ، والذي أدانت فيه

الاسرائيلي ، والتصدي للحركات الانفصالية ، مما يعد تزييفا لأهم مبادئ القانون الدولي ، خاصة حق الشعوب في تقرير مصيرها !! وقد تزعمت هذا الاتجاه ، الولايات المتحدة الأمريكية وجعلت ادانته شرطا للاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية . كما أن بيان السيد ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي اشرنا اليه في الفصول السابقة قد حرص على ادانة الارهاب الدولي . وقد أكد في مؤتمره الذي عقده في جنيف على هذه الادانة .

الجزاءات الجماعية ، التي تقوم بها اسرائيل ضد سكان الاقاليم العربية المحتلة .

٦ - التركيز على ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني في سائر القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بعد مناقشة مشكلة النزاع الاسرائيلي (مشكلة الشرق الأوسط) في دوراتها المخلفة ، ابتداء من قرار ٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، ثم قرار عام ١٩٧١ ، وقرار عام ١٩٧٢ .

٧ - قرارات الجمعية العامة في الدورة السادسة والعشرين ومن أهمها : (١) قرارات ٧ ديسمبر ١٩٧١ بخصوص تدمير مساكن اللاجئين في غزة وعدم السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه المشروعة ، وحقه في تقرير مصيره ، وضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني .

(ب) قرار ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ ، الذي قرر الغاء اجراءات ضم الاراضي العربية المحتلة وإقامة المستعمرات الاسرائيلية ، ونقل المدنيين ، وتدمير القرى ومصادرة الاراضي والأماكن المعنوية ، وطرد وترحيل السكان ، وعدم السماح بعودة اللاجئين والمطرودين ، والتوقف عن عمليات التعذيب ، واجراءات العقاب الجماعي .

(سادسا) : المادة الاولى من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهي احدى اتفاقيات حقوق الإنسان التي اقترتها الجمعية العامة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ، التي أكدت بصورة قاطعة حق الشعب في تقرير مصيرها ، ويجب أن تقرأ هذه المادة بالمادة الخامسة لفقرة الثانية من نفس الاتفاقية ، التي تحظر التحلل من أحكام الاتفاقية بحجة عدم الانضمام اليها .

(سابعاً) : المادة الاولى من الاتفاقية الدولية لازالة كافة اشكال التمييز العنصري التي اعتمدها الجمعية العامة في ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ .

(ثامناً) : اعلان اللجوء الإقليمي الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٧ ، الذي حث الدول على ايواء اللاجئين فرارا من تعسف سلطات الاحتلال وسلطات الاستعمار الاستيطاني ، واعتبارهم من الأشخاص الذين لا يجوز تسليمهم أو طردهم .

٢ - وتشمل جريمة الارهاب الدولي الأعمال التي يقوم بها الأفراد أو

كما ان الولايات المتحدة الأمريكية عندما قررت الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية الذى بدأت أول حلقاته في تونس يوم ١٦/١٢/١٩٨٨ قد اشترطت أن تتخلى الثورة الفلسطينية عن الارهاب واكدت أن استمرار هذا الاتصال مرهون بالوفاء بهذا الالتزام .

كما قد يتعرض حق الإنسان في الحياة لخطر جسيم ، مرجعه الارهاب الذى يقوم به شخص أو جماعة لأهداف متنوعة ، قد تكون لمجرد الابتزاز

الهيئات التابعة للدول ضد الوضع القانوني المقرر للموظيفة الدولية ، مثل رؤساء الدول وأئسك الدبلوماسي والموظفين الدوليين ، وممثلى الدول لدى المنظمات الدولية . . الخ . وهنا يجب أن نركز من جانبنا - الدول العربية - على الأعمال التى قامت بها إسرائيل ضد وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة ، وضد رؤساء الدول الصديقة المؤيدة للحق العربى ، مثل أعمال الارهاب التى قام بها يهود الولايات المتحدة الأمريكية ، بتدبير مع إسرائيل وتحريض من جانبها ، ضد الرئيس السابق المأسوف عليه الجنرال شارل ديغول خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية ، مما حمله على قطع الزيارة ، وأيضا المظاهرات التى قابل بها هؤلاء اليهود السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى بريجينيف ، خلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في يونيو سنة ١٩٧٢ .

٣ - ويجب أن تشمل جريمة الارهاب الدولى أيضا الاجراءات التى تقوم بها الدول ضد مواطنى الدول الأخرى بالمخالفة لقواعد القانون الدولى المحددة لحقوق الإنسان ، ولمركز الأجانب ، ومن المهم أن يركز الجانب العربى في مناقشات الجمعية العامة عند نظر موضوع الارهاب الدولى على امثلة لذلك ، أشير منها الى ، موقف ألمانيا الفيدرالية من المواطنين العرب في عام ١٩٦٧ وطردهم بصورة مهينة بعد عملية ميونخ ، كذلك موقف انولايات المتحدة مقارنة بموقفها وموقف محاكمها العنيف من أى تصرف يصدر عن عربى ، من ذلك الحكم بالحبس لمدة ثلاث سنوات على بشارة سرحان لأنه أرسل خطاب تهديد الى رئيسة وزراء إسرائيل اثناء زيارتها الرسمية للولايات المتحدة في فبراير ١٩٧٣ ، وحاليا حملات الارهاب التى يتعرض لها العرب والمسلمون .

٤ - **واذا كان العدوان واستعمال القوة المسلحة من الجرائم لدولية المستقرة الآن ، فإن الآثار التى تترتب عليها لا تدخل بدون شك في اطار المفهوم الذى يجب أن يعطى للارهاب الدولى ، بمعنى أن قيام هذا الظرف يؤدي الى أن ترفع عن سائر الأعمال التى يقوم بها الأفراد أو الجماعات - بقصد مقاومة العدوان والجرائم الدولية الأخرى مثل جريمة إبادة الجنس البشرى - صفة الارهاب الدولى ، لأنها تكون من قبيل استعمال القوة المشروعة في القانون الدولى .**

٥ - وما سبق يمكن أن نركز على ما يلى :

المالى ، وقد تكون من وسائل العنف التى يلجأ اليها لتوجيه النظر الى ظلم يتعرض اليه شعب ما . واذا كان الارهاب فى مثل الحالة الاولى جريمة فى القانون الدولى وسائر القوانين ، فان الأمر فى مثل الحالة الثانية يتطلب التفرقة بين حالاته المشروعة وغير المشروعة طبقا للقانون الدولى ، وهذا عرضناه فى الفقرة التاسعة (الصفحات ١١١ - ١١٨) .

حادى عشر - الجرائم الدولية : ارتكبت اسرائيل منذ نشأتها فى سنة ١٩٤٨ جميع الجرائم الدولية فى حق الشعب الفلسطينى ، ووثائق الأمم المتحدة تضم هذه الجرائم فى مجلدات كاملة . ونظرا لأن جميع الدول ملزمة بعدم ارتكاب هذه الجرائم الدولية ، انتمى ارتكابها النازى خلال الحرب العالمية الثانية ، ولأن الاعتراف من جانب الفلسطينيين بدولة اسرائيل يعطيهم الحق فى أن يطالبوا اسرائيل بكل ما يعطيهم القانون الدولى من حقوق مرتبطة بهذه الجرائم ، ولأن المسلمين فى البوسنة واماكن أخرى فى العالم الآن من ضحايا هذه الجرائم، كان لابد أن نعرض بايجاز لأحكام القانون الدولى المنعلقة بالجرائم، وتجاهل الأمم المتحدة لها ، وتستمر أمريكا والغرب عليها ، نخس هذا الموضوع لأهميته فى مجال دراسة حقوق الإنسان بالملاحظات الآتية :

(١) أنه مع غياب تعريف الارهاب الدولى ، وما يخرج من نطاقه فان الاهتداء بقواعد القانون الدولى وقرارات المنظمات الدولية التى اشرنا إلى امثلة لها ، يساعد على وضع ضوابط محددة لجريمة الارهاب الدولى ، وإن من أهم هذه المعايير النظر الى مشروعية الفعل أو عدم مشروعيته ، وبمعنى آخر ، مشروعية استعمال القوة أو عدم مشروعيته ، طبقا لقواعد القانون الدولى ، ويرفع عنه وصف الجريمة ، فى حين يكون الأمر على عكس ذلك فى الفرض الثانى ، ولا يعد ذلك بدعا ، لأن القانون المدنى والقانون الجزائى فى سائر الدول منذ عهد بعيد جدا ، قد اتجها ذات الانجاء فى مسائل المسؤولية المدنية والجنائية فلا عجب أن يكون الأمر كذلك فى القانون الدولى . فى تفصيل سائر المسائل التى اشرنا اليها فى الصفحات من ١١١ الى ١١٨ نحيل القارئ الى تقريرنا المقدم لجامعة عين شمس عن مشاركتنا فى المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان الذى عقد فى استاسبورج سنة ١٩٧٣ .

(تاسعا) : نوجه النظر الى أننا هنا اشرنا الى الارهاب الدولى الذى يقوم به افراد ، أو هيئات لا يصدق عليها وصف الدولة فى القانون الدولى ، ولم نتعرض من قريب أو بعيد الى مشكلة الارهاب الدولى الذى تقوم به الدول مباشرة أو عن طريق آخر ، سواء ضد مواطنيها ، أو مواطنى الدول الأخرى أو ضد المصالح الاقتصادية للدول الأجنبية ، أو مؤسساتها العسكرية والمعلمية ، أو وسائل المواصلات البحرية أو الجوية ، أو ضد أعضاء التمثيل الدبلوماسى والقنصلى ... الخ لأن هذه المسائل ، وإن كانت تمس حقوق الإنسان ، لما يتفرع عنها من عدوان عن حق الإنسان فى الحياة وغيره من الحقوق ، إلا أن مجال دراستها فى القانون الدولى العام .

أولا - جريمة الحرب - (أ) الحرب تصيب في المكان الأول حياة الإنسان . ولقد بدأ الاهتمام بجرائم العدوان ، بصورة جدية ، بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث أبرمت عدة اتفاقيات دولية ، حاولت تحديد الأعمال التي يتكون منها العدوان ، مثل إعلان الحرب والغزو والهجوم ، والحصار البحري المدعم بوحدات مسلحة ، كما جاء في بعض الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها روسيا في يوليو ١٩٢٣ ، مع بعض الدول الأخرى .

(ب) ولقد اهتمت عصبة الأمم أيضا بهذه المسألة ، وذلك عندما أصدرت جمعيتها قرارا في ١٩٣٧ يصف حرب الاعتداء بأنها جريمة دولية . ومنذ الحرب العالمية الثانية اهتمت الدول بهذه المسألة في معاهدات التحالف ، من ذلك معاهدة بروكسل ١٩٤٨ ، المعدلة باتفاقيات باريس ١٩٥٤ ، ومعاهدة شمال الأطلسنطي ١٩٤٩ ، التي حاولت تعريف العدوان .

(ج) ولقد بذلت المحاولات في نطاق الأمم المتحدة لوضع تعريف شامل للعدوان ، وذلك لأهمية هذه المسألة لتطبيق المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة . ولقد عهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذه المهمة الى لجنة القانون الدولي ، التي بدأت دراسنها لفكرة الاعتداء وعناصرها ، ومحاولة تعريفها ، في دورتها الثالثة (١٩٥٠) واتخذت اللجنة أساسا لدراستها السابقة ، قاعدة لا جريمة بدون نص . « Nullum crimen sine lege »

ولقد أصيبت أعمال لجنة القانون الدولي بجمود ، نظرا لاختلاف وجهات النظر بخصوص تعريف جريمة الاعتداء ، حيث وجد في هذا السبيل اتجاهان :

الأول دافع عنه الأستاذ جورج سل ، والذي لم يكن يرى أن يقوم التعريف على مجرد التعداد للأفعال التي يتكون منها الركن المادي لهذه الجريمة ، بل دافع عن وضع تعريف عام يمكن أن يواجه كل تطور مستقبلي ، ولذلك اقترح تعريفا وقف الى جانبه عدد من أعضاء لجنة القانون الدولي ، خائيا من أي تعداد ، وهذا التعريف صيغ على النحو التالي :

« الاعتداء هو كل جريمة ضد الإنسان وأمن الإنسانية ، هذه الجريمة تتكون من كل التجاء الى القوة مخالف لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، يهدف الى تعديل القانون الدولي الوضعي الساري ، أو يؤدي الى الاخلال بالنظام العام » .

والاتجاه الثاني الذي جذب اليه فريقا آخر من أعضاء لجنة القانون

الدولي ، الذين دافعوا عن فكرة **التعريف التحليلي للعدوان**

Une définition analytique de l'agression وذلك عن طريق حصر أكبر عدد من الوقائع التي

يمكن أن تشكل أركان الاعتداء .

ولقد حال هذا الاختلاف دون الوصول الى تعريف لفكرة الاعتداء . ثم عرض الامر على الجمعية العامة خلال دورة (١٩٥١ - ١٩٥٢) ، ولكن اللجنة السادسة للجمعية العامة لم تستطيع التغلب هي الأخرى ، على المخلاف السابق ، الخاص بطريقة التعريف ، واقترحت أخيرا ، اللجنة

للسادسة على الجمعية العامة بأن تكلف الأمين العام للمنظمة ، بأن يقدم تقريراً مفصلاً خاصاً بتعريف الاعتداء ، وعبرت عن أملها لمصلحة السلام والأمن والعدالة الجزائية *La Justice pénale* في أن يتم تعريف الاعتداء على أساس عناصره الأساسية . (وفي تفصيل هذه المسألة انظر :

Louis cavaré : les sanctions dans le cadre de les N.U. Recueil

des cours de I, ac. de la Haye, 1952, vol. 2. وانظر كذلك مؤلفنا في

القانون الدولي العام ، المشار إليه سابقاً بخصوص التطورات الأخيرة في تعريف العدوان . وقد وافقت الجمعية العامة بعد جهود مفضية في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، خلال دورتها التاسعة والعشرين على التوصية رقم ٣٣١٤ ، المتضمنة لتعريف العدوان ، فنصت في المادة الأولى على أنه استخدام للقوات المسلحة ضد سيادة ووحدة إقليم أو سيادة إحدى الدول ، بأية طريقة لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة . وتعريف العدوان الوارد في هذه التوصية كما حددته المادة الثالثة من التوصية يشمل الأعمال الآتية :

١ - الغزو أو الهجوم بواسطة القوات المسلحة من جانب إحدى الدول لإقليم دولة أخرى ، والاحتلال العسكري حتى ولو كان مؤقتاً ، وما يترتب على ما سبق من ضم كل أو بعض أقاليم الدولة المعتدى عليها .

٢ - القصف بواسطة القوات المسلحة لإقليم دولة أخرى أيا كانت الأسلحة المستعملة .

٣ - فرض الحصار على الموانئ والسواحل بواسطة القوات المسلحة .

٤ - استخدام القوة المسلحة لإحدى الدول ضد القوات البحرية أو الجوية لدولة أخرى .

٥ - استخدام القوات المسلحة لإحدى الدول الموجودة على إقليم دولة أخرى بشكل يتنافى مع الشروط المنظمة لوجودها ، أو استمرار هذا الوجود بعد إلغاء الاتفاقية المنظمة له بين هاتين الدولتين . وأحدث مثال لذلك قتل القوات الأمريكية أكثر من مائة شخص وإصابة آلاف الصوماليين بتاريخ ٩/٩/٩٣ ، لتجاوزها تفويض مجلس الأمن للقوات الدولية وهو إعادة الأمل والأمن والنظام ، وليس من بينها تصعيد الخلافات القبلية ! .

٦ - السماح من جانب الدولة لدولة أخرى بأن تستخدم إقليمها للعدوان على دولة ثانية .

٧ - إرسال الدولة أو مساعدتها لمجموعات أو عصابات مسلحة أو جماعات غير منظمة أو مرتزقة ، للقيام بأعمال مسلحة ضد دولة أخرى ، إذا كانت هذه الأعمال من حيث الجسامة تصل إلى مستوى الأعمال السابقة . وتنص المادة الرابعة من التوصية على حق مجلس الأمن في أن يعتبر أي تصرف عدواني بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، في غير الحالات التي ذكرتها صراحة المادة الثالثة من التوصية .

وحرمت المادة الخامسة من التوصية الاستناد الى العوامل السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ، أو غيرها لتبرير الأعمال العدوانية ، واعتبرت الحرب العدوانية جريمة ضد السلام الدولى ، تقترب عليها المسؤولية الدولية وعدم مشروعية اكتساب الأقاليم أو الحصول على وضع خاص ، اذا نشأ أيهما بسبب العدوان .

وقضت المادة السابعة من التوصية ، بأن تعريف العدوان فى المادة الثالثة منها ، لا ينتقص من حق تقرير المصير والاستقلال ، بالمعنى الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمى لمبادئ القانون الدولى لعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول ، وحق انتحصر من السيطرة الاستعمارية والنظم العنصرية ، وحق الشعوب فى الكفاح من أجل استقلالها وتحررها من التبعية الأجنبية وغير ذلك من صور مباشرة حق الدفاع الشرعى .

وتجدر الإشارة الى أنه قد وقعت خلال السنوات الثلاث الأولى من الثمانينات (١٩٨٠ - ١٩٨٣) أربعون حالة من الحروب التقليدية وحالات الثورة الداخلية ، منها عشر حروب فى الشرق الأوسط ، وعشر فى إفريقيا وعشر فى آسيا ، وسبع فى أمريكا اللاتينية وثلاث فى أوروبا .

وقبل قيام عصبة الأمم المتحدة لم يكن القانون الدولى يهتم إلا بقليل من الجرائم التى كانت توصف بأنها من الجرائم الدولية انظر Waldock ; Recueil des cours, 1962 - 2212 - 219.

ثانيا : جريمة مخالفة قوانين الحرب ، التى كانت معروفة قبل قيام عصبة الأمم ، وتتعلق بالعقاب على مخالفة قوانين الحرب ، وذلك بمعاقبة أفراد القوات المسلحة ، الذين ارتكبوا أثناء عمليات الحرب أعمالا تحرمها قواعد القانون الدولى العام ، الخاصة بالسلوك الواجب اتباعه خلال الحرب . وقبل الحرب العالمية الأولى كان هناك خلاف فى الراى حول مدى مشروعية محاكمة الأسرى من أفراد القوات المسلحة المعادية ، أثناء قيام حالة الحرب ، عن جرائم الحرب التى ارتكبوها قبل وقوعهم فى الأسر . وتسرى هذه الجريمة على الأعمال غير المشروعة التى تقع من القوات الدولية فى البوسنة والصومال .

ولكن العمل استقر خلال الحرب العالمية الأولى على مشروعية اجراء هذه المحاكمات حتى قبل انقضاء الحرب .

وطبقاً للمادة ٢٢٧ من معاهدة فرساي كان من الواجب أن يقدم غليوم الثانى رئيس الدولة الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى ، لمحاكمة علنية أمام محكمة خاصة ، عن الخيانة العظمى التى ارتكبها ضد الآداب الدولية وضد قدسية الاتفاقات الدولية . ولكن هذا النص لم ير التطبيق العملى ، نظراً لامتناع هولندا عن تسليم غليوم الثانى الذى لجأ إليها بعد هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى . وتفرعت هولندا فى ذلك بأن الجرائم المطلوب محاكمة

غليوم الثاني عنها تعد حسب القانون الهولندي من الجرائم السياسية التي لا يجوز التسليم فيها .

وطبقاً للمادة ٢٢٨ من معاهدة فرساي أجبرت حكومة ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى على الاعتراف للحنفاء بحقهم في محاكمة المواطنين الألمان ، أمام المحاكم العسكرية للدول التي ارتكبت تلك الأعمال ضد أفراد قواتها المسلحة .

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ازداد الاهتمام بمحاكمة مجرمي الحرب ، على أثر الاتفاقات التي أبرمت غداة هذه الحرب ، التي قررت إنشاء محاكم عسكرية في نورمبرج وطوكيو ، للقيام بمحاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية .

وكانت تلك المحاكم تملك محاكمة الأشخاص الذين كانوا يقومون بأعمال في خدمة قوات المحور سواء بصفتهم الشخصية أو باعتبارهم أعضاء في منظمة ، والذين ارتكبوا إحدى الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية ، التي أنشأت محاكم نورمبرج أو طوكيو .

وقد وجد من الآراء من نادى بعدم مشروعية المحاكمات السابقة وانعدام أى أساس قانونى لها ، وذلك لأن الحكومة الألمانية لم تكن طرفاً في الاتفاقيات الدولية التي أنشأت المحاكم العسكرية التي تولت تلك المحاكمات ، نظراً لأن الدول الأربع الكبرى التي وقعت على تلك الاتفاقيات لم تحصل على تصريح الحكومة الألمانية بإنشاء تلك المحاكم ، ورأوا أن هذا الوضع يؤدي إلى مخالفة أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي العام ، الذي يقصر الولاية القضائية على محاكم الدول التي وقعت على إقليمها الأعمال غير المشروعة ، ولا يجوز مخالفة هذا المبدأ العام بالاتفاق صريح مع الدولة الإقليمية .

وقيل أيضاً في هذا الصدد ، بأن مباشرة الدول الأربع الكبرى لمهمة محاكمة مجرمي الحرب ، لا يتفق مع مبادئ القانون الدولي العام ، التي تحدد اختصاص وسلطات الدولة المحتلة لإقليم دولة مهزومة في حرب قامت بينها ، لأن من المسلم به أن سلطات الاحتلال لا تملك مباشرة ولاية القضاء في الإقليم الذي تحتله إلا في حالات استثنائية ، ليس من بينها الجرائم التي ارتكبها مواطنو الدول المحتلة خلال عمليات الحرب .

ولقد حاولت محكمة نورمبرج العسكرية أن ترد على الدفوع السابقة في أحد أحكامها بقولها :

« بأن الاتفاق الدولي المبرم بين الدول الأربع بخصوص محاكمات نورمبرج أدى إلى أن تباشر هذه الدول حق التشريع بعد استسلام ألمانيا غير المشروط . وتمتع الدول الأربع بالاختصاص التشريعي السابق في داخل الدولة المحتلة قد تم الاعتراف به من جانب العالم المتدين . والاتفاق الذي أنشأ المحكمة حدد القانون الواجب تطبيقه من جانب تلك المحكمة وايضاً قواعد

الاجراءات الواجب عليها ان تراعيها في سير المحاكمات . وعندما فعلت الدول الكبرى المتحالفة ذلك ، لم تفعل اكثر من أنها استعملت مجتمعة حقا كان من المسلم لاي منها أن تقوم به بمفردها ، وذلك لأنه من الأمور التي لا يرقى اليها الشك ، ان كل دولة تملك الحق في انشاء محاكم من هذا النوع للقيام بذات المهمة .

ويرى الأستاذ والدوك انه في حالة ابرام الهدنة والتسليم بدون شرط فان ما فكرته المحكمة في حكمها السابق ، أي تأسيسها سلطة الدولة المنفردة في القبض على الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم دولية ارتكبت أثناء الحرب ، يتفق مع احكام القانون الدولي العلم ، الخاصة بالعقاب على جرائم الحرب .
ثالثا - الجرائم ضد السلام : ينق الوضع ويثور الخلاف بصدد ما جاء في ميثاق نورمبرج - بخصوص ما اطلق عليه اصطلاح الجرائم ضد السلام Crimes Contre la Paix وايضا النوع الآخر من الجرائم التي اطلق عليها تعبير الجرائم ضد الانسانية Crimes Contre l'humanité وهما طائفتان من الجرائم لم يكن قد استقر لهما الوجود القانوني قبل ١٩٤٦ في نطاق القانون الدولي العام . ومن ثم يثور التساؤل عن اهلية الدول الأربع الموقعة على ميثاق نورمبرج في خلق هاتين الجريمتين ، ويثور الشك ايضا في مشروعية المحاكمات التي اجريت بقصد العقاب عليها .

ولقد عرفت المادة السادسة من ميثاق نورمبرج الجرائم ضد السلام بانها تتكون من أي من الأعمال المادية الآتية : التخطيط للحرب ، الاعداد لها ، التمهيد لها ، الشروع فيها ، بشرط أن يكون الأمر متعلقا بحرب عدوانية ، والاخلال بالمعاهدات أو التوكيدات أو الاشتراك في خطة عامة ، أو التأمر بقصد القيام بأي حرب عدوانية . . . » .

ولقد دفعت هيئة الدفاع عن المتهمين بعدم مشروعية تلك الجرائم ، على أساس انها لم تكن قائمة قبل ابرام ميثاق نورمبرج ، أي على أساس تخلف الركن الشرعي للجريمة ، وايضا لعدم تحديد العقوبة الواجب تطبيقها على من يرتكب ايا من الأفعال السابقة . وكانت حجة الدفاع في ذلك ، قاعدة من القواعد الراسخة في جميع قوانين العقوبات في العالم ، التي تقضى بأنه « لا جريمة ولا عقوبة الا بنص » . والمقصود بذلك عدم وجود مثل هذا النص في القانون الدولي العام . وحجة الدفاع هذه ليست عديمة الاهمية من الناحية القانونية ، الا انه اذا كان القانون الدولي العام لا يتضمن نصا مماثلا ، أي نصا يقضى بأنه ، لا جريمة ولا عقوبة الا بنص « فان هذه القاعدة مسلمة من جانب جميع القوانين الداخلية ، بحيث لا يمكن لاي أن يشك في انها تعد من المبادئ الأساسية للقانون المعترف بها من جميع النظم القانونية الداخلية ، وهي بهذا المعنى - وبالرغم من عدم النص عليها في أي قاعدة قانونية دولية اتفاقية أو عرفية - واجبة الاحترام في القانون الدولي العام ، وذلك حسب ما جاء في المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

ولكن محكمة نورمبرج رأيت أن الركن الشرعى ، وكذا ركن العقوبة للجرائم ضد السلام ، يعد مستقرا فى القانون الدولى العام حتى قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، والنص على تلك الجرائم فى ميثاق نورمبرج . وذهبت الى ان تلك الجرائم قد رسخت فى القانون الدولى العام فى فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية ، مستندة فى ذلك على ميثاق ١٩٢٨ الذى قضى بعدم مشروعية الحرب وهو الذى يعرف باتفاق كيلوج بريان ، وايضا اعتمدت المحكمة على مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة بتاريخ ١٩٢٣ ، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٤ الخاص بالحل السلمى للمنازعات الدولية الذى قضى صراحة بأن الحرب الهجومية تعد جريمة دولية ، وايضا القرار الذى أصدرته الجمعية العامة لعصبة الأمم بالاجماع فى ١٩٢٧ ، والقرار الذى أصدره اتحاد الدول الأمريكية فى ١٩٢٨ ، واللذان يعتبر كل منهما الحرب الهجومية جريمة دولية ، وذهبت المحكمة ايضا الى القول بأن مخالفات اتفاق جنيف الخاص بالحرب الأرضية ، جرت الدول على اعتبارها جرائم دولية يعاقب مرتكبوها أمام محكمة عسكرية . « راجع فى تفصيل هذه الحجج : محاضرات الأستاذ والدوك فى إكاديمية القانون الدولى بلاهاى ، المرجع السابق ص ٢١٩ - ٢٢٠ » .

رابعا : بخصوص الجرائم ضد الإنسانية ، فلقد عرفها ميثاق نورمبرج بأنها تتكون من القتل ، الاغناء ، الاسترقاق ، التهجير أو النقل الاجبارى للسكان ، وإى عمل غير انسانى آخر ، ترتكب ضد المدنيين قبل أو خلال الحرب أو المعاملة المشادة أو المحاكمات التى تتم لأسباب سياسية ، أو راجعة الى الأصل أو العقيدة الدينية ، وتكون مرتبطة بأى جريمة تختص بها المحكمة (محكمة نورمبرج العسكرية) ، وسواء اكانت الأفعال يعاقب عليها قانون الدولة التى ارتكب فيها أم لا ، وهى جرائم ارتكبت فى أبشع صورها ضد مسلمى البوسنة .

خامسا : مبادئ عامة مستخلصة من محاكمات نورمبرج . ولقد أرست محاكمات نورمبرج مبادئ قانونية دولية هامة نشير اليها فى ايجاز :

١ - عدم قبول الدفع الذى يمكن ان يتقدم به الموظف العام محتفيا فيه بالسيادة ، المقررة فى القانون الدولى ، للدول .

٢ - عدم الاعتداد بالحصانة المقررة لأعضاء الحكومة بالنسبة لأعمالهم ، والادعاء بأنهم لم يكونوا سوى آلة تنفيذ لأوامر الرئيس الإدارى الأعلى - فى الحالة التى يقومون فيها بالطاعة هذا الرئيس الإدارى - فى تنفيذ أعمال غير مشروعة طبقا للقانون الدولى العام . ولقد جاء فى أحكام محكمة نورمبرج فى هذا الصدد ما يلى :

« الجرائم التى ترتكب بالمخالفة للقانون الدولى تتم عن طريق آدميين وليس بواسطة وحدات مجردة ، وبمعاقبة الأفراد الذين ارتكبوا تلك الجرائم ، يمكن لاحترام قواعد القانون الدولى العام .. ومبدأ القانون الدولى العام

الذى فى بعض الحالات يحمى ممثلى الدولة ، لا يمكن تطبيقه ولا الاعتداد به ، بالنسبة للأعمال التى تعد جريمة فى القانون الدولى العام . . » .

وبخصوص الحجة المتعلقة بأن الموظف الذى ينفذ أوامر رئيسه لا يمكن أن يسأل عن تنفيذ هذه الأوامر ، لأنه ملزم بالقيام بها طبقا للقانون الداخلى لدولته ، ردت المحكمة على ذلك بقولها :

« بأن الأفراد يتحملون بالتزامات دولية تجعلهم فى حل من عدم التقيد بالتزامات الخاصة بالطاعة التى تفرضها الدولة . والفرد الذى ينتهك قوانين الحرب لا تكون له أبة حصانة ناشئة عن احترامه لسلطة دولته ، وذلك إذا كانت الدولة عندما صرحت بالقيام بهذا العمل قد تعدت اختصاصها طبقا للقانون الدولى . » .

ويرى الشراح أن المبادئ التى أسفرت عنها محاكمات نورمبرج وطوكيو . الخاصة بالمسئولية الدولية الجنائية ، قد أصبحت جزءا مؤكدا من القانون الدولى المعاصر ، وذلك لأن الانغذات التى قامت على أساسها محاكمات نورمبرج وطوكيو قد وافقت عليها أكثر من ١٩ دولة ، ولأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بالإجماع اعترفت بالمبادئ القانونية التى أسفرت عنها محاكمات مجرمى الحرب بعد الحرب العالمية الثانية ، وطلبت من لجنة القانون الدولى المتفرعة من المجلس الاقتصادى والاجتماعى أن تضع تلك المبادئ نصب عينيه عند إعدادها لمشروع الاتفاق الدولى الخاص بالجرائم ضد السلام وضد سلامة الجنس البشرى . وقد قامت للجنة بذلك فى ١٩٥٠ ووافقت الجمعية العامة عليها فى دورتها العادية لنفس العام .

ساسا - جريمة إبادة الجنس البشرى : احاطة سريعة باتفاقية إبادة الجنس البشرى Genocide Convention

هذه الاتفاقية اقربها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وبدأت ، فى السريان منذ ١٢ يناير سنة ١٩٥١ . ونعالج أهم الأحكام الأساسية الواردة فيها . وكان الباعث الدافع لصدور هذه الاتفاقية ، سياسة ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية ، التى أدت الى فناء الملايين من البشر . حيث تجمعت القيادات الصهيونية للإفادة من هذا الوضع ، على الرغم من أن سياسة "فناء للجماعات البشرية لم تكن قاصرة عليهم ، ومع ملاحظة هامة للغاية ، هى أنه ما أن تمكنت القيادات الصهيونية من الحصول على قرار تقسيم فلسطين ، ثم إنشاء إسرائيل ، حتى باشرت هذه الدولة ضد العرب جريمة إبادة الجنس البشرى ، بشتى الوسائل ، بهدف مدروس ومخطط له ، وهو إبادة الجنس العربى من فلسطين بأكملها .

وتتضى هذه الاتفاقية بأن الأعمال التى تتكون منها هذه الجريمة ، سواء وقعت وقت الحرب أو السلم تشكل جريمة دولية . وقد لوحظ أن الاكتفاء بعبارة الاخلال بالقانون الدولى فى تحديد طبيعة هذه الجريمة ، كما أن الوقوف أمام اصطلاح جريمة طبقا للقانون الدولى A Crime under international law

لا يوضحان هذه الطبيعة والغاية منها ، وهى القضاء على حالات افناء الجماعات الوطنية او العرقية او الدينية او اللغوية .. الخ ، لأن هذين المصطلحين وأن كانا يعنيان مسئولية الدولة طبقا للقانون الدولى الا انهما لا يجرمان هذه الأفعال بالنسبة للأفراد . وهذا المعنى يؤكد الاستاذان توماس بورجنتال وجوديت تورنى فى دراستهما المشار اليها فى مؤلفاتنا لحقوق الإنسان ، خاصة : الاطار الماتونى لحقوق الإنسان .

وقد أخذت اتفاقية إبادة الجنس البشرى عند تعريفها لهذه الجريمة بذكر طائفة الأفعال التى يتكون منها الركن المادى للجريمة ، حيث يكون ارتكاب أى منها موجبا للعقوبة ، بشرط أن يتوافر قصد جنائى خاص لدى مرتكب الفعل ، هو نية التخطيط الكلى أو الجزئى لجماعة وطنية أو عرقية أو دينية . والمادة الثانية من الاتفاقية صريحة فى بيان المركبين المادى والمعنوى لجريمة إبادة الجنس البشرى على النحو السابق ، كما يتبين بجلاء من الرجوع اليها .

وهكذا فإن ارتكاب أى من الأفعال الخمسة المذكورة فى المادة الثانية من اتفاقية جريمة إبادة الجنس البشرى لا يكفى بذاته لقيام هذه الجريمة ، بل لابد من توافر القصد الجنائى ، وهو هنا قصد خاص ، أى نية القضاء على جزئيا على احدى الجماعات الوطنية أو العرقية أو الجنسية أو الدينية .

وبناء على ما سبق ، فإن قتل بعض أفراد احدى الجماعات البشرية أو ابادتها كليا لا يشكل بذاته جريمة إبادة الجنس البشرى ، اذا كان هذا القتل أو هذه الإبادة قد جاءت لغرض غير الغرض الذى حددته المادة الثانية من الاتفاقية ، كأن يكون هذا الحدث قد وقع بسبب خلافات مالية أو اجتماعية .. الخ . فأننا فى مثل هذه الحالات نكون فى دائرة التطبيق العادى لأحكام قانون العقوبات الوطنى فى الدولة التى وقعت فيها هذه الأفعال ، بعكس ما اذا كان الغرض من القتل أو الإبادة هو افناء هذه الجماعة البشرية ، فإن مثل هذا القصد الجنائى الخاص يستبعد سريان قانون العقوبات الوطنى ، وتصبح الدولة ملزمة بأحكام الاتفاقية الدولية لإبادة الجنس البشرى ، مع ملاحظه أنه طبقا لقواعد القانون الدولى ، فإن القانون الجنائى الوطنى لكل الدول يجب أن يكون متفقا مع أحكام هذه الاتفاقية .

ويلاحظ أن الأمم المتحدة عند صياغة أحكام الجريمة لم تتمكن من اعتبار الإجراءات السياسية المستهدفة القضاء على الجماعات السياسية Political groups من بين الأفعال التى يتكون منها الركن المادى لجريمة إبادة الجنس البشرى ، حيث فشلت المحاولات التى بذلت فى هذا الاتجاه ، خلال اعداد اتفاقية جريمة إبادة الجنس البشرى ، وهذا أمر يؤسف له لأن ضمان احترام الحقوق السياسية للأفراد والجماعات ، يساعد على تحقيق الهدف الأساسى من تقنين هذه الجريمة .

ومما يعاب على هذه الاتفاقية أيضا ، انها اوجت بإنشاء محكمة جنائية دولية ولكن فشلت الجهود التي بذلت منذ الموافقة على هذه الاتفاقية حتى الآن ، كذلك لم تتضمن النص على عرض الخلاف الذى ينشأ بين دولتين أو أكثر ، بخصوص تفسير أحكامها ، على محكمة العدل الدولية .

وبذلك يكون العقاب على هذه الجريمة حتى الآن ، من اختصاص المحاكم الوطنية فى الدولة التى يحمل المتهم جنسيتها ، وأيضا لمحاكم الدولة التى تم فيها اعتقال المتهم ، فى حالة امتناع هذه الدولة عن تسليمه للدولة الأولى ، خاصة إذا كان يحمل جنسيتها ، وهنا يكمن القصور الشديد فى الاتفاقية ، لأن أية دولة تمارس جريمة إبادة الجنس البشرى - مثل إسرائيل حاليا - لن توافق على محاكمة مرتكب الجريمة ، كما انها سترفض تسليمه لمحاكمته أمام محاكم إحدى الدول الأخرى ، وبذلك تبدو أهمية الاختصاص القضائى الدولى فى هذه الحالة ، مع ملاحظة تعثر مشروع محاكمة مجرمى الصرب والكروات .

سابعاً - مقارنة بين حماية حق الإنسان فى الحياة فى كل من الاتفاقيات الدولية ، لحقوق الإنسان واتفاقية منع إبادة الجنس البشرى .

ويلاحظ أن الحق فى الحياة تشير اليه الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، ولقد حاولت منظمة الأمم المتحدة أن تكفل حماية هذا الحق فى حالات القتل الجماعى ، فأعدت اتفاقية إبادة الجنس البشرى La convention du Génocide وأيضا وضعت تعريفا للاعتداء La notion d'agression (قارن رينيه كاسان ، مجموعة محاضرات أكاديمية القانون الدولى بلاهاى ١٩٥١ جزء أول ص ٣٠٦ ، لويس كافاريه ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ١٩٦١ ، ص ٤٤٨ وما بعدها) .

ولقد قيل فى تعريف جريمة إبادة الجنس البشرى بأنها **الغاء وجود الجماعات البشرية بالكامل ، كما أن القتل يؤدي الى عدم الاعتراف للفرد بحقه فى الوجود .**

وهذا التعريف ذكره الأستاذ لويس كافاريه فى المرجع السابق ص ٤٤٨ ، وهو يعزیه الى الأستاذ سيبر Sibert ، الذى عرف جريمة إبادة الجنس البشرى بأنها :

«Le refus de L'existence aux groupes humains entiers comme L. homicide est Le refus du droit à L'existence d'un individu».

ويرى الأستاذ كافاريه أن جميع صور إبادة الجنس البشرى لم تشملها بالحماية اتفاقية إبادة الجنس البشرى التى وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ ، لأن إبادة الجنس البشرى من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية Les groupes ethniques, sociaux, nationaux et religieux لا تدخل فى عداد هذه الاتفاقية التى اقتصرت على حماية حق الحياة للجماعات التى تقوم على أساس الأصل «Les Genocides Politiques et économiaves et culturels» أو الإبادة الدينية .

واتفاقية تحريم إبادة الجنس البشرى ، تنشئ جريمة إبادة الجنس البشرى التى يتكون ركنها المادى من أعمال حددتها على سبيل الحصر وهى الموت Le meurtre أو الاعتداء المجسيم على الوحدة الجسمانية والعقلية أو الإخضاع عمدا لظروف تؤدى الى التحطيم الكلى أو الجزئى ، أو الاجراءات التى تحد من النسل أو نقل الاطفال . ولكن حتى تكون الأعمال السابقة مشمولة بحماية اتفاقية إبادة الجنس البشرى ، يجب أن تتعرض لها الجماعات الدينية أو الوطنية أو الجماعات التى تقوم على أساس الأصل ، بمعنى أنه لا تدخل فى نطاق جريمة إبادة الجنس ، الأعمال السابقة اذا تعرض لها الفرد مجردا من أى من الاعتبارات السابقة .

وإذا قارنا موقف اتفاقية إبادة الجنس البشرى بموقف الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان من الحق فى الحياة فإننا نلاحظ وجود خلاف بين كل منهما لأن اتفاقية جريمة إبادة الجنس البشرى لا تهتم فقط بحالة الاعتداء المباشر على الحق فى الحياة ، أى بمسألة الموت ، بل تهتم أيضا بالوسائل التى قد تؤدى الى ذلك ، مثل الاعتداء على الوحدة الجسمانية والعقلية للفرد ، وإخضاعها لظروف قاسية من الحياة ، تؤدى الى هلاكها أو فرض تحديد النسل . ولكن اذا استثنينا حالة اجراءات الحد من النسل ، فإنه يمكن مع ذلك القول بأن حالات الاعتداء غير المباشر على الحق فى الحياة التى يتكون منها الركن المادى لجريمة إبادة الجنس البشرى حسب اتفاقية إبادة الجنس البشرى ، تنص عليها المادة الثالثة من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لأن هذا النص يواجه حالات التعذيب ، والعقوبات غير الإنسانية أو الاستثنائية ، وذلك على التفصيل الذى يكون محله دراسة هذه المادة .

وجه الاختلاف الثانى بين اتفاقية إبادة الجنس البشرى والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، هو أن الاتفاقية الأولى لا تحمى حق الحياة إلا بالنسبة للجماعات وليس بالنسبة للأفراد وهى لا تحمى هذا الحق بالنسبة لمساكن الجماعات كما سبق أن رأينا . فى حين أن المادة ٢ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان تحمى حق الحياة للفرد فى ذاته دون اكتراث بالجماعة الوطنية أو الاجتماعية أو الدينية أو السياسية التى ينتمى اليها هذا الفرد ، وبذلك تكون الحماية التى تقررها المادة الثانية من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان أوسع بكثير من تلك الواردة فى اتفاقية إبادة الجنس البشرى .

وحسب المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لمنع إبادة الجنس البشرى يتكون الركن المادى لهذه الجريمة من الأعمال التى ترتكب عن عمد بقصد تحطيم Destruction جماعة لغوية أو جنسية ، أو دينية أو سياسية ، تحطيمها كليا أو جزئيا ، بما فى ذلك التآمر والتحريض والتمهيد أو الشروع فى ذلك .

ولا تجيز المادة الرابعة من هذه الاتفاقية قبول الدفع المؤسس على نظرية أعمال السيادة أو الحكومة ، لأنها تقرر المسؤولية الفردية ، لمرتكب تلك الجريمة .

وتقضى المادة الخامسة من اتفاقية ابادة الجنس البشرى بالزام الدول بتعديل قوانينها الداخلية ، بما يجعلها تمشي مع احكامها .

وتحدد المادة السادسة الجهة المختصة بالفصل فى الاعمال التى تشير اليها المادة الثانية من اتفاقية جريمة ابادة الجنس البشرى . وتعطى هذا الاختصاص لمحاكم الدولة التى ترتكب على اقليمها الاعمال المكونة للجريمة ، أو لمحكمة جنائية دولية ، تتفق الدول على قبول اختصاصها . وتنص المادة التاسعة على الاختصاص الالزامى لمحكمة العدل الدولية ، فى كل ما يتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية . ولم توافق الحكومة السوفيتية على هذه المادة ، وتحفظت على حكمها عندما قامت بالتصديق على الاتفاقية . ولقد اعترضت بعض الدول على التحفظ السوفيتى السابق ، ورات أنه يجعل الاتفاقية مجرد « أضحوكة لا قيمة لها بالنسبة للدولة التى تقرن تصديقها بالتحفظ السابق » . ولقد وقع وصدق على الاتفاقية أكثر من خمسين دولة ، ليس من بينها الولايات المتحدة وانجلترا ، وكانت حجة هاتين الدولتين : أن تحفظ الاتحاد السوفيتى على المادة التاسعة من الاتفاقية ، جعلها مجرد سراب لا قيمة لها . ويرى بعض الشراح ان احكام اتفاقية جريمة ابادة الجنس البشرى ، تلزم جميع الدول اعضاء الجماعة الدولية ، حتى الدول التى لم تقم بالتوقيع والتصديق عليها . وحجتهم فى ذلك ان الاحكام التى تضمها هذه الاتفاقية تعد من المبادئ العامة ، الواجب الاعتراف بها ، من جانب جميع القوانين الحديثة ، طبقا للقانون الدولى العام .

ولقد ذهب الى ذلك أيضا الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة مستر همرشولد ، أثناء أزمة الكونغسو ، عندما ذكر كلا من تشومبى ولومومبا فى سنة ١٩٦٠ ، بأن الأعمال التى يأتيا انتصار كل منهما ، ضد الآخرين ، تعد من أعمال ابادة الجنس البشرى غير المشروعة ، طبقا للقانون الدولى العام ، وذلك بالرغم من عدم انضمام الكونغسو فى ذلك الوقت ، للاتفاقية الدولية الخاصة بجريمة ابادة الجنس البشرى .

القسم الخامس

جامعة الدول العربية «la ligue des Etats Arabes»

الفصل الأول : النشأة والاحكام العامة

١ - تعتبر منظمة جامعة الدول العربية مثلا لتطور فكرة التنظيم الدولى العام المحدود ، حيث تقتصر عضوية المنظمة على مجموعة من الدول ، تجمع

راجع للأهمية الصفحات ١٨ - ٢١ بشأن طبيعة الجامعة وشخصيتها القانونية الدولية .

بينها وحدة الثقافة والحضارة والاصل . وهى بذلك من أهم أمثلة الإقليمية الدولية *le phénomène du régionalisme International* ، بالمعنى الواسع ، أى مفهومه على أساس التحرك تجاه الوحدة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ثم الانتقال الى الوحدة السياسية ، من جانب مجموعة من الدول تعيش فى منطقة واحدة .

٢ - والإقليمية بهذا المعنى تتميز بعدة سمات عامة أهمها : إنها تسمى الى تحقيق الأمن والسلام فى المنطقة ، مادامت الدول منفردة لم تعد الآن - بسبب التقدم العلمى فى نطاق إنتاج أسلحة الحرب - قادرة على القيام بمفردها بهذه الوظيفة . وتقوم المنظمات الإقليمية أيضا بتدعيم التعاون والوحدة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تكون فرص النجاح فى الميدانين السابقين أكثر على المستوى الإقليمى منها على المستوى العالمى . والإقليمية بهذا المعنى ، تعد عاملا أساسيا فى تحقيق التضامن الدولى ، وعونا قويا لنجاح التنظيم العالمى ، لأنها تعبر الطريق لنجاحه فى نطاق إقليمى محدود ، وتزيل من أمامه كثيرا من المعوقات مثل النمىك المطلق بالسيادة والقومية بدرجة تمنع أو تقلل من فاعلية التنظيم بصورة عامة .

والتنظيم الإقليمى فى نطاق جامعة الدول العربية يمثل وضعاً بارزاً فى ظاهرة الإقليمية الدولية ، لأنه يتفق تماماً مع شروط وعناصر هذه الفكرة .

٣ - ولقد كان إنشاء جامعة الدول العربية محل ترحيب من الشعوب العربية لأن هذه الشعوب اعتقدت أن ميلاد هذه المنظمة يعد خطوة أساسية فى قيام دولة عربية موحدة ، لأن جامعة الدول العربية بالصورة التى ولدت فيها عام ١٩٤٥ ، لم تؤثر فى الشخصية الدولية لأعضائها ، فلا تعد من الناحيتين الدستورية والدولية دولة عليا تصدرهم جبهة واحدة فى العلاقات الدولية *Un Super-Etat* .

٤ - وترجع التسمية التى تحملها هذه المنظمة الى الاقتراح الذى تقدمت به مصر الى المؤتمر العربى الذى عقد عدة اجتماعات عامى ١٩٤٣ - ١٩٤٤ للتحضير لإنشاء جامعة الدول العربية ، فى حين فضل الوفد السورى فى هذه المؤتمرات تسمية التحالف العربى *l'Alliance Arabe* بينما دافعت العراق عن تسمية الاتحاد العربى *l'Union Arabe* . ولكن الوفد المصرى أكد ان تسمية الجامعة العربية هى وحدها التى تتفق مع حقيقة الروابط والعلاقات المراد صياغة ميثاق المنظمة على أساسها ، كما أنه يتفق مع المصطلحات اللغوية والسياسية العربية ، لأن كلمة الجامعة تفيد الرابطة أو النظام الذى يربط بين الأفراد والجماعات ، ولأنها فى الشريعة الإسلامية تعنى « جماعة المؤمنين » وهو يقابل اصطلاح الأمة ، وتفيد كذلك الاتفاق .

م - ومن الناحية السياسية ، فقد رأت مصر ان هذه التسمية تتميز بازالة الغموض وسوء الفهم ، المتولدين عن كل من « التحالف » و « الاتحاد » ، وما قد يفهم منها من الاختصار على الروابط العارضة ، الأمر الذى لا يتفق

مع حقيقة العلاقات العربية التي ترجع الى قرون عديدة . فالامر لا يتعلق بالبحث عن إنشاء هذه الروابط ، وبالتالي فالوضع كان يتعلق بإنشاء جهاز دائم يرعى هذه الروابط ويدعمها . ومن ناحية أخرى ، فإن تسمية « الاتحاد » لا تتفق مع حقيقة هذا الجهاز ، وبالتالي فهي تسمية خادعة وضارة ، لا تعبر عن حقيقة الاختصاصات التي كانت الدول العربية المؤسسة للمنظمة راغبة في منحها لها ، لأن هذه الدول لم تتنازل في ميثاق جامعة الدول العربية عن أى من مظاهر سيادتها السياسية والقانونية والاقتصادية لهذه المنظمة ، كما سوف يتضح لنا ذلك من دراسة هذا الميثاق الذى يتمسك بقاعدة الإجماع فى حالات عديدة ، وقاعدة الاختصاص الداخلى المطلق ، وقاعدة ترك تنفيذ القرارات للسلطات المختصة فى كل دولة دون مشاركة من أجهزة المنظمة .. الخ .

٦ - الخطوات التى مر بها إنشاء جامعة الدول العربية : بدون الدخول فى التفاصيل ، فإننا نقصر على المعالم الأساسية لهذه الخطوات على الوجه لآتى :

(١) مرحلة المشاورات الثنائية : أعلنت الحكومة المصرية فى مارس ١٩٤٣ عن موقفها من تصريحات الحكومات البريطانية عامى ١٩٤١ - ١٩٤٣ بخصوص مستقبل الوحدة العربية ، وقد جاء إعلان هذا الموقف فى مجلس النواب المصرى رداً على سؤال أحد أعضائه على النحو الآتى بلسان وزير العدل : « لقد فكرت الحكومة كثيراً فى هذه التصريحات ، ورات أن الطريقة المثلى للوصول الى نتيجة مرضية ، تتمثل فى دراسة المشكلة مع الحكومات العربية . ورات من المناسب أن تأخذ الحكومة المصرية زمام المبادرة للوقوف على وجهات النظر العربية بخصوص الاتحاد المنشود ، وأن تبذل جهودها لمضاعفة النشاط لتحقيق التقارب بين وجهات نظر الحكومات العربية ، وذلك بأن تدعى هذه الحكومات لمؤتمر تضع فيه أسس الاتحاد العربى ، وإذا كان هناك تطابق فى الراى ، فسوف يعقد المؤتمر فى القاهرة برئاسة رئيس وزراء مصر لمتابعة دراسة المشكلة ، وإصدار القرارات التى تتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة » . ويعبر هذا البيان عن تحول أساسى فى التاريخ السياسى للمشرق العربى ، لأنه كان إيذاناً بالتدخل الرسمى من جانب مصر فى حركة الوحدة العربية وذلك بعد فترة من العزلة فرضتها الأوضاع الدولية فى المنطقة ، واستعادة الدور الطبيعى والتاريخى لمصر فى العلاقات العربية الدولية ، بعد أن تغيرت الظروف السياسية للدول العربية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية بصورة تجعلها أهلاً للتعبير عن دورها الهام فى العلاقات الدولية ، المؤسس على الموقع الجغرافى والتراث الإنسانى والقانونى ، والأهمية الاقتصادية الدولية للمركز الهام الذى يمثله موقعها بالنسبة لطرق المواصلات الدولية . وقد قامت الحكومة المصرية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات العربية للاجتماع فى القاهرة للمشاور فى الخطوات

الواجب اتباعها لتحديد وضع المنطقة في العلاقات الدولية . ولقد دارت المشاورات بين الحكومة المصرية وحكومات الدول العربية المستقلة في ذلك الوقت ، في صورة لقاءات ثنائية في الفترة من يوليو ١٩٤٢ إلى فبراير ١٩٤٤ ، وقد تمخضت المشاورات عن اتجاهين : الأول الإتجاه الهاشمي تعبيراً عن وجهة النظر العراقية الأردنية ، الذي دعا إلى إنشاء اتحاد فيدرالي أو على الأقل كونفيدرالي ، والثاني اتجاه التعاون في سائر المجالات على أساس من السيادة والاستقلال والمساواة ، وهو الاتجاه الذي فضله كل من لبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية واليمن ، وبقيت مصر بعيدة عن مشاركة أي من الاتجاهين نظراً لأنها كانت الطرف الذي اشترك في سائر اللقاءات العربية الثنائية . وعلى ضوء ما سبق ثم تشكيل اللجنة التحضيرية وحدد شهر سبتمبر من عام ١٩٤٤ لاجتماعها ، كي تتولى إعداد صيغة الوحدة العربية ، وتعرض على الدول العربية لدراستها .

(ب) اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي وبيروتكول الاسكندرية سنة ١٩٤٤ : في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤ اجتمعت اللجنة التحضيرية في الاسكندرية - ممثلة لسوريا ولبنان . وشرق الأردن ، والعراق ومصر ، وانضم إليها ممثل للشعب الفلسطيني العربي - لدراسة أسس التعاون العربي في المستقبل ، على المستويين العربي والدولي بين الدول العربية المستقلة . واشترك في أعمال اللجنة ممثلو السعودية العربية واليمن كمراقبين دون التدخل في مداولاتها . وتم تشكيل عدة لجان فرعية في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٤ لدراسة أسس وبنیان مستقبل التنظيم العربي . وحفلت مداولات هذه الدول بالاتجاهين اللذين برزا في المشاورات الثنائية ، وبعد اجتماعات حادة ومحاولات التوفيق والتنازل من جانب الوفود ، وافقت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي في ٦ أكتوبر ١٩٤٤ ، على وثيقة سميت ببيروتكول الاسكندرية ، الذي تتضمن الخطوط العريضة للنظام القانوني لتنظيم العربي وأهدافه ومبادئه في خطوط أساسية هي :

إنشاء جامعة الدول العربية ، التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، توثيق الصلات والروابط العربية ، الاعتراف باستقلال لبنان واحترامه ، القرارات الخاصة بفلسطين .

ونص البيروتكول بجانب ذلك على إنشاء لجنة فرعية من أعضاء اللجنة على أن تجتمع ابتداء من ١٥ نوفمبر ١٩٤٤ لمتابعة أعداد ميثاق المنظمة ، وتم بالتوقيع على البيروتكول من ممثلي خمس دول فقط ، لأن ممثلي السعودية واليمن أرجأوا التوقيع انتظاراً لتعليمات حكومتيهما .

٧ - في ٢٢ مارس ١٩٤٥ انعقد المؤتمر العربي ، الذي اشتركت فيه سبع دول عربية هي : سوريا ولبنان والأردن والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن ومصر ، وقرر المؤتمر بالإجماع الميثاق الذي أعدته اللجنة الفرعية ، ولم يشترك اليمن في أعماله ، لكنه قام بالتوقيع على الميثاق في صنعاء

بتاريخ ٥ مايو ١٩٤٥ ، وبذلك انتهت الأعمال التحضيرية لإنشاء المنظمة ، وكان من الضروري بعد ذلك توافر شرط التصديق على مشروع الميثاق ، حتى تخرج المنظمة إلى حيز الوجود ، لأن التصديق يعتبر ركناً أساسياً لسريان موافق المنظمات الدولية ولوجودها ، وهذا ما تشير إليه صراحة المادة العشرون من ميثاق جامعة الدول العربية ، التي تنص على أن « يصدق على الميثاق وملاحقه ، وفقاً للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة » . « وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ، ويصبح الميثاق نافذاً قبل

من صدق عليه بعد إنقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول ، وقد تحقق هذا الشرط في ١٠ مايو ١٩٤٥ .

٨ - ويتكون ميثاق جامعة الدول العربية من مقدمة تشير إلى أن رؤساء سوريا ، وشرق الأردن ، والعراق ، والمملكة العربية السعودية ، ولبنان ، ومصر ، واليمن ، قد وافقوا على هذا الميثاق باعتباره « تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية ، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها ، على أساس إحترام إستقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيهها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصالح أحوالها ، وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وآمالها . واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية » .

ونظراً لأهمية ومكانة السعودية في العالم العربي ، وبالتالي ضرورة اشتراكها في التنظيم العربي ، فقد اقتضى إقناعها بذلك ، الاتصال المباشر بها بواسطة الأستاذ عبد الرحمن عزام الذي كان وزيراً مفوضاً بوزارة الخارجية ثم أصبح فيما بعد أول أمين عام لجامعة الدول العربية ، حيث انتهى الأمر بموافقة السعودية على البروتوكول ، وتلتها اليمن في ذات الاتجاه .

(ج) إعداد ميثاق جامعة الدول العربية : انتهت اللجنة التحضيرية من إعداد الصيغة النهائية لميثاق جامعة الدول العربية في ١٩ مارس سنة ١٩٤٥ ، ثم اجتمع المؤتمر العربي في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ للتوقيع عليه وإعلانه ، وقد دارت أعمال المؤتمر في قصر الزعفران بالقاهرة الذي تحتله الآن إدارة جامعة عين شمس ومنذ ذلك التاريخ ، يعتبر يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ عيداً وطنياً عربياً ، وبدأ سريان الميثاق في ٢٢ مارس من العام نفسه .

وبجانب المقدمة ، توجد عشرون مادة أخرى بينت الأحكام الخاصة بالعضوية وأجهزتها ، ومقرها ، وحصانتها ، وتعديل الميثاق ، والتصديق عليه . وإلى جانب الميثاق ومقدمته ، توجد ثلاثة ملاحق ، تعد جزءاً من هذا الميثاق وهي :

الملاحق الخاص بفلسطين : الذي جاء به أنه « منذ نهاية الحرب العالمية الأولى سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية - ومنها فلسطين - ولاية تلك الدولة وأصبحت مستقلة بنفسها ، غير تابعة لأية دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها . وإذا لم

تكن قد مكنت من تولي أمورها ، فإن ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ ، لم يقرر النظام الذي وضعه إلا على أساس الاعتراف باستقلالها . فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شك في استقلال البلاد الأخرى ، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة .

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة والتي أن يتمتع هذا المقتر بممارسة استقلاله فعلاً ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي فلسطيني للاشتراك في أعماله .

والملاحق الثاني الخاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة في مجلس جامعة الدول العربية ، الذي أشار إلى أنه نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة سيتباشر في مجلسها وفي لجانها شئوناً يعود خيرها على العالم العربي كله ، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها ، فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنىها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة ، عند النظر في اشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق ، بأن يذهب في التعاون معها إلى أقصى مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك ، ألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها ونفهم أمانيتها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على اصلاح احوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئوه الوسائل السياسية من أسباب .

والملاحق الثالث خاص بتعيين أول أمين للجامعة ، وقد جاء به « موافقة الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين السيد عبد الرحمن عزام أميناً عاماً لجامعة الدول العربية ، ويكون تعيينه لمدة سنتين ، ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل للأمانة » .

٩ - تعديل الميثاق : تنص المادة التاسعة عشرة من الميثاق على أنه يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق ، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ، أو لإنشاء محكمة عدل عربية ، ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام ، ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب ، وللدول التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه ، دون التقيد بأحكام المادة الثامنة عشرة . وقد فشلت محاولات تعديل الميثاق بالرغم من تشكيل اللجان واعداد مشروعات التعديل التي استغرقت نحو عقدين من الزمن (١٩٧٨ حتى الآن) ، بل إن الدول العربية مختلفة على طريقة التعديل ، أحياناً يفضلون اعداد ميثاق جديد ، والآن يميلون إلى الأخذ بأسلوب الملاحق الإضافية ، وتلك علامة بارزة على اختلافهم في كل شيء . والحقيقة إن الميثاق الحالي لا يعييه سوى انعدام الإرادة والوحدة وتفضيل الصالح القومي على تطلعات نظم الحكم العربية !

الفصل الثاني : أحكام العضوية

١ - تضم الجامعة العربية في عضويتها الآن اثنتين وعشرين دولة عربية وكانت تتكون في الأصل من سبع دول عربية كانت مستقلة وقت إنشاء هذه المنظمة ، وهي التي اشتركت في الإعداد لهذه المنظمة ووقعت ثم صدقت على ميثاقها . ولكن جامعة الدول العربية شأنها بين ذلك شأن سائر المنظمات الدولية الإقليمية انشئت أساساً لكي تجمع بين سائر الدول العربية ، ولذلك كان من الضروري أن يكون الانضمام إليها مفتوحاً لكل دولة تحصل على استقلالها في تاريخ تال لنشأتها . وهذا ما تشير إليه صراحة المادة الأولى من ميثاق جامعة الدول العربية التي تنص بأن تتألف هذه المنظمة من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق ، وأنه لكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة ، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ، ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

٢ - ويلاحظ أن الموافقة على قبول عضو جديد تحتاج إلى صدور قرار بالإجماع من مجلس الجامعة ، وبذلك يتميز القبول في جامعة الدول العربية عنه في منظمة الأمم المتحدة . وتطبيقاً للمادة الأولى من ميثاق الجامعة انضمت ليبيا في ٢٨ مارس سنة ١٩٥٣ ، والمملكة المغربية في أول نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، وتونس في أول نوفمبر ١٩٥٨ ، والكويت في ٢ يولييه ١٩٦٠ ، والجزائر في ١٩٦٢ ، واليمن الجنوبية في ١٩٦٧ فارتفع عدد الدول الأعضاء من سبع دول في عام ١٩٤٥ إلى ثلاث عشرة دولة في بداية عام ١٩٧١ (١) .

وخلال دورة مجلس الجامعة التي بدأت في النصف الأول من شهر سبتمبر ١٩٧١ تمت الموافقة على قبول البحرين وقطر وعمان ثم وافق بعد ذلك مجلس الجامعة في ٢٩ سبتمبر بالأغلبية على قبول سلطنة عمان عضواً بالجامعة . وقد جرت مناقشة طويلة استغرقت ثلاث ساعات في مجلس الجامعة حول قبولها ، ووافقت في نهايتها ١٤ دولة على قبول عمان ، واعترضت اليمن الديمقراطية الشعبية ، وتحفظت السعودية على هذا القرار .

وفي الثامن من سبتمبر ١٩٧١ أعلن قيام دولة اتحاد الإمارات العربية ، التي تقدمت غداة تكوينها بطلب انضمام ، إلى الجامعة وهو الطلب الذي ناقشه مجلس الجامعة ثم انتهى إلى قرار بقبولها في جلسة السادس من ديسمبر ١٩٧١ ، حيث وافقت عليه ١٤ دولة ، وتحفظت كل من السعودية والعراق

(١) انضمت موريتانيا بقرار من مؤتمر القمة العربي في الجزائر بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٢ ، وهي الحالة الوحيدة التي تقرر فيها العضوية بقرار لم يصدر من مجلس الجامعة ! وسوف نناقش هذه المسألة القانونية عند دراسة العلاقة القانونية بين مؤتمرات القمة العربية ومجلس الجامعة .

على القرار ، وعارضته اليمن الديمقراطية الشعبية ، وكان من الشروط التي طالب العراق بضرورة توافرها قبل قبول هذا الاتحاد عضواً بالجامعة الشرط الخاص بإلغاء إمارة الشارقة للاتفاق الذي عقدته مع إيران بخصوص جزيرة أبو موسى . ومن المعلوم أن اتحاد دولة الإمارات العربية قد تكون في صورة تقترب من صورة الاتحاد الكونفدرالي من عدة إمارات عربية هي : أبو ظبي ، الشارقة الفجيرة ، أم القروين ، عجمان ، وإمارة رأس الخيمة . ثم ارتفع عدد الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى تسع عشرة دولة ، حيث قرر وزراء خارجية الدول العربية في اجتماعهم بالجزائر يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٧٣ اشتراك موريتانيا في مؤتمر القمة العربي ، بعد أن وافقوا بالتهنير على قرار يعطيها صفة العضو المراقب في الجامعة . وفي ٢٦ نوفمبر قرر المؤتمر في جلسة مغلقة سبقت جلسة الافتتاح قبول موريتانيا عضواً كاملاً ، ثم انضمت الصومال إلى الجامعة بقرار من مجلس جامعة الدول على مستوى السفراء في ١٤ فبراير سنة ١٩٧٤ . وتوالى انضمام الدول العربية الأخرى بعد استقلالها للجامعة وقبلت فلسطين سنة ١٩٧٤ بقرار مجلس القمة أيضاً عضواً بها ، وبعد تردد ، قبل مجلس الجامعة في دورة سبتمبر ١٩٩٣ طلب دولة جزر القمر للانضمام إليها ، وبالرغم من رابطة العروبة المتأصلة في كل من تشاد وأريتريا إلا أنهما لم يسعيا إلى عضوية الجامعة بالرغم من التشابه في روابط العروبة لشعوب هذه الدول مع جيبوتي التي تتمتع الآن بعضوية الجامعة ، ويعزى عزوف أريتريا إلى روابطها الوثيقة بإسرائيل .

٥ - الفصل من عضوية جامعة الدول العربية : تنظم هذه المسألة المادة الثامنة عشرة التي تقرر أن لمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة ، وذلك بقرار يصدر بإجماع الدول الأعضاء عدا الدولة المشار إليها .

٣ - الانسحاب من جامعة الدول العربية : ينص ميثاق هذه المنظمة على حالتين للانسحاب هما :

(أ) الانسحاب طبقاً للمادة ١٨ من الميثاق التي تقضى بأنه إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .

(ب) الانسحاب بسبب تعديل ميثاق جامعة الدول العربية : وهذا ما تنص عليه المادة ١٩ في نهايتها ، حيث تقرر أن للدولة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة الثامنة عشرة ، أي لا يلزم في هذه الحالة - على خلاف الحالة الأولى من حالات الانسحاب - أن تقوم

(١) وهو ما جرى كذلك عند اعلان الوحدة بين دولتي اليمن الشمالية والجنوبية سنة ١٩٩٠ .

الدولة المنسحبة بإبلاغ عزمها على الانسحاب إلى مجلس جامعة الدول العربية ، قبل تنفيذه بشنة .

٤ - فقد العضوية بسبب زوال الشخصية الدولية : إذا فقدت إحدى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية شخصيتها القانونية الدولية ، لانضمامها في دولة عربية ، أو لغير ذلك من الأسباب ، فإنها تفقد بالتالي عضويتها في الجامعة ، وهذا ما تأنى عندهما قامت الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ بإنشاء الجمهورية العربية المتحدة التي أصبحت عضواً في الجامعة تطبيقاً لمبدأ الميراث الدولي في عضوية المنظمات الدولية ، وعندما وقع الانفصال استمرت كل من مصر وسوريا عضويتها في الجامعة لأنه بالانفصال استعلت كلاهما شخصيتها الدولية وما يترتب على ذلك من آثار قانونية دولية (١) .

الفصل الثالث : اختصاصات الجامعة

١ - تسوية المنازعات العربية بالطرق السلمية : وهذا الاختصاص يستفاد من المادة الخامسة من ميثاق الجامعة ، بنصها على عدم جواز الإلجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، وعلى أنه إذا نشبت بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى مجلس جامعة الدول العربية لفض هذا الخلاف ، فإن القرار الذي يصدره المجلس يكون نافذاً وملزماً ، وعند نظر المجلس هذا الخلاف لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف حق الاشتراك في مداورات المجلس وقراراته . وإيضاً تنص المادة الخامسة على أن يتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما ، وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء .

٢ - دفع الاعتداء عن الدول الأعضاء . وهذا ما تنص عليه المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية التي تقرر أنه إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه ، فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس فوراً . ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع ، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة ، فإنه لا يدخل في حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية . وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس ، فلمثل تلك الدولة فيه ، أن يطلب انعقاده لل غاية المبينة في الفقرة السابقة ، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة ، حق لاية دولة من أعضائه أن تطلب إنعقاده .

٣ - تحقيق التعاون بين الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والصحية . هذا الاختصاص يستفاد من المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية التي تنص على أن « الغرض من

الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها .

٤ - ومن أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشئون الآتية : - (أ) الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجارى ، والجمارك والعملية ، وأمور الزراعة والصناعة . (ب) شئون المواصلات ، ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد . (ج) شئون الثقافة . (د) شئون الجنسية والجوازات والتأثيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين . (هـ) الشئون الإجتماعية . (و) الشئون الصحية .

ونطبقاً لذلك نصت المادة التاسعة من ميثاق الجامعة على أنه « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أى تعقد بينها من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض ، والمعاهدات أو الاتفاقات التى سبق أن عقدتها أو التى تعقدتها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين » (١) .

٥ - التعاون مع المنظمات الدولية : أنشئت جامعة الدول العربية قبل ميلاد منظمة الأمم المتحدة ، ومع ذلك كان من الواضح أن منظمة عامة عالمية ستنشأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولذلك كان من الواجب أن يحتاط ميثاق جامعة الدول العربية بالنص على ضرورة التنسيق بين الجامعة وهذه المنظمة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية التى تنشأ فى المستقبل . وهذا ما تنص عليه صراحة الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة منه ، التى أشارت إلى أنه يدخل فى مهمة مجلس الجامعة ، تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام وتنظيم العلاقات الاقتصادية والإجتماعية » .

ولقد قامت جامعة الدول العربية بتسجيل ميثاقها فى الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ، واعترفت هذه المنظمة الأخيرة رسمياً فى دورة مارس ١٩٥٠ بالجامعة العربية ، على أساس أنها منظمة إقليمية طبقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، ويقوم الأمين العام لجامعة الدول العربية بحضور جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتباره مراقباً . كما تتعاون الجامعة

(١) ويعتبر قيام دولة اتحاد الجمهوريات العربية بعد الاستفتاء الذى تم فى كل من مصر وسوريا وليبيا فى أول سبتمبر ١٩٧١ ، متفقاً مع حكم المادة التاسعة من جامعة الدول العربية . وكذلك قبل بشأن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربى ومجلس التعاون العربى ، وهو ما لا يؤيده ، لأن كلاهما أثر فى وحدة وتماسك الجامعة .

مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة . وسوف تكون هذه المسألة محل دراسة
تدبر العلاقات الخارجية لجامعة الدول العربية (١) .

٦ - القيود التي يتضمنها ميثاق جامعة الدول العربية على مباشرة
الاختصاصات السابقة : تقوم جامعة الدول العربية على أساس احترام
مبادئ محددة ، يجب عليها التقيد بها في مباشرة وظائفها السابقة وهذه
القيود بإيجاز هي :

(أ) المساواة بين الدول الأعضاء : وهذا ما يستفاد من المادة الثانية
من ميثاق جامعة الدول العربية التي تشير إلى صيانة استقلال وسيادة الدول
الأعضاء كما أن المساواة بين الدول الأعضاء تظهر في التمثيل المتساوي
في أجهزة الجامعة ، والمساواة في القيمة القانونية لأصواتها ، وفي أن هذه
الدول تتناوب رئاسة مجلس الجامعة .

(ب) عدم المساس بسيادة الأعضاء : وهذا ما أشارت إليه مقدمة ميثاق
جامعة الدول العربية ، والمادة الثانية منه ، وما يستفاد كذلك من المادة السابعة
التي قررت عدم التزام الدولة بقرار المجلس إلا إذا كانت قد وافقت عليه ،
وعلى أن يتم تنفيذ القرار وفقاً للنظم الأساسية في كل دولة من الأعضاء .

(ج) عدم التدخل في الشؤون الداخلية : وهذا ما يستفاد صراحة من
ميثاق جامعة الدول العربية بنصه على أن « تحترم كل دولة من الدول المشتركة
في الجامعة ، نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى . وتعتبره حقاً من
حقوق تلك الدول ، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يؤدي إلى تغيير هذا النظام .
ويجب أن يفهم هذا النص بالمعنى المستقر فقها وعملاً للحكم الوارد في
المادة ٢ - ٧ من ميثاق الأمم المتحدة (١) .

الفصل الرابع أجهزة جامعة الدول العربية

ملاحظات عامة : - لكل منظمة دولية أيا كانت طبيعتها - سواء
كانت عامة أو إقليمية أو متخصصة - عدد من الأجهزة تباشر بواسطتها
اختصاصاتها وسلطاتها المحددة لها في ميثاقها ، وهناك حد أدنى للتنظيم الداخلي
للمنظمة يتكون من الجهاز العام والجهاز التنفيذي والجهاز الإداري ، وقد
تختلف التسمية التي تطلق على كل من هذه الأجزاء من منظمة لأخرى ، وهو أمر
لا يؤثر في طبيعة الجهاز . كما أن سائر المنظمات تعرف التفرقة بين الأجهزة

(١) وقد أعلنت وزارة الخارجية السويسرية الاتحادية في ١٧ مارس سنة
١٩٧٥ أن الجامعة العربية تستطيع إنشاء بعثة دائمة لها لدى المنظمات الدولية
في جنيف . وأشارت الوزارة إلى أن هذه البعثة سيكون من أعمالها إقامة
علاقات منتظمة مع مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي لها مقر
في جنيف ، وسوف يكون لهذه البعثة نفس الوضع الذي تتمتع به بعثات المنظمات
الدولية في سويسرا .

الرئيسية التي ذكرت بالاسم وحددت اختصاصاتها في الميثاق بحيث لا يمكن إدخال أى تعديل بالإضافة أو الحذف إلا بالطريق المرسوم في ميثاق المنظمة لتعديل الميثاق . والأجهزة الفرعية التي تنشأ تابعة لأى من الأجهزة الرئيسية في حدود اختصاصه وبقرار منه ، وهذه الأجهزة قد تكون دائمة وقد تكون مؤقتة بطبيعة الحاجة التي دعت إلى إنشائها . وقد تتطور اختصاصات الجهاز العام عن طريق التفسير الموسع لاختصاصاتها كما حصل بالنسبة للجمعية العامة للأمم المتحدة بعد صدور قرار الاتحاد من أجل السلام ، وقد يتطور أسلوب عمل الجهاز العام للمنظمة كما حصل بالنسبة لمجلس جامعة الدول العربية في صورة مؤتمرات القمة العربية . تلك هى الخطوط العريضة التي يجب من خلالها دراسة البنيان الداخلى لجامعة الدول العربية ، أى الأجهزة التي تعمل عن طريقها ، ولكن دراستنا لها سوف تكون موجزة بالقدر الذى يتفق مع المستوى العلمى للدارسين . ويلاحظ أن البنيان الداخلى كما رسمه ميثاق هذه المنظمة عام ١٩٤٥ كان في غاية البساطة ، يضم المجلس وبعض اللجان الفنية والأمانة العامة ، ولكن هذا التكوين لم يعد قادراً على تحمل الأعباء المتزايدة التي فرضتها الظروف المتطورة للعالم العربى في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذى حتم إنشاء أجهزة جديدة . وترتب على ذلك أن جامعة الدول العربية تعمل الآن عن طريق ثلاثة أنماط من الأجهزة تجد أساسها في ميثاق الجامعة الذى وضع عام ١٩٤٥ ، واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى العربى التى تبت في ١٣ ابريل ١٩٥٠ .

المبحث الأول مجلس الجامعة العربية

١ - يعد الجهاز العام للمنظمة الذى يضع سياستها العامة ويملك أهم اختصاصاتها ، خاصة سلطة إصدار القرارات ، وبهذا الوصف يعد أعلى سلطة في المنظمة نظراً للطابع الحكومى المطلق الذى يتميز به ، ولما له من سلطة الإشراف على أعمال وقرارات الأجهزة الأخرى ، وهو الجهاز الذى يختص بالسلطات المالية لجامعة الدول العربية ، ولم تتأثر اختصاصاته ولا مكانته بين سائر الأجهزة باتفاقية ١٩٥٠ المتعلقة بالدفاع والتعاون الاقتصادى ، بل دعمت وضعه المستند من ميثاق الجامعة ، بالنص في المادة السادسة منها على أن ، مجلس الدفاع يباشر اختصاصاته تحت رقابة مجلس الجامعة .

٢ - تشكيل مجلس الجامعة : تستفاد القواعد الخاصة بتشكيل من المادة الثالثة من ميثاق جامعة الدول العربية التى تقضى بتمثيل سائر الدول الأعضاء في الجامعة ، وهذا الحكم يتفق مع القواعد المعتمدة بخصوص تشكيل الأجهزة العامة للمنظمات الدولية ، حيث تضم هذه الأجهزة سائر الدول الأعضاء في المنظمة . وكما تتمتع سائر الدول الأعضاء في الجامعة بحق التمثيل ، فإنها أيضاً تتمتع بحق التصويت ، وبهذا يتحقق في مجلس الجامعة التطبيق السليم لقاعدة المساواة في التمثيل والتصويت . وبجانب الأعضاء هناك تمثيل

الشعب الفلسطيني في مجلس الجامعة منذ ١٩٤٥ بسبب الظروف الخاصة بفلسطين ، ولم يكن يتمتع مندوبه بحق التصويت على قرارات مجلس الجامعة إلا بالنسبة للقرارات التي تتعلق بالمشكلة الفلسطينية ، ويتم اختيار ممثلي فلسطين بقرار من مجلس الجامعة . ومنذ ١٩٦٤ تتولى هذا التمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تعد الجهة الممثلة للشعب الفلسطيني ، حيث تعين ممثلها لدى مجلس الجامعة ، ويعتمد المجلس أوراق تمثيلهم (١) .

وقد عرف مجلس الجامعة نوعاً ثالثاً من التمثيل بخصوص الوضع الذي كانت فيه الجزائر قبل انتهاء عملية تحرير إقليمها . وذلك في المدة ١٩٥٨ - ١٩٦٢ حيث جرى العمل على حضور ممثلين للحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر إجتماعات مجلس الجامعة بصفة مراقبين بدون حق التصويت على القرارات . وإذا كان تمثيل فلسطين في الحدود التي اشرنا إليها اعتبر تطبيقاً للملحق الأول الخاص بفلسطين والذي يعتبر جزءاً من النظام القانوني لجامعة الدول العربية منذ نشأتها ، فإن تمثيل الجزائر قبل استقلالها اعتبر بمثابة تعديل ضمنى لميثاق الجامعة فيما يتعلق بتشكيل مجلس الجامعة ، أو على الأقل تفسيراً متحرراً للملحق الثاني للميثاق المتعلق بمساهمة الاقطار العربية غير المستقلة في أعمال لجان الجامعة ، ومد هذه المشاركة إلى أعمال المجلس .

ولقد كان هناك ما يبرر هذا المفهوم المتحرر خاصة بعد إنشاء الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر وضرورة مساندتها من جانب الدول العربية وجامعة الدول العربية ، خاصة بعد أن قوبل إنشاؤها بالاعتراف من جانب عدد كبير من الدول في سائر انحاء العالم العربي ، فكان لابد من دعمها دولياً بهذا التمثيل ، وهو أمر يتفق مع الهدف الأساسي من إنشاء جامعة الدول العربية ، وقد تم هذا التمثيل بقرار أصدره المجلس في ٦ - ٩ - ١٩٥٩ .

ولم يحدد الميثاق ولا اللائحة الداخلية لمجلس الجامعة مستوى تمثيل الدول الأعضاء في المجلس ، ولذلك فانه في السنوات الأولى التي تلت مباشرة إنشاء الجامعة كانت وفود الدول إلى دورات المجلس تضم في أحيان كثيرة رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية ، وأحياناً كان يكتفى بأن يتولى رئاسة وفود الدول الممثلون الدائمون للدول لدى الجامعة ، أو سفراءهم في القاهرة .

ويرى البعض أن هذا التدرج في التمثيل يرجع إلى أن جامعة الدول العربية لم تلعب الدور الذي كان ينتظرها في العلاقات الدولية العربية . كما رأى البعض الآخر أن عدم النص على درجة التمثيل كان المسبب الذي من أجله نصت سائر مشروعات تعديل الميثاق على أن يكون تشكيل مجلس الجامعة على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء فيها . ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى المادة الثالثة من المشروع الموحد الذي تقدمت به الجزائر وسوريا والعراق .

(١) انتهى هذا الوضع بقبول فلسطين عضواً كاملاً في الجامعة بقرار من مجلس القمة العربية سنة ١٩٧٤ .

وذهب فريق آخر إلى أن عدم النص على مستوى التمثيل بصورة جامدة يعد من الصياغات الحكيمة التي تميز بها ميثاق الجامعة في هذا الصدد ، لأنه يسمح بأن تكون هناك حرية في التقدير تتمشى مع مقتضيات وظروف العلاقات العربية والأحداث الدولية التي يدعى المجلس لمناقشتها .

٣ - ونرى أن عدم التحديد هو الذي يسمح بأن نجد تفسيراً لتحديد العلاقة بين مجلس الجامعة ومؤتمرات القمة العربية من الناحية القانونية ، خاصة إذا باشرت إحدى هذه المؤتمرات بعض الاختصاصات الأساسية لمجلس الجامعة ، مثل قبول الأعضاء الجدد ، كما تم خلال مؤتمر القمة الذي انعقد في نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، بالنسبة لقبول موريتانيا ، حيث يمكن النظر إلى مؤتمر القمة على أساس أنه اجتماع على أعلى مستوى لمجلس الجامعة ، دون حاجة إلى البحث عن الأساس القانوني في اتجاهات أخرى . ومن هنا كانت ضرورة الإشارة إلى هذه المؤتمرات .

٤ - الأساس القانوني لمؤتمرات القمة العربية ، لا شك في أنها تستند إلى طريقة تشكيل مجلس الجامعة المنصوص عليها في المادة الثالثة من الميثاق ، منعقداً على مستوى ملوك ورؤساء دول الجامعة . وذلك لمعدة مبررات .

(أ) نصت المادة الثالثة من الميثاق على أن يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ، وقد تكلمت عن تمثيل الدولة ولم تحدد مستواه ، ومن ثم فإن الأمر يتعلق بإجتماع لمجلس الجامعة المنصوص عليه في المادة ٣ من الميثاق سواء كان يمثل الدولة العضو في هذا الاجتماع رئيسها أو أى شخص آخر أدنى منه في المرتبة مادام مفوضاً من قبله طبقاً للأصول المرعية داخل كل دولة ، فلا يغير من وصف هذا الاجتماع بأنه إجتماع لمجلس جامعة الدول العربية ، أن الذي يحضر هذه الإجتماع هم رؤساء للدول أعضاء الجامعة ملوكاً كانوا أم رؤساء جمهوريات ، لأن حضور هؤلاء الرؤساء لا يكون بصفته الشخصية بل بوصفهم ممثلين لدولهم ، أعمالاً للقاعدة القانونية المسلم بها ، من أن أعمال النص خير من إهماله والأمر هنا يتعلق بتطبيق المادة الثالثة من ميثاق الجامعة .

(ب) أن طلب الانعقاد الأول قد وجه إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تولت إبلاغه إلى الدول الأعضاء واتخذت الإجراءات اللازمة لانعقاده طبقاً للمواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ من النظام الأساسي لمجلس الجامعة .

(ج) أن الانعقاد قد تم في مقر الجامعة ، ولقد قال السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة « لقد شرفنا أن تعبروا أرض الجمهورية العربية المتحدة ، وأنتم على طريقكم لهذا المجلس في حرم الجامعة لأن الشعب الذي تقيم الجامعة العربية في وسط أرضه يضم الآن أغلى المشاعر وأعز أمانيه .

(د) إن رئاسة الاجتماع أسندت إلى رئيس دولة العراق بوصفها الدولة التي كان عليها الدور في رئاسة مجلس الجامعة حسب ما نصت عليه المادة ١٤ من النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية .

(هـ) ما جاء على لسان الأمين العام لجامعة الدول العربية في جلسة الافتتاح ونصه « أما عن جامعة الدول العربية فانها تعجز عن الوفاء بحق الشكر والعرفان وتؤمن بالقوة التي اضعفتموها عليها بفتح صفحة جديدة في حياتها وتؤتي اعظم الثمرات لخيرها وخير العدالة العربية المشتركة » .

(و) ما جاء على لسان الأمين العام لجامعة الدول العربية في حديثه الصحفي الذي أدلى به عقب المؤتمر « عندما ابلغت هذه الدعوة إلى جامعة الدول العربية وابلغت امرها ، كان شعورى ان هذا الاجتماع لابد ان ينتهى إلى واحد من اثنين اما ان ينجح فيعلو بجامعة الدول العربية الى ابعد الآفاق أو ان يقدر غير ذلك فيقضى على جامعة الدول العربية نهائياً » .

نخلص من كل ما تقدم ان مؤتمر القمة العربى اى مجلس الملوك والرؤساء العرب لا يتمتع بكيان قانونى مستقل بذاته كما انه لا يشكل هيئة جديدة مستحدثة إلى جانب الهيئات العاملة في نطاق جامعة الدول العربية المنصوص عليها في المادة ٣ من ميثاق الجامعة بل يعد بمثابة دورة طارئة لمجلس الجامعة على مستوى القمة العربية بما يترتب على ذلك من آثار أهمها ، ان القرارات الصادرة عنه تكون ملزمة للأعضاء في الحدود المرسومة في ميثاق الجامعة ومن ثم واجبة التنفيذ ، وإن الإخلال بتنفيذها يثير مسئولية الدولة ويعرضها للجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٨ من الميثاق ، وعندما يتقرر ان تكون اجتماعات مجلس الجامعة على مستوى القمة مستمرة ودورية ، فعندئذ يوصف الانعقاد بأنه دور انعقاد عادى ويحمل الرقم المسلسل للأدوار العادية المنصوص عليها في المادة ١١ من الميثاق ، وكذلك إذا ما روى العدول عن اللقاءات الدورية للملوك والرؤساء العرب اكتفاء باجتماعات طارئة يدعون اليها عند الاقتضاء ، فعندئذ يوصف مجلس الجامعة على مستوى القمة بأنه دور انعقاد غير عادى بما تنص عليه المادة ١١ من الميثاق ، وتجرى بشأنه الإجراءات الخاصة بهذا النوع من أدوار الانعقاد الطارئة ، وهى غير مقيدة بمواعيد معينة أصلاً ، نظراً لصفة الاستعجال التى تتسم بها . وقد دعت الحاجة إلى سلوك هذا السبيل ظروف وأوضاع العلاقات العربية المتوترة من تهديد للأمن والسلام الى استعمار جديد مخطط ، فاجتماع مجلس الجامعة على مستوى الملوك والرؤساء بحل كثيراً من الأمور ويساعد في سرعة البت فيها ويختصر الطريق بين الممثل ودولته إذ لا يرجع اليها للتشاور أو غير ذلك (١) .

٥ - الدورات : يعقد مجلس الجامعة دورتين عاديتين في العام ،
في كل من شهرى مارس واكتوبر . وله ان يعقد دورة غير عادية كلما دعت

(١) ويشترط لذلك ان يجتمع مؤتمر القمة طبقاً لإجراءات عقد مجلس الجامعة ، فاذا دعى بناء على دعوة احدى الدول الاعضاء ، فانه يكون اقرب الى المؤتمرات الدولية أنظر ص ١٥٤ - ١٥٨ .

الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من الدول الجامعة . وتعتقد هذه الدورات في المقر الدائم لجامعة الدول العربية في القاهرة ، ولكن للمجلس ان يجتمع في أى مكان آخر يعينه ، وهذه الأحكام تستفاد من المادتين العاشرة والحادية عشرة من ميثاق جامعة الدول العربية . وتنص المادة الثانية عشر من النظام الداخلى للمجلس على ان اجتماعات المجلس تكون صحيحة إذا حضرها ممثلون لأغلبية الدول الأعضاء .

كما تنص المادة الخامسة عشرة من الميثاق ، والمادة الرابعة عشرة من النظام الداخلى للمجلس ، على ان تكون رئاسة المجلس في كل دورة بالتناوب بين أعضاء الجامعة ، طبقا للترتيب الهجائى لأسماء هذه الدول .

وفي كل دورة انعقاد ، يبدأ المجلس بالموافقة على مشروع جدول أعماله الذى يكون قد أعدده الأمين العام للجامعة : ويقوم بعد ذلك بتوزيع الموضوعات التى يحتوى عليها الجدول على اللجان الفرعية الخمس ، وهى لجنة الشؤون السياسية ، ولجنة الشؤون الاقتصادية ، ولجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية ، ولجنة الشؤون الإدارية والمالية ، ولجنة الشؤون القانونية .

ويحضر الأمين العام أو من يعينه من مساعديه جلسات مجلس الجامعة .

٦ - طريقة التصويت : حددتها المادة السابعة من ميثاق الجامعة التى نصت على ان ما يقرره المجلس بالإجماع (١) يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله ، وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الأساسية ، وهذا يعنى ان القرار لا يلزم إلا الدول التى وافقت عليه ، ولا يكون ملزما لجميع أعضاء الجامعة إلا اذا صدر بالإجماع . ولكن اذا كان الإجماع هو القاعدة العامة ، فان المادة السادسة عشرة من الميثاق تنص على الاكتفاء بأغلبية الآراء وتكون القرارات نافذة ، في المسائل الآتية :

- (أ) شئون الموظفين .
- (ب) اقرار الميزانية السنوية للجامعة .
- (ج) وضع النظام الداخلى لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة .
- (د) تقرير غرض الاجتماع .

(١) في ١٢/١١/٢٢ أعلن الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة ضرورة تعديل أسلوب التصويت ، للأخذ بقاعدة الثلثين على التزام جميع الأعضاء بالقرار ، وقاعدة الأغلبية البسيطة في المسائل الإدارية والاجرائية ، وبالإجماع في بعض الحالات مثل الفصل من عضوية الجامعة ، وإنشاء محكمة عدل عربية لها اختصاص قضائى واستشارى ، وأن تكون القاعدة في اختصاصها القضائى موافقة أطراف النزاع ، مع انعقاد اختصاصها بقرار من مؤتمر القمة أو مجلس وزراء الجامعة .

كذلك تنص المادة الخامسة من الميثاق ، على أنه عند مباشرة المجلس لوظيفة التسوية السلمية للمنازعات بين أعضاء الجامعة ، « لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف حق الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته » . أي أنه في هذه الحالة تصدر القرارات بإجماع الدول الأخرى ، وذلك لأنه لو اشترط الإجماع في هذه الحالة فإنه لا يتسنى للمجلس اتخاذ أي قرار بسبب معارضته من جانب إحدى الدولتين التي يقوم بينهما النزاع .

كذلك نجد حكماً مماثلاً تنص عليه المادة السادسة من ميثاق الجامعة بخصوص وظيفة دفع العدوان عن الدول الأعضاء ، التي تنص على أن « يقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء . ويصدر القرار بالإجماع فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل في حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية » .

وأيضاً تقضي الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من الميثاق على أن يتوسط مجلس الجامعة في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما ، وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء .

ويكتفى كذلك بأغلبية الثلثين بالنسبة لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، كما يستفاد ذلك من المادة الثامنة عشرة منه ، وأيضاً بالنسبة لتعيين الأمين العام للجامعة طبقاً للمادة الثانية عشرة من الميثاق .

٧ - اختصاصات مجلس الجامعة : ١ - اتخاذ القرارات التي تحقق التعاون العربي في الشؤون السياسية وغيرها . ٢ - الإشراف على تنفيذ الدول الأعضاء للاتفاقات التي تبرمها بخصوص المسائل التي تدخل في اختصاص الجامعة ، والمساهمة في إعداد هذه الاتفاقات وإقرارها ، ثم عرضها على هذه الدول . ٣ - اتخاذ الإجراءات لتحقيق التعاون بين الجامعة والمنظمات الدولية الأخرى . ٤ - التسوية السلمية للمنازعات ، طبقاً للمادة الخامسة من الميثاق . ٥ - رد العدوان الخارجي على إحدى الدول الأعضاء ، طبقاً للمادة السادسة من الميثاق . ٦ - تعيين الأمين العام للجامعة طبقاً للمادة الثانية عشرة من الميثاق . ٧ - اعتماد ميزانية الجامعة وتحديد أنصبة الدول الأعضاء ، طبقاً للمادة الثالثة عشرة من الميثاق . ٨ - يوافق المجلس على تعيين الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة ، لأن هؤلاء الموظفين يقوم بترشيحهم الأمين العام . ٩ - يضع المجلس النظام الداخلي لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين . ١٠ - يحدد المجلس الحالات التي يجوز فيها اشتراك ممثلو الدول العربية غير الأعضاء في الجامعة ، في اللجان التي تشكل طبقاً للمادة الرابعة من الميثاق . ١١ - تعيين مندوب فلسطين لدى مجلس الجامعة .

المبحث الثاني : مجلس الدفاع العربى المشترك

الفرع الأول : النشأة والاختصاصات

اتفاقية إبريل سنة ١٩٥٠ والعلاقة بينها وبين جامعة الدول العربية والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة : هذا الجهاز غير منصوص عليه فى ميثاق جامعة الدول العربية ، ولكنه يستمد وجوده من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، التى أبرمت فى إطار جامعة الدول العربية فى ١٣ إبريل سنة ١٩٥٠ ، فكانت مصدراً لاندخال تعديلات على التركيب العضوى لأجهزة جامعة الدول العربية . ولقد كانت هذه الاتفاقية انعكاساً لنتائج الجولة الأولى للنزاع العربى الاسرائيلى سنة ١٩٤٨ ، حيث اتضحت معالم ضعف ميثاق جامعة الدول العربية وعجزه عن توفير حماية للأمة العربية ممثلة فى جامعة الدول العربية لدرجة ان البعض نادى بعد هزيمة ١٩٤٨ بإلغاء جامعة الدول العربية لعجزها عن تحقيق هذه الغاية الأساسية . وترجع اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى الى التفكير المصرى حيث تقدمت مصر فى أول دورة عقدها مجلس الجامعة بعد الهزيمة سنة ١٩٤٨ : وهى الدورة التى عقدت فى أكتوبر سنة ١٩٤٩ بمشروع الاتفاقية ، الذى أحيل الى لجنة خاصة أنشئت لهذا الغرض ، وخولت سلطة الاستعانة بالخبراء العرب فى الشؤون العسكرية والاقتصادية ، واختير الأستاذ عبد الخالق حسونة مقرراً لهذه اللجنة . وبعد عمل جاد انتهت اللجنة من اعداد الصيغة النهائية للاتفاقية ، وقدمتها الى مجلس الجامعة الذى أقرها فى دورته الثانية عشرة فى جلسة ١٣ إبريل سنة ١٩٥٠ ، وأحيلت الى الدول الاعضاء للتصديق عليها ، وبذلك يكون انعدام الأمن الذى ترتب على قيام اسرائيل فى العالم العربى من الأسباب المباشرة التى حملت الدول العربية على توثيق اواصر التضامن فيما بينها ، فى المجالين العسكرى والاقتصادى وذلك لمواجهة خطط التوسع الاسرائيلى واطماعه فى العالم العربى ، ولأن اتفاقيات الهدنة الأربعة التى وقعت عليها مصر ولبنان وسوريا والأردن مع اسرائيل لم توقف العدوان الاسرائيلى على المنطقة العربية طبقاً لقرار التقسيم الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ . ومن ناحية أخرى ، فإن المسئولين عن جامعة الدول العربية قد لاحظوا ان ميثاق هذه المنظمة قد بدأ فى التنفيذ قبل الانتهاء من الصياغة النهائية لميثاق الأمم المتحدة ، وبالتالي فانه لم يرتب النتائج القانونية الواجب استخلاصها من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، الذى يضم الأحكام الآتية :

١ - ليس فى ميثاق الأمم المتحدة ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تغالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل صالحاً فيها ومناسبا مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها

متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ، على أن تبذل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشتركون في هذه التنظيمات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات الإقليمية قبل عرضها على مجلس الأمن ، وعلى مجلس الأمن أن يشجع الاستئثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بهذه الوسيلة ، وذلك بشرط عدم الإخلال بأحكام المادتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين أو يعطل أحكامهما (انظر المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة) .

٢ - يستخدم مجلس الأمن التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع كلما رأى ذلك ملائماً ، على أن يكون نشاطها تحت مراقبته وإشرافه ، أما التنظيمات والوكالات الإقليمية فإنه لا يجوز بمقتضاها أو بواسطتها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن مجلس الأمن (انظر المادة ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة) .

٣ - ويجب أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجري من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين بمقتضى التنظيمات أو الوكالات الإقليمية أو ما تزمع القيام به (انظر المادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة) . وهكذا تكون اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بمثابة تعديل لميثاق الجامعة بقصد جعله متفقاً مع فكرة المنظمة الإقليمية المستفادة من أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة التي أشرنا إليها بإيجاز ، كما أنها تهدف إلى توطيد أواصر التعاون بين الدول العربية ودعم جامعة الدول العربية .

ثانياً - اختصاصات مجلس الدفاع المشترك : يمكن أن تستخلص هذه الاختصاصات من المبادئ الأساسية التي عالجت بها الاتفاقية المنشئة لهذا الجهاز أوجه التعاون العربي في المجالات العسكرية على النحو الآتي :

١ - حل المنازعات التي تنشأ في العلاقات المتبادلة للدول الأعضاء بالطرق السلمية وتحريم اللجوء إلى القوة في هذا النطاق . وهذا ما يستفاد من مراجعة المادتين الأولى والخامسة من الاتفاقية .

٢ - طبقت الاتفاقية في المادة الثانية منها أهم أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بالنص على مبدأ الدفاع الجماعي للدول العربية ضد العدو المشترك ، فنقضت بأن الدول الأطراف في الاتفاقية تعتبر العدوان الذي يقع على أي منها ، عدواناً على الجميع ، وهذا الحكم يجد سنداً له أيضاً في المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية التي قضت بأنه في حالة العدوان أو التهديد بالعدوان ضد أية دولة عضو ، يكون للدولة المعتدى عليها أو المهددة بالعدوان عليها ، أن تطلب الانعقاد الفوري لمجلس الجامعة ، حيث يقرر هذا المجلس بالإجماع الإجراءات الضرورية لدفع العدوان .

ولكن اتفاقية الدفاع المشترك عدلت عن قاعدة الإجماع الواردة في المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية ، وأكدت بقاعدة أغلبية الثلثين ، كما يستفاد ذلك من المادة السادسة من اتفاقية الدفاع المشترك ،

مع النص صراحة في هذه المادة أيضا ، على أن القرارات التي تصدر بأغلبية الثلثين تكون ملزمة لسائر الدول الأطراف في اتفاقية الدفاع المشترك . وبذلك تكون المادة السادسة من اتفاقية الدفاع العربي المشترك قد أخذت بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة الثامنة عشرة من ميثاق الأمم المتحدة التي تستلزم أغلبية الثلثين في المسائل الهامة بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمحافظة على السلم والأمن ، كما أن النص على التزام سائر الدول الأعضاء في اتفاقية الدفاع العربي المشترك بالقرارات التي تصدر من مجلس الدفاع العربي المشترك باعتباره أحد الأجهزة المتخصصة في جامعة الدول العربية بالنسبة لمجلس الجامعة - يتفق بصورة أمثل مع الشخصية القانونية الدولية للمنظمة الدولية ، لأنه تأكيد على أن القرار ينسب إلى المنظمة وليس إلى الدول التي وافقت عليه فقط ، ومتى اعتبرنا القرار منسوبا للمنظمة فإنه يصبح من الضروري التزام سائر أعضائها بتنفيذه ، لا فرق بين الأعضاء الذين وافقوا على القرار ، والأعضاء الذين عارضوه أو امتنعوا عن إبداء آرائهم .

٣ - ويلاحظ أن المادة العاشرة من إتفاقية الدفاع العربي المشترك قد سدت النقص الذي كان قائما في المادة ١٧ من ميثاق جامعة الدول العربية ، لأن المادة الأخيرة اقتضت على تقرير التزام الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بإبداء صورة من المعاهدات التي تبرمها سواء أكانت مع الدول الأعضاء في الجامعة أو الدول الأخرى ، ولم تستلزم أن تكون المعاهدات في الحالتين متطابقة مع الالتزامات الواردة في ميثاق جامعة الدول العربية .

وقد كان هذا الوضع يتسم بالشذوذ إذا ما قورن بأحكام المادتين ١.٢ ، ١.٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، اللتين جمعتا بين القاعدتين ، قاعدة إستلزام التسجيل مع ترتيب الجزاء على تخلفه ، وقاعدة مطابقة المعاهدة من حيث الموضوع لأحكام الميثاق ، والغريب في الأمر أن بروتوكول الإسكندرية الذي يعد آخر الأعمال التحضيرية لميثاق الجامعة ، كان يربط بين هاتين القاعدتين ، الأمر الذي يمكن التعويل عليه عند تفسير المادة ١٧ من ميثاق جامعة الدول العربية بالصورة التي تجعلها تتضمن القاعدتين المشار إليهما . ولقد أزيلت المادة العاشرة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي مظاهر قصور المادة ١٧ من ميثاق الجامعة ، عندما قررت ضرورة التطابق من حيث الموضوع بين الاتفاقات التي تبرمها الدول الأطراف فيها - فيما بينها أو مع دول أخرى - واتفاقية الدفاع المشترك بالنص على التزام الدول بأن لا تبرم أى اتفاق دولي يتعارض مع الاتفاقية ، وبأن تكف في علاقاتها المتبادلة ، عن اتخاذ أى موقف لا يتفق مع أهداف هذه الاتفاقية (١) . ولهذا الالتزام بشقيه - ضرورة التسجيل والتطابق - أهميته في مجال التعاون بين الدول العربية في نطاق الدفاع

(١) وهنا يثور التساؤل بشأن اتفاقيات الدفاع التي أبرمتها بعض دول الخليج ، بعد حرب الخليج ، مع أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا ؟!

المشترك ، لأنه يمنع الدول الأعضاء من التخلي عن الالتزامات المفروضة عليها . أو مجرد التخفيف من هذه الالتزامات ، عن طريق إبرام معاهدات أو اتفاقات دولية في إطار جامعة الدول العربية أو خارجها ، تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها عليها اتفاقية الدفاع المشترك .

ثالثاً - تشكيل المجلس ودوراته : يتكون المجلس من وزراء الخارجية والدفاع في الدول الأعضاء ، وفي حالة قيام مانع يحل محلهم ممثلوهم . وبهذا تكون المادة ٢/٦ من الاتفاقية قد حددت مستوى التمثيل في هذا الجهاز ، وهذا أمر يعد مشكلة بالنسبة لمجلس جامعة الدول العربية لانعدام النص الصريح . وفشل المحاولات التي بذلت لسد هذا النقص في ميثاقها . أما بخصوص الدورات ، فإن الاتفاقية لا تتضمن أية إشارة بخصوصها ، مع أن وائيق المنظمات الإقليمية تتضمن أحكاماً واضحة بخصوص عدد الدورات ، من ذلك أن مجلس منظمة شمال الأطلسي يعقد دورتين في السنة . والغريب أن اللائحة الداخلية لمجلس الدفاع المشترك لم تحاول سد هذا النقص الذي تنسم به اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، وجرى الأمر على أن يدعى المجلس **لانعقاد كلما حتمت ذلك الظروف** أخذاً بالحكم المنصوص عليه في المادة ٢/٣ من الاتفاقية التي قضت بأن يجتمع المجلس عندما يكون هناك تهديد ضد الوحدة الإقليمية ، أو استقلال أو أمن أي الدول الأعضاء ، وكذلك في حالة التهديد بالحرب أو عندما ينشأ وضع دولي معقد . ويعزى البعض الى عدم تحديد عدد الدورات وميقات كل منها ، حالة الشلل التي أصابت هذا الجهاز . وافقته فاعليته ، ويدللون على ذلك بأنه لم يعقد سوى جلسات قليلة للغاية خلال مدة الأربعين عاماً التي انقضت على انشائه ، بالرغم من الظروف السياسية المعقدة للغاية ، التي سيطرت على العالم العربي خلال هذه الفترة .

رابعاً : سلطات المجلس : تدور هذه السلطات حول الاختصاصات المقررة له في المادة السادسة من الاتفاقية ، ويمكن اجمالها في أنها تشمل كل المسائل التي تتعلق بتطبيق المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من الاتفاقية أي (١) اتخاذ الاجراءات والوسائل التي تكفل رد العدوان وإعادة الأمن والسلام في حالة تعرض دولة أو أكثر للعدوان . (ب) توحيد خطط الدول ، بقصد اتخاذ الاجراءات الوقائية والدفاعية في حالة التهديد بالحرب أو عندما ينشأ وضع دولي معقد .

ويصدر المجلس قراراته متضمنة الاجراءات التي تتفق مع ظروف الوضع الذي يدرسه ، وتنتج هذه الاجراءات تبعاً لذلك ، من مجرد دعم الدول المهددة بالعدوان ، الى اللجوء لوسائل الوسائل بما في ذلك استعمال القوة المسلحة في حالة وقوع العدوان لردده .

ولكن يلاحظ أنه إذا كان المجلس يصدر قراراته بأغلبية الثلثين تطبيقاً تطبيقاً للمادة ٢/٦ من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، إلا أن

هذه القرارات تخضع لاقرار مجلس جامعة الدول العربية ، ويشترط ان يقرها هذا المجلس بالاجماع ، طبقا للمادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية ، وبذلك يكون مجلس الدفاع المشترك خاضعا في سلطاته ومباشرته لاختصاصاته الى مجلس الجامعة باعتباره الجهاز العام لجامعة الدول العربية ، وهذا يقلل من أهمية الاكتفاء بأغلبية الثلثين بالنسبة لقرارات مجلس الدفاع مادام أنها سوف تخضع بعد ذلك لشرط الاجماع عند اعتمادها من مجلس الجامعة .

الفرع الثانى : المجلس وحرب الخليج

١ - تشير اتفاقية الأولى من ديباجة ميثاق جامعة الدول العربية الى ان قيامها سنة ١٩٤٥ يمثل « محاولة لتثبيت العلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية ، وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها ، واستجابة للرأى العام العربى فى جميع الاقطار العربية » . ولكن هذه المنظمة شيدت على أساس احترام استقلال وسيادة كل دولة عربية كما تشير الى ذلك ذات الفقرة من ديباجة ميثاقها ، والمحافظة على الحدود الحالية للعالم العربى ، فهى ليست دولة عربية واحدة او سلطة سياسية عربية لها الكلمة العليا فى العالم العربى ، بل مجرد منظمة اقليمية تقوم على التعاون الاختيارى بين اعضائها . ولقد مرت بالمجتمع العربى أحداث جسيمة منذ انشاء الجامعة العربية ، بعضها يتصل بعلاقات الدول العربية مع الدول الأجنبية بخصوص صراع الشعوب العربية للتخلص من الاستعمار ومن السيطرة الأجنبية ، وللدفاع عن نفسها ضد الغزو الصهيونى . أما النوع الثانى من الأحداث فله صفة داخلية تهدف الى استعادة مجد الأمة العربية ، وبعث القومية العربية من سباتها للوصول الى وحدة عربية قادرة على مواجهة العدوان الخارجى وتحرير كافة الشعوب العربية . (انظر المرحوم الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم فى محاضراته عن جامعة الدول العربية لطلاب معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٦٠ ص ١ ، ٢) .

٢ - ومن المعلوم انه بظهور الإسلام أصبحت الجزيرة العربية والشام والعراق ووادى النيل وشمال افريقيا ، الاقليم الذى يمتد اليه السيادة العربية الإسلامية ، واصطدمت هذه الدولة منذ بداية نشأتها بأعتى قوتين سياسيتين اقتسمتا العالم بأكمله وفرضت عليه هيمنتها وهما الامبراطورية الرومانية والامبراطورية الفارسية ، وظلت الدولة العربية وحدة سياسية متماسكة خلال القرون الثلاثة الأولى لظهور الإسلام حتى بدأت تجزئتها بقيام دولة اموية مركزها قرطبة فى الأندلس ، وأخرى فى شمال افريقيا باسم الخلافة الفاطمية التى أصبحت مصر مركزا لها ، وتقلصت الخلافة العباسية حتى تمكن المغول من القضاء عليها نهائيا سنة ١٢٥٨م ، وزيادة على ما سبق فلقد تعرضت الأمة العربية فى هذه الفترة الى الحروب الصليبية التى قامت بها

الشعوب الأوروبية المسيحية ضد المسلمين ، واستمرت الشعوب العربية ممزقة حتى الفتح العثماني في القرن السادس عشر حيث أصبحت الأقاليم العربية مشمولة بحكمه ثلاثة قرون ، وفي ظل احتلت فرنسا الجزائر سنة ١٨٣٠ وفرضت حمايتها على تونس سنة ١٨٨١ وعلى مراكش سنة ١٩١٢ ، واحتلت انجلترا مصر سنة ١٨٨٢ ، وإيطاليا ليبيا سنة ١٩١١ ، وهكذا سيطرت فرنسا وبريطانيا على أفريقيا العربية وكانت إسبانيا قد سبقتهما إلى الأندلس ، واستمرت الأقاليم العربية في آسيا خاضعة للسيطرة العثمانية فيما عدا عدن وبعض مناطق الخليج العربي التي انتشر فيها النفوذ البريطاني . وبعد الحرب العالمية الأولى أصيبت القومية العربية بنكسة خطيرة ، حيث فرضت التجزئة والتقسيم على الأمة العربية وأقيمت حدود تحكيمية ، عندما قرر مجلس الحلفاء الأعلى سنة ١٩٢٠ وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني ، والاعتراف بوطن قومي لليهود في فلسطين ، واستمرت مصر وليبيا وتونس ومراكش والجزائر تحت الاستعمار الفرنسي والإيطالي ، ولم يبق مستقلا سوى المملكة العربية السعودية واليمن . ولكن هذه الأوضاع الاستعمارية لم تقض على القومية العربية ، فنشطت حركة الوحدة العربية تسعى إلى توحيد الأمة العربية وتخليصها من السيطرة الأجنبية واستعادة مركزها المجيد (د. محمد حافظ غانم المرجع السابق ٢٢٢٨) وفي ظل هذه الظروف وانتطورات التاريخية القاسية استمرت بعض الدول العربية استقلالها في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وأن كانت لم تتخلص كلية من الهيمنة الأجنبية ، وانشئت سنة ١٩٤٥ جامعة الدول العربية تربط بين سبع دول عربية ، تعبيرا عن آمال الأمة العربية في الوحدة ، ولكن هذه المنظمة ولدت في بيئة مفعمة بالموانع التي صنعها الاستعمار الأوروبي ، ودعمها بنفذه حتى الآن ، ولعل أخطر ما يتمثل في مشاكل الحدود التي اغتعلها لضمان لضمان الفرق والخلافات بين الدول العربية ، وقيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ ورعايته لها كفكرة غامضة في وعد بلفور ثم ضمان تفوقها العسكري على الأمة العربية قاطبة ، مما شجعها على العدوان المباشر بالقوة العسكرية ، وعلى إذكاء الخلافات السياسية والعرقية والدينية بين شعوب الأمة العربية ونظمها السياسية تنفيذا لخطة معلومة للجميع تهدف إلى مضاعفة التجزئة والتقسيم وانهيار الدول القائمة إلى دويلات لا حول لها ولا قوة ، تسعى لطلب العون السياسي والعسكري والاقتصادي من دولة أكر هي إسرائيل ، التي تتحالف مع من بيده السلطة الفعلية في المجتمع الدولي ، المعسكر الشرقي ثم بريطانيا وفرنسا ، فالولايات المتحدة الأمريكية بعد أن ورثت النفوذ السياسي لبريطانيا وفرنسا في العالم العربي ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية . وإلى جانب مشاكل الحدود حرص الاستعمار الأوروبي عند رسم الخريطة السياسية للعالم العربي على بث الانقسام

القابلة للانفجار والدمار سواء بين الدول العربية او بينها وبين جيرانها ،
في مجالين هامين هما توزيع مصادر المياه العذبة والاتصال بالبحار الصامتة
الدولية ، ثم في دائرة موارد الثروة الطبيعية .

٢ - حاولنا في الفقرة السابقة ان نستعيد بايجاز شديد احوال العالم
العربي ، لاننا راينا اهميته لفهم طبيعة جامعة الدول العربية ومواطن الخطر
الكامنة في العلاقات الدولية . ويهمننا ان نشير الى : (ا) المادة الخامسة
من ميثاق جامعة الدول العربية التي تفرض على عاتق اعضائها الالتزام
بعدم الانجساء الى القوة لتسوية المنازعات بين دولتين عربيتين . ويرى
المرحوم الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم في صفحة ٤٨ من دراسته المشار
اليها ان « الميثاق لم يفرض على الاعضاء الالتزام بوجوب اللجوء لطريقة
سلمية لفض المنازعات مما يجعله اضعف من ميثاق الأمم المتحدة الذي
يفرض على اعضائها الالتزام بحل أى نزاع دولي - من شأن استمراره تعريض
السلم والامن الدوليين للخطر - بطريقة سلمية من الطرق الواردة في م ٣٣
منه » . ويتوسط مجلس جامعة الدول العربية في الخلاف الذي يخشى منه
وقوع حرب بين دولتين عربيتين للوصول الى حل للنزاع ، ولا يجوز للطرفين
المتنازعين رفض وساطة المجلس في المنازعات الخطيرة التي يخشى منها وقوع
حرب بينهما ، وتصدر قرارات مجلس الجامعة في هذا الشأن بأغلبية الآراء
ولا تحسب أصوات الدول اطراف النزاع ، وللدول المتنازعة ان ترفض الحل
الذي يقرره مجلس الجامعة ، لأن المجلس يتدخل في النزاع بصفته وسيطا
وليس كهيئة تحكيم . (ب) اما اذا نشب نزاع بين دولتين او اكثر من الدول
الاعضاء لا يتعلق باستقلال الدولة او سيادتها او سلامة اقليمها ، ولجا
المتنازعون الى المجلس لفض النزاع كان قراره نافذا وملزما طبقا للمادة
الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية . ولكن هذا الاختصاص يعيبه ان
١ - الميثاق لم يفرض التحكيم الذي يباشره المجلس هنا على الدول الاعضاء ،
بل جعله اختياريا يلزم لباشرته موافقة اطراف النزاع ، فاذا رفض احدهم
تدخل المجلس بصفته حكما لا يستطيع المجلس ارغامه على ذلك .
٢ - اشترطت م ٥ الا يكون النزاع متعلقا باستقلال الدولة او سيادتها او
سلامة اقليمها ، ولم يضع معايير هذه المنازعات مما يزيد من ضعف هذا
الاختصاص لأن تحديد طبيعة النزاع ، تركه الميثاق للدول الاعضاء التي قد
لا تتفق - وكثيرا ما حدث ذلك - على طبيعة النزاع . (ج) سلطة قمع
العدوان على دولة عربية عالجتها المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول
العربية بالنص على انه « اذا وقع اعتداء على دولة من اعضاء الجامعة
العربية او خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها او المهددة بالاعتداء ان تطلب
انعقاد مجلس الجامعة العربية فورا ، ليقرر التدابير اللازمة لدفع الاعتداء ،
ويصدر القرار بالاجماع ، فاذا كان الاعتداء من احدى دول الجامعة لا يدخل
في حساب الاجماع رأى الدولة المعتدية . واذا وقع الاعتداء بحيث يجعل

حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس ، فلمثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده ، وإذا تعذر عليه الاتصال بالمجلس ، يحق لاية دولة من أعضاء الجامعة أن تطلب انعقاده . ويلاحظ على هذا الاختصاص أنه ولد ضعيفا للغاية لأنه : ١ - لم يعرف الاعتداء ولكن يمكن الاهتداء في ذلك بتعريف الأمم المتحدة له . ٢ - لم يحدد ميثاق الجامعة التدابير التي يمكن اتخاذها لقمع العدوان ولا العقوبات التي توقع على المعتدى أو المساعدات التي تقدم للدولة المعتدى عليها وذلك على عكس ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السابع منه . ٣ - يشترط أن تطلب الدولة المعتدى عليها انعقاد مجلس الجامعة فإن لم تفعل لا يحق لاية دولة أخرى القيام بذلك . ٤ - اشتراط الاجماع مع استبعاد تصويت الدولة المعتدية ، يجعل نجاح المجلس في مباشرته لهذا الاختصاص محفوفا بمخاطر الفرقة والانقسام والمساومة ، ولقد تجلّى ذلك بوضوح عند نظر كل من مجلس الجامعة ومؤتمر القمة العربية الطارئ، في الغزو العراقي لاقليم دولة الكويت، في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ .

٣ - مجلس جامعة الدول العربية والغزو العراقي للكويت : انعقد مجلس جامعة الدول العربية في دورة غير عادية بالقاهرة يومي ٢ و ٣ أغسطس ١٩٩٠ بعد الغزو مباشرة بناء على أحكام ميثاق جامعة الدول العربية التي اشترنا إليها في الفقرة السابقة من هذا البحث ، وبدأت عيوب المادتين الخامسة والسادسة من الميثاق التي اشترنا إليها في ذات الفقرة تتكشف على الملأ ، حيث سادت الفرقة والانقسام وسيطرت الاعتبارات السياسية على الاجتماع ، وصدر في النهاية قرار بالأغلبية يدعو العراق الى الانسحاب من الكويت واعادة الشرعية الكويتية ، كذلك صدر قرار عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي صانف انعقاده بالقاهرة أثناء الغزو ، في ٨/٤ ذات الاتجاه ، مع استمرار الموقف العربي في داخله ، على ما أصابه من انقسام وضعف ومزايدات . وفي ظل هذه الظروف المأسوية للموقف العربي المتشرنم والمتخاذل ، دعت مصر لمعقد قمة عربية طارئة في يوم الخميس ٨/٩ في محاولة منها للتوصل لمخرج مشرف للأزمة ، وبدأت أعمال القمة في ٨/١٠ وانتهت مساء ٨/١١ ، حيث وافق المؤتمر بالأغلبية على البيان الختامي ، الذي بعد أن أشار الى قرارى مجلس الجامعة العربية والمؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول العربية جاء به أنه « انطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية ، والمادتان ٢٥ و ٥١ ، وادراكا للمسئولية التاريخية الجسيمة التي تملها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربي والأمن القومي العربي ومصالح الأمة العربية قرر ما يلي : ١ - تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ٨/٣ وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في ٨/٤ . ٢ - تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بتاريخ ٨/٢ ورقم ٦٦١ بتاريخ ٨/٦ ورقم ٦٦٢ بتاريخ ٨/٩ بوصفها تعبيراً عن الشرعية

الدولية . ٣ - ادانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً واعادتها الى مواقعها السابقة على تاريخ ٨/١ . ٤ - تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الاقليمية باعتباره عضواً في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة ، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعى الذى كان قائماً في الكويت عند الغزو العراقى وتأييده في كل ما يتخذه من اجراءات لتحرير ارضه وتحقيق سيادته . ٥ - شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية وتأكيد التضامن العربى الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى وتأييد الاجراءات التى تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى اعمالاً لحق الدفاع الشرعى ، وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ . على أن يتم وقف هذه الاجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت . ٦ - الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن اراضيها وسلامتها الاقليمية ضد أى عدوان خارجى . . . » .

وقد وقع خلاف في الجلسة المغلقة حول منطوق الفقرة الخامسة من بيان القمة ، مما استدعى اعادة النظر فيها ، لأنها قبل التعديل كانت تنص على شجب التهديدات العراقية لدول الخليج واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى ، وتأييد الاجراءات التى تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى اعمالاً لحق الدفاع الشرعى وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ ، وبذلك يكون التعديل قد اقتصر على حذف عبارة « تأييد الاجراءات التى تتخذها المملكة العربية السعودية . . . » ، ربما في محاولة لاسترضاء الدول التى عارضت طلب السعودية والكويت من الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد المغزو العراقى للكويت مباشرة ، نقل قوات عسكرية لمنع الاعتداء على الأولى وصده اذا وقع ، ومن الثانية لمساعدتها على تحرير اقليمها من الاحتلال العراقى ، لأن هذا الاجراء لم يكن ومازال ، محل اجماع من الدول العربية وايضاً على مستوى الشعوب العربية والإسلامية . وبيان القمة يحتاج فهمه ومدى تأثيره على الأزمة الى بعض الملاحظات : أولاً - أنه قد قدم من جانب دول الخليج العربى الست واقتره مصر وسوريا ولبنان والمغرب والصومال وجيبوتى ، أى أنه صدر بأغلبية ١٢ دولة ، في حين رفضته ثلاث هى : العراق وفلسطين وليبيا ، وتحفظت عليه ثلاث هى : السودان والأردن وموريتانيا ، وامتنعت عن التصويت

هولتان هما : الجزائر واليمن . ثانيا - ادى هذا التشرفم والانقسام حول القرار الى نشوء معركة بين الدول العربية بشأن صحة هذا القرار طبقا لميثاق جامعة الدول العربية ، فنشأ اتجاهان : (ا) الاول يرى انه سليم ولا غبار عليه من الناحية القانونية لانه لا يتضمن تدابير ضد العراق وبالتالي لا يستلزم الاجماع طبقا للمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية كما شرحنا ذلك . (ب) الثانى - بزعمه العراق يرى القرار مؤسسا على المادة السادسة ومن ثم فهو غير صحيح لعدم توافر الاغلبية المنصوص عليها في هذه المادة . ونحن نعتقد ان هذه المناقشات غير جادة لان المادة السادسة من الميثاق تتعلق باجتماعات مجلس الجامعة ، ولا تنصرف في رايها الى اجتماعات القمة العربية غير المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية ، والدليل على ذلك ان مصر وجهت دعوة لقمة طارئة ولم تكن الدعوة الى اجتماع طارئ لمجلس الجامعة لان ذلك قد تحقق في ٢ و ٣ اغسطس ولم تؤد قراراته الى بزوغ بريق لحل عربى للامزة . ولذلك فنحن نرى ان اجتماعات القمة العربية هي اجتماعات على مستوى رؤساء الدول العربية تسرى على اجراءاتها القواعد العامة في القانون الدولى بشأن عقد المؤتمرات الدولية ، ومن بين هذه القواعد ان قراراتها تصدر بالاغلبية ولا تلزم سوى الموافقين عليها ، إلا في الحالات التى تكون هناك احكام مغايرة ، فتسرى هذه الاحكام ، كما هو الحال في مؤتمرات قمة المجموعة الأوروبية الاقتصادية المعروفة باسم السوق الأوروبية المشتركة . ثالثا - نلاحظ ان بيان القمة العربية الطارئة قد دعم موقف الكويت والسعودية في طلب قوات عسكرية أمريكية وما تحالف معها من قوات أخرى ، وهذا الامر كانت له أهميته البالغة لهما ، نظرا لما وصف به هذا التواجد العسكرى الاجنبى من انه بمثابة عودة الى صورة العالم العربى في عهد الهيمنة والاحتلال الأوروبى للعالم العربى ، والخشية من الاهداف الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، خاصة بعد ما جاء في اعلاناتها الصادر يوم الغزو العراقى من أن لها « مصالح حيوية » ، « وانها لن تتخلى عن اصدقائها » في المنطقة . رابعا - بناء على هذا القرار سارعت دول عربية بارسال قواتها الى السعودية وغيرها من دول الخليج العربى للمشاركة في الدفاع عنها في حالة الاعتداء العراقى عليها ، وفعلا بدأت طلائع القوات المصرية في الوصول الى منطقة الخليج في ١١/٨ (١) وعلى وجه التحديد الى السعودية ، ثم القوات المغربية والسورية . خامسا - نلاحظ ان الدول العربية قد فشلت في تطبيق الدفاع العربى المشترك الذى انشأته معاهدة الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول

(١) أعلن رئيس جمهورية مصر الى احدى الصحف الأمريكية انه « أرسل القوات المصرية للسعودية بعد الغزو مباشرة ولكنه لم يعلن ذلك ... ؟ وبالمثل فعلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد التشاور مع الكونجرس » .

جامعة الدول العربية الموقع عليها في ١٧ يونية ١٩٥٠ ، وهو النظام المقابل لنظام الأمن الجماعي للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وقد كانت أهداف هذه الاتفاقية سد أوجه النقص والقصور في ميثاق جامعة الدول العربية التي أشرنا إليها في الفقرة الأولى من هذا البحث ، وهذه الأهداف تكشف عنها بوضوح ديباجة المعاهدة ، فنقرأ فيها أن الحكومات العربية « رغبة منها في تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين الجامعة العربية حرصا على استقلالها ومحافظة على تراثها المشترك ، واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها .. اتفقوا على ما يلي : المادة الأولى : تؤكد الدول المتعاقدة ، حرصا منها على دوام الأمن والسلام والاستقرار ، عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، سواء في علاقاتها المتبادلة أو في علاقاتها مع الدول الأخرى . المادة الثانية : تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ، أو على قواتها ، اعتداء عليها جميعا . ولذلك فإنها ، عملا بحق الدفاع الشرعي - الفردي والجماعي - عن كيانها ، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور ، منفردة ومجموعة ، جميع التدابير ، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل ، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ، لرد الاعتداء ، ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما .. » ومنطق المادة الثانية هذه ، أنه كان من الواجب على الدول العربية لو كانت حقا على مستوى المسؤولية ، أن تسارع إلى نجدة الكويت بتشكيل قوة عربية لفرض احترام العراق لقرار مجلس الجامعة الصادر في ١٩٩٠/٨/٣ ، وكانت بذلك تمنع تدفق القوات المسلحة الأجنبية إلى منطقة الخليج ، وما تحمله معها من أخطار جسيمة ، ودمار لا يعلم مداه إلا الله ، وأهداف قد لا تدرك عواقبها . سادسا - الغريب في أمر الحكومات والنظم العربية - أن أحدا لم يدع إلى تطبيق المادة السادسة من معاهدة الدفاع العربي المشترك ، التي أنشأت تحت إشراف مجلس جامعة الدول العربية - مجلس الدفاع العربي المشترك ، الذي يتكون من وزراء خارجية ودفاع الدول العربية ، ويستعين في مهامه باللجنة العسكرية الدائمة ، وتصدر قراراته بأغلبية الثلثين ، وتكون ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، فهذه الأحكام تكاد أن تكون منقولة عن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ومع ذلك لم نسمع عن هذا المجلس منذ العدوان الإسرائيلي على الدول العربية سنة ١٩٦٧ ، مما يكشف عن حقيقة مأساوية في الواقع العربي وهي البراعة في الصياغة القانونية ، وانتقاص الذي قد يصل لمرتبة العمد ، عن الاخلاص في تطبيقها ، لأنه لو طبقت هذه المعاهدة ، لكان الموقف العربي أفضل مما حدث في جميع حالات العدوان الخارجي على الأمة العربية ، ولأدى إلى منع الحروب العربية وهي كثيرة لا تحصى ! سادسا - كشفت أزمة الغزو العراقي للكويت عن صورة قبيحة وبشعة ومنافية للأخلاق ، من حيث تبادل الاتهامات والخيانات وسرقة الأموال

العامية ، وكأنه لم يكف الأمة العربية ضعفها وتخلفها ، وتبذير مواردها ، حتى نضيف الى ما سبق فضيحة اخلاقية على المستوى الدولى ، مما يؤكد الانطباع بأن العالم العربى يعمل اقل القليل ، ويلهو الى أعماقه فى وقت الجد ! وبذلك ضاعت أحلام جيل من المفكرين العرب فى أن القومية العربية حقيقة اجتماعية وتاريخية وسياسية ، وهى تقوم على أساس وجود أمة عربية واحدة هى الأمة العربية ، ووطن واحد هو العالم العربى ، ولغة واحدة هى اللغة العربية ، وماض مشترك وشعور بالمصير المشترك وبالأخطار المشتركة ، وتراث فكرى ، وروحى أصيل استمر على الزمن يحيا به المصير العربى وتبرز به وحدة تلك الأمة وكيانها الذاتى المستقل . والاستجابة الطبيعية للقومية العربية فى الميدان السياسى والقانونى هى السعى لتحقيق الوحدة العربية ، أى لإنشاء الدولة العربية التى يستظل بظلها أبناء الأمة العربية فى كل مكان والتى تعتبر السلطة السياسية العليا فى الوطن العربى . . » ، (المرحوم الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم المرجع السابق ص ١١١) ، وعندما نقارن ذلك بحالة العرب الراهنة ، ونستدعى الى الذهن إن أوروبا أدركت ذلك وتقترب من تحقيقه سنة ١٩٦٢ ، ونتذكر الصورة المهيبة التى كشفت عنها المؤتمرات الصحفية عن أسلوب المناقشات المتدنى ، حتى على مستوى اجتماعات أعلى القيادات فى مؤتمرات القمة العربية ، لا يمكن للمرء إلا أن يستنتج بالضرورة أوجه الخلل فى العالم العربى ، وفى مقدماتها أهمل حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وامتهان حقوق الإنسان . سابعاً - منذ بداية الازمة والحديث لم ينقطع عن عدالة توزيع الثروة ، وسد الفجوة فى المجال الاقتصادى التى تعمد الاستعمار أن يفرق فيها شعوب الأمة العربية ، ولكننا نعتقد أن هذا حديث أملة الضرورة والازمة ، ولا نعتقد أنه جاد وموضوعى ، وإلا لماذا الإهمال المتعمد لما قضت به المادة السابعة من معاهدة الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى سنة ١٩٥٠ التى أشارت الى « اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية فى البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها . . والتعاون على النهوض باقتصادياتها ، واستثمار مواردها الطبيعية ، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية ، وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيقه » وقد مضت الآن أربعون سنة ولم يتحقق شيء من ذلك ، سوى إنشاء المجلس الاقتصادى ، الذى استأثر بوظائفه - مثله فى ذلك أجهزة جامعة الدول العربية - الأشخاص الذين استطاعوا أن يكونوا توابع السلطة فى كل زمان ومكان ! .

الفرع الثالث : إسرائيل والأمن القومى العربى

١ - بدأت دراسة الموضوع علنا عند مناقشة قرار وقف القتال فى الخليج ، حيث واصل مجلس الأمن فى بداية شهر أبريل ١٩٦١ مشاوراته بالخاصة بذلك . وقد اعترض العراق وكوبا واليمن بأن المشروع الأمريكى

ينطوى على ظلم بالعراق . ولكن المندوب الأمريكى أعلن إن دولته تضغط حاليا للموافقة على مشروع القرار المكون من ٢٠ صفحة فورا ، كذلك صرح المندوب البريطانى « بأن على العراق أن يقبل القرار إذا كان يريد وقف إطلاق النار ، وإلا ستظل جميع قرارات مجلس الأمن السابقة سارية المفعول بما فى ذلك استئناف العمليات العسكرية والحظر الاقتصادى » وكانت الدول الخمس الكبرى قد اتفقت فيما بينها بالفعل على مشروع القرار ، وبدأت دراسته ومناقشته مع الأعضاء غير الدائمين للحصول على موافقتها ، وقد وصف المندوب العراقى مشروع القرار الأمريكى بأنه مهين وسيعاقب العراقيين الأبرياء لأجيال قادمة . وقد طالب مشروع القرار بتدمير كل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية لدى العراق وكذلك المواد التى تستخدم فى إنتاج أسلحة نووية ، والصواريخ التى يمكن أن تصل إلى دول مجاورة ، (المقصود إسرائيل) ، كما ينص على استمرار حظر تصدير السلاح للعراق . ولقد اعترض مندوبو الهند وكوبا واليمن على مشروع القرار ، لأنه يعطى الأمم المتحدة سلطة غير مسبوقة ومبالغا فيها بشأن رسم الحدود بين الكويت والعراق وضمانها ، وفى مراقبة نزع السلاح الشامل من العراق . كما تقدم مندوب كوبا بأكثر من ٣٠ تعديلا على المشروع فى الوقت الذى اقترحت فيه الهند ٢٥ تعديلا وعلى الأقل إلغاء الحظر الاقتصادى والأعمال القتالية والحد من دور الأمم المتحدة (ص ٤ أهرام ١٩٩١/٤/٣) . ومع ذلك فلقد صدر قرار لوقف القتال وليس لانتهاء العمليات العسكرية ضد العراق ، وقد عالجنا هذا القرار فى جملته عند دراستنا لقرار وقف القتال ، وتركز الآن على جزئه المتعلق بتجريد العراق من أسلحته ، وما يتصل به . فلقد أوصى مجلس الأمن بفرض مراقبة دقيقة وصارمة على واردات العراق لأجل غير مسمى ، لمنع من إنتاج أسلحة الدمار الشامل ، ومطالبة الدول المصدرة للعراق بإبلاغ الأمم المتحدة عن أية مواد يتم تصديرها للعراق ، تكون قابلة للاستخدام المبنى والعسكرى .

٢ - ولا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ورطت الأمم المتحدة ممثلة فى مجلس الأمن فى هذه القضية التى اقحمتها على أزمة الخليج ، والتى لا تنسجم مع ما ادعته فى بدايتها من أن هدفها الرئيسى تحرير الكويت - لبسط سيطرتها على المنطقة ولحماية إسرائيل « فالعودة إلى الخيار العسكرى بالتهديد بضرب المنشآت النووية العراقية أمر يعيد السطوة الأمريكية فى المنطقة إلى الأذهان ، بما فى ذلك من آثار سياسية بالنسبة للوضع الأمريكى فى المنطقة وترتيبات الأمن فى الخليج .. أما الخدمة الكبرى حقا التى يمكن أن تؤديها السيطرة على هذه القضية فهى التغطية المرحلية على الفشل الأمريكى فى قضية الشرق الأوسط نتيجة التعتن الإسرائيلية (ص ٧ أهرام ١٩٩١/٧/١٣) ، خاصة بعد أن أعدت وزارة الدفاع الأمريكية فى منتصف يوليو ٩١ خطة لتدمير ٦٥ موقعا عراقيا مع الاعتماد على عنصرى السرعة والارتداد المناسب

للتأكد من المهمة الموكولة الى الطيارين ، واستخدام اقاليم بعض الدول العربية وتركيا ، كمحاور ارتكاز ونقاط انطلاق وعودة ، عند استئناف العدوان على العراق ، ولقد سارعت اسرائيل مطالبة بالمشاركة في القصف الجوى للمنشآت النووية العراقية ، حيث ابلغ رئيس وزرائها وزارة الدفاع الأمريكية ان لدى حكومته خطة لتدمير الاهداف النووية العراقية بعد ان حصل على صورة الأقمار الصناعية الأمريكية لها (١) .

٣ - التستر الأمريكي وراء تفسير خاطيء للقرار ٦٧٨ يتيح ضرب العراق . فلقد بدأت الولايات المتحدة في الأسبوع الأول من يوليو ٩١ الكشف عن تحركات خطيرة ضد العراق ، محاولة الانتزاع من مجلس الأمن تفسيراً متعسفاً لهذا القرار ، باعتباره سارياً كما كان الحال عند بدء القتال الجوى في ٩١/١/١٧ ، ومحاولة الحصول على اعلان بذلك من مجلس الأمن ، وقد تفاهت في هذا الشأن مع حلفائها الأوروبيين ، غير أن الأمين العام للأمم المتحدة طلب من واشنطن اعطاءه فرصة لاجراء مشاورات مع الحكومة العراقية لاقناعها بالتعاون مع فرق الأمم المتحدة للتفتيش على الأسلحة العراقية وتدميرها ، ولقد حث جهاز الأمن القومي الأمريكي بناء على ضغوط اللوبي الصهيوني على حسم المسألة ، وحذر من تأجيل الخيار العسكري زاعماً ان ذلك يحول دون تفكير العراق في اعادة بناء او ترميم منشآته النووية والكيمياوية وهو ما يمثل وفق المنطق الصهيوني الأمريكي خطراً على أمن اسرائيل والمصالح الأمريكية . وتأكيداً لهذا المخطط ، نجد جورج بوش في ٩١/٧/١٢ يجرى سلسلة من الاتصالات مع قادة دول التحالف ، والاعلان على تأهب الولايات المتحدة لقصف مراكز القيادة والمراقبة ما لم يمثل العراق بالكامل لقرارات الأمم المتحدة ، وأكدت المصادر الأمريكية أن الرئيس الأمريكي وافق على قائمة بها ٢٠ هدفاً لمقصفها بالطائرات . وصرح المتحدث الرسمي ببيت الأبيض ان الولايات المتحدة تتوقع إنصياح العراق التام لقرارات الأمم المتحدة وان يسمح لفرق التفتيش بالقيام بمهامها على اكمل وجه ، كذلك صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي بأن ما يفعله العراق غير محتمل ، ومن المهم أن يعود العراق للانصياح التام لقرارات الأمم المتحدة التي تقضى بنزع أسلحة الدمار الشامل التي يملكها . وصرح جورج بوش في مؤتمر صحفي أنه يعلم ان صدام يعرف ان الولايات المتحدة لا تمزح فيما يتعلق بالسلح النووي العراقي لأننا جادون إلى درجة الموت ، وان القوات المتحالفة دمرت جزءاً كبيراً من القدرات النووية العراقية مما جعلها تعود الى الوراء كثيراً جداً .. » (ص ١ اهرام

(١) وفي ٩١/٨/١٣ اعلن متحدث باسم الأمم المتحدة أن طائرة تجسس أمريكية ستبدا في نهاية الأسبوع القادم مهمة في سماء العراق لتزويد اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بمعلومات عن مواقع الأسلحة غير التقليدية ، حيث رأت هذه اللجنة ضرورة القيام بمراقبة جوية في سماء العراق طبقاً للقرار ٦٨٧ ٩٤:

١٢/٧/٩١) ، وفي اليوم ذاته بعث رئيس جمهورية مصر برسالة الى الرئيس العراقي عن طريق طرف ثالث ، ينبهه فيها الى خطورة الموقف الحالي والذي قد يعرض العراق الى احتمال شن هجوم آخر من قوات التحالف ، قد تدمر فيه بعض الاهداف الاستراتيجية داخل العراق بسبب رفض العراق نداءات المجتمع الدولي بخصوص التفتيش على منشآته النووية طبقا للقرارات الصادرة في هذا الشأن .» (ص ١ اهرام ١٤/٧/٩١) ، كذلك صرح في اليوم ذاته دبلوماسيون غربيون بان هناك مشروع قرار امريكي محل دراسة في كواليس مجلس الامن يركز على احكام الفصل السابع من الميثاق الذي يتضمن التهديد غير المباشر باستكمال القوة .» ، وان هذا المشروع ، يعكس غضب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ازاء ما يرونه تحديا لقرارات مجلس الامن . واضمح مما سبق ان الموضوع برمته لا علاقة له بالشرعية الدولية من قريب او بعيد ، وانما هي حلقة من سلسلة انتهاك ميثاق الامم المتحدة بعد ان احكمت الولايات المتحدة الامريكية سيطرتها على مجلس الامن ، وتسخره لدعم مصالحها في المنطقة ، ومن ثم يبدو غريبا القول بان هذه القرارات تعبر عن المجتمع الدولي بالمعنى الدقيق ، لانها قرارات صدرت تحت الاكراه المادي والمعنوي مما يشيها بالبطلان المطلق ، لان الامم المتحدة في صيغتها التي يعبر عنها ميثاقها منذ ١٩٤٥ يجب ان تكون امينة على احترام الشرعية الدولية ، وليست اداة لفرض نفوذ الولايات المتحدة الامريكية ، ومن ثم لم يكن غريبا ان يعلن العراق رسميا استعداداه لقبول فريق عسكري مصري او تابع لجامعة الدول العربية للوقوف على مدى تنفيذ قرارات مجلس الامن ، ولكن هذه الدعوة ذهبت مع الرياح ولم يعلن احد الترحيب بها ، ولذلك نجد فريق الامم المتحدة للتفتيش على الاسلحة العراقية يعلن في ٢٩/٧/٩١ « بان هناك شعورا بالرضا والاستحسان تجاه تعاون السلطات العراقية مع الفريق وتسهيل مهمته » ولكن جورج بوش يصر في الوقت ذاته على « انه ليس متحمسا لاستئناف ضرب العراق .» ولكن الاحتمال لايزال قائما طالما ان صدام حسين لم ينفذ جميع قرارات مجلس الامن .» وانه على ثقة من ان حلفاءه سيدعمون استخدام القوة ضد العراق .» وان هناك اجماعا بين الحلفاء على ذلك « (١) ، وتعلن مصادر الجمهوريين في مجلس الشيوخ الامريكي عن صياغة مشروع قرار يسمح للادارة الامريكية بمعاودة قصف

(١) ويعلن في خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة يوم ٢٣/٩/٩١ « ان استهانة العراق بقرارات الامم المتحدة مستمرة .» وان العقوبات الدولية المفروضة على العراق يجب ان تستمر مادام صدام حسين في السلطة .» ولا تهاون ولا تراجع ولو للحظة واحدة عن تدمير العراق لكل اسلحة الدمار الشامل التي في حوزته .» وادعا بوش الجمعية العامة لالغاء القرار الذي اصدرته سنة ١٩٧٥ بمساواة الصهيونية بالعنصرية ، ولم يشر بكلمة واحدة

العراق ١٠٠ ص ٦ إهرام ١١/٧/٢٠ . ويبدو التسلسل الأمريكي على الأمم المتحدة في إشعاع صورة ، عندما نعلم أن أمريكا ساهمت في إنشاء مصنع الكيماويات العراقي ، منذ ٢ سنوات سابقة على حرب الخليج (ص ٦ إهرام ١١/٧/٢٠) ، وأن بريطانيا استمرت في تصدير المواد النووية طوال ٢ سنوات ولم تتوقف عن ذلك إلا بعد ٣ أيام من الغزو العراقي للكويت (ص ٦ إهرام ١١/٧/٢٠) ، ثم نجد وزير الدفاع الأمريكي يبدأ في ١١/٥/٦ مباحثات مع دول الخليج حول تعزيز الأمن في المنطقة ، وزيادة حجم الوجود العسكري الأمريكي بها ، وعقد المزيد من صفقات السلاح ، ويعلن « من الواضح أنه سيكون هناك في المنطقة المزيد من القوات الأمريكية بشكل يفوق ما كان موجودا بها قبل أزمة الخليج . وإبرام اتفاقيات مع دول الخليج تشمل التدريب والمساورات المشتركة بشكل منتظم ، وتسهيلات في التواعد الجوية الخليجية للطائرات الأمريكية وتخزين الأسلحة والإمدادات الأمريكية .. والقدرة على حشد القوات بأسرع ما يمكن » ص ١ إهرام ١١/٥/٧ ، وهو ما تحقق مع الكويت بإبرام اتفاقية الحماية العسكرية لمدة عشرة سنوات ، تم التوقيع عليها في مستهل سبتمبر ٩١ ، وإعلان سائر دول الخليج عن رغبتها في إبرام اتفاقيات مماثلة ، ثم يعلن وزير الدفاع الأمريكي في أول يونيو ٩١ ، لأول مرة عن تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل استكمالا لخطته التي توصل إليها مع دول الخليج ، وتكثيف التعاون المالي والتقني الإسرائيلي الأمريكي في مجال الصواريخ وتزويد إسرائيل بأحدث طائرات القتال الهجومية ، ثم يعلن بدون حياء أنه « يتفهم الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بالأسلحة النووية .. وأنه من غير المحتمل أن يتخطى إسرائيل عن احتكارها للأسلحة النووية في الشرق الأوسط » التي يقدرها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن بحوالي ٢٠٠ رأس نووي في حين لا تملك أي دولة عربية بها في ذلك العراق أسلحة نووية ، وليس بعد ذلك من دليل على المفهوم الأمريكي للشرعية الدولية وخطورته على الدول العربية (ص ١ ، ١٦ إهرام ٩١/٦/١) ، مما يجعلنا نحذر من الانسياق وراء ما تروج له الولايات المتحدة من أن قرارات مجلس الأمن بشأن أزمة الخليج تتفق مع الشرعية الدولية وتعبّر عن إرادة المجتمع الدولي ، لأنه من الناحية القانونية وطبقا لمبادئ العدالة يجب التفرقة في هذه القرارات بين

لمشكلة الشرق الأوسط ، وذلك لأن المخطط الأمريكي لها ، يقوم على أساس جعلها خارج الأمم المتحدة وفقا للتصور الأمريكي « في ١١/٩/٢٤ أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض « أنه في حالة تجاهل العراق للأنذار الموجه إليه اليوم ، سيتم إرسال طائرات حربية أمريكية لصاحبة فرق التفتيش داخل العراق ، في حين أعلن العراق اتهام هذه الفرق بالتجسس لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وخدعة المخابرات الأمريكية ، لأن قائدها من عملاء المخابرات الأمريكية .. » . مما يعد إساءة وانحرافا بالوظيفة الدولية .

القرارات التي اعلنت الغزو العراقي وحتمت انسحابه من الكويت ، فهي تعبير صادق عن الشرعية الدولية كما شرحنا ذلك في مؤلفنا عن الغزو العراقي لدولة الكويت الصادر في القاهرة ١٩٩١ ، وبين استغلال هذه القرارات لتدمير العراق وإضعاف الأمة العربية ، فهي قرارات أمريكية اجبرت مجلس الأمن عليها ، ومن ثم فهي لا تتفق مع الشرعية الدولية ولا مع مبادئ العدالة الدولية ، ولذلك تتفق مع القول بانه « في الوقت الذي تصر فيه الولايات المتحدة الأمريكية على نزع اسلحة العراق غير التقليدية ، حرصت على عدم إدراج القدرات النووية الاسرائيلية ضمن مكونات المبادرة التي طرحها الرئيس بوش لنزع اسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط . هذا في الوقت الذي تمتلك فيه اسرائيل قتيل نووية الأمر الذي يعطيها ميزة احتكار هذا السلاح في المنطقة . . . واذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدد بضرب المفاعلات النووية العراقية ، فان ذلك لن يقود سوى الى كارثة في المنطقة او كما قال الخبير الأمريكي بنيت رامبرج فان على الولايات المتحدة ان تعتمد نفس الأسلوب وتطبقه على مناطق أخرى ، ومن ثم يتعين عليها ان تضرب المفاعلات النووية الاسرائيلية التي لا تخضع لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعكس المفاعلات العراقية » ص ١ اهرام ١٥/٨/٩١ ، والادعى من ذلك ان فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كانتا في مقدمة الدول الغربية التي بنت بالمال والخبرة ، التقنية القدرة الاسرائيلية في مجال السلاح النووي ، ثم بدأ الاتحاد السوفيتي الانضمام اليهما باعلانه في سبتمبر ١٩٩١ عن بيع مفاعل نري لاسرائيل ، في الوقت الذي جدد فيه ، منذ تولي جورباتشوف رئاسته جميع برامج التسليح مع الدول العربية .

٤ - كيف تطورت القدرات النووية الاسرائيلية وما مدى خطورتها على الدول العربية ، وخيبة آمال المبشرين بنظام نولي جديد ، يرعى احترام الشرعية الدولية . يتوعدنا الموقف الأمريكي في استغلال مجلس الأمن ضد مصالح الأمة العربية الى الإشارة الموجزة لهذا الموضوع . عاد الحديث عن نزع اسلحة الدمار الشامل يحتل مكانه ضمن المشروعات من اجل احياء جهود التسوية للصراع العربي الاسرائيلي وحل القضية الفلسطينية : ١ - والدعوة لاخلاء الشرق الأوسط من هذه الاسلحة ، طرحت لأول مرة في ١٩٧٤ عندما اقترحت إيران إدراج مشروع في جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة . ٢ - وكانت مصر قد اوضحت عندها انضمام إيران في تبني هذا المشروع ان هناك مبادئ أساسية تحكم اخلاء المنطقة من الاسلحة النووية ، منها امتناع الدول الحائزة لها عن ادخالها او استخدامها ضد أي من دول المنطقة ، ولتشاء نظام ضمانات يعمل بقليل الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول المنطقة على السواء . كما طالبت مصر بان ذلك لا يجوز دون تجميع جميع الأطراف بفوائد الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في مشروعات التنمية الاقتصادية .

٣ - وقد اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة المشروع الإيراني في ٩ ديسمبر

١٩٧٤ ، كما طالبت مصر في ١٩٨٨ في الدورة الخاصة للجمعية في أواخر يونيو ١٩٨٨ لبحث موضوع نزع السلاح النووي ، بأن تنضم إسرائيل الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وأن تضع مرافقها النووية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ٤ - ومن الواضح أن هناك تناقضا في الموقف الأمريكى بشأن سباق التسلح في الشرق الأوسط ، فبينما يتكلم الرئيس الأمريكى عن كبح سباق التسلح في المنطقة يعلن وزير دفاعه عن تزويد إسرائيل بعشرات الطائرات المقاتلة من طراز اف - ١٥ ، ومنح إسرائيل تجهيزات عسكرية إضافية قيمتها ٧٠٠ مليون دولار خلال حرب الخليج ، كما أنها تدفع ٨٠٪ من تكاليف انتاج صاروخ الجيش الاسرائيلى المضاد للصواريخ . ٥ - ويعلق وليم كوانت المسئول السابق في مجلس الأمن القومى الأمريكى ، والمتخصص في شئون الشرق الأوسط على مشروع بوش لوقف سباق التسلح في الشرق الأوسط الذى أعلنه بعد نهاية حرب الخليج ، بأن الولايات المتحدة ستبقى إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التى تملك أسلحة نووية ، خاصة بعد تدمير المفاعل النووى العراقى في ١٩٨١ والقضاء نهائيا على القدرة النووية العراقية في حرب الخليج ، وحتى لو وافقت إسرائيل على مراقبة مفاعلها النووى فإن هذا يعنى أن إسرائيل ستبقى في حوزتها أسلحة نووية ليست لدى العرب ، مما يوضح أن الولايات المتحدة تكيل بميزارين ، وإلا فلماذا تفرض الآن رقابة دولية صارمة على القدرة العسكرية غير التقليدية ولا يتنبه احد لإسرائيل ، أن كل من توهم أن أمريكا تتجه لحل مشكلة الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج سيصاب الآن بصدمة . فبازالت الولايات المتحدة ترغب في فرض الهيمنة على المنطقة ، وبمعنى آخر ترغب في « أمركة » العالم حيث تسيطر على أهم ثلاثة مجالات في العالم وهى النفط والأسواق وتجارة السلاح ، ولذلك يمكن القول بأن التحرك الأمريكى لتسوية نزاع الشرق الأوسط لا يتفق مع الشرعية الدولية (١) . ولقد مر حوالى واحد وعشرين عاما على سريان معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التى تم التوقيع عليها في أول يوليو ١٩٦٨ في كل من لندن وموسكو وواشنطن ، عواصم الدول النووية الكبرى ، ودخلت حيز النفاذ في ١٩٧٠/٣/٥ . وعدد الدول التى صدقت ١٣٩ دولة ليس من بينها إسرائيل .

٥ - لقد دفع الموقف الأمريكى والأوروبى بل وبعض الدول العربية التى التساؤل عما اذا كانت إسرائيل دولة فوق القانون . فإذا كانت الولايات المتحدة قد برزت بعد حرب الخليج في الصورة التى خططت لها منذ أمد بعيد ونجحت خططها بقيام أزمة الخليج ونهايتها لصالحها باعتبارها القوة الوحيدة في العالم بسبب ضعف الدور الأوروبى وغياب الدور السوفيتى ، وبدأ التحرك الأمريكى مبتعدا عن الشرعية الدولية لحل النزاع العربى الاسرائيلى .

ومعاملة اسرائيل كدولة فوق القانون لها حقوق وليس عليها التزامات ..
وبدا بيكر وزير الخارجية الامريكية جولاته المكوكية في ٨/٢/٩١ التي بلغت
ثمانية بجولته الأخيرة في اكتوبر ٩١ ، بعدة مواقف : اولها انه لن يتم الضغط
على اسرائيل ولن تفرض عليها حلول لا تقبلها ، واعطاء اسرائيل الحق في
تفسير القرار ٢٤٢ ، والذي فسره كما يحلو لها بأنه لن يزحزحها عن حدود
١٩٦٧ وانها لا تقبل صيغة الأرض مقابل السلام وتفضل عليها السلام مقابل
السلام ، واعطاء أوروبا صفة مراقب في المفاوضات مقابل حصول اسرائيل
على الثمن ، وقد توجه وزير خارجيتها لقبضه في صورة المساعدات
التكنولوجية والتعاون مع اسرائيل ومنها مكانة خاصة في أوروبا الموحدة سنة
١٩٩٣ ، وإعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي في مقابل سماح اسرائيل له
بدور شرقي في مؤتمر السلام وقيام وزير الخارجية السوفيتي بزيارة اسرائيل
لأول مرة منذ ١٩٦٧ والتعهد بإمداد اسرائيل بمفاعل نووي سوفيتي وامادة
العلاقة الدبلوماسية معها قبل بدء أعمال المؤتمر ، ونجحت اسرائيل في توظيف
التفوذ الأمريكي في الخليج بقبول دولة الاشتراك كمراقب في هذا المؤتمر
ومازال بيكر يباشر ضغوطه على دول المغرب العربي حتى قبلت ذلك ، وتقليص
دور الأمم المتحدة في المؤتمر كمراقب ليس له حق الكلام فيه أو توجيه أعماله ،
مما أدى في النهاية من الناحية العملية لاسقاط فكرة المؤتمر الدولي لتحل
محلها صيغة مهمة لمؤتمر مجرد من جميع صلاحياته ، وبعد تجريد الفلسطينيين
من حقهم في تقرير مصيرهم واقامة دولتهم التي نص عليها قرار تقسيم فلسطين
سنة ١٩٤٧ والذي قامت على اساسه اسرائيل ، وتكليف عملية الاستيطان
والاستيلاء على الاراضي الفلسطينية وعلان اسرائيل أن عملية السلام شاقة
وطويلة وانها قد تستغرق عشر سنوات قياسا على تجربة السلام المصرية
الاسرائيلية ، مما يفتح المجال امامها لاكمال سيطرتها على سائر اجزاء فلسطين
عن طريق موجات الهجرة المكثفة لليهود من الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ،
واتمام عملية نقل يهود الفلاشا من الحبشة بمساعدة الولايات المتحدة ، ثم
اليهود الاحباش الذين امتنقوا المسيحية والاتجاه إلى الجاليات اليهودية في
مناطق العالم الأخرى مثل آسيا وأمريكا اللاتينية (١) . وبذلك يكون « المؤتمر

(١) وقد قرن البعض الموقف الأمريكي من العراق واسرائيل وذهب
إلى « لقد بنح من منت القيادة الحاكمة في اسرائيل أن طالبت أمريكا مثلا
بالفصل بين : قضية مساعدة الشعب الاسرائيلي على الاستيطان بهليارات
الدولارات وقضية مبادلة الأرض بالسلام لان الأولى إنسانية والثانية سياسية
وتصريحات كبار المسئولين الأمريكيين مثل بوش وبيكر اقرب لهذه التفرقة ..
علماذا لا يمكن التفرقة أيضا بين ما هو إنساني وسياسي أي مساعدة الشعب
العراقي ومطاردة النظام الصدامي .. أم أن الأخذ بهذا المعيار سيضعف
واشنطن في مازق ، عندما تضطر إلى النظر لموقف اسرائيل السياسي باعتباره

في حدوده الممنومة الى الآن ، لن يخرج عن مفاوضات ثنائية تجري بين اسرائيل من جانب وبين سائر الاطراف كل على حدة من جانب آخر ، لكنه لا يزال غامضا من حيث دور الدولتين الداعيتين ، او دور الامم المتحدة - وهل أصبح امرا مقضيا بالفعل ان يكون هؤلاء جميعا مجرد مراقبين صامتين عن قرب ، وما هي الحدود التي انتهت اليها المشاورات التمهيدية على وجه التفصيل لانجاح المؤتمر ، سواء في شكله او في مضمونه ، وماذا لو حدث إشكال في اول جلسة ، وكيف يكون وضع المراقب الدولي بالضبط في كل هذه المحادثات ؟ وهل يكتفى باجتياز ما يحدث خاصة اذا شعر بخروج على مفهوم القرارات الدولية مثل ٢٤٢ ، ٢٢٨ ؟ ام انه سيظل مراقبا « من منازلهم » اي موجودا وغير موجود ؟ لم ان صيغة « احاطة الامم المتحدة بما يجري » هي التي سيتم العمل بها دون اتصال ، وذلك بإبلاغ مقر المنظمة بفحوى محاضر الجلسات او نتائجها على اكثر تقدير ؟ ! ثم ماذا تعني مذكرات التفاهم التي قدمتها امريكا في رحلة بيكر السابقة لكل طرف من اطراف النزاع ؟ هل تتضمن وجهة النظر الامريكية في القرارات الدولية وفي مشكلة القدس والتمثيل الفلسطيني كما تردد ؟ وماذا يعني ذلك اذا رفضه طرف .. لا يزال المؤتمر لغزا بكل تأكيد ، والمأمول في خطاب الدعوة على الاقل توضيح كل شيء بالتفصيل (٢) . . .

٦ - فاذا أضفنا لما سبق ان الولايات المتحدة نصبت من نفسها حاميا للمجتمع الدولي من الإرهاب ، وتعهدت الخلط بينه وبين اعمال المقاومة المشروعة خاصة من جانب الفلسطينيين ، وتغيب اعينها عمدا عن ان اسرائيل منذ نشأتها وحتى الآن تبشر جميع صور الإرهاب ، خاصة إرهاب الدولة ، لها هو اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل يعلن في ١١/٩/٨ « ان العصابة التي كان يترعها « شستر » كانت محقة في استخدام الإرهاب وأنه فخور بسجلها الحافل بالأغتيالات والتفجيرات .. ويأتي تباهاى شامير بسجله الارهابي في الوقت الذي تعلن فيه الولايات المتحدة ادانتها للإرهاب وتبني سياسات لمعاقبة عديد من دول العالم الثالث ، بحجة لم تكن خافية على أى من المراقبين ، فانه بإقراره هذا يضع الإدارة الأمريكية في مأزق خطر بنفسه

نعنتا مثلت كل المساعي في حملها على التراجع عنه .. « ص ٧ اهرام ١١/٧/٢٧ ، « يلاحظ ان البيانات والتصريحات الامريكية الأخيرة بالذات قد حلت من الإشارة الى عمليات الاستيطان في الأرض المحتلة واكتفت باعتبارها عملية « توطين فقط اي مجهلة المكان .. التي يمكن ان ترتفع بالاسرائيليين الى تعداد حده شامير في السنوات القادمة ستة ملايين .. « ص ٧ اهرام ١١/٩/٢٥

مصادقيتها « (١) ، ولقد اعترف شامير صراحة بأنه وعصابته قتلوا اهل
الوزراء البريطانيين ، ويمثل الأمم المتحدة « برنادوت » المؤط به تنفيذ قرار
تقسيم فلسطين . الخ من عمليات الازهاب التي تبأشرها يوميا ضد الشعب
الفلسطيني في فلسطين المحتلة ولبنان ، وثونس وفي جميع انحاء العالم .
وها هو رئيس وزراء اسرائيل في ١١/٩/٦١ يصر على انه ينسحب من المؤتمر
المزمع عقده في اكتوبر ١٩٦١ تحت رعاية الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد
السوفيتي اذا لم يتم تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر بوفد يحظى بقبول اسرائيل ،
وان هذا الشرط محل اتفاق كامل بين الولايات المتحدة واسرائيل ، يشتمل
على رفض التمثيل بوفد فلسطيني مستقل ، وضرورة ان يكون هذا التمثيل
تحت المظلة الاردنية ، وحرمان منظمة التحرير من المشاركة في المؤتمر بطريق
مباشر او غير مباشر ، والا يمثل الفلسطينيون من سكان القدس الشرقية
المحتلة في المؤتمر ، وان يكون الفلسطينيون في الوفد الاردني محل قبول من
اسرائيل ؟ !

٧ - اسرائيل تحقق اكبر انتصار وراء عملية السلام ، كشف مارتن
انديك نائب المدير التنفيذي لمعهد واشنطن للشرق الاوسط - وهو احد كبار
مؤيدي اسرائيل - عن معلومات هامة جدا تؤكد ان قبول شامير لمقترحات
السلام يكون اكبر نصر تحققه اسرائيل ، وقد عبر عن ذلك في سلسلة مقالات
بجريدة نيويورك تايمز : اولا - ان شامير عرض على بيكر نص وثيقة ترجع
لسنة ١٩٧٥ وقع عليها الرئيس جيرالد فورد تؤكد ان الولايات المتحدة سوف
تضع في اعتبارها وفي المقام الاول ان تبقى الجولان تحت سيطرة اسرائيل وقد
أكد ان بيكر ابلغ شامير ان الادارة الامريكية ستحترم هذا التعهد ، ثانيا - ان
بيكر تعهد بتوجيه خطاب لاسرائيل ينص على ان الولايات المتحدة سوف تمنح
وسوف تستخدم الفيتو لكي لا يتدخل مجلس الامن في المباحثات المقبلة . ثالثا -
سوف يتم تمثيل الفلسطينيين تحت المظلة الاردنية على ان يتعهد الأردن بعدم
التلويح او الاشارة الى قيام حكم ذاتي فلسطيني يعقبه الاعلان عن قيام دولة
فلسطينية . رابعا - ان بيكر حاول اقناع شامير باشتراك فلسطيني من
القدس الشرقية بعد انتهاء المباحثات في المرحلة الاولى بحيث يشارك في مرحلة
اقرار الوضع النهائي للاراضي على ان يكون هذا الفلسطيني قد اقام في
القدس منذ فترة انقضت ويحمل الآن جواز سفر اردنيا . خامسا - ان موافقة
اسرائيل على الاشتراك في المؤتمر سوف يتبعها اعلان الاتحاد السوفيتي عن
قرار عودة العلاقات الدبلوماسية ، كما ان اشتراك مراقب عن المجموعة
الاوروبية في مؤتمر واشنطن للسلام بين العرب واسرائيل سوف يعقبه بناء على
اتفاق مسبق حصول اسرائيل على حق الانضمام للسوق الاوروبية عام ١٩٦٢ .
سادسا - اذا عقد مؤتمر السلام فان اسرائيل ستضمن موافقة الدول العربية

على إلغاء قرار الجمعية العامة بـ مساواة الصهيونية بالفرقة العنصرية ،
سابعاً - أن شامير سيطلب أن يتعامل مع الرئيس حسنى مبارك تعاملاً مباشراً
بعد تجاهل الأول له ، ثامناً - أن إسرائيل ستضمن موافقة الكونجرس على
منحها ١٠ مليارات دولار لمواجهة نفقات توطين اليهود المهاجرين لإسرائيل ،
في المناطق العربية من فلسطين ، ولذلك لم يكن غريباً أن يعلن شامير في
١١/٧/٢٥ أنه لن يقبل تمثيل فلسطينيين من القدس حتى ولو انهار المؤتمر ،
وقال أنه يجب على الفلسطينيين أن يوافقوا على الدخول في المفاوضات
المقترحة وفقاً للشروط التي يضعها هو ، وأن القدس الموحدة هي عاصمة
إسرائيل وليس هناك ما يمكن مناقشته في هذه النقطة ، وأنه لا يؤمن ببدا
المساواة على الأرض لأن إسرائيل صغيرة جداً ، وأرضها وثيقة الارتباط
بحياتها وأمنها ومياهها واقتصادها ، وتسأل في استنكار هل توجد دولة في
العالم مستعدة للتخلي عن أرضها ، وأن إسرائيل تخطط لتوطين نصف مليون
إسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة .. (١) ولقد دفع الموقف الأمريكي
المتناقض إلى أن يتسأل البعض تحت عنوان مقياس الشرعية الدولية بين
العراق وإسرائيل : وكتب أن من بين ما يتردد على السنة الناس هذه الأيام
سؤال يقول : لماذا تتحمس الولايات المتحدة الأمريكية لفرض الشرعية الدولية
على العراق بينما تقف موقف اللامبالاة من استمرار استهانة إسرائيل بهذه
الشرعية وبكل مقرراتها التي تتعلق بالقضية الفلسطينية .. ثم سؤال آخر
يقول لماذا هذه الجدية من جانب الولايات المتحدة وحلفائها في التفتيش على
التشآت العربية العراقية ، بينما إسرائيل تواصل تطوير برنامجها النووي
وما زالت ترفض التوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية دون أن
تسمع ولو مجرد كلمة عقاب واحدة .. (٢)

الفرع الرابع : قصر خطط نزع سلاح الشرق الأوسط على العرب

١ - في الوقت الذي تكس فيه الولايات المتحدة أسلحتها في المنطقة
وفي إسرائيل بالذات . وتدمر الجيش العراقي وتبيد أسلحته المتطورة ،
وتعلن وزارة الدفاع الأمريكية في ١٥/٥/٩١ أن وزير الدفاع الأمريكي قد
أجرى اتصالات مع قادة دول الخليج ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تريد
التوصل إلى ترتيبات أمنية معها ، تسمح للتوات الأمريكية بالاستجابة لأي
تهديد أو تهديد بهذه الدول ، وأنه لا يجوز الآن الانسحاب عن تفاصيل
المفاوضات التي أجراها وزير الدفاع قبل التوصل إلى اتفاقيات ومعاهدات
تحدد نوع العلاقة بين أمريكا وهذه الدول .. وقد أحبط الكونجرس ببعض
تفاصيل هذه المحادثات ويجرى الآن بحثها .. وهذا ما يتناقض صراحة

(١) ص ١ من المصدر ذاته .

(٢) ص ٧ أهرام ١٨/٧/٩١ -

مع الموقف الأمريكي المعلن قبل حرب الخليج بتسهرين فقط ، حيث أعلن جورج بوش في ١٢/١١/٩٠ « أن القوات الأمريكية لن تتورط في أية صراعات أو نزاعات داخلية .. وأن الوجود العسكري الأمريكي سينتهي في المنطقة .. وأنه لن يكون هناك وجود دائم أو قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة بعد نهاية أزمة الخليج .. » .

٢ - وفي ١٥/٥/٩١ أعلن الرئيس الأمريكي أنه يجري الآن مشاورات مع الدول الحليفة والصديقة قبل أن يعلن مشروعه للحد من سباق التسلح في الشرق الأوسط . وأن المقترحات التي تمت مناقشتها نابعة من تجربة حرب الخليج ، وأن بيكر ناقش الحد من التسلح مع مختلف الأطراف خلال جولته التي كان يقوم بها في هذا التاريخ ، مع دول المنطقة ، وأن هذه الخطة مختلصة في : ١ - إزالة الصواريخ الباليستية التي يصل مداها إلى أكثر من ٩٠ ميلا ومنع تخزينها والتعهد بالامتناع عن تجربة أو استخدام أو تطوير الأسلحة الموجودة لدى هذه الدول . ٢ - دموه الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن للاخطار والإبلاغ عن بيع الأسلحة لدول المنطقة . ٣ - تشكيل لجنة فرعية من مؤتمر السلام المقترح للشرق الأوسط لمناقشة هذا الموضوع الهام الذي يؤكد ويدعم السلام بالمنطقة . ٤ - إذا لم تنجح الجهود الرامية لاتخاذ المؤتمر ، فإن الدول الخمس الكبرى تتعاون فيما بينها لتحقيق هذا الهدف . ٥ - توافق الدول العربية ودول أخرى على إزالة مخزونها من الأسلحة الكيميائية ، خلال ١٠ سنوات ، وتسمح بالتفتيش والتحقق قبل أن يتم التوقيع على معاهدة حظر واستخدام وإملاك الأسلحة . ٦ - توقف إسرائيل إنتاج مواد نووية وتوافق على الضمانات التي يجب تقديمها بالنسبة لمفاعلاتها النووية ، وهي خطوة أولى قبل إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية . ولقد انتقد النائب الديموقراطي هوارديرمان تخزين الأسلحة الأمريكية في الشرق الأوسط في وقت تدمر فيه أمريكا لموقف سباق التسلح . واقترح عقد مؤتمر للدول المصدرة للسلاح للاتفاق على تحديد الأسلحة التي يمكن أن يشملها الحظر مثل الدبابات الثقيلة ، ومدفعية الصواريخ بعيدة المدى ، وأسلحة الطائرات المتطورة ، وقطع الأسطول التي تمثل تهديدا للأمن الإقليمي (١) .

(١) « يبدو أن الولايات المتحدة تعمل بوجهين وفي آن واحد . فهي تتوجه إلى الدول الكبرى بتقييد إرسال أسلحة الدمار الشامل في المنطقة .. وتتوجه لإسرائيل لاتمام الاتفاق على تخزين الأسلحة الأمريكية .. مما يشير العربية حقا هو تزامن المشروع والاتفاق .. وما يشير التسمية أكثر هو أن الاتفاق الأمريكي الإسرائيلي أصبح مفروفا منه .. من ٧ أهرام، ١٦/٧/٩١ ، ونجد مصر ترحب على لسان وزير خارجيتها بمقترحات بوش لتخليص المنطقة

٣ - اجتماع باريس لوضع ضوابط لأسلحة الدمار الشامل . في ١١/٧/٨ ، ولأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، عقدت الدول الخمس الكبرى الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، اجتماعا في باريس لوضع قواعد بيع الأسلحة . وهذا الاجتماع يمثل المرحلة الأولى لاجتماعات قائمة تضع خلالها الدول الخمس الضوابط اللازمة لمنع انتشار السلاح في المناطق الساخنة في العالم خاصة أسلحة الدمار الشامل ، والأسلحة التقليدية المتطورة . وقد بحث الاجتماع الخطة الأمريكية ، التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة والتي أعلنها جورج بوش في ٢٩ مايو ٩١ . وهناك أيضا مبادرة فرنسية طرحت في ١٠/٦/٢ تفصل بحث قضية الحد من بيع السلاح بطريقة شاملة أي في العالم أجمع مع تركيز خاص على منطقة الشرق الأوسط ، في حين ترمي خطة بوش إلى حظر أسلحة الدمار الشامل والصواريخ القادرة على حملها في منطقة الشرق الأوسط ، وكذلك تجريد استيراد وإنتاج وأجراء التجارب على صواريخ أرض أرض ، بوطنة لازالتها تماما من المنطقة ، وإن تنازل دول المنطقة نهائيا عن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية التي لديها وإقامة منطقة خالية من السلاح النووي تمتد من إيران إلى المغرب ، وبذلك تشمل الجزائر التي كانت قد تلقت تهديدات أمريكية وإسرائيلية بسبب برامجها النووية .

٤ - وفي ١١/٧/٨ تسربت أنباء عن مقترحات بحث بها الخارجية المصرية للأمم المتحدة تتضمن : ١ - معاملة جميع دول المنطقة على قدم المساواة ، كما وكيفا ، بشأن الأسلحة التي في حيازتها . ٢ - ضرورة انضمام إسرائيل والدول الأخرى في المنطقة إلى معاهدة الحد من انتشار النووي في المنطقة . ٣ - أن تخضع جميع دول المنطقة لإجراءات تفتيش دولية واحدة تقرها الأمم المتحدة . ٤ - تقديم كل دول المنطقة لاعتبارات وتعهدات لمجلس الأمن بشأن رغبتها وحرصها على التخلص من أسلحة الدمار الشامل . ٥ - إجراءات لبناء الثقة تقرر دوليا بعد التفاوض مع مختلف الأطراف المعنية في المنطقة ، ورغبتها في التقيد السريع بهذه الإجراءات . ٦ - البدء في اتخاذ خطوات فعلية للتخلص والقضاء على أسلحة الدمار الشامل الموجودة في حيازة هذه الدول بالفعل . ٧ - الاتفاق على قائمة السلاح المسموح بتصديرها لدول المنطقة ، من حيث نوعيات الأسلحة : دفاعية أو هجومية أو تكتيكية أو تدريبية ، وإن تلتزم دول المنطقة بهذه القائمة دون أية تجاوزات . ٨ - عند حدوث تجاوزات إقليمية أو دولية لبدا المساواة ، يقوم المجتمع الدولي فوراً بإزالتها ، والقضاء الفوري على أسلحة الدمار الشامل ، وتوقيع العقوبات

من أسلحة الدمار الشامل ، ولكن يعلن رئيس وزراء إسرائيل أن « لا توجد من تكون الباقية بالتحال هذه الأسلحة إلى المنطقة » ١١/٣١/٩١

السياسية والاقتصادية على الطرف المخالف . ٨ - كما أعلن في ذات التاريخ :
خلال زيارة رئيس وزراء الصين لقر ، عن تصور الصين وموقفها من نزع
سلاح المنطقة ، ويخلص في أن يطبق نزع أسلحة الدمار الشامل على جميع
دول المنطقة بدون استثناء وتحت إشراف دولي ، وأن هذه الأسلحة لا علامة
لها بل من دول المنطقة ولا بتطوير قدراتها الدفاعية ، وأن الأمم المتحدة يجب
أن تلعب الدور الأساسي والمباشر بشأن نجاح هذه المبادرات ، وأن المسؤولية
الكبرى تقع على الولايات المتحدة الأمريكية لاقتناع إسرائيل بالتخلي عن أسلحة
الدمار الشامل التي في حوزتها ، وأن الصين ترغب في الحصول على إقرار
من كل دول المنطقة يتضمن التزامها بتقديم كل التسهيلات الضرورية لمعدات
دولية تتولى التفويض على أي منشآت نووية أو كيميائية أو بيولوجية أو
غيرها من أسلحة الدمار الشامل (١) .

٥ - الولايات المتحدة تسعى للهيمنة على المنطقة عن طريق الاتفاقية
الثنائية الأمنية وتشد أزرها إسرائيل لضمان تفوقها العسكري . أشارت جريدة
« نيويورك تايمز » في الصفحة الأولى من عدد ١١/٥/٩١ ، أن وزير الدفاع
الأمريكي واجه عدة صعوبات خلال جولته في دول الخليج ومصر ، بعد أن
تشبها خلاف بين السعودية وباقي دول الخليج حول إطار التعاون العسكري
الأمني في المنطقة ، ومشاركة دول عربية أخرى ، مثل مصر وسوريا . وقد
اكتفى تشيني وزير الدفاع الأمريكي بالتصريح بأنه توصل إلى اتفاق في
ملهونه العام حول ترتيبات الأمن عقب عودته من الخليج ومصر بعد أن سحبت
مصر ٣٦ ألف جندي من الخليج ، وكان من المقرر أن تحل القوات المصرية
والقوات محل القوات الأمريكية ، اعتباراً من ٢٠/٤/٩١ ، وذلك بمقتضى
قرار وقعته كولونيل كوف قائد حرب الخليج قبل عودته إلى الولايات المتحدة
الأمريكية ، ويقال أن مصر وسوريا تجاهلتا هذا القرار لأنها كانتا تأملان أن
يتم ذلك بدعوة زمنية واضحة من الدول صاحبة الشأن لاستمرار وجود
القوات المصرية والسورية . وقد ضرع الصحفيون الذين رافقوا تشيني في
جولته أن هناك خلافات بين دول الخليج ، وأن أمريكا تؤيد التفاهم بين هذه
الدول ، وترى البحرين والكويت أنه من الأفضل وجنود قوات أمريكية
في الدولتين على امتداد الخليج (الأهرام ص ١ ، ١٢/٥/٩١) وفي إسرائيل
صدر في ١٩٩١ كتاب بعنوان « علاقات خطيرة » قصة الكاملة للعلاقات

(١) « ولكن كان ولا يزال لأمريكا أهداف ، تختلف أو تتشابه منع
الأهداف الأمريكية ، ونحن هذه الأخيرة حرض أمريكا على تكثيف القوات
العسكرية العربية حتى تظل إسرائيل قوة أقلية عظمى تخيف المصرب
أو تهيمن على المنطقة كلها . ومن لا يزال لديه فكرة من شك في ذلك فما عليه .
إلا مراجعة السلوك الأمريكي نحو إسرائيل في السنوات الأخيرة .
تكون سعد الدين إبراهيم ص ٧ أهرام ١٥/٨/٩١ » .

السرية بين الولايات المتحدة واسرائيل ، جاء به ان « خمس رئاسات
أمريكية ساعدت اسرائيل على اخفاء خطة تصنيع الأسلحة النووية
الإسرائيلية .. » ، وان المخابرات الأمريكية كشفت للحكومة الأمريكية انهم
اسرائيل في التجسس على المنشآت النووية الأمريكية ، وسرقت ١٠٠ ك ج
من اليورانيوم المخصب بمساعدة المسئولين الأمريكيين ، وان لدى اسرائيل
آلاف رأس نووية في مرتفعات الجولان ، وان اسرائيل كانت قد أعدت خطة
لغزو العراق عشية حرب الخليج ، وان اسرائيل تحتفظ لها بحميل دائم داخل
المخابرات الأمريكية لتسريب اسرار الإدارة الأمريكية والاتصالات بين كبار
المسئولين ، وان هناك تعاون دائم ووثيق بين المخابرات الأمريكية
والإسرائيلية (١) ، بما في ذلك مؤامرات قلب أنظمة الحكم في دول العالم الثالث ،
والتأثير في الانتخابات الأمريكية وفي دول لعالم الثالث ، وتهريب الأسلحة وتجارة
المخدرات ، وتدريب قيادات الجيش .. الخ (ص ١ أهرام ١١/٦/٢٧) .

٦ - وبينما صدقت مصر في أكتوبر ١٩٨١ على معاهدة حظر انتشار
الأسلحة النووية NPT وكذلك فعلت الدول العربية بما في ذلك العراق ،
فان الجانب العربي لا يملك السلاح النووي ولا القدرة لانتاجه ، بينما
اليقين ان اسرائيل تملك زمامه الآن ، وتسمى من طريق الخطط الأمريكية لتأكيد
انفرادها ومنع أية دولة عربية من تحقيق أى انجاز في هذا المجال ، مما يخل
بموازين القوى في المنطقة ويشكل تهديدا خطيرا للأمن القومي العربي . وقد
تعرض العراق لهجمات مكثفة من قوات التحالف اثناء حرب الخليج لتدمير
منشآته العسكرية ، ثم ازدادت الحملة التي تقودها الولايات المتحدة بعد
وقف القتال في حرب الخليج ، حيث رأينا ان قرار مجلس الأمن لوقف القتال
قد نص بوضوح ، بتعليقه على نزع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والقدرة
العراقية في مجال الأسلحة النووية وما يرتبط بها من مواد قابلة للانفجار
والتنجير ، وتدمير هذه الأسلحة على نفقة العراق ، واعطاء القوات الأمريكية
سلطات التطبيق - تحت تسمية المراقبين الدوليين - بدون اذن - وبطائرات
المائية فوق العراق لاستكشاف ما قد يخفيه العراق من أسلحة أو منشآت
عسكرية ، لدرجة ان العراق عندما رفض السماح للطائرات المائية بذلك ،
وعرض تزويد الفريق الدولي للتفتيش بطائراته ، وجدنا مجلس الأمن يتأهب
في ١٤/٩/٩١ لاصدار قرار جديد لارغام العراق على الرضوخ للهيمنة
الأمريكية تحت فطاء الأمم المتحدة ، وتهديده بالعودة للقتال ضد العراق . وهكذا
تواصل الولايات المتحدة بالخطة التي اعلنتها في ٣٠/٥/٩١ لتخليص المنطقة
من أسلحة الدمار الشامل . « السياسية التي مارسها قبل واقفاء وبعد

(١) وفي نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر ١٩٩١ كشف أيضا فضيحة التواطؤ
بين المخابرات الألمانية واسرائيل لتهريب الأسلحة من ألمانيا لاسرائيل ، ويبدو
انها خطة عامة من جانب الدول الأوروبية لدعم اسرائيل على حساب العرب !!

حرب الخليج . ذلك لأن الولايات المتحدة وهي تدمو لنزع السلاح تتجاهل وجود مخزون ضخم من أسلحة الدمار الشامل لدى إسرائيل . ويبدو هذا واضحاً من تفاصيل الخطة الأمريكية التي تدعو للتخلي عن تصنيع أو استيراد المواد التي يمكن أن تستخدم كى تصنع الأسلحة النووية دون الإشارة الى المخزون المتوافر منها لدى إسرائيل . أيضاً فإن الخطة الأمريكية لا تتحدث بشكل مباشر عن إزالة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وإنما تتحدث عن تجميد انتاج هذه الأسلحة وعن منع اجراء تجاربها ، الأمر الذى يسمح فى ضوء موازين القوى الحالية ، بأن تتفرد إسرائيل بما لديها من مخزون أسلحة الدمار الشامل ، بينما لا يسمح للجانب العربى بتطوير قدراته أو عناصر القوة لديه . ولقد كان من الممكن أن نتصور أن الخطة الأمريكية قابلة للتطوير (١) . . . إلا أن ما يثير الدهشة هو ما أعلنه وزير دفاعها فى زيارته للقاهرة من أنه لا يعلم أن إسرائيل لديها أسلحة نووية لأنها لم تعلن أبداً عن امتلاكها (٢) ، وبذلك يبلغ الاستخفاف الأمريكى بالمستوليين والشعوب العربية أقصى مداه ، فإذا كانت لأمريكا لا تعلم ما لدى إسرائيل من أسلحة الدمار ، وهى التى ساعدتها مع الدول الأوروبية على امتلاكها ، فلنجد إطمع التفتيش الدولية العاملة الآن فى العراق وتمتد نشاطها لإسرائيل ، حتى يمكن أن يقال حقاً بأنها تحترم الشرعية الدولية ، وكل تفسير آخر لهذا الموقف الأمريكى يصب مباشرة فى خطة تدمير الأمة العربية واهانتها فى شرفها !

الفرع الخامس : فشل تدابير الأمن العربية بعد حرب الخليج

١ - علينا أن نذكر منذ ١٩٥١ أبرمت اتفاقية الدفاع العربى المشترك ، والتى اعتبرناها فى بعض أبحاثنا بمثابة سد نقص ميثاق جامعة الدول العربية ، وأنها تمثل نظاماً للأمن العربى الجماعى يقترب من هذه الزاوية من فلسفة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ولقد استندت إليها مصر عند إرسالها لقواتها الى منطقة الخليج ومشاركتها فيها بعد فى حرب الخليج .

٢ - وبعد نهاية حرب الخليج وخلالها ، صدرت تصريحات شتى تؤكّد بالدخول فى مرحلة من التعاون الأمنى الوثيق بين دول الخليج الست ، ومصر وسوريا وهما الدولتان اللتان شاركتا فى حرب الخليج كجزء من التحالف الذى قادتته الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن كمادة سائر الخطط والمشروعات العربية صارت الأمور متعثرة الخطى حتى الآن ، فى حين أخذت المشروعات الأمريكية فى حرب الخليج طريقها للتطبيق فى صورة المعاهدات الأمنية أو العملية .

(١) انظر فى الموضوع تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام

ص ٦ ، ٢٦/٧/٩١ .

(٢) وقد تردد هذا القول المجيب على لسان وزير الكهرباء المصرى

فى لقاء له مع جريدة الشعب !! خلال أكتوبر ٩١ .

٢- ولقد كان اجتماع القاهرة في ١٥/٢/٦١ بداية تحرك دول الخليج ومصر وسوريا نحو تعاون في مجالات الدفاع والتنمية بين هذه الدول وتجسيده عمليا « في أسرع وقت ممكن لتجنب المنطقة مزيدا من الدمار والخسائر » كما صرح بذلك وزير الخارجية المصرية ، وأكد مساعده للشئون العربية « ان نقطة الانطلاق في عمل المجموعة هي اتفاقية الدفاع العربي المشترك واتفاقية مجلس التعاون الاقتصادي العربي » ، كما أكد وزير الخارجية المصرية في كلمة افتتح الاجتماع « ان العدوان العراقي قد زلزل أركان النظام العربي وفتح ثغرة عميقة في الأمن العربي ، وتسبب في الفرقة بالانقسام .. » .

وقد صاحب هذا الاجتماع ترقب شبه مؤكد بأنه سينتهي باعلان وثيقة للتعاون تتضمن نظاما أمنيا مفتوحا لكل الدول العربية (انظر ص ٦ أهرام ١٦/٢/٦١) ، ولكن خاب هذا الظن فلم تعلن هذه الوثيقة ، ولعل خلافات حالت دونها ، حتى كان اجتماع دمشق حيث تم في ٦/٣/٦١ التوقيع بالأحرف الأولى على وثيقة تعرف باسم « اعلان دمشق للتنسيق والتعاون بين الدول العربية » ، يقضى باحترام وحدة الأراضي والسلامة الإقليمية للدول ، ورفض التدخل في الشئون الداخلية ، وإن العدوان العراقي أطاح بمنجزات العمل العربي وخرج على الأعراف العربية والإسلامية . . وبعد الانتهاء من توقيع الاعلان في جلسة علنية ، عقد وزراء خارجية هذه الدول اجتماعا مغلقا استغرق ساعتين كاملتين ، تم فيه استعراض القضايا التي سيبحثونها مع ممثلي الترويكات التي تضم وزراء خارجية لاكسمبورج وهولندا وإيطاليا ممثلين لمجموعة الأوروبية ، وفي هذا الاجتماع تم استعراض مشاكل العمل العربي مختلف وجوهها ، وجرى تبادل وجهات النظر بشأن الموضوعات التي تهم المجموعة الأوروبية والدول العربية ، وهي موضوعات كانت قد أثارها المجموعة الأوروبية وأبدت بشأنها وجهات نظر معينة بشأن قضايا الأمن والتنمية في الشرق الأوسط ، والقضية الفلسطينية ، والتعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط ، وتجديد الأسلحة في المنطقة وإزالة أسلحة الدمار الشامل . وقد سارعت بريطانيا بالترحيب بقرار تشكيل قوة عربية لحفظ السلام في منطقة الخليج ، أما في العالم العربي فقد اتقسم بين مؤيدين ، ومعارضين للإعلان على أساس أنه يعيق الانقسامات العربية ويؤكد سياسات المحاور التي عانى منها العرب وإفاد منها غيرهم ، وإن إقامة تكتلات إقليمية ضيقة داخل منظمة إقليمية ، وهي جامعة الدول العربية ، كما حصل بإنشاء مجلس تعاون دول الخليج العربية ثم مجلس التعاون العربي ، ليس له مثل في التنظيمات الإقليمية الناجحة مثل منظمات أوروبا الغربية ، ولأنه لو كان العرب جادين حقا لما قتلوا اتفاقية التعاون الاقتصادي والدفاع العربي المشترك في مهدها ، وأذاك خشي البعض ان تكون هناك أهداف مستترة للإعلان ، وأن يكون مدفوعا من الخارج . ولقد عزز هذه الخشية ما صرح به في ١٨/٦/٦١ ، جون كيلي مساعد وزير الخارجية الأمريكية بأن الملاحظات بالدائرة حول

ترتيبات الأمن في منطقة الخليج تتلخص في أربع نقاط هي : وجود قوات الأمم المتحدة في المنطقة العازلة بين الكويت والعراق ، والتعاون العسكري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والتعاون بين هذا المجلس ومصر وسوريا ، بالإضافة إلى استعداد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للتعاون في توفير إجراءات أمن ، وأن دول الخليج ومصر وسوريا ، تناقش موضوع الوجود العسكري والسوري .. وأن مباحثات تجري مع البحرين حيث توجد بها بعض عناصر القيادة الأمريكية (١) المركزية .. كما أن هناك اتصالات مع دول مجلس التعاون الخليجي تستهدف تخزين الأسلحة الأمريكية فيها .. وأن الكونجرس يبحث الآن مشروع قانون يقضي بفرض حظر على المبيعات الأمريكية الرئيسية إلى أن تنتهي الولايات المتحدة من إجراءات أعداد اتفاقية دولية للحد من تدفق الأسلحة عن المنطقة .. ! » ، وطبعا المقصود بهذا الحظر الدول العربية وليست اسرائيل ، التي أبرمت معها أمريكا اتفاقية لتخزين الأسلحة كما أشرنا في أجزاء سابقة من دراستنا ، فضلا عن اتفاقية الدفاع الاستراتيجي التي عقدتها إدارة ريجان مع اسرائيل ، وكان أمريكا تريد أن تفهم العرب أنه لا حاجة لهم بأسلحة ، ويكفيهم ما تخزنه لديهم من أسلحة أمريكية ، وما تبرمه معهم من معاهدات أمنية ، مدعومة بالقوات الأمريكية المتواجدة على الأراضي العربية ، فلقد صرح الفريق الركن خالد بن سلطان - قائد القوات المشتركة في التحالف خلال حرب الخليج - في ١١/٤/٨٨ « بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستترك بعض قواتها البرية في السعودية والكويت .. » كما « ذكرت الدول العربية في التحالف المناهض للعراق أنها ستزهد وجودها البحري في منطقة الخليج .. » ، فضلا عما ذكرناه من تفضيل بعض دول الخليج للقوات الأمريكية على العربية . وقد بدأت الكويت ، حيث تم التوقيع على المعاهدة الأمريكية الكويتية في ١١/٩/٨٨ .

٤ - ويلاحظ أن إعلان دمشق لم يتم التصديق عليه حتى الآن ، وبالتالي لم يدخل حيز التنفيذ ، بالرغم من التصريحات الرسمية المصرية والصادرة أيضا عن دول الإعلان الأخرى ، بأنه مازال على قيد الحياة ، وقابل للتطبيق في أسرع وقت ، كما صرح بذلك وزير الخارجية المصرية في أول اجتماع سبق صدور هذا الإعلان ، والذي عقد في القاهرة كما ذكرنا . من ذلك البيان الصادر في الكويت ١١/٧/٨٦ بعد اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق ، بعد اجتماع ليومين ، ولم يشر هذا البيان من قريب أو بعيد لإعلان دمشق ، ولكنهم أكدوا التزامهم القيام بواجب العمل المشترك ، خاصة فيما يتعلق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك ، خاصة فيما يتعلق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وميثاق التضامن العربي الصادر في ١٥/١/٦٦ ، بل إن هذا البيان

(١) تم توقيع اتفاقية بهذا الشأن بين هاتين الدولتين خلال أكتوبر ١٩٦١ .

يحمل على البلبلة وخيبة الأمل عندما تقرا فيه « تحقيق المبادئ والأهداف التي تضمنها اعلان دمشق حيث تم الاتفاق على الصيغة النهائية لهذا الاعلان .. (١) » ، ولم تعلن هذه الصيغة والمعلوم لدينا انها صيغة ١١/٣/٦ التي اشرنا اليها ، كذلك اكد البيان الاستياء لعدم تنفيذ النظام العراقي كافة التزاماته بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الأمن (١) ، وانهم قد ناقشوا « التطورات المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين .. » ، ورحبوا برد الرئيس حافظ الأسد على رسالة الرئيس الأمريكي بشأن عملية السلام ، واشادوا بالموقف السوري البناء .. » .

٥ - نص اعلان دمشق : فكرنا انه صدر في ١١/٣/٦ ، وأنه مازال مشروعا ، وأن أخباره متضاربة ، ومع ذلك نورد نصه باعتباره وثيقة عربية في سلسلة الوثائق الحائرة :

« أن الدول العربية الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية المشاركة في اجتماع دمشق يومي ٢٠/١٩ شعبان ١٤١١ هجرية الموافق ٦/٥ آذار (مارس) ١٩٩١ ميلادية انطلاقا من مشاعر الاخوة والتضامن التي تربط بينها والتي كفلها تراث عريق من التسامد والتكاتف والنضال المشترك والاحسان العميق بوحدة الآمال والتحديات وتطابق الغايات ووحدة المصير ، وتعزيزا لقدراتها على الاضطلاع بمسئولياتها القومية في اعلاء شأن الامة العربية وخدمة قضاياها وصيانة أمنها وتحقيق مصالحها المشتركة .

وفي اطار من التمسك القوى بالأهداف والمبادئ التي كرسها المواثيق وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة .
وإدراكا للتحويلات العميقة الجارية على المسرح والتي تطرح أمام الامة العربية تحديات جسيمة تتطلب لمواجهة أعلى درجات التنسيق والتعاون بين الدول العربية .

وإذ تؤكد من جديد موقفها الرافض للنهج العدواني والاحتياز له كالذي حصل خلال العدوان واحتلال قوات النظام العراقي لدولة الكويت ، الذي جاء

(١) اجتمع وزراء خارجية دول اعلان دمشق بالقاهرة في ١١ و ١٢ اكتوبر ١٩٩٠ ، وفشلوا في التوصل لاتفاق ، وقد أرجع البعض ذلك لعدم رغبة دول الخليج في التواجد العسكري المصري السوري بإيعاز من أمريكا ، كما قرر ضرورة رضوخ العراق وشعبه لقرارات الأمم المتحدة ، وإلا فلن تنتهي مأساة الشعب العراقي ؟؟ وقرروا الاجتماع في نهاية ابريل ١٩٩٢ للنظر في تنفيذ الاعلان ؟! وبعد ذلك توالت الاجتماعات بدون جدوى ، ولقد عبر عن ذلك بصديق وزير الشؤون الخارجية العماني فترانا له في ١٣/٧/٩١ متعبا مستل عن حالة اعلان دمشق فاجاب « بأنه يحتاج الى خمسة قرون حتى يصبح نافذا » ، وأضاف « هذه هي دائما عادة العرب » ؟؟ .

خروجاً سافراً على كل ما استقر من قواعد وأعراف عربية وإسلامية ودولية وإطاح بكثير من مفاهيم ومنجزات العمل العربي المشترك في وقت كانت الأمة العربية تحتاج فيه أكثر من أي وقت مضى إلى جمع شملها وحشد طاقاتها لرد العديد من المخاطر التي لا سابق لها .

كما تعن ترحيبها بتحرير دولة الكويت وعودة الشرعية إليها وتعبر عن ألمها العميق وبألم حزنها لما تعرض له الشعب الكويتي الشقيق من جراء عدوان النظام العراقي عليه . كذلك تعبر عن أسفها الشديد لما يتعرض له الشعب العراقي من أبشع صور المعاناة نتيجة عدم اكتراث القيادة العراقية بمصالحه ، وتؤكد في هذا الصدد وقوفها إلى جانب الشعب العراقي في محنته وحرصها على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها الإقليمية .

تؤكد الأطراف المشاركة ، عزمها على السعي لإعطاء روح جديدة للعمل العربي المشترك وأرساء التعاون الأخوي بين أعضاء الأسرة العربية على قواعد صلبة ترتكز على المبادئ التالية :

أولاً : مبادئ التنسيق والتعاون . . . يقوم التنسيق والتعاون على الأسس التالية :

١ - العمل بموجب ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق العربية والدولية الأخرى واحترام وتعزيز الروابط التاريخية والأخوية وعلاقات حسن الجوار والالتزام باحترام وحدة الأراضي والسلامة الإقليمية والمساواة وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

٢ - العمل على بناء نظام عربي جديد من أجل تعزيز العمل المشترك واعتبار الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المشاركة بمثابة الأساس الذي يمكن البناء عليه من أجل تحقيق ذلك . وترك المجال مفتوحاً أمام الدول العربية الأخرى للمشاركة في هذا الإعلان في ضوء اتفاق المصالح والأهداف .

٣ - العمل على تمكين الأمة العربية من توجيه كافة إمكاناتها لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الاستقرار والأمن في المنطقة ولتحقيق حل عادل وشامل للنزاع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة .

٤ - تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأطراف المشاركة وصولاً إلى تجميع اقتصادي فيما بينها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٥ - احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية .

ثانياً : أهداف التنسيق والتعاون :

١ - في المجالين السياسي والأمني :

(١) تعتبر الأطراف المشاركة ، أن المرحلة التي أعقبت تحرير الكويت من احتلال قوات النظام العراقي ، توفر أفضل الظروف ، لمواجهة التحديات

والتهديدات الفاجمة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وقوانين اليهود فيها وتعتقد الأطراف المشاركة بأن عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة هو اطار مناسب لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني على اساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

(ب) تؤكد الأطراف المشاركة احترامها لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية والتزامها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وعزمها على العمل المشترك لضمان أمن وسلامة الدول العربية ، واذ تشير على وجه الخصوص الى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية ، تعتبر أن وجود القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى في منطقة الخليج تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها ، يمثل نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج ، ونموذجاً يحقق ضمان فعالية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل .

كما تؤكد الأطراف المشاركة على أن التنسيق والتعاون بينها لن يكون موجهاً ضد أي طرف بل يمكن أن يكون مقدمة لفتح حوار مع الأطراف الإسلامية والدولية التي تحترم المصالح العليا للأمة العربية ، وتلتزم بمبادئ الشرعية الدولية المستقرة ، خاصة ما يتعلق باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونسوية المنازعات بالطرق السلمية .

(ج) تسعى الأطراف المشاركة الى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل خاصة الأسلحة النووية وتعمل على تحقيق ذلك من خلال الأجهزة الدولية المعنية .

٢ - في المجال الاقتصادي والثقافي :

انسجاماً مع ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية واتفاقيات العمل العربي المشترك تسعى الأطراف المشاركة الى :

(١) تعزيز قواعد التعاون الاقتصادي فيما بين الأطراف المؤسسة كخطوة أولى يمكن البناء عليها مع دول عربية أخرى بغية توسيع مجالات التعاون ونظامه .

(ب) تبني سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تمهيداً لاقامة تجمع اقتصادي عربي لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجة عن اقامة تجمعات اقتصادية كبرى في العالم .

(ج) تشجيع القطاع الخاص في الدول العربية على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك دعم الصلات بين غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية وافساح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من ثمرات لتعاون المشترك بصورة سهلة وملموسة .

(د) دعم مراكز البحث العلمى وتسهيل الاتصالات فيما بينها وصولا الى
تمكينها من اعداد الابحاث المشتركة التى تحقق التكامل فى مجالاته المختلفة .
(هـ) الاستفادة من الخبرات والموارد البشرية فى مجال التبادل الثقافى
والاعلامى مع مراعاة احترام قيم الدول المشاركة وتقاليدها وعدم التدخل فى
شئونها الداخلية .

٣ - فى مجال مؤسسات العمل العربى المشترك :

دعم الجامعة العربية والتصدى لكافة المحاولات التى تستهدف اضعافها
او تفتتها ، واعادة التأكيد على الالتزام والتمسك بالاهداف والمبادئ التى
تضمنها ميثاق الجامعة ، مع امكانية تطويره عن طريق اضافة ملاحق اليه
بالاستفادة من نتائج اعمال لجنة تعديل الميثاق بما فى ذلك وضع نظام لتسوية
المنازعات .

ثالثا : الاطار التنظيمى للتنسيق والتعاون :

يتم التنسيق والتعاون بين الاطراف المؤسسة من اجل تحقيق الاهداف
المشار اليها خلال اجتماعات تستضيفها بالتناوب كل من الدول المشتركة على
مستوى وزراء الخارجية ، والاستعانة بالخبرة والمختصين لدراسة اوجه التعاون
من اجل التوصل الى صيغة تعاقدية جديدة للتعاون العربى فيما بينها تكون
مفتوحة لجميع الدول العربية .

رابعا : احكام عامة :

جرى التوقيع على هذا الاعلان بالاحرف الاولى فى دمشق على ثمانى نسخ
اصلية باللغة العربية لكل منها نفس الحجية بتاريخ ٢٠ شعبان ١٤١١ هـ
الموافق ٦ اذار (مارس) ١٩٩١م ويصبح هذا الاعلان نافذ المفعول بعد
اقراره اصولا ، وتودع وثائق الاقرار لدى وزارة خارجية الجمهورية العربية
السورية .

التوقيع

راشد عبد الله النعيمي - وزير خارجية الامارات العربية المتحدة
الامير سعود الفيصل - وزير خارجية المملكة العربية السعودية
الدكتور عصمت عبد المجيد - نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية
جمهورية مصر العربية

الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة - وزير خارجية دولة البحرين

يوسف بن علوي بن عبد الله - وزير خارجية سلطنة عمان

الشيخ صباح الاحمد الصباح - وزير خارجية الكويت

فابوق الشرع - وزير خارجية الجمهورية العربية السورية

٦ - هوان وضياح النظام العربى : يتحسر البعض من الباحثين الجادين

على الصورة المزرية للعلاقات العربية ، فقد « خرج النظام العربى من ازمة
وحرقت الخليج وهو مثخن بالجراح وضعيفا اشد الضعف ولا يكاد يقوى على

حمل نفسه . لقد مرت عليه الازمة بأحداثها الجسام دون أن يتمكن من تحويل
المجرى السريع للتطورات المحيطة بالازمة بحيث يتجنب الحرب وينقذ العراق
والكويت معا ، ودون أن يتمكن من المساهمة الجادة في ادارة الازمة بحيث
يتكون له رصيد من الأهمية والاحترام الدوليين يكفل له دورا في ادارة تطورات
ما بعد الازمة .. فان احترامه حتى بين الدول الاعضاء فيه قد وصل الى
المضيض .. وافضى ذلك بدوره الى تمكين أمريكا من تطبيق نموذج شديد
القسوة والتناقض في ادارة الحرب ضد العراق مما أسفر عن دمار مادي
ومعنوي ، رد هذا البلد العربى العزيز الى ما قبل الثورة الصناعية على حد
تعبير الأمين العام المساعد للأمم المتحدة .. فالمفاوضات الجارية حول
تسوية الصراع العربى الاسرائيلى تنذر في واقع الامر بتقنين واقع هيمنة
اسرائيل .. وتمكينها من التحول الى شبح أسود تمتد ظلاله السوداء الى
المشرق العربى كله .. ولا شك أن المهمة الكفاحية الاولى التى يمكن للنظام
العربى أن ينجزها . هو الصمود في وجه محاولات فرض السلام الاسرائيلى
التوحشى والمتعطش للهيمنة والتفوق والاحتلال والعنف « (١) » ، « لكى تستعيد
مصر الاعتراف التام بأهليتها الطبيعية في قيادة النظام العربى ، يتعين عليها
أن تتخلى عن التحزب الذى كان ضروريا في مرحلة الازمة ، وأن تعود لموازنة
خطابها السياسى وسياساتها لكى تتوجه لجميع الأطراف العربية على قدم
المساواة .. وربما تكون دول الخليج قد حشنت بالفعل بتمهدهاتها تبعا لاعلان
دمشق الصادر في ٥ - ٦ مارس ... وحق الشعوب العربية في تقرير
مصيرها لا يستقيم إلا بالاعتراف لها بالحدود الدنيا من حقوق الإنسان
والحريات العامة والمدنية والسياسية ، ويعنى ذلك حسم اختيار الديموقراطية
باعتبارها الطريق الوحيد ، لضمان التطور السلمى المتكامل لهذه الشعوب .. » ،
« فانه بعد أن تسربت معلومات موثوق بها يمكننا التأكيد بأن الإدارة الامريكية
لحرب الخليج قد تجاوزت نصوص الشرعية الدولية بأن الحقت بالعراق
دمارا لا يبرر تحرير الكويت ، وبأن وسعت من مجال التدمير بما لا يبرره
المنطق العسكرى ، وهذه المعلومات لم تأت فقط عبر لجان الأمم المتحدة
لتقصي الحقائق ، بل وعبر هيئات أمريكية جامعية وصحفية بل وحكومية .
وكذا ، فان الرفض الأمريكى الواضح فيما يتصل برفع الحصار الاقتصادى
المضروب على العراق بعد تحقيق المطلب الرئيسى للشرعية وهو التزام
العراق بجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأزمة الخليج بدون قيد أو شرط ،
هو أمر مخالف لفحوى ومضمون الشرعية الدولية والقانون الدولى .. » (٢)

(٢٤١) دكتور محمد السيد سعيد : ص ٦ اهرام ١١/٥/٢١ ، ثم ص ٦
اهرام ١١/٧/١٩ وهناك وجهة نظر في الموضوع بأكمله للمستشار الدمرداش
العقالى يرى فيها الوجود المصرى في الخليج غير مطلوب ، انظر في ص ٦
من جريدة الشعب الصادرة ١١/٧/٢٠ ويرى الاستاذ صلاح الدين حافظ « أن =

ونشر كذلك الى ورقة عمل لتحقيق الأمن القومى العربى الشامل (١) .

= الولايات المتحدة استعانت بالغطاء المصرى فى حرب الخليج . هى اليوم لا تريد ان تلعب مصر او إيران أى دور بعد ان اتفرت بإدارة الأزمة وقطفت ثمارها والحصول على الفدية وحدها ، وتوقيع اتفاقيات أمنية مع الكويت لتكون واحدة من ست مماثلة مع دول الخليج ، واذا كانت الضغوط الإيرانية والتراجع فى موقف بعض دول الخليج قد لعبت دورا مهما فى اجهاض ميثاق دمشق بهدف ابعاد الثقل السياسى العسكرى المصرى ، فان الدور الحاسم فى ذلك كان امريكا بريطانيا فرنسا فى الأساس .» ص ٧ أهرام ٩١/٩/٢٥ (١) « فى سبتمبر ١٩٩٢ أصدر مجلس جامعة الدول العربية قرارا باعداد ورقة عمل حول الأمن العربى الشامل لبحثها فى الدورة العادية المائة التى ستعقد فى سبتمبر ١٩٩٣ . وقد قام الأمين العام للجامعة برئاسة لجنة لدراسة الموضوع ، ووضع تقرير عنه تمهيدا لمناقشته فى الموعد المحدد ، وقد نشرت بعض الصحف أجزاء متفرقة من تقرير الخبراء تعطى مؤشرات واضحة عن أهم الموضوعات التى تم بحثها .

وهناك نقطة بداية لابد من التوقف عندها ، إذ يبدو ان الأوضاع السيئة التى تمر بها الجامعة العربية وانفراط عقدها يجعل من الصعب على أمينها العام وضع استراتيجيات صحيحة للموضوعات ذات الأهمية الخاصة ، فبمجرد تعيينه فى منصبه بعد استقالة الأمين العام السابق بدأ من فوره فى تهيئة الأذهان لتكوين « محكمة العدل العربية » فى ظروف لن تمكن « المحكمة » - فى حالة تكوينها - من فرض قراراتها واحكامها . ثم نجده يترك ذلك الى موضوع « الأمن القومى » العربى فى وقت غلب الإرادة العربية الجماعية ، علما بأن موضوعات الأمن تتعلق ، أولا وآخرا ، بمصداقية القرار السياسى الذى يقع حاليا تحت ضغوط ثقيلة من اختلاف الرؤى وتجعل أى قرارات تصدر فى مجاله مجرد حبر على ورق ، ثم نجده - وهو مكبل بقرارات سابقة - يخصص جزءا كبيرا من الميزانية لإنشاء مبنى الجامعة فى تونس دون ان يكون المناخ السياسى مهيئا لنشاط جدى لن سوف يعملون به . ولكن أخطر القيود على تحركات الجامعة - فى رأى - هى انها مازالت تعمل بميثاق واتفاقيات تجاوزتها التجارب المريرة السابقة وبأسلوب ماعاد يتفق والمتغيرات العالمية والإقليمية التى نلمسها جميعا ، فهى تتحرك بدبلوماسية الأربعينات ونحن فى منتصف التسعينات .

وقد انعكس ذلك على التقرير الذى نحن بصددده والذى أعده الخبراء لعرضه على مجلس الجامعة فى سبتمبر القادم والذى يعترف صراحة بأن مئات الدراسات سبقت هذا التقرير وفى نفس الموضوع ولكن هناك موضوعات جديدة - فى رأى تقرير الخبراء - تضمنها تقريرهم تنحصر فى :

● ضرورة توافر الإرادة العربية الواحدة وقد يكون عقد قمة عربية

الخطوة الأولى على طريق تحقيق مفهوم الأمن القومى العربى الشامل .
● ضرورة تحديد مصادر التهديد العربى وحصر القدرات القومية وتعبئتها لمواجهة هذه التهديدات .

● وضع استراتيجيات سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية عربية واستراتيجيات أخرى مثل استراتيجيات الموارد البشرية والمالية .

● ضرورة تأكيد الدول العربية على رفضها لسرقة اسرائيل المياه العربية فى الأراضى المحتلة والتأكيد على حق العراق وسوريا فى مياه دجلة والفرات .

● ضرورة تعزيز العلاقات العربية مع المنظمات الدولية والإقليمية وضرورة الحوار بين الشمال والجنوب .

وهناك بعض الملاحظات الأولية على هذا التقرير ...

فالتقرير أولا لم يأت بجديد حتى فى النقاط التى تحدث عن جديتها فكل موضوعاته معروفة وسبق معالجتها ، وإدراج الجامعة العربية مليئة بأبحاث ربما تكون أعمق وأشمل ، وبالتالي فما كان يجوز تجاهلها والبدء من الصفر مهدين جهودا صادقة سابقة ، ويترتب على ذلك أن الموضوع لم يكن فى حاجة الى خبراء يرددون ما ورد فى دراسات سابقة لم تحقق الأمن القومى العربى المرجو لأسباب كان من الضرورى أن يشملها التقرير ويجد له حلا .
والتقرير ثانيا تحدث عن ضروريات يجب تحضيرها وعددها تحت رؤوس موضوعات عامة معروفة دون تعميق أو ذكر اقتراحات محددة تعالج الموقف الحرج لأمنا القومى المستباح . والتقرير بهذه الصورة لا يصلح للعرض على مجلس الجامعة فى اجتماعه المرتقب إذ ما هو المطلوب من المجلس على وجه الدقة والتقرير لا يطرح خطة أو برنامج عمل تحتاج الى قرار ؟!

والتقرير ثالثا تحدث عن « ماذا نفعل ؟ وما هى الضروريات التى نحتاج اليها ؟ » ولكنه لم يتحدث عن « كيف نحقق ذلك ؟ ! » علما بأن هذا هو التحدى الحقيقى للباحثين فى أمور الأمن القومى . فأصحاب القرار يعرفون المشاكل حق المعرفة ولكنهم يريدون أولا وآخرها حلا لها . وقد يقومون بصنع المشاكل وحينئذ لا يريدون حلا . وليس من واجب الباحثين أن يتحدثوا فقط عن المطلوب عمله ولكنهم مطالبون بالتنقيب والبحث عن إيجاد الحلول والبدائل خاصة ، اذا كان البحث يجرى فى حقل الأمن القومى الذى لا يعرف إلا التعامل مع الحقيقة والخريطة .

وأسلوب التقرير وأفكاره تكرر لما حدث فى « اعلان دمشق » منذ سنوات ثلاث ، فقد نص الاعلان على مبادئ وضروريات متجاهلا فى نفس الوقت آلية تحقيق ذلك ووضع البرامج المحددة وتوزيع الأدوار ، ولذلك

فانه تجمد عند أولى خطوات التنفيذ وأصبح كالعقدة غشيل صانعوها وهم وزراء خارجية دول الاعلان في فكها وحلها حتى الآن . وهذا الأسلوب لا يناسب مشاكل الأمن القومي التي تتعلق بالمصر ، ولعل هذا الأسلوب في معالجة أمورنا هو الذي يجعلنا على الدوام نصطدم بصعوبات التنفيذ في أول خطوة نخطوها وعلى من يعالج موضوعات الأمن القومي أن يسأل نفسه دوما « هل وجد الحل ؟ هل حقق الأمن القومي فعلا ؟ » وإذا أحس بأى شك في الإجابة الصحيحة عليه أن يصحح الوضع والا يكون مساهما في النتائج الخطيرة التي تترتب على ذلك .

وقد علق التقرير آمالا كبيرة على « مؤتمرات القمة » فهي الخطوة الأولى على طريق تحقيق مفهوم الأمن القومي « العربى الشامل » !! وهذا مفهوم خاطيء لمؤتمرات القمة فهي ليست مؤتمرات دراسة وبحث ولكنها مؤتمرات لاتخاذ قرارات في موضوعات وخطط وبرامج تمت دراستها في المستويات الأقل . ومما يذكر أن ميثاق الجامعة لا ينص على مؤتمرات القمة بل عقدت هذه المؤتمرات حينما فشلت مؤتمرات مجلس الجامعة على مستوى الوزراء وكان هذا اجراء خاطئا قفز من فوق الواقع ، إذ كان من الواجب تحديد أسباب فشل مجلس الجامعة وعلاجها أولا ، فكان عقد مؤتمرات القمة عبارة عن تصعيد المشاكل الى أعلى المستويات فزادت الأمور تعقيدا لأن مؤتمرات القمة لا تملك عصا سحرية لعلاج الأمور في ساعات قليلة يتم فيها الاجتماع . والنص في التقرير على تحقيق « الأمن القومي العربى الشامل » امر لا يقره خبراء الأمن القومي فلا يوجد « أمن قومي ناقص » أو « أمن قومي شامل » إن « الأمن القومي » يعالج موضوعاته بصفة شاملة فهو يتعلق بالاستراتيجية العليا Grand Strategy ويتعلق أيضا بالقدرات Capabilities وليس ببعض القوى ، فلا يجوز الخلط مثلا بين الأمن القومي وبين الأمن العسكرى Military Security لأن الأخير جزء من الأول ، ولا علاقة والحالة هذه بين عقد مؤتمرات القمة ، ولتحقيق مفهوم الأمن القومي العربى الشامل ، لانه ليس من واجب هذه المؤتمرات توضيح مفاهيم معينة ، غايتها ليس حلقة دراسة ولكنه جهة قرار كما سبق القول .

وحينما يتحدث التقرير عن ضرورة تحديد مصادر التهديد ، فانه يتحدث منها في غموض ويتجاهل في نفس الوقت التحديات ، وهى ما أسماها التهديدات الداخلية ، علما بأنها في غاية الأهمية خاصة في النظام العالمى الحالى ، حيث تقل التهديدات بين الدول وتكثر التفجرات من داخلها ، وعلى أى حال فهذا الموضوع هو « مربط الفرس » لأن العمل الجماعى أو ترتيبات الأمن القومي لا تبنى بين دول تحب بعضها بعضا فقط أو من أجل صداقة فحسب ، إذ أن التهديدات المشتركة هى الحافز للعمل الجماعى

المشترك ، او يجب أن يكون الأمر كذلك ، وهذه هي المحنة التي يجتازها حلف الأطلنطي الآن فقد تكون الحلف لمواجهة تهديد مشترك من دول الكتلة الشرقية ، وحينما حل حلف وارسو نفسه انفرط عقد الاتحاد السوفيتي والمنظومة الشيوعية ، بدأ الحلف يتزعزع ، فقد اختفى الوازع للعمل المشترك . فمن هو العدو المشترك للدول العربية يا ترى ؟ كان هذا متفقاً عليه في الخمسينات والستينات وأوائل السبعينات ، ولكن أصبح ذلك وقد أحاطته ستائر الغموض بعد ذلك ، واطن أن هذا الأمر لا يحتاج الى توضيح . . .

وتحديد اتجاه التهديدات ونوعها هو العامل الأساسي في بناء الأمن القومي . . . وتنظيماته وآلياته . وقد تنبه لذلك الرواد الأوائل حينما عقدوا اتفاقيتي الوحدة الاقتصادية والدفاع المشترك عام ١٩٥٠ والتي لا يمكن الارتكان اليهما حالياً ، فلم يوضع موضع التنفيذ بطريقة عملية في الماضي ويستحيل اعمالهما في الوقت الحاضر ، وكان من واجب التقرير البحث عن السبب ثم اقتراح الحل .

من ذلك نرى أن تحديد التهديدات الخارجية المشتركة أمر صعب في الظروف الحالية ، كما إن تحديد التحديات الداخلية مناطق رمادية تجنب تقرير الخبراء الخوض فيها لحساسيتها البالغة ، والارتكان الى الآليات الموجودة بما فيها الجامعة العربية نفسها صاحبة التقرير أمر غير عملي . . . كل هذه الظروف والعوامل كان لابد وأن تعتبر حافزا للخبراء لمواجهة وعلاجه ، بل كان من الواجب أن تكون صلب التقرير وعموده الفقري .

أما عما ورد في التقرير عن التمسك بحقوقنا في المياه وتعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية الى غير ما ورد في التقرير فهو أمر جيد ، ولكن الغير له مشروعاته مثلاً لاستغلال المياه في المنطقة بل اتخاذها كعامل ضغط لتحقيق أغراض سياسية فما هو مشروعنا ؟ علمنا بأنها أمور يتم بحثها الآن في المفاوضات متعددة الأطراف التي تعيد رسم العلاقات الاقليمية من جديد . . .

كان من المفيد ان يشمل التقرير اقتراحات وبدائل وخططاً عن الآتي :

كيف نحقق الأمن القومي العربي في حالة فشل المفاوضات العربية الاسرائيلية الحالية ؟ وكيف نحققه في حالة نجاحها وتأثير العلاقات الاقليمية المحتملة علينا ؟ وما تأثير السوق الشرق اوسطية على السوق العربية المشتركة ؟ انتشار الأسلحة فوق التقليدية والنووية بعد انفراط الاتحاد السوفيتي ، السهولة الحالية في أسواق السلاح ، القوانين التي تتحكم حالياً في نقل السلاح والتكنولوجيا ؟ ما الموقف إزاء تطبيق الشرعية الدولية بطريقة انتقائية ؟ قوانين العمل في دول السوق الأوروبية وتأثيرها على الهجرة العربية ؟ اعتبار الخطر الإسلامي العربي كعدو بديل للشيوعية في الدول الشرقية والغربية على حد سواء ؟ الاستيطان الصهيوني ؟ الثروة العربية وعلاقتها

٧ - أزمة العلاقات المصرية الخليجية بعد سحب القوات المصرية

وانتها على اعلان دمشق . لا يعلم أحد من المصريين المعاصرين تاريخ صدور قرار سحب القوات المصرية ، وقد « أثار القرار الذي أعلنه الرئيس مبارك فجأة » . بسحب القوات المصرية من الكويت والسعودية دهشة كثير من المراقبين وتقدير معظم المصريين . ويبدو أن القرار كان قد اتخذ منذ بعض الوقت . . . والى أن تتضح الأسباب الحقيقية ، فليس أمامنا غير محاولة استقراء عدد من المؤشرات والاجتهاد في تفسيرها . علما بأن المظاهر والباطن في السياسات العربية يلتقيان . فقدان الثقة في الشعارات العربية وانهيار الإيمان بين دول وشعوب منطقة الخليج بقدرتها عن الدفاع عن نفسها والاعتماد على نظام عربي للأمن الجماعي . . . واستعدادا للقبول بالتبعية لأمريكا . . . وجود خلافات مكتومة بين دول مجلس التعاون الخليجي حول طبيعة الترتيبات الأمنية وعجزها عن التوصل الى اتفاق بشأنها ، يترجم ما ورد في اعلان دمشق . . . وكان الدليل على وجود هذه الخلافات تلجيل اللجنة الأمنية العليا لدول التعاون اتخاذ قرار بشأن اعلان المبادئ الذي يحدد أسس الترتيبات الأمنية ، ومدى الدور الذي تشارك به أمريكا عسكريا ، واحتمال دخول إيران طرفا في هذه الترتيبات . ويلتص **العنصر الثالث والأهم وهو المشروع الأمني** الذي حمل وزير الدفاع الأمريكي تفاصيله الى دول الخليج والسعودية ، ومن الواضح أن الاتفاقات التي توصل اليها أوسع بكثير مما تردد من قبل ، وإن ثمة خططا إمبريكية كان قد تم اعدادها للتشاور بشأنها مع الأطراف المعنية في الخليج ، وبالأخص السعودية والكويت . . . وعند هذا الحد فمن الواضح أن دول الخليج قد اختارت طريقا آخر لوضع الترتيبات التي تراها تكفل أمنها . . . « (١) » ، بل ذهب البعض الى القول « أنه بعد اعلان دمشق بحوالي اسبوعين فقط ، بدأت تظهر خلافات بين دول الخليج حول مهام القوات العربية وشكلها وحجمها . . . ووصل الأمر أن طالبت الكويت باستبعاد القوات العربية خاصة المصرية والسورية من

بالأمن القومي العربي ؟ الإرادة العربية المغائبة ؟ الغزو الثقافي عن طريق الصورة ووسائل الاعلام المختلفة ؟ الحركات الانفصالية في الوطن العربي ؟ مستقبل الجامعة العربية واجهزتها في ضوء التغيرات الإقليمية السائدة ؟ الخ . . . وأخيرا أريد أن اتسائل عن الفائدة التي سنعود على الأمن القومي العربي من مثل هذا التقرير ؟ فالنظام العالمي الحالي نظام يعتمد على المشروع المخطط والقدرة على التنفيذ وهذا يحتاج الى أعمال الإرادات ، وقد سقط ذلك من التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للجامعة العربية لعرضه على مجلس الجامعة في اجتماعها رقم ١٠٠ في سبتمبر القادم » !! « ص ٨ أهرام ١٣/٨/١ أمين هويدي » .

(١) الأستاذ سلامة أحمد سلامة ، ص ١٦ أهرام ١٢/٥/٩١ .

ترتيبات الأمن وتكوين قوات أمريكية » ، « وأن الأمن العربي للخليج تحلل ونجحت الولايات المتحدة في فرض وجودها الدائم » (١) ، وذلك في الوقت الذي ذكرت فيه صحيفة واشنطن بوست يوم ١١/٦/٢ أن مصر وافقت على إرسال قوات لحفظ السلام في الكويت وعلى الحدود الكويتية العراقية وذلك كخطوة أولى لاقامة قوة أمن عربية في المنطقة .. وأن مصر طلبت التوصل الى اتفاق مع أمريكا لدعم أمنها كما فعلت مع إسرائيل (١٤) (٢) ، ورأى آخرون أن قرار سحب القوات المصرية من السعودية والكويت هو قرار خطير حتى مع التسليم بأن المفاوضات مازال يكتنفه .. القدر المتيقن أن القرار قد نسف اعلان دمشق الذي وضع أسس النظام الأمنى في المنطقة ، الأمر الجدير بتركيز الأضواء هو تقصى الأسباب العميقة .. فمن الواضح أن دولا خليجية بعينها لم ترحب باحلال قوات مصرية محل القوات الأمريكية (٣) ، « أنه اعلان لسقوط اعلان دمشق .. أن الدول التى وقعت الاعلان فشلت في الالتزام به ، ولم تكن عازمة على تنفيذه .. نعم دول الخليج لم تكن راغبة أصلا في وجود القوات العربية المصرية السورية ولم تكن ترحب بها ، ولم تقبل إلا بناء على نصيحة أجنبية وعلى مضض .. وهو في النهاية تأكيد لعب خطير في ممارسات الحكومات العربية وهو عدم الالتزام بما تتخذه من قرارات وما تتفق عليه (٤) .

٨ - أسباب الخلل في العلاقات العربية : « لا احد يستطيع أن ينكر أن العلاقات العربية - العربية - حتى في أفضل حالاتها - لم تكن أبدا على المستوى الذى يريده لها المخلصون من أبناء هذه الأمة . فما بالنا والعلاقات العربية - العربية - سواء قبل حرب الخليج أو بعدها ، مليئة بالتناقضات والعقبات التى تحول بين هذه العلاقات وما ينبغى لها في عالمنا المعاصر الذى لا يلتفت فيه أحد للكيانات الصغيرة والدول الشظايا ولا يلتفت ذلك العالم ويصغى إلا الى الكيانات الضخمة ذات الوزن في هذا العالم .

والمخلصون من أبناء هذه الأمة يدركون أن العلاقات العربية - العربية لو بنيت على أسس سليمة لاستطاعت الأقطار العربية - حتى مع بقائها على حالها من التجزئة - أن تواجه العالم على نحو مختلف يدعو الى التعامل معها على نحو أكثر احتراما واهتماما وندية .

والسؤال اذا أدركنا ووعينا هذه الأسباب بوضوح فقد يسعى العقلاء للبحث عن الأسباب التى تجعلنا هكذا : ضعفا وهوانا وضالة شأن ؟

(١) ص ١ اهرام ١١/٦/٢ .

(٢) ص الاولى ، الأهالى ، عدد ١٥/٥/٩١ .

(٣) الأستاذ محمد سيد أحمد ، الأهالى ص ٢ ، ١٥/٥/٩١ .

(٤) اللواء متقاعد طلعت أحمد سليم ، الشعب عدد ١٤/٥/٩١ .

اننا اذا ادركنا ووعينا هذه الاسباب بوضوح فقد يسعى العقلاء والعلماء منا الى معالجتها كلها او بعضها وبذلك نستطيع ان نحقق صورة مختلفة نحاول ان ندخل بها الى القرن الواحد والعشرين على نحو مفاير لما كان عليه حالنا طوال هذا القرن العشرين الذى لم يحمل لهذه الامة غير القوارع والفوازع .

ولعل اهم اسباب الخلل فى العلاقات العربية هو غياب المنهج العلمى فى التفكير فنحن لا ننطلق - فى الاغلب الاعم - من قاعدة علمية نبني عليها ، ولا نساند فى تصرفاتنا الى معايير موضوعية واضحة ، وادى مراقب منصف للتصرفات العربية على كل المستويات لابد وان يدرك ان بيننا وبين العقلانية والتفكير العلمى ما يشبه العداء الشديد وان « المزاجية » « والهوائية » و « الانفعال الوقتى » هى المحرك الاساسى وراء الغالب من تصرفاتنا وعلاقاتنا . وهذه « المزاجية » لا تصلح لبناء علاقات فردية مستقرة وهى من باب اولى لا تصلح لبناء علاقات دولية يمكن ان يعتد بها وتبنى عليها الحسابات .

يتصافى هذا الحاكم ونلك الحاكم اليوم فتجرى الريح رخاء ويصبح كل شىء ممكنا وتسير خطوط الطيران وتزداد ، وتنشأ المواصلات البرية والبحرية اذا لم تكن موجودة ، ويبشر الناس بالخير العميم ، ثم يحدث بعد ذلك - وقد حدث كثيرا - ان يختلف الحاكمان لامر من الامور - فاذا العواصف المهوج تترق وترعد واذا الطيران يتوقف والمواصلات تتعطل واذا مواطنو البلدين يسامون سوء المعاملة هنا وهناك لغير ننب جنته ايديهم ولاسباب لا علم لاحد بها اللهم الا « مزاج » هذا الحاكم او نلك .

احد اسباب الخلل الجوهرى فى العلاقات العربية هو اننا لا ننطلق من معطيات موضوعية وتفكير علمى وانما ننطلق من علاقات وعواطف وامزجة فردية تصفو اليوم فيصفو كل شىء وتتعكر غدا فاذا بكل شىء اسود . واجهزة الاعلام فى الحالين لا تقصر وانما تبالغ كل المبالغة سواء فى المدح - عند الرضا - والقدح - عند الغضب - والشعوب لا تعرف من الامر كله شيئا .

ويتصل بهذا السبب اتصالا وثيقا ان الأنظمة العربية فى غالبها لا تقوم على مؤسسات تحمل معنى الاستقرار والاستمرار وانما تقوم على افراد . والفارق بعيد بين الأنظمة التى تقوم على مؤسسات دستورية لها اختصاص محدد ولها ممثلون يعبرون عن ارادتها وفقا لقواعد قانونية محددة ومعروفة للكافة - الفارق بعيد بين الأنظمة التى تقوم على مؤسسات دستورية على هذا النحو والأنظمة التى تقوم على اساس ارادة فرد حاكم او مجموعة من الافراد ، ارادتهم هى المرجع الاول والاخير . وفى النظام العربى فانه للأسف المر تقوم غالبية الأنظمة العربية على اساس ان ارادة الفرد الحاكم - ملكا كان او اميرا او رئيسا - هى نهاية النهايات وهى القانون والدستور بل هى

فوق القانون والدستور . مثل هذه الأنظمة تعتبر في نظر العالم المتحضر كله أنظمة متخلفة - أنظمة تنتمي الى ما قبل عصر الدولة الحديثة التي لا تقوم إلا على أساس المؤسسات ، هذه الأنظمة الفردية تحكمها ارادة فرد واحد وعلى أحسن الفروض عدد محدود من الأفراد يحيطون بالفرد الحاكم ويعملون من خلاله - في هذه الأنظمة لا يستطيع أحد أن يطمئن الى الغد ولا يستطيع أحد أن يتوقع توقعاً علمياً ولا يمكن أن تستقر العلاقات بين أنظمة على هذا النحو استقراراً يحمل معنى الاستمرارية ويساعد على سلامة العلاقات وقيامها على أساس متين يمكن دراسته وتوقع أبعاده وكيفية مساره كما هو الشأن في بلاد العالم المتحضر .

وهذا بدوره من أسباب الخلل في العلاقات العربية ذلك انه في غياب امكانيات التوقع العلمية وحيث تتحكم المزاجية والاهواء والانفعالات في شيء ، فلا مناص من الخلل والاضطراب .

ويتصل بالسببين السابقين ويوشك ان يكون نتيجة لهما انه من سمات العلاقات العربية ان نعلن - في الأغلب الأعم - ما لا نعني . ونعني - في الأغلب أيضاً - غير ما نعلن . يلتقي هذا الحاكم وذلك الحاكم وتجري بينهما محادثات ومباحثات الله وحده يعلم ما جرى فيها وليس هناك في الغالب من مضابط ولا محاضر ولا تسجيلات - الأمر الذي يجري في كل بلاد العالم باعتبار ان هذه المباحثات تعنى الدولة وتعنى كل مؤسساتها وان الحاكم يتكلم لا عن نفسه وانما باعتباره ممثلاً للدولة - وبعد ان تنتهى المحادثات يصدر بيان في كل الأحوال وبصرف النظر عما جرى يقول « ان وجهات النظر بين الزعيمين متطابقة ... » .

« وهذا التطابق - المزعوم - امر غريب ، ذلك انه يستحيل ان تتطابق وجهات النظر بين أقرب الناس في أوضح الموضوعات وانما المعقول ان تتقارب او تلتقى وجهات النظر على خطوط أساسية . وبين الدول المتحضرة تصدر البيانات تقول انه جرى الاتفاق على كذا وان هناك خلافاً على كذا وانه يجري التقريب بين وجهات النظر في كذا ... وهكذا تعلم الشعوب أين هي وماذا فعل ممثلوها . ولكننا في عالمنا العربي نعلن « التطابق » ونحن على يقين انه غير موجود . وتوقع معاهدات وليس في النية تنفيذها . وليس هذا كلاماً مرسلًا . ولو ان المعاهدات التي وقعها الزعماء العرب في شتى الأمور اخذت طريقها الى النفاذ لكان وضعنا الآن أكثر تقدماً من وضع المجموعة الأوروبية ولكن الأمر مختلف جداً . هم يعلنون ما يعلنون . وعندها يوقعون معاهدة يوقعونها باسم مؤسسات دستورية لا بد وان تلتزم بما وقعت عليه . ورغم اننا بدانا موضوع « السوق المشتركة » قبلهم ورغم ان لدينا من الاتفاقيات والمعاهدات أكثر مما عندهم ورغم ان كل مقومات التضامن والتقارب ودواعيه موجودة لدينا أكثر مما هي موجودة لديهم ورغم انه لا يختلف أحد في اننا امة واحدة وانهم أمم متعددة - رغم ذلك كله فقد أصبحت الوحدة الأوروبية

الاقتصادية حقيقة ضخمة من حقائق العصر بل وتوشك الإرادة السياسية الأوروبية الواحدة أن تكون أيضا من حقائق العصر . هذا في الوقت الذي مازالت فيه السوق العربية المشتركة - رغم السنين والمعاهدات - حبرا على ورق . ومازالت الإرادة العربية شتى ومازال حالنا من البعثرة والتمزق وما يتبعهما من ضعف وهوان لا يخفى على أحد إلا على البيانات الرسمية التي تتحدث عن الأخوة والتضامن والتطابق !! » .

ونحسن نؤيد ما ذهب إليه الأستاذ الدكتور يحيى الجمل ، وهذه شهادة صادرة عن اختصاص علمي ، فهو أستاذ للقانون الدستوري ، فضلا عن أنه اختبر السياسة العملية كوزير ونائب في مجلس الشعب ، ولقد نادينا في مؤلفاتنا ، وآخرها : القانون الدولي طبعة ١٩٩١ ، أنه من الناحية الدولية فإن نظم الحكم في العالم العربي المعاصر ، لم تتخط بعد ما كان صلاحا في أوروبا العصور الوسطى ، حيث كانت القاعدة أن الأمير لا يخطئ Le Prince ne peut faire mal وقد ساعد على ذلك أن رئاسة الدولة ، مؤبدة مدى الحياة (١) ، لا فرق بين ملكية أو جمهورية ، وتستند على قاعدة عائلية أو قبلية أو حزبية ، مهمتها تبرير أفعال القيادة السياسية ، ولذلك لا يعرف العالم العربي نظاما سياسيا لديه الشجاعة أو القدرة على الاعتراف بالخطأ ، وما أكثر الأخطاء التي جلبت الكوارث للأمة العربية وآخرها حرب الخليج ، فحصلتها النهائية هزيمة شاملة للأمة العربية ، ودمار اقتصادي وعسكري ستدفع الشعوب على مدار عشرات السنين ثمه ، وما أسهل أن يتبادل رؤساء الدول العربية عند اختلافهم الاتهامات بالخيانة وتهريب الأموال ، وأحيانا بالجنون والكنب ، ولقد كانت أزمة الخليج مسرحا لكل هذه الجرائم ، ولقد زادت المفاجعة بانخراط رجال الدين ، والفكر والأكاديميين ! ولناخذ مثلا لذلك الضجة التي أثارها الكتاب الأبيض الذي أصدره الأردن عن أزمة الخليج ، حيث وصفته الخارجية المصرية في مذكرة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ١١/٩/٢ بأنه « يشكل انتهاكا للحقائق وتزييفا للتاريخ يعكس عدم استقامة القصد .. » خاصة ما ورد في الكتاب من « أن الرئيس العراقي قد أخبر الملك حسين في محادثة هاتفية بعد ظهر الخميس ١١/٨/٢ أن الجيش العراقي استجابة لطلب متزن من الدول العربية وليس تحت

(١) نقلا عن الدكتور يحيى الجمل ص ٧ أهرام ١١/٨/٢١ .
وهذه الظاهرة الفريدة تسود غالبية دول العالم الثالث ، لدرجة أنه عندما تغلبت المعارضة في زامبيا على رئيس الدولة في انتخابات حرة مباشرة أجراها هو بنفسه وفقد منصبه كتب الصحف المصرية بأنها ظاهرة فريدة لأول مرة يسقط فيها رئيس جمهورية في انتخابات رئاسة يجريها ويشرف عليها حزبه ، وعلى عكس ذلك أعلن موبوتو الذي يحكم زائير منذ ٢٦ عاما أنه يعشق السلطة ولا يود تركها بإرادته !! انظر الأهرام عند ١١/١١/٣ ص ٤ .

التهديد أو الاستفزاز أو الادانة ، سيكون مستعدا للانسحاب من الكويت التي كان قد استكمل احتلالها ، وان الانسحاب سيبدأ خلال أيام وينتهي خلال أسابيع .. » وردت وزارة الخارجية المصرية في مذكرتها بأن « الكتاب الأبيض قد سجل وقائع اللقاء الذي تم بين الملك والرئيس بالاسكندرية مساء ٢/٨/٩٠ ... بطريقة غير امينة .. » ، وانتقدت مذكرة الوزارة ما جاء بالكتاب من « ان جامعة الدول العربية تخلت نهائيا عن دورها كصمام للأمن العربى فى اجتماع القمة العربية الطارئة .. فى ١٠ اغسطس ٩٠ ، ومرة اخرى فشلت الجهود لإحياء الوساطة العربية ووجد المجتمعون أنفسهم أمام مشروع قرار جاهز ومعد ربما قبل انعقاد المؤتمر . وأقر المشروع بسرعة ، ووصف مؤلفو الكتاب الأرمنى القرار الذى صدر عن القمة بأنه باطل لأنه لا ينسجم مع المادة السادسة .. وان الأردن وبعض الدول العربية وجدت فى هذا القرار محاولة لتوفير الفطاء للتدخل الأجنبى قبل اتاحة مجال كاف لمخرج عربى للأزمة ، وذلك ضمن مخطط يهدف الى تدمير القدرات العراقية العسكرية والصناعية .. » ، ولقد أعجبني رد الأستاذ محمد حسنين هيكل - فى حديثه لراديو مونت كارلو ، واشرنا الى ما يهمنى منه فى اجزاء سابقة من دراستنا ، تتلخص فى ان أبسط قواعد ادارة شئون الدولة ، أن تكون المباحثات مسجلة وموقعة ، ولكن فى الدول العربية تمضى السياسة العامة للدولة على نظام ادارة الشئون الشخصية ، وليس فى ذلك عجب ، فأحيانا تنسب الدولة لرئيسها ، وكذا المشاريع العامة والمدن تتغنى باسمه ، وجميع الاجراءات تصدر بأمره ، وعلى البرلمانات الاجازة ، والتنفيذ على الحكومات ، والشعوب مشاهدة المباراة ! وتكاد تنعدم الرقابة المالية على تصرفاتهم ومخصصاتهم !!! (١) .

(١) « لماذا يظل العرب سكانا فى بيت تتصدع أركانه .. تتشقق جدرانها ، وهم قابعون فيه ، متشبثو بان يبقى الحال على ما هو عليه ، دون ترميم ماتصدع ، أو اصلاح ما تكسر ، أو اعادة بناء ما تهدم الى ان يجدوا ان ما يسكنونه هو العراء .. هذا اذا افلتوا بأقل حجم من الخسائر .

ان النظام العالمى الذى كان قائما طوال اكثر من ٢٠ عاما ، كان بناءا له معمار سياسى كامل وأساس ولركان ومواصفات .. هذا النظام تهدم قبل ثلاث سنوات منذ تخطى الاتحاد السوفيتى عن موقع العدو للعالم الغربى ، ومنذ انهيار المحور الذى كان يقوم عليه وتدور من حوله طوال ٢٤ ساعة كل يوم ، سياسات القوى الكبرى فى العالم ، وعلاقاتها وصدقاتها وتحالفاتها واسلوب ادارتها للأزمات الدولية .. هذا المحور هو مفهوم « العدو » بشكله القديم الذى كان يمثله الاتحاد السوفيتى قائدا لمذهب ماركسى يرى فى الغرب بقيادة أمريكا - وهى نفس نظرة الغرب له - ان رسالته الإنسانية هى فى هدم الآخر ودفنه فى التراب .

الفرع السادس : خطط اسرائيل لمستقبل المنطقة العربية

١ - في مساء الثلاثاء ١١/٦/٢٥ اذاع راديو اسرائيل حديثا ل احد الوزراء الاسرائيليين (زائيف) زعيم حركة الترانسفير ، دعا فيه الى ضرورة عودة جميع القوميات الى مهابضها واطنانها الاصلية ، بحيث تكون ارض اسرائيل خالصة لليهود ، واطعان عن خطة ثلاثية للتخلص من العرب في فلسطين ، تتضمن ان يتم ارجلاء الفلسطينيين بالاتفاق بين دولة او دول

هذا النظام او البناء الدولي لم يعد له وجود ، وما بقى منه هو مجرد انقراض ، ولم يرتفع بعد بناء نظام او عالم جديد يحل محله . ومع ذلك مازالت هناك كثرة في عالمتنا العربي تحبس نفسها داخل البناء القديم المتهدم ، تدخل وتخرج من نفس الابواب ، وتطل على الدنيا من نفس النوافذ . . . مع ان هذه الابواب وهذه النوافذ لم تعد سوى علامات وهمية لا تؤدي الى مكان ، ولا تطل على شيء . . . ومع ذلك فنحن نبنى فوق هذه الارض من حيالاتنا بيوتنا ، ونسكنها بأحلامنا ، ونقيم فوقها أوضاعا وعلاقات نتصورها نحن . . . وإلا فما معنى هذه الشواهد ؟ ١ - البعض في عالمتنا العربي مازال يقيم قواعد تعاملاته الخارجية للمدى البعيد على أساس ان الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في هذا العالم . وهذا البعض يبنى حساباته امانا واقتصادا وسياسة على هذا التصور الافتراضي . . . مع ان عصر افول شمس امريكا كقوة عظمى وحيدة قد بدأ . . . فمبذ اندثار الايديولوجية كمحرك للسياسة الخارجية باتسحاب الاتحاد السوفيتي ، ومنذ تغير مقاييس القوة الدولية من المعيار العسكري الى المعيار الاقتصادي ، باعتبار ان القدرة الاقتصادية - في عصر الندرة - هي التي تبنى القوة العسكرية وتوفر لها الامن والبقاء ، فان القوى الاقتصادية التي تتفوق على امريكا ، تتأهب لاحتلال مكانها على قمة القوى العظمى ، في اطار تكتلات ، وليس ككول منفردة . . . هناك أوروبا الموحدة ككتلة ، وهناك اليابان تلتف حولها التمرور الاقتصادية في آسيا ، حيث تتراجع مكونات القوة الاقتصادية لامريكا في الداخل والخارج ، بحيث انها لو احتفظت بعرشها ، فسيكون لها مكان حلف قوى عظمى تسبقها في الترتيب والمقام ، وهذا تقدير قائم الان . هذه ظواهر بدأت تطرح في المغرب ، بل وتناقش في الدوائر العلمية ومراكز الفكر السياسي ، وفي داخل امريكا ذاتها ، حتى ان بعض هذه الدراسات بدأت تميل ليس فقط الى توقع تراجع امريكا ، بل الى القول بان التراجع قد بدأ يحدث فعلا . . . مع ذلك فمازال هناك من يبرمون تعاقبات طويلة الاجل للمستقبل البعيد مع الولايات المتحدة ، يضعون البيض كله في سلة واحدة ، وقد كان ينبغي ان تحاط هذه التعاقبات بضمانات ذاتية ، توفرها ترتيبات عربية خالصة - ولو كرسيد احتياطي للظروف - حتى اذا جاء يوم وطوت

عربية ، وادعى ان لذلك سوابق في التاريخ كما حصل من تركيا واليونان في ظل عصبة الأمم وبين مصر واسرائيل بعد معاهدة السلام سنة ١٩٧٩ حيث اُخلت اسرائيل سيناء من اليهود ، فاذا لم تفلح هذه الطريقة يتم اجلاء العرب من فلسطين عن طريق **الاقطاع** وبأن لا مفر امامهم من ذلك ، فان لم ينصاعوا اجبروا قسرا . اما عن عرب اسرائيل طبقا لقرار التقسيم سنة ١٩٤٧ فهم مواطنون اسرائيليون لكن اذا لم يحترموا حقوق الدولة اليهودية أصبحوا مجرد اجانب يحق لاسرائيل طردهم والتخلص منهم . . . » .

امريكا مظلة امنها فوق الآخرين ، فلا يجد هؤلاء انفسهم فجأة مكشوفين . . . وان ما كان يعتقدون انه ممكن ياويهم ، لم يعد باقيا منه سوى ارض خلاء ترمح فيها الأحلام . وان ما قدموه من تعاقبات اختصوا بها القوة العظمى الوحيدة ! كان استثمارا بلا عائد . وان هناك قوى عظمى اخرى في يدها ايضا مفاتيح الدخول الى البناء الدولي الجديد . . . وهم شركاء مؤثرون في القرار ، وادارة الازمات . ٢ - ان مباحثات السلام في واشنطن ووجهها الثاني المفاوضات متعددة الأطراف تتحرك وهي تكتسب قوة دفعها من تغير مفاتيح النظام الدولي ، واختلاف مفهوم الأمن القومي للولايات المتحدة ، والذي كان محوره « العدو » . هذا التحرك يتجه نحو بناء نظام اقليمي للشرق الأوسط ، ستكون اسرائيل بالتبعية جزءا منه ، وان هذا هو المقابل لانسحابها من الارض العربية التي احتلتها في حرب ٦٧ وبعد ان أدرك قادة اسرائيل الحاليون ، مثلما كانت الحرب ووجود « عدو » عربي ، هو ضرورة بقاء وجود للدولة اليهودية في سنوات الحرب الباردة والصراع الأمريكي السوفيتي ، فان السلام قد يكون الآن ضرورة بقاء وجود لها بنفس الدرجة ، ادراكا منها ان الشرابين التي تتدفق منها دماء الحياة مرتبطة عضويا بالولايات المتحدة ، وأنه ليس مستبعدا ان يحل قريبا وقت تقطع الولايات المتحدة تدفق دماء الحياة في هذه الشرابين مالا ومنحا ومعونات اقتصادية هائلة ، فالظروف الاقتصادية للولايات المتحدة وحاجتها القديمة لاسرائيل كقاعدة امامية في مواجهة النفوذ السوفيتي ، لم تعد كما كانت من قبل . هذا النظام اقليمي للشرق الأوسط لك ان تتصور حدود المناورة داخله ، حين تدخله اسرائيل وهي تحمل بطاقة عضوية ، وأعضاؤه الاصلاء الآخرون ، مختلفون يجمعهم موقف استراتيجي واحد ، تجاه قضاياهم على الاطلاق وهي قضية الأمن القومي العربي . والقضية ما زالت معلقة ، مع ان وافدا جديدا على النظام اقليمي للشرق الأوسط يجهز بطاقة عضويته .

ولا خلاف على ان الأنظمة الاقليمية هي تعبير عن حركة المجتمع الدولي ، خاصة في تشكيله المتغير ، عندما يعلو بناء النظام الدولي الجديد ، ولا تعارض بينها وبين أي نظام اقليمي اصيل ضارب بجذوره في ميراث حضارى واحد مثل الجامعة العربية .

٢ - وفي أول أبريل ١٩٩٠ أعلن مسئول سوفيتى عن خطة اسرائيلية لتهجير أربعة ملايين يهودى سوفيتى لاسرائيل ، فكشف بذلك عن حجم المخططات الصهيونية اليهودية ، وواكب ذلك قيام الولايات المتحدة بتحريك دبلوماسى لتأييد اسرائيل والسعى لالغاء قرار الجمعية العامة لسنة ١٩٧٥ القاضى بمساواة الصهيونية بالعنصرية ، وفى المقابل عقدت المجموعة العربية فى الأمم المتحدة اجتماعا لمناقشة مشروع قرار يطرح على مجلس الأمن بخصوص توطين اليهود السوفيت فى الاراضى الفلسطينية ، يقضى بادانة التوطين ويدعو اسرائيل للالتزام بأحكام اتفاقات جنيف . ومن ناحية أخرى أبلغ جيمس بيكر مجلس النواب الأمريكى « أن اليهود مكثهم العيش فى القدس الشرقية مثلما هو الحال فى باقى المدينة وأنه يدرك أهمية القدس الكبيرة للشعب اليهودى .. » وذلك فى الوقت الذى قامت به حكومة جورج بوش بتحريك قوى ، مؤيدة لاسرائيل .. « ص ١ اهرام ١١/٤/٩١ .

٣ - ويضم المهاجرون السوفيت ٤٢ ألفا من المهنيين ذوى المستويات العليا ، ونسبة كبيرة من المهندسين والعلوم الأساسية ، وهى نسبة تزيد أضعاف النسبة الحالية فى اسرائيل ، وكانت نسبة العلماء منهم تزيد عن النصف بكثير فى مجال الالكترونيات والتكنولوجيا الحيوية والحاصلين على درجات جامعية عالية فى الطب والهندسة والتكنولوجيا ، مما سيساعد اسرائيل على قفزة تكنولوجية تضاهى اليابان . وفى ذلك الوقت نصح هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق ، اسرائيل بالألا تقدم أية تسلازلات وأن تمنع دخول كاميرات التليفزيون الى الاراضى العربية المحتلة وأن تقضى على الانتفاضة بأسرع وقت ممكن وبصورة شاملة وبعنف .. « ص ٥ اهرام ١٩٩٠/٢/٢٦ .

لكن المهم ان تكون الجامعة العربية ندا لاي تجمع آخر لاحق أو عارض ،
وان تطلق يدعا وتزود بوسائل القوة والقدرة على الحركة ، بما يجعلها تمتلك ارادتها السياسية التى تعبر عن المجوع ، وتمنح بتحيد أى سلبيات يفرزها النظام الاقليمى المتوقع للشرق الاوسط . أن العالم يتغير ، وأعضاؤه كبيرهم وصغيرهم يغيرون أوضاعهم ومواقعهم ، يتخذون لأنفسهم مواقع أكثر انسجاما واتفاقا مع العصر ومتطلباته ، وأوفر فرصا للانطلاق نحو احتلال وضع مؤثر فى بناء العالم الجديد .. الكل يهرع مغيرا موقعا ليس فى مصلحة أحد حتى تنكيسه ، وبقي أن ينهار بالكامل .. ومازال فى البناء الجديد القادم مكن مؤثر للعرب اذا دخلوه تكتلا واحدا تحكمه استراتيجية واحدة ، وتحركه ارادة سياسية واحدة ، فهذا هو مفتاحهم الوحيد للدخول ، لأن النظام الدولى القادم هو نظام مبنى على تكتلات .. وهذه هى فلسفة بنائه وعمله وتحركاته وعلاقاته وتوازناته « ص ٦ اهرام ١٣/٧/٩١ . الاستاذ فاطمة الغمري ..

٤ - المؤامرة الكبرى . هكذا وصف المؤامرة الأمريكية السوفيتية لفيف من المعلقين . « كان انزعاجنا شديدا ونحن نتحدث عن هجرة اليهود السوفيت . وكان تحسبنا للمخاطر أشد .. لما تمثله هذه الهجرة من أخطار على طبيعة الأرض .. رغم أننا كنا نتخوف من هجرة عشرات أو بضع مئات الألوف .. الآن ماذا نقول وماذا نفعل وقد تكشفت الخيوط واتضحت معالم الصورة .. التي نقف أمامها ذاهلين تعجبا من هذا النفوذ الصهيوني الأخطبوطي الغريب . لقد خرج علينا فجأة مسئول سوفيتي كبير يتحدث عن حوالي ٤ ملايين سوفيتي يهاجرون من الاتحاد السوفيتي ، والمراقبون يقولون إن حجم اليهود كبير . إذن فهو خروج يهودي كبير آخر ، ينكرنا بالخروج اليهودي من أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية .. وقد تكشفت هذه الصورة المخيفة في نفس الوقت الذي تتشابك فيه خيوط المؤامرة من أكثر من جهة ، فالولايات المتحدة تتحرك بقوة لاستصدار قرار من الجمعية العامة لإلغاء قرارها لسنة ١٩٧٥ .. وتجرى اتصالات واسعة تشمل ٧٥ دولة تتلقى المساعدات من أمريكا ، ومن قبلها بإيام يتخذ الكونجرس الأمريكي قرارا بالغ الخطورة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل . وفي نفس الوقت الذي تنهال فيه المساعدات والاعتمادات المالية الأمريكية على إسرائيل .. ثم لا مانع بعد ذلك من صدور تصريحات أمريكية تعلن أن توطن اليهود في الأرض المحتلة عائق للسلام .. ونلاحظ حتى في هذه المحاولة الفاشلة بأن درجة ادانة أمريكا لهذه الجريمة قد انخفضت من اعتبارها عملا غير قانوني إلى اعتبارها عائقا في طريق السلام .. فكيف يكون رد فعل هذا الاعتراف بفظائع إسرائيل في الأراضي المحتلة هو الاغداق عليها بكل هذا التأييد الأمريكي وعلى كل الجبهات من الولايات المتحدة إلى الاتحاد السوفيتي إلى دول أوروبا الشرقية بل وأيضا دول غرب أوروبا المشاركة بالصمت فيها يجري .. هل يعتقد أحد أن الملايين من اليهود السوفيت الذين يستعدون الآن لفزو الضفة وغزة سيكون هدفهم النهائي هو الأرض المحتلة فقط .. دعونا نتحدث بصراحة عما يتهدد كل دول المنطقة من أخطار بسبب هذا الفزو اليهودي الجديد . فهناك المخاوف لا شك فيها على الأردن .. وهناك على ما هو أبعد من الجولان بالنسبة للحدود الشمالية لإسرائيل . كما أن هناك مخاوف لا يمكن تجاهلها على البوابة الشرقية لصر وهي سيناء ، أما جنوب لبنان فإن المخاوف مستقرة فيه بالفعل مع الوجود الإسرائيلي . وإي مراقب لا يحتاج إلى دراسة الاستراتيجية ليتوصل إلى أن التوسع الاستيطاني لإسرائيل آت لا محالة خلال سنوات قليلة .. ، فهناك أرض محدودة المساحة ومحدودة السعة السكانية ، فإذا استقبلت بضعة ملايين من البشر فسوف تضيق الأرض المحيطة بهم ، ونحن نعرف جيدا مطالبهم التوسعية والمعلقة في جميع وثائقهم وتصريحاتهم العلنية ، وأشهر علامتها خريطة الكنيست التي تجعل حدود هرتزل إسرائيل أو إسرائيل الكبرى من

النيل الى الفسرات ، نعرف كل ذلك ونشهد ما يجسرى حولنا من كل جانب ونبدو فاقدى القدرة على الحركة او الفعل كما لو كنا مخدرين او ضحايا لفيضوية عربية تظل سماء المنطقة كلها ، لقد شكلنا لجنة في الجامعة العربية لدراسة قضية هجرة اليهود السوفيت لا اعرف ما توصلت اليه من نتائج .. ان القضية ليست قضية مخاطر تهدد شعب الضفة وغزة فقط ، ولا الشعب الفلسطيني ككل ، وانما قضية مخاطر تهدد مصر الدول العربية كلها .. « الأستاذ أحمد بهاء الدين ، ١٩٩٠/٤/٦ .

٥ - السياسة الاسرائيلية الرسمية تجاه هذا التهجير ، اوجزها اسحق شامير بجملة واحدة حين قال ، وهو يهلل لوصول طليعة المهاجرين « ان هجرة كبيرة كهذه تتطلب ارض اسرائيل الكبرى » ، فهي تعمل من جهة على استيعاب هؤلاء المهاجرين في التجمع الاسرائيلي وآلته العسكرية ، ثم التوسع في الاستيطان في اراضي فلسطين التي احتلت سنة ١٩٤٨ وتخطط للتوسع في شرق الأردن واراضي عربية اخرى ، ونصب عينها منابع النفط العربي . وترى الولايات المتحدة ان الهجرة الجماعية تزيد من ثقة اسرائيل الذاتية وذلك لتبرير دعمها وتمكينها لاسرائيل من امتلاك اسلحة الدمار الشامل . وافكار اسرائيل حول هذه السياسة محكومة اليوم بالمناخ الذي اوجدته موجة التهجير وهو مناخ تسيطر عليه فكرة التوسع بالقوة ، وقد جاءت مذبحة ١٠/٥/٢٠ التي نفذها جندي اسرائيل في هذا الاطار ، وقد وصفت جريدة دافار يوم ١٠/٤/٢٧ صورة « طلبة المدارس الدينية اليهودية وحاخاماتهم الذين يتوقعون حقا لتطهير المدينة المقدسة من جميع الامكن التي تحمل الصليب تماما كما قام من قبل زملاء لهم لتدمير قبة الصخرة فخططوا لذلك . ويضع الاسرائيليون هذا التهجير في رأس الاوليات وان الفشل سيكون نكبة على اسرائيل لأجيال طويلة ، وقد حسم شامير الامر مفكرا ان التهجير هدف صهيوني أصيل وله الأولوية القصوى ولا بد من اخضاع الأمور الأخرى له ، ولذلك عندما طالبت مصر في اغسطس ٦١ بلسان رئيسها وقف المستوطنات مقابل رفع المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها الدول العربية منذ انشاء اسرائيل ، ردت عليه الحكومة الاسرائيلية ، بأنها ترحب بالغاء المقاطعة لكنها لن توقف التوطين لانه لا علاقة بين الأمرين ، فالاجراء الاول في نظرها عمل من اعمال الحرب العدوانية في حين ان ما تقوم به اسرائيل يدخل في نطاق سيادتها على ارض الميعاد ، وليس من المعقول ان تتنازل دولة عن ارضها ، وعندما طرحوا عليها السلام مقابل الارض ، ردت اسرائيل بالسلام مقابل السلام لانه لا يعقل ان تتنازل دولة عن ارضها ! (ص ٧٠)

اهرام ١٠/٧/٧ . ويعد ان اشتركت اسرائيل مع امريكا في مشروع انتاج الصاروخ « السهم » المضاد للصواريخ واطلقت قمرها الصناعي ورسخت قدمها في الميدان النووي ، وكسبت الدعم الأمريكي والسوفيتي ، وعودتها الى اوربا الشرقية مهد الاء الصهيونيين المؤسسين ، أصبحت اسرائيل ،

في وضع دولي يسمح لها بالتحرك في لبنان ، وفي الحرب العراقية الإيرانية التي تعرف الآن بحرب الخليج الأولى ، وفي أريتريا وإثيوبيا وجنوب البحر الأحمر ولو على حساب مصر والسودان بمساهمتها في مشروعات السدود على النيل الأزرق ، وفي جنوب السودان ، وكذلك لتنسيق جهود الترشيد في مياه أعالي النيل ، ومع كينيا بدعم من أمريكا ، وقد أثرت هذه السياسة ، بأن تكون مشكلة المياه إحدى مقررات المؤتمر الذي بدأ انعقاده في أكتوبر ٩١ ، وبلغ التخطيط الإسرائيلي الأمريكي ذروته ، خلال انعقاد مجلس وزراء خارجية دول المؤتمر الإسلامي في تركيا خلال أغسطس ٩١ ، أن عجز هذا المؤتمر عن إصدار بيان ختامي لاصرار تركيا على رعاية المطالب الإسرائيلية ! . ويخطئ العرب خاصة النظم السياسية الحاكمة إذا تصورت أن هذه الهجرة وما يقابلها من طرد الشعب العربي إنما خلقتها ظروف تفكك الاتحاد السوفيتي أو أنها ثمرة لحرب الخليج ، لأن الأمر يرجع إلى العقيدة الصهيونية ذاتها ، وربما كانت عملية تفكك الاتحاد السوفيتي ثم حرب الخليج الأولى والثانية المرحلة النهائية في سلسلة من الخطط المحكمة تهادا للسياسة الإسرائيلية الأمريكية ونظرتها معا ، الاسرائيليون والأمريكيون ، لمستقبل المنطقة ، فهي تعلن عنها في ١٩٦١ « أرض إسرائيل أضيق من أن تستوعب شعبين » ، « أرض إسرائيل ليست صغيرة إذا ما أفرغناها من العرب وإذا وسعناها نحتي الليطاني ومرتفعات الجولان » (١) ، « لقد استوعبنا في إسرائيل أغلب يهود الدول الإسلامية والعربية ، والآن جاء دور هذه الدول لتستوعب عرب إسرائيل ، « أن الله يأمر أطفال إسرائيل بعدم ترك واحد غير يهودي حيا على أرض إسرائيل ، بل يأمر بآبادة غير اليهود » ، بل أنهم يفتخرون على نبيهم موسى في سفر التثنية الأصحاح ٩ : « أن موسى أصدر تعليماته بأنه في حالة المدن البعيدة التي لا تقبل الخضوع والتي انتصر عليها أبناء إسرائيل ، فإنه يتعين قتل الذكور الراشدين .. فلا غرابة في أن يطلق المعتقل من العرب على هذه السياسة بأنها جريمة العصر ، مثل الاستاذ أحمد بهاء الدين في عدة مقالات بالأهرام أعجزه المرض عن اتسامها ، والاستاذ فهمي هويدى ص ٧ أهرام ٩٠/٢/٢٠ ، ومن قبله صدر مؤلف هام بعنوان : الترانسفير - الأبعاد الجماعية في العقيدة الصهيونية ،

(١) وافق الكنيست في ١٢/١١/١٩٩١ الجولان خارج المفاوضات ، وأنها جزء لا يتجزأ من إسرائيل ، ولجنة هامة لأمنها ، وأعلن شامير بأن حكومته لن تقدم أي تنازلات ، لأن حدود إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ هو الحد الأدنى لإسرائيل ، وليس هناك مكان لدولتين مع العلم بأن إسرائيل أصفرت في ١٩٨٢ قانونا بضم الجولان لإسرائيل !؟ يضاف لذلك تلك التصريحات الأمريكية والإسرائيلية بأن السلام ممكن بدون سوريا خاصة بعد توقيع اتفاقية غزة - أريحا ، في ١٣/٩/٩٢ ، والمفروض تفاها في ١٣/١٢/٩٢ .

دار البنادق ١٩٩٠ ، حيث يعرض للموضوع من خلال شهادات الاسرائيليين انفسهم ، التي يعبرون فيها عن مشروعية اجراءاتهم ضد العرب ، ويبررون ذلك من الناحية القانونية والدينية والأخلاقية ، ولقد كشف الأستاذ أحمد بهاء الدين في ١٩٩٠/٢/٧ عن التواطؤ الأمريكي بأن « جيمس بيكر وزير خارجية امريكا ارسل منذ أيام رسالة سرية الى السيد الشافعي القليبي أمين عام الجامعة العربية يطلب فيها ان تقدم الدول العربية المزيد لاثبات حسن نيتها . وان تلغى الدول العربية كل قراراتها وقوانينها الخاصة بمقاطعة اسرائيل ، وان تسعى الدول العربية لالغاء قرار الأمم المتحدة الذي اعتبر الصهيونية حركة عنصرية .. » ، ونلاحظ أن ايا من الدول العربية لم تحدثنا عن هذه الرسالة ؟! كذلك كتب الأستاذ سلامة أحمد سلامة في ١٩٩٠/٥/١١ « ضغطت الحكومة الأمريكية على النظام الاثيوبي المتهاوى وما تبقى منه بعد هرب منجستو .. غير أن الأهم من ذلك هو أن حكومة بوش قدمت هذه المساعدة السخية لاسرائيل في الوقت الذي تصر فيه حكومة شامير على تجاهل الحاح الادارة الأمريكية على وقف المستوطنات الاسرائيلية .. فالمسئولية الأمريكية عن استمرار بناء المستوطنات امر لا يمكن تجاهله .. وقد كان من أكثر الأمور مدعاة للسخرية ان تعلن الخارجية الأمريكية ، انها طالبت عدم توطيئ الفلاشا في الأرض المحتلة ، بينما تنفي اسرائيل ان يكون بوش قد طلب ذلك .. » ، ويضيف لما سبق ان جورج بوش قد قدم الطائرات والأموال لنقل الفلاشا ، التي سميت بعملية سليمان ، لانها اكملت المهمة في ساعات معدودات وسارع بوش بتهنئة اسرائيل على ذلك ، كذلك نفكر ان جعفر النمري عندما كان رئيسا للسودان ساهم في اول عملية لنقل الفلاشا ، وربما هناك عرب آخرون ؟ ومن الغريب هنا انه مع بداية التهجير ليهود الاتحاد السوفيتي ان تدعو بيانات رسمية من وزارات خارجية عربية ، من اكاديميين يشغلون مناصب وزارية مثل الدكتور بطرس غالي (١) ، الى التفكير بانه لا اعتراض على التوطين في الاراضي العربية المحتلة ، وهو ما تحاول ان تخدع به امريكا الشعوب العربية ، وتتستر على المواقف العربية الرسمية ، لانه لا خلاف في ان جميع وثائق حقوق الإنسان ابتداء من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، تدعو الدول للاعتراف والالتزام بحق كل إنسان بأن يختار موطنه ولكن بدون عدوان على سيادة الدول الأخرى ، وهذا الحق مقرر للفرد ولا يشمل عمليات الغزو اليهودي الجماعي المعاصر كما أشرنا ، وترداد المغالطة لتبلغ أقصى حدودها اذا علمنا ان تلك الحكومات وهؤلاء الاكاديميين يعلمون علم اليقين ان الهجرة اليهودية مقصودة لطرد العرب من فلسطين ثم الانتقال لمرحلة التوسع الاقليمي على حساب الدول العربية ! فالهجرة الفردية من

(١) عندما كان وزير دولة للعلاقات الدولية .

حقوق الإنسان بدون جدال ، لأن من طبيعة الإنسان أن يسعى في الأرض ، وهذا ما اكده القرآن الكريم « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه .. » ، « إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قاتلوا فيها كتم ، قاتلوا كما مستضعفين في الأرض ، قال ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها .. » ، وعلينا أن نستظهر القيود التي تفرضها الدول على من يرغبون الهجرة إليها مثل كندا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، بل إن الإنسان الغربي حتى في تنقله عبر الدول العربية يلقي الهوان والعذاب ، ولذلك فأتينا نتفق مع الأستاذ سلامة أحمد سلامة عندما نقرا له في ١١/٩/٩١ « وقد كان قبول الجانب العربي للحجة القاتلة بأن تهجير اليهود السوفيت اجراء لا يمكن معارضته لأنه حق من حقوق الإنسان ، خطأ سيء يصعب تبريره .. لأنه شجع أمريكا على التساهل في موضوع شرعية المستوطنات كما سوف يشجعها على التراجع الآن » ، وهو يقصد بالعبارة الأخيرة طلب إسرائيل عشرة مليارات دولار من الولايات المتحدة للمساهمة في تكاليف استيعاب الهجرة اليهودية ، ورد الحكومة الأمريكية برجاء أرجاء الأمر ١٢٠ يوما حتى يبدأ مؤتمر السلام في أكتوبر ٩١ ، وقيام مشكلة مفتعلة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، واصدار ومسارة العرب حكومات وجامعة عربية للشادة بالموقف الأمريكي ، فاذا بالحكومة الأمريكية تعلن في ١٠/٩/٩١ على لسان جورج بوش ووزير خارجيته أن الموضوع في طريقه للتسوية ، وأن الأموال مستنساب في سر وبغزارة ، على إسرائيل . ولقد عبر الأستاذ صلاح الدين حافظ في ١١/٩/٩١ يصدق : أن العرب .. هم الآن أكثر استعدادا للتصالح مع إسرائيل ... رغم أن شروط التسوية المعروضة ، والضغط الأمريكية المفروضة لا تحقق لهم حتى نصف أهدافهم أو بعض مطالبهم ! في مقابل ذلك فإن إسرائيل هي الآن الأكثر تشددا في رفض ترتيبات السلام ، بما في ذلك الترتيبات الأمريكية ذاتها ، وهي الأكثر رفضا لكل التنازلات العربية والضمانات الأمريكية والاعراض الأوروبية .. الموقف العربي ضعيف متردد ، غائب الفكر موزع الرأي .. » .

٦ - إسرائيل تعد لحرب قائمة تضمن سيطرتها على المنطقة ، في ٥/٦/٩٠ أعلن مساعد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ، حتمية قيام حرب أخرى بين إسرائيل ودول عربية أشار إليها بالاسم وفي عبارات تهديدية ، وهو تصريح من مسئول إسرائيلي يتولى منصبا رسميا كبيرا في المؤسسة العسكرية ، حيث اقترح فيه سياسة إسرائيلية أكثر تشددا وطالب بفرض المزيد من العقوبات على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بهدف ردعهم ، وأن ينصرف الجيش الإسرائيلي عن معالجته لأحداث الانتفاضة لكي يتفرغ للاستعداد للحرب القادمة في المنطقة ، التي لا مفر منها ، وتشكيل قوة عسكرية خاصة لمعالجة أحداث الانتفاضة والقضاء عليها ، وأكد اعتقاده بأن العراق سيشن حربا بعد مساعدات عسكرية من دول عربية أخرى ،

وان سوريا ستسارع الى دعم العراق ، وان دولا عربية اخرى ستشارك في هذه الحرب ، ولم تستبعد اسرائيل ان تحشد قواتها على الحدود الجنوبية والعودة الى احتلال سيناء ، في حالة تجدد الممارك في الجبهة الجنوبية ، وفي هذه المرة لا اعتقد باننا سنقف عند ضفاف السويس .. » ، وقد أعلنت مصر في ٦/١٣ انها ترفض التهديد وتحمل اسرائيل مسئولية تصعيد التوتر واشعل الموقف في المنطقة وتهيب بالمجتمع الدولي ان يتصدى بكل قوة وعزيمة لمثل هذه الاتجاهات المخيرة التي تستخف بمستقبل الشعوب ! ويلاحظ هنا ان العسكريين الاسرائيليين فضلا عن رجال الدين والسياسيين لا تغيب عن اذهانهم سيناء ، وقد يغريهم على ذلك الترتيبات الامنية التي فرضتها معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية سنة ١٩٧٩ ، وكون القوات متعددة الجنسيات المتمركزة في سيناء تهيمن عليها الولايات المتحدة الامريكية ، وتبلغ الفطرسية الاسرائيلية حدا غير معقول ، فيعترض وزير دفاعها في ١١/٦/٢٧ ويعبر عن قلق اسرائيل لعودة مصر للجامعة العربية وانتخاب وزير خارجيتها امينا عاما ، وعارض التقارب بين مصر وسوريا ، ونصح امريكا بعدم بيع اسلحة لمصر وسوريا ، وزيادة التعاون الامريكي الاسرائيلي في انتاج الاسلحة المتطورة ، وان اسرائيل لن تعيد الجولان لسوريا .. ولقد سبق لاسرائيل سنة ١٩٩٠ ان هددت بغزو الاردن وسارعت مصر بانها لن تقف مكتوفة اليدين ، كان ذلك وقت صفاء العلاقات والزيارات المتكررة بين قمة الدولتين ، ولقد تغيرت الاوضاع جذريا الآن ، فالقطيعة على اشدها ، والهجوم الصحفي خلال سبتمبر ٩١ لا يتوقف بعد صدور الكتاب الابيض عن ازمة الخليج ، وبيان وزارة الخارجية المصرية بشأنه ، والقاء المتهم من الجانبين ، فضلا عن تركز القوات الامريكية في المنطقة مما لا يشجع احدا على التفكير في تطبيق الاتفاقية العربية للدفاع المشترك كما حصل في حرب الخليج .. كما يجب ان نلاحظ ان مساعد الاركان الاسرائيلي قد ذكر قبل نشوء ازمة الخليج بآيام - بالاسم العراق ، مما يقوى الاتجاه الذي يرى ان هذه الازمة والحرب كانت مؤامرة محكمة للقضاء على القوة العسكرية العربية وتدمير الاقتصاد العربي ، وتبذير الاموال العربية ، ونشر الهيمنة الامريكية .

الفرع السابع

الخطة الامريكية الاسرائيلية لانهاء النزاع العربي الاسرائيلي

١ - خلال ازمة الخليج اثرت مسألة الربط بين ازمة الخليج والنزاع العربي الاسرائيلي ، حيث طالب بعض العرب بتنفيذ قرارات الامم المتحدة في الحالتين بما يحقق احترام الشرعية الدولية بدون استثناء ، وكان الرد من جانب دول التحالف بما فيهم مصر وسوريا الرفض ، مع وعد من الولايات المتحدة بحل النزاع العربي الاسرائيلي بعد انتهاء ازمة الخليج .

٢. - وفي ١١/٥/٢٢ أعلنت الخارجية الأمريكية نصوص المقترحات الأمريكية التي تدعو لمؤتمر السلام وذلك أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأمريكي ، وتتضمن : ١ - وافقت جميع الأطراف على أن الهدف من العملية هو التوصل الى سلام عادل ودائم من خلال حوار مباشر على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٢٢٨٠ . ٢ - تفهم كامل بأن المفاوضات تتم على مستويين : مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية وبين إسرائيل والدول العربية المعنية وبين إسرائيل والفلسطينيين من الأراضي المحتلة . ٣ - اتفاق على أن المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين تتم على مراحل تبدأ بمفاوضات لقيام حكم ذاتي مستقل ولفترة محددة ، ومفاوضات لتحديد المستقبل النهائي للأراضي المحتلة . ٤ - يتم التمثيل الفلسطيني بوفد من الداخل يقبل ويوافق على الإطار المقترح للتفاوض ، والعيش في سلام مع إسرائيل . ٥ - تدعو أمريكا والاتحاد السوفيتي الى مؤتمر سلام يكون اطارا للتفاوض المباشر بين الأطراف . وهذه هي المبادئ العامة التي تم الاتفاق عليها بتفاهم واتفاق رأى ، بين جميع الأطراف وهي بداية طيبة لاجراء مزيد من التقدم لابد من ترجمته الى خطوات عملية . وبذلك قدمت أمريكا الدعوة لمؤتمر دولي للسلام ، كما أن الإطار التفاوضي حسب المقترحات الأمريكية ، لا يملك سلطة فرض الحلول أو تقديم المقترحات . وقد اتخذت الدول الخليجية قرارا بارسال مراقب عنها للمؤتمر ، هو السكرتير العام لمجلس التعاون الخليجي ، كذلك أعلن مجلس جامعة الدول العربية في دورته التي انعقدت في ١٠/١١/٩١ بالقاهرة حضور المؤتمر بعد رفضه الاقتراح الذي تقدم به وزير خارجية العراق بأن ظروف العالم العربي لا تجعل هذه المقترحات كفيلة بحماية الحقوق العربية ، بل لقد وافقت كل دولة خليجية على الاشتراك في مفاوضات مباشرة عند مناقشة الموضوعات المتعددة ، ذات الاهمية المشتركة ، وهي مشاكل المياه ونزع السلاح والأمن ، ويحاول وزير الخارجية الأمريكية انتزاع قرار مماثل من دول المغرب العربي ، واتفقت أمريكا مع المجموعة الأوروبية على حضور المؤتمر بصفة مراقب ، وبالمثل تم تحديد دور الأمم المتحدة ، وفي ١٤/٧/٩١ أعلنت سوريا بلسان رئيسها قبول المقترحات الأمريكية لأنها ايجابية ومتوازنة وأساس للتسوية الشاملة .

٣ - ونلاحظ أن جهود جيمس بيكر وجورج بوش تصب في ذات الاتجاه الذي سلكه قبله جورج شولتز وريجان الذي قام هو الآخر بعدة جولات مكوكية ، في المنطقة حيث قدم في جولته الثالثة في مارس ١٩٨٨ في المنطقة ، لشامير في ٨٨/٣/٩١ خطة رسمية مكتوبة للسلام في الشرق الأوسط تتضمن جدولا زمنيا يبدأ بقاء دولي في منتصف ابريل ٨٨ بهدف التوصل لاتفاق حول الحكم الذاتي الفلسطيني على أن تنتهي في شهر أكتوبر بحيث تجري انتخابات في الأرض المحتلة ، ويبدأ سريان الاتفاق في فبراير ١٩٨٩ ولادة

٣. اعوام ، على ان تبدأ في ديسمبر ١٩٨٩ المفاوضات الشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي . وتقضى خطة شولتز بأن يتم اختيار المشتركين في مفاوضات السلام بالاتفاق المتبادل على ان تجري المفاوضات المباشرة في لجان اقليمية بين اسرائيل ووفد أردني فلسطيني ، واسرائيل وسوريا ، واسرائيل ولبنان ولقد اصرت اسرائيل على ضرورة احترام بنود مذكرة التفاهم التي وقعها معها كيسنجر ١٩٧٥ والتي اشترطت فيها الولايات المتحدة على منظمة التحرير الفلسطينية اعلانا مسبقا باعترافها بدولة اسرائيل وقبول قرار مجلس الامن ٢٤٢ (الأهرام في ٨٨/٣/٥) ونلاحظ ان خطة شولتز افضل بكثير من خطة جيمس بيكر وجورج بوش فيما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين ، وتحديد فترة زمنية لانجاز السلام ، وعدم الفصل بين القضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي ، كما سنشرح ذلك .

٤ - بل ان تراجع ادارة جورج بوش عما التزمت به في بداية ازمة الخليج وقبل نهايتها واضح للغاية ، عندما نقارن الخطة الامريكية الاخيرة بما اتفقت عليه الولايات المتحدة وسوريا في ١٢/١١/١٩٩٠ حيث اعلن وزير الخارجية السوري عقب مباحثاته مع وزير الخارجية الامريكي في دمشق « ان الجانبين الامريكي والسوري اتفقا على ضرورة ان تسعى الاطراف المعنية الى سلام شامل وعادل في المنطقة يقوم على قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ وعقد مؤتمر دولي لتنفيذ هذه القرارات » . ولكن لدى وصول بيكر الى جنيف صرح بأنه « ليس بإمكان أى طرف ان يفرض السلام من الخارج على الشرق الاوسط » ، واعلن الوفد الفلسطيني بعد اجتماعه في جنيف مع جيمس بيكر ان « الوزير الامريكي عرض على الوفد تشكيل حكومة ذاتية انتقالية لمدة ٣ سنوات يتم بعدها التفاوض بين هذه الحكومة واسرائيل حول تنفيذ قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ » ، كذلك ذكر مسئول بوزارة الخارجية الامريكية ان السعودية ابلفت بيكر بقرارها وقف الدعم المالي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وان الحكومة الامريكية تبحث امكانية تقديم العون الاقتصادي والسياسي لقيادة فلسطينية من ابناء الضفة وقطاع غزة .

٥ - وفي ١١/٥/٩١ اعلن وزير الخارجية الامريكي خلال جولته الرابعة في المنطقة ان الحكومة الامريكية توصلت الى اتفاق بدعوة السعودية ودول الخليج الاخرى للتفاوض المباشر مع اسرائيل وقال سوف نحطم بذلك احد المحظورات ، بمعنى اننا سنجعل دولا عربية يجلس للتفاوض مع اسرائيل ، وان دول مجلس التعاون الست مستعدة لارسال الامين العام للمجلس لتمثيلها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ، والتفاوض مع اسرائيل بشأن المسائل الامنية والحد من التسليح ومصادر المياه وحماية البيئة .. الخ وعلى الفور رحبت اسرائيل باستعداد السعودية ودول الخليج للدخول في مفاوضات مباشرة معها وانها تدعو هذه الدول لاصدار بيان رسمى بذلك .

ونعلا صدر هذا البيان فوراً في بروكسل خلال اجتماعهم مع وزراء خارجية

دول السوق الأوروبية المشتركة . ووصف بيكر بيان مجلس التعاون بأنه مفاجأة كاملة بعد أن كانت السعودية ترفض حضور المؤتمر ، وأنه حاول إبرام صفقة تقضى بموافقة الدول العربية على إلغاء المقاطعة الاقتصادية المفروضة على لشركات التي تتعامل مع إسرائيل مقابل موافقة إسرائيل على تجميد المستوطنات ولكن إسرائيل عرقلت هذه الصفقة (١) .

٦ - ولقد تجمعت مؤشرات عزل منظمة التحرير الفلسطينية سواء على المستوى الأمريكى ثم العربى خلال أزمة الخليج ، وهو أحد المطالب الرئيسية لإسرائيل ، وقد بدأت ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان جورج بوش بناء على توصية من وزير خارجيته ، وذلك فى ١٠/٦/٢٠ ، معللاً ذلك بأن الولايات المتحدة أعطت منظمة التحرير الوقت الكافى لإدانة حادث الهجوم على الشاطئ الاسرائيلى والتوصل من العملية التى قامت بها جبهة تحرير فلسطين بقيادة أبو العباس ، وأن بوش قد وضع فى اعتباره قرار المنظمة باستنكار الهجمات على المدنيين وهذا غير كاف . ولقد كتب الأستاذ سلامة أحمد سلامة بعنوان : علامة فشل مسجلة فى ١٦/٥/١٩٩١ « علقت أمريكا آمالها فى نجاح جهودها فى الشرق الأوسط على عاملين : الأول : هو الربط بين أدائها فى أزمة الخليج وقيادتها للتحالف الدولى الذى نجح فى تحرير الكويت .. والثانى : هو التزامها الدولى بالتوصل الى تسوية سلمية فى الشرق الأوسط بحكم ارتباطها بأطراف الصراع وحرصها على أمن إسرائيل . واستناداً الى العامل الأول فقد ركزت أمريكا جهودها على تذليل العقبات التى حالت فى مرات سابقة دون بدء مفاوضات السلام ، ولكن على انتزاع كسب دبلوماسى يمكن أن يكون حافزاً لإسرائيل على التخلي عن عنادها والقبول بأننى قدر ممكن من التسوية . وكان هذا الكسب الدبلوماسى هو الحصول على موافقة دول الخليج للاشتراك فى مؤتمر سلام كمراقب ، يمثلها الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى .. وأن تشارك هذه الدول بعد ذلك فى بحث الموضوعات الإقليمية الأخرى .. وتحت ضغط أمريكى شديد وافقت دول الخليج ، على الرغم من أنها ليست هى الدول العربية التى يهملها تسوية النزاع العربى الاسرائيلى وحل القضية الفلسطينية وذلك إرضاء لإسرائيل التى تعارض اشتراك الفلسطينيين فى المفاوضات من ناحية وتصر على ضرورة اشتراك السعودية ودول الخليج .. وكانت

(١) وصفت الدكتورة حنان عشاوى عضو الوفد الفلسطينى الذى يجتمع مع جيمس بيكر فى جولاته بالمنطقة هذا القرار أنه صدر بعد ضغوط شديدة من أمريكا على دول الخليج ، وأنه قرار لصالح إسرائيل أكثر من القضية العربية ، لأنه جاء فى وقت أصبحت فيه إسرائيل بدعم أمريكى تفرض شروطها على العرب والأمم المتحدة والدول الأوروبية .. « مع ملاحظة أن دول الخليج منذ بداية أزمة الخليج فى ١٩٩٠ قد ألغت عملياً هذه المقاطعة .

الحجة المضادة هي ولماذا دول الخليج بالذات ؟ غير أن حجة أنصار إسرائيل في أمريكا هي أن القوات الأمريكية ، دافعت عن السعودية والكويت ، ومن ثم فمن حق أمريكا أن تطالب بتنازلات تسهل عقد مؤتمر السلام ، والحجة ضعيفة وغير منطقية ، فقد دافعت أمريكا أيضا عن إسرائيل في حرب الخليج ووضعتها تحت مظلة الحماية الأمريكية من الصواريخ .. وقدمت لها التعويضات وكان من الممكن أن تطلب من إسرائيل قبول المبادئ التي نادى بها بوش نفسه حين أعلن عقب حرب الخليج أن تسوية النزاع تقوم على قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام ، ولكن بيكر تراجع عن وعود بوش واتخذ موقفا محايدا من المسخف الاسرائيلى الذى إدعى أن القرار ٢٤٢ لا يعنى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ، وإن لها تفسيرا خاصا بها . ومن الواضح أن من حق سوريا أن ترفض هذا الموقف الأمريكى المتخائل الذى بدا أسداً في أعقاب حرب الخليج وتحول بعد ٦ أسابيع الى فلر في حجر إسرائيل ، أنها بداية التراجع الأمريكى وعلامة الفشل المسجلة على وجه السياسة الأمريكية .. » ثم كتب في ٢٠/٦/٩١ بعنوان وتراجع أمريكى !! « ولكى نلخص الموقف من جهود السلام بطريقة موضوعية فمن الممكن أن يقال أن الجانب العربى قد وافق بالفعل على كل ما طلبته أمريكا من تنازلات لأغراء إسرائيل . وافق العرب على مفاوضات مباشرة ووافقوا على فكرة المفاوضات المتوازية على مرحلتين أى تتفاوض إسرائيل والدول العربية حول المشاكل الاقليمية وترتيبات الأمن والمياه .. الخ ثم تكون هناك مفاوضات ثنائية بين إسرائيل وكل طرف عربى يتم من خلالها حل القضية الفلسطينية ، ووافق العرب على استبعاد المنظمة وعلى ألا يكون للفلسطينيين وفد مستقل ، وزيادة في الاغراء حصل بيكر على موافقة دول الخليج بالاشتراك في المفاوضات مع إسرائيل في اطار المشاكل الاقليمية ، ولم ترض إسرائيل بكل هذه التنازلات ، فقد أصرت على ألا يكون للأمم المتحدة أى دور في المؤتمر ، وإن يكون لها تفسيرها الخاص بمبدأ الأرض مقابل السلام ، والا ينعقد المؤتمر إلا في جلسة واحدة احتفالية ثم لا يعاد الانعقاد بعد ذلك ، وإن تكون لإسرائيل الكلمة الأخيرة في اختيار أعضاء الوفد الفلسطينى بحيث لا يضم ممثلين عن القدس المحتلة أو أحداً من له علاقة - ولو من بعيد - بالمنظمة . وقد استجابت ادارة الرئيس بوش لمطالب إسرائيل واتضح أن واشنطن عرضت على إسرائيل بصفة سرية بأن يكون لها حق الاعتراض ، ليس فقط على المشاركين من الجانب الفلسطينى ولكن أيضا على أى جهود تبذلها الأمم المتحدة لوضع شروط تتعلق بانعقاد المؤتمر أو اجراء مفاوضات .. وزيادة في اغراء شلير جاء وزير الدفاع الأمريكى ليقيم لإسرائيل كل ما طلبته من الأسلحة ، ويستثنىها من أى قرارات أو ترتيبات جديدة للحد من التسلح سواء كانت أسلحة تقليدية أو نووية أو كيميائية ، ويعقد اتفاقا سريا حول تخزين أسلحة أمريكية في إسرائيل ..

مع وعود بدراسة مطالبها من القروض لبناء مستوطنات لاستيعاب المهاجرين
السوفيت . وكانت المفاجأة التي توقعها الجميع . . رفض شامير رفضا باتا
بأن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، - تأكيدا لاعتراف
الولايات المتحدة الأمريكية بحق الشعب الفلسطيني في إقامة وطنه - حق
الفلسطينيين في الاشتراك في أية محادثات تتعلق بتسوية أزمة الشرق
الأوسط . (ب) كذلك من الأهمية بمكان أن نشير الى ما جاء في بيان الرئيس
كارتر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٧٧ بخصوص
موضوع دراستنا من أنه : « يتعين على إسرائيل أن تعترف بالحقوق المشروعة
للـفلسطينيين اذا ما إرادت اعتراف العرب لها بحدود آمنة ومعترف بها .
وأنه من الضروري موافقة كل الأطراف المعنية على الحقوق والمصالح
الأساسية لكل طرف . . . بالنسبة لإسرائيل يجب عليها الاعتراف بالحقوق
المشروعة للفلسطينيين ، وبالنسبة للعرب يجب الاعتراف بحدود آمنة
ومعترف بها وأن إقرار السلام في الشرق الأوسط يتطلب اجراء مفاوضات
بين الأطراف المعنية مع توافر النوايا الطيبة ، وأن هذه النوايا الطيبة يجب
أن يحركها اعتراف كافة الأطراف في المنطقة بأن لها حق الوجود في سلام ،
واقامة علاقات دبلوماسية عادية واجراء تبادل اقتصادي وثقافي فيما بينها .
وأن السلام الحقيقي والدائم في منطقة الشرق الأوسط يجب أن يحترم كذلك
حقوق كل الشعوب في المنطقة ، وأن كيفية الدفاع عن هذه الحقوق وتنفيذها
هي بالطبع من اختصاص الأطراف المعنية التي تقرر ذلك بنفسها ،
وأن الولايات المتحدة لا تنوى فرض تسوية من الخارج على دول الشرق
الأوسط . . وأن إسرائيل يجب أن تكون لها حدود آمنة ، وأن الولايات
المتحدة ملزمة بضمان أمن إسرائيل بشكل ثابت ونهائي لا جدال فيه » (١) .

٧ - مؤتمر مدريد لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي . أشرنا فيما سبق
الى جولات وزير الخارجية الأمريكي في المنطقة ، والتي بلغت ثمانى
جولات ، بدأت في مارس وانتهت في أكتوبر ٩١ ، حيث توصل الى توجيه
الدعوة لعقد هذا المؤتمر يوم الأربعاء ٣٠ أكتوبر ، تشترك فيه إسرائيل
وسوريا ولبنان وفند أردنى فلسطينى مشترك بصفة أصلية ، ومصر ومجلس
التعاون لدول الخليج العربية ، والمجموعة الأوروبية وأخيرا الأمم المتحدة
كمراقبين ، كذلك أعلنت تونس والمغرب والجزائر قبولها لحضور المؤتمر
كمراقبين . ومهمة المؤتمر تسوية النزاع العربي الإسرائيلي واقامة سلام
عادل ودائم بين إسرائيل والدول العربية قاطبة ، وحل مشاكل المياه والبيئة
والعلاقات الاقتصادية وغيرها من أوجه لتعاون الاقليمى والنظر في مشاكل
التسلح في المنطقة ، هذا على المستوى العام والشامل للعلاقات العربية

(١) وعندما قبلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية هذه الشروط كان
إبرام اتفاقية غزة - أريحا في ١٣/٩/٩٢ ؟!

الإسرائيلية ، أما بخصوص حقوق الشعب الفلسطيني ، فحسب الدعوات التي وجهت لحضور المؤتمر ، فإن البحث سيدور حول مرحلتين : مرحلة الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات ، ومرحلة الحل النهائي للسيادة على المناطق التي احتلتها إسرائيل في عدوانها سنة ١٩٦٧ ، ويعد هذا المؤتمر من أغرب مؤتمرات السلام في تاريخ العلاقات الدولية منذ نشأة القانون الدولي حتى الآن ، فهو مؤتمر برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، يجتمع لأيام محدودة ، تعقبها مفاوضات مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل وأخرى تتعلق بالحقوق الفلسطينية ، وإيضاً بالجزولان السورية ، ولا يملك فرض حلول على أطراف النزاع ، ولا يمكن دعوته للاجتماع إلا بموافقة إسرائيل ، وليست هناك فترة زمنية لانجاز مهمته ، حتى أن البعض يرى أنه قد يستغرق عدة سنوات ، وتصور البعض بأن سنة ١٩٩٧ قد تكون مناسبة لإسرائيل ، حيث يتم الاحتفال بنجاح مؤتمر الصهيونية العالمية الذي عقد في بازل بسويسرا سنة ١٨٩٧ وتكون بذلك إسرائيل الكبرى قد تم توطيد أركانها على حساب العالم العربي ، بعد أن كانت مجرد حلم منذ قرن من الزمن . ثم هو مؤتمر غريب الشأن ، خاصة بعد حرب الخليج سنة ١٩٩١ ، حيث تزعمت الولايات المتحدة حلفاء عسكرياً ضد العراق ، ومازالت تعبت بسيادة العراق حتى الآن ، وآخرها ما صرح به المندوب الأمريكي في ٢٤/١٠/٩١ من أنه سيتم تكهين سائر المصانع العسكرية العراقية وإيضاً المصانع المدنية ذات الأغراض الزوجية ، وذلك في الوقت الذي تكشف إسرائيل الستار عن أنها تملك الآن أكثر من ثلاثمائة قنبلة ذرية متطورة ، وإيضاً هو مؤتمر غريب لأن الأمم المتحدة تحضره بصفة مراقب لا تملك أية سلطة ، في حين أنه لو كان هناك نظام دولي جديد كما ادعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال وبعد حرب الخليج ، مهمته احترام الشرعية الدولية ممثلة في قرارات الأمم المتحدة ، فإن المنطق والعدل يقضيان بأن تعامل إسرائيل بذات الكيفية التي عومل بها العراق ، لأن إسرائيل تضرب عرض الحائط بكم هائل من قرارات الأمم المتحدة ، بل تماكنت في غيبتها عندما أجبرت هذه المنظمة على حضور مؤتمر مدريد كمراقب لا تملك حتى إمكانية الحديث أو التعقيب على مداولات هذا المؤتمر أو على قراراته ! كذلك حسب الصيغة التي تسريت حتى الآن ، فإن إسرائيل لها حق تفسير قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالنزاع العربي الإسرائيلي كما تشاء ، وهذا ما أصرت عليه في خطاب الضمان الأمريكي الموجه إليها ، وأنها عزلت كلية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٧٥ ، بل هدعت في ٢٤/١٠/٩١ الأعضاء الفلسطينيين في الوفد الأردني الفلسطيني من الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية وإلا طبقت عليهم القانون الإسرائيلي الذي يمنع ذلك ، إضافة إلى تصريحات شامير في ٢٢/١٠/٩١ ، أمام البرلمان الأوروبي في استراسبورج ،

باته لن يعيد أى جزء من الأقاليم الفلسطينية والسورية المحتلة ، لأنها تدخل في الميراث التاريخى لبنى إسرائيل ، وقد قوبل هذا التفتت الاسرائيلى باعلان عشر فصائل فلسطينية في ١٠/١٠/٩١ شاركت في مؤتمر طهران الدولى لنصرة الانتفاضة الفلسطينية بادانة منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية التى وافقت على مؤتمر مدريد ، واعتبرته مؤامرة أمريكية لبيع فلسطين بالكامل لاسرائيل . وفصل الخطاب في الأمر ، أننا لسنا ضد هذا المؤتمر ايا كانت عيوبه ، لأنه خطوة في الجهود السلمية لحل النزاع العربى الاسرائيلى ، وهو التزام دولى كما سبق لنا شرحه في الباب الأول من هذه الدراسة ، ولكن بشرط ألا يخل بالحقوق العربية الثابتة ، والا يتحصّل على قرارات الأمم المتحدة ابتداء من قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ حتى القرارين ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، بمعنى أنه لا حقوق اقليمية لاسرائيل تتجاوز ما اعطى لها بقرار التقسيم ، وما عدا ذلك فهي اقاليم محتلة يجب عليها الانسحاب منها واخلالها من المستوطنات ، ولقد شرحنا ذلك في بحثنا عن وظيفة معاهدات السلام المعاصرة سنة ١٩٦٩ ، ومؤلفنا عن الدولة الفلسطينية سنة ١٩٨٨ ، وفي سائر مؤلفاتنا في القانون الدولى خاصة الطبعة المطولة الصادرة سنة ١٩٨٠ ، ومؤلفاتنا عن التنظيم الدولى خاصة مشكلة الشرق الأوسط سنة ١٩٧٠ ، ولسنا مستعدين للتراجع عن النتائج التى توصلنا اليها في هذه الأبحاث ، تحت أى ادعاء ، كذلك مدامت الأمم المتحدة تدمر المنشآت العسكرية العراقية وتتعدى ذلك للمصانع المدنية ، فلا بد من فرض ذلك أيضا على اسرائيل لأنه اذا كان العراق قد خرق الشرعية الدولية باحتلاله الكويت ، فإن اسرائيل تبشر هذه الجريمة منذ نشأتها سنة ١٩٤٨ ، عندما خالفت قرار التقسيم وقتلت برنادوت مثل الأمم المتحدة ، ثم بالحلقة المتصلة لعدوانها على الدول العربية خاصة في السنوات ٥٦ ، ٦٧ ، ١٩٨٢ ، وارتكابها سائر الجرائم الدولية ضد الإنسانية والتمييز العنصرى ونحن في انتظار ما سيرشح عن هذا المؤتمر .

٨ - وهكذا قد تراجعت الولايات المتحدة في ١٩٩١ عما كانت تعتبره من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى سنة ١٩٧٧ ، كما يبدو بوضوح مما تسرب من معلومات حول خطابات الضمان الأمريكية التى سلمها بيكر في جولاته السابقة خلال سبتمبر ١٩٩١ وهكذا يبدو الاتجاه المخالف للشرعية الدولية في ظل ما يسمى بالنظام الدولى الجديد :

ولقد تاکد ذلك من مذكرة التفاهم التى قدمها وزير الخارجية الأمريكية لاسرائيل ، وكشف عنها التقاب في ١٩/٩/٩١ ، فهي تفصل بين القضية الفلسطينية والعلاقات العربية الاسرائيلية ، وهى كذلك ، تأخذ بما دعت اليه اسرائيل دائما من مشاكل البيئة والاقتصاد ، وأن المؤتمر اسم على غير معنى فهو مجرد من سلطة فرض الحل ، والأمم المتحدة معزولة عنه فهي موجودة اسما لا غير والأخذ بما جاء في اتفاقيات كامب دايفيد من البدء بمرحلة

الإدارة الذاتية ، وأن أمريكا لا تعترف للفلسطينيين بحق تقرير مصيرهم ولا بذاتية التمثيل في المؤتمر ولا بحق إقامة دولة مستقلة ، وأنها أيضا تأخذ بسياسة إسرائيل التي تنكر أنها سلطة احتلال بما ينطوي على انكار حقوق سياسية اقليمية للشعب الفلسطيني ، وإنما تسمى غزوة والضفة الغربية بأنها « المناطق !! » وأن القدس يجب ان تبقى موحدة وأن المفاوضات ستحدد مستقبل الأراضي المحتلة ، بما يتضمنه ذلك من خروج على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي التي لا تعترف بالاحتلال وسيلة لاكتساب الأقاليم والسيادة ، وقد أغرى ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي ليعان في ١١/٩/٢٤ إلغاء الحدود الفاصلة بين إسرائيل قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ وباقي فلسطين ، وكل هذه المقترحات الأمريكية مخالفة للقانون الدولي ، كما شرحنا ذلك ، لأن الحدود المشروعة لإسرائيل هي حدود القرار ١٨٢ لسنة ١٩٤٧ كما شرحنا ذلك في مؤلفنا الدولة الفلسطينية الصادر في ١٩٨٩ ، ولا ندرى بعد ذلك ما هو مبرر موجة التفاؤل بجدية الولايات المتحدة .

٩ - نص مذكرة التفاهم التي قدمها بيكر للفلسطينيين : أكتبت مصادر دبلوماسية عربية واجنبية ان مذكرة التفاهم التي قام جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي بإبلاغها للوفد الفلسطيني خلال اجتماعه في القدس يوم الاثنين تتضمن عشر نقاط تتركز حول تحقيق التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي وسيناريو عقد مؤتمر السلام وشكل التمثيل الفلسطيني في المؤتمر . وقالت هذه المصادر في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط في تونس ان بيكر يتوقع ردا من الفلسطينيين والسوريين والأردنيين حول هذه المذكرة والتي يمكن ادخال تعديلات عليها .

وتعتقد المصادر الفلسطينية ان منظمة التحرير الفلسطينية لن تحدد موقفها من مسألة المشاركة في مؤتمر السلام إلا على ضوء قرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي سيجتمع في الجزائر يوم ١١/٩/٢٣ لبحث الموقف الفلسطيني من مختلف جوانبه بخصوص الجهود السياسية الراهنة . وقد أبلغ بيكر الوفد الفلسطيني ان واشنطن تعطي للفلسطينيين حق اختيار من يمثلهم .

وفيما يلي النقاط العشر التي وردت في المذكرة : ١ - هدف مسيرة السلام أولا هو التوصل لتسوية شاملة للصراع في الشرق الأوسط على أساس القرارين ٢٤٢ و ٢٣٨ . ٢ - تجرى المسيرة في مسارين من خلال مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية وبين إسرائيل والفلسطينيين . ٣ - استعداد للانتهاء من ذلك يعقد مؤتمر تحت اشراف الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من أجل بدء مفاوضات مباشرة ثنائية ومتعددة الأطراف بهدف مواجهة مشاكل اقليمية واسعة النطاق مثل مراقبة انتشار الأسلحة والأمن الإقليمي والبيئة والمياه والأمن والاقتصاد وقضايا اللاجئين وموضوعات

أخرى ذات اهتمام مشترك ٥ - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يرأسان المؤتمر الذي يعقد على مستوى وزارى أو حكومى رفيع المستوى والمشاركون الذين تقدم لهم الدعوات هم المصريون والإسرائيليون والسوريون واللبنانيون والأردنيون والفلسطينيون بالإضافة الى الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي (كمراقب) ولن يكون للمؤتمر صلاحيات فرض حلول على الأطراف أو فرض حق النقض (الفيتو) على الاتفاقيات التى يتم التوصل اليها بينهم ولن يكون للمؤتمر صلاحيات اتخاذ قرارات لصالح الأطراف ولن يستطيع التصويت على قضايا أو نتائج ٥ - المباحثات الثنائية تبدأ خلال يومين من تاريخ عقد المؤتمر ٦ - تفضل الدولتان المشرقتان على المؤتمر تشكيل وفد أردنى فلسطينى مشترك للمفاوضات فى إطار مجموعات العمل الثنائية مع إسرائيل وتجرى المفاوضات المباشرة فى مجموعات العمل على مراحل وفى البداية تجرى مباحثات حول التسوية المرحلية للحكم الذاتى تستمر خمس سنوات وبعد ذلك ابتداء من العام الثالث من مجموعة الأعوام الخمسة للمسيرة الانتقالية يتم الانتقال الى مفاوضات حول المكانة النهائية (أى الحل النهائى) وتجرى المباحثات حول التسوية المرحلية للحكم الذاتى بهدف التوصل لاتفاق خلال عام ٧ - فى الوقت الذى يجب فيه على الفلسطينيين اختيار ممثلهم فى نهاية المطاف فإن الطرف الفلسطينى فى الوفد المشترك مع الأردن الذى فكر آنفا يجب ان يتكون من فلسطينيين ، ممن يوافقون على التوجه اللغائى المسار ، ويوافقون على مباحثات على مراحل كما وصف أعلاه ويلتزمون بالعيش فى سلام مع إسرائيل ٨ - الدولتان المشرقتان على المؤتمر تدركان بأنه لا يوجد أى طرف بما فى ذلك إسرائيل سيجبر على الجلوس مع أى شخص لا يريد الجلوس معه ٩ - مفاوضات مجموعات العمل المتعددة الأطراف تبدأ خلال أسبوعين من تاريخ عقد المؤتمر علماً بأن الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجي وافقت على المشاركة فى المجموعات المتعددة الأطراف ١٠ - اذا لم يرغب طرف أو أكثر من الذين ستقدم لهم الدعوات بالمشاركة فى المؤتمر يجب عقد المؤتمر بمشاركة باقى الأطراف الذين قدمت لهم الدعوات ووافقوا على المشاركة فيه .

وصرحت الأوساط الدبلوماسية فى واشنطن ان بيكر قام بتسليم مذكرة أمريكية الى إسرائيل توضح موقف واشنطن من مباحثات السلام بعد ان أكد التزام الإدارة الأمريكية بتقديم ضمانات لقرض بعد يناير عام ١٩٩٢ .
وقد تضمنت المذكرة الأمريكية الخاصة بتعهدات السلام لإسرائيل النقاط التالية :

- ١ - ان الولايات المتحدة لا تؤيد قيام دولة فلسطينية فى الاراضى المحتلة .
- ٢ - ان القدس تظل مدينة موحدة وان وضعها النهائى يتحدد فى مفاوضات السلام .
- ٣ - ان أمريكا لا ترغب إسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير .

٤ - أن المفاوضات سوف تتناول تحديد مستقبل الأراضي المحتلة وقيام حكم ذاتي خلال فترة انتقالية يتقرر بعدها الوضع النهائي لهذه المنطقة .
وقد رفض بيكر أن يتعهد للجانب الاسرائيلي بأن الولايات المتحدة سوف تؤيد أي موقف تتخذه اسرائيل .

١٠ - مؤتمر مدريد في دورته الأولى : انعقد فعلا المؤتمر يوم الأربعاء ٣٠ أكتوبر ، وحضرته الدولتان الراعيتان له ، ممثلتان في جلسة الافتتاح برئيسيهما ، ثم تناوب وزيرا خارجيتهما رئاسته ، واستمع الى كلمات الوفود وتعقيب كل منهما ، واستغرق ذلك أيام الأربعاء والخميس والجمعة ، وتوقف يوم السبت بسبب عطلة اليهود ، وبدأت يوم الأحد ١١/١١/٣ المفاوضات الثنائية الأردنية الفلسطينية الاسرائيلية ، ثم بعد ازمة تحديد مكان اللقاء جرت جلسة المفاوضات الاولى بين كل من الوفدين السوري والاسرائيلي ، والوفدين اللبناني والاسرائيلي في ساعة متأخرة من مساء الأحد وحتى صباح الاثنين . وليست هناك حاجة لتفصيل ما سبق ، ولكن يكفي ان الوفود العربية اظهرت موافقتها الصريحة على مبادئ الاقاليم العربية المحتلة بالسلام الشامل ، وكانت العقبة من جانب اسرائيل التي اصرت على الدخول في شروط السلام والحدود الامنية والعلاقات الطبيعية ومشاكل المياه والبيئة والتسليح ، كما اتهم رفضوا الإشارة الصريحة او الضمنية لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، سواء في البيانات العلنية للجلسات العامة او خلال المفاوضات الثنائية ، ونكفوا بالإشارة الى ما قاله رئيس الوزراء الاسرائيلي بوضوح حاسم انه « اذا كان العرب قد جاءوا ليتفاوضوا على استعادة الأرض فهم واهمون ، ومخدوعون بمقولة الأرض مقابل السلام . . اتنا نعرض عليهم السلام مقابل السلام » ، « وهذا يعني انه لا حديث عن الأرض لأنها أرض اسرائيل منذ أربعة آلاف عام ، ولذلك فنحن متمسكون بها ، ونمضي في زرعها بالمستوطنات والمستوطنين ، وانه لا دولة فلسطينية ولا عودة لحدود ١٩٦٧ ولا حديث عن القدس ، ولا جلاء عن الجولان السورية ، لأن التفسير الاسرائيلي لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ لا يلزمنا بالانسحاب من أرضنا التاريخية » (١) .

١٦ - ويلاحظ أن مثل الأمم المتحدة بقي صامتا ولم يبد رايًا ، مع ان المقروض انعقاد المؤتمر على أساس قرارات الأمم المتحدة ، فهذا المؤتمر (٢) « الذي يسميه العرب مؤتمر السلام الدولي ، مؤكنين لانفسهم - على غير الحقيقة - صفته الدولية التي طالما طالبوا بها ، والذي يسميه الاسرائيليون والأمريكيون والأوروبيون ، مؤتمر سلام الشرق الأوسط بلا صفات ، تأكيداً على عدم اكتساب الصفة الدولية ، تلبية لاصرار اسرائيل . حيث الأمم المتحدة مراقب على هامش الهوامش ، وحيث الدور الأوروبي لا هو في العير

(١) - (٢) الأستاذ صلاح الدين حافظ ، ص ٧ أهرام ١١/١١/٦٠ .

ولا في النفير ، وحيث القوة العظمى الثالثة العضو الدائم الخامس في مجلس الأمن - الصين - غائبة تماما ، ولا ندري من باب المقاطعة أو من باب التمتع .. » ، لدرجة أن شامير في خطابه في الجلسات العامة ادعى أن الأمم المتحدة لم تنشئ إسرائيل بقرار التقسيم ، وإنما حررتها حركة النضال الصهيونية التي لم تنته ، وهو يرمى بذلك إلى إسقاط قرار التقسيم الصادر سنة ١٩٤٧ ، كي يصادر بذلك سائر الحقوق العربية في فلسطين والتي اكدتها الأمم المتحدة في عدد لا يحصى من القرارات مثل القرار ٢٢١٠ الصادر من الجمعية العامة في ١٤ أكتوبر ١٩٧٤ الذي يؤكد أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي في النزاع العربي الإسرائيلي ، وايضا القرار ٢٣٦ لسنة ١٩٧٤ الذي اكد الحقوق غير القابلة للتنازل الثابتة للشعب الفلسطيني ، وحقه في تقرير مصيره دون تدخل اجنبي ، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنية ، والحق في العودة واسترداد الأملاك التي اغتصبتها إسرائيل ، ثم اكد القرار أن الاحترام الكامل لهذه الحقوق يعد شرطا ضروريا لتسوية المشكلة الفلسطينية ، ومع ذلك ، نجد أن مؤتمر مدريد بدأ على أساس اعطاء الفلسطينيين مجرد « إدارة ذاتية » وليس كما يذهب البعض « حكم ذاتي » لمدة خمس سنوات ، بعدها يتم تحديد الوضع النهائي ، وأن يكون ذلك باتفاق سائر الأطراف ، خاصة إسرائيل ، ولا فرق في ذلك بين ما جاء في اتفاقيات كامب دايفيد أو في مفهوم الخطة الأمريكية الراهنة التي انعقد على أساسها مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ، وذلك بغض النظر عن تفسيرات أو تحليلات ، لا سند لها تذهب إلى عكس ذلك (١) . وبذلك يتضح لنا أن تنحية الأمم المتحدة عن المحاولة الحالية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، تعد اهانة لهذه المنظمة التي دعت جمعيتها العامة في ١٤/١٢/١٩٩٠ الدول الأعضاء لوقف مساعدتها لإسرائيل لاستمرار احتلالها للأراضي العربية ، وعقد مؤتمر دولي للسلام لبحث القضية الفلسطينية على أساس حل شامل وعادل تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس قراراتها ، والانسحاب الإسرائيلي الفوري غير المشروط ، وإدانت ضم إسرائيل القدس وإعلانها عاصمة لها ، وبطلان الإجراءات الرامية إلى تغيير طابعها العمراني وتكوينها السكاني ومركزها القانوني ، ووضع نهاية لما يتدفق على إسرائيل من موارد بشرية (المقصود تهجير اليهود من شتى أنحاء العالم لفلسطين) ، ومعونة عسكرية واقتصادية ومالية وتكنولوجية تشجعها على مواصلة سياستها العدوانية ... فهذا القرار يتضمن المفهوم الصحيح للشرعية الدولية ، التي كثيرا ما تفتت بها الولايات المتحدة أثناء أزمة الخليج ووظيفتها في حرب الخليج ، ودافع عنها

(١) من هذا الاتجاه نحيل على مقال الدكتور سمير محمد فاضل ،

بعنوان : ليس دفاعا عن كامب دايفيد ، ص ٧ أهرام ١١/١١/٩١ .

كثيرون بدعوى النظام العالمى الجديد ، ولا نجد أفضل من التعبير عن الحقيقة من الإشارة الى أنه « عندما بلغت المناقشة مسألة الاصرار الاسرائيلى العلنى والفظ على المضى فى بناء المستوطنات فى الاراضى المحتلة ، قال المسئول الأمريكى ان هذا الأمر يثير غضب الرئيس بوش ووزير خارجيته .. ولكنها بصراحة لا يستطيعان عمل شئ فى هذا المسدد . وعندما قلت له انهما يستطيعان تحريك الشرعية الدولية ، ممثلة فى قرارات مجلس الأمن ، كما حدث مع العراق ، كان رد المسئول الأمريكى : ولكن الحال يختلف مع اسرائيل ، فهى دولة ، فيها شبه من الولايات المتحدة ، والوحيدة فى الشرق الأوسط التى تأخذ بالنظام الديموقراطى الحقيقى .. » (١) .

١٢ - نحن نتمنى باخلاص ان ينجح مؤتمر مدريد الذى عقد بعد دورة مدريد ، تسع دورات فى واشنطن ، تميزت بانحراف أمريكا من الشريك المحايد الى الشريك المؤيد لاسرائيل ، كما بدأ ذلك واضحا فى الدورتين ٨ ، ٩ ، حيث تبنت الورقة الأمريكية كل المقترحات الاسرائيلية مما أدى الى ان يقدم قادة الوفد الفلسطينى المفاوض استقالتهم اعتراضا على سلوك قادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ثم أعقب ذلك استقالات من المنظمة فى ١٩ ، ٢٠ أغسطس ٩٢ ، واتهامها بدعوى تسلط قائدها وعدم الانضباط المالى ؟ فى استخلاص جميع الحقوق العربية واحلال سلام دائم وعادل وشامل ، وأن تحترم اتفاقيات السلام التى تنهض عنه ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والقانون الدولى ، كما أوجزنا ذلك فى الفقرة (١١) وفصلناها فى مراجعنا المشار اليها فيها ، وعدم الاعتراف لاسرائيل بكثير مما اعطيت فى قرار تقسيم فلسطين ، لأنه فى القانون الدولى التقليدى كان كل من الحق فى الحرب والحق فى الضم غير منفصلين ، حيث كانت الدولة المنتصرة ترفض وقف الأعمال الحربية قبل ان تتأكد من الحصول على مكاسب اقليمية ، وقد وجد فى هذه الفترة من المؤلفين من رفضوا التسليم بالنتيجة السابقة إلا فى حالة الحرب العادلة ، حيث نظروا الى التنازلات الإقليمية التى تتم فى هذه الحالة على أنها وسيلة لتعويض المنتصر .

١٣ - ولكن ابتداء من اللحظة التى بدأ فيها العدول عن النظر الى الحرب كوسيلة مشروعة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية ، فان ضم الاقاليم نتيجة لاستعمال القوة لم يعد أمرا مسلما به فى القانون الدولى ، ذلك لأن الحجة التقليدية فى ضم الاقاليم بسبب الهزيمة ترجع الى مشروعية الحرب ذاتها ، ولقد اختلف الوضع منذ أصبح اللجوء الى القوة أمرا محرما ، ليس فقط بناء على معاهدات خاصة ، بل بمقتضى حكم القواعد العامة للقانون الدولى ، كما تستفاد من ميثاق باريس ١٩٢٨ ، الذى اعتبر مكمل لاحكام عهد

عصبة الأمم . ومن المهم أن نشير هنا إلى أن هذا التطور أثر في الوظيفة التقليدية لمعاهدات الصلح ولم تعد أساسا مقبولا لفرض التنازلات الإقليمية .

١٥ - ومادام أن الضم قد أصبح باطلا بطلانا مطلقا في القانون الدولي المعاصر ، فإن مسألة الاعتراف به لا يمكن أن تثور ، لأن أعضاء الجماعة الدولية لا يملكون سلطة اسباغ الوجود القانوني على هذا التصرف الباطل ، بل هم على العكس ملتزمون بإدانة الإخلال الذي ارتكبه المعتدى ، ومساعدة المعتدى عليه في إزالة هذا الاعتداء ، وهو أمر يستفاد صراحة من المادة ٢/٥ من ميثاق الأمم المتحدة .

١٤ - ولقد كانت الولايات المتحدة أول من دعا لذلك ، عندما بدأت قاعدة عدم جواز الاعتراف باكتساب الأقاليم عن طريق القوة أو لسببها في صورة ما يعرف باسم مذهب أو مبدأ ستمسون في عدم الاعتراف STIMSON Doctrine of Non-Recognition ، المبدأ الذي ظهر في عام ١٩٣٢ ، بصدد النزاع الياباني الصيني المتعلق بمنشورنا . ومن الجدير بالإشارة أن الغاية التي قصد إليها هذا المبدأ لم تكن جديدة على العلاقات الدولية ، حيث كانت هناك حالات تمسكت بها بعض الدول في تاريخ سابق ، من ذلك تمسك البرازيل منذ مؤتمر لاهاى في عام ١٩٠٧ ، بأن أى تعديلات إقليمية ناتجة عن استعمال القوة دون أن تكون مسبقة بالالتجاء إلى التحكيم تعد مخالفة للقانون . ولكن تصريح ستمسون جاء بعد عهد عصبة الأمم وبعد ميثاق باريس ، وبذلك أعطى اتجاهها جديدا لسياسة رفض الاعتراف بالأوضاع الناشئة عن استعمال القوة .

١٥ - ولقد تلا ذلك أن وجهت الدول الأعضاء في مجلس عصبة الأمم مذكرة إلى اليابان أشارت فيها إلى المبدأ المستفاد من المادة العاشرة من عهد عصبة الأمم ضد الاعتداء ، وانتهت هذه المذكرة إلى التأكيد بأن المساس بالوحدة الإقليمية أو أى تعديل في الاستقلال السياسى لى عضو لا يمكن الاعتراف به كوضع صحيح وناقذ من جانب الدول أعضاء عصبة الأمم . ولقد جاء في نداء عصبة الأمم ، الموجه في ١٦ فبراير عام ١٩٣٢ إلى حكومة اليابان بخصوص مشكلة منشوريا ما يلى :

«Qu'aucun du pièlement sur l'intégrité territoriale et aucune atteinte à l'indépendance politique d'un membre de la SDN Commis au mépris de l'article 10, ne sauraient être reconnus comme valides et effectifs par les membres de la Société».

وفي ١١ مارس ١٩٣٢ ، وافقت جمعية عصبة الأمم بالإجماع - بعد امتناع الصين واليابان - على عدم الاعتراف بالتغيرات الإقليمية التى تنشأ بالقوة ، وقد صيغ هذا القرار على النحو الآتى :

«L'assemblée déclare qu'il appartient aux Membres de la SDN de ne reconnaître aucune situation, traité ou accord qui pourrait résulter de l'emploi de moyen contraires au pact de la SDN et au pacte de Paris».

١٦ - من المهم هنا الإشارة الى أن هذا القرار يقرر عدم اعتراف المجتمع الدولي بأى وضع أو معاهدة أو اتفاق يتم التوصل اليها بالمخالفة لاحكام عهد عصبة الأمم أو ميثاق باريس الخاصة بمنع استخدام القوة ، وهو بهذا المعنى يشمل معاهدات الصلح التى تفرض بسبب اللجوء الى القوة ، وما يترتب على ذلك من اوضاع تتعلق بالتنازلات الاقليمية ، ومن أجل ذلك فان هذا القرار له أهميته البالغة بخصوص معاهدات الصلح التى تدعو اسرائيل الى ابرامها مع الدول العربية ، والتى تصر فيها على عدم الانسحاب الكامل من الاراضى العربية المحتلة ، كما أعلنت ذلك صراحة فى ردها بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٧١ على مبادرة يارنج .

وابتداء من عام ١٩٣٢ ، وحتى الحرب العالمية الثانية ، صدرت طائفة من الاعلانات الهامة المؤكدة لقاعدة عدم الاعتراف بالتغيرات الاقليمية الناتجة من استخدام القوة ، من ذلك نشر بصورة خاصة الى التصريح الصادر من تسع عشرة دولة امريكية فى ٣ اغسطس ١٩٣٢ ، بخصوص حرب شاكو Chaco وقرار مجلس عصبة الأمم فى ١٨ مارس ١٩٣٢ فى نزاع ليتيشيا Leticia وميثاق سانفرا لاماس le pacte Savendra Lamàs فى ١٠ اكتوبر عام ١٩٣٢ ، والاتفاق الموقع عليه فى المؤتمر السابع للدول الامريكية فى اجتماع مونتيفيديو فى ٢٦ ديسمبر ١٩٣٣ الخاص بحقوق وواجبات الدول ، وعلان التضامن والتعاون بين الدول الامريكية ، واتفاق التنسيق وضمان تنفيذ المعاهدات المبرمة بين الدول الامريكية ، الموقع عليها فى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٣٦ ، واخيرا اعلان ليما الصادر فى المؤتمر الثامن للدول الامريكية الخاص بعدم الاعتراف باكتساب الاقاليم عن طريق القوة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٨ .

١٩ - عرض موجز لمرحلة اعداد ميثاق الأمم المتحدة : من الأمور التى لها دلالتها البالغة هنا ، الإشارة الى أن ميثاق الأمم المتحدة لم يستعمل كلمة الحرب إلا فى مقدمة الميثاق عند الإشارة الى ما تحمله الإنسانية بسبب الحروب . كذلك فان النصوص الأساسية فى ميثاق الأمم المتحدة التى تنظم استعمال القوة فى العلاقات الدولية ، توجد اساسا فى المادة ٣/٢ التى تلزم الدول الاعضاء بالتمسك بالوسائل السلمية منعا لتعريض السلم للخطر ، والمادة ٤/٢ التى تقرر عدم التهديد أو اللجوء الى استعمال القوة ضد الوحدة الاقليمية والاستقلال السياسى . والمادة ٥/٢ التى تلزم الدول الاعضاء بمساعدة الأمم المتحدة فى المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، والامتناع عن مساعدة الدولة التى تتخذ الأمم المتحدة ازاءها عملا من أعمال

المنع أو القمع ، اى الالتزام بالامتناع عن مساعدة المعتدى ، والمادة ٣٩ التى تقرر مشروعية استعمال القوة من جانب الأمم المتحدة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، والمادة ٥١ الخاصة بالدفاع الشرعى .

٢٠ - وهناك اجماع من جانب شراح ميثاق الأمم المتحدة ، على انه يتضمن الالتزام بعدم الاعتراف بالمراكز أو الاتفاقات التى تنشأ عن استعمال القوة أو التهديد بها ، خاصة وان الحرب قد أصبحت جريمة دولية ، وبذلك يكون ميثاق الأمم المتحدة قد أقر القاعدة التى استقرت فى ظل عهد عصبة الأمم فى هذا الصدد ، والتى كانت من القواعد العامة فى القانون الدولى التى ترجع فى نشأتها الى العرف الذى توافر له الركن المادى والمعنوى .

من ذلك أيضا ان لجنة الفقهاء الأمريكيين لم تكف فى تقريرها بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٤٢ بإدانة استعمال القوة كوسيلة لفرض السياسة الوطنية ، بل انصبت الادانة على الحرب كوسيلة قانونية لحل المنازعات ، وكذلك المشروع الذى وضعه مائتان من الفقهاء الأمريكيين بعنوان (القانون الدولى فى المستقبل) ، والذى نشر فى أبريل عام ١٩٤٤ .

كذلك فان الجمهوريات الأمريكية مجتمعة فى مكسيكو ، قبل مؤتمر سان فرانسيسكو ، أعلنت فى ٢ مارس ١٩٢٥ ، تمسكها بعدة مبادئ من بينها تحريم الحرب ، وتحريم الغزو ، وعدم الاعتراف بسائر التوسعات الإقليمية التى تتم بالقوة (١) .

الفرع الثامن : التطورات الأخيرة فى النزاع العربى الاسرائيلى :

اتفاقية غزة - أريحا (٢)

اولا : فى ١٣/٩/٤٤ أعلن عن موافقة الحكومة الاسرائيلية على مشروع اقامة حكم ذاتى فلسطينى فى قطاع غزة وأريحا ، ووصفه البعض بأنه « تطور خطير فى مسار العملية السلمية بالمنطقة ، بل هو خطوة تاريخية على طريق السلام فى الشرق الأوسط » . سيكون لها اثرها الإيجابى على طريق محاولات حل النزاع العربى الاسرائيلى ، خاصة القضية الفلسطينية « كما جاء على لسان رئيس الوزراء الاسرائيلى !؟ وتمثل هذه المنطقة حوالى ٢٪ من مساحة فلسطين الكلية ، اقامت فيها اسرائيل ١٨ مستعمرة يهودية تشمل ٤٢٪ من مساحة غزة . وقد اندلعت الانتفاضة الفلسطينية من غزة ، وسببت اضرارا بشرية ومادية بالغة للاسرائيليين ، وعجزت اسرائيل بجميع

(١) من المغالطات الفاحشة فى خطاب شامير امام مؤتمر مدريد ادعاء اسرائيل ان حروبها مع العرب من قبيل حروب التحرير والدفاع الشرعى الوقتى ، وان المشكلة بين اسرائيل والعرب ليست الاحتلال الاسرائيلى ، وانما المطلوب فقط قبول العرب لاسرائيل ... !؟

(٢) ننشر هذه الوثائق بصورتها التى انبعت بها ، بالرغم من شعورنا بعدم دقة الترجمة العربية .

وسائلها عن اخمادها ، وقد كتب زيف شيف المعلق للعسكري الاسرائيلي لصحيفة هارترس « ان غزة هي الدليل المؤلم على فشل العقلية الاستراتيجية الاسرائيلية ، هذه العقلية التي تعتبر خليطا من التفكير العاطفي ، الذي يدور ويلف حول اديولوجية دولة اسرائيل العظمى ، الملف بقناع واهن من التكتيك العسكري » ، لذلك لم يكن امام اسرائيل سوى الانسحاب من امام شعب غزة واعلان مبدا غزة اولا ، واعادتها للحكم الذاتي الفلسطيني . كذلك أعلن سفير فلسطين في القاهرة ان مشروع غزة - اريحا هو جزء من مشروع اتفاق كان قد تم التوصل اليه بين وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر والأردنيين والفلسطينيين بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . كذلك أعلن الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني في محادثات السلام انه لا يوافق على هذا المشروع ، لأنه يعد تكريسا للاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة .

ثانيا : وفي ١١/٩/٩٣ انبع نص خطابي الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني . ويلاحظ ان هذه المنظمة قد اعترفت بدولة اسرائيل دون ان يقابل ذلك باعتراف مماثل من جانب هذه الدولة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته كما تنص على ذلك قرارات الأمم المتحدة الصادرة منذ ١٩٤٧ حتى بداية عصر الهيمنة الأمريكية الاسرائيلية .

وفي ١٣/٩/٩٣ تم التوقيع في البيت الأبيض بواشنطن في احتفال كبير ضم الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الاسرائيلي ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وحضره ثلاثة آلاف مدعو ، وقد وصفت بعض الصحف العربية هذا الاتفاق بأنه « خطوة شجاعة على طريق السلام في الشرق الأوسط ، وبانه حطم جدار برلين الشرق الأوسطى ، وفتح الطريق لتسوية نزاع مرير طويل » واعلن عرفات ان المفاوضات ستنتهى بقيام دولة فلسطينية تتحد كونهيدراليا مع الأردن . كذلك قرأنا في ٢٠/٩/٩٣ تصريحاً للمستشار الاقتصادي للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ، « ان منظمة التحرير الفلسطينية تقترح انشاء اتحاد اقتصادى بين إسرائيل والأردن والحكم الذاتى الفلسطينى ، يتضمن اتحادا جمرکيا كاملا بين اسرائيل والأراضي الفلسطينية بدون رسوم جمرکية ، وانه لن تكون هناك قيود على الاستثمارات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية او على الشركات التجارية الاسرائيلية » .

ثالثا : وفي ١٤/٩/٩٣ وقعت الأردن واسرائيل في واشنطن على جدول اعمال يحدد خطوات المفاوضات بين الدولتين الى ان يتم التوصل لاتفاق نهائى ، ويشمل الجدول قضايا اللاجئين والأرض والمياه ، ويلزم طرفيه بعدم الاضرار بأمن الطرف الآخر .

رابعا : ويلاحظ ان سوريا ولبنان اتخذتا منذ البداية موقفا متحفظا

للفاية من هذه التطورات ، ان لم يكن معارضا له بصورة غير مباشرة ، ولقد اكدت سوريا على لسان رئيسها ان الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني لم يحقق للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ، وان اسرائيل لم تتنازل فيه جوهريا عن مواقفها وأطماعها ، وأنه قد يكون النموذج الذي سيفرض على باقى الأطراف العربية الأخرى ، وبذلك يكون العرب هم الخاسرون أولا وأخيرا ، فضلا عن أنه يشكل معولا هداما في التضامن العربى والموقف العربى الموحد فى مفاوضات السلام الذى تم الاتفاق عليه عند بداية اتفاقيات مدريد ، وعبرت سوريا ولبنان مرارا عن خشيتهما فى أن تنفرد بكل منهما اسرائيل على حده لاقتناص اكبر قدر ممكن من التنازلات الاقليمية والاستراتيجية والاقتصادية ، واضافت الدولتان لذلك ، ضياع أمل اللاجئين الفلسطينيين فى العودة ، وقد شاركت بعض الفصائل الفلسطينية سوريا ولبنان هذا الموقف ، اما عن باقى الدول العربية فلقد عبرت فرادى ، وفى اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية الذى انعقد غداة هذه التطورات ، عن مواقف تتباين بين التأييد المشوب بتحفظ ضرورة تحقيق سائر الحقوق المشروعة والانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ، وإما معارضة مكبوتة مشوبة بالحدر مثل السودان وليبيا ، كذلك احست مصر بنوع من نكران الجميل بالرغم من دورها فى هذه التطورات ، وعبرت وسائل اعلامها عن استنكارها تجاهلها فى الكلمات التى ألقيت عند التوقيع على الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، ومن امثلة ذلك ما كتبه الأستاذ ابراهيم نانغ فى الصفحة الأولى من أهرام ١٥/٦/٦٣ .

خامسا : رأينا فى هذه التطورات ، نلاحظ ان الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، يأخذ بوجهة النظر الاسرائيلية المبنية على أن الاراضى الفلسطينية التى احتلتها بعدوانها فى ٥/٦/٦٧ ليست مشمولة بالسيادة العربية الفلسطينية ، ولا اقاليم محتلة ، بل هى جزء من ارض اسرائيل الكبرى ، ومن هنا درجت على تسميتها بالمناطق ، وحسب افضل التصورات الاسرائيلية فهى اقاليم متنازع عليها ، ولذلك لا نجد أية اشارة الى سيادة فلسطينية ، او حق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره او دولة فلسطينية فى هذه الاتفاقات ، بل كلها تؤكد عكس ذلك صراحة عند قراءتها جيدا ، كذلك نجحت اسرائيل فى فرض تصورها الذى اعلنته منذ عدوانها سنة ١٩٦٧ فى أن يتم حل الصراع العربى الاسرائيلي بعيدا عن الأمم المتحدة وقراراتها ، وأن تكون الوسيلة المقبولة لتحقيق ذلك الاتفاقيات الثنائية بينها وبين كل دولة عربية احتلت اجزاء من اقاليمها ، وطبقت ذلك مع مصر أولا ، وها هى الحلقات تتواصل ، واطهر ما فى الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، أنه يعطى لاسرائيل حقا لا يعترف به لها القانون الدولى عامة ولا قرارات الأمم المتحدة ، لأنها سلطة احتلال ، يجب عليها الانسحاب اذا كنا فى مجال البحث القانونى الموضوعى ،

اما المفهوم الصحيح للحكم الذاتي الشخصى والادارى المحدود ، فهي وسيلة للإدارة المحلية في داخل الدولة الواحدة ، وكانت في الماضي طريقا لتخفيف المعاناة عن شعوب الاقاليم المستعمرة عندما كان الاستعمار مشروعا ، وبذلك تعود اسرائيل - بالتواطؤ مع المجتمع الدولي وخاصة الامم المتحدة - بالعلاقات الدولية والقانون الدولي الى العصور الوسطى ، فضلا عما سبق فان لهذه التطورات آثارها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية الخطيرة ، ربما نعود اليها في دراسة مفصلة ، لانها تطورات جاءت عند نهاية طبع دراستنا الحالية ، ونقتصر فيها على الإشارة الى الوثائق وبعض الآراء التي تلت هذه التطورات ، ونعمقها في المحاضرات .

سائسا : اهم وثائق التطورات الأخيرة في الصراع العربى الاسرائيلى

١ - خطابات الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والمنظمة (١)

نشر « الأهرام » نص الخطابين المتبادلين بين ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية واسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل حول الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والمنظمة . وكان يوهان يورجين هولست وزير خارجية النرويج قد حصل على نص الخطابين موقعين من كل من رابين وعرفات ، كما حصل هولست أيضا على خطاب آخر من عرفات حول نفس القضية . وفيما يلي نص الخطابات الثلاثة . **الخطاب الاول من عرفات الى رابين :** السيد رئيس الوزراء : إن التوقيع على اعلان المبادئ يرمز لعصر جديد في تاريخ الشرق الاوسط ومن منطلق ايمان راسخ ، أحب ان اؤكد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الآتية : ١ - تعترف منظمة التحرير بحق دولة اسرائيل في العيش في سلام وامن . وتقبل المنظمة قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ . ٢ - ان المنظمة تلزم نفسها بعملية السلام في الشرق الاوسط وبالحل السلمى للصراع بين الجانبين وتعلن ان كل القضايا الاساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة سوف يتم حلها من خلال المفاوضات . ٣ - وتعتبر المنظمة ان التوقيع على اعلان المبادئ يشكل حدثا تاريخيا ويفتح حقبة جديدة من التعايش السلمى والاستقرار ، حقبة خالية من العنف وطبقا لذلك فان المنظمة تدبى استخدام الارهاب وأعمال العنف الأخرى ، وسوف تأخذ على عاتقها الزام كل عناصر افراد منظمة التحرير بذلك من اجل تأكيد التزامهم ، ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات . ٤ - وفي ضوء ايدان عصر جديد والتوقيع على اعلان المبادئ وتأسيسا على القبول الفلسطينى بقرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ فان منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطنى الفلسطينى التى تنكر حق اسرائيل فى الوجود ، وبنود الميثاق التى تتناقض مع الالتزامات الواردة فى هذا الخطاب أصبحت الآن غير ذات موضوع ، ولم تعد سارية المفعول وبالتالي

فان منظمة التحرير تتعهد بأن تقدم الى المجلس الوطنى الفلسطينى موافقة رسمية بالتغيرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطينى .

المخلص

ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

● اما الخطاب الثانى الموجه من رابين الى عرفات فنصه كما يلى :
السيد الرئيس . ردا على خطابكم المؤرخ فى ٩ سبتمبر ١٩٩٣ ، فائنى احب ان اؤكد لكم ، فى ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية المتضمنة فى خطابكم ، فان حكومة اسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطينى ، وستبدأ مفاوضات مع منظمة التحرير فى اطار عملية السلام فى الشرق الاوسط .

اسحق رابين - رئيس وزراء اسرائيل

● اما الخطاب الثالث الموجه من الرئيس الفلسطينى الى يوهان هولست وزير خارجية النرويج فنصه كما يلى :
عزيزى الوزير هولست :

ارغب فى ان اؤكد لكم انه بمقتضى التوقيع على اعلان المبادئ فائنى سوف اضمن المواقف التالية فى بيانائى العلنية : فى ضوء العصر الجديد الذى رمز اليه التوقيع على اعلان المبادئ فان منظمة التحرير تشجع وتدعو الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة الى الاشتراك فى الخطوات المؤدية الى تطبيع الحياة ومعارضة العنف والارهاب والمساهمة فى السلام والاستقرار والمشاركة بفعالية فى اعادة البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون .

ياسر عرفات - رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

٢ - نص اعلان المبادئ لترتيبات الحكم الذاتى الفلسطينى

المادة ١ هدف المفاوضات : (١) ان هذه المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية ، من خلال عملية سلام الشرق الاوسط الجارية هى ، من بين اشياء اخرى ، لتأسيس سلطة حكومة ذاتية فلسطينية انتقالية ، المجلس المنتخب « المجلس » للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، لمرحلة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات ، تقود الى تسوية دائمة على اساس قرارى مجلس الامن الدولى رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

ومن المفهوم ان الترتيبات الانتقالية هى جزء لا يتجزأ من مجمل عملية السلام وان مفاوضات الوضع النهائى ستقود الى تنفيذ قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ . المادة ٢ الاطار العام للمرحلة الانتقالية : ان الاطار العام المتفق عليه للمرحلة الانتقالية مثبت لاحقا فى اعلان المبادئ هذا . المادة ٣ الانتخابات : (١) لتمكين الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم انفسهم حسب مبادئ الديمقراطية ، فان انتخابات مباشرة ، حرة ، وسياسية عامة ، سوف يتم اجراؤها لانتخاب « المجلس » تحت اشراف

متفق عليه ورقابة دولية ، بينما سيتولى البوليس الفلسطيني تأمين الامن العام .

(ب) سيتم ابرام اتفاقية حول شكل الانتخابات وشروطها حسب البروتوكول المرفق (الملحق رقم ١) ، بهدف اجراء الانتخابات في مدة لا تزيد عن تسعة شهور من تاريخ التصديق على اعلان المبادئ هذا .

(ج) ستشكل هذه الانتخابات خطوة تمهيدية انتقالية هامة باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة .

المادة ٤ الولاية (نطاق السلطة) ان نطاق سلطة المجلس سيفطى ارض الضفة الغربية وقطاع غزة ، ما عدا القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي . ينظر الجانبان الى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة اقليمية واحدة ، وان وحدة وسلامة اراضيها يجب حمايتها خلال المرحلة الانتقالية .

المادة ٥ المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي : ١ - سوف تبدأ السنوات الخمس للمرحلة الانتقالية بعد الانسحاب من قطاع غزة وأريحا . ٢ - ستبدأ مفاوضات الوضع النهائي بين الحكومة الاسرائيلية وممثلي الشعب الفلسطيني في أسرع وقت ممكن ، ولكن بما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية بين الحكومة الاسرائيلية وممثلي الشعب الفلسطيني . ٣ - من المفهوم ان هذه المفاوضات سوف تشمل القضايا المتبقية بما فيها : القدس ، اللاجئين ، المستوطنات ، الترتيبات الأمنية ، الحدود ، العلاقات والتعاون مع الجيران واية قضايا اخرى ذات فوائد مشتركة . ٤ - اتفق الطرفان على ان حصيلة مفاوضات الوضع النهائي يجب ان لا يجحف بها او «Preempted» بالاتفاق الذي يتم التوصل اليه للمرحلة الانتقالية . **المادة ٦ تحويل السلطات والمسؤوليات التمهيدى :** ١ - عند التصديق على اعلان المبادئ هذا ، والانسحاب من غزة ومنطقة أريحا فستبدأ تحويل سلطات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية لفلسطينيين المفوضين لهذه المهمات ، كما هو مبين هنا . سيكون تحويل السلطات هذا ذا طبيعة تمهيدية الى حين تنصيب المجلس . ٢ - حالا وبعد التصديق على اعلان المبادئ هذا والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا ولاغراض تشجيع وترويج التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة فان السلطات التالية سيتم تحويلها للفلسطينيين : التعليم والثقافة ، الصحة ، الشؤون الاجتماعية ، الضرائب المباشرة ، والسياحة ، سيبدأ الجانب الفلسطيني في بناء قوة البوليس الفلسطيني كما يتفق عليه ، الى حين تنصيب المجلس فانه يمكن للطرفين ان يتفاوضوا على تحويل سلطات ومسؤوليات اخرى كما يتفق عليه . **المادة ٧ الاتفاقية الانتقالية :** ١ - سيتفاوض الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني لعقد اتفاقية للفترة الانتقالية

« الاتفاقية الانتقالية » ٢٠ - ستفصل الاتفاقية المؤقتة من بين أشياء أخرى ، هيكلية المجلس ، عدد أعضائه ، وتحويل السلطات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى المجلس . ستفصل الاتفاقية الانتقالية كذلك السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية حسب المادة ٩ أدناه ، وجهاز القضاء الفلسطيني المستقل . ٣ - ستشمل الاتفاقية ترتيبات للتنفيذ بعد تنصيب المجلس ، لاستلام السلطات والمسؤوليات التي تم تحويلها سابقا حسب المادة ٥ أعلاه . ٤ - ليتمكن المجلس بعد تنصيبه من الترويج والتشجيع للنمو الاقتصادي ، فان المجلس سيشكل من بين أشياء أخرى : السلطة الفلسطينية للكهرباء ، سلطة ميناء غزة البحري ، بنك التنمية الفلسطينية ، سلطة مجلس تشجيع الصادرات الفلسطينية ، السلطة الفلسطينية للبيئة ، السلطة الفلسطينية للأراضي والسلطة الفلسطينية لإدارة المياه ، واية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها . وذلك حسب الاتفاقية الانتقالية التي ستفصل سلطاتها ومسؤولياتها . ٥ - بعد الاحتفال بتشكيل المجلس فان الإدارة المدنية سيتم حلها والحكومة العسكرية سيتم انسحابها .

المادة ٨ الأمن والأمن الصام : لضمان الأمن العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة فان المجلس سيشكل بوليسا فلسطينيا قويا ، بينما ستستمر اسرائيل في تحمل مسؤوليات الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك جميع مسؤوليات الأمن للاسرائيليين لأغراض حماية أمنهم الداخلي والعام .

المادة ٩ القوانين والأوامر العسكرية : ١ - سيكون المجلس مخولا للتشريع حسب الاتفاقية الانتقالية ، في اطار جميع السلطات المحولة اليه . ٢ - سيقوم الطرفان بمراجعة مشتركة لجميع القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول الآن في المجالات المتبقية .

المادة ١٠ لجنة الارتباط الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة : لضمان تنفيذ هادئ لهذا الاعلان واية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالمرحلة الانتقالية ، فسيتم بعد التصديق على هذا الاعلان تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية - اسرائيلية مشتركة للتعامل مع القضايا التي تتطلب التنسيق والقضايا ذات الاهتمام المشترك او الخلافية .

المادة ١١ التعاون الفلسطيني - الاسرائيلي في المجالات الاقتصادية : اقرارا بالمنفعة المتبادلة من التعاون في تشجيع التنمية للضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل فانه سيتم بعد التصديق على اعلان المبادئ هذا تشكيل لجنة تعاون اسرائيلية فلسطينية لتطوير وتنفيذ البرامج المبينة في الملحق (٣) والملحق (٤) بشكل تعاوني .

المادة ١٢ الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر : سيقوم الطرفان بدعوة حكومة الأردن ومصر للمشاركة في تشكيل مكتب لترتيبات التعاون بين حكومة

اسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى من جهة وحكومتى مصر والاردن من جهة اخرى لتشجيع التعاون بينهم . ان هذه الترتيبات سوف تشمل تشكيل لجنة دائمة لتقرير بالاتفاق حول اشكال السماح للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ، الى جانب الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاضطراب وستعامل هذه اللجنة كذلك مع القضايا الاخرى ذات الاهتمام المشترك .

المادة ١٣ اعادة توضع القوات الاسرائيلية : ١ - بعد التصديق على اعلان المبادئ هذا ، وبما لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس ، ستقوم اسرائيل باعادة لتوضع قواتها في الضفة الغربية وقطاع غزة ، اضافة الى انسحاب القوات الاسرائيلية المبينة في المادة ١٤ . ٢ - ستسترشد اسرائيل في اعادة توضع قواتها العسكرية بمبدأ ان قواتها العسكرية يجب ان يتم توضعها خارج المناطق المأهولة بالسكان . ٣ - اعادة توضع اخرى لمواقع محددة سيتم تنفيذها تدريجيا مع تسلم قوة البوليس الفلسطينى لمسئوليات الامن العام والامن الداخلى بما يتوافق مع (المادة ٨) اعلاه .

المادة ١٤ الانسحاب الاسرائيلى من قطاع غزة ومنطقة اريحا : ستسحب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة اريحا كما هو مبين في البروتوكول المرفق كملحق رقم (٢) .

المادة ١٥ القرارات والخلافات : ١ - الخلافات الناشئة عن تطبيق او تفسير اعلان المبادئ هذا ، او اية اتفاقيات لاحقة متعلقة بالمرحلة الانتقالية سيتم حلها بالمفاوضات من خلال لجنة الارتباط المشتركة التى سيتم تشكيلها حسب المادة (١٠) اعلاه . ٢ - الخلافات التى لا يمكن حلها بالمفاوضات فيمكن حلها من خلال آلية للتسويات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين . ٣ - يمكن للطرفين ان يعرضا الى التحكيم خلافا متعلقة بالمرحلة الانتقالية والتى لا يمكن حلها من خلال « التسوية » والى هذا الحد وباتفاق الطرفين فان الطرفين سيشكلان لجنة تحكيم .

المادة ١٦ التعاون الاسرائيلى - الفلسطينى في البرامج الاقليمية : ينظر كلا الطرفين الى مجموعات العمل المتعددة الاطراف كآلية مناسبة للترويج لمشروع « مارشال » وللبرامج الاقليمية والبرامج الاخرى ، وبما يشمل برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مبين في الملحق (٤) .

المادة ١٧ ملاحق نثرية : ١ - ان اعلان المبادئ هذا سيدخل حيز التنفيذ بعد شهر من تاريخ التوقيع عليه . ٢ - جميع البروتوكولات الملحقه باعلان المبادئ هذا ، ومحضر الاجتماع المتفق عليه ذو العلاقة ستعتبر جزء لا يتجزأ منه ، عمل في واشنطن يوم الاثنين تاريخ ١٣/٩/١٩٩٣ ، عن حكومة اسرائيل ، عن الوفد الفلسطينى ، بشهادة الولايات المتحدة الامريكية الفيدرالية الروسية .

٢ - الملحق الأول : فلسطينو القدس لهم حق المشاركة في الانتخابات

تضمن الملحق الأول لاعلان المبادئ بروتوكولات صيغة وشروط الانتخابات : وشمل البروتوكول ما يلي : ١ - فلسطينو القدس الذين يعيشون هناك لهم حق المشاركة في عملية الانتخابات ، بموجب الاتفاق بين الطرفين . ٢ - اضافة الى ذلك ، فان اتفاقية الانتخابات يجب ان تشمل بين اشياء اخرى ، القضايا التالية : (أ) نظام الانتخابات . (ب) صيغة المراقبة المتفق عليها ، والاشراف الدولي وعدد الأشخاص . (ج) الاحكام والانظمة الخاصة بالحملة الانتخابية ، بما في ذلك ترتيبات تنظيم الحملات الاعلامية ، وامكانية الترخيص لمحطة تلفزيون . ٣ - الوضع المستقبلي للفلسطينيين الذين كانوا مسجلين في ١٩٦٧/٦/٤ لن يجحف به لانهم لم يتمكنوا من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية .

٤ - الملحق الثاني : التوصل الى اتفاقية انسحاب القوات الاسرائيلية

وتوقيعها خلال شهرين من التصديق على الاعلان

وكان الملحق الثاني بعنوان : بروتوكول حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا : ١ - سيبرم الجانبان ويوقعان خلال شهرين من تاريخ التصديق على اعلان المبادئ هذا اتفاقية حول انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا . ستشمل هذه الاتفاقية ترتيبات شاملة للتطبيق في قطاع غزة ومنطقة اريحا لاحقا للانسحاب الاسرائيلي . ٢ - سوف تنفذ اسرائيل انسحابا متصاعدا ومجدولا لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة اريحا ، يبدأ حالا مع توقيع اتفاقية غزة - اريحا ، ويتم الانتهاء منه خلال فترة لا تزيد عن اربعة شهور من توقيع هذه الاتفاقية . ٣ - ستشمل هذه الاتفاقية من بين اشياء اخرى . ١ - ترتيبات لنقل سلمى وهادى للسلطات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى الممثلين الفلسطينيين . (ب) بنية ، سلطات ومسؤوليات السلطة التنفيذية الفلسطينية في هذه المناطق باستثناء : الأمن الخارجى ، والمستوطنات ، الاسرائيليين ، العلاقات الخارجية ، والقضايا الأخرى التى يتم الاتفاق عليها . (ج) ترتيبات لتسليم قوات البوليس الفلسطينى - للأمن الداخلى والأمن العام - والتي تتكون من بوليس يتم تجنيده محليا ومن الخارج (ممن يحملون جوازات سفر اردنية ، والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر) . اولئك الذين سيشاركون في البوليس الفلسطينى والذين سيأتون من الخارج يجب تدريبهم كقوات بوليس وضباط بوليس . (د) حضور دولى أو اجنبى مؤقت متفق عليه . (هـ) تشكيل لجنة فلسطينية - اسرائيلية - مشتركة للتنسيق والتعاون لأغراض الأمن المتبادل . (و) برنامج تنمية واستقرار ، بما يشمل تأسيس صندوق للطوارئ لتشجيع الاستثمارات الاجنبية ، والدعم المالى والاقتصادى . كلا الطرفين سيتعاونان وينسقان بشكل مشترك

وبشكل منفرد مع الأطراف الاقليمية والدولية لدعم هذه الاهداف .
(ز) ترتيبات لمر آمن للأفراد والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا .
٤ - الاتفاقية أعلاه سوف تشمل ترتيبات للتنسيق بين الطرفين بشأن المعايير : (١) غزة - مصر و (ب) أريحا - الأردن . ٥ - المكاتب التي ستتولى السلطات والمسئوليات للسلطة الفلسطينية في هذا الملحق (٢) وفي المادة ٦ من اعلان المبادئ سيكون مقرها في قطاع غزة ومنطقة أريحا الى حين تنصيب المجلس . ٦ - وخلاف هذه الترتيبات المتفق عليها ، فان وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا سوف تستمر كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وسوف لن تتغير في المرحلة الانتقالية .

٥ - الملحق الثالث : لجنة فلسطينية - اسرائيلية

للتعاون الاقتصادي المشترك

واذاعت وكالات الانباء الملحق الثالث لاعلان المبادئ وتضمن ذلك بروتوكولا حول التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية : يتفق الجانبان على اقامة لجنة فلسطينية اسرائيلية دائمة للتعاون الاقتصادي تركز بين أمور أخرى على التالي : ١ - التعاون في مجال المياه بما في ذلك مشروع تطوير المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة وسيضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال وما بعد الفترة الانتقالية .
٢ - التعاون في مجال الكهرباء بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية والذي سيحدد كذلك شكل التعاون لانتاج وصيانة وشراء وبيع الموارد الكهربائية . ٣ - التعاون في مجال الطاقة بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة يأخذ في الاعتبار استغلال البترول والغاز لأغراض صناعية خاصة قطاع غزة والنقب وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى وسيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار أيضا بناء مجمع صناعات بتروكيماوية في قطاع غزة وكذلك تمديد أنابيب لنقل البترول والغاز . ٤ - التعاون في مجال التمويل بما في ذلك برامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي اسرائيل وكذلك اقامة بنك فلسطيني للتنمية .
٥ - التعاون في مجال النقل والاتصالات بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة يأخذ في الاعتبار إنشاء خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل وإلى بلدان أخرى . . . بالإضافة إلى ذلك سيعمل هذا البرنامج على تنفيذ بناء الطرق اللازمة وسكك الحديد وخطوط الاتصالات . . الخ . ٦ - التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدراسات وبرامج النهوض بالتجارة بما يشجع التجارة الداخلية والإقليمية وما بين الإقليمية وكذلك اعداد دراسة جدوى اقامة مناطق تجارية حرة في قطاع غزة وفي اسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى

هذه المناطق والتعاون في مجالات أخرى تتعلق بالتجارة . ٧ - التعاون في مجال الصناعة بما في ذلك برامج التنمية الصناعية التي ستوفر مراكز البحث والتنمية الصناعية الاسرائيلية - الفلسطينية المشتركة التي ستشجع المشروعات الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة وتضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج والمنتجات الغذائية والأدوية والإلكترونيات والملابس والصناعات المتعلقة بالكمبيوتر والعلوم . ٨ - برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون في المجالات الاجتماعية . ٩ - خطة لتنمية الموارد البشرية والتعاون حولها تعرض لاقامة ورش عمل وندوات فلسطينية مشتركة ومؤسسات أبحاث وبنوك معلومات مشتركة . ١٠ - خطة لحماية البيئة تعرض لاجراءات مشتركة او منسقة في هذا المجال . ١١ - برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الاعلام . ١٢ - أي برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة .

٦ - الملحق الرابع : التعاون الفلسطيني الاسرائيلي في التنمية الإقليمية

كما اذاعت وكالات الأنباء الملحق الرابع لاعلان المبادئ ويتضمن بروتوكولا حول التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني في مجال برامج التنمية الإقليمية : ١ - سوف يتعاون الجانبان في اطار جهود المفاوضات المتعددة الأطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة تبادر اليه الدول السبع الكبار (١) ، وستطلب الأطراف من السبع الكبار السعى لاشراك دول أخرى مهمة في هذا البرنامج مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية اقليمية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص . ٢ - سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين : (أ) برامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة . (ب) برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي . ٣ - برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة سيتشكل من العناصر التالية : (أ) برنامج لاعادة التأهيل الاجتماعي بما في ذلك برنامج للسكان والبناء . (ب) خطة لتنمية المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة . (ج) برنامج لتنمية البنية التحتية (المياه والكهرباء والنقل والاتصالات .. الخ) . (د) خطة للموارد البشرية (هـ) برامج أخرى . ٤ - ويمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي من العناصر التالية : (أ) اقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية . (ب) تطوير خطة اسرائيلية - فلسطينية - أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت . (ج) قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت . (د) تحلية المياه اقليميا ومشروعات تطوير أخرى للمياه . (هـ) خطة اقليمية للتنمية الزراعية وتتضمن مسعى اقليميا للوقاية من التصحر . (و) ربط الشبكات الكهربائية فيما بينها .

(١) المقصود بذلك الدول الصناعية السبع الكبار .

(ز) التعاون الاقليمي من أجل نقل الغاز والبتروول (١) وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعها واستغلالها صناعيا . (ح) خطة تنمية اقليمية للسياحة والنقل والانصالات السلكية واللاسلكية . (ط) التعاون الاقليمي في مجالات أخرى . (ي) سيعمل الطرفان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الاطراف ، وينسقان بهدف انجاحها كما سيشجع الطرفان الأنشطة الواقعة ما بين اجتماعات العمل ، وكذلك دراسات الجدوى والدراسات التمهيدية لها ، ضمن مجموعات العمل المتعددة الاطراف المختلفة . من المفهوم أنه لاحقا للانسحاب الاسرائيلي ستستمر اسرائيل في مسؤوليتها عن الأمن الخارجى وعن الأمن الداخلى والنظام العام للمستوطنات الاسرائيلية ويمكن للقوات العسكرية والمدنيين الاسرائيليين ان يستمروا في استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا .

أبرم في واشنطن العاصمة بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٣ عن حكومة اسرائيل ، عن الوفد الفلسطينى ، الشاهدان ، الولايات المتحدة ، روسيا الاتحادية .

٧ - ولاية المجلس الانتقالى تشمل الضفة الغربية

باستثناء القضايا التى يجرى التفاوض عليها

أشارت وكالات الأنباء الى ما وصف بالمحضر المتفق عليه لاعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية ، وتضمن ذلك :

١ - اتفاقات عامة : أى صلاحيات أو مسؤوليات تنقل الى الفلسطينيين وفقا لاعلان المبادئ قبل تنصيب المجلس ، ستخضع لنفس المبادئ المتعلقة بالمادة الرابعة كما هو مبين فى اعلان المبادئ . ويفهم من ذلك :

١ - ولاية المجلس سوف تغطى الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التى سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات الوضع الدائم : القدس والمستوطنات ومواقع الجيش والاسرائيليين .

٢ - تطبق ولاية المجلس فيما يخص الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولة والمتفق عليها .

كما اتفق على أنه بالنسبة للمادة السادسة ، البند الثانى يتم نقل السلطة كما يلى :

١ - يقوم الجانب الفلسطينى بإبلاغ الجانب الاسرائيلى بأسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التى تنتقل الى الفلسطينيين وفقا لاعلان المبادئ فى المجالات التالية .

(١) اكتمت أنباء ٢٧/١٠/٩٣ اتفاق اسرائيل مع قطر لشراء صفقة غاز طبيعى لمدة ٢٥ عاما ومشاركة اسرائيل فى انشاء خط لنقل الغاز القطرى الى ايطاليا ، وكذلك مشاركة اسرائيل فى انشاء خط أنابيب البترول مع دول خليجية وعربية .

التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة وأي سلطات أخرى متفق عليها .

٢ - من المفهوم أن حقوق والتزامات هذه المناصب لن تتأثر .
٣ - ستستمر كل من المجالات المشار إليها أعلاه في التمتع بالتخصصات الموجودة في الميزانية وفقا لترتيبات يتم الاتفاق عليها من الطرفين وستأخذ هذه الترتيبات في الاعتبار التعديلات الضرورية المطلوبة من أجل تضمين الضرائب التي تتم جبايتها من خلال مكتب الضريبة المباشرة .

٤ - فور تنفيذ اعلان المبادئ سيبدأ الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني على الفور مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة الى المناصب السابقة وفقا للتفاهات المذكورة أعلاه .

وبالنسبة للمادة السابعة ، البند الاول ، فان الاتفاق الانتقالي يتضمن الترتيبات للتنسيق والتعاون وبالنسبة للمادة السابعة ، البند الخامس ، فان انسحاب الحكم العسكري لن يمنع اسرائيل من تنفيذ الصلاحيات والمسؤوليات التي لم تنقل الى المجلس . أما البند الثامن : فمن المفهوم ان الاتفاق الانتقالي سيتضمن ترتيبات للتعاون والتنسيق بين الطرفين بالنسبة لهذا الموضوع . كما اتفق على ان نقل الصلاحيات والمسؤوليات الى الشرطة الفلسطينية سيكتمل على مراحل ، كما سيتفق عليه في الاتفاق الانتقالي . أما المادة العاشرة فتتضمن بندا منفصلا وصف بأنه الملحق الخامس : انه من المتفق انه بعد فور دخول اعلان المبادئ حيز التنفيذ سيقوم الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني بتبادل أسماء الافراد المعيّنين من الطرفين كأعضاء في لجنة الارتباط الاسرائيلية - الفلسطينية المشتركة كما انه من المتفق عليه ان يكون لكل طرف عدد متساو من الاعضاء في لجنة الارتباط وستتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بالاتفاق ويمكن للجنة المشتركة ان تضيف أسماء فنيين وخبراء آخرين حسب الضرورة وستقرر اللجنة المشتركة وتيرة ومكان أو أماكن عقد اجتماعاتها .

سابعاً : بعض الآراء بشأن هذه التطورات الأخيرة

١ - كتب الأستاذ صلاح الدين حافظ في ٩/٩/٨١ تحت عنوان :
هذا الزلزال القاسم !!

« سوف يمضي وقت طويل ، حتى يستوعب الناس ما حدث خلال الأيام القليلة الماضية ، فما بالك بالأيام الكثيرة المقبلة .. وما حدث جاء مفاجئاً لمعظم غير العالمين ببواطن الأمور في كثير من الدول العربية ، فوقفوا أمامه مذهولين صامتين ، أحياناً ، عاتبين أو ساخطين أحياناً أخرى ، غير فاهمين أو مصدقين في معظم الأحيان !! ونحسب ان اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ، المعروف باسم « غزة - أريحا أولاً » قد هز العرب هذا عتيفاً ، وصفه البعض بأنه زلزال ، لكننا نعتقد انه

مجرد « هزة » خفيفة وقعت فجأة ، لكن الزلزال الكبير قائم لا شك ،
وان كنا لا ندري متى ومدى قوته هبوطا او صعودا !!
وبداية نود أن نسوق هنا بعض المحددات الاولى وهى :

● **أولا :** لا يستطيع احد من العرب او العجم أن يزايد على الفلسطينيين فيقول لهم نعم أولا فى شأن قرار مصينى اتخفته قيادتهم ومنظمتهم الشرعية بكامل وعيها ، فقد مضى زمن كانت الأنظمة العربية تفرض وصايتها على الفلسطينيين ، وها هو الوقت قد جاء ليختار مثلو الشعب الفلسطينى الخيار الذى يريدونه ويتحملون مسئوليته امام شعبهم وامام التاريخ .

● **ثانيا :** بنفس القدر فان القضية الفلسطينية وفى قلبها القدس الشريف ، اولى القبلتين وثالث الحرمين ، حيث كنيسة القيامة وقبة الصخرة والمسجد الاقصى ، هى قضية عربية اسلامية مسيحية بقدر ما هى فلسطينية من ناحية ويهودية من ناحية اخرى ، ولذلك فان من حق العرب والمسلمين والمسيحيين ، أن يشاركوا الآخرين فى تحديد مستقبل القضية وفى قلبها القدس الشريف ، دون وصاية على اصحاب القضية الشرعيين .. فحولها دار الصراع وقام الحلم وتبلور الامل القومى !!

● **ثالثا :** ان الاتفاق المفاجىء لعامة الناس ، غير المفاجىء لمعظم الحكام ، قد وقع وقع الصدمة الهائلة على رؤوس هؤلاء الناس ، لانه جاء بحكم ذاتى ادارى محدود على غزة ٨٠٠ الف فلسطينى - وعلى مدينة اريحا الصغيرة - ١٥ الف فلسطينى - اى بمجموع اقل من نصف سكان الارض المحتلة ، وهو بكل المقاييس اتفاق يتضاعل كثيرا كثيرا امام « الامل القومية » وامام المطالب الشرعية للشعب الفلسطينى ، بل امام مشروعات اخرى سبق عرضها ، مثل الشق الفلسطينى فى اتفاقية كامب ديفيد !!

فاذا كان ذلك كذلك ، فكيف قبلت القيادة الفلسطينية ، التى خاضت بحار الدم على مدى سنوات طوال ، بهذا العرض المتهاافت شكلا وموضوعا ؟
ولكى نجيب عن ذلك فى اجتهاد شخصى ، وليس تعبيرا عن احد ، نقول ان نقطة البداية هى « ادراك الحقائق » والحقائق فى معظمها ظلت على مدى شهور طوال فى طى الكتمان وتحت راية الدبلوماسية السرية التى مارسها الفلسطينيون والاسرائيليون - ١٤ اجتماعا سرىا فى عاصمة النرويج مثلا - وحين بدأ الستار ينزاح جزئيا ، وقت المفاجأة المهولة التى يصفها البعض بأنها « انجاز تاريخى » ويصفها البعض الآخر بأنها على العكس « انهزام تاريخى » !

الخلاصة ان هذا الاتفاق - غزة - اريحا أولا - جاء فى فترة عصيبة معبرا عن خلل فى موازين القوى ، فالمفاوضات كما تعلمنا هى انعكاس لموازين القوة المادية ، فالعرب عامة فى اضعف اوضاعهم واكثرها تردىا وتشرذما ، والفلسطينيون جزء من هؤلاء العرب ، وربما ازمتهم اشد واعنف ،

في حين أن قوة اسرائيل هي المتصاعدة بفضل نصاعد القوة الأوروبية الأمريكية المساندة الداعمة صاحبة القرار الدولي الأوحده ، بل سيدة الهيمنة المطلقة الحالية ، هكذا جاء مشروع غزة أريحا أولا ، بين اطار هذا المخلل ، فهل جاء ليحقق شيئا من الآمال والأحلام الفلسطينية والعربية ، بل هل كان هناك خيار آخر أو بديل افضل ؟!

يقول المؤيدون انه الأفضل في الظروف المراهنة ، فهو يشكل خطوة أولى تبدأ بغزة وأريحا أولا ، ثم تمتد الى باقى الضفة ، وصولا لتحقيق الدولة والسيادة والاستقلال ورفع العلم الفلسطيني تحت سلطة وطنية منتخبة ، في حين نرى ان حجج المعارضين أشد تأثيرا ، وبداية نوضح ان المعارضة للاتفاق تنقسم الى ثلاثة أنواع ، فهناك معارضة اسرائيلية يقودها « الليكود » اليميني المتطرف واتباعه ، وهناك معارضة عربية رسمية أحيانا - على استحياء - وشعبية غالبا ، ثم هناك المعارضة الفلسطينية ، التي تشمل عشر منظمات فلسطينية تتخذ من دمشق وبيروت مقرا لها ، وتشمل كذلك المنظمات الإسلامية في الأرض المحتلة ، خاصة حماس والجهاد ، بل « والاخوان المسلمون » وامتداداتهم في فلسطين ..

وكل هؤلاء يتفقون على ان الاتفاق هزيمة ، فالليكود يراه هزيمة للحلم التوراتي ، والعرب يرونه هزيمة للحلم القومي ، والفلسطينيون يرونه هزيمة للحلم الوطني القومي الاسلامي النضالي .. انهزام للثورة وحصار للانتفاضة وانكسار لجبل النار ولخمسين عاما متصلة من النضال والتضحيات والشهداء والانتفاضة !

لماذا .. لان الاتفاق ، من خلال القراءة الأولية لنصوصه وللاحقه ، ييسر الحكم الذاتي في صيغة ادارية محدودة الصلاحيات - كالصحة والشرطة المحلية والسياحة - بينما صلاحيات الأمن والحدود والسيادة والمعابر والمستوطنات تبقى في يد اسرائيل ، ولانه أرجأ بحث وضع القدس لمرحلة قادمة عاتمة ، ولانه يقتضى تعديلات جوهرية في الميثاق الوطني الفلسطيني ، ولانه يوقف الانتفاضة بالضرورة على أيدي « الأمن الفلسطيني » بعد ان فشل الجيش والأمن الاسرائيليين في وقفها ، ولانه يسقط حق العودة للفلسطينيين المهجرين في حرب ١٩٤٨ بالذات - هناك نحو ٤ ملايين فلسطيني في الشتات - ولانه في النهاية يترجم انتصارا تاريخيا لاسرائيل ، وانهاء ابدية للقضية الفلسطينية ، مقابل اقامة كيان اسمه الحكم الذاتي المحدود ، الذي لا يمكن التنبؤ بمستقبله .. هل سينوب في كونفيدرالية مع الأردن أم ينوب في فيدرالية مع اسرائيل .. أم سيبنى دولة مستقلة رمزية منزوعة السلاح ضعيفة الأساس الاقتصادي والجغرافي ، وبالتالي السياسى والعسكرى !

مرة أخرى نكرر ، لا نستطيع نحن ولا يملك غيرنا ، ان يزايد على الفلسطينيين المعنيين ، في القرار الذى يرونه محققا لمصالحهم الوطنية ، ولكن لاننا من جيل ، أخذت من القضية الفلسطينية عمره كله واهتمامه

كله ، نجد ان من حقنا ان نفكر بصوت عال ونتساءل : هل كان هذا الاتفاق هو الأفضل ، أم كان هو الأسوأ ، هل جاء نتيجة اقتناع فلسطيني ، أم جاء نتيجة ضغط دولي وحصار عربي وتراجع فلسطيني .. هل تعب الثوار وانهزم الأمل في إعماقهم فقبلوا بهذا الفتات بحجة رفع العلم الفلسطيني على شبر واحد ، من الأرض الفلسطينية حتى لو كانت أريحا ، هل ناقش الفلسطينيون المشروع وشاركوا في صياغته وتعديله وقبوله طبقا لشعار « الديمقراطية الفلسطينية » الذي كان شائعا ، أم ان القيادة الفلسطينية قامت بكل العمل في سرية وانفرادية ، متخفية عن الشعار البراق لتعود الى الأصول العربية الفردية القرار المحتكرة للحكم والحكمة !؟

أخشى القول ، ان الحلم قد انكسر في النفوس ، وحين ينكسر الحلم يضع الأمل ويتبدد الشعاع وتضل البوصلة وتراجع شعارات الثورة والنضال والمبادئ النبيلة ، ومن ثم فان القبول بما كان بالأمس هزيمة ، يصبح اليوم انتصارا تاريخيا .. أخشى القول ان الثوار قد تعبوا وطلبوا الراحة ، هذا من حقهم انسانيًا - وأن قائد الثوار ، أراد ان ينهي حياته وهو واقف على شبر واحد حتى من أريحا ، لقدم مدينة في العالم والأكثر انخفاضاً عن سطح البحر - ٣٩٢ متراً - والتي عهد بقرب منها السيد المسيح في نهر الأردن - على يري عن بعد ٣٨ كيلومترا مآذن القدس ويسمع أجراسها الحزينة ، فيقضي باقي أيامه معتكفا في منخفض البحر الميت ، ملوحاً بيده الواهنة وابتسامته المهادنة ، للماضي بكل أحلامه الضائعة وأحماله الضاغطة ! أخشى البوح بأن ما حدث حتى الآن كان مجرد هزة ، لكن الزلزال قائم لا محالة ، فما جرى هو المقدمة ، التي قد يتصورها البعض بأنها تحمل أغصان زيتون السلام ، ولكننا نعتقد أنها تفتح أبواباً جديدة للصراع ، وربما انتقل عبرها الصراع من صراع عربي فلسطيني ضد إسرائيل ، الى صراع فلسطيني فلسطيني ، تلتهم فيه حرب أهلية تسعد إسرائيل وتقلق الآخرين وتكسر فينا باقي الحلم والأمل الذي كان !! ثم تابع ذلك في ١٥/٩/٩٣ .

٢ - تحت عنوان هام هو : عن إعادة ترتيب الأوراق

بصرف النظر عن الموافقة أو المعارضة ، لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني الذي تم توقيعه مع إسرائيل ، فمن المؤكد أن هذا الاتفاق مع ما واكبه من تبادل الاعتراف الرسمي والعلني بين الطرفين لأول مرة ، قد قلب الأوضاع وأجبر الجميع على إعادة ترتيب الأوراق .. فمن المؤكد ان الاتفاق جاء تعبيراً عن خطو متسارع في حركة الأحداث وتطور التاريخ ، بدرجة أذهلت الجميع ، وبصورة تضع هذا الاتفاق الحدث ، ضمن الأحداث الدراماتيكية الكبرى في العصر الحديث .. هو حدث يقف جنباً الى جنب - من حيث تأثيره ومداه - مع زيارة الرئيس السابق السادات للقدس ١٩٧٧ ، ومع توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ ، وتبادل الطرفين ليس فقط للاعتراف بل قبولهما بالتعايش في ظل معاهدة سلام ، ظلت على مدى نحو

خمسـة عشر عاماً ، محل اختلاف ، بل محل ادانة عربية عانت بسببها مصر المقاطعة والحصار العربى لسنوات ، لم يكن هناك اذن ما يبررها على الاطلاق ، طالما ان اصحاب القضية الفلسطينية الشرعيين قد قبلوا اليوم ، باقتل كثيرا مما كانت تعرضها عليهم في تلك الايام الخوالى ، اخذا في الاعتبار تغير الظروف وتبدل المواقع واختلال موازين القوى العربية والدولية !! كذلك نعتقد ان هذا الاتفاق الحدث ، يقف جنبا الى جنب مع أحداث دولية اخرى وقعت خلال العقد الاخير ، مثل انهيار الاتحاد السوفيتى ، وتحول اعداء الامس الى اصدقاء اليوم ، ومثل هدم سور برلين الذى ظل على مدى عقود رمزا نفسيا - فضلا عن رمزه السياسى العسكرى - للحرب الباردة ، التى شقت العالم الى معسكرين متصارعين ذات يوم .

الواضح إذن ان مؤثرات الاتفاق والاعتراف الفلسطينى/الاسرائيلى - حتى في حدوده الراهنة - قد فتحت ثغرة هائلة في جدار العداء والمواجهة التى ظلت تعصف بالمنطقة على مدى نحو قرن من الزمان ، فتنشر فيها الكراهية والتعصب والعنف والحرب .. فهل يمكن التنبؤ بأن ثغرة الاتفاق هذه ، سوف تفتح حقا باب المصالحة التاريخية بين العرب واليهود ، ليعود « أبناء ابراهيم » اصدقاء ، حلفاء جددًا !!

دون الخوض في تنبؤات ليس لدينا القدرة على اثباتها ، فإننا نكتفى نكتفى اليوم بالقول ، ان ما جرى حتى الآن ، وتتبعاته القريبة والمتوقعة ، ستفرض على الأطراف العربية . خاصة الفلسطينية والاسرائيلية التى كانت حتى الامس متعادية - تغيرات جذرية في الأقوال كما في الأفعال ، ستفرض التخلّى عن مفاهيم وأقوال وشعارات وسياسات ، ظلت على مدى سنوات طوال ، ترضعها للأطفال وتربى عليها الأجيال ، جيلا بعد جيل ، فتزرع فيهم ثوابت عقلية وفكرية حاكمة ، كان مجرد الاجتهاد في التفكير النظرى بعيدا عنها ، بعد خروجها على الخط الأحمر .. يعد خيانه !!

لقد عاش العرب عامة طوال خمسة عقود حتى الآن ، على التمحور حول القضية الفلسطينية ، والتواجد ، شكلا على الأقل ، حول تحرير فلسطين من « الشرائن الاسرائيلية » والحشد حول مجابهة العدو الصهيونى في البحر ، أو على الأقل تقليد اظانرها وكسر انيابها الشرسة .. وفي ظل الالتفاف حول علم هذه القضية القومية الموحدة ، والمقدسة ، تربت اجيال ، وحاربت جيوش ، ولعلعت صحف واذاعات ، وارتفعت شعارات ، بل وقامت نظم حكمت بالحديد والنار ، فصادرت الحريات وقهرت الشعوب وسلبت الثروات ، بحجة حشد كل الجهود والأموال والجيوش استعدادا للمعركة ، ولاستعادة القدس ولهزيمة اسرائيل بالتحرير من النهر الى البحر .. وكان علينا ان نقبل ، فرضينا وضحينا صاغرين !!

بالمقابل ، لقد عاشت اسرائيل طوال نفس العقود الخمسة ، في رباط دائم ، داخل معسكر محتشد بالدبابات والطائرات والصواريخ ، أكثر من

احتشاده بالبشر .. عاشت مسلحة حتى الاسنان ، فاذا بها تمتلك ترسانة نووية أقوى من ترسانة بريطانيا « العظمى » ، بحجة أنها وهى بؤرة الديمقراطية الوحيدة فى الصحراء القاحلة ، ودولة العلم والتقدم ورمز الحضارة الغربية ، محاطة بوحوش كاسرة تريد ان تلتهمها وتدمرها ، ولذلك فليس امامها الا القوة ، دفاعا عن الحلم التوراتى العظيم ، لبناء اسرائيل الكبرى . من النيل الى الفرات .. الوهم الذى تربت عليه اجيال وحاربت دفاعا عنه سنوات وسنوات ..

اليوم .. تبدلت الاحوال ، وتغيرت الاقوال ، ويجب من ثم ان تتغير الاعمال .. ها هو ياسر عرفات يخاطب رابين « العدو الصهيونى » قائلا عزيزى رابين اقر بحقوقك واعترف بك ، فريد عليه رابين : عزيزى عرفات هانذا افعل مثلكما فعلت انت ..

بين تبدل السياسات والمواقف وسرعة تغيرها - بل وسرعة سقوط المواقف القديمة - التى كانت توصف على الجانبين المتواجهين بأنها تاريخية ومقدسة ذات خطوط حمراء قانية ، وقفنا جميعا نحن الشهود العزل ، فى حرج نفسى ، بل فى ازمة نفسية معقدة ، يحتاج علاجها الى معجزة سماوية ، بينما اعداء الامس اصدقاء اليوم تركونا فى العراء ، وقالوا لنا : عليكم انتم ان تحلوا عقدكم النفسى ، بل عليكم ان تتأقلموا سريعا مع المتغيرات وشروطها ..

وهذه كما نعتقد هى قضية القضايا .. التأقلم مع سرعة المتغيرات ، وتلبية شروطها .. ولو كنا نفكر حقا بعقل - تلك المعجزة الالهية المحركة والمؤزقة - لكنا قد تنبهننا قبل سنوات ، بان ما جرى خلال الايام القليلة الاخيرة ، هو تطور طبيعى لسيناريو سابق الاعداد والتجهيز ، ثم اخراجه فى فيلم حى مثير عبر سنوات بدأت عمليا ، بقرار اوروبى - أمريكى ، يقضى بضرورة كسر ظهر مصر فى يونيو ١٩٦٧ ، حتى لا تكون هى الدولة المركزية المهيمنة فى المنطقة - تماما كما حدث فى عام ١٩٤٨ - وحتى لا تكون هى القوة المناوئة قولا وفعللا لاسرائيل وحلفائها !!

وباستثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣ المجيدة ، فان حلقات السيناريو سارت كما اراد المخرج تماما ، لتصل بنا اليوم الى نروة المشهد الدرامى الراهن ، بكل صورته التلفزيونية الملونة ، ولعل من المهم ان نفكر اولى الالباب ، بان حرب الخليج من بدايتها اى « مغامرة صدام حسين بغزو الكويت وانتهاء بعاصفة الصحراء ، مرورا بتدمير العراق وحصار شعبه واشاعة الخوف فى المنطقة وتثبيت الاعتقاد بان قوة امريكا هى القوة المطلقة ، وزرعها فى الوعى العربى العام ، لم تكن الا الصياغة الاخيرة للسيناريو الراهن » ..

حقا لو كنا نقرا ونفهم ما نقرا ، ونفكر فيه بعقل ثابت وليس بعواطف مهتاجة واعصاب منفلتة ، لكنا قد تنبهننا مبكرا وفهمنا جيدا ، ومن ثم كنا قد

أعدنا أنفسنا دون أن نفاجأ بسرعة التطورات الدراماتيكية الحالية ، فوقعنا في هذا الحرج العقلي ، وعقدته النفسية المضاعطة .

الآن .. مطلوب من جميع الأطراف إعادة ترتيب أوراقها ، القديمة والجديدة ، على أسس مغايرة ، بل متناقضة ، طبقا لانتقال الأوضاع وتناقض المفاهيم وتغير الشعارات والسياسات والمطلوب بداية هو إعادة اقناع الكبار ، وإعادة تعليم الصغار .. الكبار الذين عاصروا وعاشوا « النضال » يرونه اليوم متراجعا يحتاجون الى اقناع عقلي ومواءمة نفسية ، والصغار الذين لم يعيشوا ولم يعاصروا ، كنا نعد لهم تعليما وثقافة وتربية ، نزرع في عقولهم ووجدانهم ، نفس المفاهيم السابقة حول « النضال » دفاعا عن « قضية مقدسة » ..

والمطلوب الآن إعادة تربيتهم وتعليمهم ، وفق مفاهيم مختلفة بل متناقضة ، خاصة ان السلام ليس هو ايقاف دوران عجلات الحرب فقط ولكن السلام هو حالة نفسية عقلية معيشية متكاملة .. انه مناخ حضارى شامل يعلو فوق توقيع الاتفاقات ويسمو فوق تبادل القبل الحارة بين طرفين ، كانا بالأمس القريب عدوين متحاربين !!

فماذا انتم فاعلون ؟ .. أفيدونا أفادكم الله ..

نحسب ان من واجبنا جميعا ، التخلص سريعا من حالة « الصدمة » التى فاجأت المؤيدين والمعارضين للاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى ، والنتيجة واقعيًا عن السرعة والمفاجأة التى دهمت النفوس ، فأصابتهما إما بالحزن وإما بالفرح وفاجأت العقول فأصابتهما إما بالشلل العاجز ، أو بالشروذ الطموح الجامح .

علينا أن نتخلص من الصدمة النفسية ، سواء كانت مؤيدة أو معارضة ، لكى نعيد التفكير بروية والتدبير بحكمة ، فى مستقبل أيامنا ومصر أوضاعنا ، فى ظل المتغيرات الهائلة التى ستقرضها علينا الأحداث .. وإذا كنا من قبل قد تحدثنا عن ضرورة إعادة ترتيب الأوراق ، وعيننا بها إعادة ضبط المفاهيم وتغيير الشعارات التى سادت على مدى نحو نصف قرن من الصراع العربى الاسرائيلى ، وصولا لضرورة إعادة مواءمة العقل والنفس مع المستجدات الهائلة ..

فإننا نتحدث اليوم عن الخطوة التالية ، بعد إعادة ترتيب الأوراق وضبط المفاهيم ، ونعنى إعادة ترتيب الأوضاع ، وفق ما تفرضه التطورات الجديدة ، التى أصبحت توصف عادة بالمصالحة التاريخية فى المنطقة التى نعيش فيها .

وبداية إعادة ترتيب الأوضاع ، تفرض علينا متغيرات مهمة فى هذا الصدد ، متغيرات تريد أن تقول لنا ، عليكم أن تتخلوا من الآن فصاعدا عن « اسمكم » أى عن تعبير المنطقة العربية ، أو الوطن العربى ، ذلك ان الاسم المعتمد فى ظل الخريطة الجديدة . هو « الشرق الاوسط الجديد » ..

إن شرطاً من شروط إعادة ترتيب الأوضاع المفروض علينا - وليس المرغوب منا - هو الاستقاط النهائي لحكاية « القومية العربية » والوطن العربى ونسيان ذلك الحلم - الوهم القومى الغارق فى سرائيب الماضى ، الذى تجدد إحياءه فى العصر الحديث ، لمجابهة الهجمة الأوروبية الأمريكية ، ولقاومة زرع « الكيان الصهيونى » فى قلب الجسد العربى النازع للوحدة والتقدم .. باعتبار ما قد كان !

وما البديل يا سيدنا الجديد ؟ .. البديل عن اسم الوطن العربى ، هو الشرق الأوسط الجديد ، ولكى تفهم عمق المسمى القديم الجديد ، يجب أن نعرف ونفهم ما أصبح شائعاً ومعروفاً فى أمريكا الآن ، من إعادة تقسيم العالم الى أربع مناطق مركزية تتحكم فيها الولايات المتحدة وفق النظام الدولى الجديد وهى كالاتى :

١ - منطقة المحيط الباسفيكى وتمتد من الشواطىء الأمريكية - بما فيها أمريكا اللاتينية - حتى الشرق الأقصى بما فيه اليابان . ٢ - منطقة الأطلس ، وتضم أوروبا الغربية والشرقية وروسيا ، وتقطع من العالم العربى . شمال افريقيا بدوله العربية . ٣ - منطقة الشرق الأوسط الجديد وتضم الدول العربية شرق السويس واسرائيل وايران وتركيا وباكستان ، وإن كان لمنطقة الخليج النفطية وضعية متميزة بداخله . ٤ - المنطقة الافريقية التى تشمل أساساً مصر وحوض النيل والقرن الافريقى .

ومن القراءة الأولية لهذا التقسيم الأمريكى لخريطة العالم الجديدة ، نعرف أن ما كان يسمى فى الوعى العالم ، بالوطن العربى ، قد تم تقسيمه الى ثلاثة أجزاء - توابع منفصلة ، قسم يلتحق ويتبع أوروبا ، وقسم يذوب فى دول الجوار الآسيوية ، تحت الهيمنة الاسرائيلية ، وقسم آخر يهيمش فى النطاق الافريقى ويعزل - مصر بالتحديد - عن الجزعين العربيين فى الشرق وفى الغرب ، ولم يكن غريباً فى ظل ذلك كله أن نقرأ ونسمع كثيراً هذه الأيام ، عن السوق الشرق أوسطية الجديدة ، التى تبشر بها أمريكا وأوروبا ، وتتحمس لها اسرائيل ، فهى القيادة المؤهلة المستعدة لممارسة السيادة والهيمنة .

ولعل هذه واحدة من أهم ضرورات إعادة ترتيب أوضاعنا فى ظل التطورات الآسيوية فى الشرق الأوسط سواء باسمه القديم أو الجديد .. هل نعرف ذلك ؟ وإن كنا نعرف هل ندرك مغزاه ؟ هل فكرنا فيه واستعدنا له .. أم أن الرد « المقلب » سيلجأ كالعادة الى الاتهام بالشطط والجنوح ، ثم تفاجئنا الأيام بالحقائق المخفية بل المخيفة ؟!

الأمر الواضح ، أن عصراً جديداً ، بكل مقاييسه وموازينه ، بكل قيمه وأفكاره وسياساته ومخططاته ، قد بدأ ، والى أن يحدث العكس ، علينا أن نتعامل معه فنفهمه أولاً ونواجهه - أو نخضع له فيما بعد .. وفى هذا الإطار ، إطار إعادة ترتيب أوضاعنا فقد فرض على منظمة التحرير الفلسطينية

مثلا ، فوق الاعتراف بإسرائيل ضرورة تعديل ميثاقها الوطني - تعديل ٢٨ بندا على الأقل - لكي يتسق مع روح السلام والمصالحة ، بينما لم يفرض ، أو حتى يطلب ، أحد من إسرائيل تعديل شعارها الرسمي المعبر عن حلمها القومي ببناء إسرائيل الكبرى ، والقاتل « من الفرات إلى النيل » والمصكوك على أوراقها الرسمية بما فيها أوراق النقد المتداولة !

وانساقا مع روح المصالحة الجديدة ، فإن الحتم المفروض أيضا ، أن تعترف الدول العربية بإسرائيل ، زراقات ووحدانا ، ودون تأجيل أو تلوؤ وان توقف المقاطعة ضدها .. بل إن وضع الجامعة العربية نفسه قد أصبح الآن موضع تساؤل من جانب كثير من العرب وغير العرب على السواء .. فطالما أن إسرائيل لم تعد عدوا في العرف العربي ، وطالما أن العرب - بشريا وسياسيا وجغرافيا - سيقسمون غدا إلى أقسام ثلاثة منفصلة ، تتداخل مع أقطاب دولية وإقليمية أخرى ، فلماذا هذا الكيان ، الذي كان بالأمس تجمعاً إقليمياً متميزاً معبراً عن فكرة الوحدة ، وقد أصبح الآن غير ذي موضوع ، تجمعاً وحلماً وفكرة !!

لقد مضى وقت كانت إسرائيل تحلم أو تنتظر أن تكون عضواً في الجامعة العربية ، لكن جاء الآن وقت مغاير بسياسات مختلفة ، تفرض ذوبان واختفاء الجامعة العربية - المبنى والمعنى - لتتوحيج العصر مضى بكل أحلامه ، وأوهامه ، العربية ، وإيذاناً بعصر جديد ، بكل قواه ومرتكزاته وقواعده .. وأهم هذه المرتكزات والقواعد ، بناء سوق شرق أوسطية جديدة ، في إطار تقسيم العالم إلى أربع مناطق تحت قيادة أمريكية مركزية كما أوضحنا ..

ولعلنا نلاحظ أنه بقدر قوة وعمق الترويج الحالي لفكرة السوق الشرق أوسطية هذه ، بقدر سرعة اضعاف الجامعة العربية ، ابتداء من شل قرارها السياسي الموحد ، وتعهد أفلاسها وتعجيزها ، مروراً بتطويعها لمواعمة المتغيرات السياسية السريعة الخطو وحشرها في مسار الموافقة والتأييد ، وانتهاء بطرح أفكار بديلة ، لفكرة العمل العربي الجماعي ، وللدفع العربي المشترك والوحدة الاقتصادية العربية ، التي هي صلب فلسفة الجامعة العربية ومبرر قيامها !

ونعني أن هناك من يطرح أفكاراً جديدة بديلة ، من نوع إقامة تحالف دولي - إقليمي معطن - تحالف عربي إسرائيلي أمريكي ، نواته ومحوره الداخلي « تحالف إسرائيلي فلسطيني يمثل النخبة الأكثر تطوراً وبلورة » . نعرف أن مجرد الحديث عن مثل هذه الأفكار ، في هذه الظروف الراهنة ، يمثل « صدمة » عنيفة للوجدان العام ، صدمة نفسية عاطفية ، أو ربما صدمة عقلية فكرية ، لكننا نعتقد أن ما يثار الآن لم يعد يدخل في مجال العواطف ، بقدر ما قد أصبح يدخل في مجال الفكر بجانبه التطبيقي العملي الواضح ، ولو كنا نجيد فعلاً قراءة الأحداث ، لكنا قد فهمنا ذلك منذ فترة ،

خاصة من خلال التلميحات الضمنية الكثيرة التي تراعت لنا من قريب أو بعيد ، دون أن نتنبه لمغزاها الواقعي .. هل نستطيع الآن أن نفكر مثلا ، أن حرب عاصفة الصحراء ، قد جرت في إطار تحالف عربي أمريكي اسرائيلي ، كان ضمينا وقتها وأصبح معلنا الآن !!

اخيرا .. حين نتحدث عن ضرورات التفكير في إعادة ترتيب اوضاعنا ، فأتينا فقط ندعو الى اعمال العقل وممارسة فضيلة - بل فريضة - التفكير .. فما سوف يحدث غدا أشد وطأة مما جرى بالأمس !
وإن غدا لناظره قريب ...

٣ - وكتب الأستاذ محمد سيد أحمد في ١٦/٩/٩٣ : الاعتراف المتبادل وعدم التماسك في الالتزامات المتبادلة ، والى أي حد تحقق .

من المؤكد أن الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني الذي في واشنطن يوم الاثنين ، قد وضع حدا - ربما بشكل نهائي - لانماط المواجهة التقليدية في الصراع العربي - الاسرائيلي .. وإن كان الغموض مازال يكتنف ما سوف يحل محلها .. إن كثيرين يعلقون الآمال على تلاحق عمليات السلام في عملية تصاعدية .. مع تسليم الكل بأن المرحلة القادمة محفوفة بأكبر المخاطر .

بادئ ذي بدء .. علينا أن ندرك أن هناك اتفاقين قد أبرما لا اتفاقا واحدا .. أحدهما خاص بـ « الاعتراف المتبادل » بين دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .. والآخر بإعلان المبادئ الذي يشمل - كخطوة أولى - اتفاق « غزة - أريحا » .. والسؤال الجدير بجذب انتباهنا هو : هل الالتزامات المتبادلة بمقتضى الاتفاق الثنائي تلبي مقتضيات « الاعتراف المتبادل » ؟

كان الافتراض أصلا أن « الاعتراف المتبادل » غير وارد .. من منطلق أن « الصهيونية » و « القومية العربية » غير قابلتين للتوفيق .. وساد الاعتقاد أن الصراع مستمر لحين القضاء على أحد طرفيه . وإن مراحل « الاحرب » ما هي إلا « هدنات » لالتقاط الأنفاس .. وأنه لا أمل في « حل وسط تاريخي » .. وبهذا المعنى حمل « الاعتراف المتبادل » معنى « تاريخيا » لأنه أذن بواقع مختلف نوعيا .. ولكن هل حدث فعلا « اعتراف متبادل » ؟

من شروط « الاعتراف المتبادل » تحقيق قدر من التناظر Symmetry بين طرفيه وهو شرط يفترق اليه الاتفاق تماما .. فرغم أن المنظمة قد تخلت عن الفقرات في ميثاقها التي تنادى بتدمير دولة اسرائيل ، واعترفت بحقوقها في الوجود الأمن ، فإن المفاوضات الاسرائيلي لم يسلم بحق الفلسطينيين في دولة ، وترك مستقبلهم « معلقا » على أن يكون المحك هو سلوك الفلسطينيين طوال « المرحلة الانتقالية » .. أي أن مستقبل القضية الفلسطينية لم يتقرر بمقتضى « الاعتراف المتبادل » بل حسب سلوك الفلسطينيين مستقبلا ..

مما يحمل ضمنا معنى ان مستقبل « فلسطين العربية » يتوقف على مدى تكيفها لمقتضيات مستقبل اسرائيل ، وعلى دورها في ترسيخ الكيان الاسرائيلي داخل بيئة عربية اسلامية طالما لفظته .

ثم ان « الاعتراف المتبادل » لابد ان يتم بين كيانين محددي الهوية .. فما هي مكونات الهوية الفلسطينية ؟ ان الاسرائيليين مازالوا يصفون : الضفة والقطاع « بالأراضي » The Territories لا « بالأراضي المحتلة » وكتاما لا هوية لها .. والاتفاق لا يتضمن اشارة الى لاجئي عام ١٩٤٨ ، علما بان « الاعتراف بالمنظمة » انما يستتبعه الاعتراف بان « الشعب الفلسطيني » ليس مقصورا على سكان الضفة والقطاع ، بل يشمل فلسطيني المهجر ، ومن هؤلاء من خرجوا عام ١٩٤٨ .. معنى ذلك ان الهوية الفلسطينية هلامية غير محددة ، لا في مكون « الأرض » ولا في مكون « الشعب » !

وطبيعي ، في ضوء ما سبق ، ان يمتد الخلل في « الالتزامات المتبادلة » الى جوانب التطبيق .. فان منظمة التحرير مطالبة بمنع اي اخلال بالنظام والامن بالأراضي الفلسطينية التي تتولى ادارتها .. ولكن قوات الاحتلال الاسرائيلية ليست مطالبة بالتصدي للمستوطنين اليهود في حالة تحرشهم بالفلسطينيين ببقية الأراضي المحتلة ! وشأن اوجه الخلل هذه تاجيج اسباب الاحتكاك الفلسطيني - الفلسطيني ، بدلا من احتواء اسباب الاحتكاك الفلسطيني - الاسرائيلي . ومن ابرز الشواهد على هذا الخلل تضارب التفسيرات حول الانتفاضة ومستقبلها .. فان الاسرائيليين يتمسكون بانها مظهر من مظاهر « العنف » الجائر وصفه بـ « الإرهاب » .. ويتمسك الفلسطينيون بانها تعبير مشروع عن « مقاومة » لا يجوز المساس بها مادام الاحتلال قائما .

ولكن السؤال الاهم هو هل « الاعتراف المتبادل » الذي انجز هو بين « الشعبين » ام بين حكومة اسرائيل وشخص عرفات ؟ كان عرفات من قبل - في نظر رابين - « ارهابيا » منبوذا .. وفجأة أصبح المؤهل وحده بتمثيل الشعب الفلسطيني ! ذلك في لحظة أصبحت فيها اهليته للتحدث باسم الشعب الفلسطيني موضع مساعلة في صفوف الفلسطينيين انفسهم .. ليس فقط بين انصار حركة « حماس » خارج المنظمة .. بل ايضا بين فصائل المنظمة ، وحتى بين قياداتها .. فهل التمجيد الإعلامي الذي احيط به وقت ابرام الاتفاق بالبيت الابيض كقيل بطمس هذه الحقائق ؟

إن الاتفاقات ، رغم انها تحظى بتأييد مطلق على الصعيد الدولي ، مازالت هشة على المستوى الاقليمي .. انها مدعاة لاعتراضات قوية من الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني معا ، فضلا عما أبدته الدول العربية المعنية مباشرة بالنزاع - في مقدمتها سوريا - من تحفظات .. ويرجع المراقبون ان ينجح الاسرائيليون في ابقاء المعارضة داخل اطار المؤسسات ، بينما

يساورهم الشك في أن يكون الفلسطينيون قادرين على تجنب خلافاتهم صورة الاقتتال في الشارع .

ويدرك المجتمع الدولي أن نجاح الاتفاقات سوف يتوقف - الى حد كبير على اشعار الفلسطينيين بأن « انجاز اتفاقات سلام » إنما سوف يترتب عليه تحسن ملموس في حياتهم اليومية ، وأن أسباب الاحباط التي طالما غذت الحركات المتطرفة - دينيا وقوميا - إنما يجرى التغلب عليها .. وقد سمعت عرفات وهو يقول انه لن يرتكب الخطأ الذي ارتكبه جورباتشوف ، وأنه سوف يحرص على أن يحصل على معونات اقتصادية من المجتمع الدولي كقيلة بازالة أسباب معاناة الجماهير الفلسطينية قبل توقيعها النهائي على الاتفاقات .

ولا شك في أن الاتفاقات سوف تعنى مفهوما جديدا للأمن . أنها تنطلق من أن أمن اسرائيل لا يكون على حساب أمن الفلسطينيين ، ولا العكس بالعكس ، ذلك أن أمن اسرائيل إنما بات يقتضى أن تصبح غزة أشبه بسنغافورة المتألقة ، منها بالصومال التي فتكت بها المجاعات !

إن نهاية الحرب الباردة لا تعنى نهاية الاتفاق على الدفاع ، وإنما تتطلب تغييرات في سبيل الاتفاق عليه .. وبدلا من تركيز الاتفاق على سباق التسلح ، حان الوقت . تحقيقا « للدبلوماسية الوقائية » التي كثيرا ما تحدث عنها د. بطرس غالى - لتركيزه على عمليات تعمير .. وبهذا المعنى ، ربما كان على حكومة رابين ، تحقيقا لمتطلبات أمن ودفاع اسرائيل على النصوص الأمثل ، أن تقرر تخصيص نسبة من ميزانيتها لتعمير غزة ! ولو لمجرد الظهور بمظهر الخالصة النية في تحقيق « الاعتراف المتبادل » .. وعلى صعيد الشعبين .

ثامنا - جدول الاتفاق

{ - ليس هناك جدول واضح يتضمنه اتفاق اعلان المبادئ الذي تم توقيعه بين منظمة التحرير واسرائيل يحدد الخطوات القادمة مرتبة .. وتحديد هذه الخطوات يحتاج الى قراءة كل نصوص الاتفاق واستخراج هذه الخطوات التي تقضى بما يلى :

١ - التأثير على الاتفاق بالأحرف الأولى وهذه عملية تمت في اوسلو عاصمة النرويج يوم ٢٠ أغسطس .

٢ - توقيع الاتفاق ، وهى خطوة تمت في واشنطن في احتفال كبير يوم الاثنين الماضى ١٢ سبتمبر .

٣ - التصديق على الاتفاق ، وهى خطوة يمكن ان تستغرق من أسبوعين الى ثلاثة أسابيع ، وفي هذه الخطوة تقوم حكومة رابين بعرض الاتفاق على الكنيست (البرلمان الاسرائيلى) لاقراءه ، ولا يبدو أن حزب العمل سيواجه مشكلة في ذلك ، لانه يملك الاغلبية العددية التي تسمح له باقرار المشروع .

أما في جانب المنظمة فلا بد من عرض الاتفاق على المجلس الوطنى الفلسطينى لاقتراره .. وفى داخل هذا المجلس تتمثل كل النقصائل الفلسطينية سواء ما يتبع منها المنظمة أو لا يتبعها ولذلك فالتوقع أن يواجه عرفات مقالومة شديدة من الذين يعارضون الاتفاق ، ولكن - كما هى عادة عرفات فى كل الممارك التى خاضها فى هذا المجلس - سيخرج منتصرا ويتم التصديق على الاتفاق (١) .

٤ - فور التصديق على الاتفاق يبدأ الجانبان (المنظمة واسرائيل) مفاوضات جديدة للاتفاق على جدول انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من غزة وأريحا ، ويتم توقيع هذا الاتفاق قبل نهاية هذا العام ٩٣ .

٥ - فور توقيع الاتفاق السابق تبدأ عملية الانسحاب وبحيث يكون قد تم قبل نهاية يناير ٩٤ انسحاب القوات الاسرائيلية ، ويتسلم الفلسطينيون الحكم الذاتى الكامل فى « غزة وأريحا » فيكون هناك حاكم فلسطينى لغزة وآخر لأريحا ، وتخضع كل السلطات فى القطاع وأريحا لإدارة فلسطينية . وبالنسبة للقوات العسكرية الاسرائيلية الموجودة فى باقى مناطق الضفة نستنحب من المناطق السكنية ويماد انتشارها خارج المناطق السكنية ويتولى البوليس الفلسطينى الاشراف على الأمن فى هذه المناطق .

٦ - قبل يوليو ٩٤ تبدأ مرحلة اجراء الانتخابات فى كل الضفة والقطاع ، ويشترك سكان القدس العرب فى هذه الانتخابات ويكون لهم حق الترشيح والتصويت .

٧ - قبل اكتوبر ٩٦ تبدأ مفاوضات جديدة بين الجانبين الاسرائيلى والفلسطينى لتحديد شكل التسوية النهائية ، وبحيث تنتهى هذه المفاوضات خلال عامين .

٨ - قبل يناير ٩٦ تنتهى المرحلة الانتقالية وتبدأ المرحلة النهائية التى سبق الاتفاق عليها لتسوية الصراع الطويل الذى استغرق كل هذا القرن .. !
تاسعا - وكتب الأستاذ سعد وهبه فى ٩/٢٥ عن احلام اسرائيل فى السيطرة على العرب اقتصاديا : فى الوقت الذى جاء فيه الجزء السياسى غير محدد وقد أرجأ أهم الموضوعات الى وقت آخر تجرى فيه المباحثات بعد سنتين على الأقل مثل موضوع القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود ، جاء الجزء الاقتصادى واضحا ومحددا وشاملا بل وضع عدة مشروعات مشتركة فى صلب الاتفاقية أو فى ملاحقها بشكل أدق فالملاحق رقم ٣ يقول فى أهم ما جاء فيه :

بروتوكول حول التعاون الاسرائيلى - الفلسطينى فى البرامج الاقتصادية والتمهوية : اتفق الجانبان على اقامة لجنة فلسطينية - اسرائيلية دائمة للتعاون الاقتصادى تركزت بين أمور أخرى على النحو التالى :

(١) تهرب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من هذا الشرط الجوهرى ، ويأشر بذلك عادة عربية أصيلة فى تجاهل السلطة التشريعية ؟

١ - التعاون في مجال المياه بما في ذلك مشروع تطوير المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ - التعاون في مجال الكهرباء بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية .

٣ - التعاون في مجال الطاقة بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة ليأخذ في الاعتبار استغلال البترول والغاز لأغراض صناعية خاصة قطاع غزة والنقل وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى وسيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار أيضا بناء مجمع صناعات بتروكيماوية في قطاع غزة وكذلك تمديد أنابيب لنقل البترول والغاز .

٤ - التعاون في مجال التمويل بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل وكذلك إقامة بنك فلسطيني للتنمية .

٥ - التعاون في مجال النقل والاتصالات بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة .

٦ - التعاون في مجال التجارة وكذلك اعداد دراسة جدوى إقامة مناطق حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل وحرية الوصول المتبادل الى هذه المناطق .

٧ - التعاون في مجال الصناعة بما في ذلك برامج التنمية الصناعية الذي سيوفر مراكز البحث والتنمية الصناعية الاسرائيلية - الفلسطينية المشتركة التي ستشجع المشروعات الفلسطينية - الاسرائيلية المشتركة وتضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج والمنتجات الغذائية والأدوية والالكترونيات والملابس والصناعات المتعلقة بالكمبيوتر والعلوم .

الملحق رقم ٤ يقول : بروتوكول حول التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني حول برامج التنمية الاقليمية .

١ - سوف يتعاون الجانبان في اطار جهود المفاوضات المتعددة الأطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة ، تبادر اليه الدول السبع الكبار ، ومستطلب الأطراف من السبع الكبار السعى لاشراك دول أخرى مهمة في هذا البرنامج مثل اعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية اقليمية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص .

٢ - سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين :

(أ) برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة .

(ب) برنامج التنمية الاقتصادية الاقليمي .

(ج) يمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الاقليمي من العناصر

التالية :

١ - إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية

للشرق الأوسط كخطوة ثانية .

٢ - تطوير خطة اسرائيلية - فلسطينية - اردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت .

٣ - قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت تتحدث الملاحق (الاقتصادية) عن تعاون في المجالات المختلفة ولا شك ان الموضوع يتجاوز (التعاون) الى ما يشبه (الاندماج) .

فالتعاون لا يقوم إلا بين انداد أو بين طرفين هما على قدم المساواة من حيث القوة والسيادة ومنذ توقيع الاتفاق وفي كل المناسبات لا يكل بيريز مهندس الاتفاقية عن الحديث عن الجانب الاقتصادي وهو ينبه في حديثه الى ان الجانب الاقتصادي هو أساس الجانب السياسي وأنه لا يمكن للجانب السياسي أن يقوم إلا اذا قام الجانب الاقتصادي وتحقق بقوة وبسرعة . وتحدث شيمون شتريت وزير الاقتصاد الاسرائيلي عن أهمية الناحية الاقتصادية في الاتفاقية ، وعاد بيريز يتحدث عن احتمال انشاء سوق شرق اوسطية وعن احتمال القيام بمشروعات مشتركة وهو اول من حول فكرة (التعاون) الواردة في الملاحق الى (الدمج) وتحدث مطولا عن مشاريع دمج اقليمية ولم يصمت اسحق رابين بل طالب الدول الغنية بتقديم الدعم الاقتصادي للكيان الجديد حتى تنجح الاتفاقية ويعم السلام منطقة الشرق الأوسط .

ومن الواضح اننا امام رغبة اسرائيلية واضحة لايجاد جسر اقتصادي تعبر عليه المصالح الاقتصادية الى المنطقة العربية وقد تعلمت اسرائيل درسا هاما من فشلها في التطبيع الاقتصادي والثقافي مع مصر أو أدركت أنها لا يمكن أن تدخل المنطقة العربية سافرة ، وباسم اسرائيل ، ولابد لها من غطاء عربي تدخل به العالم العربي وتواجه المواطن العربي الذي يرفض حتى اليوم التعامل مع الاسرائيلي . ان اسرائيل تطمح في أن تتحول الى (هونج كونج) الشرق الأوسط تحصل على العمالة الرخيصة من غزة والضفة وتحصل على الاستثمارات المهائلة من دول الخليج العربي ، وتتمتع بالسوق العربية ذات القوة الكبيرة بشريا وشرائيا .

عندما تم توقيع الاتفاقية اعلن في سرعة غريبة أن (المال) ليس عقبة على الاطلاق فهو موجود وبوفرة غير محدودة . يا سبحان الله .. فجأة اتضح أن المال الذي يتطلع اللاجئون طوال نصف قرن لفتات منه يقتاتون به حتى يواصلوا الحياة اتضح أنه ليس عقبة على الاطلاق .

تحدث القادة في العالم بدءا من كليفتون نفسه مطلبا بتوفير المال لاسرائيل والفلسطينيين واجتمعت المجموعة الاوروبية وعلى سبيل المساعدة العاجلة اعتمدت ٦٠٠ مليون دولار في خمس سنوات ثم وبعد يوم أو يومين اتضح أن هناك ثلاثة مشروعات جاهزة للتنمية الاقتصادية في غزة والضفة الغربية بدءا من أريحا واسرائيل . والمشاريع الثلاثة أعدتها جهات دولية أو علمية

لا يتحرك اعتباطا وتحتاج الى وقت طويل للدراسة حتى تصل الى ما تعتبره مشروعا متكاملًا . الدراسة الاولى اعدت في جامعة هارفارد الامريكية وقامت بها مجموعة من الاقتصاديين الفلسطينيين والاردنيين والاسرائيليين وانضم اليهم بعض الخبراء المصريين . والدراسة تتكون من بعض المشاريع الاقتصادية الرئيسية حول المرحلة الانتقالية لاقتصاد فلسطين واقتصاد الشرق الأوسط في مرحلة السلام . والدراسة الثانية اعدتها البنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد انضمت بعض تفاصيلها ، وتطالب بمبلغ يصل الى ٣ مليارات دولار كمساعدات عاجلة في مدة ١٠ سنوات لاقتصاد فلسطيني في مرحلة الحكم الذاتي في غزة والضفة الغربية المحتلة . اما المشروع الثالث فمشروع فلسطيني اشترك فيه اكثر من ٨٠ اقتصاديا يقودهم الاقتصادي الفلسطيني الدكتور يوسف صايغ ويقدر هذا المشروع احتياجات فلسطين بأحد عشر مليارات من الدولارات .

وتلتقى المشاريع الثلاثة في التأكيد على الانعاش الاقتصادي وفي التأكيد على اتفاقات السلام في المنطقة وخاصة الضفة الغربية وغزة ، بينما يركز مشروع البنك الدولي ومشروع هارفارد على رؤية متكاملة للانعاش الاقتصادي من خلال اطار اقليمي يشمل اسرائيل والضفة وغزة والاردن ويمتد الى مصر وسوريا ولبنان ثم منطقة الشرق الأوسط كلها . ومن المتوقع ان تركز الدراسة التي يقوم بها البرنامج الانمائي للأمم المتحدة على العلاقة بين الاقتصاديين الفلسطينيين والاردنيين والدول العربية .

ويشير تقرير البنك الدولي وهارفارد إلى إنشاء « بنك شرق أوسطى إقليمي » للتمير على فرار البنوك الإقليمية في المناطق الأخرى من العالم . ولم يتوقف الاهتمام بالمؤسسات الدولية أو الإقليمية فقط بل شكلت الدول الأوروبية فرق عمل لبحث قطاعات معينة اقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني ، فقد نشرت الفاييننشال تايمز البريطانية أن بريطانيا ستدرس الخدمات المالية والأنظمة المصرفية وتدرس ألمانيا إزالة الحواجز التجارية بين دول المنطقة وتدرس اسبانيا قطباع الزراعة وتدرس إيطاليا موارد المياه الجوفية بينما تعمل فرنسا على دراسة جدوى اقتصادية لمشروعات إقليمية في مجال المواصلات ومنها طريق بري يربط الاسكندرية في مصر باسرائيل وسوريا وتركيا بما يمكن عربات النقل نقل البضائع برا من الشرق الأوسط الى أوروبا . اما البيت الأبيض فقد خطط لتقديم دعم مالي فوري . ان الاتجاه الواضح الآن في جميع المشروعات المطروحة لتحقيق ما ورد في الملاحق الاقتصادية هو ايجاد منطقة تجارة حرة بين اسرائيل والفلسطينيين والاردن ، في المرحلة الاولى بين اسرائيل والضفة وغزة ، وفي المرحلة الثانية تنضم الأردن ، وإنشاء بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية لتقديم المساعدات وتمويل المشروعات لأعضاء المنطقة التجارية الحرة ، وسوف تخلق المنطقة الحرة كيانا اقتصاديا يضم اكثر من ١١ مليون نسمة ويزيد ناتجه القومي عن ٦٥ مليار دولار سنويا ، ويمكن للمشروع ان يضم في وقت لاحق مصر وسوريا ولبنان .

؛ - أن جميع هذه المشروعات وما سوف يظهر في الثريب المعاجل تهدف إلى إنعاش إسرائيل وكسر الحواجز التي كبلتها السنوات الماضية وفتح الأسواق العربية أمام إنتاجها وجذب رؤوس الأموال العربية إلى الاستثمار فيها ، ومن أجل ذلك لا مانع من بعض التنازلات الشكلية ولا بأس من تدخلات أمريكية وزيارات كلينتونية ، بعضها للاحراج وبعضها للضغط وبعضها للتخويف والانتذار ، كل ذلك كى تهيم إسرائيل على اقتصاديات العالم العربى وتصبح في الحقيقة والواقع وليس فقط في السياسة والفكر مرغا السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، بعد أن يكون قد قضى تماما على المقاومة العربية وعلى فكرة العروبة نفسها ، وبعد أن تكون المنطقة قد تحولت وتغيرت ففقدت انتماءها القومى واكتسبت انتماء جغرافيا هو الشرق الأوسط .

عاشراً - وفي ٩/٣٠ كتب الأستاذ محمود عبد المنعم مراد تحت عنوان **الثمن الذى تريده إسرائيل : وهكذا نطق اسحق رابين بكلمة الحق الصريحة ،** عندما كان يتحدث في المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقده الرئيس مبارك معه عندما كانا في الاسكندرية الأسبوع الماضى . قال : إن السلام له ثمن . ولو كان أكثر صراحة وبرودا لقال ، اننا لا نتنازل عن الأرض مقابل السلام البارد أو الفاتر أو السلبى ، أو لجرد السلام والسلام . انما هم يريدون التعامل والتعاون أو التنافس في شتى الميادين . ومنذ أيام كتبت في مكان آخر عن الكتاب الذى وافانى بنسخة منه مواطن مصرى فاضل ، حددت فيه مجموعة من الخبراء والعلماء والساسة الاسرائيليين ما يريدونه لدولتهم اذا استقر السلام في المنطقة . وقلت اننا لم نفعل شيئا من ذلك . ولم نحدد سلفا سياستنا مع إسرائيل في مرحلة السلام الحقيقى القادمة . ولم يصل الى علمى ان دراسة مصرية أو عربية من أى قطر عربى آخر - قد أجريت وحددت مسار العلاقات بينها وبين إسرائيل . اما هم فقد فعلوا ذلك . والكتاب الذى تضمن هذه الدراسة الاسرائيلية المستقبلية المتخصصة التى التى قام بها نفر من كبار اساتذة الجامعة في إسرائيل ، طبع ونشر في لندن عام ١٩٨٩ . إذن هم كانوا يعرفون ان السلام قائم . وكانوا يدركون تماما ان السلام له ثمن ومن ثم فقد حددوا هذا الثمن تحديدا دقيقا وإن جعلوه طى الكتمان . فقد ذكر لى المواطن المصرى الذى تطوع بموافاتنا بنسخة من الكتاب ذكر له في خطابه ان المحكمة العسكرية الاسرائيلية أصدرت حكما بعدم تداوله ، وحظر نشره على الملأ وأن كان قد كتب عليه انه نشر في لندن عام ٨٩ . الكتاب عنوانه « **التعاون الاقتصادى وسلام الشرق الأوسط** » . والمجلد الأول منه اشترك في تحريره حليم بن شاحار ، وجيديون فيشلسون ، وسيف هرش ، واشرف على التحرير ماير مرحاف ، وعاون في كتابته عسدد من كبار اساتذة جامعة تل ابيب او على وجه التخصيص ، صندوق ارماند هابر للتعاون الاقتصادى في الشرق الأوسط بالجامعة المذكورة .

والكتاب يبدأ بدراسة عامة عن الاقتصاد السياسى للشرق الأوسط في

حالة السلام وضرورة تجنب النزاع حول توزيع منافع العمل المشترك . وفي هذا الفصل الأول من الكتاب ، جزء عن تنمية العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومصر بالذات ثم احتمال مشاركة طرف ثالث في العلاقات المصرية الإسرائيلية الاقتصادية ، في ظل النظام التجاري الدولي والجزء الثاني من هذا الفصل بمثابة مسح شامل لما يمكن أن تكون عليه العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة بوجه عام ، مع أفراد جزء عن اقتصاد كل دولة على حدة .

الفصل أو القسم الثاني يبدأ في الكلام عن مشروعات محددة جرت دراستها بعناية وهي تتعلق بمشروعات البنية الأساسية بصفة بمشروعات المياه . وهكذا يتضح أن مشكلة المياه بالنسبة لإسرائيل تحتل الأولوية الأولى على كل ما عداها . ويبدأ الحديث بإمكانية الاستفادة من ماء النيل . وتلك قضية أثرت منذ سنوات من أيام السادات . ورأى المختصين المصريين الآن هو ، أننا أيضا نشكو من قلة المياه المتاحة وما يلزمنا من مياه لاستصلاح الأراضي الصحراوية أكبر حاليا من إمكانياتنا ولا أعلم كيف يمكن تنفيذ المشروع الإسرائيلي الخاص بالاستفادة من ماء النيل . ثم يتناول الكتاب مشروعا آخر إسرائيليا أردنيا لاستغلال مياه نهر اليرموك .

بعد المياه تجيء مصادر الطاقة ، ويبدأ الحديث عنها يبحث عن اقتصاديات الطاقة في كل من مصر والأردن ولبنان وإسرائيل . وبعد ذلك يجيء الكلام عن احتمالات قيام تعاون ثنائي بين إسرائيل ومصر ، ثم بين لبنان وإسرائيل ، ثم بينها وبين الأردن . وتتضمن هذه المشروعات إقامة خط أنابيب مشترك للغاز الطبيعي (من مصر إلى إسرائيل) ثم مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية بين لبنان وإسرائيل لاستخدام مياه نهر الليطاني . ومشروع آخر مماثل بين إسرائيل والأردن باستخدام مياه البحر الميت ، ثم إقامة مصب أو نهاية في إسرائيل لخط النفط المشهور بالتبلاين .

ثم يجيء الكلام عن التعاون الإقليمي لتنمية البنية الأساسية لمشروعات النقل والطرق في منطقة الشرق الأوسط ومنها الطريق البري بين مصر وإسرائيل وطريق آخر بين إسرائيل والأردن ، ثم مشروع توسيع خط السكة الحديدية بين مصر وإسرائيل ، وآخر بين إسرائيل والأردن ، ووصلة ثالثة بين إسرائيل ولبنان . أما عن مشروعات النقل البحري فتتضمن إنشاء خطوط بحرية بين مصر وإسرائيل وخطوط أنابيب بينهما ثم خطوط جوية أيضا ويعقب ذلك دراسة عن الموانئ الإسرائيلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، واستفادة الدول العربية منها (وبخاصة ميناء أشدود وغزة) .

الفصل الثالث يتناول التعاون في القطاعات الاقتصادية الرئيسية . وأولها القطاع الزراعي . ويبدأ الفصل بدراسة عن التعاون المصري الإسرائيلي القائم في مجال التنمية الزراعية وبعد مقدمة موجزة عن خصائص الزراعة في كل من مصر وإسرائيل ، يتناول هذا الفصل نتائج التعاون المصري الإسرائيلي في المشروعات الثلاثة الأولى التي قامت بينهما وهي دراسة تاهال إيزنبرج

وبرنامج بحوث التربة ثم مشروع تصدير الماشية الاسرائيلية الى مصر واحتمالات زيادة التعاون المصري الاسرائيلي في انشاء المزارع النباتية والاستثمار المشترك في الصناعات الزراعية مع تقديم نموذج لانشاء مزرعة لبنان ومزرعة محاصيل حقلية مشتركة .

ويلى ذلك قسم عن التعاون بين مصر واسرائيل في صناعة النسيج والملابس الجاهزة مع التقديم بدراسة عن حالة هذه الصناعة في كل من البلدين ثم نوائد التعاون بينهما وتبادل الخبرات ومواجهة العقبات القائمة في مجال التجارة العالمية للمنسوجات والملابس . والصناعة الثالثة المرشحة للتعاون بين مصر واسرائيل في صناعة الاسمنت عن طريق العمل على خفض تكاليف الانتاج ، واقامة مصنع مشترك في العريش .

وبعد ذلك يجيء التعاون المشترك بين اسرائيل وكل الدول العربية في مجال التجارة ، ثم التعاون الاقليمي في مجال السياحة ، مع دراسة عن قطاع السياحة في مصر وتنمية السياحة المصرية في المستقبل ، ثم دراسة عن السياحة الاردنية وتطويرها ، وعن السياحة في لبنان ، والسياحة في اسرائيل ، وعن احتمالات تطوير السياحة والتعاون المشترك في مجالها بين دول الشرق الاوسط .

المبحث الثالث : المجلس الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية العربية

١ - اهتم ميثاق جامعة الدول العربية بالمشاكل العربية الاقتصادية ، وهذا امر طبيعي بالنسبة لمنظمة تهدف الى « النهوض بالدول العربية ، وتأمين مستقبلها ، وتحقيق امانها » كما اشارت الى ذلك مقدمة هذا الميثاق ، ايضا اشارت المادتان الثانية والثالثة من ميثاق الجامعة الى ان من بين اهداف المنظمة « تحقيق التعاون الوثيق بين اعضائها - في نطق النظم والاوزاع الخاصة بكل دولة - في المسائل الاقتصادية والمالية ، بما في ذلك التبادل الاقتصادي ، والشئون الجمركية والنقدية والزراعية والصناعية والواصلات البرية والبحرية والجوية ، والطغرافية » . ولتحقيق الاهداف السابقة انشئت في عام ١٩٤٦ لجنة الشئون الاقتصادية ، ولكنها لم تكن على مستوى المسئولية الكبرى التي اقيمت على عاتقها ، لان الهزيمة العسكرية التي منيت بها الدول العربية سنة ١٩٤٨ قد اوضحت كذلك تدهور الوضع الاقتصادي لهذه الدول وتكثرت الروابط الاقتصادية وانعدام التنسيق . ومن اجل علاج هذا الوضع فقد اتفقت الدول العربية عام ١٩٥٠ في اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، على انشاء المجلس الاقتصادي ، لكي يقدم لحكومات الدول العربية المقترحات التي تكفل تحقيق للنفايت الآتية : من الناحية الاقتصادية ، الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية في الدول العربية ، وتنسيق تبادل المنتجات الوطنية سواء منها الزراعية او الصناعية ، وتنظيم وتنسيق النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، وبرام الاتفاقات

الدولية في نطاق جامعة الدول العربية التي تكفل تحقيق الأهداف التي اشرنا اليها . وقد تعثرت جهود هذا المجلس في البداية نظرا للخلافات السياسية التي كانت قائمة بين الدول العربية ، والتي انعكست على سائر أوجه نشاط جامعة الدول العربية . ومن ناحية أخرى فإن الدول العربية الجديدة التي لم تكن قد صدقت على اتفاقية ١٩٥٠ لم يكن من وسعها المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي . ولواجهة هذا الوضع اقترح الأمين العام لجامعة الدول العربية سنة ١٩٥٩ فصل الأحكام الاقتصادية الواردة في الاتفاقية ، وتقرير الوجود المستقل للمجلس الاقتصادي . كذلك فإنه أوصى الدول العربية - منذ دورته الخامسة - بأن لا تعدد جهازا متفرعا عن اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، وقد أقر مجلس الدول العربية الوضع المستقل للمجلس الاقتصادي في القرار رقم ٢١ الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٥٩ وتم التوقيع في نفس اليوم الذي صدر فيه هذا القرار على بروتوكول يقضى بأن الدولة العربية التي ترغب في عضوية المجلس الاقتصادي العربي ، يجب أن تقدم بطلبها إلى الأمانة العامة للجامعة ، التي تحيل هذا الطلب إلى المجلس الاقتصادي للموافقة عليه . وترتب على ذلك قبول عدد من الدول العربية التي لم تكن قد انضمت إلى اتفاقية سنة ١٩٥٠ بدون تحمل من جانبها للالتزامات العسكرية الواردة في هذه الاتفاقية ، كما انضمت إلى المجلس بعض إمارات الخليج العربي التي لم تكن قد حصلت بعد على استقلالها الكامل ولكن بدون حق التصويت على القرارات التي يصدرها المجلس .

٢ - التشكيل والدورات : يتكون المجلس من وزراء الاقتصاد في الدول الأعضاء ، أو من يحل محلهم . ويعقد المجلس دورة عادية واحدة كل سنة في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر ، ويمكن عقد دورة استثنائية بناء على طلب دولتين من الدول الأعضاء ، ويتولى الأمين العام لجامعة الدول العربية مهمة توجيه هذه الدعوة للمجلس في الدورات العادية ، بحيث يتحتم عليه أن يتوجه بهذه الدعوة إلى الدول الأعضاء بمدة لا تقل عن شهر قبل التاريخ المحدد لبدء أعمال الدورة ، في حين أن المجلس يجتمع في دورة استثنائية خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشرة يوما من تاريخ توجيه طلب عقد الدورة الاستثنائية ، وإن يتوجه إلى الدول الأعضاء بالدعوة لحضور الدورة الاستثنائية خلال الثلاثة الأيام السابقة لبدء أعمال الدورة . ويتم اعتماد خطابات التفويض بواسطة الأمين العام لجامعة الدول العربية ، الذي يقوم أيضا بإعداد جدول أعمال دورات المجلس ، ويتولى دعوة الدول الأعضاء إلى هذه الدورات ، وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء ، وتعقد الاجتماعات سرية ما لم يقر المجلس العكس . ويتولى أمين الجامعة مهمة تنظيم أمانة المجلس الاقتصادي واللجان الاقتصادية المقررة عنه ، كما أن أمانة الجامعة هي التي تتولى مسؤولية الإشراف على وثائق وتقارير وتوصيات المجلس الاقتصادي . ويشترك الأمين العام لجامعة الدول العربية في اجتماعات المجلس ، كما يقوم بتخصيص

العبد اللازم من موظفي الأمانة العامة للقيام بأعمال المجلس الاقتصادي . وقد جرت العادة على أن يتولى الأمين العام للجامعة افتتاح دورات المجلس ، وأن يمثله في أعمال الدورة السكرتير العام المساعد للشئون الاقتصادية ، ويشترك في أعمال الدورة كذلك مديرو الإدارة الاقتصادية وإدارة البترول ، كما يشترك في الاجتماعات أيضا مدير إدارة مقاطعة إسرائيل عند دراسة أمور تتعلق بهذه المهمة ، ويكون للأمين العام أو ممثله الحق في الاشتراك في المناقشة وتقديم التقارير المكتوبة أثناء اجتماعات المجلس بخصوص المسائل الواردة في جدول أعمال الدورة .

٢ - وتُعقد اجتماعات المجلس في المقر الدائم لجامعة الدول العربية : ويمكن أن تتم هذه الاجتماعات في إقليم أي من الدول الأعضاء ، بناء على قرار صادر من المجلس في دورة سابقة أو بناء على طلب غالبية الدول الأعضاء في المجلس .

٤ - اختصاصات وسلطات المجلس : يعد هذا المجلس من أجهزة المناقشة واستصدار القرارات : بمعنى أن وزراء الاقتصاد والمالية في الدول الأعضاء يجتمعون لدراسة الوسائل المثلى لاستغلال الموارد الطبيعية وتبادل المنتجات الوطنية والزراعية والصناعية . ولا يقتصر الأمر على مجرد الدراسة ، لأن المجلس يصدر بعد الدراسة القرارات التي قد تتضمن الأسس العامة لاتفاقيات دولية يتم إبرامها من جانب الدول الأعضاء بعد موافقة مجلس جامعة العربية عليها ، كذلك يستطيع المجلس أن يصدر القرارات والتوصيات الموجهة مباشرة إلى الدول الأعضاء في المسائل الاقتصادية .

٥ - وتتم الموافقة على قرارات وتوصيات المجلس بأغلبية الثلثين : ولكن هذه القرارات ليست ملزمة للدول الأعضاء ، كذلك نلاحظ أن هناك تشابه بين اختصاصات وسلطات هذا المجلس ، والسلطات والاختصاصات التي يتمتع بها مجلس الوحدة الاقتصادية الذي يعد من المنظمات العربية المتخصصة (١) .

٦ - لمحة عن نشاط المجلس : عقد المجلس أول دوراته في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ أي بعد مضي ثلاث سنوات وثمان شهور على التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، وقد عقد المجلس بعد ذلك عددا من الدورات ، أصدر خلالها قرارات كثيرة تتعلق بالأوضاع الاقتصادية العربية ، وتتضمن القواعد والمبادئ التي تحكم التعاون العربي في هذا المجال ، كذلك ساعد على إبرام عديد من الاتفاقات الدولية لتحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية مثل اتفاقية تسهيل التبادل الاقتصادي وتنظيم تجارة المرور (ترانزيت) بين الدول العربية ، واتفاقية الدفع وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ، واتفاقية الرسوم الجمركية ، واتفاقية تنسيق التعاون في مجال

(١) ولتح الخلط بين هذين الجهازين ، أصبح أولهما يسمى : المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أسوة بالأمم المتحدة .

البتروول ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية ، والاتفاقية المنشئة للشركات الاقتصادية ، وقرار انشاء الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
٦ - السوق العربية المشتركة امام التحديات : رأى مدير ادارة آسيا واوروبا في جامعة الدول العربية : الدكتور سليمان المنزرى ، عبر عنه في ١١/٨/١٩٦٣ (١).

(١) تمر يوم ١٣ اغسطس ١٩٦٣ الذكرى الثلاثون لصدور قرار انشاء السوق العربية المشتركة . ففى الثالث عشر من اغسطس ١٩٦٤ ، اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى دور انعقاده الثانى قراره الشهير آتف الذكر رقم ١٧ ، وتأتى الذكرى الثلاثون هذه المرة لتفرض نفسها بشدة فى مواجهة العديد من التحديات لعل أهمها :

١ - التحدى الذى يواجهه النظام الاقليمى العربى ومؤسساته القومية منذ كارثة الخليج حيث اصاب التضامن العربى شرخ مازال وقعته ماساويها على مجمل الحياة العربية وهى تعيش حالة الانحسار الراهنة .

٢ - التحدى الذى يواجهه التكامل الاقتصادى العربى خاصة فى مواجهة المشروعات البديلة التى تطرح اليوم تحت ما يسمى بالسوق الشرق اوسطية تمهيدا لاصدار شهادة الوفاة للنظام العربى ومشروعاته القومية .

٣ - التحدى الذى تواجهه البلدان النامية - والعالم العربى من بينها - ازاء تشكيل النظام الدولى الجديد القائم على الهيمنة الاحادية ، حيث لا يجد العرب او غيرهم من شعوب الجنوب ملاذا من سطوة هذا النظام إلا بالتكفل والتحفز دفاعا عن الوجود والمصير .

إنن فالتجربة فى مجال التكامل الاقتصادى تمر اليوم باحرج منعطفاتها التى تشكل حدا فاصلا بين ان نكون او لا نكون ، فقد ضاع العديد من الفرص فى مسار التكامل الاقتصادى والتنمية العربية خلال العقدين الماضيين على وجه الخصوص ، ولكنها مازالت غرض واعدة يمكن اقتناصها من جديد اذا تحقق الوعي المطلوب بمخاطر المرحلة القادمة على مستقبل العرب . واذا ما امكن الاتفاق على تبنى مشروع حضارى شامل يعيد صياغة واقع الامة وتصحيح مسارها فى مواجهة التحديات التى اشترنا اليها . اما اذا استمرت الشماتة وجلد النفس ، واتخاذ ما حل بعد الكارثة من تعلات لتقويض كل المشروعات القومية على هذا النحو من القطيعة وفتور التضامن العربى ، فان أوزار ذلك سوف تتحمله الأطراف التى تتخذ موقف العناد سبيلا للانتقام وتصفية الحسابات ، والتاريخ لا يرحم !

٤ - نعود الى مناقشة الازمة الراهنة للسوق العربية المشتركة فى هذا المناخ الذى اوضحناه ، فنلاحظ ان هذه السوق كمشروع لتحقيق التكامل الاقتصادى واجهت خلال العقود الثلاثة من عمرها الكثير من العقبات الفنية

والإدارية والسياسية في مجال التطبيق ، ولم تلق حتى الآن ما تستحقه من جهود لتصحيح أوضاعها وتذليل عقباتها من قبل الدول الأطراف .

لقد أريد بالسوق تحقيق حرية انتقال السلع والمنتجات الوطنية وتحريرها من الرسوم الجمركية على مراحل سنوية متدرجة ، وتحريرها كذلك من القيود غير الجمركية (الإدارية والنقدية والكمية) ، وذلك حسب أنواع السلع ، بهدف الوصول الى منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء وكخطوة أولى نحو إقامة السوق العربية المشتركة التي يتم من خلالها تحقيق حرية انتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي للمواطنين العرب . وقد تم وفقا لقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الوصول الى منطقة التجارة الحرة في ١/١/١٩٧١ بين أربع من الدول الأعضاء هي : مصر والأردن وسوريا والعراق ، وظلت عضوية السوق محدودة في هذه الدول بين إحدى عشرة دولة عضوا في مجلس الوحدة الاقتصادية . وكان المفروض إقامة الجدار الجمركي الموحد تجاه العالم الخارجي ، إلا أن دول السوق إخفقت في إقامة هذا الجدار حتى اليوم .

٥ - أن يمكن القول بأن قرار السوق لا يتجاوز في مفهومه المنطقة التجارية الحرة ، عن طريق إلغاء التدرج للرسوم الجمركية والقيود الإدارية أمام السلع العربية المتبادلة ، ولم تفلح جهود المجلس في تطوير هذه المنطقة الحرة الى اتحاد جمركي ، كما لم تفلح في ضم أعضاء جدد الى السوق .

٦ - إن دلالة تعثر السوق العربية المشتركة تكشفها البيانات الإحصائية

المتشورة عن حجم التجارة العربية عموما ، فقد بلغت نسبة الصادرات البينية نحو ٨ في المائة من مجمل الصادرات العربية التي تتجه أساسا لأسواق الدول الصناعية المتقدمة ، أما الواردات البينية فقد بلغت ٩ في المائة من مجمل الواردات التي يعتمد معظمها على أسواق الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة وذلك حسب إحصاءات عام ١٩٩٠ ووفقا لآخر إصدار للتقرير الاقتصادي العربي المعد لعام ١٩٩٢ . ويلاحظ أن التركيب السلعي للصادرات العربية يقوم على عدد من المواد الغذائية والمواد الخام والوقود المعدني والمواد الكيماوية ، مقابل ارتفاع فاتورة السلع المستوردة من الغذاء والمواد المصنعة ومعدات النقل ، ويرجع تدني وزن التجارة العربية الى معوقات عديدة يجمها التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أن بعضها ذو طبيعة إدارية ويضم القيود الجمركية وغير الجمركية والآخر يتعلق بالأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية والتي تضم العوامل ذات التأثير المباشر وغير المباشر على مقدرة هذه الدول على التصدير أو الاستيراد والمعوقات الناشئة عن عدم توافر أو كفاية الخدمات الضرورية لنمو هذه التجارة وتشمل مخالات النقل والاتصالات والإعلام والمعلومات التجارية والتسويق وخدمات التمويل والضمان .

٧ - نقودنا تعثر تجربة السوق العربية المشتركة الى مناقشة موضوعية

للاسباب الكامنة وراء ذلك فهل يمكن القول بأن اعتماد مدخل تحرير التجارة بين الدول العربية كان مدخلا قاصرا ، لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ؟ نعم ، والدليل ان المشكلة الأساسية التي تواجهها الاقطار العربية تتركز اساسا في تحقيق تنمية حقيقية . ومن هنا فان التكامل الاقتصادي العربي لا يمكن فصله عن الدور الذي يجب ان تلعبه في تحقيق هذه التنمية وفي ضمان نجاحها .

٨ - صحيح أن مجرد التبادل التجاري لا يمكن أن يؤدي بالضرورة إلى ظل الهيكل الحالية للاقتصادات العربية إلى نمو المبادلات بينها ، فالذي يمنع توسيع وتزايد المبادلات ليس أساسا القيود الجبركية وغير الجبركية المفروضة على تبادل السلع وحسب ، وإنما هو قبل كل شيء نوع التخصص الانتاجي الذي تقوم عليه الاقتصادات العربية . فهذا التخصص هو الذي يوفر الأساس اللازم لتوسيع المبادلات فيما بينها ، يضاف إلى ذلك أن مجرد التبادل التجاري بين دول السوق لا يمكن أن يؤدي إلى التطوير التلقائي للجهاز الانتاجي بها ينشئ وينمي الفروع الانتاجية والمشروعات التي يمكن أن تكون ركيزة لتوسيع المبادلات العربية في المستقبل . . . إلا أن العقدين الماضيين شهدا تطور القاعدة الانتاجية العربية وتوسعها ، ونشوء قاعدة عريضة من الصناعات المعدة أساسا للتصدير وتلبية الحاجات المحلية ، ولعبت المشروعات العربية المشتركة دورا هاما في خلق شبكة من المصالح العربية المتداخلة ، مما يستوجب انعاش التجارة العربية والتأثير بالتالي على حركة الاستثمارات والانتاج ، وبذلك يوجب التكامل بشكل أساسي تشابك القدرات الانتاجية العربية والتحامها عضويا ، سواء ثم ذلك عبر الاندماج العمودي بين مؤسسات انتاج تقوم في اقطار مختلفة وتعنى كل منها بمرحلة من مراحل الانتاج ، أو عبر قيام مؤسسات انتاج مشتركة التمويل والادارة والعمالة والأسواق في احد الاقطار العربية . أن هذا التطور الأخير قد أدى إلى توسيع وتنويع الاقتصادات العربية ورفع انتاجية عناصر الانتاج بحيث أصبح حجم الناتج المحلي الإجمالي المتزايد بسرعة في الاقطار العربية في ذاته عامل ضغط لاستكشاف واعتماد سبل تيسير التبادل التجاري وتكثيفه خلال السنوات الأخيرة .

٩ - من هنا نبدا في عودة الروح إلى مشاريع التكامل الاقتصادي العربي وفي مقدمتها السوق العربية المشتركة التي أن الأوان لاصلاح مسارها وتقويمها من جديد ، أخذين بعين الاعتبار التطورات المحلية والدولية التي اتاحت للقطاع الخاص دورا أكبر في النشاط الاقتصادي ، فلماذا لا يلعب القطاع الخاص العربي هذا الدور الجديد في تنشيط المبادلات التجارية وممارسة الضغط على صناع القرار السياسي لتحرير انتقال السلع والمنتجات الوطنية بين الاقطار العربية وتحرير السوق العربية المشتركة من حالة الجهود إلى أفاق

أرحب من الفاعلية والتأثير في توزيع المنافع بين الدول الأطراف .
على أن هناك في رحلة التكامل الاقتصادي العربي مازقا آخر يتمثل
في تكريس الأوضاع العربية للأزدواجية الضارة في عمل مؤسسات التكامل
العربي ، ومنها على وجه الخصوص مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس
الاقتصادي العربي . وإذا كانت هذه الازدواجية في عمل أجهزة العمل
الاقتصادي العربي تجد سندها القانوني في اتفاقيات إنشاء هذه الأجهزة ، وإنها
تكرس عملها من خلال الممارسة التطبيقية لاسيما عن طريق مجالسها
المتخصصة التي تعمق الازدواجية بقراراتها ، ومن خلال برامج عملها ، فإن
الخروج من هذا المأزق يتمثل في إعادة النظر في توزيع مهام واختصاصات
كل من المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة الاقتصادية من خلال منهجية
واضحة لاداء كل منهما ، كأن يختص الأخير بشئون التبادل التجاري وإدارة
المشروعات الإنتاجية العربية التي توسعت خارطتها لتشمل أكثر من ألفي
مشروع استثماري مشترك برأسمال يزيد على عشرين مليار دولار حتى
نهاية عام ١٩٨٨ .

١٠ - أما أزمة مجلس الوحدة الاقتصادية المتمثلة في شح الموارد المالية وامتناع
الدول عن تأدية التزاماتها في موازنة المجلس ، فإن المسؤولية لا تعفى أحدا من
الوفاء بالتزاماته التي ترتبت على العضوية وإقراره بالموافقة على الموازنات
السوية ، وهي لا تتشكل عبئا يذكر إزاء قضية قومية ينبغي السعى من أجلها
والإيمان بجداها . مشيرين في هذا الصدد إلى مطالبة إحدى الدول (١) الأعضاء
التي انسحبت من عضوية المجلس بسداد المتأخرات التي ترتبت على عضويتها
اقتنونية قبل الانسحاب ، وهو مبلغ يمكن أمانة المجلس في حالة سداده من تنفيذ
برامجها والنهوض من عثرتها المالية لعامين متتاليين .

١١ - تظل علينا نكرى إنشاء السوق العربية المشتركة في وقت تواجه فيه
مشاريع التكامل الاقتصادي العربي أخرج مساراتها وفي ظرف تتعاضد فيه
التحديات والمخاطر التي تواجهها المنطقة العربية ، وتشهد فيه العلاقات
السياسية والاقتصادية العربية أكثر حالاتها ضعفا وتصدعا وفتورا ، ذلك أن
ضالة ما حققته المشاريع التكاملية يعزى بالدرجة الأولى لأسباب فنية
وسياسية متداخلة لعل أخطرها غياب الإرادة السياسية الفاعلة . فعملية
التكامل العربي هي أساسا عملية سياسية بحكم صعوبة الفصل بين الاعتبارات
الفنية والاعتبارات السياسية في عملية التكامل . وإذا كانت العملية التكاملية
في المجال الاقتصادي هي تعبير عن اختيار سياسي في المقام الأول لم تتوافر
مقوماته بين الدول العربية المتعاقدة بالقدر المطلوب حتى الآن ، فإن هذه
العملية في إطار كونها حدثا سياسيا يتعلق بمواجهة عدد من المشاكل بالغة
الأهمية ، تتطلب اتخاذ قرارات ووضع سياسات واستراتيجيات مشتركة

(١) الكويت التي انسحبت لرفضها نصيبها في الميزانية ؟؟

٧ - تفقق الاستثمارات العربية خارج الأمة العربية (١) . هذا ما يدل عليه بوضوح ما نشر في ١٩٩٢/٧/٢ ، عن أن حجم الاستثمارات العربية على أرض غير عربية وصل ٥٤٠ مليار دولار ، وأن حجم التجارة بين العالم العربي ٤٪ فقط ، في حين تصل ٩٦٪ بين العرب وغير العرب . وأن الاستثمارات العربية على أرض عربية ١٥٪ ، بينما هي مع الخارج ٨٥٪ . كذلك أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في ٩٣/٨/١٠ ، أن إجمالي رؤوس الأموال الموظفة في الاستثمارات العربية البينية منذ بداية الخمسينات حتى نهاية ١٩٩٢ بلغت ١١٩ مليار دولار ، في حين وصلت الأموال العربية الموظفة في الأسواق الدولية ، ٧٠٠ مليار دولار . وأن حجم التدفقات العربية البينية لم يصل إلى المستوى الذي يتناسب مع حجم الأموال العربية الفائضة والباحثة عن مجالات التوظيف خارج أقطارها ، ولا مع الإمكانيات المتاحة للاستثمار في الدول العربية في مختلف القطاعات . وذلك على الرغم من ضياع الأصول المالية العربية ، إما عن طريق مضاربات البورص العالمية والتلاعب في أسعار العملات التي يذهب عادة العرب ضحية لها ، أو عن طريق المصادرة وفرض الحراسة ، كما حصل للعراق ومن قبلها إيران ، والآن التهديد على أشده ضد ليبيا !! وإما عن طريق تعمد انهيار المؤسسات المالية العربية العاملة في الخارج ، ولقد كانت الإمارات العربية من ضحاياها عندما إنهار بنك الاعتماد ، وإما عن طريق دفع العرب إلى اغراق سوق البترول بمتهمهم بالقتال أسعارها وفي المقابل ترفع تكاليف وارداتها من الغرب . الخ . وإما من طريق فرض الضرائب الموجهة أساسا إلى العرب مثل ضريبة الكربون على المنتجات البترولية ، لدرجة أننا قرأنا في ٩٣/٨/٢١ أن الضرائب والرسوم التي تحصلها الدول الأوروبية على المنتجات البترولية المستهلكة تبلغ حصيتها ثلاثة أضعاف دخل الدول المالكة والمصدرة للبترول ، لأن دخل هذه الدول يبلغ ١٥ دولار الآن ، لا تعادل قيمتها سوى ٢ دولارات سنة ١٩٧٣ في حين أن الرسوم والضرائب التي تحصلها الدول الأوروبية على نفس البرميل تزيد على ٤٦ دولارا ، والنتيجة أن قسما متزايدا من دخول الدول المصدرة أصبح الآن يصب في موارد الدول المستهلكة ، ولذلك انخفضت عائدات الدول العربية من البترول من ٢٣٠ مليار دولار في ١٩٨٠ إلى ٩٦ مليار الآن ، وإذا أضفنا لذلك التضخم العالمي وتقلبات أسعار صرف العملات فإن القيمة الشرائية الفعلية للدخل العربي من البترول لا تتجاوز

في مجالات جديدة تسهم في انتشار المشروع القومي من كيوته وضموره . وإذا كان مستقبل الوحدة العربية وتوقعاتها هو المستقبل نفسه للوحدة الاقتصادية وتوقعاتها ، يصبح ميسورا أن نتصور اليون الشاسع الذي يفصل بين الآمال والطموحات وبين بلوغ تلك الآمال وتحقيقها « ص ٨ أهرام ١٩٩٣/٨/١١ الدكتور سليمان المنزرى » .

(١) والوضع مماثل بالنسبة لليد العاملة العربية ، حيث يسودها الأجانب !!!

اليوم ربع ما كانت عليه قبل عشر سنوات بالرغم من زيادة الكمية المصدرة منه ، ولا تتوانى الدول الغربية من اللجوء الى الحرب الاقتصادية ، كما قرانا للاستاذ اسامة غيث في ١٢/٥/٢٢ من أن « الحملة الاعلامية الغربية الضارية ضد مصر تكشف عن حقيقة بالغة الاهمية تقول ان نمو مصر وازدهارها وتعافياها من مشكلاتها الاقتصادية المزمنة ، تقلق جهات عديدة ويدفعها الى التحرك المكثف لاجهاض كافة محاولات الإصلاح والتقدم » ويضرب مثلا لذلك «تتوقف العديد من شركات التأمين العالمية عن التأمين على الأنواع السياحية القادمة الى مصر .. بما يعنى ايقاف حركة السياحة الى مصر . وهو ذات الموقف لشركات التأمين العالمية عام ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس ، عندما رفضت هذه الشركات التأمين على السفن العابرة لقناة السويس .. » ويستطرد الباحث فيرى .. « قد يكون درسا نافعاً ما رددته وكالات الأنباء عن دور اسرائيل وجماعاتها الدينية المتطرفة في تدريب وتسليح المتطرفين بالجزائر واقباله معسكرات خاصة لهم في أوروبا ، حتى يفيق الجميع من غفلتهم ويدركون ما يراد بمستقبل وطنهم وأمتهم ، والمخطط المسمى الكبير الذى يرتكز على تشويه صورة العربى والمصرى والمسلم ، واستغلال هذا التشويه للانقضاض على ثروات هذه الدول ومواردها وتهيش دورها اقليميا وعالميا ، ودفعها الى مستنقع الخلاف الداخلى والعداوة المصطنعة بين ابناء الوطن الواحد .. » .

٨ - فالأضفنا لما سبق عدم احكام مصارف الأموال العامة في الدول العربية ، ومظاهر الاسراف في اقتناء القصور والسيارات والمطارات والقطارات ، وحفلات البذخ ، وانعدام المحاسبة الجادة عن استغلال النفوذ(١) ، فهنا لماذا يعيش غالبية الدول العربية في ضائقة اقتصادية جادة ، حتى الدول التى كانت مضرب المثل في الغنى مثل الكويت والسعودية هاهى تلجأ الآن الى الاقتراض من الغرب ، الذى يحاول أن يزيد من ازمته المالية عن طريق الصفقات المالية مثل صفقة الطائرات المدنية التى كانت تتقاتل عليها أوروبا وأمريكا وقيمتها حوالى ستة مليارات دولار ، وقد فازت بها أمريكا بعد اتصال كلينتون معاهل السعودية مما اثار الأوروبيين كما اذيع في أوروبا بتاريخ ١٣/٨/٢١ ، ومن ذلك أيضا ما نشرت الصحف والاذاعة البريطانية في ١٢/٨/٢٢ عن أن ديون السعودية بلغت مائة مليار ؟ وهذا تطور لا يصدق المقتل ، وان صدق وتاكّد فهو كارثة للاقتصاد العربى ، وضربة قاسية للأمة العربية .

٩ - دور المؤسسات الدولية في تعميق أزمة العالم العربى الاقتصادية : لا يقتصر الأمر على دور الشركات المالية متعددة الجنسيات كما الحنا في الفقرة السابقة ، ولكن البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد

(١) فلا يعقل أن تصل ثروة موظف صغير ستين مليون جنيه ويتم تهريبه

الدولى ، وهما من أسرة الأمم المتحدة المتخصصة كما اثرتنا فى القسم الاول ، قد نشأ كلاهما فى الأصل لخدمة اقتصاديات العالم الغربى ، وعظم دورهما بعد انهيار المعسكر الشيوعى خاصة الاتحاد السوفيتى فى ١٩٩١ ، ولهذا نجد غالبية الدول العربية غير البترولية تطبق ما يسمى بالتخصخصة ، وهناك معارضون وآخرون مؤيدون ، وإن تدخل فى هذا الخلاف ، ولكن هناك فريق من السياسيين والاقتصاديين يحذر من بيع القطاع العام للأجانب ، ومن أمثلتهم ما قرأنا فى ١٣/٥/٢٠٠٢ للدكتور رمزى زكى ، بل أننا نقرا فى ١٣/٥/٢٠٠٢ التحذير من الوقوع فى الخطايا السبع عند التحول من القطاع العام الى الخاص صادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية وهى : ١ - ألا يكون البيع الحكومى بمثابة الحصول على إيرادات . ٢ - ضرورة وضع الحكومة أنظمة مكافحة الاحتكار . ٣ - التخلص من المؤسسات فى الخفاء دون مزايدة تبيح الفساد وثرأ المقربين من المسئولين فى الحكومة . ٤ - بيع الأصول لسداد الديون يعنى رهن خيارات الأجيال . ٥ - بيع الأسهم الى الأجانب يمثل عيوباً فى الاستراتيجية المالية . ٦ - على الحكومات دعوة العاملين فى هذه المؤسسات قبل البيع الى الحوار والمشاركة فى الإدارة . ٧ - التحول الى القطاع الخاص عمل سياسى واجراء اقتصادى لا يفرض بقوة المراسيم ولكن باتباع الاجراءات الديمقراطية للتقليل من الهزات العنيفة .. ويعد أفضل ما كتب فى هذا الموضوع المقالات الأربع لخبير مصرى عالمى ورجل أعمال يحمل الجنسية الأمريكية ، وذلك فى ١٤/٤ ، ٢٥/٤ ، ٥/٥ ، ١٨/٥/١٩٩٣ هو الدكتور محمود وهبة (١) رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأمريكين .

١ - التحذير من البيع للأجانب بدون ضوابط :

نجحت مصر فى تنفيذ المرحلة الأولى فى الطريق الى الإصلاح الاقتصادى وذلك بتحرير أسعار الصرف والنقد والتجارة الخارجية وغيرها ، ومن مظاهر هذا النجاح ثبات قيمة الجنيه المصرى وانخفاض نسبة الغلاء وخفض العجز فى الميزانية الحكومية وزيادة الاحتياطيات من العملة الأجنبية لدى المصارف . وبدأت مصر مؤخراً فى الدخول الى المرحلة الثانية فى الإصلاح الاقتصادى وهو ما يسميه البنك الدولى بالتعطف الهيكلى او *Structural Adjustment* ويشمل ذلك بيع شركات قطاع الأعمال الى القطاع الخاص وهو ما شاع منه اسم التخصيصية .

وطرحت الدولة حوالى عشرين شركة رابحة للبيع خلال الشهرين الماضيين على أن يتم البت فى عروض شرائها فى بداية شهر مايو القادم . ونشرت الدولة عن طريق البنوك أو السماسرة ما سمته بدفاتر تعريفية وأخرى دفاتر للشروط وقواعد البيع . ولم تضع الدولة أية ضوابط لمن يشتري هذه الشركات . وصرحت بأنها ترحب بأى مشتر سواء كانت جنسية مصرية أو أجنبية .

ويعتقد الكاتب أنه من الخطأ بيع الشركات المصرية الى الأجانب بدون

ضوابط أو شروط ، ويحذر من عواقب بيع الشركات المصرية للأجانب في الاجل القصير والطويل على الاقتصاد المصرى والمستهلك المصرى . ولا جدال ان هناك كثيرا من الاسباب الوطنية والسياسية التى يمكن رفعها للأعتراض على بيع الشركات المصرية للأجانب مثل التحكم فى قدر مصر وتاريخ التدخل الصافر فى المصالح الوطنية . ولكن سيركز الكاتب هنا على الآثار الاقتصادية البحتة التى تدعو الى هذا التحذير .

وحتى نضع الامر فى اطاره الصحيح فلقد صاحب عملية الاعداد لبيع هذه الشركات كثير من المناقشات الفنية حول هذه الشركات .

وتم اقرار المزايا المطلق كأساس لبيع هذه الشركات . وكذلك تم اعداد تقييم لهذه الشركات طبقا للقواعد المحاسبية التى تشمل حجم الأرباح أو حجم التدفقات المالية أو قيمة الأصول الحالية أو سعر الاحلال وما إليها من الأساليب التقليدية لتسعير الشركات . وخفى على البعض اهم الحقائق بالنسبة لهذه الشركات وهى انها تمثل بطبيعتها احتكارات كاملة أو احتكارات اقلية كل فى صناعاتها الخاصة واسواقها المحددة . وبلغه « الدول ستريت » فان معظم هذه الشركات تمتلك أكبر الحصص من سوقها تزيد على ١٠٪ وقد تصل الى ١٠٠٪ وعند تقييم هذه الشركات الاحتكارية فان قيمتها السوقية تكون أعلى كثيرا من قيمتها . وما يتم بيعه هو اقلية هذه الشركات أولا فى التحكم فى سوقها الخاص من حيث السعر والجودة وثانيا هو قدرة هذه الاحتكارات على منع دخول منافس جديد لهذا السوق الخاص استنادا الى قوتها الاحتكارية وبالتالي غياب المنافسة من الصناعة الوطنية النامية واضعاف هذه الصناعات النامية . وهناك فرق شاسع بين نظام السوق الذى يحقق التنافس بين المنتجين وبالتالي الى تحسين جودة المنتج وخفض أسعاره وبين نظام احتكارات الاقلية الذى يتحكم فى جودة السعر ويرفع أسعاره لغياب المنافسة . وهذه بديهيات علم الاقتصاد الحر نفسه . وقد لا يبدو ما نقوله غريبا اذا علمنا ان الولايات المتحدة الامريكية نفسها وخاصة وزارة العدل لديها قسم لمنع الاحتكارات Anti-Trust يلزم الحصول على موافقته قبل شراء أى من الشركات التى يزيد سعرها على عشرة ملايين دولار أو ازادت حصتها السوقية عن حوالى ١٠٪ . ومهما ايدنا نظام السوق فلا يجب ان نكون أكثر رأسمالية من النظام الأمريكى الذى يسمح بنظام سوق المنافسة وينظم سوق الاحتكار بل ويقضى عليه فى بعض الأحيان .

والسؤال الآن من نريد أن يشتري الشركات الاحتكارية المعروضة حاليا للبيع ؟ وهل يجوز أن نسمح للأجانب أن يقوموا بشراء شركات احتكارية فى مصر ؟ وما هى الضوابط التى تؤكد لنا أن هذه الشركات لن تستخدم بواسطة اجنبي لتحديد نوعية وجودة المنتج ورفع الاسعار للمستهلك المصرى وتعطيل نمو الصناعات الوطنية المصرية ، وهل سيعاد استخدام الأرباح فى

مصر أم ترحل للخارج ؟ وهناك بواذر بأن كثيرا من الشركات الأجنبية قد بدأت فعلا في الاستفادة من الوضع الاحتكاري بالدخول في مزادات الشراء ، بل وبلغ الحد أن كثيرا بدا يضغ العراقيين أمام الآخرين حتى لا يدخلوا هذه المزادات . وبالتالي يكون الباب أمامهم مفتوحا لشراء الشركات المصرية بأسعار بخسة من الدولة المصرية ، بل والآنكى أن بعضهم ينوى شراء الشركات منفردا من الدولة ثم يقوم ببيعها بنفسه الى الآخرين وتحقيق أرباح طائلة على حساب مصر والأضرار التي تصيب الاقتصاد المصرى نتيجة لذلك لأن الأرباح عادة ستحول الى الخارج دون أن تستفيد بها مصر . ويتوقع الكاتب أن يقوم بهذه « اللعبة » معظم الشركات التى لها حق علامات تجارية أو اتفاقات فنية وتكنولوجية خاصة أو سرية أو تمتد الشركات بمواد خام أو إنتاجية ذات طبيعة خاصة . فانه فى حالة بيع الدولة لهذه الشركات لا يجوز للدولة نقل أية من هذه الحقوق الى المشتري الجديد وعلى هذا المشتري أن يتفاوض - وبمفرده وبدو تدخل من الدولة للحصول على هذه الحقوق بناء على شروط البيع المعلنة ، ويفتح هذا الأسلوب الباب كاملا حتى تتمكن هذه الشركات من شراء الشركات المصرية بأبخس الأسعار بمجرد أن ترفض بيع هذه الحقوق أو التفاوض بشأنها مع المشتري الجديد . والنتيجة أن عدد المشترين ينقلص ويعطى الفرصة للشركات الأجنبية لكى تحدد سعر الشراء كما تبقى فى غياب المنافسة فى مزادات البيع .

وستعطى مثالين لتوضيح ما سبق وهما بالتحديد شركتا الكوكاكولا وشركة البيبسى كولا . ومن الجائز أن نذكر هنا ومن باب الأمانة - أن الكاتب كان ينوى الدخول فى مزاد لشراء شركة الكوكاكولا وقدم عرضا بذلك شاملا الجفاظ على العملة وزيادة الاستثمارات المستقبلية . ومن الجائز أيضا أن نذكر أن الكاتب مصرى الجنسية رغم أنه يحمل أيضا جنسية أمريكية . وتحتكر شركة الكوكاكولا نسبة ٤٠٪ من سوق المياه الغازية المصرية بينما تحتكر شركة البيبسى كولا نسبة ٣٠٪ والباقى موزع بين حوالى عشر شركات مياه غازية أخرى . أى أن وضع شركتى الكوكاكولا والبيبسى كولا هو وضع احتكار لقلية كما هو معروف فى الاقتصاد الكلاسيكى وهذه النسب قد تتزايد إذا تحولت هذه الشركات الى شركات خاصة لديها الحرية فى استخدام أساليب التسويق الحديثة والتسعر الاحتكاري الذى قد يقضى على الشركات الصغيرة أولا بخفض الأسعار ثم يقوم برفعها للاستفادة من الوضع الاحتكاري بعد القضاء على صغار المنافسين . ولقد اتضح أن شركة الكوكاكولا لها الأحقية القانونية فى عدم منح العلامة التجارية - أى اسم شركة الكوكاكولا - وعدم توريد المادة المركزة التى تستخدم فى تعبئة الكوكاكولا عند بيع الدولة لشركة التعبئة . وعندما حاولنا الاتصال بالشركة لبحث امكانية منح هذه الحقوق له اذا تقدم لشراء الشركة ، تم ابلاغه بأن شركة تعبئة الكوكاكولا

العالمية نفسها ستقوم بشراء أسهم شركة التعبئة المصرية بأكملها وأنها لن
 لن تعطى هذه الحقوق لأحد غيرها . وبعد ذلك ستقوم بعرضها للبيع مرة
 أخرى (١) وعندئذ يمكن للكاتب أن يتقدم لشراؤها من شركة تعبئة الكوكاكولا
 العالمية بدلا من شراؤها من الحكومة المصرية . وابلغت الشركة العالمية نفس
 المعلومات لعدة مشترين آخرين . ومعنى ذلك أن الشركة قامت بإبعاد أية
 محاولة لمنافستها والدخول في مزاد معها للشراء بما يعينه ذلك من بخس الثمن
 وهدر الحق المصري لهذه الأصول المباعة فضلا عن الاستعداد للبيع بعد ذلك
 حتى تستفيد الشركة نفسها بأعلى ثمن - وتخرج مصر - كما يقال بالعامة -
 من المولد بلا حمص . وزاد الطين بلة أن شروط البيع التي أعدتها الجهات
 المصرية المسئولة تتطلب من المشتري أن يتفاوض بنفسه للحصول على
 العلامة التجارية والمواد المركزة وبالتالي تركت المجال خاليا لشركة الكوكاكولا
 العالمية لتحديد من هو المشتري . بل ويتطلب دفتر الشروط دفع نسب
 معينة من العروض تصدر خلال عشرة أيام إذا لم يتم الاتفاق مع شركة
 الكوكاكولا العالمية وبدون إبداء الأسباب . أي أن شركة الكوكاكولا تضمن
 بذلك أنها ستكون المشتري الوحيد .

وعند الدراسة الدقيقة لهذا الموضوع بدا للكاتب واضحا أن ما تفعله
 شركة الكوكاكولا هو ما تنوى أن تفعله غيرها من الشركات العالمية التي
 لها حق العلامات التجارية أو التكنولوجيا الفنية أو تقوم بمد مواد وآلات
 ذات طبيعة خاصة أو محتكرة ويشمل ذلك شركات المياه الغازية الأخرى -
 شركات الأدوية ، شركات المواد . بهذه الاستراتيجية فإن بيع معظم الشركات
 المصرية سيتم للأجانب وستعطي مصر للأجانب أحقية امتلاك احتكارات
 مصرية تم تأميمها في الستينيات من مئتين . أي أننا نقلنا ملكية مصر إلى
 ملكية الأجنبي عن طريق التأميم ثم البيع . ويجدر بالذكر أن شركة الكوكاكولا
 وشركة البيسكولا امتلكها مصريون قبل أن تؤم . وكمثل آخر قام الكاتب
 بالاتصال بشركة البيسكولا ، وكما توقع فلقد أعلنت شركة البيسكولا
 العالمية أنها ستقوم بالشراء - مع آخرين - لشركة تعبئة البيسكولا
 المصرية . ومن الواضح أنها كانت تقول ضمنيا - أنها لن تقبل المنافسة ،
 وعلى المشترين الآخرين أن يتركوا الميدان مفتوحا أمامها وحدها حتى تحدد
 السعر بنفسها في المزاد المتوقع . بل وأضافت أنها لها حق الموافقة أو
 الاعتراض على « بيع أو نقل أو التخلص بأي شكل من أجزاء أو كامل شركة
 التعبئة وكذلك التصرف في بعض أو كل الأسهم » . وباختصار فإن شركة
 البيسكولا العالمية ستكون المشتري والبائع في نفس الوقت للشركة المصرية .
 ولا أدري لماذا نتصور الحكومة المصرية أنها صاحبة حق البيع ؟
 ولماذا تقوم بطبع دفتر الشروط ؟ وتحديد موعد للمزاد العام ؟ وترك

المشتريين الآخرين للتصرف كأنها هي البائع الحقيقي ؟ وكيف تسمح للأجنبي أن يكون بائعا ومشتريا ؟ وأن مصلحة مصر والاقتصاد المصرى فى أن تكون مقدرات مصر فى أيدي الأجنبي مهما كان حجم ضغوط البنك الدولي وصندوق النقد ؟

إن ما يتم فى عملية بيع شركتى الكوكاكولا والبييسى كولا هو مثال فقط ولا شك لدى أن هناك أمثلة عديدة .

إن قرار البدء فى بيع الشركات المصرية كان قرارا سياسيا بالدرجة الاولى ، ولكنه فجأة تحول الى قرار تجارى يترك القوى للبائع والمشتري . . ولكن دور الدولة والسياسيين مازال مطلوبا حتى يتم التوازن بين قوى البائع والمشتري والا فأن القوى سيكل الضعيف وللأسف فأن مصر والصناعة المصرية هى الضعيف تحت شروط البيع المقترحة .

٢ - شروط بيع الشركات المصرية للأجانب

هناك مثل أمريكى يقول « أن الشيطان يكمن فى التفاصيل » وقد يكون هذا المثل غريبا على التفكير المصرى الذى يجنح الى التجريد والعومية ولكن خطورة هذا المثل انه قد يؤدي الى أن تتمكن ست وعشرون شركة أجنبية من امتلاك شركات مصرية ملكية مطلقة قد تصل الى ١٠٠٪ وذلك بالاعتماد على تفاصيل اتفاقيات قانونية قديمة لم تنقذ اليها مصر ، وهذه الشركات معروضة الآن للبيع حاليا على أن يتم فتح مزادات مغلقة لبيعها فى الاسبوع الاول من شهر مايو وقد يزيد الرقم الذى يمتلكه الأجانب على ٢٦ اذا قمنا ، كما هو متوقع ، يعرض مجموعات جديدة أخرى من شركات قطاع الأعمال للبيع حسب اتفاقنا مع صندوق النقد والبنك الدولى .

أما التفاصيل الشيطانية التى أهملت ، فأنها بنود فى عقود التعامل بين الدولة والشركات الأجنبية العاملة بمصر تعطى لهذه الشركات الأجنبية حق الفيتو فى حالة بيع الدولة للشركات المصرية التى تتعاون مع شركات أجنبية سواء تم البيع فى شكل أسهم أو أصول . وهذا حق طبيعى ومعروف عالميا حتى تتمكن هذه الشركات من ضمان أن المشتري الجديد قادر على حماية حقوقها . ومن أمثال هذه الحقوق :

١ - العلامة التجارية أو الاسم التجارى مثل اسم شركة فايزر أو شركة فيليبس .

٣ - قطع الغيار الخاصة ، وخاصة فى شركات الالكترونيات مثل أ ب . . شركات الأدوية .

٤ - التكنولوجيا الفنية أو الادارية أو التسويقية مثل ادارة هيلتون فضلا عن نماذج أخرى من الحقوق لا يمكن تصنيعها .
وهناك أكثر من عشرين شركة مصرية معروضة حاليا للبيع ، ومن حق

الشركات الأجنبية .. أولا : أن تستخدم حق الفيتو ضد أى مشتر سوى من تختاره ، وبذلك تغلق الباب للدخول فى المزااد أمام من لا تختاره .

ثانيا : ان نتقدم وحدها او مع آخرين من حق دخول المزااد . وبالتالي فلن يكون المزااد سوى غطاء حتى تكون هذه الشركات هى البائع والمشتري فى نفس الوقت .

ولقد رحبت الدولة بأى مشتر لهذه الشركات المصرية دون التفرقة بين المصرى او الاجنبى ولم تقم بتحليل كاف للعقود الاصلية التى تمت بين هذه الشركات الاجنبية والدولة حتى لا تقع فى فخ الفيتو المذكود . والخلاصة ان الدولة لم تقم باصدار قانون او قواعد تنظم وتحدد شروط البيع للأجانب ، كما يحدث فى جميع دول العالم بلا استثناء . وستكون الشركات المصرية معروضة للبيع لكل من هب ودب ، وهما تعارضت مصالحه مع مصالح مصر القومية وتنمية الصناعة المصرية بل سيتم البيع بأسعار بخسة نظرا للعراقيل التى تضعها الشركات الأجنبية أمام غيرها من المشترين . ويحسن ان تدرس مصر الآن كل هذه العقود حتى تغيرها .

ونحن لا نعترض على بيع بعض الشركات المصرية للأجانب من حيث المبدأ . ولكننا نعترض على أن يتم ذلك بدون شروط أو قواعد وبدون النظر الى الصلحة المصرية بل ونريد أن نرفع شعارا قد نكون سنمنا منه لقدمه وهو « مصر للمصرين » . ولنوضح ما نعنيه نؤكد ما يلى .

اولا : ان الشركات المعروضة حاليا لها مواصفات معينة يطو للشركات الاجنبية تملكها . وهذه المواصفات تشمل : (١) انها شركات تقوم ببيع سلع استهلاكية - وليست صناعية واضافاتها الى الناتج القومى محدودة . ويحلو للشركات الاجنبية استخدام بلاد العالم الثالث كأسواق واستغلال هذه الأسواق للربح السريع وبلا مخاطر . (٢) ان هذه الشركات تربح حتى ولو كانت تحت ادارة الحكومة المصرية . بل ان تدفقاتها المالية اعلى بكثير من ارباحها ، ودورة رأس المال العامل سريعة وقصيرة مما يسمح للشركات الاجنبية بتحويل الأرباح الى الخارج عند بداية مخاطر . (٣) ان الأصول والاستثمارات الرأسمالية لهذه الشركات صغيرة نسبيا اذا قيست بحجم المبيعات او الأرباح او الحصة الاحتكارية فى السوق . وبالتالي فإن خسارة هذه الأصول لا تمثل عائقا او عنصرا للضغط عليها اذا اتخذت سياسات ضد مصلحة مصر او المستهلك المصرى . أى ان وضعها التفاوضى فى مواجهة مصر أقوى . (٤) ان كل هذه الشركات تحتل موقعا احتكاريا فى أسواقها وفى منتجاتها سواء اكان احتكارا بحتا او احتكار اقلية بما يسمح لها برفع أسعارها للمستهلك المصرى او تقليص الجودة او زيادة أسعار المواد الخام أو رسوم العلامات التجارية أو تكلفة التكنولوجيا وبذلك تتهرب من دفع الضرائب على الدخل لمصر .

والمشكلة هنا ، أيضا ، ان مصر ليس لديها قانون لمنع الاحتكارات او تنظيمها Anti Trustlaws وسيكون هذا موضوع مقال ثالث في هذه السلسلة .

ثانيا : ان اقتصاديات كثير من هذه الشركات الاجنبية اغنى واغنى من الاقتصاد المصرى . ولنعطى امثلة على ذلك . فلقد قدرت السفارة الامريكية دخل مصر القومى بحوالى ٢٠ مليار دولار سنويا في شهر يونية الماضى بينما قيمت صحيفة Business Week هذا الشهر القيمة السوقية لاصول شركة الكوكاكولا بمبلغ ٥٨ مليار دولار ، والبيبسى كولا بمبلغ ٢٢ مليار دولار ، وشركة ميرك للأدوية ٤٣ مليار دولار وشركة بروكتر آندجا بيل بمبلغ ٣٦.٥ مليار دولار وشركة ج اى ، بمبلغ ٢٢ مليار دولار وهكذا ، بينما قدرت هذا الشهر مجلة Fortune مبيعات شركات جنرال موتورز بمبلغ ١٢.٢٧ مليار دولار ، وشركة اكسون بمبلغ ١٠.٣٦ مليار دولار وشركة فورد ١٠.٠٧ مليار دولار وشركة ا ب م ٦ مليار دولار وجنرال اليكتريك ٦٢ مليار دولار ، وبالتالي فان وقوع مصر تحت طائلة هذه الشركات العالمية لن يحقق اهدافها لن يحقق هدفا لمصر لعدم التوازن الاقتصادى ، ومهما كانت قوانا السياسية . وخاصة اذا سمحنا لهم بشراء هذه الشركات المصرية الان فهل ندخل في صراعات معهم ومع العالم من جديد ؟ وكيف يمكن لنا النجاح وهذه الشركات تعمل بأساليب علمية متقدمة وخبراتها تتجاوز خبرات مصر بهراجل ؟

ومن المعروف ان عمليات بيع الشركات الوطنية في عديد من دول العالم تصاحبها عمليات فساد تستخدمها هذه الشركات لتحقيق مطامحها وينتهى الامر بان تشتري مقدرات بلاد العالم الثالث مقابل عمولات او ربح سريع بدون النظر الى الصالح القومى والصناعة الوطنية ، ويحسن بنا ان نبعد مصر حتى عن هذه الشبهات ونجنبها مثل هذه المغريات .

ثالثا : انه لا توجد في العالم المتقدم دولة لا تضع سياسة خاصة وضوابط للاستثمارات الاجنبية المباشرة . فامريكا لا تسمح بامتلاك احتكارات اجنبية بها ، ولا تسمح بامتلاك الاجانب للبنوك ، لشركات الطيران ، لمصانع الاسلحة والدفاع وما الى ذلك ، بل ان هناك هيئة حكومية تتبع دوريا حجم ونوع وجنسية الاستثمارات الاجنبية وتسمى Federal Trade Commission كما الحال في كندا بل ان كندا تقوم بتعديل قوانينها بانتظام حتى لا تترك الباب مفتوحا امام الشركات الاجنبية وخاصة الامريكية ، والا أصبحت مستعمرة امريكية خلال ايام . وكذلك الحال في اليابان وفرنسا واملجترا والمانيا وغيرها ، وهذه كلها بلدان تستطيع التنافس مع الشركات المتعددة الجنسيات فما بالك بدولة من دول العالم الثالث مثل مصر ؟ وكيف نتخلص من التحكم ؟ او نوقف عملية رفع الاسعار ؟ او نمنى الصناعة الوطنية ؟ او ندرب العملة المصرية ؟ او نخلق فرصا جديدة للتوظيف ؟ او نمنى الاقتصاد القومى ؟ ونحن نقسع تحت وطأة

شركات أجنبية عملاقة يهملها تحقيق الحد الأقصى من الأرباح السريعة وقرحيلها خارج مصر .

رابعا : ستؤثر عملية بيع الشركات المصرية للأجانب عكسيا على حركة تشجيع الاستثمار بواسطة هيئة الاستثمار . أى أننا لن نخلق استثمارات جديدة ، وهو أمر طلل انتظاره ويدون تحقيقه ، فإن فرص النمو الاقتصادى فى مصر ، تتضاؤل معها اتخفنا من خطوات الإصلاح الاقتصادى . وستؤثر عكسيا على الاستثمار من المصريين أنفسهم لأن الطبيعة الاحتكارية للشركات المباشرة ستخلق المصاعبة الوطنية وتتضى عليها باستخدام أساليب التسويق المتقدمة والسياسات الاحتكارية المعروفة فى مبادئ علم الاقتصاد .

ويبقى أخيرا أن نبحث عن الحل المناسب ، وسنطرح هنا فكرة مبدئية للنقاش فقط على أن يتم النقاش على عدة مراحل كالآتى :

١ - أن تبدأ حملة قومية لايقات عملية بيع الشركات المطروحة حاليا للبيع لفترة معقولة من الزمن على أن يكون واضحا أننا لن نتخلى عن مبدأ البيع فى المستقبل القريب ، وأن يتوقف البيع المقرر له بداية شهر مايو ، ومهما كان الضغط من صندوق النقد فلا يجب أن نبيع مصر لأرضائه .

٢ - أن ندرس جميع العقود القانونية المعقودة بين الدولة وبين جميع الشركات الأجنبية ، وأن نطالب بتعديلها باستخدام سيادة الدولة والا نترك الأمر للتفاوض بين الشركات الأجنبية والمشتري الجديد ، لعدم التناسب فى وضعهم التفاوضى ، وإذا لم توافق هذه الشركات على الغناء حق الفيتو والسماح لمشتريين آخرين بدخول عملية البيع ، تضع الدولة للأمور حلا سياسيا فمن المعروف مثلا أن شركة الكوكاكولا لن تترك مصر وسوقها يزيد على ٦٠ مليون نسمة ولها أن تختار بين البقاء فى هذه السوق ، أو تعديل الاتفاقيات بما يتفق والمصلحة المصرية .

٣ - ألا تطرح احتكارات بأكملها للبيع المطلق حتى نمكن الصناعة الوطنية من النمو . إلا إذا كان هناك قدرة لهذه الاحتكارات على التنافس للمعلى بما يفيد مصر . أما إذا كان الاحتكار مقصورا على السوق المحلية وغير قادر على التنافس العالمى ، فإن المستفيد الوحيد هو المالك على حساب المستهلك المصرى والصناعة النامية ولا يجوز أن يكون هذا المالك أجيرا .

٤ - لا يسمح بالامتلاك المطلق - أو الغالب - للشركات الأجنبية . وأن نقوم بدفع مقابل مالى للعلامات التجارية أو التكنولوجيا وما إليها دون أن نعطى حق الملكية الكاملة للشركات الأجنبية ، ويشمل ذلك دفع مقابل مالى للتدريب الإدارى والفنى والمهنى وما إليها .

٥ - أن نصدر قانونا ينظم حجم ونوعية وطبيعة وحقوق وواجبات الشركات الأجنبية التى تمتلك شركات مصرية امتلاكها مباشرا ، واقترح أن يكون القانون الكلى أو الهندى نموذجها لذلك .

٦ - أن نلجأ الى أسلوب الامتلاك غير المباشر للأجنبي بواسطة امتلاك أسهم أو سفدات ، وهو الاتجاه العالمى للآن للاستثمار . على أن تتبع أسواق المال العالمية التى تسمح بامتلاك نسبة قليلة من الأسهم للأجانب ، ثم توسع قاعدة الملكية للمواطنين .

٧ - أن نطرح أسهم الشركات المعروضة للبيع داخل السوق المصرية للمصريين لتحويل مدخرات المصريين الى استثمارات ، وكذلك للعاملين بهذه الشركات ، ولا شك أن ربحية هذه الشركات نفسها ستكون حافزا هاما في بيع هذه الأسهم أو السفدات ، وبذلك يعق للمصرى أن يكون مالكا لشركات مصرية رابحة ، أما الشركات الخاسرة فيلزمها دراسة خاصة .

أن قضية بيع الشركات المصرية للأجانب يجب ألا تتم دون دراسة وتمعن ، ويجدر أن تقوم حملة قومية من جميع الجهات حتى نتجنب اتخاذ القرار الخاطيء ، وحتى لا تجد مصر نفسها مستعمرة جديدة قبل أن تنفق .

٣ - الاحتكارات وبيع الشركات المصرية للأجانب

بدأت هذه السلسلة من المقالات ببراءة شديدة عندما قررت الاستثمار في مصر والذخسول في مزاد أعلنت عنه الدولة لشراء شركة تعبئة الكوكاكولا ، ولجأت كالعادة الى محام والى أحد البنوك العالمية واحد كبار بيوت المال في الوول ستريت بلريكا ، واتصلنا بالمذكر الرئيسى لشركة الكوكاكولا باتلانكا . ثم بقسم الشرق الأوسط بلندن ثم بمقر الشركة بالقاهرة ، وعلينا شفويا أن شركة الكوكاكولا لها حق الفيتو في مصر لمن يقوم بشراء العلامة التجارية أو الاسم أو من غيره بالمادة المركزة لعمل المشروب .

ثم ابلغنا أيضا أن الشركة العالمية نفسها تقوى الدخول بالمزاد لشراء ١٠٠٪ من أسهم الشركة المصرية لأن استهلاك الكوكاكولا في أمريكا بدأ يقلص أو يستقر وإن التوسعات الحقيقية ستكون في البلاد النامية ومنها مصر ، ورغضت شركة الكوكاكولا العالمية التفاوض حول العلامة التجارية ولمحت بأنها يمكن أن تبيع الشركة المصرية بعد شرائها من الحكومة المصرية وعندما حصلنا على كراسة الشروط من البنك المسئول في مصر نصت هذه الشروط بأنه على المشتري أن يتفاوض مع الشركة العالمية للحصول على العلامة التجارية بمفرده .

وبالتالى كان من الواضح أن الشركة العالمية كانت تخطط لخلق المزاد عليها ومنع الآخرين من دخول المزاد . واتصلت بطرفين آخرين كانا يرغبان في الشراء أيضا وعلمت أن ما حدث معى حدث معها ، وبخص الباحث العلمى أو رجل الأعمال ، لا ادرى ، قررت أن أحصل على وثائق مكتوبة بما حدث . ونجح القسم القانونى في شركتى فى الحصول على خطاب يلخص ما سبق ، وعندئذ قررت أن انسحب من الشراء حتى أحتج ضد سياسة شركة الكوكاكولا العالمية وأفجر الموضوع على الملأ . ومع علمى التام بأنه ضد القانون في أمريكا

وإن كان قانونيا في مصر . ثم كررت نفس الخطوات مع شركة البيسى كولا ، ووصلت الى نفس النتائج وبالوثائق أيضا ، وكتبت مقالى الاول لاحذر من استخدام الشركات العالمية لحقوق العلامات التجارية أو التكنولوجيا للانفراد بشراء الشركات المصرية التى تبيع حاليا رغم أنها مملوكة وتدار عن طريق قطاع الاعمال الحكومى . وطالبت باصدار قانون - معلن - ليحدد شروط وقواعد بيع الشركات المصرية للأجانب ، اذ ان كراسة الشروط رحبت بالمشتريين سواء اكانوا مصريين أم أجانب (مع التلميح الشفوى بأن المصرى يفضل عند فتح المظاريف) ولم أنهم لم اذا لا يكون هذا التفضيل جزءا من قانون تصدره الدولة وتعلنه على الملأ .

وتذكرت ما حدث في فرنسا عام ١٩٨٦ عندما قامت الدنيا ولم تقعد عندما فوُقش موضوع بيع الشركات الفرنسية للأجانب ، وانتهى الامر بتفضيل الفرنسيين ومنح اقلية للشركات الأجنبية فى تملك الشركات الفرنسية . ولمزال هذا القانون الفرنسى سارى المفعول . ثم بدأت دراسة المجموعة الاولى للشركات المصرية التى عرضتها الدولة للبيع فى المرحلة الاولى واتضح لى ان هناك حوالى ٢٦ شركة مصرية قد يتمكن الأجانب من شرائها باستخدام حق الفيتو ، وكتبت مقالا ثانيا اطالب فيه بأن تكون « مصر للمصريين » وان يعطى حق شراء الاغلبية سواء فى شكل اصول أو اسهم أو مسندات للمصريين مع تحديد ملكية الأجانب بالأقلية وذلك حتى تتسع قاعدة الملكية المصرية ونحى الصناعة المصرية النامية من الاحتكارات الأجنبية ونضمن عدم رفع الأسعار للمستهلك المصرى .

وينصب مقالى الثالث على ان الشركات الأجنبية يجب الا يسمح لها بشراء الاغلبية فى الشركات المصرية الأخرى والتى لا تربطها بها علامات تجارية أو تكنولوجيا أو ما إليها حتى ولو كانت هذه الشركات تخسر حاليا تحت الادارة الحكومية وادعو أيضا ان تقوم الدولة باصدار قانون ضد الاحتكار وضد تقييد التجارة الداخلية ويسمى ذلك بالانجليزية **Anti Trust and Restraint of Trade Laws** وقد يبدو غريبا ان نطالب باصدار قانون ضد الاحتكارات فى مصر ، لا يتصور البعض ان مصر بها شركات احتكارية لصغر حجم معظم الشركات المصرية حتى المؤسمة ولان الاحتكار عادة يكون من مواصفات النظم الرأسمالية المتقدمة . ولكن الواقع ان هيكل الاقتصاد احتكارى وليس هيكل اقتصاد تنافسى . ولو تركنا الامر على علقه ثم قمنا ببيع هذه الشركات الاحتكارية للأجانب - أو اعطى لهم حق امتلاك الاغلبية - فان الاحتكارات الأجنبية . ستحكم فى مصر ويصبح الاقتصاد المصرى تابعا للشركات الأجنبية . وحتى نشرح ذلك نرجو معذرة القارئ اذا استخدمنا بعض المفاهيم الفنية للاحتكار والسوق التنافسية . ولقد اهلنا هذا النوع من التحليل الاقتصادي فى غيرة الاعتبارات السياسية

والاجتماعية التي طمست حقيقة هيكل الاقتصاد المصرى . ولعل اقرب الموصفات العلمية لهذا الهيكل هو انه « احتكارات دولة » وليست « احتكارات سوق » والاحتكار فى كلتا الحالتين يعرف بدرجة مركزية الحصة السوقية للشركة المنتجة فكما ازدادت الحصة السوقية فى الحجم او الحساسية ازدادت درجة الاحتكار . واذا رجعنا الى قوانين التأميمات فى عام ١٩٦١ وخاصة قانون ١١٧ الى ١٢٣ ثم قانون ١٤٥ فمن الواضح ان شركات القطاع الخاص التى اُهمت تم تجميعها فى وحدات تنظيمية مركزية لتخلق احتكارا لهذه الوحدات المركزية - مهما اختلفت أسماؤها وان عرفت حاليا بالشركات القابضة او التابعة او قطاع الاعمال فمثلا شركة تعبئة الكوكاكولا هى محصلة ١٦ شركة تعبئة خاصة كانت مستقلة عن بعضها والنتيجة ان هناك حاليا حسب تقرير السفارة الأمريكية حوالى ٤٠٠ شركة مصرية حكومية تساهم بحوالى ٧٠٪ من الناتج القومى المصرى السنوى وتكون هذه هيكل اقتصاد احتكاريا بالتعريف العلمى ، وهذه نسبة تزيد على ما تم فى بعض البلاد الشيوعية سابقا . وكماؤثر لاحتكار هذه الشركات لبعض الأسواق سنشير الى احدى الاحصائيات التى نشرت فى نهاية الستينات - وبعد التأميم - ومنها يتضح ان الشركات المؤممة أصبحت احتكارات فعلية ، كل فى سوقها الخاصة كالآتى : الحصة السوقية للبترول ١٠٠٪ آلات كهربائية ٩٧٪ ، تبغ ٩٦٪ ، غزل ونسيج ٩٥٪ ورق ٩٥٪ مطاط ٩٥٪ ، كيماويات ٩٥٪ ، مشروبات ٩١٪ ، معدات نقل ٨٨٪ آلات غير كهربائية ٨٦٪ اغذية ٨١٪ ، منتجات معدنية ٧٩٪ ، منتجات غير معدنية ٧٩٪ ، اثاث ٧٢٪ ، اخشاب ٦٨٪ ، ملابس ٦٦٪ ، جلود ٤٧٪ ، ولا يشمل ذلك البنوك او شركات التأمين التى بلغت حصتها ١٠٠٪ وما الى ذلك .

ولا شك ان هذه النسب قد تغيرت فى الفترة الاخيرة وغالبا تقلصت - ولكن الهيكل العام للاقتصاد الاحتكارى لم يتغير كثيرا ولنتذكر ان ٧٠٪ من الناتج القومى يعود الى هذه الشركات المؤممة . والسؤال الآن هل يجوز ان نبيع ملكية هذه الشركات الاحتكارية سواء اكانت ملكية كاملة او ملكية اغلبية للأجانب ؟ وبأى منطق يمكن ان نسمح للأجانب باحتكار اى من القطاعات السابقة او غيرها وفى غياب قانون مصرى ضد الاحتكار وضد تقييد التجارة ؟ علما بأن هذه الشركات الأجنبية تحكمها قوانين ضد الاحتكار فى بلادها الاصلية . ففى امريكا مثلا صدر قانون ضد الاحتكار عام ١٨٩٠ وانشئت هيئة لتنفيذه عام ١٩١٤ وهى Federal Trade Commission ويحدد هذا القانون نسبة او حصة السوق المسموح بها لاي سلعة او شركة ، ولا يسمح للمحتكرين بمنع دخول شركات جديدة فى السوق للتنافس . وهو امر هام فى مصر اذا اردنا تنمية الاقتصاد القومى والصناعة الوطنية ، ونحمى هذه القوانين ضد اتفاقيات رفع الاسعار او ابتزاز الموردين او

الاندماج وما الى ذلك من أساليب الشركات الاحتكارية . ومن المناسب هنا أن نذكر القارئ بأن هدف برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري هو تحرير الاقتصاد ليكون اقتصاد سوق تنافسية وليس اقتصاد سوق احتكارية . والتفرقة هنا في غاية الأهمية لاختلاف القوانين الاقتصادية التي تحكم هاتين السوقين ، وبدون الدخول في تفاصيل فنية متعثرة يكفي أن نذكر أن هيكل السوق التنافسية يقوم على انتاج سلعة محددة أو سلع بديلة بواسطة أغلبية من المنتجين ، أما هيكل السوق الاحتكارية فإنه قد يكون احتكارا كاملا وذلك عندما تنتج سلعة واحدة أو سلع بديلة بواسطة منتج واحد مثل البترول في مصر أو أن يكون احتكار اقلية وذلك عندما تنتج سلعة واحدة أو سلع بديلة بواسطة قلة من المنتجين وهو ما ينطبق على معظم قطاعات قطاعات الاقتصاد المصري . ولا يقف الفرق بين السوقين عند ذلك فإن لب الفرق هو : ١ - كيفية تحديد أسعار السلع المنتجة . ٢ - إمكانية المنافسة أو الدخول والخروج من الأسواق . وكما نعلم فإن قانون اقتصاد السوق - تنافسيا كان أم احتكاريا - يهدف الى تحقيق الربح الأمثل أو الأقصى . وفي حالة السوق التنافسية فإن الربح الأمثل يملى بأن يتساوى سعر السلعة للمستهلك مع متوسط التكلفة وتتم المنافسة بين المنتجين على كيفية خفض التكلفة الى أقصى حد بما يفيد المستهلك ويسمح بدخول منافسين جدد الى السوق - أي تنحية الصناعة الوطنية ، أما السوق الاحتكارية فإن الربح الأمثل يملى بأن يزيد سعر السلعة للمستهلك على متوسط التكلفة (أو باللغة الفنية يتساوى مع التكلفة الحدية) بما يؤدي الى الاضرار بالمستهلك ومنع دخول منافسين جدد الى السوق ومحاربة الصناعة الوطنية النامية ، وهذا بالضبط ما سيحدث اذا تملك الأجانب الشركات المصرية ذات الوضع الاحتكاري وخاصة في غياب قوانين منع الاحتكار ومنع القيود على التجارة . ومن هنا جاءت دعوة الكاتب بعدم السماح للأجانب بتملك أغلبية الشركات المصرية سواء التي تعرض الآن للبيع أو ستعرض في المستقبل . ولم يتعرض المستهلك المصري لظاهرة رفع الأسعار هذه في الماضي لأن احتكارات الدولة أهملت القوانين الاقتصادية لسوق الاحتكار وقامت بتحديد الأسعار « اداريا » لكي ترضى معايير سياسية واجتماعية . وقد يفسر ذلك فشل نظام احتكارات الدولة في مصر وغيرها مما سمي بالبلدان الاشتراكية .

قد يعترض البعض بأن البنك الدولي وصندوق النقد يطالبان أن تباع مبر شركاتها للأجانب . وهذا غير صحيح . والصحيح أنه في بعض الحالات هناك ، فإن حقيقة بيع اقلية في ملكيات بعض الشركات المصرية للأجانب كما حدث في بلدان أخرى ، وبموافقة البنك الدولي - مثلا لا تسمح البرازيل للأجانب بالتصويت حتى ولو (امتلكوا) بعض الأسهم . وتمنع جامايكا الأجانب من دخول بعض الصناعات (بل وتمنع أمريكا بيع أية احتكارات

للأجانب) وفي غانا يفضل المواطن ، وتفيد الفلبين والمكسيك وماليزيا والسنغال حجم الملكية الى ملكية اقلية حوالى ٢٠٪ وفي ايطاليا واسبانيا يفضل المواطن اما فرنسا فيمنع قانون ١٩٨٦ البيع للأجانب بالتصدير للخارج فقط وهناك اساليب اخرى لمنع تحكم الأجانب في الشركات حتى ولو كانت لهم ملكية الاقلية فقط مثل الاحتفاظ بحق اعادة الشراء اذا كان هناك تعارض في المصالح القومية ومصالح الشركات الأجنبية او تمنع هذه الشركات من شراء وبيع الاسهم او الأصول بهدف الربح السريع او اصدار اسهم خاصة تسمى عادة Golden Shares لتعطى للدولة حقوقا خاصة للتدخل عند الضرورة القصوى او اعطائها حق الفيتو في حدود ضيقة للغاية بما يحى المصالح الوطنية وهذا ما تتبعه انجلترا وفرنسا .

ولكن اهم الضمانات ضد التحكم الاجنبى للشركات المصرية لابد وان يعتمد على توسيع قاعدة الملكية المصرية وهذا نفسه يضمن تغيير الادارة وتحسين الاداء لما يشمله من حائز شخصى ، ويلزم هنا ان نستخدم عدة طرق اضافية للبيع بالاضافة الى « المزادات » والمظاريف المغلقة ، ويمكن استخدام هذه الطرق منفردة او مجتمعة حسب الحالة :

١ - الاكتتاب العام للأسهم في مصر وهو ما اقترحناه في حالة المجموعة الاولى المعروضة حاليا للبيع لانها جميعا تبيع .

٢ - البيع المباشر عن طريق التفاوض في حالة توافر الادارة والتكنولوجيا للمستثمر المصرى وهذا يشجع الصناعة الوطنية على النمو .

٣ - بيع بعض الأصول مباشرة وليست الاسهم او السندات وخاصة اذا ارتفعت قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية .

٤ - بيع بعض الشركات كأجزاء وليس ككل اى كسر الاحتكارات مسبقا .

٥ - الدخول في المشاركة مع مستثمرين جدد من القطاع الخاص لتحسين الادارة .

٦ - بيع الاسهم او الأصول للادارة او العمال سواء بمقابل نقدى او مدخرات .

٧ - تأجير الشركات للمستثمرين او التعاقد مع إدارة جديدة مع اعطائهم الحوافز لزيادة الكفاءة الانتاجية .

ان قرار بيع الشركات المصرية هو قرار تاريخى مثل التأميم - ومهما كانت ظروف مصر الراهنة فلا بد وان يعطى القرار اهميته التاريخية ، فلو تم خطأ فليس هناك طريق رجعة ، ويابل الكاتب ان يكون قد طرح هذه القضية المصرية في الوقت المناسب الذى يسمح للمسؤولين والمختصين والهيئات البرلمانية والشعبية ان تنقذ مصر من التبعية الاقتصادية للأجانب قبل فوات الاوان .

٤ - كيفية بيع الشركات المصرية للمصريين

اقترحت في مقالى الأخير توسيع قاعدة ملكية المصريين عند بيع شركات القطاع العام . ويمكن وصف هذا الاقتراح بأنه من السهل الممتنع . فمن السهل ان اقترح ومن الصعب ان يتم التنفيذ . والتجربة العالمية في هذا المجال هى الدليل فكثير مما يسمى ببرامج التخصيصية ، قد فشل ، والقليل منها فقط قدر له النجاح ، ولحق فان الحكومة المصرية بذلت مجهودا حميدا حتى تنفذ البرنامج على الوجه الأمثل ولصالح مصر والمصريين . ولكن النية وحدها لا تكفى وخاصة ان مصر في بداية البرنامج ولن تتضح النتائج قبل سنوات ، والاعتماد على المكاتب الفنية - مصرية كانت أم اجنبية - قد ادى دوره حتى الآن ولكن فاعليته لن تستقر خاصة وان المستثمر المصرى اما غير راغب او غير قادر على الشراء .

فما هو الحل الآن ؟

سأحاول تقديم بعض الأفكار بحثا عن حل لتوسيع ملكية المصريين ، ولكن لابد ان اعترف بان بعض الاقتراحات التى سأعرضها قد لا تكون من شأنى لانها تتعلق بأمور مصر الداخلية وانا - رغم مصريتى - كما قلت احمل الجنسية الأمريكية . ولكن حتى تكتمل حلقة الحوار سأعرض افكارى لأصحاب الشأن ولهم - فى النهاية - حق الرفض او القبول .

وينقسم موضوع توسيع قاعدة ملكية المصريين لشركات القطاع العام الى شقين كلاهما مطلوب فى هذه المرحلة حتى نجذب المستثمر المصرى - الصغير والكبير - ونسهل له عملية الشراء . والشق الاول هو كيفية تنظيم عملية بيع شركات القطاع العام فى المرحلة القادمة والشق الثانى هو أسلوب البيع نفسه وسنخصص هذا المقال لموضوع التنظيم ، على ان نخصص المقال التالى والاخير فى هذه السلسلة - الى موضوع اساليب البيع .

وسنحصر موضوع التنظيم لعملية بيع شركات القطاع العام فى المرحلة القادمة فى النقاط والاقتراحات التالية :

اولا : اصدار تشريع خاص لبرنامج البيع . فمن المعروف انه بعد نجاح سياسات التحرر الاقتصادى فى مصر فى مجالات النقد ، والصرف ، والتجارة الخارجية بدأت مرحلة التكيف الهيكلى بما تشمله من بيع للشركات الحكومية . واصدرت الدولة القانون رقم ٢٠٣ باسم قانون قطاع الاعمال . ولم يتعرض هذا القانون ، لحدود وضمائم وحقوق ومسئوليات وتسهيلات أو استثناءات برنامج بيع شركات قطاع الاعمال . وان كان قد اضى شرعية ما على هذا البرنامج - على الأقل فى نظر الدولة - ثم أعلنت الحكومة فى بداية هذا العام - تدريجيا وبلا عرامة اعلامية او مشاركة شعبية او برلمانية - النية لبيع حوالى مائة شركة او اكثر على عدة مراحل . وبدأت قوائم هذه الشركات تنشر فى الصحف . وشملت القائمة الاولى اكثر من ٢٠ شركة اختيرت بعناية لتضمن

نجاح البرنامج اذ ان هذه الشركات تربح تحت الادارة الحكومية وتحظى بالاهتمام العالمى . ثم طرحت ثلاث قوائم اخرى لشركات ترى الحكومة ضرورة بيعها و آخرها بعض شركات البنية الأساسية واتبعت مصر حتى الآن فى تنظيم عملية البيع استراتيجية نجحت فى بلدان مثل اسبانيا ، ونيجيريا وسنغافورة اذا قامت هذه البلدان بتنفيذ برنامج البيع بشكل تدريجى وعرضت مشروعا بمشروع للبيع على فترات متعاقبة ، واعتمدت على المتخصصين والفنيين لاختيار الطول المثلئ ، ثم قامت الحكومة نفسها - مع الخبراء - بعملية البيع وحدها وبدون رقابة شعبية او برلمانية . وحتى الآن حظى برنامج البيع فى مصر على بعض التأييد متخذا هذه الاستراتيجية وجذب بعض المستثمرين . ولكن ماذا سيحدث عندما تعرض الشركات غير الربحية للبيع ؟

ونجاح البرنامج فى المستقبل وقدرته على جذب المستثمر المصرى للمشاركة ينوقف على تغيير هذه الاستراتيجية الى سياسة تسمح بالمشاركة البرلمانية والشعبية تبدأ باصدار تشريع خاص لبرنامج البيع ويعود ذلك الى شمولية البرنامج فى مصر وطول اجله وقيمة الأصول المباعة ومساهمتها فى الناتج القومى فالبرنامج المصرى قد يشمل - على الاقل نظريا - حوالى ٤٠٠ شركة على عدة سنوات قد تصل الى خمس او عشر سنوات تساهم بحوالى ٧٪ من الناتج القومى وتقدر أصوله بما يقرب من ٥٠٠ مليار دولار حسب بعض التقديرات ، ويمكن لمصر ان تستفيد من خبرة الدول التى اصدرت مثل هذه التشريعات - واستخدمت التشريعات نفسها - لتحظى بالحصول على تأييد المستثمرين الوطنيين وخلق مشاركة حقيقية بين الدولة والاطراف الأخرى المعنية وبالتالي توسيع قاعدة الملكية الوطنية ، وامثلة ذلك تركيا ، ماليزيا ، البرازيل ، كندا ، انجلترا ، فرنسا وعن طريق هذا التشريع يمكن لمصر أيضا ان تواجه بصراحة بعض المشاكل الحقيقية التى تنتج عن برنامج البيع مثل كيفية حل مشكلة العمالة الزائدة او اعادة تنظيم الهيكل المالى للشركات . وكذلك البحث عن حلول مرضية للمتضررين من هذا البرنامج فرغم ان معظم مشاكل البرنامج لها حلول فنية الا ان الحصول على تأييد أصحاب المصالح أنفسهم لهذه الحلول وضمان بعض الحقوق للمتضررين هما اللذان سيضمنان نجاح برنامج البيع ويحمى مثل هذا التشريع الدولة من احتمالات الطعن فى دستورية البرنامج فى المستقبل وبالتالي أيضا يضمن للمستثمر انه لن يواجه مثل هذه الاحتمالات ويزيد اقباله على الشراء .

ثانيا : تحديد أهداف برنامج البيع ، ويبدو للشخص العادى ان هناك خلطا بين الهدف والوسيلة فى برنامج البيع الحالى ، فالكثيرون يعتقدون ان مجرد البيع هو الهدف النهائى . والواقع ان برنامج البيع هو الوسيلة لتحقيق أهداف قومية فى غاية الاهمية . ولكن الدولة - لم تطرح أهداف البرنامج للنقاش - لانها لم تلجأ الى اصدار التشريع الخاص ، او طلب المشاركة الشعبية او البرلمانية .

وتحديد أهداف البرنامج يسمح بفهم واختيار كثير من السياسات التي تتبع من هذه الأهداف وتسمح أيضا للمستثمر المصري بمعرفة ما يتم ليقرر المشاركة في البرنامج وبالتالي توسيع الملكية الوطنية . ولا جدال في أن الموضوع قد درس بعناية واخلص من الجهات الفنية ولكن الاختيارات تمت في خفاء من الراى العام ..

فهاهى أهداف برامج البيع المتعارف عليها في ايجاز ، ويلاحظ انها قد تتناقض مجتمعة أو مفردة ، ويلزم تحديد الأوليات لها :

١ - كسر احتكار الدولة الذي خلقه التأميم وادخال عامل المنافسة بين الشركات بهدف خفض الأسعار للمستهلك وتحسين خدمته وجودة السلعة .
٢ - الحصول على أقصى سعر للأصول المباعة وبالتالي توفير احتياطي نقدي في خزانة الدولة .

٣ - زيادة الكفاءة الانتاجية للشركات والادارة والعمالة .

٤ - تنمية الصناعة الوطنية وتشجيع نمو الرأسمالية الوطنية .

٥ - التخلص من اعباء القطاع العام المالية ومنها دعم أسعار السلع والمواد الخام .

٦ - اصلاح الهيكل المالى لشركات القطاع العام والقضاء ديونها المدومة أو تخفيض التزاماتها للبنوك .

٧ - توسيع قاعدة الملكية الوطنية حتى لا تحدث تمركزا للملكية في ايدى اقلية احتكارية سواء محلية أو اجنبية .

٨ - انتهاء الدولة من انشاء مشروع بنية اقتصادية أو اساسية واتاحة الفرصة للقطاع الخاص لادارته بكفاءة اعلى .

ومن الواضح ان هذه الأهداف قد تتعارض . فمثلا هدف الحصول على أقصى سعر قد يتعارض مع البيع بهدف توسيع قاعدة الملكية الوطنية ورغم أهمية توسيع قاعدة الملكية فان معظم الانتقادات الموجهة الى البرنامج حتى الآن تنصب على بخس بعض الأسعار . ويرجع مثل هذا الانتقال لعدم وضوح الصورة للراى العام ولعدم التحديد الدقيق لهدف البرنامج ككل أو الهدف من بيع بعض الشركات بالتحديد .

وكما سبق فلن تحديد الأهداف سيحدد الوسائل والسياسات المستخدمة في تنفيذ عملية البيع والاختيارات المطروحة لعلاج مشاكل المتضررين من البرنامج . وهنا يقترح الكاتب ان تلجأ مصر الى استخدام ما يسمى في فرنسا والمقيا « بلجنة الأيادى البيضاء » للسماح للأطراف المعنية وغير الحكومية وصاحبة المصالح للمشاركة في تحديد هذه الأهداف وما يتبعها من متابعة التنفيذ واختيار الحلول للمشاكل المتوقعة . وتتكون هذه اللجنة عادة من « شخصيات عامة » لها النزاهة والنفوذ بما يضمن الثقة الشعبية على البرنامج ويؤدي الى الحصول على التأييد المطلوب لجذب المستثمر المصري واستمرارية المتابعة الشعبية للتطبيق .

ثالثا : الاعتراف بأن هناك تعارضا بين مصالح صندوق النقد والبنك الدوليين وبين بعض المصالح القومية المصرية في المرحلة القادمة . لقد صاحب عملية الإصلاح الاقتصادي في مصر منذ بدايته حتى الآن الانطباع بأن مصر تقوم بتنفيذ « شروط » أو توصيات نادي باريس حتى تلغى أو تعيد جدولة حوالى النصف من ديونها الخارجية والتي بلغت حوالى ٤٦ مليار دولار عام ١٩٩٠ . ولقد آن الأوان أن نراجع علاقاتنا مع صندوق النقد والبنك الدوليين حتى لا نسمح له بالتدخل في شئون مصر الداخلية أو الضغط على مصر حتى تتخذ بعض القرارات السريعة التي لا تحقق المصلحة الوطنية . وسنعرض الرأى فى هذا الموضوع فى ثلاث نقاط ثم نقدم اقتراحا محددا لضمان أولوية المصلحة المصرية اذا تعارضت مع مصلحة صندوق النقد والبنك الدوليين :

النقطة الأولى : أن البنك الدولى وصندوق النقد وناديهما بباريس تمثل مصلحة المقرضين - مثل أى بنك آخر - ومصلحة المقرض - بالتحديد - هى اختيار السياسات التى تمكن المقرض من دفع ديونه وخدمة هذه الديون . ولا يخفى عن البيان أن المرحلة الأولى وهى تحرير سياسات النقد والصرف والبنوك والتجارة الخارجية فى مصر أدت الى زيادة قدرة مصر على دفع ديونها وخدمتها فلقد زادت الاحتياطات لدى البنك المركزى الى ١٤ مليار دولار بالعملة الأجنبية - وتزداد كل شهر - ويسمح الآن بتحويل مثل هذه الاحتياطات الى الخارج لدفع الديون بدون قيود وهو ما يخدم مصلحة البنك الدولى وصندوق النقد . وهو أيضا يخدم المصلحة القومية المصرية .

النقطة الثانية : أن أهداف البنك الدولى وصندوق النقد لا تشمل زيادة معدل التنمية الاقتصادية فى مصر - وهو الهدف الرئيسى لمصر والمصريين - ولكن تهدف سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الى خلق ما تراه هيكلًا مناسبًا للاقتصاد الذى يمكن أن يحقق زيادة معدل التنمية . ولا يخفى عن البيان أن هذا الهيكل إنما هو نتاج لأيدلوجية العصر - أو ما يسمى بالنظام العالمى الجديد - والذي نتج عن تفوق النظام الرأسمالى على النظام الشمولى من الناحية الاقتصادية - وأمتد ليشمل التدهور السياسى للدول الاشتراكية وتستخدم أمريكا معظم المنظمات الدولية لتوثيق هذا التفوق بما فى ذلك الأمم المتحدة ومنظماتها ، والبنك الدولى وصندوق النقد فضلا عن برنامج المساعدات الأمريكية الخارجية . وهذا الهيكل الاقتصادى هو ما يقترح على مصر . ولكن وجود هذا الهيكل فى حد ذاته لا يضمن زيادة معدل التنمية المصرية . فهو كما يقال فى علم الفلسفة ضرورى ولكنه غير كاف .

ولتحقيق هذه الكفاية لابد من الاعتماد على الجهود الذاتية لمصر نفسها . والبنك الدولى لا يدعى أن سياساته تشمل برامج لزيادة معدل التنمية الاقتصادية ، ومصر ليست لديها برنامج واضح أو على الأقل معلن لكى تتخطى توصيات أو « روثنة » البنك الدولى حتى تحقق معدل التنمية

المنشود . ولقد أثبتت المكسيك وشيلي أن برامجهما الذاتية والتي تعارضت إحيانا مع توصيات البنك الدولي - قد مكنتهما من زيادة معدل التنمية حتى انهما في الطريق للخروج من قبضة بلدان العالم الثالث . والنتيجة ان برنامج التكيف الهيكلي وما تبعه من برنامج بيع الشركات الحكومية في مصر لابد وان تصبحها سياسة مصرية واضحة لكيفية تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وان ينبع ذلك من داخل مصر .

النقطة الثالثة : لماذا اللهفة والعجلة في تنفيذ مطالب صندوق النقد ؟ وخاصة اذا أدت الى اتخاذ قرارات سريعة او اصدار تشريعات عاجلة دون دراسة كافية او مشاركة برلمانية او شعبية او مناقشات جديدة ومخصصة مع النقابات وغيرها ، لقد أثبتت مصر ان برامجها تسير في الاتجاه الصحيح مع ما يتفق ومصالح الشعب ، فلماذا الهرولة ، وما هي مصلحة صندوق النقد في ان تتخذ مصر خطوات سريعة حتى تعود عليها بالضرر في الاجل المتوسط او القصير ؟ لقد اصدرت مصر عدة تشريعات على وجه السرعة لارضاء صندوق النقد - وبعضها يحتاج الى تعديلات بعد صدوره مباشرة وامثلة ذلك قانون سوق المال ، والذي اثار كثيرا من النقاش وفي النهاية تم اقراره رغم انتقادات اهم عملائه وهم المستثمرون الذين نرغب في تشجيعهم على شراء اسهم وسندات الشركات المباعة .

ان العجلة يخلقها صندوق البنك لتحقيق اهدافه . ويستخدم في ذلك استراتيجية تقليدية معروفة في التفاوض وهي تحديد موعد نهائي لكل خطوة حتى يضغ مصر تحت ضغط الوقت ولايعطى لها فرصة التفكير والبحث والمراجعة . ولذا فان حلقة للتفاوض التي بدأت منذ سنوات لا يبدو انها ستنتهى ، ولن تنتهى مادام صندوق النقد يصر على هذه الاستراتيجية في التفاوض ومن الواضح ان الصندوق يستخدم تهديدا يتمثل في رفض الغاء الديون كما اتفق عليه في نادي باريس . وقد لا يكون واضحا لمصر ان صندوق النقد يستخدم نفس الاستراتيجية مع معظم دول العالم وانها تفشل في معظم الاحيان والصندوق دائم الخلاف مع هذه الدول ودائما يحل خلافه بالعودة الى التفاوض مع هذه الدول . والا فما هو البديل ؟ ان مصر بعد ان وفرت احتياطات تعد بالمليارات من الدولارات لا تحتاج الى اقتراض عدة ملايين من الدولارات من الصندوق - كما كان الحال عندما وقعت اتفاق باريس . واذا رفضت دول نادي باريس تخفيض الديون - ثم لم تدفعها مصر - فماذا سيحدث ؟ من المفيد ان نذكر ان مصر - الآن في وضع اقوى لاعادة التفاوض . ولعل بيع فرنسا في الاسبوع الماضي بعض الديون المصرية وينصف قيمتها الاسمية هو ما سئلنا اليه هذه الدول . ونفس الوضع حدث مع ألمانيا أيضا خلال الاسبوع الماضي . وماذا حدث للمكسيك عندما رفضت دفع ديونها بالكامل عام ١٩٨٨ لقد عادت الى مائدة المفاوضات مع صندوق النقد كان شينا

لم يكن ، أن تهديدات صندوق النقد - هي سيكلوجية أكثر منها حقيقة ولذلك إذا تعارضت توصياته مع المصالح المصرية لاند وأن نعترض .

رابعاً : فصل السلطة الاستشارية عن السلطة التنفيذية . اعتمد برنامج البيع لشركات الدولة في التخطيط له وتنفيذه على الحكومة ومكاتب الخبرة الفنية أى أن السلطة الاستشارية التى تحدد وتدرس وتعرض الاختيارات تقوم أيضاً بتنفيذ هذه الاختيارات .

ومن هنا تختلط الاعتبارات طويلة الأجل مع ظروف العمل يوماً بيوم ومشاكل وضغوط التنفيذ الدائمة ، وعندئذ لا تتضح الرؤية ويختلط الأمر بين الهدف والوسيلة ولكى نكون على بينة فان هدف مصر الأعلى هو زيادة التنمية الاقتصادية وليس مجرد تغيير هيكل الاقتصاد . وحتى يتحقق ذلك اقترح أن تتبع النظام الأمريكى الذى يعتمد على « المجلس الاقتصادى الاستشارى » أو **Council of Economic Advision** وهو المجلس الذى يقوم بتجميع وتحليل ودراسة الاختيارات الاقتصادية البديلة ويعرضها مباشرة على رئيس الجمهورية الذى يتخذ قراراته بناء على هذه البدائل ثم تقوم الحكومة بتنفيذها . ان انشاء مثل هذا المجلس فى مصر والحاجة بمكتب رئيس الجمهورية مباشرة يحقق الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة الاستشارية وهو أيضاً ما يمكن مصر من ان ترسم سياسة اقتصادية تتبع من متطلبات التنمية والواقع المصرى . وهو ما يؤكد التزام مصر بالاستمرار فى طريق اصلاح الاقتصادى - بما يعطى المستثمر - المصرى او الأجنبى - الثقة فى نجاح مصر فى المستقبل .

هـ - « تتقالبنى الحسرة كثيراً حينما اطالع بعض الآراء التى يكتبها بعض الاقتصاديين المصريين حول أزمة الديونية الخارجية . ومنبع الحسرة هو ان تلك الآراء تكاد تكون نسخة مكررة من الآراء التى يطرحها الدائنون ، ومعهم فى ذلك المنظمات الدولية ، دفاعاً عن مصالحهم . والعجيب فى الأمر هو ان هؤلاء الاقتصاديين يعتقدون بأن الآراء والحلول التى يطرحها الدائنون وتلك المنظمات هى بالضرورة آراء صحيحة وحلول معقولة تنفع كلا من الدائنين والمدينين معاً .

ولكن ما أبعد هذا الوهم عن الحقيقة .

خذ مثلاً قضية تفسير أزمة الديونية . فالدائنون ، ومعهم فى ذلك المنظمات الدولية ، يصرون على إلقاء مسئولية تلك الأزمة على كاهل البلاد المدينة ، ومن ثم فإن تبعات هذه الأزمة وتكاليف الخروج منها يجب أن تتحمله هذه البلاد . وهم فى ذلك يشيرون ، على سبيل المثال ، إلى ان تلك الأزمة ترجع إلى الاستخدام غير الرشيد للموارد الأجنبية وإلى سوء الإدارة وإلى ضعف مستوى الاداء الاقتصادى وتقضى الرشوة ، ووجود طموحات زائدة

لنمو تفوق مقدرات هذه البلاد مما دفعها للاستدانة لسد فجوة المواد المحلية . ورغم أن تلك الحجج ، في كثير من الحالات صحيحة ، إلا أنه لا يجوز ، ولو للحظة واحدة ، أن ننسى أن هناك عوامل خارجية ذات علاقة وثيقة بالبيئة العالمية المضطربة ، و لادخل للبلاد النامية فيها ، كانت ذات تأثير بالغ الخطورة على تازيم قضية الديون الخارجية . يكفى في هذا الخصوص أن نشير إلى ارتفاع أسعار الواردات وتدهور أسعار الصادرات (تدهور شروط التبادل التجاري) وزيادة أسعار الفائدة التي تقترض بها البلاد النامية ، بل وتعويم هذا السعر . خذ أيضا الأخطاء التي ارتكبتها أسواق النقد الدولية وتمردتها على قواعد الاحتراس المصرفي عندما اقترضت البلاد النامية كميات ضخمة من الأموال بأسعار فائدة مرتفعة دون أن تراعى قدرة هذه البلاد على الدفع مستقبلا . خذ أيضا التقلبات الشديدة التي حدثت ، وتحدث ، في أسعار الصرف بالأسواق النقدية العالمية ، وتفاقم نزعة الحماية ضد صادرات البلاد النامية ، الأمر الذي انعكس في تدهور حصيلة نقدتها الأجنبي ، وأضعف من ثم من قدرتها على خدمة أعباء ديونها الخارجية . فكل هذه العوامل التي تتأثر بها البلاد النامية دون أن يكون لها القدرة في التأثير عليها ، كانت قوية في معولها على زيادة العجز بموازين مدفوعاتها ، وزيادة ميلها للاستدانة ، وعلى نمو أعباء ديونها .

وعليه ، فالمعامل الخارجية لا تقل قوة وتأثيرا عن قوة العوامل المحلية في بروز أزمة المديونية الخارجية . وإذا كان ذلك صحيحا ، فإن هناك إذن مسؤولية مشتركة بين الدائنين والمدينين فيما يتعلق بأسباب هذه الأزمة ، ومن ثم فإن أعباء الخروج منها يجب أن تتقاسمها الدول الدائنة والدول المدينة . وهو أمر منطقي وعادل . لكن هذا الأمر مرفوض حتى الآن من وجهة نظر الدائنين والمنظمات الدولية .

خذ أيضا ما يشاع عن عملية إعادة جدولة الديون ، على اعتبار أنها أحد الحلول لتلك الأزمة ، رغم أن تلك العملية لا تخرج عن كونها « تأجيل يوم الحساب » . حينما يأتي هذا اليوم تكون غائرة الدفع قد زادت بمقدار فوائد التأخير ، فضلا عما يرافقها من شروط قاسية مرهقة ، وترتبط بقبول المدين لتوجهات اقتصادية واجتماعية جديدة ، غالبا ما تتعارض مع أوضاع البلد وظروفه الاجتماعية والسياسية . ناهيك عن أن إعادة الجدولة غالبا ما تتدخل فيها العوامل السياسية والاستقطاب الدولي . ولهذا فإن إعادة الجدولة بالشروط التي وضعها نادي باريس ونادي لندن ، وما يجيء في ركبها من ركود وبطالة وزيادة في الأسعار وخفض في مستويات المعيشة ، أصبحت محل نقد شديد ، ليس فقط من جانب بعض المفكرين والاقتصاديين ، بل ومن جانب قادة الدول النامية نفسها . وفي ضوء ذلك ربما يكون من الأفضل ألا يخضع

البلد المدين لشروط اعادة الجدولة ، وان يجتهد قدر ما يستطيع الوفاء بأعباء ديونيه . حيث اثبتت التجارب ، ان التكاليف التى يتحملها المجتمع فى حالة الوفاء بأعباء ديونه ، اقل كثيرا من التكاليف التى يتحملها المجتمع فى حالة الرضوخ لشروط اعادة الجدولة . وهذا هو - فيما أتصور - التحدى الذى يجب ان تختبر به ارادة الاستقلال الوطنى والتحرر الاقتصادى ..

والآن تنتقل الى ما يشاع من دعاية حول مبادلة الديون الخارجية بملكية اصول القطاع العام ، وهى المبادلة التى يتمنى الدائنون ومعهم المنظمات الدولية ان تستمر وتتسع للوفاء بالديون المستحقة على البلاد النامية . وقد تزايدت عمليات مبادلة الديون بأصول القطاع العام بالبلاد النامية على نحو سريع فى الآونة الأخيرة . فقد ارتفعت قيمة هذه العمليات من ٢ مليار فى عام ١٩٨٤ الى عداكثر من ٥٠ مليارا فى عام ١٩٩٢ . ومن المتوقع ان يتسع نطاقها ، خاصة وأن الامر لم يعد مقصورا على مبادلة الديون المستحقة للبيوك الأجنبية بأصول القطاع العام فى هذه البلاد فحسب ، بل ان الحكومات الدائنة قد بدأت تدخل هذه الساحة .

وقد أشار عدد من الاقتصاديين المصريين الى ان تلك الوسيلة سوف تخفض من حجم الدين الخارجى دون أن يضطر البلد للدفع بالعملة الأجنبية ، ومن ثم سيحمى احتياطياته النقدية . كما ان معدل خدمة الدين (كنسبة من حصيلة الصادرات) سوف ينخفض ، وبالتالي سيقبل العجز بهيزان المدفوعات ويكن ما فى الامر - هكذا يرى هؤلاء - هو ان جزءا من عمليات الخصخصة (تقل ملكية القطاع العام للخاص) سوف يكون من نصيب الأجانب مقابل شطب جزء من ديوننا .

وفى الحقيقة أن كاتب هذه السطور قد ببح صوته من التحذير من خطورة هذه السياسة فى السنوات الخمس الماضية ، نظرا لما تقطوى عليه من احتمال عودة سيطرة رأس المال الأجنبى على مقدرات البلاد ، بعد أن يتصاعد تضيقهم فى الدخل القومى المصرى . كما ان تلك السياسة ذات تأثير خطير على ميزان المدفوعات والاحتياطيات النقدية وسعر الصرف للجنيه المصرى فى ضوء التحويلات الكبيرة التى سيجريها هؤلاء الأجانب لارباحهم الى بلادهم الأم .

وقد اثبتت التجارب فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، أن سر حماس الهيئات الدولية والدائنين لعمليات الخصخصة ، ليس هو توسيع نطاق الملكية بين صفوف الشعب أو زيادة كفاءة الأداء الاقتصادى ، فتلك أمور أبعد ما تكون عن اهتمام هؤلاء ، وإنما الهدف الجوهرى من الاصرار على الخصخصة والإسراع بها ، هو تمكين الدائنين من تحويل ديونهم المشكوك فى تحصيلها الى ملكية اصول القطاع العام . وقد انتهى المطاف بعمليات الخصخصة فى كثير من البلاد النامية الى عودة الأجانب لتملك اصول القطاع العام والمرافق العامة مرة أخرى ، المزارع ، المناجم ، مصانع القطاع العام ، البنوك والفنادق ..

المبحث الرابع

الأجهزة الفرعية لجامعة الدول العربية

عموميات - من بين الأجهزة التي تعمل بواسطها جامعة الدول العربية عدد كبير من اللجان التي تختلف طبيعتها وبالتالي اختصاصاتها طبقا لنوع العلاقة التي تربطها بالأجهزة المختلفة لهذه المنظمة - كما يتضح ذلك من الملاحظات العامة الآتية :

(أولا) : اللجان المتفرعة عن الأجهزة الرئيسية لجامعة الدول العربية ، والتي تباشر أعمالها خلال الدورات التي نعقدها هذه الأجهزة ، وبالتالي تتكون من مندوبي الدول لديها ، وتنتهى أعمالها في صورة توصيات ، وبهذه الصفة تستمد اختصاصاتها من الأجهزة الرئيسية المتفرعة عنها ، وتعقد اجتماعاتها خلال دوراتها . ومن أمثلة ذلك المادة ١٨ من لائحة مجلس جامعة الدول العربية ، التي تقضى بتشكيل عدد من اللجان في كل دورة عادية يعقدها المجلس هي :

- ١ - لجنة الشؤون السياسية .
- ٢ - لجنة الشؤون الاقتصادية .
- ٣ - لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية .
- ٤ - لجنة الشؤون الإدارية والمالية .
- ٥ - لجنة الشؤون القانونية .

وبجانب هذه اللجان التي ذكرت صراحة ، فان مجلس الجامعة له سلطة تشكيل لجان أخرى عندما يرى ذلك ضروريا . ويتم توزيع المسائل المدرجة في جدول أعمال كل دورة عادية لمجلس الجامعة على اللجان التي اشرنا اليها كل

شركات الطيران ، السكك الحديدية .. الى آخره) - وقد تم ذلك عبر آلية مبادلة الديون بأصول .

ان سياسة تحويل الديون الى ملكية أصول ، تذكرنى في الحقيقة بما حدث في مصر ابان فترة ما بين الحربين العالميتين ، حينما قامت مجموعة من المرابين باقراض الفلاحين وصغار الملاك بالريف المصرى قروضا بأسعار فائدة باهظة ، وحينما عجز هؤلاء عن الدفع استولى الدائنون في النهاية على اراضيهم لصالح الوفاء بتلك الديون .

ومهما يكن من انه اذا كانت مشكلة ديون مصر الخارجية تمثل « ام المشاكل » في مصر نظرا لشدة وخطورة تداعياتها على مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، فما اشد حاجتنا في هذه الآونة لفكر اقتصادى وطنى خلاق ، يستلهم الدروس والعبر من التاريخ المعاصر لمصر ، وأن يجتهد بابداعه في وضع الحلول التي تدافع عن مصالح مصر وأمانيتها في التحرر والتقدم والمدالة الاجتماعية . »

حسب تخصصها . ويتم تشكيل هذه اللجان بحيث تكون كل الدول الأعضاء في الجامعة ممثلة في كل لجنة منها بواحد أو أكثر من أعضاء وفداتها لدورة المجلس ويتم اختيار مقرر لكل لجنة من بين هؤلاء الممثلين حيث يتولى رئاستها ، وتكون عملية اختيار المقرر من اختصاص كل لجنة .

وبالمثل فإن المجلس الاقتصادي يشكل من بين أعضائه خمس لجان تتولى بالدراسة واعداد التقارير ، المسائل التي تدخل في اختصاصه . وهذه اللجان هي :

١ - اللجنة الاقتصادية والمالية .

٢ - اللجنة الصناعية .

٣ - لجنة المواصلات .

٤ - لجنة الزراعة .

٥ - لجنة المقاطعة .

(ثانيا) : اللجان المتخصصة Les Commissions Ad Hoc التي يقرر مجلس الجامعة تشكيلها ويعهد اليها بدراسة موضوع محدد ، وبالتالي تنتهي مهمتها بانجاز هذه الدراسة في حالة الانتهاء من هذه المهمة ، ولكن قد تنتهي أعمال اللجنة بقرار من المجلس قبل انجاز مهمتها . كما من المتصور ان تنتهي اللجنة كآثر لتوقفها عن مباشرة نشاطها او عدم دعوتها لمتابعة أعمالها . وتاريخ جامعة الدول العربية حافل بالأمثلة العديدة لهذا النوع من اللجان مثل :

١ - لجنة فلسطين .

٢ - لجنة المقاطعة .

٣ - لجنة مراقبة الهجرة اليهودية لفلسطين .

٤ - لجنة الخليج العربي .

٥ - لجان تعديل اللوائح الداخلية ونظام موظفي الجامعة .

٦ - لجنة تعديل ميثاق الجامعة . ويلاحظ على هذا النوع من اللجان ان اجتماعاتها لا تقتصر على فترة الدورة العادية للمجلس ، بل تستمر بعد انتهاء الدورة وأن رئاستها تكون للأمين العام للجامعة أو أحد مساعديه .

(ثالثا) : وهناك اللجان الفنية الدائمة Les commissions techniques

permanents وهي اللجان المشار اليها في المادة الثانية من ميثاق الجامعة . وهذه الطائفة من اللجان تحتل أهمية خاصة في نطاق التنظيم الداخلي لمنظمة جامعة الدول العربية ، وإذا كانت غالبية هذه اللجان تستمد وجودها من النص عليها صراحة في ميثاق الجامعة ، فان عددا منها يستمد من قرارات صادرة عن مجلس الجامعة ، نظمت المسائل المتعلقة بتشكيلها واختصاصاتها ، وأسبغت عليها صفة الدوام ، بتقرير اختصاصات دائمة لها ، وليس مجرد مهام عارضة ، واللجان الدائمة التي ذكرت في المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية هي

١ - اللجنة الاجتماعية . ٢ - اللجنة القانونية . ٣ - اللجنة الاقتصادية .

٤ - لجنة المواصلات . ٥ - اللجنة الصحية .

٦ - وهناك اللجنة العسكرية الدائمة التي تستمد وجودها من المادة الخامسة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي . ومن أمثلة اللجان الدائمة التي أنشئت بقرارات من مجلس الجامعة : نشر الى لجنة الاعلام التي أنشئت في ١٩٦٩ ، ولجنة حقوق الانسان التي أنشئت في ١٩٦٨/٩/٣ .

(رابعا) : السمات العامة للجان الفنية الدائمة . يمكن القول بأن طبيعة هذه اللجان تقترب من طبيعة الاجهزة الرئيسية للمنظمات الدولية ، ومن ثم فهي ليست من قبيل الاجهزة الفرعية . ويرجع ذلك الى انها تستمد وجودها من ميثاق جامعة الدول العربية او الوثائق المكملة له مثل اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، وذلك على الرغم من أن بعض هذه الاجهزة يستمد وجوده من قرارات مجلس الجامعة ، لانه في هذه الحالة يمكن النظر الى هذه القرارات على انها أداة لتفسير نصوص ميثاق الجامعة المتعلقة بهذه اللجان ، بمعنى أن الإشارة ، في الميثاق او الوثائق الدستورية الأخرى لجامعة الدول العربية الى اللجان الدائمة ، لم تأت على سبيل الحصر ، وانما اكتفت هذه النصوص بالإشارة الى أهم الميادين التي تعمل فيها اللجان الفنية الدائمة ، تاركة لمجلس الجامعة مهمة تقرير أوجه النشاط الأخرى التي تتطلبها ظروف العلاقات الدولية العربية في المستقبل ، ومنحته بالتالي - ليس عن طريق النص التصريح ولكن عن طريق التفسير - تقرير انشاء ما يتراءى له من اللجان الدائمة للنهوض بهذه الأعباء .

ويلاحظ أن تعيين رؤساء هذه اللجان يتم لمدة عامين مع امكانية التجديد بعد انتقضائها ، ويأتي ذلك التعيين بقرار من مجلس الجامعة ، وفي حالة غياب رئيس اللجنة المعين ، يكون للجنة أن تختار بالانتخاب من يتولى رئاستها في فترة غياب هذا الرئيس المعين ، ومع أن أعضاء اللجان الدائمة يمثلون الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلا أنهم لا يتعرضون للتغيير بنفس الصورة التي يتغير بها ممثلو الدول الأعضاء في مجلس الجامعة ، لأن الآخرين يخضعون للاعتبارات السياسية في كل دولة ، في حين أن أعضاء اللجان الدائمة من الفنيين الذين لا يتأثرون بهذه الاعتبارات .

ويلاحظ أنه إذا كان تعيين رئيس اللجنة يتم - كما بينا - بقرار من مجلس الجامعة ، إلا أن صدور قرار التعيين يكون عادة مسبوقا باقتراح من الأمين العام لهذه المنظمة (١) .

(١) وقد قرر مجلس جامعة الدول العربية في ١٩٧٤/٤/٩ مبدأ عدم اعطاء أي دولة عضو رئاسة أكثر من لجنة واحدة ، وأن تكون رئاسة لجنة الاعلام لمصر ، والصحة للجزائر ، والشئون الاجتماعية للأردن والمواصلات لسوريا ، وهي اللجان الأربع التي شغرت رئاستها في هذا التاريخ .

كذلك نشر الى انه اذا كانت القاعدة العامة في تشكيل هذه اللجان ان عضويتها قاصرة على الدول الاعضاء في الجامعة ، إلا انه طبقا للملحق الثاني من ميثاق هذه المنظمة ، فان مجلس الجامعة له ان يقرر تمثيل الدول العربية غير الاعضاء في اعمال هذه اللجان بصفة مراقبين .

ويعتبر رؤساء اللجان الدائمة من الموظفين الدوليين - يتقاضون مرتباتهم من ميزانية الجامعة وليس من الدول التي يحملون جنسيتها ، كما ان رؤساء هذه اللجان واعضاءها يتمتعون بالحصانات المقررة في نطاق جامعة الدول العربية بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٢ .

وتجتمع اللجان الدائمة بناء على دعوة من الأمين العام للجامعة ، ويتوقف عدد الدورات التي تعقدتها كل منها على طبيعة نشاطها ، ولذلك فان بعضها يعقد دورة واحدة كل سنة ، في حين تتعدد الدورات سنويا بالنسبة للبعض الآخر ، ويترك مكان وتاريخ الدورة لتقدير الأمين العام للجامعة . ويلاحظ ان الامانة العامة تشترك في اعمال هذه اللجان ، حيث يكون للأمين العام حضور اجتماعاتها كما ان له ان ينيب ممثل له لحضور هذه الاجتماعات ، وهذا الممثل قد يكون أحد الأمناء المساعدين او على الأقل رئيس الادارة التي يدخل في اختصاصاتها النشاط الذي تقوم به اللجنة .

وتكون اجتماعات اللجنة صحيحة اذا حضرها ممثلون عن غالبية الدول على الأقل ، وتعقد الجلسات سرية ، وتصدر القرارات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت . وتستند اللجان الدائمة اختصاصاتها من المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية التي تمنحها سلطة وضع القواعد ، وتحديد نطاق التعاون العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية ، وفي مجال التعاون القانوني في مسائل الجنسية وجوازات السفر ، والتأثيرات ، وتنفيذ الاحكام ، وتسليم المجرمين . الخ وتلتمز اللجان الدائمة في مباشرتها لاختصاصاتها بذات القيود التي تحكم قيام جامعة الدول العربية بالاختصاصات المقررة لها في ميثاقها ، وعلى هذا الاساس فانه يتحتم على هذه اللجان مراعاة ما يلي : ١ - على اللجنة ان تراعى في نشاطها ان التعاون الوثيق بين أعضاء الجامعة يجب ان يتم في نطاق احترام النظام السياسي والأوضاع الخاصة بكل دولة - ويترتب على ذلك ضرورة ابتعاد اللجنة في مشروعات الاتفاقات التي تعدها ، عن التدخل في المسائل السياسية والاقتصادية للأعضاء . ٢ - ان هذه اللجان تتولى اعداد النظام القانوني ، ومدى التعاون في صورة مشروعات اتفاقات دولية ، يجب عرضها على مجلس الجامعة لإقرارها قبل مطالبة الدول الاعضاء باتخاذ الاجراءات القانونية لإقرارها . واشترط عرض المشروعات التي تنتهي بها الدراسات التي تضطلع بها اللجان الدائمة ، على مجلس الجامعة ، يؤكد الرقابة التي يباشرها هذا الجهاز على غيره من أجهزة

جامعة الدول العربية ، حتى الأجهزة الرئيسية ، وهو أمر لا شخوذ فيه طبقاً لقواعد التنظيم الدولي المعاصرة ، سواء الاقليمي او العالمى ، لأن مجلس الجامعة يعد الجهاز العام لهذه المنظمة ، ومن ثم فان من السلطات التى يتمتع بها بهذا الوصف ، مباشرة نوع من الرقابة والتنسيق فى مواجهة الأجهزة الرئيسية الأخرى للمنظمة ، وبهذا الوصف تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بنشاط مماثل بالنسبة للأجهزة الرئيسية الأخرى المذكورة فى المادة ١/٧ من ميثاق الأمم المتحدة (١) .

الفصل الخامس : الوظيفة العامة الدولية فى إطار الجامعة

تعد دراسة الجهاز الإدارى لاية منظمة دولية من المسائل الهامة من الناحيتين التنظيمية والعلمية . فهى دراسة ذات أهمية واضحة من الناحية التنظيمية ، لأن نجاح المنظمة الدولية يقاس بمدى كفاءة جهازها الإدارى . كما أن لدراسة الجهاز الإدارى أهميته العلمية لأنها تتيح للدارس فرصة مقارنة النظام القانونى للوظيفة العامة فى القانون الدولى والقانون الداخلى ، والوقوف على مدى الخصائص المشتركة فى هذين النظامين ، وكذلك أوجه الاختلاف بينهما . وطبيعة تدريس التنظيم الدولى لطلبة السنة الأولى بكلية الحقوق لا تسمح بالدخول فى تفاصيل الموضوعات التى اشرنا إليها ، ولذلك فسوف نقتصر هنا على الإحاطة بأقسام الأمانة العامة ، واختصاصات الأمين العام ، والنظام القانونى للوظيفة العامة الدولية فى نطاق جامعة الدول العربية ، تاركين التفاصيل الدقيقة لكل من هذه المسائل الثلاث ، والدراسة الكاملة لغيرها من المسائل ، لأبحاث متخصصة ، لأنها تتجاوز المستوى العلمى للدارسين من ناحية ، ولأن الوقت المحدد لمادة التنظيم الدولى لا يتسع لها من ناحية أخرى .

أولاً - أقسام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية : إذا عدنا الى المادة الأولى من اللائحة الداخلية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، فانتنا نلاحظ أن التنظيم الداخلى للأمانة العامة للجامعة قد تأثر منذ سنة ١٩٥٢ الى حد كبير بالتنظيم الداخلى لأمانة الأمم المتحدة ، وذلك بإنشاء مجموعة من الإدارات والأقسام ، مع تخصص كل منها فى نطاق معين من اختصاصات الأمانة العامة ، ولذلك فانه بالإحاطة بهذه الأقسام نستطيع فى الوقت ذاته تحديد اختصاصات الأمانة العامة وهذه الإدارات هى :

١ - الإدارة السياسية : تختص هذه الإدارة بتتبع التطورات السياسية التى لها صلة بنشاط جامعة الدول العربية ، ويستوى فى ذلك أن تكون هذه التطورات على المستوى العالمى أو المستوى العربى فقط ، وتجميع المعلومات

(١) انظر فى تفصيل هذه المسألة مؤلفنا : التنظيم الدولى ، ١٩٧٢ ،

والوثائق التي تخدم هذا الاختصاص . وتهتم الإدارة السياسية كذلك بالتنسيق بين سياسات الدول العربية على المستويين الاقليمي والعالمي . وتعد الإدارة السياسية من اقسام الأمانة العامة ، وتعد ذات أهمية خاصة للأمين العام في نطاق وظائفه السياسية ، حيث تعد له التقارير وتمده بالوثائق التي يتطلبها الأمر .

٢ - إدارة فلسطين : أنشئت هذه الإدارة في عام ١٩٥٤ للاهتمام بالشبكة الفلسطينية على المستويين العربي والدولي ، ومن الناحيتين السياسية والإنسانية ، ومن أجل ذلك كان قرار مجلس الجامعة في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٣ بإنشاء هذه الإدارة وإن كانت لم يتم تكوينها إلا في ١٩٥٤ . وكانت المشاكل المتفرعة عن الحرب الفلسطينية تهتم بها عدة إدارات قبل إنشاء إدارة فلسطين ، مثل الإدارة السياسية ، والإدارة الاجتماعية بخصوص المسائل الإنسانية ، والإدارة الثقافية بخصوص المسائل المتعلقة بالتعليم بالنسبة للطلبة الفلسطينيين .

٣ - إدارة المقاطعة : التي ينحصر نشاطها في منع إسرائيل من بسط سيطرتها الاقتصادية على الدول العربية ، وقد تبنيت الدول العربية لأهمية هذا الموضوع منذ عام ١٩٤٥ - أي قبل إنشاء إسرائيل - حيث أصدر مجلس الجامعة قراراً في ٢ ديسمبر ١٩٤٥ يوصي الدول العربية بمقاطعة المنتجات الصهيونية ، ثم ازدادت أهمية المقاطعة بعد قيام دولة إسرائيل واستمرار حالة الحرب قائمة بينها وبين الدول العربية ، مما حمل مجلس الجامعة على إصدار قرار ١٩٥١/٥/١٩ الذي تضمن الأسس العامة التي تحكم نشاط هذه الإدارة . وقد فقدت هذه الإدارة أهميتها بعد حرب الخليج بإعلان دول الخليج عدم الالتزام بها ، وإن كانت الدول العربية لم تلتزم بها منذ البداية بتطبيقها بحزم ! وتكاد الآن منعدمة بعد اتفاق غزة أريحا ؟!

٤ - إدارة الاستعلامات : وتتضاعف أهمية هذه الإدارة في إطار جامعة الدول العربية ، نظراً للسيطرة المحكمة التي تباشرها الصهيونية على وسائل الاعلام العالمية .

٥ - الإدارة الاقتصادية . ٦ - إدارة البترول . ٧ - إدارة المواصلات .

ويلاحظ أن الإدارات الثلاث الأخيرة ، اقتضاهما تطور أوجه النشاط التي يقوم بها المجلس الاقتصادي منذ سنة ١٩٥٣ ، وما ترتب على ذلك من ضرورة اهتمام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالمشاكل الاقتصادية .

٨ - وقد اقتضى نشاط الأمانة العامة في المجالات الثقافية والعلمية ، إنشاء عدة أجهزة متخصصة من أهمها اللجنة الثقافية الدائمة ، والمكتب الدائم للشئون الثقافية ، واللجان الثقافية المحلية ، والإدارة الثقافية للأمانة العامة ، ومعهد الدراسات العليا العربية ومعهد المخطوطات العربية . الخ .

٩ - وفي المجالين الاجتماعي والصناعي توجد في الأمانة العامة عدة

أجهزة متخصصة من أهمها : الإدارة الاجتماعية ، والمراكز الاجتماعية في الدول العربية ، والإدارة الصحية .. الخ .

١٠. لمواجهة الأعباء القانونية والإدارية والمالية ، أنشئت في الأمانة العامة عدة أجهزة متخصصة هي : الإدارة القانونية ، والإدارة الإدارية والمالية ، وإدارة السكرتارية وإدارة البروتوكول .

ثانيا - الأمين العام لجامعة الدول العربية : إذا كنا قد أخطنا في الفقرة السابقة بأنقسام الأمانة العامة ، وراينا الدور الذي يقوم به الأمين العام بالنسبة لكل منها ، فمن الواجب الإحاطة الموجزة بالقواعد القانونية التي تحكم منصب أمين العام لجامعة الدول العربية ، والذي يعد الرئيس السياسي والإداري لهذه المنظمة ، والمسئول عن أعمال سائر العاملين بالإدارة العامة .

١ - طريقة تعيين الأمين العام ، طبقا للمادة ١٢/٢ من ميثاق جامعة الدول العربية ، فإن التعيين يتم بقرار من مجلس الجامعة ، ويلزم أن يكون القرار قد صدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشاركين في عملية التصويت .
المدة الزمنية : ولم يتضمن ميثاق جامعة الدول العربية نصا يحدد المدة الزمنية التي يشغل الأمين خلالها مهمته ، ولكن اللائحة الداخلية للأمانة العامة حددت ذلك في المادة الثانية منها بأنها خمس سنوات ، قابلة للتجديد بدون تحديد لعدد المرات ، كذلك يلاحظ أن ميثاق الجامعة لا يتضمن نصا يحدد السلطة التي تختص بإعفاء الأمين العام من وظيفته ، ولكن تطبيقا لنظرية العمل المضاد *Théorie de l'acte contraire* فإن هذا الاختصاص يثبت لمجلس الجامعة ، ويشترط هنا أيضا صدور القرار بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت .

٢ - ويتمتع الأمين العام بطائفة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، تتعلق بالمرتب والبدلات بأنواعها المختلفة ، والمعاش ، والإجازات ، وهذه أمور لا يهملها الدخول في تفاصيلها ، لأن الاهتمام بتحديد الوضع القانوني للأمين العام في مواجهة الدول الأعضاء يعد أكثر أهمية ، حيث يتمتع بالحصانة القضائية والحصانة من الضرائب ، والتسهيلات المتعلقة بالانتقال ، وقواعد البروتوكول .

الالتزامات : وفي مقابل الحقوق التي أشرنا إليها ، هناك طائفة من الواجبات التي يلتزم بها الأمين العام ، مثل الإمتناع عن تلقي الأوامر والتعليقات من حكومته أو أي جهة خارج المنظمة ، والإمتناع عن القيام بالتصرفات التي تعود بضرر على الجامعة ، وعدم جواز الجمع بين أعباء المنصب والوظائف الوطنية ، والإخلاص للمنظمة والمحافظة على أسرارها ، وعدم قبول الأوسمة والنياشين وشهادات التقدير إلا بناء على موافقة مجلس الجامعة ، وإداء اليمين قبل مباشرة إعباء المنصب .

٣ - اختصاصات الأمين العام . هناك طائفة من الاختصاصات الثابتة بنقضي نصوص في الميثاق صريحة مثل : تعيين موظفي الأمانة العامة

(م ٢/١٢) اعداد الميزانية (م ١/١٣) ، دعوة مجلس الجامعة للدورات العادية (م ١/١٥) وتودع لديه الاتفاقات التي تبرم بين الدول الاعضاء او بين الدول الاعضاء والدول الغير (م ١٧) .

كذلك توجد طائفة اخرى من الاختصاصات تستند الى اللوائح الداخلية للجامعة مثل : اعداد جدول الاعمال المؤقت لدورات مجلس الجامعة واللجان الدائمة ، دعوة هذه الاجهزة لدورات عادية او استثنائية ، تقديم تقارير عن اعمال الامة ، حق الاشتراك في مناقشات اجهزة الجامعة ، وعلى وجه الخصوص امام مجلس الجامعة .

وبالاحظ ان الامين العام طبقاً للمادة العشرين من اللائحة الداخلية لمجلس الجامعة ، له الحق في ان ينبه مجلس الجامعة او الدول الاعضاء الى اية مسألة يمكن ان يترتب عليها الاضرار بالعلاقات بين الدول الاعضاء ، او بين الدول الاعضاء والدول الاخرى .

٤ - وأخيراً تجدر الإشارة الى ان الامين العام للجامعة قد قام بدور اساسي في العلاقات السياسية العربية ، سواء على المستوى الاقليمي او العالمي ، وهذا النشاط السياسي قد برز بخصوص الدفاع عن حق الدول العربية في الاستقلال ، خاصة بالنسبة للمشكلة الفلسطينية ، واستقلال ليبيا وشمال افريقيا ، وامارات شرق وجنوب شبه الجزيرة العربية ، والازمة العربية الالمانية ، كذلك تأكد الدور السياسي للامين العام في حل الازمات التي برت بها العلاقات العربية ، مثل ازمة لبنان سنة ١٩٥٨ ، وازمة العراق والكويت في السنوات ١٩٦١ - ١٩٦٣ ، ١٩٧٣ وازمة اليمن ١٩٦٢ - ١٩٦٧ ، وازمة الحدود بين الجزائر والمغرب سنة ١٩٦٣ وغير ذلك من الازمات العربية . وبذلك لا تنحصر مشكلة الاختصاصات السياسية للامين العام لجامعة الدول العربية بذات الصورة التي ثارت بها هذه المسألة بالنسبة للامين العام للأمم المتحدة ، التي نحيل بشأنها على مؤلفاتنا الخاصة بها .

ثالثاً : النظام القانوني للوظيفة العامة الدولية في نطاق جامعة الدول العربية : تتيح الاحاطة الموجزة بالنظام القانوني للعاملين في الامة العامة لجامعة الدول العربية ، فرصة الوقوف على الاحكام القانونية للوظيفة العامة الدولية في هذا الاطار الاقليمي ، وما لا شك فيه ان واضعي اللوائح الداخلية لهذه المنظمة قد استلهموا قواعد الادارة الدولية بالصورة التي كانت قد وصلت اليها في اطار التنظيم الدولي العالمي في نطسق عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة ، ولكنهم ايضا كانوا مضطرين الى الأخذ بعين الاعتبار بعض القواعد الاساسية المستفادة من طبيعة ومهمة التنظيم الدولي في المنطقة العربية في ظل ظروفها السياسية وحساسية العلاقات العربية ، والتفاوت من الناحية السياسية والاقتصادية بين الدول المؤسسين لجامعة الدول العربية ، وهو امر تطور بصورة ملموسة فيما بعد حيث تفرقت معايير ودرجات التفاوت في هذه النواحي مجتمعة ، لدرجة يمكن معها القول بان

الوظيفة العامة الدولية في نطاق جامعة الدول العربية بدأت متأثرة بأحكام الوظيفة العامة في القانون المصري ، في حين أنها الآن وبعد مرور أكثر من ربع قرن أخذت تتضح فيها معالم الوظيفة العامة الدولية بالمعنى الحقيقي .. فإذا قلنا أحكام أول لائحة لجامعة الدول العربية التي وضعت عام ١٩٤٥ بأحكام اللائحة الجديدة التي بدأت في السريان منذ ٢٤ مارس ١٩٧١ ، فإننا نلاحظ على الفور مدى التقدم الملموس نحو النظام الكامل للوظيفة العامة الدولية ، كما يتضح ذلك من الملاحظات الموجزة الآتية :

رابعاً - مصادر النظام القانوني : ١ - يعد النظام القانوني للعاملين في جامعة الدول العربية نتيجة لتطور طويل مر به القانون الإداري الداخلي لهذه المنظمة ، بدأ بصور اللائحة الأولى للجامعة عام ١٩٤٥ التي دخلت دور التنفيذ في أول يناير سنة ١٩٤٦ ، وقد اقتفت هذه اللائحة بصورة واضحة أحكام الوظيفة العامة في القانون المصري وأحكام الوظيفة العامة الدولية كما كانت معروفة في ظل عصبة الأمم ، وقد كانت حقوق وواجبات موظفي جامعة الدول العربية غير واضحة . ثم صدرت اللائحة الثانية في سنة ١٩٥٢ حيث تحقق بعض التقدم في التنظيم القانوني للوظيفة العامة ولكنها بقيت مع ذلك متخلفة بالمقارنة بالوضع في المنظمات الدولية بصورة عامة ، الأمر الذي دعا مجلس الجامعة إلى إصدار عدد من قرارات تهدف ضمان العمل المستمر والحاسم والمنتظم للسلطة الإدارية في المنظمة ، وتحقيق الحد الأدنى من الاستقرار الوظيفي للعاملين فيها . وبعد مرور حوالي ربع قرن من الخبرة والتطبيق العملي ، انتهى الأمر بأعداد نظام قانوني يتمشى مع خصائص الوظيفة العامة الدولية بالمعنى الكامل ، حيث أمكن التوصل إلى نوع من التوازن بين حقوق وواجبات كل من الإدارة والعاملين فيها مستلهاً أحكام نظرية الوظيفة العامة الدولية ، وفي إيجاز ، فإن النظام الحالي يشكل مجموعة متجانسة من الأحكام يضم ٨٣ مادة موزعة على ١٣ فصلاً - بجانب جدولين ملحقين به - ويعالج الأحكام الآتية : الأحكام العامة ، التعيين ، التزامات الموظفين ، والجزاءات التأديبية ، النظام المالي ، الترقيات ، لجهة العاملين ، التدريب والمهام ، التنقلات والاعارات ، والأجازات ، انتهاء الوظيفة ، الإذخار .

خامساً - الهيكل العام للموظائف - يتكون الجهاز الإداري لجامعة الدول العربية من الموظفين الذين يشغلون الوظائف الدائمة الآتية :

(أ) الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يعد الرئيس الأعلى للجهاز الإداري والممثل الدائم للمنظمة (ب) كبار موظفي الجامعة : وتشمل هذه الطائفة الأمناء العاملين المساعدين والوزراء المفوضين ، والمستشارين الأوائل والمستشارين من الدرجة الثانية ، والسكرتيرين الأوائل . وأفراد هذه الطائفة موزعون بين الدرجات الأولى حتى الخامسة . (ج) الوظائف التخصصية : وتشمل ، السكرتيرين من الدرجة الثانية ، والمسكرتيرين من

الدرجة الثالثة ، والمحققين الأوائل ، والمحققين من الدرجة الثانية ، وأفراد هذه الطائفة موزعون بين الدرجات السادسة حتى التاسعة . (د) الموظفون الفنيون : ويوزع أفراد هذه الطائفة بين الدرجات السابعة حتى الحادية عشرة (هـ) المساعدون : الذين يقومون بأعمال يدوية ، وتخصص لهم الدرجات من العاشرة حتى الثالثة عشرة ويلاحظ أن أحكام الطائفتين ب و ج مستعمارة من أحكام الوظيفة العامة في وزارة الخارجية المصرية ، وأن طائفة المساعدين تعد في نطاق جامعة الدول العربية جزءاً من الموظفين فيها ، يخضعون للالتزامات الوظيفة العامة ويتمتعون بسائر حقوقها ومزاياها ، وقد تأكيد هذا الوضع منذ سنة ١٩٥٢ .

سادساً - سلطة التعيين : تعطى موثيق المنظمات الدولية بصورة عامة هذه السلطة للأمين العام مقيدة بالأحكام القانونية للوظيفة العامة الدولية في داخل المنظمة . ولكن الأمر مختلف في نطاق جامعة الدول العربية ، لأنه طبقاً لأحكام المادة السابعة من اللائحة الحالية ، فإن سلطة التعيين بالنسبة لكبار الموظفين من الدرجة الأولى حتى الخامسة تخضع لإقرار مجلس الجامعة ، ولا يعد هذا الحكم جديداً ، لأنه كان قائماً في اللائحتين السابقتين ، وبذلك أصبح أمراً مستقراً في النظام الإداري لجامعة الدول العربية . ويمكن تبرير هذا القيد بأنه تعبير عن رغبة الدول الأعضاء في مباشرة نوع من الرقابة على تشكيل الجهاز الإداري لهذه المنظمة ، وتقديراً لاحتمال إهمال الأمين العام للمصالح الخاصة بهذه الدول في هذا النطاق . ولكن هذا القيد من ناحية أخرى قد يؤدي إلى أن يفقد الموظف الدولي لاستقلاله في مباشرة وظائفه في مواجهة الدول التي يحمل جنسيته وليس للمنظمة الدولية التي يعمل في إدارتها ، وهذا يتعارض تماماً مع مقومات الوظيفة العامة الدولية . وفيما يتعلق بسائر الموظفين الآخرين ، فإن موافقة مجلس الجامعة ليست شرطاً لصحة تعيينهم .

سابعاً - الحصانات والامتيازات (١) : يتمتع العاملون في جامعة الدول العربية بالحصانة القضائية ، والاعفاء من الضرائب ، ومن الخدمة العسكرية بشروط معينة ، وهو أمر يدخل في نطاق دراسة الأحكام العامة للمنظمات الدولية ، ولذلك فأننا نقتصر هنا على الإشارة الموجزة الآتية : (أ) الحصانة القضائية : يتمتع موظفو جامعة الدول العربية بالحصانة القضائية بخصوص أعمالهم الرسمية في نطاق اختصاصاتهم *Les actes accomplis par eux* ، والحصانة القضائية بهذا المعنى تشمل المسائل الجنائية والمسائل المدنية . (ب) **الحصانة المالية :** ويقصد بذلك إعفاء مرتبات موظفي جامعة الدول العربية من الخضوع للضرائب بأنواعها المختلفة المقررة في قوانين دولة المقر ، بما في ذلك الموظفين الذين يحملون جنسية

هذه الدولة . واعفاء موظفي جامعة الدول العربية من الخضوع لرسوم الجمارك بالنسبة للمنتقولات والامتعة الشخصية التي ترد اليهم خلال السنة الاولى لاستلامهم لآعمالهم في اقليم اى من الدول الاعضاء بشرط الا يكونوا من مواطني هذه الدولة . ويستفيد هؤلاء الموظفون من تسهيلات الفقد الاجنبى بنفس الصورة التى يتمتع بها المثلون الدبلوماسيون المعتمدون لدى جمهورية مصر العربية ، بشرط الا يكونوا من حاملى الجنسية المصرية . (ج) الاعفاء من قيود الهجرة وذلك فيما يتعلق بشروط اقامة الاجانب وخروجهم وابعادهم بالصورة التى تحددها قوانين دولة المقر ، وهذا الاعفاء قاصر ايضا على الموظفين الذين لا يحملون جنسية دولة المقر ، ويغطى الاعفاء الموظف نفسه وافراد أسرته الذين يعولهم ، كما يتمتع هؤلاء الموظفون واسرهم بالتسهيلات المقررة للمثليين الدبلوماسيين بخصوص ترحيلهم في اوقات الازمات السياسية التى تمر بها العلاقات الدولية بين دولة المقر ودولهم . (د) الضمان الاجتماعى : ونلاحظ اخيرا ، ان اللوائح الداخلية السارية الآن بخصوص موظفي جامعة الدول العربية ، قد تطورت للغاية بخصوص موضوع الضمان الاجتماعى ، بحيث تشمل المعاشات ومنح نهاية الخدمة ، بجانب المساعدات التى تقدم لمواجهة الاحداث غير المتوقعة ، والتأمين ضد المرض ، وتعويض الحوادث ، والتعويض عن حالة الوفاة بسبب القيام باعباء الوظيفة .

ثامنا - ومن دراسة احكام القضاء المصرى . بخصوص هذه المسألة يمكن الاشارة الى المبادئ الآتية :

١ - تعتبر جامعة الدول العربية « مؤسسة » دولية ذات شخصية مستقلة عن سائر الدول الاعضاء ، والأمين لا يعد ممثلا لاية دولة من الاعضاء (١) .

ولقد تقرر في هذا الصدد ان جامعة الدول العربية تعد من وجهة نظر الحكومة المصرية الموقعة على الميثاق مؤسسة دولية لها شخصية معنوية مستقلة عن سائر الدول المنضمة لها في سبيل تحقيق الأغراض التى انشئت من أجلها وتحددت في ميثاقها ، والتى من أهمها تقرير ومسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ للعناية بالأمن والسلام كتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية . وان الجامعة العربية اتخذت من جانبها التدابير التى يقضى بها العرف الدولى لتأييد شخصيتها ، ووجودها القانونى ، اذ بادرت بتبليغ ميثاقها الى المؤتمر الذى عقد في سان فرانسيسكو كما وافقت الدول المتحدة بصورة ميثاقها وتلقت ردودها في هذا الصدد .

وفي هذا كله ما يدمو الى الاعتقاد بأن الدول المتحالفة اعترفت لها

(١) فتوى رقم ٨١ بتاريخ ١٩٤٦/١١/٧ ، مجموعة السفوات الثلاث الاولى لفتاوى قسم الراى بمجلس الدولة ، ص ٦٧ - ٦٨ .

بشخصيتها الدولية ، ولما كانت الحكومة المصرية قد اعترفت لجامعة الدول العربية بأن لها شخصية معنوية مستقلة عن سائر الدول المنضمة لها في سبيل تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها وتحدثت بميثاقها ، ولذلك فإن هذا الميثاق لا يؤثر على سيادة الدول الموقعة عليه بل تحتفظ كل من الدول الأعضاء في الجامعة بكامل استقلالها وسيادتها في شئونها الداخلية والخارجية . ويرتب على ذلك أن الأمين العام للجامعة العربية لا يمثل عند اتصاله بدولة من الدول الأجنبية ، إحدى الدول الأعضاء في الجامعة وإنما يقوم في هذا الصدد بتنفيذ قرار مجلس الجامعة طبقاً للمادة الأولى من النظام الداخلي للأمانة العامة التي تنص على أن الأمين العام لجامعة الدول العربية ينوب عن الجامعة فيما يتخذه من إجراءات في حدود نصوص الميثاق وقرارات الجامعة وميزانياتها المعتمدة من المجلس ، وهو المسئول وحده أمام مجلس الجامعة عن جميع أعمال الأمانة العامة وعن تطبيق أنظمة العمل على إدارات الأمانة العامة وأقسامها التي تقوم بأعمالها تحت إشراف الأمين العام وموافقته . أما مجلس الجامعة العربية فله أن يتخذ كافة القرارات التي يراها لتحقيق أغراض الجامعة المبينة في المادة ٢ من ميثاقها ، التي تنص على أن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة خاصة في شئون البلاد العربية ومصالحتها . الخ ، والمادة ٣ التي تنص على أن يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها .

ومهمة المجلس هي القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشئون المشار إليها في المادة السابقة وفي غيرها ، ويدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام ، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية . فلهذه الاعتبارات المتقدمة رأى مجلس الدولة أن المكاتبات الصادرة من الأمين العام في حدود الميثاق وتنفيذا لقرارات الجامعة لا يمكن أن تنسب إلى الحكومات الأعضاء ، كما أن الردود التي تلتقيها الأمانة العامة لا يمكن اعتبارها موجهة إلى كل من الحكومات الأعضاء التي تتحدث عن نفسها بنفسها .

٢ - **الاتفاقات الدولية الواجب ايداعها في أمانة جامعة الدول العربية هي الاتفاقات غير ذات الصفة الإدارية البحتة (١) .**

وهذا ما قرره مجلس الدولة في مارس سنة ١٩٤٧ بشأن النظر فيما إذا كان هناك ما يقضى بإيداع نسخة من الاتفاق الخاص بتبادل عربات الركاب

(١) فتوى رقم ٥٠ بتاريخ ١٠/٣/١٩٤٧ المجموعة السابقة ، ص ٤٦٩ -

الذى عقد بين مصلحة السكك الحديدية المصرية وسكك حديد فلسطين والذي صدق عليه مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تنفيذاً للمادة ١٧ من ميثاق الجامعة المذكورة ، حيث قرر مجلس الدولة أن المادة ١٧ من الميثاق تنص على أن (تودع الدول المشتركة في الجامعة لدى الأمانة العامة نسخاً من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدت أو تعقدتها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها) .

وأن هذه المادة تقابل المادة ١٨ من ميثاق عصبة الأمم التي تنص على أن يسجل في سكرتارية العصبة وينشر بمعرفتها بأسرع ما يمكن ، كل معاهدة أو تعهد دولي يبرم مستقبلاً بمعرفة أى دولة في العصبة ، وهذه المعاهدات أو التعهدات العولية لا تكون ملزمة إلا بعد تسجيلها . وكذلك تقابل هذه المادة المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد العمل بهذا الميثاق يجب أن يسجل في أمانة الهيئة وأن تقوم بنشرها بأسرع ما يمكن ، وليس لأى طرف في معاهدة أو اتفاق دولي لم يسجل وفقاً للفقرة الأولى من هذه المعاهدة أن يتهمسك بتلك المعاهدة أو ذلك الاتفاق أمام أى فرع من فروع الأمم المتحدة .

وقد أشار المجلس في كتابه المرسل للوزارة رقم ٦ المؤرخ ١٤ يناير سنة ١٩٤٧ في شأن ما إذا كان الاتفاق السالف الذكر ما يدخل في حكم المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة بحيث يقتضى الحال تسجيله بأمانة الهيئة ، إلى أن الزام الدول بتسجيل المعاهدات التي تعقدتها وفقاً لهذه المادة يرمى إلى غرضين : غرض سياسى هو انكار المعاهدات السرية ، وآخر هو تدوين المعاهدات الدولية في مجموعة كاملة يسهل تناولها والرجوع إليها ، وكذلك بين أن المناقشة ثارت حول تحديد المعاهدات التي يجب تسجيلها ، فأشار البعض إلى وجوب قصر التسجيل على المعاهدات السياسية ، وأخذ على ذلك أن كثيراً من المعاهدات التي تبدو في ظاهرها اقتصادية محضة تنطوى على أغراض سياسية ، وأنه لو أخذ بالضابط الذى يرمى إلى قصر التسجيل على المعاهدات السياسية لاقتضى تطبيق النص إلى عدم التعميم والإطلاق في وصف المعاهدات ، ولفضلت عبارة المعاهدات والاتفاقات الدولية بدلاً من المعاهدات والتعهدات الدولية الواردة في المادة ١٨ من ميثاق عصبة الأمم وذلك لكى لا تدخل في عموم النص التعهدات التجارية التي تعقدتها تلك الحكومات التي تحتكر التجارة الدولية في بلادها مثل الاتحاد السوفيتى . فقد رأت اللجنة أيضاً أن هذا النص لا ينفى جواز إصدار لوائح لتنظيم تطبيقه وخضر المعاهدات الواجبة التسجيل إذ لا نزاع في أن هناك طائفة من الاتفاقات الدولية لا يعنى أحداً أن تكون محلاً للتسجيل والنشر ، وقد انتهى المجلس في كتابه السالف الذكر إلى أن الاتفاق المتقدم الذكر ذو صبغة إدارية محضة خاصة بمسألة مالية محدودة ، وأنه لا مجال لتطبيق المادة ١٠٢ من الميثاق عليه ، ولا ينبغى بالتالى تسجيله بأمانة هيئة الأمم المتحدة .

وبما ان المادة ١٧ من ميثاق الجامعة العربية تقابل المادة ١٨ من ميثاق عصبة الأمم ، والمادة ١٢ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة كما اشرنا فيما تقدم ، لذلك فانه ينطبق نفس التفسير الذى اشرنا اليه فيما تقدم أى أن صسهاغتها العامة تفيد أنه توجد بعض الاتفاقات الدولية لا يعنى أحدا أن تكون محلا للايداع وذلك لعدم توافر حكمته ، اذ أنها لا تمس الحالة الدبلوماسية او الاقتصادية او الاجتماعية التى تهم الدول الأعضاء فى الجامعة كالمعاهدات الفنية او الادارية البحتة ، وبما أن اتفاق عربات الركاب السالف الذكر ذو صفة ادارية بحتة ، لذلك نرى أنه لا مجال لتطبيق المادة ١٧ من ميثاق جامعة الدول العربية ولا ينبغى بالتالى ايداعه فى أمانتها .

٣ - يتحدد مدى امتيازات وحصانات أعضاء وموظفى جامعة الدول العربية بالاتفاق الذى يتم بين هذه الدول (فتوى رقم ٥٧ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٤٦ المجموعة السابقة ص ٤٧٢ - ٤٧٤) .

بالاحالة الى كتاب وزارة الخارجية رقم ٢٨ - ٢٨ - ٩ بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٤٦ فى شأن ما طلبه الامانة العامة لجامعة الدول العربية من اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتنفاذ حكم المادة ١٤ من ميثاق جامعة الدول العربية التى تنص على ما يأتى : يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجائها وموظفوها الذى ينص عليهم فى النظام الداخلى ، بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية اثناء قيامهم بعملهم ، وتكون مصونة حرمة المباني التى تشغلها هيئات الجامعة . والى ما طلبته بكتابها المؤرخ ١٣ ابريل سنة ١٩٤٦ من رد الرسوم الجمركية التى دفعتها عن آلة طباعة اشترتها من لندن والاستفسار ايضا عما يلى :

(ا) هل التمتع بالمزايا والحصانات الدبلوماسية يحتاج الى عقد اتفاق خاص بين مصر والامانة العامة كما تم فى سوريا مع سكرتير عصبة الأمم .

(ب) هل يجوز التمتع بالمزايا والحصانات الدبلوماسية ولو بصفة مؤقتة من الآن استنادا الى المادة ١٤ من الميثاق وذلك حتى الاتفاق المتقدم ذكره . وهل يتناول ذلك الموظفين ومن بينهم المصريين .

(ج) لم ينص الميثاق الا على حرمة المباني التى تشغلها هيئات الجامعة ولم يتناول الاعفاء الجمركى للأشياء التى تستوردها الجامعة لاستغلالها الخاص فهل يمكن أن تتمتع هذه الأشياء من الآن بهذه الميزة بدون نص ، بصفة مؤقتة حتى يبرم الاتفاق المذكور .

وقد قرر مجلس الدولة أن طلب الامانة العامة لجامعة الدول العربية من الوزارة بكتابها المؤرخ فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٥ اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتنفاذ حكم المادة ١٤ من ميثاق جامعة الدول العربية يدل على أنها على علم بأنه لا يمكن للحكومة فى مصر أن تمنح أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء

لجنتها وموظفيها الامتيازات والحصانات الدبلوماسية المنصوص عليها في المادة المذكورة الا اذا صدر قانون خاص يمكنها من ذلك .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فانه وان كانت المادة ١٤ من الميثاق وقد نصت على ان يتمتع أعضاء سلك الجامعة العربية وأعضاء لجنتها وموظفوها بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية إلا أنه لا يمكن لهذا السبب وحده تشبيههم بالممثلين الدبلوماسيين أو منحهم الحصانات والامتيازات التي يتمتعون بها بمقتضى قواعد القانون الدولي ، وذلك لاختلاف الأسس القانونية لتلك الامتيازات والحصانات في كل من الحالتين . فأساس تمتع موظفي الهيئات الدولية بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية يقوم على مبدأ المساواة بين الدول أمام الهيئات الدولية التي يشتركون فيها ، أما الامتيازات والحصانات الدبلوماسية التي يتمتع بها الممثلون الدبلوماسيون ، فانها منحت لهم من أجل مصلحة الوظيفة التي يؤدونها ولتحقيق استقلالهم في القيام بمهمتهم على أتم وجه دون أن يخشوا تعرضا لأشخاصهم من جانب الدولة المعتمدين لديها . فالنص في الميثاق الدولية على تمتع موظفي وأعضاء الهيئات الدولية بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية قصد به فقط الحصول على نتائج معينة لتحقيق مبدأ المساواة بين الدول أمام الهيئة الدولية التي يشتركون فيها ولم يقصد به اطلاقا تشبيههم بالممثلين أو ان تطبق عليهم نفس الامتيازات والحصانات الدبلوماسية ، ولهذا السبب لم تتبع الدول التي يوجد على اقليمها مقر الهيئات الدولية حولا واحدة بخصوص مدى الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها هؤلاء الموظفون الدوليون كما اختلفت الحلول في شأن درجات الموظفين الذين يحق لهم التمتع بهذه الامتيازات .

وبما أنه لا توجد قاعدة دولية خاصة بمدى الامتيازات والحصانات التي يجب منحها للموظفين الدوليين ، لذلك رأى مجلس الدولة تفاديا من اتباع حلول مرتجلة في هذا الشأن أن تعقد اتفاقية تبين فيها مدى هذه الامتيازات والحصانات وتفصيلاتها بدقة .

وبما أن الدول الأعضاء في الجامعة العربية شأنهم شأن مصر في اتباع احكام المادة ١٤ من الميثاق ، لذلك يحسن أن يطلب من الأمانة العامة تقديم مقترحات في هذا الشأن ، وبعد دراستها يوضع مشروع الاتفاق المطلوب ، على أن يسلم للأمانة لعرضه على مجلس الجامعة لقراره - ثم تتولى كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة وفقا لقوانينها لتطبيقها في بلادها .

(د) لا يمكن للحكومة المصرية أن تمنح موظفي الجامعة العربية وهيئاتها الامتيازات والحصانات الدبلوماسية الا اذا عقد الاتفاق السالف الذكر وعرض

على البرلمان للموافقة عليه ثم يصدر بشأنه قانون لتنفيذه في داخل البلاد كما سبق بيانه . أما بالنسبة لموظفي الجامعة العربية المصريين فقد اتبعت الدول حولا مختلفة بالنسبة لرعاياها الموظفين في الهيئات الدولية فبعضها منحهم الامتيازات والاعفاءات التي يتمتع بها الموظفون الأجانب والبعض الآخر منحهم حصانة قاصرة فقط على ما يقومون به من أعمال أثناء تأدية عملهم الرسمي ، على أن يخضعوا للقضاء الوطني بالنسبة لأعمالهم المنصلة بحياتهم الخاصة كما أعصمهم من الضرائب بالنسبة للمرتبات التي يتقاضونها بالاتفاق مع الهيئة الدولية ، وعلى أية حال فمدى هذه الاعفاءات بالنسبة لهم يجب أن يحدده الاتفاق الذي نرى إبرامه بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية .

(هـ) نصت المادة ١٤ من الميثاق على أن تكون مصونة حرمة السيارات التي تستعملها هيئات الجامعة ولم يرد بها ما يفيد من أنها تعفى من الرسوم الجمركية بالنسبة للأشياء التي تستوردها لاستعمالها الخاص ، فطبقا لنصوص الميثاق لا يحق للجامعة العربية الاعفاء من الرسوم الجمركية لأنه لا يمكن تنفيذ هذا الاجراء الا اذا نص عليه صراحة في الاتفاق الذي نرى عقده بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية .

٤ - مدى خضوع العاملين بالهيئات الدولية لقوانين العمل المصرية . ثارت هذه المشكلة بالنسبة للأمم المتحدة ، والحل الذي أعطى لها يسرى على الجامعة حيث تقرر أن المزايا والحصانات التي تتمتع بها الأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها شأنها شأن المزايا التي يتمتع بها كذلك رجال السلك الدبلوماسي الأجنبي والهيئات التمثيلية الأجنبية ، لا تتسع الى حد الاعفاء من الخضوع للقوانين المحلية وذلك لأن الأساس الذي تمنح بمقتضاه هذه المزايا والحصانات الآن قد تبدل وتطور عن ذي قبل ، فقد كان أساس تلك المزايا والحصانات في القرن الماضي ، بل وفي أوائل هذا القرن ، يرتكز على فكرة الامتداد Extra-Territorialité التي تستند الى تصور قانوني من مقتضاه أن مقر الهيئات التمثيلية ، تعتبر جزءاً من إقليم الدولة التابعة لها ، وأن القائمين عليها يعتبرون على هذا الأساس خاضعين في علاقاتهم ومعاملاتهم لسلطان قانون الدولة ، وقد تغير هذا التصور الآن ، ونبذه غالبية فقهاء القانون العام واتجهوا الى تعليل وأساس اقرب الى المنطق ومستمد من الاعتبارات العملية ، حيث أصبح أساس منح الميزات والاعفاءات هو تمكين هؤلاء الممثلين الأجانب أي الموظفين الدوليين من القيام بأعمالهم بحرية واستقلال تأمين ، بعيدين كل البعد عن تأثير الدولة المقيمين على اقليمها .

وإذا كان بعض الفقهاء يتمسكون الى الآن بنظرية الامتداد الاقليمي ويجاهرون ببقائها واستمرار صلاحيتها كأساس لامتيازات وحصانات الهيئات التمثيلية الأجنبية ، فإن الأمر فيما يتعلق بالمنظمات الدولية لم يعد يحتل الجدل والمناقشة ، ذلك أن نظرية عدم الاقليمية بالنسبة لها قد هجرت هجرا تاما ، ومن ثم فلا مناص من القول بأن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

وهيئاتها لا تتمتع بالاعفاء من الخضوع للقوانين المحلية . وذلك ثابت من أحكام الاتفاقية العامة لمزايا وحصانات الوكالات المتخصصة ، ومن الاتفاقيات الخاصة المعقودة المعقودة مع كل وكالة على حدة ، حيث لم يرد في احداها اى اشارة الى تمتعها بمثل هذا الاعفاء العام ، بل على العكس فان هذه الاتفاقيات تعرضت بالتفصيل الى بعض المزايا والحصانات الخاصة ، كالاغفاء من الخضوع للقضاء والاعفاء من الضرائب والاعفاء من قيود الهجرة واجراءات قيد الأجانب وما الى ذلك ، الامر الذى يؤيد عدم تمتعها باعفاء عام من الخضوع للقوانين المحلية .

وتطبيقا لما تقدم فان وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التابعة للأمم المتحدة لا تتمتع بالاعفاء من انطباق القوانين العمالية عليها شأنها في ذلك شأن جميع القوانين المصرية ، غاية ما في الامر ان تمتع الوكالة المذكورة بالحصانة القضائية المطلقة قد يمنع من ان يكون ذلك الخضوع فعالا (١) .

٥ - مدى سريان قوانين التأمينات الاجتماعية المصرية على العاملين بالهيئات الدولية : ثارت هذه المسئلة بخصوص منظمة الأمم المتحدة ، ويمكن أن تثور بخصوص غيرها من المنظمات الدولية العاملة في مصر مثل جامعة الدول العربية . وقد تقرر أن مركز التربية الأساسية بسرس الليان يعتبر ادارة من ادارات هيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وبالتالي فانه يتمتع هو وموظفوه بالمزايا والحصانات التى للوكالات المتخصصة طبقا لاتفاقية مزايا وحصانات الوكالات المتخصصة وملحقها رقم ٤ . وقد تأيد هذا المعنى في المادة الثانية عشرة من الاتفاقية المبرمة بين الحكومة المصرية وهيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بخصوص انشاء المركز المذكور (اذ نصت المادة مسالفة الذكر على ان تمتنع الحكومة المصرية التسهيلات المنصوص عليها في هذا الاتفاق وذلك دون المساس بالامتيازات والحصانات المخولة لهيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، وللمركز بصفته ادارة قائمة بذاتها من ادارات الهيئة والمنوحة بمقتضى اتفاقية الامتيازات والحصانات للوكالات المتخصصة وملحقاتها رقم (٤) او اى اتفاق آخر يتم بين الهيئة والحكومة المصرية . وقد عقدت الحكومة مع اليونسكو اتفاقا تكميليا في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٢ منع بمقتضاه كبار موظنى المركز بعض المزايا والحصانات الاضافية .

إلا ان هذه المزايا والحصانات هي استثناء ورد على الاصل لا يجوز

(١) فتوى شعبة الشؤون الداخلية والسياسية بقسم الراى رقم ١٠٢ في ١٩٥٤/١١/٤ مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنها فتاوى قسم الراى ، السنة الثامنة والنصف الاول من السنة التاسعة ، بند ١٤٢ ، صفحة ١٢٥ و ١٢٦ .

التوسع فيه أو القياس عليه . إذ أن القاعدة العامة هي خضوع جميع المقيمين على إقليم دولة معينة للقوانين الوضعية لتلك الدولة ، إلا أنه رأى تيسيراً لقيام الهيئات الدولية بأعمالها ولتجنب عرقلة نشاطها أن تمنح تلك الهيئات بعض المزايا والحصانات ، كما منح موظفوها على حسب فئاتهم ، المزايا والحصانات التي استقر العرف الدولي على منحها لرجال السلك الدبلوماسي ، وقد عقدت اتفاقية دولية حصرت فيها المزايا والحصانات الممنوحة للأمم المتحدة وأخرى نص فيها على المزايا والحصانات الممنوحة للوكالات المتخصصة .

وتأسيساً على ذلك فإن مركز التربية الأساسية بمرس الليان بوصفه إدارة من إدارات اليونسكو يخضع لجميع القوانين المحلية والأنظمة السارية في الإقليم الجنوبي من جمهورية مصر العربية عدا تلك التي تتعارض مع أحكام اتفاقية مزايا وحصانات الوكالات المتخصصة وملحقها رقم ٤ الخاص بمنظمة اليونسكو ، والاتفاق الخاص الذي أبرم عام ١٩٥٢ بين الحكومة والمنظمة بشأن منح كبار موظفي المركز بعض المزايا والحصانات الإضافية . وبما أنه لم يرد ضمن هذه الأحكام ما يعنى مركز التربية الأساسية بمرس الليان من تنفيذ التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي ، فقد رأى مجلس الدولة أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية ينطبق على المركز المذكور (١) .

٦ - توقيع الحجز على مرتب الموظف الدولي : ثارت هذه المشكلة بخصوص الأمم المتحدة ، ويمكن أن تثور بخصوص جامعة الدول العربية حيث طلبت مصلحة الضرائب الرأي في جواز توقيع الحجز على مرتب موظف في مكتب هيئة الأمم المتحدة لاغثة اللاجئين العرب نظير الضرائب المستحقة عليه عن المدة من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٤٨ ، وقدرها ١٩٢٢ جنيه و ٨٩٠ مليم أم أنه لا يجوز الحجز على ذلك المرتب على اعتبار أن المفكر أصبح من ضمن أعضاء الهيئات السياسية ، وبناء عليه لا يجوز الحجز على مرتبه طبقاً لما جاء بالمادة رقم ١١ من تعليمات الحجز الإداري ، وقد رأى مجلس الدولة أنه باستقراء مواد ميثاق هيئة الأمم المتحدة المنضمة إليه الدولة المصرية تبين أن الدول المنضمة إلى تلك الهيئة اتفقت فيما بينها على إنشاء هيئة دولية من نوع خاص تسمى هيئة الأمم المتحدة تعمل على تحقيق مقاصد إنسانية ، منها حفظ السلم الدولي وإنماء العلاقات الودية بين الدول . وأنه لا يمكن قيام تلك الهيئة وفروعها بما عهد إليها انتهت الجمعية

(١) فتوى إدارية الفتوى والتشريع لوزارتى الخارجية والعدل رقم ١٩١ في ١٢/٧/١٩٦٠ مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى القسم الاستشاري للفتوى والتشريع - لجان وزارات الفتوى والتشريع - المسئلتان الرابعة عشرة والخامسة عشرة - بند ٢٢٥ من ٤٦٢ و ٤٦٣ .

العامية لك الهيئة بقرارها في ١٣/٢/١٩٤٦ الى وضع اتفاقية مزايا وحصانات لها ولوظفيها وتم التوقيع على هذه الاتفاقية من مصر ونشرت في عدد الوقائع رقم ٩٣ في ١٨ يولية سنة ١٩٤٦ وبناء عليه فان اعضاء هيئة الأمم المتحدة وموظفيها لا يعتبرون من ضمن موظفي هيئات التمثيل السياسي ولا يشبهون بهم فيما يتمتعون به من حصانات إلا فيما ورد به النص في اتفاقية المزايا والحصانات .

وحيث انه بالاطلاع على احكام الاتفاقية يتبين ان المادتين رقم ٢ و ٣ من الفصل الثاني من الاتفاقية اوضحت الحصانات التي تتمتع بها هيئة الأمم وأملاكها ، فنصت المادة رقم ٢ على تمتع الهيئة وأموالها أينما كانت وتجت يد من كانت بحق الاعفاء القضائي ، ونصت المادة رقم ٣ على حصانة حرمة المباني التي تستعملها الهيئة وعدم خضوع أموالها لاي نوع من انواع الاجراءات الجبرية الادارية أو القضائية .

وتضمنت المادة رقم ١٨ من الفصل الخامس بمزايا وحصانات موظف الهيئة في بنودها ، الحصانة القضائية فيما يصدر منهم من أعمال بصفتهم الرسمية ، والاعفاء من أية ضريبة على ما هيأتهم ، والاعفاء من التزامات الخدمة الوطنية العسكرية والاعفاء من قيود الهجرة ، ومنحهم نفس التسهيلات الممنوحة لموظفي السلك السياسي فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالكهيو ، وفيما يتعلق بعودتهم الى وطنهم ، واعفائهم من الرسوم الجمركية عما يستوردونه من اثاث لمناسبة أول توطن . ويستخلص من احكام المواد سالفة الذكر ان كل ما تحرره تلك الاتفاقية هو اتخاذ اي اجراء جبري قضائي أو اداري على أموال الهيئة وموجوداتها .

ونظرا لأن المصلحة تريد ان ترفع حجز ما للمدين لدى الغير علي ماهية هذا الموظف المستحقة له شهريا قبل الهيئة ، وهو امر يخرج عن الحجز علي أموال الهيئة نفسها .

وانتهى مجلس الدولة الى انه لا ملتع من توقيع الحجز على مرتب الموظف المذكور لدى مكتب هيئة الأمم المتحدة لاغائة لاجيء العرب حتى يتم للمصلحة استيفاء مبلغ الضرائب المستحقة قبله وذلك في حدود الربع تبعاً لاحكام المادة رقم ٤٤٨ من قانون المرافعات التي لا تجيز الحجز على اجور الخدم والصناع والعمال او مرتبات المستخدمين إلا بقدر الربع (١) .

(١) يلاحظ ان المسائل التطبيقية التي اشرنا اليها في البنود ١ - ٩ من هذا البحث ، سواء منها ما يتعلق مباشرة بجامعة الدول العربية مباشرة أو عن طريق القياس ، قد نصت عليها صراحة اتفاقية حصانات جامعة الدول العربية وايضا اللائحة الداخلية الحالية للأمانة العامة .

الفصل السادس : العلاقات الخارجية لجامعة الدول العربية

نستعرض في هذا الفصل بإيجاز شديد أوجه النشاط التي تربط بين جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية العالمية والإقليمية ، والدول الغير أعضاء ، وذلك بقصد الإشارة الى الدور الذي تقوم به الجامعة في العلاقات الدولية بصورة عامة ، وذلك بجانب نشاطها الأساسي الموجه أصلا الى العلاقات الدولية العربية .

١ - **الأمم المتحدة :** في الجلسة رقم ٢١٩ بتاريخ اول نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وافقت الجمعية العامة على القرار رقم ١٧٧/٥ الذي جاء به أن « الجمعية العامة ترجو السكرتير العام للأمم المتحدة بأن يدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية للاشتراك في دورات الجمعية العامة بصفة مراقب » . ويعد هذا القرار اعترافا رسميا من جانب الأمم المتحدة بمنظمة جامعة الدول العربية ، وبداية للتعاون بين هاتين المنطمتين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ومنذ صدور هذا القرار ، والأمين العام لجامعة الدول العربية يشترك شخصيا في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويساعد على وضع السياسة العامة المشتركة لوفود الدول العربية عند مناقشة المسائل الواردة في جدول أعمالها ، وكذلك يعمل على تنسيق المواقف بين المجموعة العربية في الأمم المتحدة وغيرها من المجموعات الإقليمية مثل المجموعة الأفروآسيوية ، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية .

ومنذ سنة ١٩٥٢ ، وجامعة الدول العربية تحتفظ بتمثيل دائم لدى الأمم المتحدة في صورة وفدها الدائم في المقر الدائم للأمم المتحدة . ولقد تضمن الخطابان المتبادلان بين السكرتير العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية في ٢١ و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ الخطوط الرئيسية للمبادئ التي تحكم التعاون بين هاتين المنطمتين ، وتعد هاتان الوثيقتان بمثابة اتفاق بينهما ، على تبادل المشاورات والمعلومات والوثائق والتمثيل ووسائل الاتصال . وتطبيقا لذلك أرسل الأمين العام لجامعة الدول العربية رسالة الى السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٩ فبراير ١٩٦١ يحيطه علما بإنشاء مكتب اتصال برئاسة الأمين العام المساعد للجامعة للشئون السياسية وعضوية سائر مديري الإدارات التي تتكون منها الأمانة ، وبالمثل قرر السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٣ مارس ١٩٦١ ، تكليف السكرتير المساعد للشئون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة للإشراف على علاقاتها بالجامعة .

٢ - **كذلك توجد علاقات هامة بين جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة ، والتي تعرف الآن باسم أسرة الأمم المتحدة . وتتمثل هذه العلاقات في الاتفاقات الدولية العديدة المبرمة . ومن أمثلة ذلك اتفاق يونيو سنة ١٩٥٧ بين الجامعة واليونسكو ، والاتفاق المبرم مع منظمة العمل الدولية ، والاتفاق المبرم مع منظمة التغذية والزراعة**

عام ١٩٥٨ ، واتفاق سنة ١٩٦١ مع منظمة الصحة العالمية . وتنظم الاتفاقات التي اشرفنا الى امثلة لها ، أسس التعاون الوثيق والتشاور المنتظم في الأمور ذات النفع المشترك ، والتمثيل المتبادل لدى الأجهزة العامة واللجان ، والتعاون في المجالات الادارية ، وتبادل المعلومات والوثائق ، والمساعدات الفنية . ويلاحظ ان منظمات الأمم المتحدة المتخصصة ليس لها الحق في الاشتراك في مداولات الجهاز العلم لجامعة الدول العربية وهو مجلس الجامعة ، نظرا لان اجتماعات هذا الجهاز سرية ، وبالتالي لا تستطيع المنظمات المتخصصة المشاركة إلا في حلقات الدراسة والمؤتمرات التي تنظمها أو تشرف عليها جامعة الدول العربية .

٣ - **المنظمات الدولية الاقليمية :** تحتفظ جامعة الدول العربية بعلاقات متبادلة وتمثيل مع المنظمات الدولية الاقليمية ، مثل منظمة مجلس أوروبا وغيرها من منظمات دول أوروبا الغربية ، ومنظمة الدول الأمريكية ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، وقد توثقت العلاقات بين الجامعة والمنظمة الأخيرة خلال حرب ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، بسبب الموقف الإيجابي للدول الإفريقية من النزاع العربي الإسرائيلي ، كما شرحنا ذلك تفصيلا في مؤلفاتنا السابقة ، وظهرت آفاق جديدة لهذا التعاون في المجالات الاقتصادية مثل مشروع البنك العربي الأفريقي ، وفي مجال الطاقة خاصة مساهمة الدول العربية المصدرة للبترول في حل مشاكل الدول الإفريقية الناشئة عن الحد من انتاج البترول وارتفاع أسعاره بسبب النزاع العربي الإسرائيلي ، خاصة الحظر الذي فرضته الدول العربية في أكتوبر سنة ١٩٧٣ (١) .

٤ - **العلاقة بين الجامعة والدول الغير أعضاء :** تتعدد هذه العلاقات إما في صورة الزيارات التي يقوم بها الأمين العام للجامعة لهذه الدول لدراسة مشاكل العلاقات الدولية العربية ، وأيضا الزيارات التي يقوم بها رؤساء هذه الدول لمقر الجامعة أثناء وجودهم بالقاهرة . وهناك وسيلة أخرى لتوثيق الصلة بين الجامعة والدول الغير أعضاء ، في صورة المكاتب التي تنشئها المنظمة في العواصم الهامة في العالم . والتي تعد بمثابة صورة من صور التمثيل بين الجامعة وهذه الدول ، كذلك فان الدول الأجنبية كثيرا ما تطلب من الجامعة مساعدة مرشحها لتولي المناصب المختلفة في المنظمات الدولية التي تشترك فيها الدول العربية ، مثل أجهزة الأمم المتحدة ، والمنظمات المتخصصة .

(١) في ٢٣/١/١٩٧٤ قرر وزراء البترول العرب المشتركون في المؤتمر الأول لتعاون الأفريقي في اجتماعهم بمقر جامعة الدول العربية انشاء صندوق خاص للتنمية برأس مال قدره مائتي مليون دولار مهمته تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض ، وكذلك قرر الوزراء العرب زيادة رأس مال البنسك العربي للتنمية الاقتصادية الإفريقية من ١٥٠ مليون دولار الى خمسمائة مليون دولار ، حتى يتمكن من اقامة المشروعات وتقديم القروض لمستالح الدول الإفريقية ، على ان يبدأ البنك نشاطه في اول مارس ١٩٧٤ .

الفصل السابع

النظام المالي لجامعة الدول العربية

المنظمات الدولية مثل الدول ، يتأثر وجودها ونشاطها وفاعليتها بوضعها المالي . وهناك أحكام عامة بخصوص النظام المالي للمنظمات الدولية بصورة عامة تدخل دراستها في انظرية العامة للمنظمات الدولية بما في ذلك دراسة الآراء الاستشارية لحكمة المعدل الدولية بخصوص المشاكل المالية للتنظيم الدولي (١) ، كما أن هناك طائفة من القواعد المالية تعد جزءا من القانون الدولي المالي تتعلق بكل منظمة دولية على حدة ، ونبين هنا بالعرض الموجز هذه الأحكام بالنسبة لجامعة الدول العربية ، ومن أهمها ما يلي :

١ - **اعداد الميزانية :** عالجت الموضوع نصوص صريحة في ميثاق الجامعة هي المادة ١٢ منه ، وكذلك اللائحة المالية المرفقة التي بدأ العمل بها في ١٠/١٠/٥١ والتي حل محلها الآن النظام المالي لجامعة الدول العربية الذي وافق عليه مجلس الجامعة في ٢٤ مارس ١٩٧١ خاصة المادة ١/٤ ، وهذه النصوص تعطى الاختصاص باعداد الميزانية للأمين العام للمنظمة ، وذلك بعد أن يتلقى مقترحات الإدارات والأجهزة التابعة للجامعة وهي المقترحات التي تتجمع لدى إدارة الشؤون الإدارية والمالية ، حيث تقوم بدراستها واعداد مشروع الميزانية ، وعندما يعتمدها الأمين العام للجامعة يتم إرسالها للدول الأعضاء في المنظمة خلال شهر يناير على الأقل ، ثم تعرض الميزانية على مجلس الجامعة في دورة الربيع التي تعقد خلال شهر مارس من كل سنة ، وتجري العادة على أن يحال مشروع الميزانية الى لجنة الشؤون الإدارية والمالية المقترعة من مجلس الجامعة للدراسة ، ثم يقر المجلس الميزانية النهائية للجامعة . وتكفي لذلك الموافقة عليها بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت .

٢ - **الالتزامات المالية للدول الأعضاء :** نلاحظ في هذا الصدد أن ميثاق الجامعة ولائحتها الداخلية ، لا يحددان نطاق هذه الالتزامات بصورة واضحة . لأن الميثاق اكتفى في المادة ١٣/٢ منه بالنص على أن يحدد مجلس الجامعة نصيب كل دولة عضو من المصروفات ، وأن المجلس يستطيع تعديل هذه الانصبة عند الحاجة ، وهذا يعني أن ميثاق الجامعة قد أخذ بالقاعدة العامة في التنظيم الدولي ، التي تقضي بأن يكون هناك تناسب بين الالتزامات المالية والوضع المالي للدول الأعضاء في المنظمة المستند من عدد سكان الدولة ، ونصيب كل فرد من الدخل القومي ، ويلاحظ أن مصر كانت تتحمل وحدها الغالبية العظمى من الأعباء المالية لجامعة الدول العربية بصورة لا نجد لها مثيلا

(١) انظر في الأحكام العامة للوضع المالي للمنظمات الدولية ، مؤلفنا التنظيم الدولي سنة ١٩٧٣ ، ص ١٢٩ - ١٤٦ .

في سائر المنظمات الدولية الأخرى . لدرجة أن نسبة مساهمة مصر في ميزانية الجامعة وصلت إلى ٤٢٪ من مصروفات الجامعة ، وهذا أمر كان مثار الشكوى من السلطات المصرية وغيرها من الدول الأعضاء ، ولم يجد له حلا عادلا إلا في عام ١٩٧٠ حيث تم التوصل إلى توزيع يقوم على أساس الدخل والانتاج القومي وعدد السكان ودخل الفرد في الدول الأعضاء ، وعلى أن يعاد النظر في الالتزامات المالية كل أربع سنوات على ضوء تطورات الأوضاع الاقتصادية للدول الأعضاء حتى يكون هناك دائما توازن بين الالتزامات المالية والموضع المالي لكل دولة عضو . وإذا رجعنا إلى ميزانية سنة ١٩٧١ فانتا نجد أنها قد وزعت على الأساس الآتي : مصر ١٢٪ العراق ١٢٪ ، سوريا ٢٪ ، السعودية ١٢٪ ، لبنان ٨٪ ، الأردن ٧٪ ، اليمن ١٪ ، ليبيا ٣٪ ، السودان ٨٪ ، تونس ٧٪ ، المغرب ١٢٪ ، الكويت ٨٪ ، الجزائر ١٧٪ ، اليمن الجنوبية ١٪ .

٣ - تنفيذ الميزانية : عندما يعتمد مجلس الجامعة الميزانية السنوية للمنظمة فإنه ، يصرح للأمين العام بالإشراف على تنفيذ أحكامها بخصوص كل من موارد وخصوم الميزانية أي الإيرادات والمصروفات . وعلى الرغم من أخذ النظام المالي للجامعة بقاعدة تخصص الاعتمادات ، إلا أنها تطبق بصورة مرفعة تسمح للأمين العام بحرية نقل الاعتمادات من باب إلى آخر وأيضا في نطاق الباب الواحد من أبواب الميزانية ، وكذلك للأمين العام في الظروف الاستثنائية سلطة فتح الاعتمادات الإضافية لمواجهة هذه الظروف وذلك على حساب فائض الميزانية أو الاحتياطي العام لجامعة الدول العربية ، كذلك تأخذ الميزانية بقاعدة سنوية الاعتمادات ، حيث لا يستطيع الأمين العام القيام بأية مصروفات بعد انتهاء السنة المالية ويجب عليه إلغاء هذه المصروفات إذا لم يتم تنفيذها حتى ٣٠ يونيو ، حيث تنقل إلى حساب الاحتياطي العام للجامعة .

ويترتب على اعتماد الميزانية بخصوص الإيرادات التزامان : أولهما يقع على عاتق الدول ، الأعضاء ويقضى بمبادرتها بدفع انصبتها كما حددها قرار ربط الميزانية الصادر من مجلس الجامعة ، وثانيهما يقع على عاتق الأمين العام حيث يلتزم بمراقبة قيام الدول الأعضاء بالوفاء بالالتزام الأول .

وتقدر ميزانية الجامعة في أصولها وخصومها ، وكذلك بنود المصروفات المختلفة الواردة فيها على أساس الوحدة النقدية لدولة المقرر ، أي على أساس الجنيه المصري ، ولكن نظرا لعدم تداول الجنيه المصري في الخارج ، فإنه منذ ميزانية ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، بناء على اقتراح الأمين العام وموافقة مجلس الجامعة ، فإن بنود الميزانية المتعلقة بالنشاط الخارجي للجامعة تقدر على أساس الدولار الأمريكي أو الجنيه الاسترليني حسب الأحوال .

٤ - الرقابة على الميزانية : كما هو الحال بالنسبة لميزانية الدولة ،

تخضع ميزانية المنظمة الدولية لنوع أو أكثر من الرقابة على مسلاية تنفيذ بنودها ، وتعرف جامعة الدول العربية الوصيلتين الآتيتين :

(أ) **الرقابة الداخلية أو الإدارية** : ويأشرها الأمين العام بواسطة إدارة الشؤون الإدارية والمالية ، وتنصب هذه الرقابة على الالتزامات المالية التي تقوم بها الجامعة العربية ، مثل مراجعة الفواتير ومستندات الدفع والمراجعة الدورية للمصروفات .

(ب) **الرقابة الخارجية** : ويقوم بها في جامعة الدول العربية جهازان يمثلان الدول الأعضاء هما ١ - لجنة الشؤون الإدارية والمالية المقررة عن مجلس الجامعة . ٢ - هيئة الرقابة المالية لجامعة الدول العربية التي أقيمت عام ١٩٧١ ، وتتكون من ممثل عن كل دولة عضو في الجامعة يتم اختياره على أساس التخصص في الشؤون المالية والميزانية ، وتقضي المادة ٢/ب من اللائحة الداخلية لهذه الهيئة بعقد اجتماع سنوي بقاء على دعوة الأمين العام . وتختص هذه الهيئة بالتحقق من استقامة وشرعية تنفيذ الميزانية ، والتأكد من توافر الإدارة المالية السليمة من جانب الأمانة العامة والأجهزة المرتبطة بالجامعة . وتقدم الهيئة تقريرها بذلك إلى مجلس الجامعة متضمنا ملاحظاتها على تنفيذ الميزانية ، بحيث يعرض هذا التقرير على المجلس في دورة الخريف من كل سنة ، وهو إجراء يقابل الحساب الختامي للميزانية بالنسبة للدول .

(ج) وتعاني جامعة الدول العربية من ضائقة مالية ، ترجع إلى تأخر الدول الأعضاء عن دفع حصصهم بانتظام ، وقد أعلن في ١٦/٨/٩٣ عن تسديد ٥٧٪ من ميزانية الجامعة ، وتوقع دفع المبالغ المتأخرة خلال الفترة المقبلة .

الفصل الثامن : المنظمات العربية المتخصصة

أهم المنظمات المتخصصة العربية هي : المجلس الاقتصادي سنة ١٩٥٩ ، المؤسسة المالية للأنماء الاقتصادي سنة ١٩٥٦ ، مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ١٩٦٤ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة ١٩٦٤ ، المجلس العربي لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، سنة ١٩٦٥ ، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ١٩٦٠ ، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ١٩٦٥ ، الاتحاد البريدي العربي ١٩٦٤ ، الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ١٩٥٣ ، اتحاد إذاعات الدول العربية ، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية .

دراسة موجزة لأمثلة للمنظمات المتخصصة العربية

إذا كانت الدراسة بالسنة الأولى لا تسمح بأن تعالج بالتفصيل كل المنظمات العربية المتخصصة التي أشرنا إليها . فلا مفر من دراسة أمثلة

لها ، وذلك يعد الحد الأدنى الذى لا يمكن تجاوزه فى تدريس هذا الجزء من المقرر .

١ - مجلس الطيران المدنى للدول العربية(١)

العضوية : يوجد مقر مجلس الطيران المدنى فى المقر الدائم لجامعة الدول العربية ويجوز أن يعقد جلساته فى مكان آخر بقرار منه . ويتكون المجلس من الدول أعضاء جامعة الدول العربية والدول العربية الأخرى غير المشتركة فى الجامعة التى تطلب الانضمام الى الاتفاقية وتقتل عضويتها بأغلبية ثلثى الأعضاء(٢) .

والغرض من هذا المجلس هو العمل على وضع المبادئ والقواعد الفنية والاقتصادية المتعلقة بالنقل الجوى وتشجيعه وتنشيطه فى الحقلين العربى والدولى(٣) .

الاختصاصات : للمجلس ان يباشر جميع الاختصاصات اللازمة لتحقيق اغراضه وعلى الخصوص ما يأتى : ١ - وضع القواعد والأنظمة الداخلية اللازمة لسير العمل . ٢ - اعتماد الموازنة السنوية للمكتب الدائم للمجلس وتحديد حصة كل دولة عضو فيها . ٣ - التعاون لأقصى حد ممكن مع جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية وخاصة المنظمة الدولية للطيران المدنى لتحقيق الأهداف المشتركة لتقدم وازدهار الطيران المدنى . ٤ - دراسة النظم والتوصيات الدولية الخاصة بالطيران المدنى والعمل على تطبيق

(١) جاء فى مقدمة الاتفاقية المنشئة لهذه المنظمة ، أن الملكة الأردنية الهاشمية ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية جمهورية السودان ، الجمهورية العراقية ، الملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية المتحدة ، الجمهورية العربية اليمنية ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، الملكة الليبية ، الملكة المغربية ، رغبة منها فى تحقيق ما جاء بالفقرة « ب » من المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية الخاصة بتوثيق اواصر التعاون فى شئون الطيران وذلك بالعمل على تدعيم وسائل المواصلات الجوية فيما بينها والتعاون فى ميدان النقل الجوى تمشياً مع تقدم الطيران فى العالم ورغبة منها فى تنسيق جهودها وامكانياتها فى ميدان الطيران المدنى والعمل على ازدهاره فى الصعيدين العربى والدولى ، قد اتفقت على الاحكام الآتية التى وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة فى يوم ٢١ مارس سنة ١٩٦٥ من دور انعقاده العادى الثالث والأربعين . ودعا حكومات الدول الأعضاء الى الارتباط بها .

(٢) المادة الأولى .

(٣) المادة الثانية .

ما يتعلق منها مع مصلحة الدول العربية . ٥ - دراسة الاتفاقات الدولية المتعلقة بالطيران المدني ، والتوصية بالانضمام اليها متى رأى المجلس فائدتها للدول الأعضاء . ٦ - العمل على توحيد نظم وتشريعات ومصطلحات الطيران في البلاد العربية . ٧ - دراسة الوسائل التي تكفل ازدهار الطيران المدني وتقدمه في البلاد العربية . ٨ - القيام بأبحاث في شتى نواحي النقل الجوي والملاحة الجوية وتسهيل تبادل هذه المعلومات بين الدول المعنية . ٩ - البحث في كل موقف من شأنه عرقلة تقدم الملاحة الجوية في البلاد العربية وذلك بناء على طلب أية دولة عضو والتوصية بما يراه مناسبا . ١٠ - الفصل في الخلافات والمنازعات التي قد تنشأ في حقل الطيران المدني بين الدول الأعضاء متى رفعت الأمر اليه الدول ذات الشأن فيما عدا ما يتعلق منها بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، التي يفصل فيها وفقا للمادة ١٠ من هذه الاتفاقية . ١١ - دراسة تعريفه الأجور على جميع الخطوط الجوية العربية واصدار ما يراه من توصيات بشأنها . ١٢ - تأليف اللجان الفرعية التي يراها ضرورية لبحث المواضيع التي يحيلها اليها . ١٣ - تعيين موظفي المكتب الدائم بناء على اقتراح الرئيس وذلك طبقا للمادة الثالثة .

التصويت : ١ - يكون لكل عضو صوت واحد . ٢ - وتؤخذ القرارات والتوصيات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك وتكون قرارات المجلس ملزمة للدول التي وافقت عليها (المادة ٤) .

تعيين الرئيس ونائبه : يعين المجلس بأغلبية أعضائه رئيسا متفرغا من بين مواطني الدول الأعضاء من الإخصائيين في شؤون الطيران لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز إعادة تعيينه لمدة واحدة .

وينتخب المجلس بأغلبية أعضائه نائبي الرئيس من بين ممثلي الدول الأعضاء ، ولا يؤثر انتخابهما على صفتيهما التمثيلية لدولتيهما .

اختصاصات الرئيس : دعوة المجلس للانعقاد ، ورئاسة جلساته وإدارة مناقشاته ، ولا يكون له صوت محسوب ، وتمثيل المجلس ، والقيام باسم المجلس بكل ما يعهد اليه من أعمال ، وتقديم مشروع موازنة المكتب الدائم للمجلس ويدر أعماله ويقترح على المجلس تعيين الموظفين اللزمين له ، كما عهد اليه بوضع نظام داخلي للمكتب وعرضه على المجلس للبت فيه (مادة ٦) .

دورات المجلس مادة ٤ : ١ - يدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية المجلس للانعقاد للمرة الأولى بعد شهر من ايداع وثائق تصديق أربعة أعضاء . ٢ - ينعقد المجلس بعد ذلك انعقادا عاديا مرتين في العام بدعوة من رئيسه ، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء أو رئيس المجلس . ٣ - وتكون اجتماعات المجلس قانونية اذا حضرها ممثلو أغلبية الدول الأعضاء .

المكتب الدائم للمجلس مادة ٨ : ١ - للمجلس مكتب دائم من رئيس المجلس وعدد كاف من الموظفين الفنيين والإداريين . ٢ - يقوم الرئيس بإدارة أعمال المكتب ويكون مسئولاً أمام المجلس عن جميع الواجبات المسندة إلى المكتب . ٣ - لا يخضع رئيس المجلس وموظفو المكتب في أداء أعمالهم لأي سلطة سوى المجلس .

اختصاصات المكتب : مادة ٩ . يقوم المكتب بما يلي : ١ - إعداد ما يطلبه المجلس من دراسات وأبحاث . ٢ - إعداد الأعمال التمهيدية والقيام بأعمال السكرتارية لاجتماعات المجلس ولجانته الفرعية وتبليغ قراراته إلى الدول الأعضاء . ٣ - تحضير الأبحاث والدراسات عن جميع المسائل التي يشملها مشروع جدول أعمال المجلس ولجانته الفرعية وتوزيعها على الدول الأعضاء قبل انعقاد اجتماع المجلس بشهر واحد على الأقل . ٤ - إعداد مشروع جدول أعمال الاجتماعات وعرضه على المجلس للبت فيه . ٥ - إبلاغ المجلس بكل طلب انضمام أو انسحاب تتقدم به أي دولة عربية . ٦ - تقديم تقرير سنوي للمجلس مع إدارة الطيران المدني في الدول المتقدمة إليه .

الأحكام العامة : ١ - فض الخلاف : إذا قام خلاف بين دولتين أو أكثر على تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ولم تفلح المفاوضات في فضه ، فإن المجلس يفصل في الخلاف بناء على طلب أية دولة طرف في الخلاف (مادة ١٠) . ولا يجوز لأي عضو في المجلس أن يصوت عند بحث المجلس لخلاف يكون هو طرفاً فيه وللدولة ذات الشأن أن تستأنف قرار المجلس أمام محكمة العدل العربية عند انشائها ، وحتى يتم انشاؤها فلها أن تستأنف قرار المجلس أمام مجلس جامعة الدول العربية . ولا يقبل الاستئناف إلا إذا قدم خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بقرار مجلس الطيران (مادة ١١) ٢٠ - تعديل الاتفاقية : يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة ثلثي أعضاء المجلس ولا ينفذ التعديل إلا بعد شهر من تاريخ ايداع وثائق تصديق أعضاء المجلس (مادة ١٢) .

٣ - سريان مزايا وحصانات جامعة الدول العربية على المجلس ومكتبه الدائم : تسري اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية على اجتماعات المجلس ولجانه وعلى أعضاء المجلس واللجان ، وكذلك على المكتب الدائم للمجلس ورئيسه وهيئة موظفيه . ٤ - العلاقة بين جامعة الدول العربية ومجلس الطيران (مادة ١٣) ويتم وضع ملحق خاص بهذه الاتفاقية بين جامعة الدول العربية وبين مجلس الطيران لبيان أوجه التعاون ووسائله بينهما .

٥ - الانضمام : يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية أن تنضم إليها بإعلان يرسل منها إلى رئيس المجلس الذي يبلغ انضمامها إلى الدول أعضاء المجلس وإلى الأمين العام لجامعة الدول العربية (مادة ١٤) .

٦ - الانسحاب : يجوز لأي عضو مرتبط بهذه الاتفاقية أن ينسحب منها بعد مضي سنة من تاريخ إعلان انسحابه بموجب كتاب يرسله إلى رئيس المجلس ويقوم الرئيس بإبلاغ الأمين العام لجامعة الدول بصورة من كتاب

الانسحاب (مادة ١٥) . ٧ - التصديق : يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظمها الداخلية في اقرب وقت ممكن ، وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضرا بايداع وثيقة كل دولة وتبلغه الى الدول المتعاقدة الأخرى ومجلس الطيران عند انشائه (مادة ١٦) . ٨ - بدء السريان : تعتبر هذه الاتفاقية نافذة المفعول بعد شهر من ايداع وثائق التصديق لأربع دول عربية لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية (مادة ١٧) وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية في ٢١ مارس سنة ١٩٦٥ .

٢ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١)

انشئت في نطاق جامعة الدول العربية منظمة ذات شخصية اعتبارية اطلق عليها اسم « المنظمة العربية للتنمية الزراعية » .

ومقر المنظمة في مدينة الخرطوم ولها ان تنشئ مكاتب في الدول العربية الاعضاء (المادتان الاولى والثانية من دستور هذه المنظمة) .

(١) جاء في مقدمة الاتفاقية المنشئة لهذه المنظمة ان حكومات : المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جمهورية السودان الديمقراطية ، الجمهورية العراقية ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، الجمهورية العربية المتحدة ، المملكة المغربية ، جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

رغبة منها في ارساء كيانها الزراعى والاقتصادى ، على أسس متينة من العلم والخبرة ، وادراكا للمكانة التي تحتلها الزراعة في البنيان الاقتصادى العربى ، واقتناعا بأن تنمية القطاع الزراعى يعتبر أساسا هاما لتقنين التنمية الاقتصادية المتوازنة ، وادراكا بأن الموارد الزراعية في الدول العربية لم تستغل استغلالا كاملا بعد ، وأن المستغل منها مازال دون الاستغلال الاقتصادى الأمثل ، ونظرا للمتشابه في الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية وكذلك المشكلات الزراعية ، وتلك الأهمية زيادة الجهود المبذولة في القطاع الزراعى لاستغلال الموارد المتاحة استغلالا اقتصاديا لسد حاجات الدول العربية في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وادراكا منها لأهمية التنسيق بين خطط الدول العربية وتوفير سبل الدراسة المشتركة للأسراع في حل المشكلات الزراعية للوصول الى التكامل الزراعى بين هذه الدول ، وتنفيذا لما يقضى به ميثاق جامعة الدول العربية في هذا الشأن ، اتفقت على الأحكام الآتية التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٧٠ بقراره رقم ٢٦٢٥ من دور انعقاده العادى الثالث والخمسين ، ودعا الدول الاعضاء الى الارتباط بها .

وعضوية المنظمة مفتوحة : أ - للدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية وفلسطين . ب - للدول والأقاليم العربية الأخرى يوافق مجلس المنظمة على قبولها بأغلبية ثلثي الأعضاء في المنظمة (مادة ٣) .

أهداف المنظمة : تهدف المنظمة الى المساهمة في ايجاد وتنمية الروابط بين الدول والأقاليم العربية وتنسيق التعاون فيما بينها في شتى المجالات والنشاطات الزراعية . وعلى الأخص : أ - تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية .

٢ - رفع الكفاية الانتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية ، وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول والبلاد العربية . ٣ - العمل على زيادة الانتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي . ٤ - تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول والبلاد العربية . ٥ - دعم اقامة المشاريع والصناعات الزراعية .

٦ - النهوض بالمستويات المعاشية للعاملين في القطاع الزراعي (مادة ٤) .

وطبقا للمادة الخامسة تتخذ المنظمة الوسائل الكفيلة بتحقيق اغراضها ، وعلى الأخص : أ - جمع ونشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالزراعة والأغذية

٢ - دعم وتنسيق الجهود المحلية والقومية في المجال الزراعي ، وخاصة ما يتعلق بما يلي : أ - البحوث العلمية والتكنولوجية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالزراعة والأغذية وتنمية المجتمعات الريفية .

ب - النهوض بالمؤسسات والخدمات الزراعية وخاصة التعليم والتدريب والارشاد الزراعي والاقتصاد المنزلي والائتمان والادارة وتنمية المجتمع الريفي .

ج - صيانة الموارد الطبيعية واتباع الطرق المحسنة في الانتاج الزراعي .

ر - تحسين وسائل تجهيز الأغذية والمنتجات الزراعية وتقويتها والنهوض بالصناعات الزراعية . هـ - تقديم المعونة الفنية التي تطلبها الدول والبلاد العربية . و - العمل على تبادل الخبرات في المجال الزراعي ٣٠ - متابعة مختلف التطورات الدولية في المجالات الزراعية ، والعمل على حماية المصالح الزراعية العربية . ٤ - العمل بكل الوسائل المحلية والقومية على تقييم وتحقيق المشروعات والبرامج الانمائية واتخاذ التدابير التمويلية الضرورية والملائمة لتحقيق اهداف المنظمة . ٥ - التعاون مع المنظمات المعنية بالشئون الزراعية والياديين المتعلقة بها ٦ - العمل على تنسيق التشريعات والقوانين والانظمة الزراعية كلما امكن ذلك ، وتوحيد المصطلحات الزراعية .

أجهزة المنظمة : تعمل المنظمة بواسطة مجلس المنظمة والادارة العامة

المادة ٦ .

الاحكام الخاصة بمجلس المنظمة (المادة ٧) : أ - يتألف مجلس المنظمة من ممثلي جميع الدول والبلاد الاعضاء ويكون التمثيل على مستوى الوزراء أو من ينيبونهم من ذوي الاختصاص ، ولكل عضو صوت واحد . ٢ - تكون رئاسة مجلس المنظمة بالتناوب وفقا للترتيب الهجائي للدول الاعضاء في جامعة الدول العربية ، وتكون مدة الرئاسة سنة واحدة . ٣ - يجتمع مجلس المنظمة مرة كل

عام في دورة عادية ، ويجوز للمجلس عقد دورات غير عادية بناء على طلب ثلث الدول الاعضاء . ٤ - يشكل ثلثا أعضاء المنظمة النصاب القانوني لاجتماعات المجلس لاتخاذ القرارات بأغلبية أعضاء المنظمة .

اختصاصات المجلس مادة ٨ : مجلس المنظمة هو السلطة العليا للمنظمة ، ويختص بوضع السياسة العامة التي تدير عليها المنظمة وتخطيط ومتابعة برامجها ونشاطها ومراقبة أعمالها الفنية والمالية والإدارية ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات واجراءات لتحقيق أغراض المنظمة في حدود هذه الاتفاقية ، وعلى الأخص : ١ - وضع النظام الداخلي واللوائح المالية والإدارية وأسس تعيين الخبراء والموظفين . ٢ - تعيين مدير عام المنظمة وإنهاء خدمته . ٣ - اقرار خطط المنظمة الإنمائية . ٤ - تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة في توصياتها . ٥ - إنشاء مكاتب فرعية للمنظمة في الدول والأقاليم العربية الأعضاء . ٦ - اقرار برامج العمل السنوية واعتماد تقرير المدير العام . ٧ - مراجعة الحسابات الختامية للمنظمة والتصديق عليها . ٨ - اقرار الميزانية السنوية للمنظمة . ٩ - تنظيم التعاون بين المنظمة والدول والهيئات الدولية . ١٠ - قبول المعونات والتبرعات .

الأحكام الخاصة بالإدارة (المادة ٩) : ١ - تتكون الإدارة العامة من المدير العام للمنظمة ، يعاونه عدد من الموظفين الفنيين والإداريين . ٢ - يراعى عند تعيين الموظفين أن توزع الوظائف بين مواطني الدول والبلاد الاعضاء على أساس جغرافي .

المدير العام (مادة ١٠) : يرأس الإدارة العامة مدير عام يعينه مجلس المنظمة . ويكون تعيين المدير العام لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، ويكون مسئولا عن الإدارة العامة أمام مجلس المنظمة .

واختصاصات المدير العام (مادة ١١) : هي ١ - أنه مسئول أمام مجلس المنظمة عن جميع أعمال الإدارة . ٢ - ويتولى إدارة أعمال المنظمة والعمل على تنفيذ قراراتها وتمثيلها في المؤتمرات ولدى الهيئات والدول ويتعاقد باسمها ، ويقوم بكل ما يعهد اليه به مجلس المنظمة من مهام ، وعلى الأخص : ١ - تعيين الموظفين والخبراء وإنهاء خدماتهم طبقا للأنظمة التي يضعها مجلس المنظمة . ٢ - تقديم تقرير سنوي الى مجلس المنظمة عن أعمال الإدارة العامة وله أن يقدم للمجلس ما يراه ضروريا من تقارير أخرى . ٣ - اعداد مشروع البرنامج السنوي للمنظمة وعرضه على المجلس . ٤ - اعداد خطط المنظمة الإنمائية والإشراف على تنفيذها . ٥ - اعداد مشروع الميزانية السنوية وتقديم تقرير عن الحساب الختامي . ٦ - اعداد البحوث والتقارير التي يطلبها مجلس المنظمة .

الأحكام الخاصة بالميزانية (مادة ١٢) : للمنظمة ميزانية مستقلة يوافق عليها مجلس جامعة الدول العربية . وتتكون موارد المنظمة من : ١ - اشتراكات الدول والأقاليم الاعضاء وفقا للأسس التي يحددها مجلس المنظمة . ٢ - المعونات والتبرعات والإيرادات التي يوافق مجلس المنظمة على قبولها .

وتقوم علاقة المنظمة بجامعة الدول العربية والمنظمات الدولية الأخرى على الأسس الآتية (المادتان ١٤ ، ١٥) : ١ - يعقد اتفاق خاص بين جامعة الدول العربية والمنظمة تبين فيه أوجه التعاون . ٢ - تقدم المنظمة تقريراً سنوياً عن نشاطها لمجلس جامعة الدول العربية . ٣ - تتعاون المنظمة مع المنظمات الدولية المعنية بالشئون الزراعية ويصفه خاصة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، مع احتفاظ كل عضو بحقه في التعاون منفرداً مع تلك المنظمات .

الاحكام العامة للمنظمة : ١ - تقدم الدولة التي ينشأ بها مقر المنظمة أو أحد مكاتبها الفرعية ، الأرض والمباني اللازمة لاستعمالها بدون مقابل (المادة ١٦) . ٢ - تتمتع المنظمة (مقرها - أموالها وموجوداتها ومحفوظاتها - ممثلو الأعضاء لدى هيئاتها وموظفوها وخبرائها) بالمزايا والحصانات المقررة بموجب اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية (المادة ١٧) . ٣ - يكون تعديل هذه الاتفاقية بناء على اقتراح المدير العام للمنظمة أو طلب موقع من ثلاثة أعضاء على الأقل وبموافقة ثلاثة أرباع عدد أعضاء المنظمة على الأقل ، ولا يكون التعديل نافذاً إلا بعد التصديق عليه من مجلس جامعة الدول العربية (مادة ١٨) . ٤ - يعمل بهذه الاتفاقية بعد انقضاء شهر من ايداع وثيقة التصديق السابقة عليها من قبل الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية لدى الامانة العامة للجامعة ، وتسرى بشأن كل من الدول والبلاد الأخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها عليها أو انضمامها اليها ، ويتولى الأمين العام الدعوة الى عقد الاجتماع الأول لمجلس المنظمة خلال شهر من تاريخ نفاذها (مادة ١٩) . ٥ - لكل عضو في المنظمة أن ينسحب منها بكتاب رسمي يرسله الى المدير العام للمنظمة الذي يتخذ الاجراءات لابلاغه الى أعضاء المنظمة والأمين العام لجامعة الدول العربية ، ولا يعتبر الانسحاب نافذاً الا بعد سنة من تاريخ تبليغه للمدير العام للمنظمة (١) .

٢ - المنظمة العربية للعلوم الإدارية (١)

احكام العضوية مادة ٢ : تتكون المنظمة من الدول الاعضاء في الجامعة ،

(١) المادة العشرون ، وقد حررت الاتفاقية المنشئة لهذه المنظمة باللغة العربية في القاهرة من نسخة واحدة حفظت لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وسلمت صورة طبق الاصل للدول الاعضاء المؤسسين ، وكان عددها أربع عشرة دولة هي : الأردن ، تونس ، الجزائر ، السودان ، العراق ، السعودية ، سوريا ، ليبيا ، جمهورية مصر العربية ، واليمن ، ودولة الكويت ، لبنان ، المملكة المغربية ، اليمن الجنوبية الشعبية .

(٢) جاء في مقدمة دستور هذه المنظمة والمادة الاولى منه أن : المملكة الأردنية الهاشمية ، الجمهورية التونسية ، جمهورية السودان ، وجمهورية العراق ، والمملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية المتحدة ، الجمهورية اللبنانية ، المملكة الليبية المتحدة ، المملكة اليمنية ، المملكة المغربية ، رغبة في التعاون على تقدم العلوم الإدارية والعمل على تحسين الجهاز الإداري في الدول

ويجوز انضمام البلاد العربية غير أعضاء الجامعة بقرار من مجلس الجامعة ، وللجمعية العمومية للمنظمة ان تضم اليها أعضاء من الهيئات المشتغلة بالعلوم الادارية في البلاد العربية بصفة مراقبين ، ويبين النظام الداخلي شروط قبولهم وحضورهم ولا يكون لهم حق التصويت .

اهداف المنظمة مادة ٣ : الغرض من انشاء المنظمة العمل على تقدم العلوم الادارية وتحسين الجهاز الاداري والعناية بالعلوم والشئون المالية المتعلقة بالادارة . وتستهدف المنظمة بوجه خاص . ١ - دراسة الوسائل المؤدية الى تحسين الاداة الادارية في الدول والبلاد العربية ورفع مستوى موظفيها وترقية وسائل الادارة العامة والاخذ بهيادى الفن الادارى . ٢ - التقريب بين النظم الادارية في الدول والبلاد العربية تمهيدا لتوحيدها . ٣ - توحيد اسماء الوحدات والنظم الادارية ومصطلحات العلوم الادارية في الدول والبلاد العربية . ٤ - التقريب بين الدراسات الادارية في الجامعة وتيسير الانتفاع بها فيما بين الدول والبلاد العربية عن طريق تبادل المشتغلين بالعلوم الادارية من اساتذة القانون العام ورجال الادارة العامة . ٥ - دراسة النظم الادارية العربية في مختلف ادوار تاريخها والتعرف بها في المجال الدولى .

وسائل المنظمة في سبيل تحقيق اهدافها تشمل ما يلى (مادة ٤) : ١ - جمع الوثائق اللازمة للبحث والدراسات وتزويد أعضاء المنظمة بما يطلبونه من بيانات ولها تكوين لجان فرعية متخصصة لدراسة موضوعات معينة . ٢ - تيسير الوسائل لتشجيع الدراسات والبحوث العلمية التى تساعد على تقدم العلوم وعلى الاخص المتعلقة بوسائل الادارة العامة ونشاطها والعمل على نشر تلك البحوث والدراسات . ٣ - انشاء المكاتب اللازمة لاغراض المنظمة واصدار مجلة لنشر تلك الابحاث والدراسات . ٤ - عقد الاجتماعات والمؤتمرات بين أعضاء المنظمة المعنية بالدراسات الادارية وتبادل المعلومات في هذا الشأن . ٥ - العمل على انشاء مراكز التدريب والتأهيل لموظفى الدول والبلاد العربية . ٦ - اجهزة المنظمة (مادة ٥) : تتكون من جمعية عمومية ومجلس تنفيذى . ١ - الجمعية العمومية (مادة ٦) : تتكون الجمعية العمومية للمنظمة من : ١ - ممثلى الدول العربية الأعضاء . ٢ - ممثلى الهيئات العلمية المنضمة للمنظمة .

وتختص الجمعية العمومية بالوسائل الآتية (مادة ٧) : ١ - التصديق على ميزانية المنظمة وحسابها الختامى . ٢ - مناقشة تقرير المجلس التنفيذى عن نشاط المنظمة في العام المنقضى ووضع التوجيهات للدراسات والبحوث التى تجرى

والبلاد العربية ، وتحقيقا لاغراض ميثاق جامعة الدول العربية ، قد اتفقت على ان تنشأ في نطاق جامعة الدول العربية منظمة معنوية بميزانية مستقلة تسمى « المنظمة العربية للعلوم الإدارية » وتكون مدينة القاهرة مقرا لها ، ولكل دولة عربية ان تنشىء بقرار منها ، ووفقا لقانونها ، فرعا للمنظمة .

في السنة المقبلة . ٣ - الموافقة على قبول انضمام الهيئات العلمية المشتغلة بالعلوم الادارية التي تطلب الانضمام للمنظمة . ٤ - تقرير كافة الوسائل التي من شأنها تحقيق اغراض المنظمة . ٥ - اقرار النظام الداخلي للمنظمة الذي يعد مشروعه المجلس التنفيذي .

دورات الجمعية العمومية (مادة ٨) : تنعقد الجمعية العمومية في شهر يناير من كل عام ويجوز أن تنعقد في دور غير عادي بدعوة من المجلس التنفيذي أو بناء على طلب ثلث الأعضاء ، ويحدد في الدعوة جدول أعمال الدورة غير العادية ومكان وتاريخ الانعقاد ، ولا يكون الانعقاد صحيحا الا بحضور ثلثي الأعضاء من الدول والبلاد العربية .

طريقة التصويت مادة ٩ : تصدر قرارات الجمعية العمومية بأغلبية أصوات الجمعية العمومية أي بأغلبية أصوات البلاد العربية الأعضاء . وفي حالة تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس ، ويكون لكل دولة عضو في المنظمة صوت واحد .

٢ - المجلس التنفيذي : التشكيل (مادة ١٠) : يتكون المجلس التنفيذي من ممثل لكل من الدول والبلاد العربية أعضاء المنظمة ويختار المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين رئيسا ونائبا للرئيس من بين أعضائه لمدة سنتين وتجوز إعادة انتخابهما .

الاختصاصات (المادة ١١) : يختص المجلس التنفيذي بما يأتى : ١ - اعداد مشروع ميزانية المنظمة وحسابها الختامى . ٢ - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية . ٣ - المصادقة على تعيين الموظفين الرئيسيين للمنظمة وفقا لاحكام نظامها الداخلى . ٤ - عرض البحوث التى يعدها المجلس التنفيذي على الجمعية العمومية . ٥ - الاتصال بالهيئات المشتغلة بالعلوم الادارية لتبادل المعلومات والبحوث والوثائق المتعلقة بأهداف المنظمة . ٦ - تقديم تقرير في نهاية كل عام عن نشاط المنظمة وفروعها الى الجمعية العمومية ويبلغ نسخة منه الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية . ٧ - تنظيم مؤتمرات العلوم الادارية . ٨ - وضع مشروع النظام الداخلى للمنظمة وعرضه على الجمعية العمومية للمصادقة عليه .

دورات المجلس (المادة ١٢) : ينعقد المجلس التنفيذي بناء على دعوة من مدير المكتب الفنى بالاتفاق مع الرئيس ، ويرفق بالدعوة جدول الأعمال ، وذلك مرة على الأقل كل ستة أشهر ، أو بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس لأسباب توضحها الدول الأعضاء الداعية في الطلب ، وينعقد المجلس في مدينة القاهرة أو في أى مكان آخر في الدول الأعضاء حسبما يقرره المجلس .

ويكون انعقاد المجلس صحيحا بحضور نصف الأعضاء على الأقل وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفي حالة التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

٢ - المكتب الفنى (مادة ١٣) : يكون للمنظمة مكتب فنى دائم يرأسه مدير

من كبار المختصين في العلوم الادارية او الادارة العامة ، يعينه المجلس التنفيذي . ويعين المدير لهذا المكتب عدداً كافياً من الموظفين الفنيين والاداريين لمعاونته ، ويكون المدير مسئولاً امام المجلس التنفيذي .

وينولى مدير المكتب الفنى ادارة اعمال المنظمة وينفذ قراراتها ويمثلها لدى الهيئات والسلطات المختلفة ويتعاقد باسمها وله ان يقبل التبرعات بموافقة المجلس التنفيذي (مادة ١٤) .

وموارد المنظمة (مادة ١٥) تتكون من : ١ - الاشتراكات التى يساهم بها الاعضاء وفقاً لما تحدده الجمعية العمومية . ٢ - الهبات او الوصايا وغيرها من التبرعات . ٣ - دخل مطبوعات المنظمة . ٤ - ريع استثمارات اموال المنظمة . ٥ - مساهمة جامعة الدول العربية .

الاحكام العامة : يجوز تعديل هذا النظام او حل المنظمة بقرار يصدره الجمعية العمومية بموافقة ثلثى الاعضاء . وفى حالة حل المنظمة تؤول اموالها الى ميزانية جامعة الدول العربية (مادة ١٦) . ٢ - تتمتع المنظمة ، وممثلو الدول والبلاد العربية الاعضاء فيها ، والخبراء والموظفون ، بالمزايا والحصانات الدبلوماسية المنصوص عليها فى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية (مادة ١٧) وقد تحفظت مصر بالنسبة لهذا الحكم بنفس التحفظ الذى اوردته على اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ . ٣ - يتم التصديق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقاً لقوانينها ، وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التى تعد محضراً بايداع وثيقة تصديق كل دولة عربية وتبلغها الى الدول الاعضاء الاخرى (مادة ١٨) . ٤ - يجوز لكل دولة عربية تصبح عضواً فى الجامعة ان تنضم الى هذه الاتفاقية بطلب يرسل منها الى رئيس المجلس التنفيذي الذى يبلغ انضمامها الى الدول الاعضاء (مادة ١٩) . ٥ - لكل دولة عضو ، صدق على هذه الاتفاقية ، ان تنسحب منها بكتاب رسمى ترسله الى رئيس المجلس التنفيذي ، الذى يتخذ الاجراءات لابلاغ ذلك الى باقى اعضاء المنظمة ويكون الانسحاب نافذاً بعد سنة من تاريخ الانسحاب (١) .

٤ - اليونسكو العربية

على غرار اليونسكو العالمية ، احدى منظمات الامم المتحدة المتخصصة ، انشئت اليونسكو العربية وايضا اليونسكو الإسلامية ، ولا شك ان هاتين المنطقتين الاخيرتين تواجه مشاكل الامة وتختلف نظم التعليم فى مستوياته المختلفة ، وتختلف مستوى الأبحاث العلمية ، والتكنولوجيا ، ولكن أخطر هذه

(١) انظر المادة العشرين من اتفاقية انشاء المنظمة . ويلاحظ أن المادة الحادية والعشرين منها قررت أن يبدأ العمل بها بعد ايداع وثائق التصديق عليها لدى الامانة العامة من اربع دول من اعضاء الجامعة العربية ويتولى الأمين العام دعوة الدول الاعضاء لعقد الاجتماع الأول للمنظمة .

المشاكل قاطبة يكمن في التمويل والمباني والمناهج ، والأبنية ، وهي أمور يلمسها الجميع . وتكتفى بالاحالة هنا على دراسة للدكتور محسن خضر بتاريخ ١٢/٨/٩ بشأن مآزق تمويل التعليم المصري ، لأن مآثر المشكل الأخرى مرتبطة بهذا الجانب (١) .

(١) تسبب تصدع عشرات المدارس المصرية بعد ضربة زلزال ١٢ أكتوبر المفاجئة في دخول قضية التعليم كل بيت ، مهمته ومشاركة هذه المرة بمصير تعليم الأمة ، بعد أن كانت بيوت المصريين مجرد عنصر منفصل بمسألة التعليم وخاصة في مواجهة التنافس نحو مقاعد الجامعة أو النفاذ من بوابة الثانوية العامة أو الاصطلاء بنيران الدروس الخصوصية والتي انفردنا - بحمد الله - عن دول العالم ، بأنها امتدت الى مرحلة الحضنة ،

علت مئات الآلاف من الأسر تجربة انتقال أبنائهم الى مدارس أبعد بسبب تصوع مدارسهم بسبب الزلزال ، وبالتالي ادرك الجميع حجم المهمة العسيرة المطلوبة . إعادة بناء مدارس مصر على الأقل ، وقد مثلت حملة بناء مئة مدرسة أول حملة تعليم شعبية ناجحة منذ حملة كمال الدين حسين في منتصف الخمسينات . نستطيع أن نضع بين قوسين الشكوك التي صاحبت انهيار أغلب التوسعات التي تمت خلال السنوات الأخيرة بالمدارس القديمة ، ما شلب عمليات البناء تلك من فساد انعكس على سلامتها وكفاءة بنائها ، وهي جزء من ظاهرة أوسع يعاني منها المجتمع المصري حالياً .

ومن اللافت للنظر أن قضية تمويل التعليم أصبحت قضية دولية وذلك طبيعة ، لها جوانبها السياسية التي تناقشها الدول الغنية والدول الفقيرة معاً ، وتعاني منها دول اليسر ودول العسر في نفس الوقت .

ومن الطبيعي أن يحظى التعليم باهتمام خاص ، وبقفزة حقيقية منذ استقلال دول العالم الثالث ، باعتباره أحد الحقوق الأساسية لمواطنيها ، وباعتبار التعليم جسراً حيوياً يصلها بتطلعاتها القومية نحو التقدم والعدالة الاجتماعية ، والاهتمام بوظيفته الميكانيكية في توفير الكوادر اللازمة للتقنية . من ناحية أخرى يعد التعليم والتسليح الموردين اللذين لا يرتويان من المتطلبات الاجتماعية مهما زودنا نسيبهما من كعكة الدخل القومي .

نصيب التعليم من الناتج القومي

وينظرة سريعة على تمويل التعليم في دول العالم المختلفة اليوم ونقياً لأحدث إحصائيات الأمم المتحدة سوف نجد أن نسبة الانفاق على التعليم من الناتج القومي الإجمالي تتفاوت حسب مقدرتها الاقتصادية فهي تبلغ ٥٪ من الدخل القومي في الكويت ، و٤.٥٪ في البحرين ، و٦.٥٪ في قطر وقوتسج إلى ٧.٦٪ في المملكة العربية السعودية ، و١٠٪ في الجماهيرية الليبية و٩.٦٪ في الجزائر ، و٦.٦٪ في مصر ، و٧.٧٪ في المغرب ، و٨.٤٪ في

السودان ، وتنخفض الى ٥٠٪ في الصومال ، وتضع في الاعتبار ان نسبة الانفاق على التعليم من الناتج القومي الاجمالي في جميع البلدان النامية تبلغ ٣٦٪ ، اما في اليابان فتبلغ ٦٠٪ ، وفي الولايات المتحدة ٦٨٪ وفي فرنسا ٦٦٪ من الناتج القومي الاجمالي . وتحقق بعض الدول العربية في نسب الانفاق على التعليم معدلات تضاهي النسب المتحققة في اغلب دول العالم ، خاصة في الجماهيرية الليبية والجزائر والسعودية والمغرب ، ومع ذلك لا تفر هذه النسب بالاحتياجات المتزايدة التي يفرضها التوسع في مجال التعليم مما تنوء بعينه الدولة القادرة والفقيرة معا ، ويعنى الانفاق على التعليم « الاتفاق على توفير » ، وإدارة ، ودعم المدارس السابقة على الابتدائية ، والمدارس الابتدائية ، والثانوية ، والتفتيش عليها ، والانفاق على الجامعات والمعاهد العليا ، ومعاهد التعليم المهني والفني ومعاهد التدريب الأخرى ، وعلى خدمات الإدارة العامة والخدمات المعاونة .

وإذا حسبنا النسب المنفقة على التعليم من جملة الانفاق العام ، نجد النسب ترتفع فهي تصل في حالة مصر الى ٩٥٪ وفي سوريا الى ١٤٪ و ٢٧٪ في الجزائر ، و ٤٠٪ في ليبيا .

ويبلغ متوسط نسبة الانفاق على التعليم من جملة الانفاق الحكومي بما يقدر بحوالي ١٥٢٪ .
ما العمل ؟

أزمة تمويل التعليم

يمثل سد حاجات الانفاق على التعليم من الانفاق الشعبي والأهلي المخرج أمام عدم كفاية الانفاق على التعليم في الدول العربية ، وخاصة أمام عبء الانفاق على التسليح ، والذي يصل الى نسب تقرب من نصف الدخل القومي (في حالة سوريا مثلا) .

ومن الناحية الأخرى فان تقليل الصرف في الانفاق على التعليم ورفع كفاءته ومخرجاته يمثل مصدرا ضمينا للانفاق على التعليم دون أعباء إضافية ، ويلاحظ ان الحديث السابق يمس جانباً واحداً من جوانب قضية التعليم وهو جانب الانفاق أو تمويل التعليم بلغة اقتصاديات السوق ، وفي ظل الاتجاه السائد نحو اقتصاد السوق والتخصيصية يبدو الحديث عن التمويل غير الحكومي للتعليم حديثاً موازياً ، مع الوضع في الاعتبار ان مسؤولية التعليم من المسؤوليات الأساسية للدولة عموماً وخاصة مع علو نبرة جديدة ، تقديمية الطابع ، تنظر الى التعليم باعتباره إحدى ركائز الأمن القومي في المجتمع .

وأصبح الخطاب السياسي والتربوي في بعض الدول العربية - وبالأخص مصر - يتضمن تعبير « التعليم هو الأمن القومي » باعتبار ان من دعائم الأمن القومي للمجتمع يأتي التعليم في المقدمة ، بما يعنيه من إطلاق طاقات الإبداع

وبين المعلمين ، والاهتمام بالجانب الكيفى فى بناء الانسان ، ورفع مستوى
الوعى ، وتوفير كوادر التنمية والبحث العلمى ، وفى ملمح - آخر - مباشر
يعنى رفع مستوى اداء الجندى المتعلم مع المعدات والاسلحة العسكرية
المعتدة .

ويمكننا ان نعزى تطور الاداء النوعى للمقاتل المصرى فى حرب أكتوبر
١٩٧٣ الى تأثير حملة المؤهلات العليا والمتوسطة الذين ظلوا تحت السلاح
يخدمون فى صفوف القوات المسلحة بين الحربين السابقتين .

وعلى الفكر العربى ان ينشط فى مجال ابداع مصادر جديدة لتمويل
التعليم العربى ، ودون تقليل الحدود الحالية للالتزام الدولة السياسى او
المادى فى الاتفاق على التعليم .

وقد سبق ان دعونا فى دراستنا - الى فرض ضريبة قومية
للتعليم تمول من حصيلة بعض الأنشطة الاستهلاكية والترفيهية لاستيراد
السيارات الفاخرة - بناء الابراج السكنية - حفلات الزفاف بالفنادق الكبرى
- الاسكان الفاخر - تجارة تقسيم الاراضى ، واقامة المشروعات الصناعية
والتجارية والاستثمارية ، ويمكن ان يشمل ذلك ايضا رسم ضريبة تعليمية
على السجائر ، وتذاكر مباريات الكرة والمسارح والملاهى ودور السينما
ولو بنسب رمزية .

واذا كنا نتحدث عن مسئوليات « المجتمع المدنى » وتدعيمه باعتباره
باعتباره ركيزة ديمقراطية مهمة ، وان الحديث عن مسئولية المجتمع المدنى
بمنظوماته المختلفة تجاه تمويل التعليم العربى يكتسب منطقته من هنا تجيء
الضريبة القومية على التعليم من موقع القوة تفرضه الدولة لتزيد من قدرتها
على توفير التعليم لجميع ابناء المصريين ، ورفع مستواه وفعاليتة . ثمة نقطة
ضعف فى الاعتماد على تبرعات الافراد وهى خضوعها للمزاجية ومدى اقتناع
القادرين بهذا الاسهام ، وهو ما يوفره الوعى العلمى والاساسى .

فكر جديد

ومن بين الافكار المطروحة لايجاد مصادر جديدة لتمويل التعليم العربى
الاستفادة من اموال الزكاة ، وتأسيس صندوق عربى لدعم التعليم واعادة
هيكلة ميزانيات الاقطار العربية وتخفيض الاتفاق العام على الدفاع والامن
الداخلى ، ودور المؤسسات الاقتصادية فى تمويل التعليم (الشركات والبنوك
وشركات التأمين) باعتبارها المستفيدة فى النهاية من مخرجات التعليم المتمثلة
فى توفير الكوادر التى تحتاجها .

ولنتذكر حرج الموقف فى مصر ، نعم فنحن نسعى الى بناء مائة مدرسة
نموذجية ، ولكن من بين حملة ٢٥ الف مدرسة توجد بينها ١٣ الف مدرسة
غير صالحة للعملية التعليمية كليا او جزئيا ، وبند بناء المدارس هو 'بند' من

القسم السادس

مقارنة بين المنظمات الأوروبية والمنظمات العربية والإسلامية

١ - في الفصل الأول من القسم الأول من هذه الدراسة ، أكدنا الصلة بين متانة واستقرار مفهوم الدولة ونجاح المنظمات الدولية ، وأنه كلما تجردت الدولة من الطابع الشخصي أو العائلي أو القبلي ، وتأكدت حرمة الأموال العامة ، وسادت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، واستقرت موضوعية الاعلام وتجرده من تسميم الراى العام بسبب الهيمنة الحكومية ، وتأكدت فاعلية الراى العام ، فأدى ذلك كله الى تداول سلمى للسلطة وديمقراطية المؤسسات العامة ، واتعمدت الانقلابات العسكرية ، وازدهرت الأوضاع الاقتصادية ، وهذا ما توضحه هذه الدراسة الموجزة للمنظمات الأوروبية .

٢ - الملامح العامة للتنظيم الاقليمى فى أوروبا : - اذا نظرنا الى أوروبا فى الربع الأخير من القرن العشرين فاننا نلاحظ أنها من الناحية السياسية مازالت تركز حتى الآن على الفكرة التقليدية لتنظيم الجماعة الدولية بصورة عامة ، وهى فكرة الدولة المستقلة التى تربطها بالمجتمع الدولى بأسره عوامل شتى تتجسد فى عضويتها فى الأمم المتحدة كمنظمة عالمية . وهذه الدول الأوروبية المستقلة أدركت من ناحية أخرى ضرورة توثيق عوامل الوحدة الأصلية التى تربط بينها بإنشاء طائفة من المنظمات الإقليمية العامة والمتخصصة كخطوة أساسية على طريق الوحدة التى ترنو اليها الشعوب الأوروبية . ودراسة التنظيم الدولى الأوروبى كانت تتأثر بظاهرة أخرى هامة هى انقسام أوروبا سياسيا واقتصاديا وفكريا الى أوروبا الغربية والشرقية ، حيث قامت لكلا القسمين منظماتها الخاصة به والتى عكست الى حد كبير الاختلاف الواضح فى النظم السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية ، وهذا الاختلاف اثر بدوره على فاعلية التنظيم الدولى فى كل منهما ، وان كانت الآن تبدو مظاهر عديدة للتعاون بينهما ، وهو التعاون الذى بدأ خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم فى الصور العديدة للعلاقات الثنائية بين دول المعسكرين ، والذى تجسده

بنود عديدة تحتاج الى تدبير موارد جديدة (اعداد المعلمين - تطوير المقررات الدراسية - التدريب) .

ولنضع فى اعتبارنا أن وزير التعليم السابق أقدم على إلغاء سنة دراسية كاملة من السلم التعليمى المصرى بحجة تخفيض الاتفاق على التعليم ، ويقدر القوفير بـ ١١ مليون جنيه فقط ثم طباعة الكتب المدرسية للسنة المُلغاة وهى كارثة لا يزال التعليم المصرى يعاني منها حتى الآن ، بل أثرت على مستوى دفعات عديدة من أفواج المعلمين . هل نرفع شعار (ساهم بجنيه أو ادفع جنيهًا تعلم مواطنًا وتبنى وطنًا) لأن المسألة أخطر مما نتصور ، والأخطر منها أن نتراجع الدولة ولو خطوة عن دورها فى الاتفاق على التعليم لأنه قضية الدولة أولاً ، ثم يأتى دور الأفراد بعد ذلك .

ايضا جهود اللجنة الاقتصادية الأوروبية المتفرعة عن المجلس الاقتصادى احد الاجهزة الرئيسية لمنظمة الامم المتحدة . وتوجد في أوروبا الغربية طائفة من المنظمات الاقليمية العامة والمتخصصة ، بعضها يسعى الى تحقيق مجرد التعاون بين دولها مثل مجلس أوروبا والبعض الآخر يهدف الى تحقيق الوحدة بين هذه الدول ، وهو هدف اصيل للتنظيم الدولى الاوربى الذى تجسده بصورة رائعة الجماعة الأوروبية ، التى تستهدف اغراضا اقتصادية واجتماعية وثقافية بجانب الهدف الاساسى وهو العمل على اقامة الوحدة السياسية بين دول أوروبا الغربية ، وهناك التنظيم العسكرى لأوروبا الغربية الذى يتمثل فى اتحاد أوروبا الغربية بالتعاون مع حلف شمال الأطلسى التى بسطناها فى أبحاث لنا مما يجعلنا نركز هنا على نتائجها العملية .

السلطات القانونية للجماعة الأوروبية

٣ - **السلطات القانونية (أ)** نلاحظ عند دراسة موثيق المجموعات الأوربية التى تتكون منها الجماعة الأوربية ، أن هذه الجماعة لا تتمتع باختصاص عام مطلق فى التشريع والتنفيذ والقضاء ، وأن الأمر يقتصر فى هذا الخصوص على اختصاصات محددة . ويبدو لأول وهلة أن الجماعة الأوربية لها اختصاص استشارى يتمثل فى الآراء والتوصيات . ولكن الأمر الهام المميز هو الاعتراف لها بسلطة إصدار القرار *un pouvoir de décision* ، يتمثل فى صور مختلفة تنبج من تقرير القواعد والمراكز القانونية ، ومباشرة الاختصاص القضائى ، وسلطة التنفيذ الجبرى ، كما يتضح ذلك من العرض الموجز التالى :
(ب) اللوائح *les Règlements* ، يقصد بذلك فى مفهوم المعاهدات المنشئة للجماعة الأوربية القواعد التشريعية العامة التى تسرى مباشرة داخل اقليم الدول الأعضاء ، دون حاجة الى اتخاذ اجراءات تشريعية داخلية من جانب هذه الدول *Elles sont applicables par le seul effet de leur publication* وتبدأ فى السريان بمجرد نشرها فى الجريدة الرسمية للجماعة الأوربية ، حيث تصبح هذه اللوائح ملزمة لأجهزة الدولة وسلطاتها الادارية والقضائية وللمواطنين . وتأخذ هذه اللوائح صورا عديدة ، منها : اللوائح الداخلية لأجهزة ومرافق المجموعات الأوروبية ، واللوائح المالية ، واللوائح العامة والتنفيذية ، ويلزم أن تكون هذه اللوائح بأنواعها المختلفة متفقة مع المعاهدات المنشئة للجماعة الأوربية ، أما السلطة القضائية للجماعة الأوربية فانها تتمثل فى محكمة العدل الأوروبية التى سبق أن تعرضنا لها بالدراسة .

٣ - أما عن سلطة التنفيذ الجبرى *pouvoir d'Execution Forcée*

فاننا نخصها بالملاحظات الموجزة الآتية : ١ - تتمتع الجماعة الأوروبية بسلطات تنفيذية مباشرة فى مواجهة الدول الاعضاء فى حالة الاخلال بالالتزامات التى تفرضها على عاتقها المعاهدات المنشئة للمجموعات الأوروبية ، وذلك اذا استثنينا الحكم الوارد فى المادة ٣/٨٨ من معاهدة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، التى تقضى بأنه بناء على قرار صادر من مجلس هذه المجموعة

بأغلبية الثلثين ، فان السلطة العليا تستطيع وقف دفع المبالغ المستحقة لمؤسسات احدى الدول الاعضاء . كذلك تنص المادة ٨٨ على أن السلطة العليا تستطيع أن تصرح للدول الاعضاء باتخاذ الاجراءات الاستثنائية بالنسبة للمادة الرابعة من ذات الاتفاقية التي تتضمن القواعد الأساسية للسوق المشتركة ، عندما تكون هذه الاجراءات ضرورية لمواجهة آثار النقص في الفحم والصلب .

٢ - وعلى عكس الوضع السابق . فان المجموعة الأوروبية تتمتع بسلطات تنفيذية في مواجهة اشخاص القانون الخاص (الأفراد والأشخاص المعنوية) ، بما في ذلك فرض الضرائب وتوقيع الجزاءات المالية ، والانذار ، والحرمان من ميزات السوق الأوروبية المشتركة ، ووضع المؤسسة تحت الحراسة ، وذلك على تفصيل يختلف من مجموعة لأخرى حسب نظامها القانوني وطبيعتها . ومن ذلك أن موظفي السلطة العليا للسوق الأوروبية المشتركة لهم سلطة الرقابة داخل اقاليم الدول الاعضاء . كذلك فان قرارات أجهزة السوق الأوروبية المشتركة تنفذ مباشرة في هذه الاقاليم وتلتزم كل دولة أن تعين السلطة المختصة بوضع الصيغة التنفيذية على القرارات ، حيث لا يمكن وقف تنفيذ هذه القرارات إلا بمقتضى حكم من محكمة العدل الأوروبية .

٤ - نطاق الجماعة الأوروبية : تمتد الدائرة التي تعمل فيها أجهزة الجماعة الأوروبية بالتنظيم ، لتشمل انتاج الدول الاعضاء من الفحم والصلب والحديد ، والنشاط الذرى ، والنشاط الاقتصادى . وهى ميادين كانت كل دولة عضو فى الجماعة تستقل فيها بقراراتها وارادتها ذات السيادة ، دون تدخل أو رقابة من جانب سلطة أعلى منها ، لأن هذه الميادين الثلاثة التى يغطيها نشاط الأجهزة الجماعية ، تدخل بلا نزاع فى سيادة كل دولة أو تعد طبقا للمادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة من المسائل التى تدخل فى الاختصاص الداخلى لكل دولة مستقلة . وهذه الحقيقة تبين لنا صدق الملاحظة التى بدانا بها دراسة منظمات أوروبا الغربية ، حيث اشرنا الى أنها من نوع خاص ، تتمتع باختصاصات اقليمية بارزة ليس لها ما يقابلها بهذا الوضوح فى سائر المنظمات الدولية الأخرى عالمية كانت أم اقليمية ، ولهذا السبب وقف فقه التنظيم الدولى أمام هذه المنظمات مترددا بخصوص الوصف أو الطائفة التى تنتمى اليها ، فتارة يسميها بالمنظمات فوق الدول ، وتارة يصفها بأنها المنظمات ذات القرارات الملزمة ، فى حين أطلق عليها البعض الآخر المنظمات الاتحادية على أساس أن أوروبا الغربية ترنو بارادتها السياسية نحو تكوين دولة أوروبا الغربية المتحدة أو الولايات المتحدة ، لوجود مقومات هذه الوحدة بين شعوب دولها المختلفة من حيث وحدة الأصل والأمانى والعقيدة والتاريخ والمصالح . . الى غير ذلك من العوامل التى تدفع بالشعوب نحو الوحدة السياسية ، وأنه اذا كانت القوة فى الماضى البعيد متمثلة فى محاولات ألمانيا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية فى النصف الأول من القرن العشرين لم تؤد إلى اتحاد أوروبا ، فان شعوب هذه الدول رأت أن تبنى وحدتها المنشودة على أسس ثابتة وراسخة

وذلك بالسير على طريق التنظيم الاقليمي الذي يصل بها الى الوحدة الشاملة ،
بإدئة بأهم مقومات الوحدة السياسية ، بإزالة عوامل الفرقة والخلاف بين الدول
في العلاقات الدولية ، وذلك بترسيخ العلاقات في الدائرة التي تعمل في داخلها
أجهزة الجماعة الأوروبية ، أي المجموعات الأوروبية الثلاث التي اشترنا اليها ،
ولا تسمح ظروف مقرر التنظيم الدولي بالسنة الأولى بالدخول في تفاصيلها
أما الموضوع الذي نعالجه الآن ، فإتينا نكتفي بالملاحظات الآتية : (أ) في نطاق
السياسة الاقتصادية العامة ، نلاحظ أن الجماعة الأوروبية تنصح بوضوح عن
رغبتها في تكوين الوحدة الاقتصادية ، وذلك بأن أصبحت العلاقات التجارية
الخارجية للدول الأعضاء تخضع للتنظيم الذي وضعته الجماعة الأوروبية ،
والذي يمكن رسم ملامحه الأساسية في الوحدة الجمركية القائمة على أساس
توحيد الرسوم الجمركية على الصادرات بالنسبة لساتر الدول ، وتوحيد
القوانين الجمركية ، والأخذ بمبدأ الانتقال الحر للأشخاص والمرافق والأموال
داخل أقاليم الدول الأعضاء ، مما يشكل وحدة إقليمية كاملة في هذا الخصوص ،
والغاء أي نوع من التفرقة في المعاملة . وكذلك نشوء نوع من الجنسية الجماعية
في داخل الجماعة الأوروبية ، زاد من فاعليتها النص على احترام قاعدة التنافس
الشريف بين المؤسسات والأموال والأشخاص - وما ترتب على ذلك من منع
الدول الأعضاء من تقرير المساعدات للأفراد والمؤسسات التابعة لها ، إذا
كانت مثل هذه المساعدات ستؤدي الى الإخلال بقاعدة التنافس التي تقوم عليها
نكرة الوحدة الاقتصادية الأوروبية . كذلك أدى قيام الجماعة الأوروبية الى
التنسيق بين تشريعات الدول الأعضاء ، وذلك لمنع قيام تضارب بين تشريعات
هذه الدول مما قد يضر بأهداف الجماعة الدولية . وفي مقابل هذه الالتزامات
التي تحد بصورة واضحة من اختصاصات الدولة العضو لصالح الجماعة
الأوروبية ، فإن هذه الأخيرة يقع عليها الالتزام بأن تسعى الى تحقيق سياسة
عامة للدول الأعضاء تشمل الاقتصاد والزراعة والنقل . (ب) وفي دائرة نشاط
التعدين وبخاصة الفحم والصلب والحديد ، فقد أدى قيام الجماعة الأوروبية
الى تقرير سياسة التداول الحر لهذه المواد ، وذلك فقط بالنسبة لتداولها
الاقتصادي ، بمعنى أن الأمور التشريعية والنقدية والمالية والاجتماعية فيما
يتعلق بإنتاج هذه المواد تبقى خاضعة لاختصاص كل دولة عضو في الجماعة
الأوروبية ، لأن نشاط هذه الجماعة يقتصر على التحقق من احترام الدول
لالتزاماتها التي من أهمها عدم فرض رسوم على تداول هذه المواد داخل
الأقاليم التي تتكون منها الجماعة ، أو فرض قيود على حجم تبادل هذه المواد
وتوفير ضمانات المنافسة الحرة بين منتجات هذه المواد عبر هذه الأقاليم دون
أي تفرقة في المعاملة . (ج) وبالنسبة للنشاط الذري ، فإن الجماعة الأوروبية
تحكم قبضتها على سائر أوجه النشاط الذري في داخل أقاليم الدول الأعضاء ،
لدرجة أنها تعد المالك الوحيد لساتر الأجهزة التي يقوم عليها النشاط الذري .
فليس للدول الأعضاء أو الأفراد أو المؤسسات إلا حق الاستعمال أو الاستهلاك

فقط ، أما الانتاج بمراحله المختلفة فهو قاصر على الجماعة الاوربية ، حيث تعد صاحبة امتياز مطلق على المواد الذرية ، وفي مقابل ذلك يقع عليها الالتزام بأن تمتد حاجات الدول الاعضاء ومؤسستها بحاجتها من هذه المواد على اساس المساواة المطلقة . ويلاحظ ان نشاط الجماعة الاوربية في دائرة النشاط الذري قاصر على الاستغلال الاقتصادي ، وهو ما يعرف بالاستعمال السلمى للذرة .

(د) ومن خلال الملاحظات الثلاث السابقة نتضح لنا بجلاء حقيقة الجماعة الاوربية ، وطبيعة المنظمات الاقليمية التى تتكون منها ، فهى تبسط نفوذها على السياسة الاقتصادية العامة للدول الاعضاء بقصد التنسيق بينها ومنع قيام المنافسة غير المشروعة التى تؤدى الى اوجه الخلاف العديدة فى العلاقات الدولية لهذه الدول ، وهى تخطط لسوق اهم المواد التى تقوم عليها الصناعة الثقيلة التى ينعكس ظلالتها على مركز الدولة فى المجتمع الدولى ، ثم هى كذلك تحتكر لنفسها سلطة تخطيط انتاج واستغلال الطاقة الذرية فى النشاط الصناعى والعمراتى ، وهذه الميادين الثلاثة تعد مقومات أساسية لنمو اختصاص وسلطات الاجهزة الجماعية ، وقد ادى ذلك الى تزايد اهمية التيار الوحيدى بين شعوب ودول أوروبا الغربية ، وهو هدف راود أحلام كثير من المفكرين فى أوروبا ، ثم عرفت هذه الدول بعد ذلك الطريق السليم لتحقيق هذه الأحلام وذلك بإنشاء المجموعات الاوربية ، التى لم تطلق عليها من أجل ذلك تسمية المنظمات كما هو شائع فى التنظيم الدولى . وتعد هذه المجموعات تجربة ناجحة تشد اليها شعوب كثير من المناطق الاقليمية الأخرى ، مثل المنطقة العربية والقارة الأفريقية ، ودول أمريكا اللاتينية ، بل أن كثيرا من دول هذه المناطق تطلعت الى الاستفادة من ثمار هذه التجربة الناجحة ، وذلك بالسمى نحو الارتباط بها ببعض الروابط التى يتيحها نظام الانتساب الى المنظمات الدولية ، الذى وجد له تطبيقات عملية هامة داخل السوق الاوربية المشتركة .

٥ - التنظيم العسكرى لأوروبا الغربية ، عماده : حلف شمال الاطلنطى وهو نظام انشئ بمقتضى معاهدة شمال الاطلنطى فى ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ ، يضم بجانب دول أوروبا الغربية دولا أخرى تقع اقليميا خارج أوروبا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، ولذلك فهى بالمعنى الاقليمى الضيق ليست قاصرة على أوروبا الغربية ، وقد ادى ذلك الى نشوء محاولات فقهية ترمى الى تعسيف الاقليمية فى دائرة التنظيم الدولى تعريفا يسمح باستقطاب هذه الظاهرة ، والقول ان الاقليمية لا تعنى فقط مجرد الروابط التى تنشأ بين دول متجاورة جغرافيا ، بل يمكن التاكيد بتوافرها اذا كانت المنظمة تربط بين دول متباعدة جغرافيا ، ولكنها متماسكة ايدىولوجيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، أى تربطها روابط فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية متشابهة أو متجانسة ، وهذا هو حال الدول الاعضاء فى حلف شمال الاطلنطى .

ومن ناحية أخرى ، فهناك تساؤل هام عن حقيقة الأحلاف العسكرية ومدى

انسجامها مع مبادئ التنظيم الدولي الاقليمي التي ارساها ميثاق الأمم المتحدة ، ويرجع هذا التساؤل إلى أن ميثاق الأمم المتحدة في جملته - ابتداء من المقدمة وحتى الأحكام الواردة في الفصلين السابع والثامن منه يهدف إلى القضاء على فكرة استعمال القوة في العلاقات الدولية وتحريم حروب الاعتداء ، وإذا كانت المنظمات الإقليمية ذات الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تتعارض مع هذا الهدف الأساسي الذي يسعى إليه ميثاق الأمم المتحدة ، فإن الأمر بالنسبة للتنظيمات الإقليمية العسكرية على النقيض ، لأن هذا التنظيمات التي تعرف باسم الاحلاف العسكرية ، قد يؤدي انتشارها إلى إضعاف نظام الأمن الجماعي المقرر في ميثاق الأمم المتحدة ، لما قد ينشأ من هذا الانتشار من التنافس بين المناطق العسكرية المختلفة ، الأمر الذي قد ينتهي إلى انقسام المجتمع الدولي معسكرات تزيد من حدة التوتر في العلاقات الدولية ، ومحاولة بسط نفوذها السياسي والعسكري على المشكلات الدولية ، ليس فقط في الحدود الإقليمية التي يقع فيها المعسكران المتنازعان ، بل أيضاً على حلول المشكلات الدولية التي تنشأ خارج هذه المناطق . ولقد تأكدت هذه الحقيقة بعد أن واجهه المعسكر الشرقي حلف شمال الاطلسي بانشاء تكتل عسكري مقابل له هو حلف وارسو .

ويهدف حلف شمال الاطلسي إلى ضمان الحماية العسكرية لدول أوروبا الغربية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا .

ويلاحظ أن حلف شمال الاطلسي يرتبط بوسائل عديدة ، بشبكة من الاحلاف والاتفاقات الدفاعية السابقة واللاحقة على إنشائه والتي تغطي جزءاً هاماً من الكرة الأرضية ، مثل معاهدة المساعدة المتبادلة بين الدول الأمريكية سنة ١٩٤٧ ، ومنظمة جنوب شرق آسيا سنة ١٩٥٤ ، والمعاهدة الثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ونيوزيلاندا ، وحلف بغداد سنة ١٩٥٥ . الذي أصبح يعرف بحلف السنتو بعد انسحاب العراق سنة ١٩٥٩ الذي يهدف إلى تنظيم الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط . ومن الملاحظ أن بعض الدول التي ليست أعضاء في حلف شمال الاطلسي قد ارتبطت بالولايات المتحدة بمعاهدات عسكرية أدت إلى قيام صلة غير مباشرة بين هذه الدول وحلف شمال الاطلسي من ذلك أن اسرائيل تربطها بالولايات المتحدة معاهدة التحالف الاستراتيجي ، ومنها اتفاقيات الأمن لدول الخليج العربي .

وبمقتضى معاهدة شمال الاطلسي ، تلتم الدول الأعضاء بتنظيم المساعدة المتبادلة في حالة وقوع اعتداء على أي منها ، وتتولى كل دولة بقرار منها تقدير مدى هذه المساعدة وطبيعتها ، وعلى ذلك فإن الأمر هنا يتعلق بانشاء التزام بالمساعدة ، على عاتق الدول الأعضاء وليس بانشاء منظمة دولية بالمعنى الدقيق ، وذلك على الرغم من أن هذا الحلف له أجهزة يعمل عن طريقها . ولتقبل دولة عضواً جديداً في الحلف يتطلب الإجماع ، وذلك ما يستفاد

مراحة من المادة العاشرة من الاتفاقية . ويلزم بجانب ذلك أن تكون دولة أوروبية ، وبهذا المعنى تكون معاهدة شمال الاطلسي من المعاهدات المغلقة وليست المفتوحة العضوية فيها لاية دولة وذلك بالمعنى المحدد لهذا الاصلاح في النظرية الصالحة للمعاهدات الدولية . ويضم الحلف خمسة عشر دولة هي دول البنليكس الثلاث أي هولندا وبلجيكا ولكسمبورج ، والدانمراك والنرويج وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وانجلترا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ، واليونان وتركيا والمانيا الغربية وأيسلندا . ويلاحظ أن بعض الدول الأوروبية الأعضاء في هذا الحلف ليست عضوا في المجموعات الثلاثة التي تتكون منها الجماعة الأوروبية كما سبق أن عرفنا ، وإذا أضفنا إلى ذلك عضوية كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في حلف شمال الاطلسي تأكد لنا الانطباع الذي سبق أن اشرنا إليه بخصوص علاقة الاحلاف العسكرية بالمعنى الحقيقي لاصطلاح المنظمات الدولية الاقليمية ، وأنه وإن كانت هذه الاحلاف تدخل بلا أدنى شك في دائرة النظم الدولية ، لأنها تنشأ بأداة قانونية دولية هي الاتفاقية الدولية ، ولأنها تربط بين عدد من اشخاص القانون الدولي الدول الأعضاء فيها ، ومن ثم فهي جزء من العلاقات الدولية لهذه الدول . وبهذا المعنى تكون الاحلاف العسكرية أحد الموضوعات التي يهتم بها القانون الدولي العام ، ولكن من المؤكد أن التطبيق العملي لنظام الاحلاف العسكرية يتقوى من حجج المترددين في اعتبارها من المنظمات الدولية ، ومن أجل هذا فقد اكتفينا بهذه الملاحظات الموضوعية ، ولم نتعرض بالدراسة التفصيلية لحلف شمال الاطلسي .

٦ - على ضوء الملاحظات الخمس السابقة يمكن أن نستخلص النتائج الصالبة للمقارنة بين نجاح أوروبا الغربية حتى أنها احتفلت في بداية نوفمبر ١٩٩٣ بالمرحلة النهائية التي خططت لها في بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، وذلك باعلان بدء سريان معاهدة ماستريخت وقيام الاتحاد الأوروبي بديلا عن الجماعة الأوروبية ، في حين نجد أن الأوضاع العربية المعاصرة تتردى إلى مستوى أدنى مما كانت عليه عند قيام جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ ؟! ، بل أصبح التساؤل مشروعا عن مصير القومية العربية ومؤسساتها ؟! بعد اتفاقية غزة - أريحا في ١٣/٩/٩٣ ، وسلوك الدول العربية وانقراط عقدها على أثرها ؟!

٧ - ولا يفوتنا التنويه بأن حلف شمال الاطلسي قد ألف ميثاقه بين حرب الخليج ، عندما شارك في تدمير العراق ، وهو اقليم لا يدخل في الاختصاص الاقليمي لحلف .

٨ - وأخيرا ، فقد ساهمت السلطة القضائية الأوروبية في نجاح المنظمات الأوروبية ، ويعد غيابها من السليبيات الخطيرة لدى العرب والمسلمين .

الصفحة العلمية للمؤلف : الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد سرجان

أولاً - التدرج العلمى والاكاديمى :

- ١ - ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٥ مع مرتبة الشرف الأولى وبترتيب الأول على جامعة القاهرة والجامعات المصرية .
- ٢ - عضو مجلس الدولة المصرى سنة ١٩٥٥ .
- ٣ - معيد بقسم القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٥٦ .
- ٤ - عضو الاجازة الدراسية لكلية الحقوق جامعة القاهرة لدى اكااديمية القانون الدولى بلاهاى .
- ٥ - عضو بعثة القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة عين شمس للحصول على دكتوراه الدولة من جامعة باريس . مع اجراء الابحاث المتصلة بالرسالة فى جامعة كمبردج فى انجلترا ، وجامعة روما فى ايطاليا (١٩٥٩ - ١٩٦٢) .
- ٦ - دبلوم القانون العام من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٦ .
- ٧ - دبلوم القانون الخاص من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٧ .
- ٨ - دبلوم الدراسات العليا من جامعة باريس ١٩٥٩ .
- ٩ - دكتوراه الدولة فى المسئولية الدولية من كلية الحقوق جامعة السربون ، فى باريس بفرنسا بتقدير جيد جدا سنة ١٩٦٢ مع مرتبة الشرف .
- ١٠ - مدرس القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٦٢ .
- ١١ - استاذ مساعد القانون الدولى بجامعة عين شمس سنة ١٩٦٩ .
- ١٢ - استاذ القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة عين شمس ١٩٧٤ .
- ١٣ - رئيس قسم القانون الدولى العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس ابتداء من عام ١٩٦٩ .
- ١٤ - وكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .
- ١٥ - استاذ زائر فى جامعة بنغازى ، ليبيا ، خلال العام الجامعى سنة ١٩٦٤ .
- ١٦ - رئيس قسم القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة الكويت سنة ١٩٧٨ - ١٩٨٤ .
- ١٧ - الامين العام للجمعية المصرية للقانون الدولى بالقاهرة سنة ١٩٧٤ .
- ١٨ - جائزة ابحاث القانون الدولى من جامعة عين شمس .
- ١٩ - جائزة الدولة التشجيعية فى القانون الدولى عام ١٩٧١ .

ثانياً - الابحاث والمؤلفات :

- ١ - رسالة دكتوراه مقدمة لكلية حقوق السوربون بباريس « فرنسا » فى ٢ ديسمبر ١٩٦٢ ، والتي قامت جامعة عين شمس بطبعها عام ١٩٧٠ فى موضوع : المسئولية الدولية ، باللغة الفرنسية .

- ٢- "الجمالية الدولية لحقوق الانسان ، محاضرة في المركز الثقافي العربى بينغازى - ليبيا - فى ١٢ ابريل سنة ١٩٦٤ .
- ٣ - موقف المشرع والقضاء فى ليبيا من تطبيق القانون الدولى العام ، مجلة مصر المعاصرة عدد ابريل ١٩٦٦ ص ١٠٣ - ١٤٧ ، ويوليو سنة ١٩٦٦ - ص ٨٢ - ١٤٧ .
- ٤- المنظمات الدولية ، القاهرة سنة ١٩٦٦ .
- ٥ - الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان طبقا للمبادئ العامة للقانون الدولى ، القاهرة سنة ١٩٦٦ .
- ٦ - سريان الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان من حيث الزمان ، المجلة المصرية للقانون الدولى عام ١٩٦٧ .
- ٧ - الاصول العامة للمنظمات الدولية ، القاهرة سنة ١٩٦٧ .
- ٨ - سحب قوة الطوارئ الدولية ، المجلة المصرية للقانون الدولى سنة ١٩٦٨ .
- ٩ - القانون الدولى العام ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٦٩ ، وعدة طبعات بعد ذلك .
- ١٠- العلاقات الدولية العربية ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ١١- العدوان الاسرائيلى على مطار بيروت ، المجلة المصرية للقانون الدولى عام ١٩٦٩ ، المجلد الخامس والعشرين .
- ١٢- موقف القانون الدولى من تصريح الولايات المتحدة الأمريكية لرعاياها بالعمل فى الجيش الاسرائيلى ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد الخامس والعشرون عام ١٩٦٩ .
- ١٣- مساهمة القاضى عبد الحميد بدوى فى فقه القانون الدولى ، القاهرة ١٩٧٠ ، نال هذا المؤلف جائزة الدولة فى القانون الدولى سنة ١٩٧١ .
- ١٤- تروس المنظمات الدولية ، ١٩٧٠ .
- ١٥- مشكلة الشرق الاوسط المعاصرة حتى فبراير ١٩٧١ ، صدرت هذه الدراسة فى طبعتين احدهما موجزة ، والاخرى مطولة ، فى مارس عام ١٩٧١ .
- ١٦- الوسيط فى التنظيم الدولى ، القاهرة فى سبتمبر من عام ١٩٧١ .
- ١٧- دراسة وظيفة معاهدة الصلح فى القانون الدولى التقليدى والمعاصر على ضوء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بخصوص ازمة الشرق الاوسط ، بحث منشور فى كتاب يضم طائفة من المحاضرات التى تعالج مشكلة الشرق الاوسط أصدرته الجمعية المصرية للقانون الدولى فى ١٩٧١ .

- ١٨- الولايات المتحدة الأمريكية ومشكلة الشرق الأوسط في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية العدد الأول ، السنة الرابعة عشرة ، يناير ١٩٧٣ .
- ١٩- العلاقات الدولية في دستور جمهورية مصر العربية ، المجلة المصرية القانون الدولي سنة ١٩٧٢ .
- ٢١- قواعد القانون الدولي العام في أحكام القضاء وما جرى عليه العمل في مصر ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ٢٢- العلاقات الدبلوماسية والقنصلية . (الطبعة الأولى) ، القاهرة سنة ١٩٧٣ .
- ٢٣- تعريف الإرهاب الدولي ، المجلة المصرية للقانون الدولي ١٩٧٣ .
- ٢٤- القانون الدولي العام ، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٣ .
- ٢٥- المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة ١٩٧٣ .
- ٢٦- دراسة اتفاقية باريس لانتهاء الحرب الفيتنامية سنة ١٩٧٣ . المجلة المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٧٤ .
- ٢٧- طرق تسوية المنازعات الدولية مع التطبيق على مشكلة الشرق الأوسط ، القاهرة سنة ١٩٧٥ .
- ٢٨- القانون الدولي الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٧٨ ، (الطبعة مفصلة) .
- ٢٩- قانون المعاهدات الدولية في اتفاقية فيينا ، سنة ١٩٦٩ .
- ٣٠- الشروط الموضوعية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، القاهرة ١٩٧٨ .
- ٣١- المنظمات الدولية لطلبة كلية الحقوق والشريعة بجامعة الكويت سنة ١٩٧٩ .
- ٣٢- مذكرات في حقوق الإنسان في القانون الدولي ، لطلبة كلية الحقوق والشريعة بجامعة الكويت ، الفصل الدراسي الأول ١٩٧٩ - ١٩٨٠ .
- ٣٣- المدخل لدراسة حقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة الإسلامية ، جامعة الكويت سنة ١٩٨٠ .
- ٣٤- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، الكويت ١٩٨٢ .
- ٣٥- العلاقة بين حقوق الإنسان والقانون الأمريكي ، الكويت ١٩٨٢ .
- ٣٦- العلاقة بين الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الداخلية ، الكويت ١٩٨٢ .
- ٣٧- الأمم المتحدة دراسة نظرية تطبيقية ، ١٩٨٥ .
- ٣٨- المنظمات الدولية الإقليمية ١٩٨٧ .
- ٣٩- الوجيز في دور محكمة العدل الدولية في تطوير القانون الدولي ، وتسوية المنازعات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٩ .

- ٤٠- الأطار القانونى لحقوق الانسان ، دراسة مقارنة فى الشريعة الاسلامية والقانون الدولى ، ونسائير الدول العربية ، واحكام المحاكم الدولية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٨٧ .
- ٤١- ضمانات حقوق الانسان فى القانون الدولى ، القاهرة (مذكرات لطلاب الدراسات العليا) .
- ٤٢- العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دراسة شاملة للتشريع الدولى واحكام المحاكم الدولية والمصرية وما جرى عليه العمل بين الدول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٧ ، (الطبعة الثانية) .
- ٤٣- ضمانات حقوق الانسان فى القانون الدولى ، القاهرة ١٩٨٧ .
- ٤٤- الازمة المعاصرة للعلاقات العربية ، القاهرة ١٩٧٨ .
- ٤٥- النزاع العربى الاسرائيلى فى مرحلته الراهنة ، القاهرة ١٩٨٧ ، دار النهضة العربية .
- ٤٦- ميثاق الأمم المتحدة على ضوء النظرية العامة للمنظمات الدولية ، القاهرة سنة ١٩٨٨ .
- ٤٧- الترجمة العلمية للمرحوم الدكتور عبد الحميد بدوى القاضى ونائب رئيس محكمة العدل الدولية ، للنشر فى كتاب عظماء افريقيا باللغتين الفرنسية والانجليزية .
- ٤٨- ضمانات حقوق الانسان ، دراسة مقارنة فى القانون الدولى والشريعة الاسلامية ، يناير ١٩٨٨ ، دار النهضة العربية .
- ٤٩- النظرية العامة للتنظيم الدولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة سنة ١٩٨٩ .
- ٥٠- الدولة الفلسطينية ، فى قرارات الأمم المتحدة ، أركانها وحدودها وعلاقتها بالارهاب والجرائم الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة سنة ١٩٨٩ .
- ٥١- القانون الدولى العام القاهرة ١٩٩١ .
- ٥٢- الغزو العراقى للكويت القاهرة ١٩٩١ .
- ٥٣- المنظمات الدولية العالمية والتخصصة ، القاهرة سنة ١٩٩٠ .
- ٥٤- القانون الدولى الادارى ، دار النهضة العربية ، القاهرة سنة ١٩٩٠ .
- ٥٥- مصر الأمم المتحدة بعد حرب الخليج ، القاهرة ١٩٩٢ .
- ٥٦- النظام الدولى الجديد والشرعية الدولية ، القاهرة ١٩٩٢ .
- ٥٧- الازمة المعاصرة للمنظمات العربية والاسلامية فى عصر الهمية الأمريكية الاسرائيلية ، والتطورات الأخيرة للصراع العربى الاسرائيلى ، والجرائم الدولية والارهاب الدولى وحقوق الأقليات ، القاهرة ١٩٩٤ .
- ٥٨- التطورات الأخيرة فى النزاع العربى الاسرائيلى : اتفاقية غزة - أريحا : وثائق وآراء ، القاهرة ١٩٩٤ .

فهرست مختصر شبه موضوعي

٢	أسلوب الدراسة وأهدافها
٣١ - ٣	..	القسم الأول : تأصيل مفهوم المنظمة الاقليمية
		أولا - المفهوم في ميثاق الأمم المتحدة ، ثانيا - عدم الخلط بين المنظمة الاقليمية والمتخصصة ، ثالثا - موقف ميثاق جامعة الدول العربية من المنظمات المتخصصة ، رابعا - أسرة الأمم المتحدة من المنظمات المتخصصة وما يقابلها من منظمات عربية ، خامسا - الطبيعة القانونية لجامعة الدول العربية ، سادسا - شخصيتها القانونية ، سابعا - اهم المنظمات الاقليمية المعاصرة .
		القسم الثاني : اسباب ومظاهر الأزمة المعاصرة للمنظمات العربية والإسلامية
٤٢ - ٣١	الفصل الأول : الأسباب الذاتية النابعة من تخلف مفهوم الدولة في التطبيق المعاصر
٤٧ - ٤٢		الفصل الثاني : الانحراف بالشرعية الدولية ضد العرب والمسلمين
٥٢ - ٤٧	..	الفصل الثالث : تطبيق على مشكلة البوسنة والهرسك والصومال والمدنيين العرب تحت الاحتلال الاسرائيلي
٦١ - ٥٢	الفصل الرابع : الاضطهاد بدعوى الارهاب ومعاداة الحضارة الغربية
٦٩ - ٦٢		الفصل الخامس : تفجير الامن الداخلي وتقويض الامن القومي
٨٩ - ٦٩	الفصل السادس : الشرق اوسطية الجديدة من زاوية المفهوم الغربي الاسرائيلي
		القسم الثالث : منظمة الوحدة الافريقية :
٩٥ - ٨٩	احكامها الأساسية ومعوقاتهما
		القسم الرابع : منظمة المؤتمر الإسلامي : احكامها وتحدياتها ومعوقاتهما
٩٦	أولا : احكامها الأساسية ومدى نجاحها في تحقيق اهدافها ومواجهة أزمة المسلمين
١٠٦ - ٩٦	٤٧ - ٦١ ،	ثانيا : حقوق الانسان والجرائم الدولية في مأساة البوسنة والهرسك
١٠٨ - ١٠٦	ثالثا : وضع الاقليات الإسلامية على ضوء احكام القانون الدولي للأقليات
١١٢ - ١٠٨	

الصفحة

رابعاً : تعريف الارهاب الدولي في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ... انظر من ٥٢ - ٦١ ثم ١١٢ - ١١٩

خامساً : الجرائم الدولية ضد العرب والمسلمين ١ - جريمة الحرب ٢ - جريمة انتهاك قوانين الحرب ٣ - الجرائم ضد السلام ٤ - جرائم ضد الإنسانية ٥ - جريمة إبادة الجنس البشري مقارنة بحق الإنسان في الحياة .. ١٢٠ - ١٣٠

القسم الخامس : جامعة الدول العربية كاطار للعلاقات الدولية العربية

الفصل الأول : النشأة والأحكام العامة وطبيعتها وشخصيتها

القانونية ١٨ - ٣١ ، ١٣٠ - ١٣٥

الفصل الثاني : تطور العضوية وأحكامها القانونية ١٣٦ - ١٣٨

الفصل الثالث : الاختصاصات والسلطات ١٣٨ - ١٤٠

الفصل الرابع : الأجهزة وما طرأ عليها من تطورات ١٤٠ - ١٤١

المبحث الأول : مجلس الجامعة : طبيعته ، تشكيله ، الاختصاصات ، التصويت والسلطات ، وعلاقته بمؤتمرات القمة

العربية ومدى فاعليتها ١٤١ - ١٤٦

المبحث الثاني : مجلس الدفاع العربي المشترك : نشأته ، اختصاصاته ، التشكيل والدورات ، حرب الخليج الخطر على الأمن القومي العربي ، ومخططات نزع سلاح الدول العربية واستثناء إسرائيل ، تردى مشروعات الأمن العربي بعد حرب الخليج في ظل الاتفاقيات الأمنية مع الدول الأجنبية ، الديمقراطية وحقوق الإنسان وعلاقتها بالامن القومي وفشل مشروعاته ، المفهوم الاسرائيلي لمستقبل المنطقة العربية ، آخر تطورات الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء اتفاقية غزة - أريحا

١٤٧ - ٢٤٤

المبحث الثالث : المجلس الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية

العربية ، النشأة ، التشكيل ، الدورات ، السوق العربية المشتركة والسوق الشرق أوسطية المقترحة ، أزمة مجلس الوحدة الاقتصادية ، دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول

المحتمة

- العربية وضرورة الالتزام بحماية المصالح القومية
العليا ، والعلانية ، والشرعية ، غسل المشروعات
العربية المشتركة بالمقارنة بأوروبا الغربية والنمو
الاسيوية ، واتجاه الفوائض المالية العربية إلى
خارج الوطن العربي ، وتآكل أرصدها بفعل
المضاربة النقدية وتدنى أسعار المواد الأولية ،
وخطط التسليح .. الخ .. ٦٩ - ٨٩ ، ٢٤٤ - ٢٧٣
- المبحث الرابع : الأجهزة الفرعية لجامعة الدول العربية .. ٢٧٤ - ٢٧٨
- الفصل الخامس : الوظيفة العامة الدولية . دراسة مقارنة
بالتضاء المصري .. ٢٧٨ - ٢٩٢
- الفصل السادس : العلاقات الخارجية لجامعة الدول العربية ٢٩٣ - ٢٩٤
- الفصل السابع : النظام المالي لجامعة الدول العربية .. ٢٩٥ - ٢٩٧
- الفصل الثامن : المنظمات العربية المتخصصة . انظر اول من ٢ -
٢٢ ثم ، .. ٢٩٧ - ٣١٠
- الاقسام السادس : مقارنة المنظمات الأوروبية بالعربية لاستخلاص
النتائج !! .. ٣١١ - ٣١٧
- الصفحة العلمية للمؤلف .. ٣١٨ - ٣٢١
- فهرست شبه موضوعي لمحتويات الدراسة ٣٢٢ - ٣٢٤

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ١٩٩٤

الترقيم الدولي 1 - 1136 - 04 - 977 ISBN

المطبعة التجارية الحديثة

٢٢ شارع آدريس راغب - الظاهر

تليفون ١٠٢٣٩٤ القاهرة

